

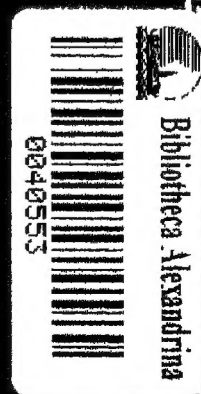
إهداء

إلى أئمة الدين
العلماء

المؤلفين

عبدالله بن محمد

مؤسسة فقهية



التَّابِعُ الْفَقْهِيَّةِ

الموازي

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الدار الإسلامية

حارة حرّيك، شارع دكاش

ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨٣٥٦٧٠

بيروت - لبنان

تلكس: ٢٣٢١٢ - غدير

مؤسسة فقه الشيعي

كورنيش الزهراء، بناية الحسن سنة

الطابق الثاني ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨١٦٦٢٧

المواثيق

أشرف على جمع أصولها الخطيّة وترتيبها حسب التسلل
الزمني وعلى تحقيقتها وإخراجها وعمل قواميسها
على الصغرة مؤيد

مستوفى فقهية من أربعة وعشرين متنافهياً

المهذب لابن البراج

فقه القرآن للراوندي

الغنية لحمزة بن علي

الوسيلة لابن حمزة

إصباح الشيعة للكيدري

السرائر لابن إدريس

إشارة السبق لعلي بن أبي الفضل

شرائع الإسلام للمحقق الحلي

المختصر النافع للمحقق الحلي

الجامع للشرائع ليحيى بن سعيد

قواعد الأحكام للعلامة الحلي

اللمعة الدمشقية للشهيد الأول

نه الرضا

منع في الفقه للشيخ الصدوق

ذاية بلخير للشيخ الصدوق

نقعة للشيخ المفيد

العلم والعمل للسيد المرتضى

إنصار للسيد المرتضى

لسائل الناصيات للسيد المرتضى

كافي لأبي الصلاح

نهائية للشيخ الطوسي

محل والعقود للشيخ الطوسي

رأسم العلوية لسأدر

عواهر الفقه لابن البراج

التعريف

سلسلة السابغ الفقهيّة

موسوعة فقهيّة متكاملة جمعت بين دفتيها أهمّ المتون الفقهيّة
الأصليّة بتحقيق رائع ونقيح أكاديمي ، ومن أحدث المناهج
العالمية لفنّ التحقيق .

تعني الموسوعة بالتقسيم الموضوعي لأبواب الفقه الإسلامي -
كافة أبوابه - وبذلك تهيّئ للباحث والمحقق والأستاذ أهل
الطريق لاستنباط ما يحتاجه ، واستخلاص ما يبتغيه ، بعيداً
عن عناء الاستقصاء والبحث .

تميّزت هذه الدورة الكبرى باعتمادها الأصول الخطيّة
الأصليّة لكل المتون الفقهيّة بمثابة الأصول الأساسيّة للتحقيقات
النصوص التي بقيت لفترة ليست بالقصيرة أسيرة الطبعا السقيمة .
بالإضافة إلى احتوائها النصوص التي طبع لأول مرة ، موزعة
حسب الأبواب الفقهيّة .

تفيد التخصيصين بدراسة الفقه المقارن واختلاف الفتاوى
على مدى عشرة قرون .

الحمد لله وشكراً...

والله...

كلّ الفساق يؤمن بأمر الشريعة السجاء الأساس جميع القوانين في العالم...

والله...

الذين يمتثلون بشؤون المجتمعات البشرية وسيعون إلى إصلاها عن طريق
الفهم والأسلاسة.

والله...

كلّ الذين يتشوقون الفقه الأسلاسي باعتباره أفضل السبل وأرفع القوانين
المستعدة من أصول القرآن للوصول إلى التمام الأسلاسي من الجوانب
المدنية والروحية...

أقدم هذا الجهد المتواضع...

والله يعني - في عمارة سعادي وسوري - وأنا أرى سلسلة الشيايع
الفقهية هذه قد انفتحت النور - الله أرى أقدّم بحريّة شكرهم وعظيم
استياني لكلّ الذين سألهم من قريب أو بعيد بإجازة هذا العمل الجليل
من العلماء والفضلاء الذين قدّموا لنا مساعدههم وشوقهم الخالص ،
ومن الأئمة العاصدين والمحققين معنا... والعباءة الله لهم جميعاً التوفيق
والهدى وأرى بحريّة لهم الثواب وحسن العاقبة...
إنه سميع مجيب.

عليه أصغر مراد

الفهرست

٧	المقنع في الفقه	١	فقه الرضا
٢٧	المقنعة	١٧	الهداية بالخير
٥٧	الانتصار		جمل العلم والعمل
١٠١	الكافي	٨٩	المسائل الناصريّات
	الجمل والعقود	١١٥	النهاية
١٦٣	جواهر الفقه	١٥١	المراسم العلويّة
٢١٧	فقه القرآن	١٧٩	المهذب
٢٦٩	الوسيلة	٢٤٩	غنية النزوع
٣٠٥	السرائر	٢٩٥	إصباح الشيعة
٣٨٥	شرائع الاسلام		إشارة السبق
٤٣٥	الجامع للشرائع	٤١٩	المختصر النافع
٥١٥	اللمعة الدمشقية	٤٤٩	قواعد الأحكام



فَقْرُ الرِّضَا

المُنسُوب

للإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام

١٥٣ - ٢٠٢ هـ ق

باب الفرائض والموارث:

إعلم يرحمك الله أن الله تعالى قسّم الفرائض بقدر مقدور وحساب محسوب وبين في كتابه ما بين من القسمة، ثم قال عز وجل: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فجعل الإرث على ضربين: قسمة مشروحة وقسمة مجملة، وجعل للزوج إذا لم يكن له ولد النصف ومع الولد الربع لا يزيد ولا ينقص مع باقى الورثة، وجعل للزوجة الربع إذا لم يكن لها ولد والثلث مع الولد على هذا السبيل، وجعل للأبوين مع الولد والشركاء السدسين لا ينقصان من ذلك شيئاً ولهما في مواضع زيادة على السدسين، ثم سعى للأولاد والإخوة والأخوات والقربات سهاماً في القرآن وسهاماً بأنها ذوى الأرحام، وجعل الأموال بعد الزوج والزوجة والأبوين للأقرب فالأقرب للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا تساوت القرابة من جهة الأب والأم تقسمه بفصل الكتاب فإذا تقاربت فبآية ذوى الأرحام.

واعلم أن الموارث تكون ستة أسهم لا تزيد عليها وصارت من ستة أسهم لأن الإنسان خلق من ستة أشياء، وهو قوله: وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ، تمام الآية.

وأصل الموارث أن لا يرث مع الولد والأبوين أحد إلا الزوج والزوجة، فإذا ترك الرجل امرأة فللمرأة الربع وما بقى فللقربة إن كان له قرابة وإن لم يكن له أحد حصل

مابقي لإمام المسلمين، فإن تركت المرأة زوجها فله النصف والنصف الآخر لقراءة لها إن كانت فإن لم تكن لها قرابة فالنصف يردّ على الزوج، وإن تركت مع الزوج ولداً ذكراً أم انثى فللزوج الربع وما بقي فللولد، فإن ترك الزوج امرأة وولداً فللمرأة الثمن وما بقي فللولد، فإن ترك الرجل أبويه فلاّمه الثلث وللأب الثلثان، فإن ترك أبوين وابناً أو أكثر من ذلك فللأبوين السدسان وما بقي فللأب.

فإن ترك أباه وابنته فللابنة النصف ثلاثة أسهم من ستة وللأب السدس، يُقسم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهماً فللأب وكذلك إذا ترك أمه وابنته، فإن ترك أبوين وابنته فللابنة النصف وللأبوين السدسان يُقسم المال على خمسة فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهمين فللأبوين، فإن ترك ابنتين وأبوين فللابنتين الثلثان وللأبوين السدسان، وإن ترك أبويه وابناً وابنة أو بنين وبنات فللأبوين السدسان وما قى للبنين والبنات للذكر مثل حظّ الأنثيين.

فإن ترك امرأة وأبوين لامراته الربع ولأمة الثلث وما قى فللأب، فإن تركت امرأة زوجها وأبويها وولداً ذكراً كان أو أنثى واحداً كان أو أكثر فللزوج الربع وللأبوين السدسان وما في فللولد، فإن ترك أبويه وأخاً فللأب الثلث وللأب الثلثان وسقط الأخ، فإن ترك أبويه فللأب الثلث وللأب الثلثان، وكذلك إذا ترك أخاً أو أختين أو ثلاث أخوات أو أختاً وأبوين فللأب الثلث وللأب الثلثان، فإن ترك أبوين وأخوين أو أربع أخوات أو أخاً وأختين فللأب السدس وما بقي فللأب، وإن كان الإخوة والأخوات من الأم لم يحجب الأم عن الثلث وإنما يحجبها الإخوة والأخوات من الأب أو من الأب والأم.

فإذا ترك الرجل أخاً لأبيه وأخاً لأمه وأخاه لأبيه وأمّه فللأخ من الأم السدس وما بقي فللأخ من الأم والأب وسقط الأخ من الأب، وكذلك إذا ترك ثلاث أخوات متفرقات فلأخت من الأم السدس وما بقي فللأخت من الأم والأب، وإن ترك أخوين للأم أو أخاً وأختاً للأم أو أكثر من ذلك أو أختاً للأب والأم أو لأب، أو أختاً لأب وأم أو لأب أو إخوة وأخوات لأب وأم لأم، فللإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب للذكر مثل حظّ الأنثيين وكذلك سهم أولادهم على هذا، وإن ترك أخاً لأب وأم، وجداً فللأب بينهما نصفان، وكذلك إذا أخاً لأب وجداً

فالمما بينهما نصفان، وإن ترك أختاً لأم وجداً فللأخ من الأم السدس وما بقي فللجد. وإن ترك أختين أو أخوين أو أختاً وأختاً لأم أو أكثر من ذلك، وجداً فللإخوة والأخوات من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فللجد، وإن ترك أختاً لأم أو أختاً أو أكثر من ذلك، وإخوة وأخوات لأب وأم وإخوة وأخوات لأب وجد فللإخوة والأخوات من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فللإخوة والأخوات من الأب والأم والجد للذكر مثل حظ الأنثيين، وسقط الإخوة والأخوات من الأب، وإن ترك أختاً لأب وأم فللأخت النصف وللجد النصف، وإن ترك أختين لأب وأم أو لأب، وجداً فللإخوة الثلثان وما بقي فللجد.

ومن ترك عمّاً وجدّاً فالأب للجد، وإن ترك عمّاً وخالاً وجدّاً وأختاً فالأب بين الأخ والجد وسقط العم والخال، وإن ترك خالاً وخالة وعمّاً وعمّة فللخال والخاله الثلث بينهما بالسوية وما بقي فللعم والعمّة للذكر مثل حظ الأنثيين، ومن ترك واحداً ممن له سهم، ينظر فإن كان من بقي من درجته أولى بالميراث ممن سفل فهو أولى مثل أن يترك الرجل أخاه وابن أخيه فالأخ أولى من ابن أخيه، وكذلك إذا ترك عمّه وابن خاله فالعم أولى، وكذلك خالاً وابن عمّ فالخال أولى لأن ابن العم قد ترك إلا أن يترك عمّاً لأب وابن عمّ لأب وأم فإن الميراث لابن العمّ للأب والأم، لأن ابن العمّ جمع الكلايتين كلاله الأب وكلاله الأم فعلى هذا يكون الميراث، وإن ترك جدّاً من قبل الأب وجدّاً من قبل الأم فللجد من قبل الأم الثلث وللجد من قبل الأب الثلثان، وإن ترك جدّين من قبل الأم وجدّين من قبل الأب فللجد والجدّة من قبل الأم الثلث بينهما بالسوية وما بقي فللجد والجدّة من قبل الأب للذكر مثل حظ الأنثيين. واعلم أنه لا يتوارثان أهل الملتين نحن نرثهم ولا يرثونا، ولو أن رجلاً مسلماً أو ذمياً ترك ابناً مسلماً وابناً ذمياً لكان الميراث من الرجل المسلم أو الذمّي للإبن المسلم، وكذلك من ترك ذا قرابة مسلمة وذا قرابة من أهل ذمته ممن قرب نسبه أو بعد لكان المسلم أولى بالميراث من الذمّي، ولو كان الذمّي ولداً وكان المسلم أختاً أو عمّاً أو ابن أخ أو ابن عمّ أو أبعد من ذلك لكان المسلم أولى بالميراث من الذمّي سواء كان الميت مسلماً أو ذمياً لأن الإسلام لم يزد إلا قوة، ولومات مسلم وترك امرأة يهودية أو نصرانية لم يكن لها ميراث وإن ماتت هي ورثها الزوج المسلم وإذا ترك الرجل ابن مملوكة فلا ميراث لولده منه وكان ميراثه لأقربائه فإن لم

يكن له قرابة فميراثه لإمام المسلمين إلا أن يكون أكذب نفسه بعد اللعان فيرثه الابن وإن مات الابن لم يرثه الأب.

واعلم أن الدية يرثها الورثة على كتاب الله ما خلا الإخوة والأخوات من الأم فإنهم لا يرثون من الدية شيئاً، وإن ترك رجل ولداً خنثى فإنه ينظر إلى إحليلة إذا بال فإن خرج بوله مما يخرج من الرجال ورث ميراث الرجال وإن خرج البول مما يخرج من النساء ورث ميراث النساء وإن خرج البول منها جميعاً فمن أيهما سبق البول ورث عليه وإن خرج البول من الموضعين معاً فله نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى، وإن لم يكن له ما للرجال ولا ما للنساء فإنه يؤخذ سهان يكتب على سهم عبدالله وعلى سهم أمة الله ثم يجعل السهان في سهام مبهمه ثم يقوم الإمام أو المقرع فيقول: اللهم أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا أمر هذا المولود حتى نؤثره ما فرضت له في كتابك، ثم تجال السهام فأيهما خرج ورث عليه.

وإذا ترك الرجل ولداً له رأسان فإنه يترك حتى ينام ثم يبنهها فإن انتبها جميعاً ورث ميراثاً واحداً وإن نتبه أحدهما وبقي الآخر نائماً ورثا ميراث اثنين، ولو أن قوماً غرقوا أوسقط عليهم حائط وهم أقرباء فلم يدرأيهم مات قبل صاحبه لكان الحكم فيه أن يورث بعضهم من بعض، فإذا غرق رجل وامرأة أوسقط عليها سقف ولم يدرأيها مات قبل صاحبه كان الحكم أن تورث المرأة من الرجل ويورث الرجل من المرأة، وكذلك إذا كان الأب والابن ثم يورث الابن من الأب، وإذا ماتا جميعاً في ساعة واحدة فخرجت أنفسهما جميعاً في لحظة واحدة لم يورث بعضهم من بعض.

وإذا مات رجل حرّ فترك أمماً مملوكة فإن أمير المؤمنين عليه السلام أمر أن تشتري الأم من مال ابنها وتعتق وترث، وإذا ترك الرجل جارية أم ولد ولم يكن ولده منها فإنها مملوكة للورثة وإن كان ولدها باقياً فإنها وهم لا يملكونها وهي حرة، لأن الإنسان لا يملك أبويه ولا ولده، فإن كان للميت ولد من غير هذه التي هي أم ولد فإنها تجعل في نصيب ولدها إذا كانوا صغاراً فإذا أدركوا تولوا هم عتقها فإن ماتوا قبل أن يدكروا ألحقت ميراثاً للورثة، وبالله التوفيق.

المقنع في الفقه

للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي
الملقب بالصدوق المتوفى ٣٨١ هـ

باب الموارث

اعلم أنّ سهام الموارث تكون من ستة أسهم لاتزيد عليها. وصارت من ستة أسهم لأنّ الإنسان خلق من ستة أشياء. وهو قول الله عزّ وجلّ: وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ.. الآية.

وإذا مات الرّجل وترك ابنا ولم يترك زوجةً ولا أبوين، فالمال كلّهُ للابن. وإن كانا أخوين أو أكثر من ذلك فالمال بينهم بالسّوية. وإذا ترك ابنة ولم يترك زوجاً ولا أبوين. فالمال كله للابنة. وكذلك إن كانتا ابنتين أو أكثر من ذلك، فالمال بينهما بالسّوية.

وإذا ترك ابنا وابن، فالمال كلّهُ للابن وليس لابن الابن شيء لأنّه قد نزل ببطن. وإن ترك ابنا وابنة أو بنين وبنات، فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. وإن ترك ابن ابن وابن ابنة، فالمال لابن الابن؛ لأنّه أقرب. فإن ترك ابن ابن وابن ابن ابن، فالمال كله لابن الابن؛ لأنّه أقرب. وكذلك إذا ترك ثلاث بنات أو بنى ابن ابن أو أكثر من ذلك، وثلاث بنات أو بنى ابن ابن أو أكثر من ذلك، وثلاث بنات ابن ابن أو بنى ابن ابن ابن؛ فالمال للبنات وبنى ابن ابن، وسقط الباقي.

فإن ترك الميّت ابنا وأباً فلأب السّدس وما بقى فللابن. وكذلك إن كانا بنين أو ثلاثاً

المقنع

أو أكثر من ذلك، فإن مات وترك ابنة وأباً فللابنة النصف وللأب السدس يقسم المال بينها على أربعة أسهم: فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهماً فللأب. وكذلك إذا ترك ابنة وأماً. فإن ترك ابنة وأبوين فللابنة النصف وللأبوين السدسان يقسم المال على خمسة أسهم، فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهمين فللأبوين. فإن ترك ابنتين وأبوين فللابنتين الثلثان وللأبوين السدسان. وكذلك إذا كن ثلاث بنات أو أكثر من ذلك وأبوين فللأبوين السدسان وللبنات الثلثان. فإن ترك ابناً وابنة وأبوين فللأبوين السدسان وما فبين الابن والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن ترك ابن ابن وأبوين، فللأم الثلث وللأب الثلثان وسقط ابن الابن.

فإن ترك أبوين وأخاً لأب وأم أو لأب فللأم الثلث وللأب الثلثان، فإن كانا أخوين وأبوين، السدس وللأب خمسة أسداس، إذا كانا الأخوين لأب وأم أو لأب. فإن ترك فللأم أخاً أو أخوين أو أخوة أو أخوات لأم وأبوين، فللأم الثلث وللأب الثلثان؛ لأن الأخوات من الأم يحجبون الأم عن الثلث ما بلغوا وأتما يحجبها الإخوة والأخوات من الأب أو من الأب والأم. فإن ماتت امرأة وتركت زوجها وابنها فللزوجة الربع وما بقي فللابن. وكذا إذا كانا ابنتين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك وزوجاً فللزوجة الربع وما بقي فبينهم بالسوية. واعلم أن الزوج لا ينقص من الربع شيئاً ولا الزوجة من الثمن ولا الأبوين من السدسين. وإن تركت ابنة وزوجاً فللزوجة الربع وما بقي فللابنة، وكذلك إذا تركت بنتين أو بنات أو أكثر من ذلك، فللزوجة الربع وما بقي فللبنات بينهن بالسوية. وإن تركت زوجاً وبنين وبنات، فللزوجة الربع وما بقي فللبنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإذا تركت المرأة زوجها وابن ابنها، فإن الفضل بن شاذان النيشابوري رحمه الله قال: للزوج الربع وما بقي فلولد الولد. وكذلك إذا ترك الرجل امرأة وابن ابن فللمرأة الثمن وما بقي فللابن الابن. ولم أر بهذا حديثاً عن الصادقين عليهم السلام.

وإذا ترك الرجل امرأة فللمرأة الربع وما بقي فللقراءة له إن كانت. فإن لم يكن له قراءة جعل ما بقي لإمام المسلمين. وإن تركت المرأة زوجها، فللزوجة النصف والباقي لقراءة لها إن كانت. فإن لم يكن لها أحد فالتنصف يرد على الزوج. وقد روى إذا مات

كتاب المواريث

الرجل وترك امرأة فالمال كله لها. وإن ماتت المرأة وتركت زوجها فالمال كله للزوج.
وإن ترك الميت امرأة وإبناً فللمرأة الثمن وما بقى فلابن. وكذلك إذا ترك إبناً أو
ابنين أو بنين وبنات وزوجة؛ فللزوجة الثمن وما بقى فلابنين والبنات للذكر مثل حظ
الأنثيين.

وإن ماتت امرأة وتركت زوجها وأبويها وإبناً أو ابنتين وبنات، فللزوج الربع
وللابوين السدسان وما بقى فلابنين والبنات، للذكر مثل حظ الأنثيين.
وإن تركت المرأة زوجها وابنتها وأبويها، فللزوج الربع، ثلاثة من اثني عشر
وللابوين السدسان أربعة من اثني عشر وبقي خمسة أسهم فهي للابنة. كذلك روى عن أبي
جعفر عليه السلام.

وإذا ترك الزوج امرأة وأبوين وإبناً أو ابنتين وبنات، فللمرأة الثمن وللابوين
السدسان وما بقى فلابنين والبنات، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإذا ماتت المرأة وتركت زوجها وأبويها، فللزوج النصف وللأم الثلث وللأب
السدس. وإذا ترك الرجل امرأة وأبوين فللمرأة الربع وللأم الثلث وللأب، الباقي.
فإن ترك ابناً وابنة وأخاً فالمال للولد وليس للأخ مع الولد شيء. وإذا ترك ابن ابن
وأخاً فالمال لابن الابن؛ لأن ولد الولد يقوم مقام الولد إذا لم يكن هناك ولد ولا وارث غيره،
فإن ترك ابنته وأختها لأبيه وأمه فالمال كله للابنة.

وإن ماتت المرأة وتركت زوجها وأبائها وإخوة وأخوات لأب وأم أو لأب أو لأم،
فللزوج النصف وما بقى فللاب، وإذا ماتت وتركت أمها وزوجها وإخوة وأخوات لأم وأب
أو لأب أو لأم فللزوج النصف وما بقى فللأم وسقط الإخوة والأخوات. وإن تركت المرأة
زوجها وأبويها وإخوة وأخوات لأب وأم أو لأب، فللأم السدس وللزوج النصف وما بقى
فللاب وسقط الإخوة والأخوات. فإن تركت زوجها وأبويها وإخوة وأخوات لأم، فللزوج
النصف وللأم الثلث وللأب السدس وسقط الإخوة والأخوات.
فإن ترك أخاً لأب وأم أو لأب أو لأم فالمال كله له، وكذلك إن ترك أخوين أو إخوة أو
أخوات، فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن ترك إخوة وأخوات لأم ما بلغوا، فالمال

المقنع

بينهم بالسوية؛ الذكر والأنثى فيه سواء. فإن ترك أخاً لأب وأخاً لأم، فلأخ من الأم السدس وما بقي فلأخ من الأب، وإذا ترك أخاً لأم وأخاً لأب وأم، فلأخ من الأم السدس وما بقي فلأخ من الأم والأب، وإن ترك أخاً لأب وأم وأخاً لأب، فلأخ من الأم السدس وما بقي فلأخ للأب والأم وسقط الأخ من الأب، فإن ترك أخوين لأم أو أخاً وأختاً لأم أو إخوة وأخوات لأم وأخاً لأب أو إخوة وأخوات لأب وأم، فلإخوة والأخوات من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فللإخوة والأخوات من الأب وسقط الإخوة والأخوات من الأب.

فإن ترك ابن أخ لأم وابن أخ لأب وأم أو لأب، فلا ين الأخ من الأم السدس وما بقي فلا ين الأخ من الأم والأب. فإن ترك بنى أخ لأم وبنى أخ لأب وأم وبنى أخ لأب، فلبنى الأخ من الأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فلبنى الأخ من الأب والأم وسقط بنات الأخ وبنو الأخ للأب. وكذلك إذا ترك بنات وبنى ابن أخ لأم وبنات وبنى ابن أخ لأب وأم وبنات وبنى ابن أخ لأب، فلبنات وبنى ابن الأخ للأم الثلث بينهم بالسوية وما بقي فلبنات وبنى ابن الأخ للأم والأب، وسقط بنات وبنى ابن الأخ للأب.

وإذا مات وترك ابن أخ لأم وابن ابن أخ لأب، فإن الفضل بن شاذان قال: لا ين الأخ من الأم السدس وما بقي فلا ين ابن ابن الأخ للأب، ولم أرو هذا حديثاً ولم أجده في كتابه.

فإن ترك أخاً لأب وأم وجداً فالمال بينهما نصفان، وكذلك إذا ترك أخاً لأب وجداً، المال بينهما نصفان. فإن ترك أخاً لأم وجداً فلأخ من الأم السدس وما بقي فللجد وإن ترك أختين أو أخوين أو أخاً وأختاً لأم أو أكثر من ذلك وأختين وأخوين لأم وأب أو أكثر من ذلك وأختين وأخوين لأب أو أكثر من ذلك وجداً، فللإخوة والأخوات من الأم الثلث يقسم بينهم بالسوية وما بقي فللإخوة والأخوات من الأب والأم والجد. للذكر مثل حظ الأنثيين وتسقط الإخوة والأخوات من الأب. فإن ترك أختاً لأب وأم وجداً فللأخت النصف وللجد النصف. فإن ترك أخوات لأب وأم أو لأب وجداً فللأخوات الثلثان وما بقي فللجد.

وإن ترك عمًّا وجدًّا فالمال للجدِّ. وإن ترك عمًّا وخالًّا وجدًّا وأخًا، فالمال بين الأخ والجدِّ وسقط العمّ والخال.

فإن ترك عمًّا وخالًّا فللعمّ الثلثان وللخال الثلث. فإن ترك عمّة وخالة فللعمّة الثلثان وللخالة الثلث. فإن ترك خالًّا وعمًّا وعمّة فلللخال والخالّة الثلث بينهما بالسوية وما بقي فللعمّ والعمّة للذكر مثل حظّ الأنثيين.

وإذا ترك أخًا وابن أخ فالمال للأخ. وإذا ترك عمًّا وابن خال فالمال للعمّ. وإذا ترك خالًّا وابن عمّ فالمال للخال. وإذا ترك عمًّا لأب وابن عمّ لأب وأمّ فالميراث لابن العمّ من الأب والأمّ، لأنّه قد جمع الكلالتين كلاله الأب وكلاله الأمّ. فإن ترك جدًّا من قبل الأب وجدًّا من قبل الأمّ، فللجدّ من قبل الأب الثلثان وللجدّ من قبل الأمّ الثلث. فإن ترك جدّين من قبل الأب وجدّين من قبل الأمّ، فللجدّ والجدّة من قبل الأمّ الثلث بينهما بالسوية وما بقي فللجدّة والجدّة من قبل الأب الثلثين. فإن ترك أخوالًا وخالات فالمال بينهم بالسوية. وإن ترك أعمامًا وعمّات، فالمال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين. فإن ترك خالًّا لأب وأمّ وخالًّا لأب، فإنّ الفضل بن شاذان ذكر: إنّ المال للخال للأب والأمّ، وسقط الخال للأب. وكذلك العمّ والخالّة في هذا سواء على ما ذكره.

فإن ترك عمًّا وابن أخت فالمال لابن الأخت. فإن ترك عمًّا وابن أخ فالمال لابن الأخ وقال يونس بن عبد الرحمن: المال بينهما نصفان. وذكر الفضل: إنّ يونس غلط في هذه ومارويناه أنّ المال لابن الأخ.

وأعلم أنّه لا يتوارث أهل ملّتين. والمسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم. ولو أنّ رجلاً ترك ابنًا مسلمًا وابنًا ذميًّا، لكان الميراث للابن المسلم، وكلّ من ترك ذا قرابة من أهل الذمّة، وذا قرابة مسلمًا ممّن قرب نسبه أو بعد لكان المسلم أولى بالميراث من الذميّ، فلو كان الذميّ ابنًا وكان المسلم أخًا أو عمًّا أو ابن أخ أو ابن عمّ أو أبعد من ذلك، لكان المسلم أولى بالميراث. كان الميت مسلمًا أو ذميًّا. كذلك ذكره والدي رحمه الله في رسالته إلى.

وإذا ترك الرجل ولدًا له رأسان فإنّه يصبر حتى ينام ثمّ يتنبّه، فإن انتبها جميعًا ورث

المقنع

ميراث واحد. وإن انتبه واحد وبقي الآخر نائماً ورث ميراث اثنين.
فإن ترك الرجل ولداً خنتى فأنه ينظر إلى إحليله إذا بال، فإن خرج البول مما يخرج من الرجال ورث ميراث الرجال. وإن خرج مما يخرج من النساء ورث ميراث النساء. وإن خرج البول من الموضعين معاً ورث نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى.
وإن لم يكن له ما للرجال ولا ما للنساء فأنه يؤخذ سهران، فيكتب على سهم: عبد الله وعلى الآخر: أمة الله. ثم يجعل السهران في سهام مبهمة، ثم يقول الإمام أو المقرع: اللهم أنت الله لا إله إلا أنت. عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون بين لنا أمر هذا المولود حتى يورث ما فرضت له في كتابك. ثم يجال السهران فأبها خرج ورث عليه.

فإن ترك الرجل ابن الملاعنة فلا ميراث لولده منه وكان ميراثه لأقربائه. فإن لم يكن ذو قرابة فميراثه لإمام المسلمين، إلا أن يكون أكذب نفسه بعد اللعان، فيرثه الابن، وإن مات الابن لم يرثه الأب. وإذا ترك ابن الملاعنة أمه وأخواله فميراثه كله لأمه. فإن لم يكن له أم فميراثه لأخواله. وإن ترك ابنته وأخته لأمه فميراثه لابنته. وإن ترك خاله وخالته فالمال بينهما. وإن ترك جدّه أبا أمه وجدته فالمال بينهما. فإن ترك أخاه وجدّه أبا أمه فالمال بينهما سواء، لأنها يتقرّبان إليه بقرابة واحدة. فهكذا تكون مواريث ابن الملاعنة وولد الزنا.

وإذا غرق قوم أو سقط عليهم حائط وهم أقرباء، فلم يدر أيهم مات قبل صاحبه فإن الحكم فيه أن يرث بعضهم من بعض. وإذا غرق أخوان لأحدهما مال وليس للآخر شيء ولا يدرى أيهما مات قبل صاحبه؛ فإن الميراث لورثة الذي ليس له شيء إذا لم يكن لهما أحد أقرب من بعضهما من بعض.

وإذا غرق رجل وامرأة أو سقط عليهما حائط، ولم يدر أيهما مات قبل صاحبه، فأنه يورث المرأة من الرجل ثم يورث الرجل من المرأة. وكذلك إذا كان الأب والابن ورث الأب من الابن ثم ورث الابن من الأب وإذا ماتا جميعاً في ساعة واحدة وخرجت أنفسهما جميعاً في لحظة واحدة. لم يورث بعضهما من بعض.

وإذا مات رجل حرّ وترك أمّا مملوكة، فإنّ أمير المؤمنين عليه السّلام أمر أن تشتري الأمّ من مال ابنها، ثمّ تعتق فيورثها. وإذا ترك الرّجل جارية أمّ ولده ولم يكن ولده منها باقيةً فإنّها مملوكة للورثة، فإن كان ولده منها باقيةً فإنّها للولد وهم لا يملكونها لأنّ الإنسان لا يملك أبويه ولا ولده. فإن كان للميت ولد من غير هذه التي هي أمّ الولد، فإنّها تجعل في نصيب ولدها إذا كانوا صغاراً، فإذا أدركوا تولّوا هم عتقها. فإن ماتوا من قبل أن يدركوا، رجعت ميراثاً لورثة الميت. كذلك ذكره والدى رحمه الله في رسالته إلى. وإذا ترك وارثاً حرّاً ووارثاً مملوكاً، ورث الحرّ دون المملوك. وإذا لم يرثه وارث حرّ، ورث المملوك ماله على قسمة السّهام التي سمّى الله لأصحاب الموارث. ولا يرث الحرّ المملوك؛ لأنّه لا مال له إنّما ماله لمواليه.

وأما موارث أهل الكتاب والمجوس: فإنّهم يورثون من جهة القرابة، ويبطل ما سوى ذلك من ولادتهم.

وإذا أسلم المشرك على ميراث قبل أن يقسّم فله ميراثه غير منقوص. وكذلك المملوك إذا أعتق قبل أن يقسّم الميراث فهو وارث معهم وإذا أسلم المشرك أو أعتق المملوك بعدما قسّم الميراث فلا ميراث لها.

والمكاتب يؤرّث بحساب ما عتق منه ويرث.

والنصرانيّ إذا أسلم، ثمّ رجع إلى النصرانيّة، ثم مات فميراثه لولده النصرانيّ.

إذا تنصّر مسلم ثمّ مات فميراثه لولده المسلمين.

وقال أبو عبد الله عليه السّلام في الرّجل النصرانيّ عنده المرأة النصرانيّة، فتسلم أو يسلم ثم يموت أحدهما قال: ليس بينهما ميراث. وقيل له: رجل نصرانيّ فجر بامرأة مسلمة فأولدها غلاماً، ثم مات النصرانيّ وترك مالا، من يرثه؟ قال: يكون ميراثه لابنه من المسلمة، قيل له: كان الرّجل مسلماً وفجر بامرأة يهودية فولدت منه غلاماً ثمّ مات المسلم، لمن يكون ميراثه؟ قال: ميراثه لابنه من اليهودية.

أَهْلُ الْبَيْتِ بِالْخَيْرِ

لِلشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْقَتَنِ
الْمَلَقَبِ بِالصَّدُوقِ الْمُتَوَفَّى ٣٨١ هـ

باب الموارث

سهام الموارث لاتعول على ستة أسهم لقول الله عز وجل: وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ. الآية وأهل الموارث الذين يرثون ولايسقطون أبداً؛ الأبوان والابن والبنت والزوج والزوجة. وأربعة لايرث معهم أحد إلا الزوج والزوجة؛ الأبوان والابن والابنة .

فإذا ترك الرجل ابناً فالمال له وإن كان ابنين أو أكثر فالمال لهم. فإن ترك ابنه فالمال لها وكذلك إن ترك ابنتين أو أكثر، فالمال لهن بالسوية. وإن ترك ابناً وابنة أو ابنين وبنتين فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين..

وإن ترك أباه فالمال، فإن ترك أمه فالمال لها. فإن ترك أبوين فلام الثلث وللأب الثلثان.

فإن ترك أباً وابناً فللأب السدس وما بقى فللابن. وإن ترك ابناً وأماً فللأُم السدس وما بقى فللابن. وإن ترك أباً وابنه السدس وللابنة النصف: يقسم المال على أربعة أسهم، فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة، وما أصاب فللأب. وكذلك إذا ترك أمه وابنته .

فإن ترك أبوين وابنة فللأبوين السدسان وللابنة النصف : يقسم المال على خمسة أسهم ، فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة ، وما أصاب سهمين فللأبوين .
وإن ترك أبوين وابناً وابنة أو بنين وبنات ، فللأبوين السدسان وما بقي للبنين والبنات ؛ للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن ترك امرأة فللمرأة الربع وما بقي فلقرابة له إن كانت . وإن لم يكن له قرابة جعل ما بقي لإمام المسلمين .
فإن تركت امرأة زوجها ، فللزوجة النصف وما بقي فلقرابة لها إن كانت . فإن يكن لها قرابة فالنصف يرث على الزوج .

فإن ترك الرجل امرأته وابناً وابنة أو ولد وولد وإن سفل ، فللمرأة الثمن ، وما بقي فللولد أو ولد الولد وإن سفل .

فإن تركت امرأة زوجها وابناً وابنة أو ولد وولد وإن سفل ، فللزوجة الربع ، وما بقي فللولد أو ولد الولد وإن سفل .

فإن تركت امرأة زوجها وأُمها وأباها ، فللزوجة النصف وللأم الثلث ، وللأب السدس .

وإن ترك الرجل امرأته وأبويه ، فللمرأة الربع وللأم الثلث وللأب الباقي .
فإن ترك امرأته وأبويه وولداً ؛ ذكراً كان أو أنثى ؛ واحداً كان أو أكثر ، فللمرأة الثمن وللأبوين السدسان وما بقي فللولد .

وإن تركت امرأة زوجها وأبويها وولداً ؛ ذكراً أو أنثى ؛ واحداً كان أو أكثر فللزوجة الربع وللأبوين السدسان وما بقي فللولد

ولا يرث ولد الولد مع الولد ولا مع الأبوين ، وولد الولد يقومون مقام الولد إذا لم يكن هناك ولد ولا وارث غيره .

باب ميراث الإخوة والأخوات

إذا ترك الرجل أخاه لأبيه فالمال له. فإن ترك أخاه لأمه فالمال له. فإن ترك أخاه لأبيه وأمّه فالمال له. وإن ترك أخاه لأمه وأخاه لأبيه، فللأخ من الأم السدس ومابقى فللأخ من الأب. فإن ترك أخاً لأب وأخاً لأب وأم، فالمال للأخ من الأب والأم، وسقط الأخ من الأب. فإن ترك أخاه لأبيه وأخاه لأمه وأخاه لأبيه وأمّه، فللأخ من الأم السدس ومابقى فللأخ من الأب والأم وسقط الأخ من الأب.

فإن ترك إخوة لأم وإخوة لأب وأم وإخوة لأب، فللإخوة من الأم الثلث، ومابقى فللإخوة للأب والأم، ويسقط الإخوة من الأب.

فإن ترك إخوة وأخوات لأم وإخوة لأب وأم وأخوات لأب، فللإخوة والأخوات من الأم الثلث، الذكر والأنثى فيه سواء ومابقى فللإخوة والأخوات من الأب والأم ويسقط الإخوة والأخوات من الأب. وكذلك إن ترك إخوة متفرقين، فهذا حكمهم وكذلك تجرى سهام أولادهم على هذا.

باب ميراث الأجداد والجندات

الجد من الأم بمنزلة الأخ من الأم. والجدّة من الأم بمنزلة الأخت للأم والجد من الأب بمنزلة الأخ من الأب والأم. والجدّة من الأب بمنزلة الأخت من الأب والأم. فإذا اجتمع الجد للأم وإخوة لأب وأم، وإخوة لأم وأخوات لأب وجد للأب، فللإخوة من الأم والجد للأم الثلث ومابقى فللإخوة والأخوات من الأب والأم والجد من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين. وسقط الإخوة والأخوات من الأب فإن ترك جدّاً وجدّة من قبل الأم وإخوة وأخوات للأب فللإخوة والأخوات من الأم والجد والجدّة من الأم الثلث الذكر والأنثى فيه سواء ومابقى فللإخوة والأخوات من الأم والأب والجد والجدّة

للذكر مثل حظ الأنثيين وسقط الإخوة والأخوات من الأب .
ولا يرث مع الأخ ابن الأخ ولا يرث مع الأخ والجد عم ولا خال . فإن ترك جداً
وابن أخ، فالمال بينهما نصفان.

باب ميراث العم والعمة والخال والخالة

إذا ترك الرجل عمّاً فالمال له. فإن ترك عمّة فالمال لها. فإن ترك عمّاً وعمّة
فللعمة الثلث وللعّم الثلثان .
وإن ترك خالاً فالمال له. وإن ترك خالة فالمال لها . وإن ترك خالاً وخالة، فالمال
بينهما نصفان .
وإن ترك عمّاً وخالاً، فللخال الثلث وللعّم الثلثان. وكذلك إن ترك عمّاً وخالةً
وكذلك إن ترك عمّة وخالاً، فللعمة الثلثان وللخال الثلث.
وإن ترك عمّاً وعمّة وخالاً وخالة، فللخال والخالة الثلث بينهما بالسوية وما
بقى فللعّم والعمة؛ للذكر مثل حظ الأنثيين . وكذلك تجرى سهام أولادهم على هذا .
ولا يرث مع العمّ والعمة والخال والخالة، ابن عمّ ولا ابن عمّة ولا ابن خال
ولا ابن خالة.

باب ميراث المولود يلد وله رأسان

قضى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في مولود له رأسان أنه
يصبر عليه حتى ينام . ثمّ ينتبه ، فإن انتبه جميعاً معاً ورثا ميراثاً واحداً ، وإن انتبه
واحد وبقي الآخر نائماً ، ورث ميراث الاثنين .

باب ميراث المولود ليس له ما للرجال ولا ما للنساء

إذا لم يكن للمولود ما للرجال ولا ما للنساء، تؤخذ سهمان، يكتب على أحدهما عبد الله وعلى الآخر أمة الله. ثم يقول الإمام أو المقرع: اللهم أنت الله لا إله إلا أنت عالم الغيب والشهادة. أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون. بين لنا أمر هذا المولود؛ حتى يورث ما فرضت له في كتابك ثم تجعل سهمان في سهام مبهمه، ثم تجال؛ فأيهما خرج، ورث.

باب ميراث المولود له ما للرجال وما للنساء

روى أن شريح القاضي بينما هو في مجلس القضاء إذ أتته امرأة فقالت: أيها القاضي اقض بيني وبين خصمي. فقال لها: ومن خصمك؟ قالت: أنت. قال: أفرجوا لها. فأفرجوا لها فدخلت فقال لها: وما ظلامتك؟ فقالت: إن لي ما للرجال وما للنساء. قال شريح: فإن أمير المؤمنين عليه السلام يقضي على المبال قالت: فإني أبول بهما جميعاً ويسكننا معاً قال شريح: والله ما سمعت بأعجب من هذا. قالت: وأعجب من هذا. قال: وما هو؟ قالت: جامعني زوجي فولدت منه وجامعت جاريقي فولدت مني. فضرب شريح إحدى يديه على الأخرى متعجباً. ثم جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام وقال: يا أمير المؤمنين لقد ورد علي شيء ما سمعت بأعجب منه. ثم قص عليه قصة المرأة فسألها أمير المؤمنين عليه السلام عن ذلك. فقالت: هو كما ذكر. فقال لها: من زوجك؟ فقالت: فلان. فبعث إليه فدعاه. قال: أتعرف هذه؟ قال: نعم. زوجتي قال: فسأله عما قالت، فقال: هو كذلك. فقال أمير المؤمنين عليه السلام: لأنك أجزأت من الأسد حيث تقدم عليها بهذه الحال. ثم قال: يا قنبر ادخلها بيتاً مع امرأة تعد أضلاعها فقال زوجها: يا. أمير المؤمنين لا امن عليها رجلاً ولا آمن عليها امرأة فقال علي عليه

السَّلام علىّ بدينار الخصىّ وكان من صالحى أهل الكوفة وكان يثق به. فقال له . يادينار أدخلها بيتاً وعمرها من ثيابها ومُرّها أن تشدّ مئزرها وعدّ أضلاعها . ففعل دينار ذلك ؛ فكان أضلاعها سبعة عشر ضلعاً؛ تسعة في اليمين وثمانية في الشّال فالبسها ثياب الرجال : القلنسوة والنّعلين وألقى عليها الرّداء وألحقها بالرجال . فقال زوجها يا أمير المؤمنين ابنة عمي وقد ولدت مني تلحقها بالرجال ؟! فقال : أني : حكمت فيها بحكم الله تعالى ؛ إنّ الله تبارك وتعالى خلق حواء من ضلع آدم الأيسر الأقصى وأضلاع الرجال تنقص ، وأضلاع النّساء تمام .

باب ميراث ابن الملاعنة

إذا ترك الرّجل ابن الملاعنة فلا ميراث لولده منه وكان ميراثه لأقربائه فإن لم يكن ، فلا إمام المسلمين ؛ إلّا أن يكون أكذب نفسه بعد اللّعان فيرثه الابن . وإن مات الابن لم يرثه الأب .

وإذا ترك ابن الملاعنة أمّه وأخواله ؛ فميراثه كلّ لأمّه فإذا ترك ابنته وأخته فميراثه كلّ لابنته . وإن ترك خاله وخالته فالمال بينهما فإن ترك أخته لأمّه وجدّه لأبيه فالمال لاخته . وإن ترك جدّته ؛ أمّ أمّه وجدّه ؛ أبا أمّه ، كان المال بينهما وإن ترك ابن أخت وجدّه ؛ أبا أمّه ، كان المال بينهما سواء ؛ لأنّها يتقرّبان إليه بقرابة واحدة . وإن ترك جدّه وجدّته ، أبا أمّه وأمّ أمّه فالمال بينهما . وهكذا يجري موارد ميراثه من قبل الأم ولا يرث ميراث الأب واحد .

باب ميراث أهل الملل

لا يتوارث أهل ملّتين .. ونحن نرثهم ولا يرثوننا .

وإذا مات مسلم وذمّي وترك ابناً مسلماً وابناً ذمّياً، كان المال للابن المسلم دون الذمّي. وكذلك إن مات وترك ابناً ذمّياً وابن ابن مسلم أو ابن ابنة أو ابن أخ أو ابن عمّ أو ابن خال أو من قَرُب نسبهِ إليه أو بُعد؛ مسلماً كان الميّت أَوْ ذمّياً، فكان المال للمسلم دون الذمّي لأنّ الإسلام لم يزدّه إلّا عزّاً.

باب ميراث من لا ورث له

قال الصادق عليه السّلام: من مات ولا وارث له، فماله لامام المسلمين.

باب نادر

قال الصادق عليه السّلام: إن الله عز وجل آخى بين الأرواح في الأظلة، قبل أن يخلق الأجساد بألفى عام؛ فاذا قام قائمنا أهل البيت؛ ورث الأخ الذي آخى بينها في الأظلة ولم يورث الأخ من الولادة

المقنعة

في الأصول والفروع

للشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن النعمان الحارثي
البغدادي المعروف بابن العلو

٣٣٦ - ٤١٣ هـ

أبواب فرائض الموارث:

قال الله عز وجل: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا، فجعل تعالى تركة الميت لأقاربه من الرجال والنساء على سهام بيّنها في مواضع أخرى في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وآله؛ فينبغي أن تعرف السهام على حقائقها من مواضعها ويسلك في عملها طريق المعرفة بها دون غيره ليحصل للإنسان فهمها ويستقرّ له الحكم فيها على يقين إن شاء الله تعالى.

باب استحقاق الميراث:

والميراث يستحقّ في حكم الله تعالى بضربين: أحدهما نسب والآخر سبب، فمن استحقّه بالنسب كان استحقاقه يترتب على القرب به ليستوي في فريضته باستوائه في درجته ويختلف في استحقاقه باختلافه فيه، ومن استحقّه بالسبب كان استحقاقه بوجوده له دون عدمه.

والنسب لا يتعدّى المذكور بالتعيين، ويقوم فيه الولد مقام الوالد المذكور، والسبب لا يتعدّى المذكور بالتعيين ولا يقوم غيره مقامه في حكمه على حال، والسبب الذي يستحقّ به الميراث الزوجيّة دون ماعداه من الأسباب.

باب الأولي من ذوي الأنساب بالميراث:

وأولى ذوي الأرحام بالميراث من تقرب إلى الميت بنفسه ولم يتقرب إليه بغيره وهو الولد والوالدان، قال الله عز وجل: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا أُلْهُوسٌ مِّمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا.

فقدّم جلّ اسمه الوالدين والولد على جميع ذوي الرّحم لقرهم من الميت وآخر من

سواهم من الأهل عن رتبته في القربى وجعل لكل واحد منهم نصيباً سواه له وبينه لتزول الشبهة عمن عرفه في استحقاقه.

باب ميراث الوالدين:

فإذا ترك الميت أبويه ولم يترك معها ولداً ولا ذا سبب بالنكاح أو حاجباً للآم عن فرض إلى دونه من الأخوة كان ما خلفه بعد الدين والوصية - إن كان عليه دين أو لموصية - للأبوين دون غيرها من سائر الأهل والقربا؛ للأب الثلثان وللأم الثلث. فإن ترك أحد أبويه وليس معه ولد ولا ذو سبب - كزوج أو زوجة - فالتركة كلها له دون غيره من ذوي الأرحام وإن كانوا أخوة وأخوات وعمومة وعمات.

فإن ترك مع أبويه أو أحدهما ولداً ذكراً - جماعة كانوا أو واحداً - فللأبوين السدسان بينهما بالسوية والباقي للولد الذكر وليس لغيرهم من قرابات الميت نصيب على حال. وإن ترك مع الأبوين ولداً ذكراً وإناثاً فللأبوين ما ذكرناه لهما مما جعله الله تعالى نصيبهما مع الأولاد وهو السدسان والباقي بين الولد؛ الذكور والإناث - اثنين كانوا أو أكثر من ذلك - للذكر مثل حظ الأنثيين على ما بينه الله تعالى ونص عليه في القرآن، وليس لأحد من الأقارب معهم نصيب كما قدمناه.

فإن ترك مع أبويه ابنتين أو أكثر من ذلك فللأبوين السدسان كما ذكرناه للبنتين الثلثان بينهما بالسوية فإن كن أكثر من اثنتين فلهن الثلثان بينهما بالسوية على حكم القرآن وظاهر التبيان.

فإن ترك مع أبويه بنتاً واحدة كان لها النصف كما سواه الله تعالى في صريح القرآن وللأبوين السدسان وبقي سدس يرد عليهم بحساب سهامهم - وهي خمسة أسهم - فيكون للبنت منه ثلاثة أسهم وللأبوين سهمان، فيصير للأبوين الخمسان وللبنت ثلاثة أخماس بتسميته الفريضة والرد عليهم بالرحم التي كانوا أولى ممن سواهم من ذوي الأرحام، قال الله عز وجل: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فخير أن بعضهم أولى ببعض للرحم فوجب أن يكون الأقرب أولى من الأبعد في الميراث؛ والوالدان والولد

أقرب من جميع ذوي النسب كما بيناه لأنهم يتقربون بأنفسهم وبهم قرابة من سواهم من جميع الأهل وذوي الأرحام.

وإن ترك أحد أبويه وبنثاً كان للبنث النصف على ما قدّمناه - كما ساء الله تعالى لها في القرآن - والباقي من الأبوين السدس بالتسمية أيضاً في الكتاب، وبقي الثلث فيردّ عليهما بحساب سهامهما وهي أربعة أسهم؛ للبنث ثلاثة أسهم وللباقي من الأبوين - أباً كان أو أمّاً - السهم الرابع، فيحصل للبنث الثلاثة الأرباع وللباقي من الأبوين الربع على الكمال بالتسمية لها والردّ عليهما بالرحم على ما أوجبه القرآن حسب ما أثبتناه.

وحكم البنات إذا كنّ مع الأبوين وإن بلغن مائة في العدد حكم البنتين؛ لهنّ جميعاً الثلثان لا ينقصن منه ولا يزدن عليه، وللأبوين السدسان لا ينقصان منه ولا يزدان عليه حسب ما ذكرناه.

وإذا ترك الإنسان ابنين أحدهما أكبر من صاحبه أو أولاداً ذكوراً فيهم واحد وهو أكبرهم سنّاً حبّبي الأكبر من تركته بثياب بدنه وبخاتمه الذي كان يلبسه وبسيفه ومصحفه، وعلى هذا الأوبر أن يقضى عن والده ما فاته من صيام وصلاة دون إخوته، فإن كان الأكبر فاسد العقل أو سفيهاً فلا يحبّ بشيء من ذلك، فإن لم يخلف الميت من ثياب بدنه إلا ما كان عليه كانت ميراثاً بين أهله ولم يحبّ بها الولد الأكبر من ولده.

باب ميراث الوالدين مع الأخوة والأخوات:

قد بينّا أنه لا ميراث لأحد من ذوي الأرحام مع الأبوين ولا مع الولد على حال، غير أن الله تعالى سمّى للآم نصيباً مع الأب وحجبها عنه بالأخوة من الأب وحطّها إلى ما هو دونه ليتوفّر سهم الأب لموضع عيولته الأخوة ووجوب ذلك عليه دونها: فقال جلّ اسمه: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ، فإن ترك الميت أبويه وأخويه لأبيه وأمّه أولأبيه خاصّة فها زاد على ذلك أو أربع أخوات أو أخاً أو أختين فها زاد على ذلك في العدد حجبوا الآم عن الثلث إلى السدس وكان الخمسة الأسداس الباقية للأب لأنه ذو عيال يحتاج إلى النفقة عليهم.

فإن كان الأخوة من الأم خاصة لم يجبوها عن الثلث ولو كانوا مائة أو ألفاً لأنهم يكونون حينئذ في عيالها فهي إلى أن يتوفر سهمها أولى من أن ينقص منه، وقد ثبت الخبر بالسنة في اختصاص الأخوة من الأب أو الأب والأم بحجب الأم عن الثلث إلى السدس وعدم حجب الأخوة والأخوات من الأم خاصة لها عن ذلك فلا حاجة بنا مع ثبوته إلى ماسواه في هذا الباب.

فإن ترك الميت أخاً واحداً - لأب أو لأب وأم - أو أختاً أو أختين أو ثلاث أخوات أو أخاً وأختاً لم يجبو الأم عن الثلث، وإنما يجبوها الأخوان من الأب أو الأب والأم أو الأربع أخوات أو الأخ والأختان مما زاد على ذلك في العدد دون ما نقص منه بالسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله.

ولا يحجب الأخوة الأم عن حقها الزائد على السدس، إلا إذا كان الأب موجوداً، فأما مع عدمه فلا تحجب عن ذلك .

والأم تستحق مع البنت الربع على ما قدمناه ونحو إذا كان هناك صاحب سبب من زوج أو زوجة؛ فلو كان للميت أخوة لأب لم يجبوها عن ذلك ولو كانوا ألفاً وإنما يجبوها مع الأب ليتوفر سهمه على ما ذكرناه. وإذا كان مع الأبوين والبنت أخوة لأب كان للبنت النصف كاملاً وللأبوين السدسان والسدس الباقي مردوداً على الأب والبنت بحساب سهامها وهي أربعة أسهم، ولا يرد على الأم شيء لأنها محبوبة عن الرد بالأخوة كما حُجبت عن الثلث إلى السدس مع عدم الولد حساباً ما قدمناه.

باب ميراث الوالدين مع الأزواج:

وإذا ترك الميت والديه وزوجاً أو زوجة ولم يكن له ولد كان للزوج النصف كاملاً وللأم الثلث كاملاً وللأب السدس لأن الله تعالى سَمَّى للأم الثلث مع عدم الولد ولم يجبها عنه إلا بهم وبالأخوة على ما شرحناه فهو لها على الكمال بنص الله تعالى على ذلك في القرآن، وللزوجة الربع وللأم الثلث وما بقي وهو الربع، والسدس للأب لا يزداد عليه شيء ولا ينقص منه حسب ما قسمه الله تعالى في كتابه لمن سمّيناه.

وإن ترك الميت زوجاً وأباً كان للزوج النصف وللأب الباقي وهو النصف. فإن ترك زوجة وأباً كان للزوجة الربع وللأب ما يبقى وهو الثلاثة وكذلك الأرباع، إن ترك أمّاً وزوجاً أو زوجة فللزوجة الربع والباقي للأم وللزوج النصف والباقي لها لا يختلف الحكم في ذلك بين الأبوين على ما وصفناه.

باب ميراث الأزواج:

والربع للزوجة مع عدم الولد كما قدّمناه والنصف للزوج إذا لم يكن ولد على ما شرحناه وبذلك حكم في القرآن وعليه الإجماع والاتفاق، فإن ترك الميت ولداً مع الزوج أو الزوجة كان الزوج محبوباً بالولد - ذكراً كان أو أنثى واحداً كان أو أكثر من ذلك - عن النصف إلى الربع والزوجة محجوبة عن الربع إلى الثمن به بظاهر القرآن والإجماع أيضاً والاتفاق.

ولا تراث الزوجة شيئاً مما يخلفه الزوج من الربع وتعطى قيمة الخشب والطوب والبناء والالات فيه وهذا هو منصوص عليه عن نبي الهدي عليه وآله السلام وعن الأئمة من عترته عليهم السلام. والربع هي الدور المساكن دون البساتين والضياع وحكم الزوجتين والثلاث والأربع حكم الزوجة الواحدة؛ لأن مع الولد الثمن بينهما سواء والربع إذا لم يكن ولد بينهما بالسواء.

باب ميراث من علامن الآباء وهبط من الأولاد:

وإذا ترك الميت جدّه وإن علا وجدّته وإن ارتفعت ولم يترك معها ولداً ولا أخوة ولا أخوات كانا أحقّ بتركته من جميع ذوي أرحامه سواهما وإن كانوا عمومة وعمات وخوولة وخالات وأولاد من سميناه لأن العمومة يتقربون بالأجداد والخوولة يتقربون بالجدات والمتقرب بنفسه أولى ممن يتقرب به ممن هو دونه في قرابة الرحم والمتقرب بشيء أقرب ممن يتقرب به لأجل ذلك الشيء.

وتقسم فريضة الجدّ والجدّة إذا تساويا في الدرجة ولم يكن معها من يحجبها عن جواز

المقنعة

الميراث كما تقسم فريضة الأبوين سواء للذكر مثل حظ الأنثيين، وكذلك الولد يقومون مقام آبائهم وإن نزلوا في الدرجة ما لم يكن معهم من يحجبهم بالعلو من الأولاد، وتقسم فريضتهم كقسمة فرائض آبائهم على الاتفاق.

ولا يحجب الأبوان أولاد الولد وإن هبطوا ويحجب ولد الولد من علام من الإباء لأنهم جميعاً يدخلون تحت اسم الولد على الإطلاق ولا يدخل وبالاتفاق الأجداد تحت اسم الأبوة في كل حال على الإطلاق، ولأنه لا ميراث للأخوة مع ولد الولد وإن هبطوا وهم يرثون مع الأجداد سواء قربوا أو بعدوا بما ثبت من السنة عن النبي صلى الله عليه وآله. وولد الولد إذا ورثوا حجبوا الوالدين عن الثلث والثلثين إلى السدس والسدسين وحجبوا الزوج عن النصف إلى الربع والزوجة عن الربع إلى الثمن بالاتفاق ولا ميراث للجد مع الأب ولا لولد الولد مع الولد الأدنى. والبنت للصلب أحق من ابن الابن، والأبن الأدنى أحق من ابن الابن وبنت الابن، والآم أولى بالميراث من الجدة، والجدة الدنيا أولى من الجدة العليا بالميراث. وهذا أصل في كل من علا وهبط من ذوى الأرحام إذا لم يكن وارثاً بتسمية مفصلة وكان وارثاً بالقربة والأرحام.

باب ميراث الإخوة والأخوات:

وإذا ترك الإنسان أخاً لأبيه وأمه وألأبيه خاصة أو لأمه ولم يترك من غيره ذوى أرحامه كان المال كله له، وكذلك إن كانوا إخوة جماعة أو أختاً أو أخوات جماعة، فإن ترك أخاً لأبيه وأمه وأختاً لأبيه كانت التركة للأخ للأب والآم دون الأخ للأب خاصة إجماع، وهذا وإن ترك أختاً لأبيه وأمه وأختاً لأبيه خاصة كان الحكم كذلك للأخت من الأب والآم التركة كلها ولم يكن للأخت من الأب خاصة معها نصيب وهذا إجماع عن الأئمة عليهم السلام والعامّة تخالف فيه.

وإن ترك أخاً لأبيه وأمه أو أخته لها وأخاه لأمه أو أخته لها فللأخ أو الأخت من الآم السدس بنص التنزيل والباقي للأخ أو الأخت للأب والآم، وإن ترك إخوة وأخوات لأب وأم وأختاً وأختاً لأم فالحكم فيه كذلك للأخ أو الأخت للآم السدس والباقي للإخوة والأخوات من

الأب و الأم للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن ترك أخاً لأب وأم أو أخوة لهما وأخوين لأم أو أختاً وأخاً لأم أو أكثر من ذلك فللإخوة والأخوات من الأم الثلث بينهم بالسوية الذكر والأنثى فيه سواء والباقي للأخ والأخت أو للإخوة والأخوات من الأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن ترك أخاً وأختاً لأب وأم وأخاً لأم أو أختاً لها وأخاً لأب أو أختاً له فللأخ من الأم والأخت لها السدس والباقي للأخ والأخت من الأب والأم وليس للأخ من الأب والأخت له مع الأخ والأخت من الأب والأم نصيب على ما قدمناه. والحكم فيما زاد على الواحد ممن سميناه مع من ذكرناه - سواء كان واحداً أو أكثر من ذلك - حكم آحادهم لا يختلف في معناه.

وإن ترك أخاً لأب وأخاً لأم كان للأخ من الأم السدس والباقي للأخ من الأب، وكذلك إن كان بدل الأخ من الأب جماعة ذكوراً أو ذكوراً وإناثاً فالحكم فيه سواء وإن ترك أخوين لأم أو أختين لها أو أكثر من ذلك وأخاً لأب أو أخوة وأخوات له كان للأخوين والأختين من الأم وما زاد على ذلك الثلث بينهم بالسوية والباقي للإخوة والأخوات من الأب خاصة للذكر مثل حظ الأنثيين.

ولا يرث مع الإخوة والأخوات أولادهم، ولا يرث معهم عم ولا خال لما قدمناه من كون الأقرب أولى بالميراث من الأبعد لآية ذوي الأرحام. وإذا ترك الميِّت زوجة أو أزواجاً وإخوة وأخوات ولم يترك ولداً كان للزوجة أو الزوجات الربع والباقي للإخوة والأخوات على ما قدمناه من استحقاقهم وسهامهم بما وصفناه، وكذلك إن ترك زوجاً وإخوة وأخوات فللزوج النصف والباقي للإخوة والأخوات على ما فصلناه.

وإذا لم يكن مع الأزواج إخوة وأخوات وكان معهم غيرهم من القربات وورث الأزواج سهامهم على الكمال وكان الباقي لذوي أرحام الميِّت وقرباته من النساء والرجال بحسب استحقاقهم لذلك وسهامهم الثابتة في شريعة الإسلام. وإذا لم يوجد مع الأزواج قريب ولا نسب للميِّت رد باقي التركة على الأزواج.

باب ميراث أولاد الإخوة والأخوات:

وإذا ترك الميت ابن أخيه لأبيه وأمه وابن أخيه لأبيه وابن أخيه لأمه كان لابن الأخ من الأم نصيب أمه وهو السدس والباقي لابن الأخ للأب والأم وليس لابن الأخ من الأب خاصة نصيب، وكذلك حكم أولاد الأخت يقوم كل واحد منهم مقام أمه ويأخذ نصيبها ويسقط بسقوطها.

ولا يرث ابن الأخ مع الإخوة والأخوات لأنهم أعلى منه وأقرب إلى الميت رحماً. ويقوم أولاد الإخوة والأخوات مقام آبائهم وأمهاتهم مع الأجداد والجَدَّات فيرث كل واحد منهم نصيب أبيه وأمه مع الجدَّة والجدة .

وسهم الأخ مع الجدَّ كسهم الأخ مع الأخ وسهم الأخت مع الجدَّة كسهم الأخت مع الأخت والأجداد والجَدَّات مع الإخوة والأخوات كبعضهم مع بعض، وحكم أولاد الإخوة والأخوات معهم كحكم آبائهم إلا أنهم لا يرثون مع وجود آبائهم على ما ذكرناه.

باب ميراث الأعمام والعَمَّات والأخوال والحالات:

وإذا ترك الميت عمًّا وعمَّةً وخالاً ولم يترك معهم ذارحم أقرب منهم كان للخال والحالة الثلث بينها بالسوية وللعمِّ والعمة الثلثان بينهما للذكر مثل حظِّ الأنثيين، وكذلك إن كانوا عشرة أعمام وعمَّات وأخوال وخالات فالثلث بين الأخوال والحالات بالسوية والثلثان بين الأعمام والعَمَّات للذكر مثل حظِّ الأنثيين، فإن كان للميت زوجة كان له نصيبه الربع أو النصف على ما ذكرناه والباقي للأعمام والأخوال والحالات على الفرض الذي ذكرناه. وإن ترك الميت عمًّا ولم يترك وارثاً أقرب منه كان المال له كله، وكذلك إن ترك خالاً ولم يترك غيره فالمال له كله، والقول في العمة الواحدة كذلك، والقول في الحالة كذلك.

ولا يرث ابن العمِّ مع العمِّ ولا ابن الخال مع الخال إلا أن يختلف أسبابها في النسب فيكون العمُّ لأب وابن العمِّ لأب وأم؛ فإن كانا كذلك كان ابن العمِّ للأب والأم أحقُّ بالميراث من العمِّ للأب لأن ابن العمِّ يتقرَّب إلى الميت بسببين والعمُّ يتقرَّب بسبب واحد، وليس كذلك حكم الأخ للأب وابن الأخ للأب والأم لأن الأخ وارث بالتسمية الصريحة وابن الأخ

وارث بالرحم دون التسمية و من ورث بالتسمية يحجب يستق الميراث بالرحم دون التسمية والعم والعم وابن العم أما يرثان بالقربى دون التسمية؛ فمن تقرب بسببين منها كان أحق ممن تقرب بسبب واحد على ما بيناه لقول الله عز وجل: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ والعم وإن ارتفع على ابن العم فقد لحقه ابن العم في رتبته للنسبة من الأم وحصل له من كلاله الأب والأم ما يحجب به الأخ أخاه من الأب من القوة على ما قدمناه.

وإذا ترك الميت عمه أخا أبيه لأبيه وعمه أخا أبيه لأبيه وأمه وعمه أخا أبيه لأمه جروا مجرى الإخوة المتفرقين فكان للعم من قبل الأم السدس والباقي للعم من قبل الأب والأم ولم يكن للعم من قبل الأب شيء. وإن ترك خاله أخا أمه لأمها وخاله أخا أمه لأبيها وأمها وخاله أخا أمه لأبيها كان لخاله من قبل أمه السدس ولخاله من قبل أبيه وأمه الباقي ولم يكن للخال من قبل الأب شيء، وكذلك الحكم فيهم إذا استحقوا الثلث مع العمومة. وإن ترك جدًا من قبل أبيه وعمًا حجب الجد العم عن الميراث وكان أحق به من العم حسب ما بيناه، وكذلك إن ترك جدته من قبل أمه وخالته فالجدة أحق بالميراث من الخالة لأنها تتقرب بها وهي موجودة. ولا يرث ابن الخال مع الخالة ولا بنت الخالة مع الخالة كما لا يرث ابن العم مع العم ولا بنت العم مع العمّة. وإن ترك خالاً وابن عم فالخال كله للخال لأنه أعلى من ابن العم في النسب، وإن ترك عمًا وابن خال فالخال كله للعم، وكذلك الحكم في الخالة وابن العم وبينهما وعمّة وابن الخال وبينهما.

باب ميراث الموالى وذوي الأرحام:

وإذا ترك الميت ذارحم وكان له مولى قد اعتقه فميراثه لذى رحمه دون المولى سواء قرب الرحم أوبعد، فإن لم يترك ذارحم كان مولاه أحق بتركته من بيت المال. وإن مات المعتق قبل المعتق ثم مات المعتق فميراثه لأولاد من اعتقه إن كانوا ذكوراً، فإن لم يكن له ولد ذكور كان لعصبة مولاه دون الإناث من الولد.

المقنعة

وإذا اعتقت المرأة العبد ثم مات وخلف مالا ولم يترك ولداً ولا ذاكراً فماله لسيّده التي أعتقته، فإن ماتت قبله وخلفت ولداً ذكراً كان ميراثه له، فإن لم يكن لها ولد ذكر فميراثه لعصبة سيّده على ما بيناه.

وإذا أسلم الذمّي وتولّى رجلاً مسلماً على أن يضمن جريسته ويكون ناصراً له كان ميراثه له وحكمه معه حكم السيّد مع عبده إذا أعتقه، وكذلك الحكم فيمن تولّى غيره وإن كان مسلماً إذا قبل بولاءه وجب عليه ضمان جريسته و كان له ميراثه. ومن أعتق عبداً في كفارة لم يكن له عليه ولائاً إلا أن يتولاه العبد، فإن تولّى غيره كان ميراثه له وجريسته عليه، فإن لم يتولّى أحداً حتى مات كان ميراثه لبيت المال إن لم يكن له نسب، وكذلك الذمّي، إذا أسلم ولم يتولّ أحداً ومات وله مال ولم يكن له ذورحم كانت تركته لبيت المال.

باب الحرّ إذا مات وترك وارثاً مملوكاً:

وإذا مات الحر وخلف مالا وترك أباه وهو مملوك أشتري أبوه من تركته وأعتق وورث ما بقى من الذي نقد في ثمنه من تركته ابنه، وكذلك إن ترك أمه أو ولده لصلبه. وليس حكم الجدّ والجدة ولّد الولد كحكم الوالدين الأذنين والولد للصلب فيما ذكرناه. ويجوز سيّد الأم والأب على البيع أو العتق ليحوزا ميراث ولدهما؛ فإن كان الذي تركه بقدر قيمة أبيه أو أمه اشتريا وأعتقا، وإن كان ينقص عن قيمة الأب أو الأم لم يجب ابتياعهما وكانت تركته لبيت المال، وكذلك الحكم في الولد إذا زادت قيمته على التركة سواء.

ولا يجب ابتياع أحد من ذوي أرحامه سوى الأبوين والولد للصلب إلا أن يتبرّع المولى بعتق ولد الولد والقراة؛ فإن أعتقهم ورثوا، وإن ترك ولدين أحدهما حرّاً والآخر مملوك كانت تركته للحرّ منها دون المملوك، فإن أعتق المملوك قبل نفوذ الميراث كان بينهما جميعاً، وكذلك إن ترك ولدين أحدهما مسلم والآخر كافر كانت تركته للمسلم دون الكافر؛ فإن أسلم الكافر قبل قسمة الميراث كان الميراث بينه وبين أخيه المسلم، ولا ميراث لمن أسلم أو أعتق بعد القسمة.

و أمّ الولد تجعل في نصيب ولدها من قسطه و تعتق بذلك على ما بيّنا الحكم فيه و ذكرناه فيما سلف.

والمملوك إذا كان تحته حرّة فأعتق كان ولاء ولده للذي أعتقه، فإن هلكوا وتركوا مالاّ ولم يكن لهم وارث من ذوي أرحامهم كان ماتركوه للذي أعتق أباهم وللذكر من ولده بعده، فإن لم يكن له ولد ذكر فلعصبته.

باب ميراث ابن الملاعنة:

قد بيّنا الحكم في ذلك فيما سلف ونحن نعيده في هذا المكان لدخوله في أبواب الموارث ونزيده شرحاً على ما تقدّم للحاجة إلى معرفته إن شاء الله.

إذا ترك ابن الملاعنة أمّه وذوي أرحامه من قبلها كانت الأمّ أحقّ بميراثه، فإن ترك أمّه وأباه الذي نفاه لم يكن لأبيه نصيب ميراثه - سواء اعترف به بعد النفي أو لم يعترف به - وكان جميع تركته فإن لم يترك أمّاً وترك جدّة لأمّه كان ميراثه لها، ولم يترك إن أمّاً لأمّ وترك أخوة لأمّ أو أخوة وأخوات لأمّ وأخوة وأخوات الأب الذي نفاه ولا جدّة ولا عنّ أمّه ثمّ اعترف به من بعد كان ميراثه لإخوته وأخواته من قبل أمّه خاصّة الذكر والأنثى فيه سواء وليس للمتسبين إلى الأب - الذي نفاه من إخوة وأخوات وغيرهم نصيب من تركته على حال. وحكم آحاد الأخوة فيما ذكرناه كحكم جماعتهم فيما وصفناه.

فإن لم يكن له أخوة من قبل الأمّ أو أخوات منها أو من يرث بهم من أولادهم وكان له خؤولة كان ميراثه لأخواله وخالاته بينهم سواء، فإن لم يكن له أخوال ولا خالات كان لأقاربه من قبل أمّه كالعمومة والعمت والخؤولة والخالات وأبنائهم بحسب ترتيبهم في الاستحقاق، فإن لم يكن له قرابة من أحد من ذكرناه كان ميراثه لبيت المال.

باب ميراث المكاتب:

وإذا مات العبد المكاتب وترك مالاّ وولداً وذاً رحم قريب أو بعيد كان لولده وقريبه من تركته بحساب ما اعتق منه والباقي لسيّده، وإن مات المكاتب وله والد وذو رحم كان

له من تركته بحساب ماعتق منه.

وإذا كان عبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه كان الحكم في ميراثه كحكم المكاتب سواء يرث ويورث بحساب الحرية فيه.

باب ميراث الخنثى و مَنْ يشكل أمره من الناس:

وإذا خلف الإنسان وارثاً يشبهه حاله بحال الذكر والأنثى لأن له فرجين أحدهما فرج الرجال والآخر فرج النساء وجب أن يعتبر بالبول، فإن بال من أحدهما دون الآخر قضى له بحكم ما بال منه فإن بال منها جميعاً نُظِرَ من أيهما ينقطع آخراً فيحكم له بحكمه، فإن بال منها جميعاً وقطع منها جميعاً ورث ميراث الرجال والنساء فأعطى نصف سهم الأنثى و نصف سهم الذكر. وإذا لم يكن له مال للرجال ولما للنساء فإنه يورث القرعة فيكتب على سهم: عبدالله، ويكتب على سهم: أمة الله، ويجعلان في سهام مبهمة وتخلط ويدعو المقرع وهو إمام الجماعة، فإن لم يحضر إمام كان للحاكم أن يتولى ذلك، فإن لم يكن حاكم عادل تولّاها فقيه القوم وصالحهم.

فيقول: اللَّهُمَّ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، بَيْنَ لَنَا مِنْ هَذَا الشَّخْصِ لِنَحْكُمَ فِيهِ بِحُكْمِكَ، ثُمَّ يُوْخَذُ سَهْمُ، فَإِنْ خَرَجَ عَلَى سَهْمِ عَبْدِ اللَّهِ حُكْمٌ لَهُ بِحُكْمِ الذَّكَورِ، وَإِنْ خَرَجَ عَلَيْهِ أَمَةُ اللَّهِ حُكْمٌ لَهُ بِحُكْمِ الْإِنَاثِ.

وإذا خلف الميت شخصاً له رأسان أو بدنان على حق واحد ترك حتى ينام ثم ينبّه أحدهما فإن انتبه والآخر نائم فهما اثنان وإن انتبها جميعاً معاً فهما واحد.

باب موارث أهل الملل المختلفة والاعتقادات المتباينة:

ويرث أهل الإسلام بالنسب والسبب أهل الكفر والإسلام، ولا يرث كافر مسلماً على حال، فإن ترك اليهودي أو النصراني أو المجوسي ابناً مسلماً وابناً على ملته فميراثه عند آل محمد عليهم السلام لإبنته المسلم دون الكافر. ولو ترك أخاً مسلماً وابناً كافراً حجب الأخ المسلم الابن عن الميراث وكان أحق به من الابن الكافر وجري الابن الكافر بكفره

مجرى الميت في حياة أبيه أو القاتل الممنوع بجنايته من الميراث.

وإذا ترك الذمي أولاداً أصاغرو إخوة لأبيه وإخوة لأمهم مسلمين كان للإخوة من الأم ثلث تركته وللإخوة من الأب الثلثان، وينفق الإخوة من الأم على الأولاد حساب ما عزلوه بحقهم الثلث من النفقة، وينفق الإخوة من الأب بحساب حقهم الثلثين فإذا بلغ الأولاد فأسلموا سلم الإخوة إليهم ما بقى من الميراث وإن اختاروا الكفر تصرف الإخوة في التركة وحرموها الأولاد.

وإن كان للمسلم امرأة ذمية فبانت ولها ابن ذمي أو أخ فتركتهما للزوج المسلم دون الابن والأخ لأنها بكفهما كالقاتل عمداً اللهم إلا أن يكون لها ذورحم مسلم فيكون للزوج النصف والباقي لذي رحمها من المسلمين دون ولدها وغيره من قراباتها الكافرين. ويرث المؤمنون أهل البدع من المعتزلة والمرجئة والخوارج والحشوية، ولا ترث هذه الفرق أحداً من أهل الإيمان كما يرث المسلمون الكفار ولا يرث الكفار أهل الإسلام، ويتوارث المسلمون وإن اختلفوا في الأهواء ولا يمنع تباينهم في الأداء من توارثهم إذا كان الإسلام وظاهر حكمه يوجب التوارث ويحل المناكحة دون الإيمان الذي يستحق به الثواب وبتركه العقاب. ويورث أهل الملل المختلفة بعضهم من بعض على اختلافهم ولا يفرق بينهم في الموارث لأن الكفر كالملة الواحدة في الضلال.

والقول في المسلمة إذا كان لها ولد ذمي وقرابة ومولى نعمة مسلم فالميراث لمولى النعمة دون الولد القريب الكافر، وكذلك القول إذا كانت ذمية ومولى نعمتها مسلماً وأقاربها أهل ذمة فالميراث لمولى النعمة دون الأقارب وأقاربها في حكم الأموات بكفرهم.

باب ميراث الغرقى والمهدوم عليهم ومن مات في وقت واحد:

وإذا غرق جماعة يتوارثون أو انهدم عليهم جدار أو وقع عليهم سقف فماتوا أو قتلوا في المعركة ونحو هذا ولم يعرف حالهم في خروج أنفسهم وهل كان ذلك في حالة واحدة أولاً ولم يعلم أيهم مات قبل صاحبه ورث بعضهم من بعض، فيقدم أضعفهم سهماً في

التوريث و يؤخر أوفرهم سهماً فيه.

مثال ذلك أن يفرق أب و ابن في حالة واحدة فنفرض المسألة على أن الابن مات قبل الأب فيورث الأب منه سهمه - وهو السدس - مع الولد لأنه يأخذ الخمسة الأسداس مع أبيه إذا لم يكن غيرهما، ويأخذ السبعة الأثمان مع الزوجة إذا لم يوجد من المورثة سواهما، ثم نفرض المسألة في أن الأب مات قبل الابن وورثه الابن فيورث منه ما كان ورثه من جهته وما كان يملكه سوى ذلك إلى وقت وفاته فيصير سهم الابن أقوى لأنه في الأصل أقوى من سهم الأب، إذ كان الأب يأخذ السدس أحياناً وما زاد على ذلك وللأبن المال كله في موضع، ما يسمى بعد حقّ الوالد و من سواه كائناً ما كان.

وكذلك لو غرق رجل و امرأته أو انهدم عليها جدار جعل الزوج الميت أولاً وورثت منه المرأة وجعلت المرأة الميتة بعد ذلك و الزوج هو الحي وورث منها ما ورثته منه و ما كان ملكاً لها سواه.

وإذا مات جماعة يتوارثون بغير غرق ولا هدم في وقت واحد لم يورث بعضهم من بعض بل جعل تركة كل واحد منهم لوراثه الأحياء خاصة.

باب ميراث المجوسى:

وإذا ترك المجوسى أمه وهى زوجته ورثت عندنا من الوجهين جميعاً فكان لها الثمن مع الولد من جهة الزوجية والسدس من جهة الأمومة.

وإذا اجتمع للوارث منهم سببان يحجب واحد منها عن ميراث تركة الآخر ورث من جهة واحدة، مثال ذلك أن يترك ابنته وهى أخته فتورث من جهة البنوة دون الأخوة إذ لا ميراث للأخت مع البنت وعلى هذا تجرى مواريتهم في جميع الوجوه فينبغي أن يعرف الأصل فيه إن شاء الله.

باب إقرار بعض الورثة بوارث:

وإذا أقر بعض الورثة بوارث وأنكره الباقيون حكم عليه بإقراره في حقه دون من

كتاب الموارث

سواء؛ مثال ذلك: أخوان ورثا أختاً لهما بالسوية فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكره الآخر فالوجه أن يعطي الثلث من سهم الأخ المقر دون المنكر، وكذلك إن أقر باثنين أو أكثر من ذلك، وإن أقر بزوجة وأنكر ذلك الباقيون كان نصيبها من المال في حق المقر خاصة بحساب استحقاقها على ما بيناه.

باب ميراث المرتد ومن يستحق الدية من ذوي الأرحام:

وتركة المرتد إذا مات على ردة أو قتل ميراثه بين أهله على حسب فرائضهم في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، ودية المقتول أيضاً بين ورثته على فرائضهم في شريعة الإسلام، ولا يعطى الأخوة والأخوات من قبل الأم من الدية شيئاً، وكذلك الأحوال والحالات لا يورثون من الدية شيئاً لأنهم لا يعقلون عن المقتول لوقتل في حال حياته. والمرأة ترث من دية زوجها بقسطها من الميراث، والزوج يرث من دية زوجته إذا قتلت ما فرض الله تعالى له من الميراث.

باب ميراث القاتل:

وقاتل العمد لا يرث المقتول إذا كان نسيبه، ويرثه إذا قتله خطأ فإنما ونع قاتل العمد من الميراث عقوبة له على جرمه وعظم ذنبه وقاتل الخطأ غير مذنب لأنه لم يتعمد الله خلافاً ولا أوقع بقتله له معصية.

فإن قتل الإنسان أباه عمداً لم يرث من تركته شيئاً، فإن كان للقاتل الذي هو الابن ولد ورث جدّه المقتول، فإن لم يكن له ولد كان ميراث المقتول لأقرب الناس إليه رحماً بعد القاتل، وكذلك إن كان القاتل أباً لم يرث ابنه، فإن كان للمقتول أخ وجد أبواب كان المال بينهما نصفين وقام القاتل مقام الميت المعدم، وهذا أصل ينبغي أن يعرف ليجرى الحكم فيه على جميع القاتلين من ذوي الأرحام على ما رتبناه.

وإذا قُتل المسلم وله أب نصراني أو يهودي أو من بعض الكفار ولم يكن له وارث⁴ سواء من ذوي نسبه كانت تركته وديته لبيت مال المسلمين.

وإذا ورث الإنسان الدية وجب عليه أن يقضي منها الدين عن المقتول إن كان قد مضى
و عليه ديون.

باب الحجب:

إذا مات إنسان وله أخوان كافران ووالدان مسلمان لم تحجب الأثم عن الثلث إلى
السدس بالكافرين، وكذلك إن كان الأخوان عبيدين لم يحجباها عن الثلث ولا يحجب عن
الميراث من لا يستحقه لرق أو كفر أو قتل على حال ويحجب عنه من لا يستحقه مع من هو
أقرب منه، ويستحقه مع عدم الأقرب ووجوده مع الرق والجنايات.

باب توارث الأزواج من الصبيان:

وإذا عقد على الصبيان آباؤهم عقد النكاح فمات أحد الزوجين منهم ورثه الآخر،
وإن كان العاقد عليهم غير الآباء لم يكن بينهم توارث إلا أن يبلغوا فيرضوا بالعقد
ويمضوه.

وإذا زوج الرجل ابنه وهو صغير وفرض عنه المهر ثم مات الأب قبل تسليم المهر
كان من أصل تركته إلا أن يكون للابن مال في وقت العقد فيكون من ماله دون تركه الأب.

باب ميراث المطلقة:

قد تقدم القول في ميراث المطلقة في المرض ومن طلق في الصحة طلاقاً يملك فيه
الرجعة ورثته المطلقة مادامت في العدة، فإن مات بعد خروجها من العدة فلا ميراث لها
منه، وإن خالها أو بارأها أو طلقها ثلاثاً للعدة فلا ميراث لها منه وإن مات وهي في العدة،
والتي لم يدخل بها ترث الزوج إذا مات عنها كما ترث المدخول بها وتعتد منه للوفاة كما
تعتد المدخول بها من ذلك وهذا أيضاً قد تقدم الحكم فيه علي البيان.

باب ميراث من لا وارث له من العصبية والموالي وذوي الأرحام:

و من مات وليس له وارث قد سَمِيَ له سهم في القرآن وترك قرابةً بعيدةً لاستحقاق الميراث بالتسمية في القرآن كان ميراثه لتسببه وإن بعد سواء كان من الرجال أو من النساء فإن مات إنسان لا يعرف له قرابة من العصبية ولا الموالى ولا ذوي الأرحام كان ميراثه لإمام المسلمين خاصةً يضعه فيهم حيث يرى؛ و كان أمير المؤمنين عليه السلام يعطي تركته من لا وارث له من قريب ولا نسب ولا مولى فقراء أهل بلده وضعفاء جيرانه وخطائه تبرعاً عليهم بما يستحقه من ذلك واستصلاحاً للرعية حسب ما كان يراه في الحال من صواب الرأي لأنه من الأنفال كما قدّمناه في ذكر ما يستحقه الإمام من الأموال، وله إنفاقه فيما شاء ووضعته حيث شاء ولا اعتراض للأمة عليه في ذلك. بحالٍ ومَن مات وخلف تركته في يد إنسان ولا يعرف له وارثاً جعلها في الفقراء والمساكين ولم يدفعها إلى سلطان الجور والظلمة من الولاة.

و إذا مات إنسان وله ولد مفقود لا يعرف له موت ولا حياة عزل ميراثه حتى يعرف خبره، فإن تطاولت المدة في ذلك و كان للميت ورثة سوى الولد ملاء بحقه لم يكن بأس باقتسامه وهم ضامنون له إن عرف للولد خبر بعد ذلك. ولا بأس أن يبتاع الإنسان عقاراً للمفقود بعد عشر سنين من غيبته وفقده وانقطاع خبره ويكون البائع ضامناً للثمن والدرك؛ فإن حضر المفقود خرج إليه من حقه.

باب الأصل في حساب الموارث:

و أصل حساب الموارث من ستة أبواب:

أولها سهران وهو النصف وما يبقى، والثاني الثلث وما يبقى، والثالث الربع وما يبقى، والرابع السدس وما يبقى، والخامس السدسان وما يبقى، والسادس الثمن وما يبقى.

فصل فيه ستة أبواب:

فالباب الأول: سهم الزوج مع ذوي الأرحام؛ قال الله جلّ وعلا: وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ

أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ.

والباب الثاني: سهم الأم مع الأب؛ قال الله عز وجل: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ.

والباب الثالث: سهم الزوجة مع ذوي الأرحام؛ قال الله عز وجل: وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ.

والباب الرابع: سهم الأخ من الأم مع الإخوة من الأب؛ قال الله عز وجل: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ.

والباب الخامس: سهم الأبوين مع الولد؛ قال الله عز وجل: وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ.

والباب السادس: سهم الزوجة مع الولد؛ قال الله عز وجل: فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ.

فصل:

ثم قد يتفرع من هذه الستة الأبواب ستة أبواب أخرى ينبغي عليها الحساب المستخرج به الحقوق من الموارث الواجبات على الأصل الذي رسمناه فيه وبيّناه.

فمن ذلك باب الأزواج وذوي الأرحام من الكلاله وغيرهم، وهو على ضربين لكل ضرب منها باب على الانفراد:

أحدهما:

سهام ذوي الأرحام المسماة مع الأزواج والإخوة والأخوات من الأب والأم معاً. أو من الأب وحده أو من الأم خاصة؛ فلا ينقص الأزواج عنهم. فذهب الأعلى مع أحد من سميناه أوجاعتهم، وتختلف سهام ذوي الأرحام معهم بحسب اجتماعهم وافتراقهم فينقص بعضهم عن الفرض المسمى له في حال مخصوصة ويزاد في حالة أخرى من جهة الرد عليه بالرحم التي استحق بها الميراث.

والضرب الآخر:

سهام العصة وذوي الأرحام الذين ليست لهم فروض مساة مع الأزواج كالعصمة والعَمَّات والخزولة والحالات وأبنائهم القاتمين مقامهم بعدهم في استحقاق الميراث وأبناء الأخوة وأبناء الأخوات؛ فلا ينقص أيضاً الأزواج معهم عن أعلى سهامهم في هذا الباب، ويجري ذوو الأرحام بمن سميناه في الزيادة والنقصان معهم مجرى ذوي الأرحام من الكلالة المقدم ذكرهم من الإخوة والأخوات.

وباب الثالث:

سهم الأزواج مع الوالدين خاصة فلهم السهم الأعلى هاهنا أيضاً على ما قدمناه، والباقي للأبوين على حسب فرائضهم مع أسباب الحجب الحاصلة إذا ذاك وعدمها بما تضمنه نص القرآن.

الباب الرابع:

سهم الأزواج مع الوالدين والولد فيحطون هاهنا عن أعلى السهمين إلى دونها بحكم القرآن، ويكون للوالدين مع الولد الزيادة على أقل سهميهما في حالة ويكون عليهما في حالة أخرى النقصان وإن لم ينقصا عن أدون سهميهما على حال.

وباب الخامس:

سهام من له سببان يستحق بها الميراث مع من له سبب واحد فيه على الاختصاص كزوج هو ابن عم وابن خال؛ فللزوج النصف بالتسمية من جهة الزوجية والثلاثان مما يبقى بالرحم، ولابن الخال الثلث الباقي برحمه على حسب فرائض من تقريباً به من العمومة الخزولة كما بيناه فيها سلف وشرحناه. ولو كان بدل الزوج زوجة هي ابنة عم وبذل ابن الخال ابنة الخال، أو كانت الزوجة ابنة خال أو ابنة خالة والآخر ابن عم أو ابنة عم أو عمّة لكان الحكم فيه مارسمناه.

وبالباب السادس:

سهام من له فرضان مسميان مع من له فرض واحد مسمى أو باق على غير تعيين كمجوسى خلف زوجة له هي أخته لأبيه وأمه وأختاً لأمه؛ فلأخته لأبيه وأمه التي هي زوجته النصف والرّبع بالتسمية ولأخته التي لأمه السّدس بالتسمية، والباقي يردّ عليهما بحساب سهامهما من جهة الرّحم خاصّة على ما ذكرناه.

وإن كان بدل أخته لأمه أختاً لأبيه أو أخاً له أو أختاً وأخاً لأبيه أو إخوة أو أخوات له لم يكن لهم مع الأخت للأب والام نصيب وكانت أحقّ بما يبقى من جهة الرّدّ عليها باجتماع السّبين لها على ما بيناه، وكان لهم الباقي من غير زيادة ولا نقصان. فهذه هي السّنة الأبواب المتفرّعة على ماتقدّمها، ومنها يتفرّع حساب الموارث على أصله الذي بيناه فينبغي أن تعرف على حقائقها لتعمل فيه إن شاء الله.

فصل:

والأصل في حساب هذه الفرائض أن تنظر في أقلّ عدد يحتوي على السّهام فتستخرج منه حقوق الوارث على الصّحة دون الانكسار، فإن انكسرت السّهام على بعضهم نظري أصل سهام المنكسر عليهم فحصلت ثمّ ضربت في أصل الحساب فإنّها تخرج على سهام صحاح غير منكسرات إن شاء الله.

باب تفسير هذه الجملة و شرح المعاني منها والأغراض:

فإذا أراد الإنسان معرفة ما ذكرناه فليتنظر في:

الباب الأوّل منه:

وهو النّصف المسمى وما يبقى وهو سهم الزوج مع عدم الأولاد ووجود غيرهم من ذوي الأرحام فيجد أصل حسابه من اثنين لأنّ أقلّ عدد له نصف صحيح اثنان؛ فيجعل النّصف منه للزوج - وهو واحد - والنّصف الآخر لمن كان معه من ذوي الأرحام؛ فإن كان

كتاب الموارث

واحداً فقد سَلِمَ له السَّهْم من الانكسار، وإن كانا اثنين يتساويان في التسمية على السواء انكسر عليهم السَّهْم، فالوجه أن تضرب سهميهما في أصل الفريضة وهي اثنان فيصير أربعة، فيأخذ الزوج النصف سهمين غير منكسرين و يأخذ الاثنان من ذوي الرِّحم السَّهْمين الباقيين على غير انكسار.

وإن كان الاثنان مَن يختلفان في السَّهْم لأن أحدهما ذكر والآخر أنثى - كأخ للميت و أخت لأب مع الزوج - ضرب سهامهما وهي ثلاثة للأخ اثنان وللأخت واحد في أصل الفريضة وهي اثنان فتصير ستة أسهم، فيأخذ الزوج النصف من ذلك ثلاثة صحاحاً و يأخذ الأخ سهمين و تأخذ الأخت سهماً فلا تنكسر عليهم حينئذ السَّهْم، وكذلك إن كان ذو الرِّحم مع الزوج ابن عمّ و بنت عمّ فالحكم فيهم ما ذكرناه و حساب فرائضهم على ما شرحناه. وإن كان ذو الرِّحم أخوين لأب و أختاً لأب تنظر في سهامهم فإذا هي خمسة أسهم للأخوين أربعة أسهم وللأخت سهم واحد فتضرب في أصل الفريضة وهي اثنان في خمسة فتصير عشرة أسهم؛ فيأخذ الزوج النصف خمسة أسهم على الكمال من غير انكسار و يأخذ الأخوان أربعة أسهم صحاحاً و تأخذ الأخت سهماً واحداً بلا انكسار. وإن كانوا أخوين وأختين نظري في سهامهم فإذا هي ستة أسهم للأخوين أربعة وللأختين سهمان فتضرب في أصل الفريضة وهي اثنان فتكون اثنا عشر سهماً؛ فيأخذ الزوج النصف وهو ستة أسهم لا تنكسر على ما قدمناه و يأخذ الأخوان أربعة أسهم صحاحاً و تأخذ الأختان سهمين بلا انكسار، وعلى هذا الأصل الذي شرحناه يعمل في هذا الباب.

الثاني:

وهو سهم الأم مع الأب فتحسبه من ثلاثة لأن أقل عدد له ثلث صحيح ثلاثة؛ فيكون للأُم واحد وهو الثلث وللأب اثنان وهما الثلثان.

والثالث:

سهم الزوجة وهو الربع مع عدم الولد ووجود غيره من ذوي الأرحام يحسب من أربعة

المقنة

أسهم لأن أقل عدد له ربع صحيح أربعة؛ فيكون للزوجة واحد وهو الربع ويكون لذوي الأرحام ما يبقى وهو الثلاثة الأرباع؛ فإن كان ذوالرحم واحداً أخذ الثلاثة الأرباع على غير انكسار، وإن كان ثلاثة نفر على تساوي في الاستحقاق أخذوا السهام الثلاثة على الصّحة أيضاً وعدم الانكسار، وإن كانوا أربعة أو اثنين ضرب سهامهم في أصل الفريضة وهي أربعة ثم قسّمت السهام عليهم بعد ذلك فخرجت لهم على الصّحة حسب ما بيّناه، وكذلك إن كانوا مختلفي السهام لأن فيهم ذكراً وإناثاً تنظر في سهامهم؛ فتضرب في عدده في أصل فرضهم وهي أربعة أسهم ثم قسّمت الفريضة على ما أخرجه الحساب فإنّه لا ينكسر إن شاء الله.

والرّابع وهو السّدس:

سهم الأخ من الأمّ مع الأخ من الأب أو الأخوة والأخوات محسوب من ستة لأن أقل عدد له سدس صحيح ستة؛ فيكون للأخ من الأمّ السّدس سهم واحد وللأخ الباقي خمسة أسهم صحاح، فإن كانا أخوين انكسرت الخمسة عليهما ينظر في سهامهما فيؤخذ سهمان فتضرب في أصل الفريضة وهي ستة أسهم فتصير اثنا عشر سهماً؛ فيأخذ الأخ من الأمّ سهمين وهما السّدس ويأخذ الأخوان عشرة أسهم على غير انكسار.

وإن كان أخاً وأختاً لأب مع الأخ للأمّ انكسرت الخمسة من الأصل عليهما ومن الاثنى عشر فينظر في سهامهما فتؤخذ ثلاثة أسهم للأخ اثنان وللأخت واحد فتضرب في أصل الفريضة أيّ هي ستة أسهم فتصير ثمانية عشر سهماً؛ فيأخذ الأخ للأمّ السّدس ثلاثة أسهم ويأخذ الأخ للأب الثلثين من الباقي وهو عشرة أسهم وتأخذ الأخت الثلث الباقي وهو خمسة أسهم على غير انكسار، وكذلك إن كانوا أكثر من اثنين في العدد وسهامهم أكثر من ثلاثة إلى مازاد؛ فالعبرة في سهامهم وتصحيحها مارسمناه.

والخامس:

سهم الأبوين مع الولد وهما السّدسان وفريضتهم من ستة لأن أقل عدد له سدس

كتاب الموارث

صحيح ستة فيكون للأبوين اثنان والباقي للولد إن كان ذكراً فتحصل له أربعة أسهم على غير انكسار، وكذلك إن كان الولد اثنين ذكراً أخذ كل واحد منها سهمين صحيحين، وإن كانا ابنتين أخذتا الثلثين على السواء وهي أربعة أسهم كما أخذ الابنان.

وإن كان الولد ذكراً وأنتى انكسرت عليهم الأربعة لأن سهامها ثلاثة للابن سهران وللبنات سهم واحد فتضرب سهامها وهي ثلاثة في أصل الفريضة وهي ستة أسهم فتصير ثمانية عشر سهماً؛ فيأخذ الأبوان السدسين وهما ستة أسهم لكل واحد منها ثلاثة أسهم صحاح ويأخذ الابن ثلثي ما بقي وهو ثمانية أسهم بغير انكسار وتأخذ البنات ما بقي وهو أربعة أسهم صحاح، ثم على هذا المثال يكون العمل فيما زاد على اثنين في عدد الأولاد - اتفقت سهامهم أو اختلفت - على ما شرحناه.

والسادس:

سهم الزوجة مع الولد وهو الثمن فأصل فريضتهم من ثمانية لأن أقل عدد له ثمن صحيح ثمانية؛ فيكون للزوجة سهم واحد والباقي وهو سبعة أسهم للولد إن كان واحداً وإن كانوا سبعة متساوين في السهام.

فإن كان الولد اثنين انكسرت السهام عليها فتضرب سهامها - وهما اثنان - إن كانا متساويين فيها في أصل الفريضة فتصير ستة عشر سهماً؛ فتأخذ الزوجة الثمن وهو اثنان ويأخذ كل واحد منها سبعة أسهم على غير انكسار.

وإن كانوا ثلاثة ضرب سهامهم وهي ثلاثة في الأصل وهي ثمانية فصارت أربعة وعشرين؛ للزوجة الثمن ثلاثة ولكل واحد من الأولاد سبعة على السواء، وإن كان الولد اثنين ذكراً وأنتى فحساب فريضتهم على هذا الحساب، وإن كان الولد ثلاثة منهم ذكراً والآخر أنتى انكسر ذلك عليهم فضربت سهامهم وهي خمسة في أصل الفريضة وهي ثمانية فتصير أربعين؛ فيكون للزوجة الثمن خمسة أسهم صحاح ويكون للابنين ثمانية وعشرون سهماً لكل واحد منهم أربعة عشر سهماً وللبنات سبعة أسهم فيصح لكل واحد منهم السهام على غير انكسار، ثم على هذا الحساب يكون فرائض الولد وإن زادوا على ثلاثة نفر إلى مائة

وأكثر من ذلك - اتفقت سهامهم أو اختلفت - على ما شرحناه.
والعمل في استخراج سهام من سَمَى الله تعالى لهم سهاماً فاجتمعت في فريضة واحدة كذلك على ما بيناه في المثال؛ فينظر في أقل عدد له نصف صحيح وثلاث صحيح وهي فريضة الزوج والام فيكون من ستة على ما بيناه للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث وهو اثنان وما بقي وهو واحد فلأب إن كان معها وإن كانت وحدها فهو رد عليها حسب ما قدمناه، وقد ذكرنا فريضة الأبوين والبنين واجتماع ثلاثة أسهم مساة فيها للوارث وأنها تخرج من ستة لأن أقل عدد له سدسان صحيحان وثلثان صحيحان ستة أسهم وبيننا وجه العمل فيها ينكسر من السهام إذا كان البنات ثلاثاً أو خمساً بما شرحناه.

فصل آخر:

وقد يجتمع في الفريضة ثلاثة أسهم مساة ويبقى من التركة ما يرد على بعضهم دون بعض فالوجه في حساب ذلك واستخراج السهام منه على الصحة دون الانكسار أن يرجع إلى الأصل الذي رسمناه فينظر أقل عدد فيه تلك السهام فيعتمد في استخراج الحقوق منه؛ فإن انكسر في الرد شيء نظر في سهام المردود عليهم واستخرجت من أقل عدد تخرج منه السهام على الصحة دون الانكسار، ثم تضرب في أصل حساب الفريضة فإنه تخرج به السهام المردودة على الصحة بلا ترتيب.

مثال ذلك: فريضة الأم والبنات والزوج ففيها ربع مذكور وسدس مذكور ونصف مذكور وباق يرد على ما ذكرناه، وأقل عدد فيه نصف وربع وسدس على الصحة دون الانكسار اثنا عشر؛ للبنات منه النصف ستة أسهم وللأم منه السدس اثنان وللزوج منه الربع ثلاثة ويبقى سهم واحد ينكسر في الرد على الأم والبنات بحساب سهامها وهما النصف والسدس؛ فينظر في أقل عدد يكون له سدس صحيح ونصف صحيح؛ فيكون ستة نصيب البنات منه ثلاثة بحق النصف ونصيب الأم منه واحد بحق السدس، فتضرب الأربعة الأسهم في أصل الفريضة وهي اثنا عشر فيكون ثمانية وأربعين فيرجع إليها في حساب السهام دون الاثنى عشر الأولى؛ فيحصل للبنات النصف أربعة وعشرون وللأم

السُّدُسُ ثمانية وللزَّوْجِ الرَّبْعُ اثنا عشر، وتبقى أربعة فتردُّ على البنت ثلاثة بحساب حقها من الأصل وعلى الأم السَّهْمُ الرَّابِعُ بحساب حقها وهو السُّدُسُ. وكذلك إذا اجتمعت فريضة فيها ثمن وسدس ونصف وهي فريضة البنت والأم والزَّوْجَةُ فالأصل فيها من أربعة وعشرين لأنَّ أقلَّ عدده ثمن صحيح ونصف صحيح وسدس صحيح أربعة وعشرين؛ فيكون للبنت النِّصْفُ اثنا عشر وللأم السُّدُسُ أربعة وللزَّوْجَةُ الثُّمْنُ ثلاثة، وتبقى خمسة تنكسر في الرَّدِّ على الأم والبنت، فنضرب سهامها وهي أربعة بحقِّ النِّصْفِ والسُّدُسِ في أصل الفريضة وهي أربعة وعشرون فنصير ستَّة وتسعين؛ للبنت النِّصْفُ ثمانية وأربعون وللأم السُّدُسُ ستَّة عشر وللزَّوْجَةُ الثُّمْنُ اثنا عشر، تبقى عشرون يردُّ على البنت خمسة عشر وعلى الأم خمسة أسهم فيصير ثلاثة وستون سهاماً وللأم أحد وعشرون وللزَّوْجَةُ اثنا عشر سهاماً وهي ثمنها الذي ذكرناه، وعلى هذا الحساب أبواب الرَّدِّ كلّها لا يختلف الحكم فيه أن شاء الله.

فصل آخر:

وإذا اجتمعت في الفريضة سهام مسماة فلم يف المال بالسَّهَامِ فإنَّ السَّهَامَ اجتمعت فيها بالذِّكْر دون الحكم لاستحالة الخطأ على الله عزَّ وجلَّ في الأحكام وإيجابه ما لا يستطاع؛ فالوجه في ترتيب الفرض مَن ذكرناه أن يبدَأ بالقسمة لمن لهم سهام مذكورة في العلو والدنو ومن حطَّ عن فرض إلى ما هو دونه فيعطى حقه بشرط حكمه في القرآن، ويدفع الباقي من التَّركَةِ إلى من تأخَّر عنه في التَّرتيب مَن خرج عن حكمه في بيان سهمه على الكثرة والنقصان ليبطل بذلك العول الذي أبدعه أهل الضلال ونسبوا الله تعالى فيه إلى الخطأ في الحساب أو تكليف ما لا يطاق وإيجاب ما يتعذَّر فيه الإيجاب، وأنا أفسر هذه الجملة بما يصحُّ معناها لمن تأمله من ذوي الأبواب إن شاء الله:

قد جعل الله تعالى للأبوين السُّدُسَين مع الولد، وجعل للزوج الرَّبْعَ معه ومعها، وجعل الثَّلاثين في نصِّ القرآن. وقد يجتمع والدان وزوج وثلاث بنات وليس يصحُّ أن للبنات يكون مال واحد ولا شيء واحد له ثلثان وسدسان وربع على حال؛ فنعلم بهذا أن أحد

المقنة

هؤلاء المذكورين لم يقسم الله تعالى له ماسأه عند اجتماعهم في الميراث لاستحالة قسمة المحال والمعدوم الذي لا وجود له بحال من الأحوال؛ فنظرنا فإذا الأبوان قد سُمي الله تعالى لهما فريضة ثم حطها إلى أخرى دونها فسُمي لهما مع عدم الولد الثلث والثلثين والثلث وما يبقى ثم حطها عن هذه الفريضة مع الولد إلى السدسين، فعلمنا أنها لا يهبطان عن السدسين أبداً إذ لو كانت لهما درجة في الميراث يهبطان إليها ما اقتصر الله تعالى في ذلك على ماسأه ولبيته كما بين ماسواه وأهبطها إليها بالتعيين لهما كما أهبطها عن الدرجة العليا إلى ما ذكرناه فوجب أن يُوفيهما أدنى سهم لهما مذكور في القرآن.

وكذلك وجدنا الزوج والزوجة قد أهبطا من درجة في الميراث إلى دونها؛ فأهبط الزوج من النصف إلى الربع وأهبطت الزوجة من الربع إلى الثمن فجريا مجرى الأبوين في بيان أقل سهامهما عند الله فلم يميز حطها عن ذلك بحال، وجدنا البنات غير مهبطات من درجة إلى درجة في التسمية والسهام فكان الأمر في فرضهن على الإكمال ووجب لهن بذلك الزيادة إن وجدت وعليهن النقصان في استيفاء أهل السهام ممن ذكرنا سهامهم بتفصيل القرآن؛ فوجب أن يبدأ فيما ذكرناه وعيناه من الفريضة بالأبوين فيعطيا السدسين، ويعطى الزوج الربع على الكمال، ويكون للبنتين أو البنات ما يبقى كائناً ما كان لأنه لو لم يكن معهن أبوان أخذن الثلاثة الأرباع مع الزوج وهو أكثر من المسمى لهن بلا ارتياب فيكون لهن الزيادة عند وجودها وعليهن النقصان مع أصحاب السهام ممن ذكرناه، وليس ينقص في هذه الفريضة عن حق لهن سُمي في القرآن لأنه لم يفرض لهن على ماتضمنه الذكر في هذا المكان، وإنما فرض لهن في غيره وهو الموضع الذي يحصل لهن فيه على الكمال.

وإذا أراد الإنسان أن يقسم فريضة من سميناه نظر أقل عدد له ربع صحيح وسدسان صحيحان فحسب منه السهام. ووفى صاحب الربع رבעه وصاحبي السدسين حقهما منه ودفع ما يبقى إلى من تأخر عنها في التسمية لما بيناه وشرحناه فلا تنكسر عليه حينئذ سهام أبداً بالقسمة على حال، فإن انكسر عليه سهام المتأخرين جمعها في الأصل وضربها في العدد الذي استخرج منه السهام فصَحَّ له الحساب بلا ارتياب بغير كسر إن شاء الله.

مثال ذلك: أن ينظر في أقل عدد له ربع وسدسان فيكون اثنا عشر؛ فيأخذ الزوج الربع ثلاثة أسهم صحاح ويأخذ الأبوان السدسين أربعة أسهم لكل واحد منها سهمان صحيحان وتبقى خمسة تنكسر على الابنتين؛ فتضرب سهامهما في الأصل وهما اثنان في أصل الفريضة فتصير أربعة وعشرين؛ فيأخذ الزوج ستة والأبوان ثمانية وتبقى عشرة فتأخذ كل بنت خمسة فتصح السهام للجماعة على غير انكسار إن شاء الله.

الانتصاف

للنيد الشريف المرتضى علو الهدى أبى القاسم
على بن الحين الموسوي
٣٥٥-٤٣٦ هـ

مسائل المواريث والفرائض والوصايا

وما يتعلق بذلك

أعلم أن المسائل التي تنفرد بها الإمامية في هذا الباب يدور أكثرها ومعظمها على أصول نحن نبين الكلام فيها ونستوفيه وهي الكلام في العصبة والعول والرد، وإذا بان أن الحق في هذه الأصول معنا دون مخالفتنا اثبت المسائل الكثيرة في الفرائض عليه واستغنيانا عن التّطويل بتعيين الكلام في المسائل مع رجوعهنّ إلى أصل واحد وقد أحكمناه. (فصل في الكلام عن التعصيب: أعلم أن مخالفتنا في هذا الباب يذهبون في ذلك إلى ما لم يقيم به حجة كتاب ولا سنة مقطوع بها ولا إجماع، ويعولون في هذا الأصل الجليل على أخبار آحاد ضعيفة لو سلمت من كلّ قدح ومخالفة لنصّ الكتاب وظاهره على ما نسئدّ عليه ومعارضة بأمثالها لكانت غاية أمرها أن توجب الظنّ الذي قد بينّا في غير موضع أن الأحكام الشرعية لا تثبت بمثله، والدّعاء الإجماع على قولهم في لتعصيب غير ممكن مع الخلاف المعروف المسطور فيه سالفاً وآناً لأنّ ابن عباس رحمة الله عليه كان يخالفهم في التعصيب، ويذهب إلى مثل مذهب الإمامية ويقول فيمن خلف بنت وأختاً أن المال كلّهُ للبنّت دون الأخت ووافقه في ذلك جابر بن عبد الله.

وحكى الساجي أنّ عبد الله بن الزبير قضى أيضاً بذلك، وحكى الطبري مثله، ورويت موافقة

ابن عباس عن إبراهيم النخعي في رواية الأعمش عنه وذهب داود بن عليّ الأصفهانيّ إلى مثل ما حكيناه ولم يجعل الأخوات عصبه مع البنات فبطل إدعاء الإجماع مع ثبوت الخلاف متقدماً ومتأخراً، والذي يدلّ على صحّة مذهبنا وبطلان مذهب مخالفينا في العصبه بعد إجماع الطائفة الذي قد بينّا أنّه حجّة قوله تعالى: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا) وهذا نصّ في موضع الخلاف، لأنّ الله تعالى صرّح بأنّ للرجال من الميراث نصيباً، وأنّ للنساء أيضاً نصيباً ولم يخصّ موضعاً دون موضوع، فمن خصّ في بعض الموارث بالميراث الرجال دون النساء فقد خالف ظاهر هذه الآية.

وأيضاً فإنّ توريث الرجال دون النساء مع المساواة في القربى والدرجة من أحكام الجاهليّة، وقد نسخ الله تعالى بشريعة نبينا عليه وآله أحكام الجاهليّة، وذمّ من أقام عليها وإستمرّ على العمل بها بقوله تعالى: أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا، وليس لهم أن يقولوا أنّنا نخصّ الآية التي ذكرتموها بالسنة، وذلك أنّ السنة التي لاتقتضي العلم القاطع لانخصّ بها القرآن، كما لانسخه بها، وإنما يجوز بالسنة أن نخصّ أو ننسخ إذا كانت تقتضي العلم اليقين، ولا خلاف في أنّ الأخبار المروية في توريث العصبه أخبار آحاد لا توجب علماً، وأكثر ما تقتضيه غلبة الظنّ، على أنّ أخبار التعصيب معارضة بأخبار كثيرة ترويه الشيعة من طرق مختلفة في إبطال أن يكون الميراث بالعصبه وأنّه بالقربى والرّحم وإذا تعارضت الأخبار رجعنا إلى ظواهر الكتاب.

فاعتماد المخالفين في العصبه على حديث رواه ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يقسم المال على أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت فلاولى ذكر قُرب، وهذا خبر لم يروه أحد من أصحاب الحديث إلّا من طريق ابن طاووس، ولا رواه ابن طاووس إلّا عن أبيه يسنده تارة إلى ابن عباس في رواية وهيب ومعمّر، وتارة أخرى يرويه عنه الثوريّ وعليّ بن عاصم، عن أبيه مرسلأ غير مذكور فيه ابن عباس. فيقول الثوريّ وعليّ بن عاصم عن ابن طاووس عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ هو مختلف اللفظ، لأنّه يروى فيما

كتاب الموارث

أبقت الفرائض فلاولى ذكر، وروى أيضا فلاولى عصبه قُرب عصبه، وروى أيضا فلاولى عصبه ذكر، وفي رواية أخرى فلاولى رجل ذكر عصبه، واختلاف لفظه والطريق واحد يدل على ضعفه.

وقد خالف ابن عباس الذى يسند هذا الخبر إليه ما أجمع متقبلوا هذا الخبر عليه في توريث الأخت بالتعصيب إذا خلف الميت ابنة وأختاً على ما قدمنا وحكيناه عنه، وراوى الخبر إذا خالف معناه كان فيه ماهو معلوم، ثم إذا تجاوز عن ذلك من أين لهم أن معنى العصبه المذكورة في الخبر هو ما يذهبو إليه، وليس في اللغة العربية لذلك شاهد ولا في العرف الشعى؟ فأما اللغة فإن الخليل بن أحمد قال في كتاب العين: إن العصبه مشتقة من الأعصاب وهى التى تصل بين أطراف العظام، ولما كانت ههى الواصلة بين المتفرق من الأعضاء حتى إلتأمت، وكان ولد البنات أولاداً للجد كما أن أولاد الابن ولد للجد، والجد جد للجميع كان البنات في جميع ولدن إلى الجد، وضم الأهل والقبيلة المنسوبة إلى الجد كالبنين وكانوا جميعاً كالأعصاب التى تجمع العظام وتلائم الجسد، فوجب أن يسموا جميعاً عصبه، وذكر أبو عمرو غلام ثعلب قال: قال ثعلب: قال ابن الأعرابي: العصبه جميع الأهل من الرجال والنساء، فإن هذا هو المعروف المشهور في لغة العرب، وإن الكلاله ما عدا الوالدين والولد من الأهل، فإذا كانت اللغة على ما ذكرناه فهى شاهد بضد ما يذهب إليه مخالفنا في العصبه، وليس هاهنا عرف شرعى مستقر في هذه اللفظة، لأن الاختلاف واقع في معناها لأن في الناس من يذهب إلى أن العصبه إنما هى القرابة من جهة الأب.

وفيه من يذهب فيها إلى أن المراد بها قرابة الميت من الرجال الذين اتصلت قرابتهم به من جهة الرجال كالأخ والعَم دون الأخت والعمة، ولا يجعل الرجال الذين اتصلت قرابتهم من جهة النساء عصبه كأخوة الميت لأمه وفيهم من جعل العصبه مأخوذة من التعصب والرايات والديوان والنصرة ومع هذا الاختلاف لا إجماع يستقر على معناها، على أنهم يخالفون لفظ هذا الحديث الذى يروونه لأنهم يعطون الأخت مع البنت بالتعصيب وليست برجل ولا ذكر كما تضمنه لفظ الحديث.

فإن قالوا: تخص هذا اللفظ إذا ورثنا الأخت مع البنت.

الانتصار

قلنا: ما الفرق بينكم إذا خصصتموه ببعض المواضع، وبيننا إذا فعلنا في تخصيصه مثل فعلكم فجعلناه مستعملاً في من خلف أختين لأم وابن أخ وابنة أخ لأب وأم وأخ لأب فإن للأختين من الأم فرضهن الثلث وما بقي فلأولى ذكر قرب وهو الأخ من الأب وسقط ابن الأخ وبنت الأخ، لأن الأخ أقرب منهما، وفي موضع آخر وهو أن يخلف الميت امرأة وعماً وعمّة وخالاً وخالة وابن أخ وأخاً، فللمرأة الربع وما بقي فلأولى ذكر وهو الأخ أو الأخ وسقط الباقيون ثم يقال لهم: من أي وجه كانت الأخت مع البنت عصبة، فإذا قالوا: من حيث عصبتها أخوها، قلنا: فالأخت جعلت مع البنت عصبة عند عدم البنين ويكون أخوها هو الذي يعصبها، وإذا كان الابن أحق بالتعصيب من الأب فالأب أحق بالتعصيب من الأخ، وأخت الابن أحق بالتعصيب كثيراً من أخت الأخ.

وكذلك يلزمهم أن يجعلوا العمّة عند عدم العمّ عصبة في ما توجه لإنجازه وفعله، فإن قالوا: البنت لا تعقل عن أبيها، قلنا: والأخت أيضاً لا تعقل فلا تجعلوها عصبة مع البنات. فإن تعلقوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه أعطى الأخت مع البنت. قلنا: هذا حديث لو صحّ وبرىء من كلّ قدح لكان مخالفاً لنصّ الكتاب لأن الله تعالى قال: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فنصّ على القربى وتدانى الأرحام سبب في استحقاق الميراث والبنت أقرب من الأخت وأدنى رحماً وخبرهم الذين يعولون عليه في توريث الأخت مع البنت، رواه الهذيل بن شرحبيل أن أبا موسى الأشعري سئل عن رجل ترك بنتاً وابنة ابن وأختاً من أبيه وأمه، فقال: لابنته النصف وما بقي فللأخت، وبخبر يرويه الأسود بن يزيد قال: قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فأعطى البنت النصف، والأخت النصف ولم يورث العصبة شيئاً.

فأما الخبر الأول فقد قدح أصحاب الحديث في روايته وضعفوا رجاله وقيل: إن هذيل بن شرحبيل مجحول ضعيف، ولو زال هذا القدح لم يكن فيه حجة لأن أبا موسى ليس في قضائه بذلك حجة، ولأنه ما أسنده عن النبي صلى الله عليه وآله.

وكذلك القول في خبر معاذ وليس في قولهم أنه كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله حجة لأنه قد يكون على عهده مالا يعرفه، ولو عرفه لأنكره، وقد امتنع من توريث

الأخت مع البنت من هو أقوى من معاذ، وهو أولى بأن يتبع وهو ابن عباس.
وفي حديث معاذ أيضاً ما يقتضى بطلان قول من يذهب إلى أن الأخت تأخذ بالتعصيب مع البنت لأنه قال: ولم يورث العصة شيئاً لأنها لو كانت عصة في هذا الموضع لم يقل ذلك، بل كان يقول: ولم يورث باقى العصة شيئاً، وليس يجوز أن يستدل على أن الأخت لا ترث مع البنت بقوله تعالى: **إِنْ أَمْرُؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ**، فشرط في توريث الأخت فقد الولد فيجب أن لا تعطى مع البنت لأنها ولد، وذلك أنه تعالى إنما شرط في هذا الفرض المخصوص للأخت فقد الولد، وليس ذلك بمنع من أن ترث مع فقد هذا الشرط بسبب آخر، فإن تعليق الحكم بشرط لا يدل على ارتفاعه مع فقد الشرط على ما بيناه في كتاب أصول الفقه.

بالتعصيب مع فقد إختوتهن على آبي من ذهب إلى التوريث بالتعصيب، ألا ترى أن البنات وبنات الابن لا يرثن بالتعصيب إذا أفرذن، فلو ورثت الأخت بالتعصيب إذا انفردت لكانت بنت الابن أولى من الأخت بما فضل من فرض البنات.
وإذا كنا قد دللنا على بطلان الميراث بالعصة فقد بطل كل بينه مخالفونا من المسائل في الفرائض على هذا الأصل وهي كثيرة ولا حاجة بنا إلى تفصيلها وتعيين الكلام في كل واحد منها، لأن إبطالنا الأصل الذى بينى هذه المسائل عليه قد أغنى وكفى.
فمن هذه المسائل: أن يُخلف الرجل بنتاً وعمّاً، فعند المخالف أن للبنت النصف والباقى للعم بالعصة، وعندنا أنه لا حظ للعم والمال كله للبنت بالفرض والرد، وكذلك لو كان مكان العم أبن عم، وكذلك لو كان مكان البنت إبتنان، ولو خلف الميت عمومة وعمات أو بنى عم وبنات عم فمخالفتنا يورث الذكور من هؤلاء دون الإناث لأجل التعصيب، ونحن نورث الذكور والإناث. ومسائل التعصيب لا تحصى كثرة.
وحجبتنا على صحة ما نذهب إليه في هذه المسائل كلها ما بينا صحته من إبطال التعصيب والتوريث به.

فإن قيل: إذا كنتم تستدلون على أن العمات يرثن مع العمومة، وبنات العم يرثن مع بنى

لعمّ وما أشبه ذلك من المسائل بقوله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ، الآية ففي هذه الآية حجة عليكم في موضع آخر، لأننا نقول لكم ألا ورثتم العمّ أو ابن العمّ مع البنت بظاهر هذه الآية؟ وكيف خَصَصْتُمُ النِّسَاءَ دون الرِّجَالِ بالميراث في بعض المواضع وخالفتم ظاهر الآية؟ فالأ ساع لمخالفكم مثل ما فعلتموه؟

قلنا: لا خلاف في أن قوله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ - الآية، أن المراد به مع الاستواء في القرابة والدرج ألا ترى أنه لا يرث ولد الولد ذكراً كانوا أو إناثاً مع الولد لعدم التساوى في الدرجة والقرابة، وإن كانوا يدخلون تحت التسمية بالرِّجَال والنِّسَاء وإذا كانت القرابة والدرجة مراعاتين فالعمّ أو ابنه لا يساوى البنت في القربي والدرجة وهو أبعد منها كثيراً.

وليس كذلك العمومة والعَمَّاتُ وبنات العمّ وبنو العمّ، لأن درجة هؤلاء واحدة وقرباهم متساوية والمخالف يورث الرِّجَال منهم دون النِّسَاء فظاهر الآية حجة عليه وفعله مخالف لها، وليس كذلك قولنا في المسائل التي وقت الإشارة إليها وهذا واضح فليتأمل.

فصل في العول:

إعلم أن العول في اللغة العربية اسم للزيادة والنقصان وهو يجري مجرى الأضداد، وإنما دخل هذا الاسم في الفرائض في المواضع الذي ينقص فيه المال عن السَّهَام المفروضة فيه فدخل هاهنا النقصان، ويمكن أن يكون دخوله لأجل الزيادة، لأن السَّهَام زادت على مبلغ المال، وإذا أضيف إلى المال كان نقصاناً، وإذا أضيف إلى السَّهَام كان زيادة، والذي تذهب إليه الشيعة الإمامية أن المال إذا ضاق عن سهام الورثة قَدِمَ ذُوو السَّهَامِ المؤكدة من الأبوين والزَّوجين على البنات والأخوات من الأب والامّ أو من الأب، وجعل الفاضل عن سهامهم لهم، وذهب ابن عباس رحمه الله إلى مثل ذلك، وقال به أيضاً عطاء ابن أبي رباح. وحكى الفقهاء من العامة هذا المذهب عن محمد بن علي بن الحسين الباقر صلوات الله عليه وعلى آبائه الطَّاهرين ومحمد بن الحنفية رضي الله عنه وهو مذهب داود بن علي الأصفهاني وقال باقي الفقهاء: إن المال إذا ضاق عن سهام الورثة قَسَمَ بينهم على قدر

سهامهم، كما يفعل ذلك في الديون والوصايا إذا ضاقت التركة عنها.
والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة عليه، فإنهم لا يختلفون فيه، وقد
بينّا أن إجماعهم حجة.

وأيضاً فإن المال إذا ضاق عن السّهام كامراً ماتت وخلّت ابنتين وأبوين وزوجاً،
والمال يضيق عن الثلثين والسّدين والرّبع فنحن بين أمور: إمّا أن ندخل النّقصان على
كلّ واحد من هذه السّهام أو ندخله على بعضها، وقد أجمعت الأئمة على أن البنتين هاهنا
منقوصتان بلاخلاف، فيجب أن يُعطى الأبوان السّدين والزّوج الرّبع، ونجعل مابقى
للأبنتين، ونخصّهما بالنّقص لأنهما منقوصتان بالإجماع، ومن عداها ماوقع إجماع على
نقصه من سهامه ولا قام دليل على ذلك، وظاهر الكتاب يقتضى أن له سهماً معلوماً فيجب
أن نوفيّه إيّاه ونجعل النّقص لاحقاً بمن أجمعوا على نقصه. (طريقة أخرى). ومّا يدلّ
أيضاً على ذلك أننا إذا نقصنا جميع ذوى السّهام وأعطينا كلّ واحد منهم بعض ما تناوله
النّص خصّصنا ظواهر كثيرة وصرفناها عن الحقيقة إلى المجاز، وإذا نقصنا أحدهم
عدلنا فيما يخصّ هذا المنقوص وحده عن الظّاهر والحقيقة وبقينا ماعداه على ظاهره
وحقيقته، وإذا كان التّخصيص والانصراف عن الحقيقة إمّا يفعل للضرورة فقليله أولى
من كثيره ولا معتبر بما يفعله مخالفونا من تسميتهم ما هو خمس في الحقيقة ربّعا، وما هو أقلّ
من السّدين بأنّه سدسان ولا بالثمن عن التّسع وما أشبه ذلك لأنهم يسمّون الشيء بغير
إسمه الموضوع له، وخرجوا عن موجب اللّغة.

ولم يبق إلّا أن يقال لنا: كلامكم يقتضى أن نقصان بعض السّهام المذكورة أولى من
إدخال النّقص على الجميع فلم خصّصتم من ذكرتموه من البنات والأخوات بالنّقصان
دون من عداهنّ؟ وما الفرق بينكم وبين من جعل النّقص داخلاً على غير من ذكرتم وفي
سهام من خصّصتموه بالنّقصان؟

والجواب: إن كلّ من أوجب نقص أحد المسمّين دون جميعهم خصّص بالنّقصان من
عيّناه دون غيره والقول: بأنّ النّقص داخل على البعض الذي هو غير من عيّناه
وخصّصناه بالنّقصان قول يخرج عن الإجماع.

الانتصار

فأما إعتاد من نفى العول من أصحابنا وغيرهم على أن الزوج والزوجة كانت لكل واحد منها فريضة فحطاً إلى دونها، وكذلك الأبوان حطاً من فريضة إلى أخرى والبنات والأخوات لم يهبطا من فريضة إلى أخرى فدخل النقص على من لم يلحقه نقص أولى من دخوله على من نقص فليس بشيء وإنما هو دعوى محضة.

وإذا قيل لهم: ولم إذا كان الأمر على ما حكيتموه وجب ما ظننتموه ولو عكس عاكس ذلك عليكم، فقال: دخول النقص على الزوجين والأبوين دلالة على ضعف حكمهما وامتناع دخول النقص على البنات والأخوات أمانة لقوة نصيبهما، فادخال العول على الضعيف أولى من القوى لم يجدوا فرقاً صحيحاً وهم يروون هذا الترجيح عن ابن عباس رحمه الله وإذا صح عنه فلا حجة فيه لما أشرنا إليه.

والمعتمد في نفى العول على ما قررناه - وليس يشبه ما يقولونه في العول - الديون إذا كانت على الميت ولم تفرّكته بالوفاء بها، فإن الواجب القسمة للمال على أصحاب الديون بحسب ديونهم من غير إدخال نقص على بعضهم وذلك أن أصحاب الديون مستوون في وجوب استيفاء أموالهم من تركة الميت، وليس لأحد مزية على الآخر في ذلك، فإن اتسع المال لحقوقهم استوفوها، وإن ضاق تساهموا وليس كذلك مسائل العول، لأننا قد بينّا أن بعض الورثة أولى بالنقص من بعض، وأنهم غير مستويين كاستواء أصحاب الديون فافترق الأمران.

ومما يمكن أن يفرّق به بين العول والدين إذا ضاقت التركة عنها أن الديون ربما اتسعت أموال الميت لاستيفائها منها، وليس كذلك العول لأن ولا قلة وكيف يشبه الديون العول وفي أصحابنا من ذهب إلى أن البنت إنما جعل لها النصف مع الأبوين، وجعل للبنتين الثلثان أيضاً معهما، فإذا انفردت البنت الواحدة أو الابنتان عن الأبوين تغير هذا الفرض، وهذا إنما ارتكبه فراراً به من العول حتى لا يجتمع في امرأة ماتت وخلّفت بنتين وأبوين وزوجاً الثلثان والسدسان والرّبع.

وقد بينّا في مسألة أُمليناها مفردة وتكلّمنا فيها على شيء أخطأ فيه الفضل بن شاذان

في المواريث بطلان هذه الشبهة، وأنَّ الله تعالى جعل للبنت الواحدة النصف بالإطلاق وعلى كلِّ حال وللبنين الثلثين على كلِّ حال، وأنَّ قوله تعالى: وَلَا بَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ، كلام مبتدأ لا يتعلَّق بما تقدَّم، وقلنا أيضاً: كيف يجوز أن يريد أن للواحدة النصف وللبنين الثلثين مع الأبوين، وهو تعالى يقول: وَلَا بَوِيهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، وأشبعنا ذلك واستوفيناها على أنهم لا يتمكّنون من مثل هذا في إمراة خلّفت زوجاً وأخوين من أمٍّ وأختاً من أبٍّ وأمٍّ، لأنَّ هذه المسألة فيها نصف وهو حقُّ الزوج، وثلث وهو حقُّ الأخوين من الأمٍّ، ونصف وهو حقُّ الأخت من الأبِّ والأمٍّ، فلا بدَّ من مذهب المخالف في العول ونقصان الجميع أو إفراد الأخت من الأبِّ والأمٍّ بالنقصان، وليس لهم أن يقولوا إنّما جعل للأخت النصف إذا انفردت، وذلك لأنَّ الله تعالى شرط في استحقاقها هذا النصف نفى الولد، والظاهر يقتضي أنها تستحقُّ ذلك مع فقد الولد على كلِّ حال، وإنّما نقول: أن الباقي ها هنا للأخت لدليل اقتضى العدول عن الظاهر فيجب أن يقولوا بمثل ذلك في ميراث البنت والبنين مع الأبوين وفقدهما، وإنّما ندخل النقص على البنات مع دخولهنَّ تحت الظاهر بدليل اقتضى ذلك.

فأمّا قول بعض أصحابنا محتجّاً على صحّة ما ذهبنا إليه من إدخال النقص على البنات بأنّه لو كان مكان البنت أو البنين ابن أو بنون ما كان لهم إلّا ما بقي، والبنت ليست بأحسن حالاً من الابن، فيجب أن يكون لها ما بقي فليس بمعتمد، لأنَّ الابن ليس من ذوى السّهام المنصوص عليها في موضع من المواضع، وليس كذلك البنت والبنات.

فأمّا دعوى المخالف أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان يذهب إلى العول في الفرائض، وأنهم يروون عنه ذلك، وأنّه عليه السّلام سئل وهو على المنبر عن بنتين وأبوين وزوجة، فقال عليه السّلام بغير روية صار ثمنها تسعاً فباطلة لأننا نروي عنه صلوات الله عليه خلاف العول ووسائطنا إليه النجوم الزّاهرة من عترته كزين العابدين والباقر والصّادق والكاظم صلوات الله عليهم، وهؤلاء عليهم السّلام أعرف بمذهب أبيهم صلوات الله عليه نُقل خلاف ما نقلوه، وابن عبّاس رحمه الله ما تلقى إبطال العول في الفرائض إلّا عنه عليه الصلوات.

الانتصار

ومعولهم في الرواية عنه عليه السلام أنه كان يقول بالعول عن الشّعبي والحسن بن عمار والنخعي.

فأما الشّعبي فإنه ولد في سنة ست وثلاثين. والنخعي ولد سنة سبع وثلاثين، وقتل أمير المؤمنين سنة أربعين فكيف تصح روايتهما عنه؟! والحسن بن عمار ضعيف عند أصحاب الحديث، ولما ولي المظالم قال سليمان بن مهران الأعمش: ظالم ولي المظالم، ولو سلم كل ما ذكرناه من كل قدح وجرح لم يكونوا بإزاء من ذكرناه من السادة القادة الذين رووا عنه عليه السلام بإبطال العول.

فأما الخبر المتضمن أن ثمنها صار تسعاً، فإنما رواه سفيان عن رجل لم يسمه والمجهول لا حكم له، وما رواه عنه عليه السلام أهله أولى وأثبت وفي أصحابنا من يتأول هذا الخبر إذا صحّ على أن المراد به أن ثمنها صار تسعاً عندكم أو أراد الاستفهام وأسقط حرفه، كما أسقط في مواضع كثيرة، ووجدت بعض من يشار إليه في علم الفرائض يلزم من نفى العول فيقول له ما تقول في زوج وأم وأخوين من أم قال: فإن قال للزوج النصف وللأم الثلث وللأخوين الثلث عالت الفريضة، فيقال له: لا ينبغي أن تكلم من لا تعرف مذهبه، وللزوج عندنا في هذه الفريضة النصف وللأم الباقي ولا حظ للأخوين من الأم فإن الإخوة عندنا لا يرثون مع الأم في موضع من المواضع.

وقال أيضاً من تقدّمت الإشارة إليه: يقال لمن نفى العول: ما تقولون في زوج وأخت لأب وأم وأخت لأب؟ فإن قالوا: للزوج النصف وللأخت لأب والأم النصف وتسقط الأخت للأب، قيل: ولم صارت الأخت للأب والأم مقدّمة على الأخت للأب وهما يرثان مرة بالفرض ومرة بالتعصيب؟ فيقال له: إنّما جعلنا للزوج النصف وللأخت لأب والأم النصف الآخر، لأن الأخت للأب والأم إذا اجتمعت مع أخت لأب سقطت الأخت للأب وورث جميع المال الأخت لأب والأم فالأخت للأب والأم مقدّمة على الأخت لأب كما أن الأخ للأب والأم مقدّم على الأخ للأب.

ثم قال هذا الذي أشرنا إليه: يقال لمن نفى العول ولم يقل بالقياس إذا لم يكن عندكم ما فرض لذوي السهام عامّاً في كل المسائل، فمن أين قلتم في زوج وأختين لأب وأم للزوج

النَّصْف وللأختين النِّصْف؟ فإن قالوا: قلنا بالإجماع في فرض الزَّوج، ثم قال: لا إجماع في ذلك، فالجواب غير ما حكاه عَنَّا لأنَّنا نقول في هذه المسألة أنَّ الأختين منقوصتان ممَّا فرض لهما من السَّهام بخلاف فيجب أن تنقضا والزَّوج غير مجمع على وجوب نقصه فيجب أن يكون سهامه موقَّرة، وإن شئت أن تقول ليس يمكن العمل بعموم الظَّواهر في هذه المسألة لأنَّه محال أن يكون لمال واحد نصف وثلثان فنحن بين أمرين بين أن ننقص الزَّوج والأختين كما فعل أصحاب العول وبين أن ننقص إمَّا الزَّوج أو الأختين فلو نقصنا الزَّوج والأختين معًا لكنَّا عادلين عن الظَّاهر في سهام الزَّوج والظَّاهر في سهام الأختين، وإذا أنقصنا الأختين دون الزَّوج فإنَّما عدلنا عن ظاهر واحد، وحملنا الآخر على حقيقته، فالعدول عن ظاهر واحد أولى من العدول عن اثنين، وليس لأحد أن يقول فاعدلوا عن ظاهر الزَّوج وبقوا ظاهراً الأختين، لأنَّ كلَّ من أوجب العدول في هذه المسألة عن بعض الظَّواهر دون بعض أوجب العدول في من عيَّناه وإذا كنَّا قد بيَّنا فساد القول بالعدول فقد أبطلنا بذلك كلِّما يبنى عليه من المسائل وهى كثيرة ولا حاجة بنا إلى تعيين جميعها وتفصيلها مع إبطال الأصل الَّذى يرجع إليه.

فصل في القول بوجوب الرِّدَّة:

عندنا أنَّ الفاضل عن فرض ذوى السَّهام من الورثة يرَدُّ على أصحاب السَّهام بقدر سهامهم، ولا ردُّ على زوج ولا زوجة كمن خَلَف بنتاً وأباً فللبنت بالتَّسمية النِّصْف وللأب بالتَّسمية السُّدس ومابقى بعد ذلك وهو ثلث المال ردُّ عليهما بقدر انصباثهما فللبنت ثلاثة أرباعه وللأب ربعه فيصير المال مقسوماً على أربعة أسهم للبنت ثلاثة أسهم من أربعة وللأب سهم من أربعة، وقال أهل العراق: إنَّ الفاضل من السَّهام إذا لم يكن هناك عصبه ردُّ على أصحاب السَّهام بقدر سهامهم إلَّا على الزَّوجين.

وروى مخالفونا ذلك عن أمير المؤمنين عليه السَّلام وابن عباس وابن مسعود وبه قال الثَّوريّ والشَّعبيّ والنَّخعيّ ولم يرَدِّ ابن مسعود أيضاً على ولد الأم مع ولا الأم على الجدة مع ذى رحم له سهم ولا على بنات الابن مع البنت ولا على أخت لأب مع أخت لأب وأم،

الانتصار

وذهب زيد بن ثابت إلى أن الفاضل من السَّهام لبيت المال، وبه قال الشافعي ومالك وداود وكثير من أهل الحجاز، ومن تأمل هذا الموضع علم أن الإمامية منفردة فيه عن من وافقها في الرد من أهل العراق وغيرهم لأن أولئك راعوا العصبة والإمامية لا تراعيها، وترد على كل حال، والوجود إذا تؤملت عرف موضع انفراد الإمامية.

والذي يدل على صحة مذهبنا إليه في هذه المسألة إجماع الطائفة، وقد بينا أنه حجة، ويمكن أن يستدل على ذلك بقوله تعالى: (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)، فدل على أن من هو أولى بالرحم وأقرب به أولى بالميراث.

وقد علمنا أن قرابة الميت وذوي رحمه أولى بميراثه من المسلمين وبيت المال، وأصحاب السَّهام أيضاً غير الزوج والزوجة أقرب إلى الميت من عصبته فوجب أن يكون فاضل السَّهام إليهم مصروفاً.

فإن قيل: لم يقع التصريح في الآية بأن أولى الأرحام بعضهم أولى ببعض في الميراث؟ قلنا: اللفظ يحتمل الميراث وغيره فنحمله بحكم العموم على جميع ما يحتمله، ومن ادعى التخصيص فعليه الدليل، ومما يمكن أن يعارض به الخصوم في رواياتهم التي يتناولونها وتوجد في كتبهم ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: المرأة تحوز ميراث ثلاثة عتيقها ولقيطها وولدها، فأخبر أنها تحوز جميع ميراث بنيتها، ولا تحوز جميعه إلا بالرد عليها دون التسمية.

ومما يمكن أن يعارضوا به أيضاً ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه جعل ميراث ولد الملائنة لأمة ولذريتها من بعدها، وهذا يقتضي أن يكون جميع ميراثه لها، ولا يكون لها الجميع إلا بالتسمية والرد، ومما يمكن أيضاً أن يعارضوا به ما يروونه عن سعد أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله إن لي مالا كثيراً وليس يرثني إلا بنتي أفأوصي بمالي كله؟ قال: لا، قال: فبالنصف؟ قال: لا، قال: فبالثلث؟ قال: الثلث والثلث كثير، ووجه الدلالة من الخبر أنه قال: ليس يرثني إلا بنتي ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وآله.

وروي هذا الخبر بلفظ آخر أنه قال: أفأوصي بثلاثي مالي والثلث لبنتي؟ قال: لا، قال: أفأوصي بنصف مالي والنصف لبنتي؟ قال: لا، قال: أفأوصي بثلاثي مالي والثلثان

لبنتي؟ قال: الثلث والثلث كثير فدل ذلك على أن البنت قد تراث الثلثين.
 واحتج المخالف لنافي الرد بقوله تعالى: **إِنْ أَمْرُهَا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ**، فجعل للأخت النصف إذا مات أخوها ولا ولد له ولم يردها عليه، فدل على أنها لا تستحق أكثر من النصف بحال من الأحوال.
 والجواب عن ذلك أن النصف إنما وجب لها بالتسمية، ولأنها أخت والزيادة إنما تأخذها لمعنى آخر وهو الرد بالرحم، وليس يمتنع أن ينضاف سبب إلى آخر، مثال ذلك الزوج إذا كان ابن عم ولا وارث معه فإنه يرث النصف بالزوجية والنصف الآخر عندنا لأجل القرابة، وعند مخالفينا لأجل العصبية، ولم يجب إذا كان الله تعالى قد سمى النصف مع فقد الولد ألا يزداد عليه بسبب آخر.

وبمثل هذا الجواب نجيبهم إذا قالوا: **إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِلْبَنَتِ الْوَاحِدَةِ النِّصْفَ** فلا يجوز أن يزداد على ذلك، لأننا قد بينا أن النصف تستحقه بالتسمية والباقي تستحقه بسبب آخر وهو الرد، فاختلف السببان واعلم أن المسائل التي تنفرد بها الإمامية في الرد كثيرة لا معنى للتطويل بذكرها، وإذا كنا قد بينا صحة أصولنا في الرد وما يبنى عليه وكل مسألة تفرعت عن هذه الأصول مردودة إليها ومبنية عليها فلا حاجة إلى تكلف أعيان المسائل كلها، كما لم نفعل ذلك في باب العصابات وباب العول.

المسائل المشتركة في الارث

وهي زوج وأم وأخوان من أم وإخوة لأب وأم، فعند الإمامية أن للزوج النصف وللأم باقي المال بالتسمية والرد، وليس للأخوة والأخوات حظ في هذا الميراث.
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن للزوج النصف وللأم السدس ولولدا الأم الثلث وأسقطوا الأخوة من الأب والأم وهو مذهب أبي بن كعب وأبي موسى الأشعري، وإحدى الروايتين عن ابن مسعود وزيد، وهو أيضاً مذهب داود بن علي الأصفهاني، وقال مالك والشافعي: الثلث بين جميع والأخوات الأخوة بالسوية ذكورهم وأناتهم فيه سواء، وروى هذا القول عن عمر وعثمان، وبه قال سعيد بن المسيب والزهرري.

الانتصار

والذى يدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة عليه، وأيضاً فإنّ الأمّ في حياة الميراث تجرى مجرى الأب ولا يرث الأخوة والأخوات مع واحد منهما فإذا أخذت الأمّ السّدس بالتسمية فإنّ الباقي يكون رداً عليها لأنّها أقرب رحماً من الأخوة والأخوات، وإذا كنّا نردّ على الأقرب فهي الأقرب من كلّ الأخوة.

فإن قيل لنا: فلوسقط من هذه الفريضة الأمّ وبقي زوج وأخوان من أمّ وأخوة من أب وأمّ كيف قولكم فيها؟

قلنا: للزوج النّصف وللأخوين من الأمّ الثلث والباقي للأخوة من الأب والأمّ وإنما قلنا بذلك لأنّ النّصف للزوج بظاهر الكتاب، وكذلك الأخوين من الأمّ والإخوة من الأب والأمّ لاتسمية لهم فهم يأخذون ما بقى.

فإن قيل: كيف ينقص حظّ الإخوة من الأب والأمّ عن حظّ الإخوة للأمّ وقد ساووه في القرابة من جهة الأمّ ونزلوا منزلتهم، وزيادتهم عليهم بالقرابة من جهة الأب إن لم تزدهم تأكيداً لم تنقصهم؟

قلنا: القياس في الشّرع مطّرح والاعتبار فيه بالنّصوص، وقد بيّنا أنّ الأمر على ما ذكرناه ثمّ لا اعتبار بما ذكره على أنّ ما ذكره ينتقض بامرأة خلفت زوجاً وأمّاً وأخاً للأمّ وعشرين إخوة لأب وأمّ لأنهم يذهبون إلى أنّ للزوج النّصف وللأمّ السّدس وللأخ من الأمّ السّدس كاملاً والسّدس الباقي بين الإخوة للأب والأمّ وحظّ كلّ واحد منهم أقلّ كثيراً من حظّ الأخ للأمّ مع تساويهم في قرابة الأمّ فعلم أنّه لا اعتبار بما ذكره.

مسألة:

ومّا ظنّ انفراد الإماميّة به ولهم فيه موافق متقدّم أنّ الميت إذا خلف أبوين وزوجاً أو زوجة أنّه يبدأ بإخراج حقّ الزوج أو الزّوجة وما بقى بعد ذلك فللأمّ منه الثلث من الأصل لاتنس منه، وما بقى بعد حقّ الزوج أو الزّوجة وحقّ الأمّ فهو للأب، فإن كان ميتاً خلف زوجة وأباً وأمّاً، فللزّوجة الرّبع وللأمّ الثلث وللأب ما بقى وهو خمسة أسهم من إثني عشر سهماً، ولو خلفت الميتة زوجاً وأبوين فللزوج النّصف ثلاثة أسهم من ستة وللأمّ الثلث

سهان وللأب سهم واحد.

وقد روى أن عبد الله بن عباس رضى الله عنه كان يقول هذا القول بعينه وشريح وأنها لم يرجع عنه. وروى عن ابن سيرين مثل قول ابن عباس في امرأة وأبوين وخالفه في زوج وأبوين فأعطى الأم - في زوج وأبوين - ثلث ما بقي . وقال باقي الفقهاء المتقدمون والمتأخرون بخلاف ذلك ، وقالوا : إن للأم ثلث ما بقي ، وما بقي فللأب ، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه في المسألة الإجماع المتردد ، وأيضاً فإن الله تعالى قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، فأوجب لها صريحاً ثلث أصل المال ، لأن إطلاق قولنا ثلث أو نصف أو سدس يقتضي أن يكون من أصل المال دون بعض من أبعاضه ، ألا ترى أنه تعالى لما جعل للزوج النصف مع فقد الولد ، والرَّبْع مع وجوده ، وللزوجة الرَّبْع مع فقده ، والثلث مع وجوده ، وكذلك كل من سَمِيَ له سهماً كالبنات الواحدة والبناتين لم يفهم أحد من العلماء أن ذلك المسمى إلا من أصل المال دون بعضه ، فكيف يجوز أن يفهم من قوله تعالى : فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، أن ثلث ما بقي وذلك بخلاف جميع ظواهر القرآن .

وأيضاً فإن الله تعالى جعل للأم مع فقد الولد سهماً مسمى وهو الثلث ولم يعين للأب سهماً مسمى في هذا الموضع بل كان له ما بقي ، إلا أن الذي يبقى في هذه المسألة الثلثان بالاتفاق لأنه هو السهم الذي لا بد أن يستحقه الأب ، فإذا دخل الزوج والزوجة على الأبوين كانا داخليين على من له فرض مسمى وهو الأم على من ليس له سهم مسمى وهو الأب فيجب أن لا ينقص صاحب السهم المسمى وهو الأم عن سهمه ، ويكون النقصان داخلياً على من له ما يبقى وهو الأب كما يكون له الزيادة ، ألا ترى أن الزوج والزوجة لا ينقصان من تسمية سهامهما ، فالأم لاحقة بهما لتسمية سهمهما ، ولو جاز أن يدخل النقصان على الأم مع تعيين سهمها جاز ذلك في الزوج والزوجة ، ولأن الأم إنما تنقص بالولد والإخوة ولم يوجدوا في هذه المسألة .

فإن قيل قوله تعالى : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، إنما المراد به إذا لم يرثه غير أبويه ولا خلاف أن الميت إذا ورثه أبواه من غير وارث سواهما فإن للأم الثلث . قلنا : الظاهر بخلاف ذلك ، لأن قوله تعالى : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ،

الانتصار

إيجاب للآم الثلث مع فقد الولد على كل حال، ولم يذكر أنه لا وارث غيرهما، كما لم يذكر أن له وارثاً غيرهما، وإذا لم يذكر كل ذلك حملناه على إطلاقه مع فقد الوارث ووجوده، ووجدت بعض من نصر هذه المسألة خاصة من المخالفين في الفرائض يستدل على أن للآم الثلث كاملاً لا ثلث، ما بقي بقوله تعالى: وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ، قال: هذا المحتج يدل على أنها ترث مع فقد الإخوة الثلث ومع الإخوة السدس، وفي ذلك بطلان قول من جعل لها ثلث الباقي عن فرض الزوج وهو سدس المال فلأُمِّه يقتضي من التسوية بين حالها إذا كان إخوة أو لم يكن إخوة، وقد فرق الله تعالى بين حالتها فجعل لها مع الإخوة السدس ومع فقد الإخوة الثلث، كما فرق بين حال الزوجين فجعل لهما مع فقد الولد مثلي ما لهما مع الولد فلما لم يجوز أن يعطيا مع فقد الولد ما فرض لهما مع الولد دل أنه لا يجوز أن تعطى الأم مع غير الولد والإخوة ما جعل لهما مع الإخوة والولد إذا كان الله تعالى قد فرق بين حالتهم جميعاً، وفي التسوية بينها مخالفة للظاهر وما هو إلا قريب .

فإن قال قائل: لما كان الأبوان يرثان بمعنى واحد وهو الولادة وكانا في درجة واحدة شابهوا الابن والبنت اللذين يرثان بالولادة، فوجب أن لا يفضل الأنثى منهم على الذكر إذا كانا تساويا في درجة.

قلنا: هذا قياس وإن كان غير صحيح وبالقياس لا تثبت عندنا الأحكام الشرعية، ثم لولزم ذلك للزم أن يرث الأبوان مع الولد للذكر مثل حظ الأنثيين ولا تساوى بينهما لاستوائهما في الدرج والولادة، وللزم مثله أيضاً في الإخوة والأخوات من الأم والجد والجدة إذا استووا في الدرجة، واحتج ابن علية في هذه المسألة وتبعه في ذلك أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفى بأن للأب والأم إذا لم يكن معهما غيرهما فللأم الثلث وللأب الثلثان، وإذا دخل عليهما من استحق بعض المال وجب أن يرجعا إلى ما كان لهما في الأصل كشرعيين كان بينهما مال لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه فإن استحق مستحق نصف هذا المال، فالواجب أن يقسم ما بقي من المال على ما كان لهما في الأصل، لصاحب الثلث ثلث ما بقي ولصاحب الثلثين ثلثا ما بقي.

وقد قوى أبو بكر الرازي هذا الاحتجاج بأن قال: إن الله تعالى جعل عند انفراد

الأبوين بالميراث للآم الثلث وللأب الثلثين كما جعل مثل ذلك للابن والبنت في قوله تعالى: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وللأخ والأخت في قوله تعالى: وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، ثُمَّ لَمَّا سَمِيَ لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ مَا سَمِيَ لَهَا وَأَخْذاً نَصِيبَهَا كَانَ الْبَاقِي بَيْنَ الْإِبْنِ وَالْبِنْتِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهَا، وكذلك بين الأخ والأخت، وهذا يقتضي في مسألة الأبوين أن يكون إذا أخذ الزوج والزوجة نصيبهما وجب أن يكون ما كان للأبوين على ما استحقاه في الأصل قبل دخول الزوجين، وهذا احتجاج ركيك مبني على فساد، لأن الله تعالى إذا فرض للآم الثلث عند انفراد الأبوين بالميراث ولم يسم للأب شيئاً فأعطيناه ما بقي وكان الثلثين إتفاقاً المسألة تصحح بها أفضل وبدونها بتكلف لأنه السهم المعين، وإذا كان فرض الآم الثلث في كل موضع وقد بينّا أن الظاهر يقتضي أنه الثلث من أصل المال وجب أن نعطيها الثلث كاملاً من المال مع الدّاخل وفقد الدّاخل، ويكون للأب ما بقي كائناً ما كان ولا يشبه ذلك الشريكين، فإن الشريكين في المال لكل واحد منها نصفه فإذا استحق مستحق من المال شيئاً أعطينا كل واحد من الشريكين النصف بعد الخارج لتساويهما في السهم. وقد بينّا أن سهم الآم المذكور في القرآن، وسهم الأب غير معين، وإنما لما بقي بعد فرض الآم، ولا يشبه ذلك ما ذكره الرّازي في الابن والبنت والأخ والأخت، وأن الله تعالى قد صرح في نصيب من ذكره بأن: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، فينبغي أن تكون القسمة على ذلك مع الانفراد والاجتماع ولم يصرح في الأبوين بأن للأب مع الانفراد الثلثين، فافترق الأمران ولا وجه للجمع بينهما.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية أنه لا يرث مع الوالدين ولا مع أحدهما أحد سوى الولد والزوجة والزوجة، وذهب فقهاء العامة إلى خلاف ذلك، وورثوا الإخوة والأخوات مع الآم على بعض الوجوه.

دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه بعد إجماع الطائفة الذي يتكرر قوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وقد علمنا أن الوالدين أقرب إلى الميت من إخوته لأنهم يتقربون إليه بهما، والوالدان يتقربان بنفوسهما.

الانتصار

وأيضاً فإنَّ الله تعالى جعل للوالدين حقاً عالياً ثمَّ أهيَّطها عنه في بعض الأحوال ولم يفرِّق بين الأب والأم في ذلك، وكما أنَّ الإخوة والأخوات لا يرثون شيئاً مع الأب كذلك يجب أن لا يرثوا مع الأم.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية أنَّهم ذهبوا فيمن يموت ويخلف والديه وبنته أنَّ لل بنت النصف وللأبوين السدسين وما يبقى يرث عليهم على حساب سهامهم، وخالف باقي الفقهاء في ذلك وذهبوا إلى أنَّ للبنت النصف وللأم السدس وللأب ما بقي وهو الثلث.

دليلنا على صحَّة قولنا الإجماع المتردد، ولأنَّ الأبوين لهما السدسان بظاهر الكتاب ولل بنت النصف بظاهرة أيضاً، ويبقى السدس فيجب أن يكون مردوداً على الجماعة بقوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ، فكيف يجوز هذا الباقي للأب وإنَّما له السدس مع الولد، فإذا قالوا: بالخبر المتضمَّن لذكر العصة، فقد تقدَّم من الكلام في ذلك ما فيه كفاية، ولأنَّ خبرهم إذا صحَّ يقتضي أن تبقى الفرائض شيئاً، وها هنا ما أبقت الفرائض شيئاً بل قد استوفى النصَّ جميع المال.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية أنَّهم يذهبون فيمن ترك إبنتيه وأحد أبويه وابن ابن أنَّ للبنتين الثلثين ولأحد الأبوين السدس وما يبقى فهو رد على البنتين وأحد الأبوين وليس لابن الابن شيء، وخالف سائر الفقهاء في ذلك وذهبوا إلى أنَّ السدس الباقي من هذه الفريضة لابن الابن.

والذي يدلُّ على صحَّة مذهبنا إليه بعد إجماع الطائفة المتردد أنَّ أحد الأبوين أقرب إلى الميت من ابن ابنه، والقربى مراعاة في الميراث فكيف يجوز أن يرث البعيد مع القريب، ولأنَّ مخالفينا يعولون في ذلك على الخبر الذي يروونه عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: ما أبقت الفرائض فلأولى ذى عصة ذكر، وقد أسلفنا من الكلام في إبطال هذا الخبر ما فيه كفاية. ثمَّ لو كان صحيحاً لكان الأب بأن يكون هو الأولى بالميراث من ابن الابن، فلوراعينا التَّعصيب الذي يراعونه لكان الأب أحقَّ من ابن الابن به.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأنه لا يحجب الآم عن الثلث إلى السدس الإخوة من الآم خاصة، وإنما يحجبها عنه الإخوة من الأب والآم أو من الأب، وخالف باقي الفقهاء في ذلك وذهبوا إلى أن الإخوة من الآم يحجبون كما يحجب الأخوة من الأب والآم، دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه الإجماع الذي قد تكرر.

فإذا احتج علينا بظاهر قوله تعالى: فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السَّدُسُ، وأن الاسم يتناول الإخوة من الآم خاصة كما يتناول الإخوة من الأب والآم

قلنا: هذا العموم نرجع عن ظاهره بالإجماع فإنه لا خلاف بين الطائفتين في هذا، وقول من يقول من أصحابنا: كيف يجوز أن يحجبها الإخوة من الآم وهم في كفالتها ومؤنتها، ليس بعلة في سقوط الحجب وإنما اتبعوا في ذلك لفظ الرواية فإنهم يروون عن أئمتهم عليهم السلام أنهم لا يحجبونها لأنهم في نفقتها ومؤنتها.

ومما انفردت به الإمامية القول: بأنه لا يرث مع الولد ذكراً كان أو أنثى أحد إلا الوالدان والزوجة، وخالف باقي الفقهاء في ذلك وجعلوا للإخوة والأخوات والعمومة وأولادهم نصيباً مع البنات.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتردد أنه لو جاز أن يرث أحد من ذكرناه مع البنات لجاز أن يرث مع البنين، لأن اسم الولد يتناول الجميع، ولأن قرى البنت كقرى الابن وما يعولون عليه من الخبر في العصة قد تقدم الكلام عليه وبيان ما فيه.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: أن الولد الذكر الأكبر يفضل دون سائر الورثة بسيف أبيه وخاتمه ومصحفه، وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك، والذي يقوى في نفس أن التفضيل للأكبر من المذكور بما ذكره وإنما هو بأن يخص بتسليمه إليه وتحصيله في يديه دون باقي الورثة وإن احتسب بقيمته عليه، وهذا على كل حال انفرد من الفقهاء لأنهم لا يوجبون ذلك ولا يستحبونه وإن كانت القيمة وإنما قوينا ما بيناه وإن لم يصرح به

الانتصار

أصحابنا، لأن الله تعالى يقول: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وهذا الظاهر يقتضي مشاركة الأنثى للذكر في جميع ما يخلفه الميت من سيف ومصحف وغيرهما.

وكذلك ظاهر آيات ميراث الأبوين والزوجين يقتضي أن لهم السهام المذكورة في جميع تركة الميت، فإذا خصصنا الذكر الأكبر بشيء من ذلك من غير احتساب بقيمته عليه، تركنا هذه الظواهر، وأصحابنا لم يجمعوا على أن الذكر الأكبر مفضل بهذه الأشياء من غير احتساب بالقيمة، وإنما عولوا على أخبار رويها تتضمن تخصيص الأكبر بما ذكرناه من غير تصريح باحتساب عليه أو بقيمته، وإذا خصصناه بذلك اتباعاً لهذه الأخبار واحتسبنا بالقيمة عليه فقد سلمت ظواهر الكتاب مع العمل بما أجمعت عليه الطائفة من التخصيص له بهذه الأشياء فذلك أولى، ووجه تخصيصه بذلك مع الاحتساب بقيمته عليه أنه القائم مقام أبيه والسادس مسدده فهو أحق بهذه الأمور من النسوان والأصاغر للرتبة والجاه.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية إن ولد الصلب يحجب من كان أهبط منه، ولا فرق في ذلك بين كونه ذكراً أو أنثى، وخالف باقي الفقهاء في ذلك وذهبوا إلى أن لولد الولد نصيباً مع بنات الصلب.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه بعد إجماع الطائفة أن الذكر من ولد الصلب إنما يحجب من هو أسفل منه لأنه ولد صلب ولقاربتة القريبة من الميت وهذا ثابت في الأنثى والذكر، فلوجاز أن يرث ولد الولد مع ولد الصلب إذا كان أنثى جاز مثل ذلك في الذكر.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: إن الزوج يرث المال كله إذا لم يكن وارث سواء فالنصف بالتسمية والنصف الآخر بالرد وهو أحق بذلك من بيت المال، وخالف باقي الفقهاء في ذلك، وذهبوا كلهم إلى أن النصف له والنصف الآخر لبيت المال.

والحجة لنا في ذلك إجماع الطائفة عليه.

فإذا قيل: كيف يرد على من لا قرابة له ولا نسب وإنما يرث بسبب، وإنما يرد على ذوى

كتاب الموارث

الأرحام ولو جاز أن يرَدَّ على الزوج لجاز أن يرَدَّ على الزوجة حتى ترث جميع المال إذا لم يكن وارث سواها؟

قلنا: الشرع ليس يؤخذ قياساً وإنما يتبع فيه الأدلة الشرعية، وليس يمتنع أن يرَدَّ على من لم يكن ذارحم وقربة إذا قام الدليل على ذلك، وأما الزوجة فقد وردت رواية شاذة بأنها ترث المال كله إذا انفردت كالزوج، ولكن معول على هذه الرواية ولا تعمل الطائفة بها، وليس يمتنع أن يكون للزوج مزية في هذا الحكم على الزوجة، كما كانت له مزية عليها في تضاعف حقه على حقها.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: إن الزوجة لاثلاث من رباح المتوفى شيئاً بل تعطى بقيمته حقها من البناء والآلات دون قيمة العراض، وخالف باقي الفقهاء في ذلك ولم يفرقوا بين الرباح وغيرها في تعلق حق الزوجات.

والذي يقوى في نفسى أن هذه المسألة جارية مجرى المتقدمة في تخصيص الأكبر من الذكور بالمصحف والسيف وإن الرباح وإن لم تسلم إلى الزوجات فقيمتها محسوبة لها، والطريقة في نصرة ما قويناها هي الطريقة في نصرة المسألة الأولى وقد تقدم بيان ذلك. ويمكن أن يكون الوجه في صد الزوجة عن الرباح أنها ربما تزوجت وأسكنت هذه الرباح من كان ينافس المتوفى أو يغبطه أو يحسده فيثقل ذلك على أهله وعشيرته فعُدل بهاعن ذلك على أجل الوجوه.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: أنه لا يرث مع الأخت للأب والام أحد من الإخوة والأخوات للأب خاصة، كما لا يرثون مع الأخ للأب والام وخالف باقي الفقهاء في ذلك فورثوا الأخت من الأب مع الأخت من الأب والام.

دللنا على صحة ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة، وأيضاً ما منع من ميراث ولد الأب خاصة مع الذكور من ولد الأب والام يمنع من ميراثه مع الإناث، لأن اسم الولد شامل لهم وتأكد القرابة ثابت في الجميع ولا وجه للتفرقة بينهم.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية القول: بأنّ بنى الإخوة يقومون عند فقد آبائهم مقامهم في مقاسمة الجدّ ومشاركته، وخالف باقى الفقهاء في ذلك، وحجّتنا على ذلك إجماع الطائفة ولا اعتراض لهم علينا بأنّ الجدّ أقرب إلى الميت من ابن أخيه لأنّهم لا يراعون في الميراث القربى، ولأنّ ابن الأخ قد ورث من سمى الله تعالى له سهماً في النّصّ، وليس كذلك الجدّ فهو أقوى سبباً منه، والمعول على إجماع الطائفة ولا علة للأحكام الشرعية نعرفها أكثر من المصلحة الدّينية على سبيل الجملة من غير معرفة بتفصيل ذلك.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية: إنّ من لاعن زوجته وفرّق الحاكم بينها الفرقة المؤبّدة إن عاد بعد ذلك وأقرّ بالولد أو أكذب نفسه لا يورث من الولد، بل يورث الولد منه، ولا يورث هذا الرّاجع، وباقى الفقهاء يخالفون في ذلك، وقد بيّنا الكلام في هذه المسألة في باب اللّعان من هذا الكتاب فلا معنى لاعادته.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية عن أقوال باقى الفقهاء في هذه الأزمان القريبة وإن كان لها موافق متقدّم الزّمان القول: بأنّ المسلم يرث الكافر وإن لم يرث الكافر المسلم، وقد روى الفقهاء في كتبهم موافقة الإمامية على هذا المذهب عن سيّدنا زين العابدين علىّ بن الحسين عليه السّلام ومحمّد ابن الحنفية رضى الله عنه وعن مسروق وعبدالله بن معقل المزنى وسعيد بن المسيّب ويحيى بن يعمر ومعاذ بن جبل ومعاوية بن أبى سفيان، وخالف باقى الفقهاء في ذلك، وذهبوا إلى أنّ كل واحد من المسلم والكافر لا يرث صاحبه.

دليلنا بعد إجماع الطائفة المتردّد جميع ظواهر آيات الموارث، لأنّ قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، يعمّ الكافر والمسلم، وكذلك آية ميراث الأزواج والزّوجات والكلالة وظواهر هذه الآيات كلّها تقتضى أنّ الكافر كالمسلم في الميراث، فلمّا أجمعت الأئمة على أنّ الكافر لا يرث المسلم أخرجناه بهذا الدّليل الموجب للعلم وبقي ميراث المسلم للكافر تحت الظاهر كميراث المسلم للمسلم.

ولا يجوز أن يرجع عن هذا الظاهر بأخبار الآحاد التي يروونها، لأنها توجب الظن ولا يُخصّ بها ويُرجع عنها يوجب العلم من ظواهر الكتاب ولأن أكثرها مطعون على رواته مقدوح فيهم، ولأنها معارضة بأخبار كثيرة يروونها أيضًا مخالفونا، وتوجد في كتبهم، ولأن أكثرها له تأويل يوافق مذهبنا، وتفصيل هذه الجملة أن مخالفنا في هذه المسألة يعول على خبر يرويه الزهري عن عليّ بن الحسين عليه السلام عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أنه لا يتوارث أهل ملتين. وعن عامر الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله السلام نحوه وعن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: مضت السنة أن لا يرث المسلم الكافر، ولم يورث عمر بن الخطاب الأشعث بن قيس عن عمته اليهودية وقال الزهري: كان المسلم لا يرث الكافر في عهد النبي صلى الله عليه وآله وعهد أبي بكر وعمر وعثمان، فلما ولي معاوية ورث المسلم من الكافر وأخذ بذلك الخلفاء حتى قام عمر بن عبدالعزيز فراجع السنة الأولى، وكلّ هذه الأخبار إذا سلمت من القدوح والجروح إنما توجب الظن دون العلم اليقين، ولا يجوز أن يرجع بها ولا بشيء منها عما يوجب العلم من ظواهر كتاب الله تعالى. فأما خبر أسامة فمقدوح فيه، لأن أسامة تفرد به عن النبي صلى الله عليه وآله وتفرد به أيضًا عنه عمرو بن عثمان. وتفرد به عنه عليّ بن الحسين عليه السلام وتفرد به الزهري عن عليّ بن الحسين عليه السلام وتفرد الراوي بالحديث مما يوهنه ويضعفه لوجه معروف. وقد روى هذا الحديث بعينه الزهري فقال عن عمرو بن عثمان ولم يذكر عليّ بن الحسين عليه السلام واختلاف الرواية أيضًا فيه مما يضعفه، ومما يضعف هذا الخبر أن عليّ بن الحسين عليهما السلام كان يورث المسلم من الكافر بلا خلاف فلوروى فيه سنة لما خالفها.

وروى أحمد بن حنبل عن يعقوب عن أبيه عن صالح عن الزهري أن عليّ بن الحسين عليهما السلام أخبره أن عثمان بن عفان وأسامة بن زيد قالوا: لا يرث المسلم الكافر من غير أن يسنداه إلى النبي صلى الله عليه وآله وهذا الاختلاف والاضطراب في رواية الخبر

الانتصار

دالآن على ضعفه، وأمّا حديث عمرو بن شعيب فإنّ الحفاظ لا يثبتونه عن النّبىّ صلى الله عليه وآله ويذكرون أنّه من قول عمر بن الخطّاب وعمرو بن شعيب مضعّف عند أصحاب الحديث.

ومّا يوهنه أيضًا تفردّه، عن أبيه وتفرد أبيه عن جدّه وتفرد جدّه به عن النّبىّ صلى الله عليه وآله، وعمرو بن شعيب مالقى عبدالله بن عمر الذى هو جدّه وإنّما يرسل عنه. وأمّا خبر الشّعبيّ عن النّبىّ صلى الله عليه وآله فهو مرسل، وقول سعيد بن المسيّب أنّه سنّة لاحجّة فيه، لأنّ ذلك خبر عن اعتقاده ومذهبه، ويجوز أن يريد به أنّه من سنن عمر بن الخطّاب لا النّبىّ عليه وآله السّلام وما يسنّه غير النّبىّ عليه وآله السّلام ممّن ذكرناه يجوز أن يكون خطأ، كما يجوز أن يكون صوابًا.

وكان من مذهب سعيد بن المسيّب توريث المسلم من الكافر، فكيف يجوز أن يكون عنده في خلاف ذلك سنّة، على أنّ هذه الأخبار معارضة مقابلة بما يرويه مخالفونا، ويوجد في كتبهم مثل الخبر الذى يرويه عُمر بن أبى حكيم عن عبدالله بن بريدة أنّ أخوين اختصما إلى يحيى بن يعمر يهوديّ ومسلم فورث المسلم منها.

وقال حدّثنى أبو الأسود الدؤلى أنّ رجلاً حدّثه أنّ معاذًا قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: الإسلام يزيد ولا ينقص فورث المسلم، ونظائر هذا الخبر موجودة كثيرة في رواياتهم، فأما روايات الشيعة في ذلك فمما لا يحصى.

وأما الخبر المتضمّن لنفى التّوارث بين أهل ملّتين فنحن نقول بموجبه لأنّ التّوارث تفاعل وهو مقتض أن يكون كلّ واحد منهما يرث صاحبه وإذا ذهبنا إلى أنّ المسلم يرث الكافر والكافر لا يرثه فما أثبتنا بينهما توارثًا، وربّما عوّل بعض المخالفين لنا في هذه المسألة على أنّ المواريث ثبتت على النّصرة والموالة، بدلالة قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا) فقطع بذلك الميراث بين المسلم المهاجر وبين المسلم الذى لا يهاجر إلى أن نسخ ذلك بانقطاع الهجرة بعد الفتح، وكذلك يرث الذّكور من العصبة دون الإناث لنفى العقل والنّصرة عن النّساء، وكذلك لا يرث القاتل ولا العبد لنفى النّصرة وهذا ضعيف جدًا لأنّا أوّلًا لأنسلّم أنّ المواريث تثبت على النّصرة والموالة

كتاب الموارث

والمعونة، لأنَّ النساء يرثن والأطفال ولا نصرة هاهنا، وعلة ثبوت الموارث غير معلومة على التفصيل، وإن كنّا نعلم على سبيل الجملة أنَّها للمصلحة، وبعد فإنَّ النصرة مبدولة من المسلم للكافر في الواجب وعلى الحقِّ كما أنَّها مبدولة للمسلم بهذا الشرط.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية: إنَّ المطلقة المبتوتة في المرض تراث المطلق لها إذا مات في مرضه ذلك ما بين طلاقها وبين سنة واحدة بشرط أن لا تزوّج فإن تزوّجت فلا ميراث لها. وخالف باقي الفقهاء في ذلك ولم يعتبروا فيه ما اعتبرناه، لأنَّ أبا حنيفة وأصحابه يذهبون إلى أنه إذا طلق امرأته في مرضه ثم مات من مرضه وهي في العدة فإنها ترثه، فإن مات بعد انقضاء العدة لم ترثه، فإن صحَّ من مرضه ثم مرض ثم مات لم ترثه.

وقال الحسن عن زفر: إن صحَّ من مرضه ثم مرض ثم مات في مرضه وهي في العدة ورثته أيضاً. وقال الثوري والأوزاعي مثل قول زفر، وكذلك قول الحسن بن حيّ. وقال مالك: إذا طلق امرأته وهو مريض قبل الدخول كان لها نصف المهر والميراث ولا عدة عليها، فإن تزوّجت عشرة أزواج كلهم طلق في المرض فإنها ترث جميعهم إذا ماتوا قبل أن يصحوا من المرض، وذكر الليث بن ابن شبرمة سأل ربيعة عن المريض يطلق امرأته، قال: ترثه ولو تزوّجت بعشرة أزواج.

وقال مالك: وإن صحَّ من مرضه ثم مات بعد ذلك لم ترثه وهو قول الليث. وقال الشافعي: لا ترث المبتوتة وإن مات وهي في العدة، وأجمعوا على أن المرأة لو ماتت لم يرثها، فبان بهذا الشرح أن الإمامية منفردة بقولها.

والذي يدلّ على صحّته الإجماع المتكرر الذي قد بينّا أن فيه الحجّة، وأيضاً فإنَّ الأغلب والأظهر أن الرجل إذا يطلق امرأته في مرضه هرباً من أن ترثه فإذا حكم لها بأنّها ترثه مدة سنة كان ذلك كالصّارف عن هذا الفعل.

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية: إنَّ من أشكلت حاله من الخنثى في كونه ذكراً أو أنثى اعتبر حاله بخروج البول، فإن خرج من الفرج الذي يكون للرجال خاصّة ورث ميراث الرجال،

الانتصار

وإن كان خروجه مما يكون للنساء خاصة ورث ميراث النساء وإن كان بال منهماً نظر إلى الأغلب والأكثر منها فعمل عليه وورث به، فإن تساوى ما يخرج من الموضعين ولم يختلف اعتبر بعدد الأضلاع، فإن اتفقت ورث ميراث الإناث، وإن اختلفت ورث ميراث الرجال. وخالف باقي الفقهاء في ذلك وقالوا فيه أقوالاً مختلفة كلها يخالف قول الشيعة في ذلك، لأن أبا حنيفة وإن كان قد روى عنه اعتبار البول كما تعتبره الإمامية فإنه يذهب إلى أنه متى خرج البول من الفرجين جميعاً ورثه بأحسن أحواله، فإن كان أحسن أحواله أن يكون ذكرراً أعطاه ذلك، وإن كان أحسن أحواله أن يكون أنثى أعطاه ذلك. والشافعي يعطي الخنثى ميراث امرأة ويوقف بقية المال حتى يتضح أمره، فأقوال الجميع إذا تؤملت علم أنها خارجة عن أقوال الإمامية ومنفردة.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه الإجماع المتردد، وأيضاً فإن باقي الفقهاء عولوا عند إشكال الأمر وتقابل الأمارات على رأى وظن وحسبان، وعولت الإمامية فيما يحكم به في الخنثى على نصوص وشرع محدود، فقولها على كل حال أولى.
مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: بأن المفقود يحبس ماله عن ورثته قدر ما يطلب في الأرض كلها أربع سنين، فإن لم يوجد بعد انقضاء هذه المدة قسم المال بين ورثته، وخالف باقي الفقهاء في ذلك، وقالوا فيه أقوالاً مختلفة، فذهب بعضهم في مال المفقود أنه يوقف ماله سبعين سنة من يوم فقد ثم يقسم بين الأحياء من ورثته. وقال آخرون: يوقف تمام مائة وعشرين سنة، وأقوالهم المختلفة في هذا الباب تخالف كلها ما تذهب إليه الإمامية. والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتردد أن من خالفها يعول في ما ذهب إليه على القياس والظن، وقد بينا أن ذلك لا مدخل له في الأحكام الشرعية.
مسألة:

ومما يظن انفراد الإمامية به ولها فيه موافق قولها: بأن القاتل خطأ يرث المقتول لكنه لا يرث من الذية، ووافق الإمامية على هذا المذهب عثمان البستي وذهب إلى أن قاتل الخطأ يرث، قاتل عمد لا خطأ إلا أن يكون صبيّاً أو مجنوناً فلا يحرم الميراث.

وقال ابن وهب عن مالك: لا يرث القاتل من دية من قتله شيئاً ولا من ماله فإن قتله خطأ لم يرث من ديته ويرث من سائر ماله وهو قول الأوزاعي وهذا كما تراه موافقة للإمامية. وقال ابن شبرمة: لا يرث قاتل الخطأ، وقال الثوري: لا يرث القاتل من مال المقتول ولا من ديته. وحكى المزني عن الشافعي أنه قال: إذا قتل الباغي العادل أو العادل الباغي لا يتوارثان، لأنهما قاتلان، والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه الإجماع المتردد. ويدل أيضاً عليه ظواهر آيات الموارث كلها مثل قوله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) فإذا عورضنا بقاتل العمد فهو مخرج بدليل قاطع لم يثبت مثله في القاتل ويمكن أن يقوى ذلك أيضاً بأن قاتل الخطأ معذور غير مذموم ولا مستحق للعقاب، فلا يجب أن يحرم الميراث الذي يحرمه العامد على سبيل العقوبة، فإن احتج المخالف بقوله تعالى: (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ) فلو كان القاتل وارثاً لما وجب عليه تسليم الدية. فالجواب عن ذلك أن وجوب تسليم الدية على القاتل إلى أهله لا يدل على أنه لا يرث ما هو دون الدية من تركته، لأنه لا تنافي بين الميراث وبين تسليم الدية، وأكثر ما في ذلك ألا يرث من الدية التي يجب عليه تسليمها شيئاً وإلى هذا نذهب.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية القول: إن من مات وخلف مالا وأباً مملوكاً وأماً مملوكة فإن الواجب أن يشتري أبوه وأمه من تركته ويعتق عليه ويورث باقي التركة، وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك، وقد روى عن ابن مسعود في أن الرجل إذا مات وترك أباً مملوكاً أنه يشتري من تركته ويعتق، والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه الإجماع المتردد ولأن قولنا أيضاً مفضل إلى قرينة وعبادة وهو العتق فهو أولى.

مسألة:

ومما ظن انفرد الإمامية به ما ذهبوا إليه من أن الوصية للوارث جائزة وليس للوارث ردّها وقد وافقهم في هذا المذهب بعض الفقهاء وكان الجمهور والغالب على خلافه. والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه في ذلك بعد الإجماع المتردد قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُم

إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، وهذا نصٌّ في موضع الخلاف.

وأيضاً قوله تعالى: مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ، وهذا عامٌّ في الأقارب والأجانب فمن خصَّ به الأجانب دون الأقارب فقد عدل عن الظاهر بغير دليل، وأيضاً فإن هذا إحسان إلى أقاربه وقد تدب الله سبحانه إلى كل إحسان عقلاً وسمعاً ولم يخص بعيداً من قريب بذلك، ولا فرق بين أن يعطيهم في حياته من ماله أو في مرضه وبين أن يوصي بذلك لأنه إحسان إليهم وفعل مندوب إليه، فإن قالوا فإن الآية منسوخة بآية الموارث وبما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله من طرق مختلفة من أنه: لا وصية لوارث، فالجواب عن ذلك أن النسخ بين الخبرين إنما يكون إذا تنافى العمل بموجبها ولا تنافى بين آية الموارث وآية الوصية والعمل بمقتضاها جميعاً جائز سائغ، فكيف يجوز أن يدعى في آية الموارث أنها ناسخة لآية الوصية مع فقد التنافي؟ فأما الأخبار المروية في هذا الباب فلا اعتبار بها لأنها إذا سلمت من كل قبح وجرح وتضعيف كانت تقتضي الظن ولا تنتهي إلى العلم اليقين، ولا يجوز أن ينسخ بما يقتضي الظن كتاب الله تعالى الذي يوجب العلم، وإذا كنا لا نخصص كتاب الله تعالى بأخبار الآحاد فأولى أن لا ننسخه بها. وقد بينا ذلك في كتابنا في أصول الفقه وبسطناه.

ومعول القوم على خبر يرويه شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن عثمان عن عمرو بن خارجة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: لا يجوز لوارث وصية، وعلى خبر يرويه إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي امامة الباهلي قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول في خطبته عام حجة الوداع: أَلَا أَنْ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فلا وصية لوارث.

وعلى خبر يرويه إسحاق بن إبراهيم الهروي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: لا وصية لوارث. فأما خبر شهر بن حوشب فهو عند نقاد الحديث مضعف كذاب، ومع ذلك فإنه تفرّد به عن عبد الرحمن بن عثمان وتفرّد به عبد الرحمن عن عمرو بن خارجة، وليس لعمرو بن

خارجة عن النبي صلى الله عليه وآله إلا هذا الحديث، ومن البعيد أن يخطب النبي صلى الله عليه وآله في الموسم بأنه لا وصية لوارث فلا يرويه عنه المطيعون به من أصحابه، ويرويه أعرابي مجهول وهو عمرو بن خارجة، ثم لا يرويه عن عمرو إلا عبد الرحمن، ولا يرويه عن عبد الرحمن إلا شهر بن حوشب وهو ضعيف متهم عند جميع الرواة، فأما حديث أبي أمامة فلا يثبت وهو مرسل، لأن الذي رواه عنه شرحبيل بن مسلم وهو لم يلق أبا أمامة ورواه عن شرحبيل إسماعيل بن عياش وحده وهو ضعيف. وحديث عمرو بن شعيب أيضاً مرسل، وعمرو ضعيف لا يحتج بحديثه.

وحديث جابر أسنده أبو موسى الهروي وهو ضعيف متهم في الحديث، وجميع من رواه عن عمرو بن دينار لم يذكروا جابراً ولم يسندوه.

وما روى عن ابن عياش لا أصل له عند الحفاظ. ورواية حجاج بن محمد عن ابن جريح عن عطاء الخراساني. وعطاء الخراساني ضعيف ولم يلق ابن عياش وإنما أرسله عنه.

وربما تعلق بعض المخالفين بأن الوصية للوارث إثارة لبعضهم على بعض وذلك بما يكسب العداوة والبغضاء بين الأقارب، ويدعو إلى عقوق الموصى وقطيعة الرحم، وهذا ضعيف جداً، لأنه إن منع من الوصية للأقارب ما ذكره منع من تفضيل بعضهم على بعض في الحياة بالبر والإحسان لأن ذلك يدعو إلى الحسد والعداوة ولا خلاف في جوازه وكذلك الأول.

(تم الكتاب بحمد الله ومنه، والحمد لله رب العالمين)

(والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً)

تم كتاب الانتصار لما انفردت به الامامية، فرغ من تحريره في ثامن شهر الله الأحب رجب من شهور سنة ست وتسعين وخمس مائة.

المسائل الناصيات

للسيد الشريف المرتضى علم الهدى أبي القاسم

علي بن الحسين الموسوي

٢٥٥ - ٤٣٦ هـ

كتاب الفرائض

المسألة التسعون والمائة:

الفرائض لاتعول ولومات رجل وخلف أبوين وبنيتين وزوجة فللزوجة الثمن وللأبوين لكل واحد منها السدس ومابقى للبنيتين. هذا صحيح وذهب اصحابنا بلاخلاف ان الفرائض لاتعول ووافقنا على ذلك ابن عباس وداود بن علي الاصفهاني وخالفنا باقي الفقهاء وتحقيق هذه المسألة ان تكون السّهام المساة في الفرائض يضيق عنها المال ولا يتسع لها، كأمراة خلفت ابنتين وأبوين وزوجاً فللزوج الربع وللبنيتين الثلثان وللأبوين السدسان وهذا مما يضيق عنه المال لانه لايجوز ان يكون للمال ثلثان وسدسان وربع وعندنا في هذه المسألة ان للأبوين السدسين وللزوج الربع ومابقى للبنيتين ومخالفونا الذين يذهبون الى العول يجعلون للزوج الخمس ثلاثة اسهم من خمسة عشر وللأبوين السدسين اربعة من خمسة عشر وللبنيتين الثلثان ثمانية من خمسة عشر فقد نسب مخالفونا في العول الى الله تعالى ما لا يليق بحكمته وعدله وجميع صفاته لانه لايجوز ان يفرض في المال ما لا يتسع المال له فذلك سفه وعبث ولان الله تعالى فرض للأبوين السدسين في هذه المسألة واعطوها اربعة من خمسة عشر وهذا خمس وثلثا عشر لاسدسان وفُرض للزوج الربع اعطوه ثلاثة من خمسة عشر وهذا خمس لاربع وفُرض للبنيتين الثلثين فاعطوها

المسائل الناصريات

ثمانية من خمسة عشر وهذا ثلث وخمس لاثنتان فان قالوا فَلَمْ أوجبتم النقصان في هذه المسألة على البنتين دون الجماعة والله تعالى قد سَمَّى للبنتين الثلثين كما جعل للواحدة النصف قلنا المعتمد في ادخال النقص على نصيب البنتين في هذه المسألة وماشاكلها من المسائل التي يُدعى فيها العول انا نَقَصْنَا مَنْ أَجْمَعَتِ الْأَمَةُ على نقصانه من سهامه وهما البنتان لانه لاخلاف بين مَنْ اثبت العول وَمَنْ نفاه في ان البنتين منقصوتان ههنا عن سهامهما التي هي الثلثان وليس كذلك من عدَّ البنتين والابوين من الزوج لان الامة مااجعت على نقصانهم ولاقام على ذلك دليل فلما اضطررنا الى النقصان وضاعت السهام عن الوفاء نقصنا من وقع الاجماع على نقصانه ووفرنا نصيب من لادليل على وجوب نقصانه فصار هذا الاجماع دليلا على انه ليس للبنتين الثلثان على كل حال وفي كل موضع فخصصنا الظاهر بالاجماع. ووفينا الباقيين في هذه الفريضة بظواهر الكتاب التي لم يقم دليل على تخصيصها وفي اصحابنا مَنْ يقول في هذا الموضع ان الله تعالى انما فرض للبنتين الثلثين مع الابوين فقط اذالم يكن غيرهم فاذا دخل في هذه الفريضة الزوج تَغَيَّرَتِ الفريضة التي سُمِّيَ فيها الثلثين للبنتين كما انه لو كان مكان الزوج إِبْنٌ لَتَغَيَّرَتِ الْقِسْمَةُ ولم يكن للابنتين الثلثان وقالوا ايضا ان الزوج والزوجة جُعِلَ لهما في الكتاب فرضان أعلى وأسفل وحطاً من الاعلى الى الادون وكذلك جُعِلَ للابوين فرضان أحدهما أعلى وهو الثلثان للاب والثلث للام ثم بين أنَّها اذا حُجبا عن ذلك حُطَّ الى السدسين وفَرَضَ للابنة النصف وللابنتين الثلثين ولم يحط البنات من فريضة الى اخرى فيجب ادخال النقص على سهام مَنْ لم يَلْحَقْهُ نقص ولاخط من رتبة الى اخرى وتوفر نصيب مَنْ نقص وحط من رتبة عليها الى سفلى حتى لايلحقه نقص بعد اخر فيكون ذلك اجحافاً به وقالوا ايضا أجمع المسلمون ان المرأة لوخَلَفَتْ زوجاً وابوين وابنتين كان للزوج الربع وللابوين السدس ومابقى فللابنتين فيجب ان يكون مابقى ايضا بعد نصيب الزوج والابوين للبنتين كما لو كان مكانها ابنان انه لايجوز ان تكون البنتان احسن حالا من الابنين وهو تعالى يقول للذكر مثل حظ الانثيين وفي هذا الذي حكيناه عن اصحابنا نظر والمعمول على ماقدمناه وتفردنا به وقد روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال

جلست الى ابن عباس فجري ذكر الفرائض والموارث فقال ابن عباس: سبحان الله أتروُن الذي احصى رمل عالج عددا جعل مال نصفاً وثلثاً وربعا فقال له زفر بن الاوس البصرى يا بن عباس فمن أول من اعال الفرائض؟ قال: عمر بن الخطاب لما التقت عنده الفرائض ودافع بعضها بعضا قال والله ما ادري ايكم قدم الله وايكم آخر فما وجد شيئا هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالحصص وأدخل على كل ذي حق حقه ما دخل عليه من عول الفريضة وأيم الله لو قدم من قدم الله وآخر من أخر الله ما عالت فريضة فقال له زفر بن أوس فايها قدم الله وايها أخر الله فقال ابن عباس كل فريضة لم يهبطها الله عن فريضة الى اخرى فهو مأخر ولها ما بقى وأما ما قدم الله فكل فريضة اذا زالت عن فرضها الاعلى فالى فرض ادنى فاما ما قدم الله فالزوج له النصف فاذا دخل عليه ما يزيله رجع الى الربع لم يزله عنه شيء والزوجة لها الربع فاذا زالت عنه صارت الى الثمن لا يزيلها عنه شيء الا يكن عدداً فيكون مانصيب واحدة بينهما والام لها الثلث فاذا زالت عنه صارت الى السدس لا يزيلها عنه شيء فهذه الفرائض التي قدم الله. واما ما أخر ففريضة البنات والاخوات لهن النصف والثلثان فاذا ازالهن الفرائض عن ذلك لم يكن لهن الا ما يبقى فاذا اجمع ما قدم الله وما أخر بدى فمن قدم الله فاعطى حقه كاملا فان بقى شيء كان لمن أخر وان لم يبق شيء فلا شيء له فقال له زفر فإمنعك ان تشير بهذا الرأي على عمر فقال هبته والله فإما ما يتعلق به المخالفون من تشبيه مسائل العول بمن مات وعليه لجماعة مبالغ من المال مختلفة وما يخلفه من المال يضيق عن جميع حقوقهم فانه لا خلاف في ان كل واحد من الغرماء يضرب بسهمه في التركة على قدر مبلغ حقه فانه لا يدخل النقصان على بعضهم دون بعض فالجواب عنه ان الغرماء بخلاف السهام في الميراث لان الغرماء لهم مال معين على الميت فان اتسعت التركة لكل يستوفي وان ضاقت عنه قال فالمال الموجود بينهم على قدر سهامهم بخلافه وهذه سنة جاهلية لانهم كانوا يورثون الرجال دون النساء وقال الله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فيبين أن الميراث يستحق بقربي الرحم ولم يخص النساء دون الرجال فان عولوا في مذهبهم هذا الذي نحن في الكلام عليه على الخبر المروي عن ابن عباس عن النبي عليه

المسائل الناصريات

السلام انه قال يُقَسَّم المَالُ على أهل الفرائض فباتركت فلاولى ذكر قرب وفي خبر اخر ماأبقت الفرائض فلاولى ذكر وفي رواية اخرى فلاولى عصبه ذكر وفي رواية اخرى فلاولى رجل ذكر عصبه فالجواب عنه ان هذا خبر مقدوح في روايته وطريقه ما هو معروف ومع هذا فانه يخالف ظاهر الكتاب الذى تلوناه والعمل بالكتاب أولى من العمل به وايضا فان ابن عباس الذى أسند هذا الخبر اليه خالف مضمون الخبر وقوله في نفى العصبه مشهور معروف وراوى الحديث اذا خالفه كان قدحاً في الحديث على أن مخالفينا في مسألة العصبه يناقضون ويخالفون الاخبار التى رووها في التعصيب ويذهبون في بنت وأخ وأخت الى ان للبننت النصف ومابقى فيبن الاخ والاخت للذكر مثل حظ الانثيين فقد خالفوا بهذه القسمة النص لأنه لا نصيب للأخ والأخت مع الولد وخالفوا ايضا الاحاديث التى رووها في التعصيب لانهم اعطوا الاخت مع العصبه الذكر واحاديث التعصيب تقتضى ان يعطوا البننت النصف والباقى للاخ لانه اولى عصبه رجل فزن وما كان ينبغى ان يعطوا الاخت شيئاً ويخالفون ايضا اخبار التعصيب فيمن ورثته بنت وابن ابن وبنت فيشركون بين ابن الابن وبنت الابن في النصف ويخالفون ايضا اخبارهم في بنت واخت وعم ويسقطون العم وهو اولى عصبه ذكر ويعطون الاخت ومما يقال لهم إذا جاز ان يكون للاخوات وهن بنات الاب الثلثان واذا كان الابن أحق بالتعصيب من الاب والاب احق بالتعصيب من الاخ واخت الابن احق بالتعصيب من الاخ واخت الابن احق بالتعصيب كثيرا من اخت الاخ فاذا قالوا انما جعلت الاخت عصبه عند عدم الأخ قيل لهم: يلزمكم أن تجعلوا البننت عصبه عند عدم الابن فان قالوا: البننت لاتعقل عن ابيها قلنا والاخت قد جعلتموها عصبه مع البنات وان كانت لاتعقل فان قالوا: نحن نخص الحديث الوارد بان الذى ينفى الفرائض لاولى عصبه ذكر ويستعمله في بعض المواضع دون بعض الدلالة الموجبة لذلك قلنا نحن أيضاً اذا سلمنا احاديث العصبه يمكننا ان نحملها على الخصوص في بعض المواضع الموافقة لمذهبنا رجل مات وخلف اختين لأم وابن اخ وبنت اخ لاب وام واخالا فان الاختين من الام فريضتهما الثلث ومابقى فلاولى ذكر قرب وهو الاخ من الاب دون ابن الاخ وبنت الاخ لانه اقرب منها بطن وكذلك لو خلف الميت امرأة وعماً

وعمة وخالا وخالة وابن الاخ أوأخا فللمرأة الربع ومابقى فلاولى ذكر وهو لا يدخل
النقصان على بعض دون بعض لتساوى احوالهم وليس كذلك مسائل العول لأننا قد بينا ان
فى اصحاب الفرائض من لا يُجوز ان ينقص من سهم المفروض وفيهم من هو اولى ان
ينقص فخالفت حالهم حال الغرماء على أن الغرماء إذا ضاقت التركة عن استيفاء ما لهم فأخذ
ذلك الموجود بقدر حصصهم لا يقول احد من الامة ان كل واحد منهم قد اخذ جميع دينه على
الكيت بل يقول اخذ بعضاً ومخالفونا في مسألة العول يقولون ان الزوج قد اخذ الربع والابوين
السدسين والبنيتين الثلثين فيسمون الشيء بما لا يطابق معناه وأحدًا يقول في غريم كان له
الف على الميت فأخذ مائة لضيق التركة أنه قد أخذ الفأما ما يدعونه على امير المؤمنين
من انه كان يقول بالعول وان سائلاً سأله وهو يخطب على المنبر عن ابنتين وابوين وزوجة
فقال صار ثمنها تسعاً فالجواب ان هذا الخبر مطعون عليه عند اصحاب الحديث مقدوح فى
روايته ولو سلم من كل قدح لكان خبراً واحداً لا يوجب قطعاً ولا علماً على انه يتضمن
بما لا يليق به عليه السلام لان سائلاً سأله عن ميراث المذكورين فى المسألة وأجاب عن حال
الزوجة ولم يجب عن ميراث البنيتين والابوين واغفال ذلك غير جائز على مثله عليه السلام
وقد قيل فى هذا الخبر إن صح يجوز ان يكون المراد به صار ثمنها تسعاً عند من يرى العول
ويذهب اليه على سبيل التهجين له والذم كما قال تعالى ذُقْ إِنَّكَ انت العزيز الكريم اى
عند قومك واهلك وقيل ايضا يجوز ان يكون اراد الاستفهام فاسقط حرفه كما روى عن ابن
عباس فى قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فى انه اراد أفلا اقتحم العقبة وكما قال عمر بن ابي
ربيعه ثم قالوا تحبها قلت بهراً عدد القطر والحصى والتراب واراد الاستفهام فحذف حرفه إستغناء
بظهوره.

المسألة الحادية والتسعون والمائة:

لا يرث الجد مع الولد ولا ولد الولد وان سفل هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا
والفقهاء يخالفون فيه وفى اصحابنا من ذهب الى خلافه واعطى الجد سهماً مع ولد الولد وهو
خطأ ممن ذهب اليه والذي يدل على صحة ما ذكرناه اجماع الطائفة عليه وايضا فان ولد

المسائل الناصريات

الولد ولد للميت ويستحق هذه التسمية على سبيل الحقيقة على ما سندل عليه بمشيئة الله وعونه في المسألة التي تلى مسائلنا هذه وإذا ثبت ان ولد الولد يعمهم اسم الولد وكان الجدّ بلاخلاف لا يرث مع الولد فلا يجوز ان يرث مع اولاد الاولاد وهم اولاد على الحقيقة فان قيل اذا كان اولاد ولد الميت وان سفلوا اولاداً على الحقيقة فيجب ان يكون الجدّ أباً على الحقيقة لانه لا يجوز ان يكون لزيد ولد الا هو له والد واذا كان الاجداد اباءً على الحقيقة كان اولاد الاولاد اولاداً على الحقيقة فيجى من ذلك ان يكون قوله تعالى فلا يويه لكل واحد منها السدس متناولاً للاباء والاجداد وهذا خلاف الاجماع قلنا لو تركنا الظاهر لحكمنا بان قوله تعالى ولا يويه يقع على الاباء والاجداد لكن اجمعت الامة على انه يتناول الاباء دون الاجداد قلنا بذلك بالاجماع وخصصنا ظاهر الكتاب ولا يجوز اذا خصصنا هذا الموضع بالاجماع ان نخصّ الظواهر التي تتناول الاولاد مع عمومها لولد الولد بغير دليل فبان الفرق بين الامرين.

المسألة الثانية والتسعون والمائة:

ولو مات رجل وخلف بنت بنت وزوجة فللزوجة الثمن كما لو ترك بنتاً. هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا وخالف باقي الفقهاء فيه وذهبوا الى ان ولد البنت لا يحجبون وفي بعض المتقدمين من لم يحجب بولد الابن كما لم يحجب بولد البنت وفقهاء الاعصار الى الان يحجبون بولد الابن وان سفل والدليل على هذه المسألة بعد الاجماع المتقدم ان ولد البنت يقع عليهم اسم الولد كما ان ولد الابن يقع عليهم هذا الاسم وجميع ما علق الله تعالى من الاحكام بالولد فانه قد عمّ به ولد الولد كقوله تعالى حرّمت عليكم امهاتكم وبناتكم الى قوله وبنات الاخ وبنات الاخت وحلائل ابنائكم وقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الالبعولتهن او ابائتهن او ابناهن بعولتهن فعم الحكم بذلك اولاد الاولاد بظاهر الاسم وعموم اللفظ واذا كان اولاد البنت يقع عليهم اسم الولد كوقوعه على ولد الابن حجبوا الزوجة من الربع الى الثمن كما يحجب اولاد الابن فان قيل ولد الولد يقع عليهم اسم الولد على سبيل المجاز لا الحقيقة قلنا هذا اقرار بلا برهان واذا وقع اسم الولد على ولد الولد فالظاهر

انه حقيقة لان الاصل في الاستعمال الحقيقة والمجاز طار عليها ومن ادعى المجاز في لفظ مستعمل فعليه الدليل لانه عادل عن الظاهر فان قيل لو حلف رجل بالطلاق ان لا ولد له لم يحنث الا ان ينوهم فدل ذلك على انه مجاز فلو كان حقيقة لحنث من غير نية قلنا يحنث عندنا ولن لم يكن له نية لان اسم الولد واقع على ولد الولد حقيقة.

المسألة الثالثة والتسعون والمائة:

بنت واخ لاب وام فالمال كله للبنت. هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا لا خلاف بينهم فيه وخالف في ذلك باقى الفقهاء فورثوا الاخ مع البنت للتعصيب وكان ابن عباس رضى الله عنه ينكر القول في العصبية ويذهب الى مذهبا فيه وقوله في ذلك مشهور ووافقه جابر بن عبد الله الانصارى وقيل ان الزبير كان يقضى بخلاف العصبية قال ابراهيم النخعى ايضا في رواية الاعمش عنه كان يذهب الى ذلك والذى يدل على ان للبنت المال كله دون الاخ الاجماع المتقدم وايضا فان البنت وان كان لها اسم النصف فانها تستحق النصف الاخر دون الاخ بالقربى لانها اقرب الى الميت من اخيه بلاشبهة لانها تتقرب بنفسها والاخ يتقرب بالجدة فقرابتها اقرب ولا شبهة في ان من يرث بالقربى والنسب يعتبر فيه قرب القرابة فان قالوا يورث الاخ بالتعصيب قلنا لاحجة لكم فيها ذهبتم اليه من التعصيب وقولكم بالتعصيب خارج عن الكتاب والسنة لان الله يقول للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون مما قل منه او كثر نصيبا مفروضا فلم يجعل للرجال من الميراث شيئا دون النساء ومن ذهب الى توريث العصبية خالف هذا الظاهر وعمل الاخ وابن الاخ وفي اصحابنا من حمل خبر التعصيب ان صح على ان المراد به ما أبقت الفرائض فلاولى عصبية ذكر اى اولى من ذكره الله تعالى من قرابة الميت ممن يستحق بالقربى ميراثه ويكون لفظة ذَكَرَ ههنا فعلا ماضيا لا اسما كما ذهبوا اليه وقد روى ابوسلمة خبر ابى هريرة عن النبى انه قال: من ترك مالا فلاهله وهذا يدل على ان خبر العصبية انما اراد به الاهل من غير تخصيص لذكر من انتى وروى ابو عمر غلام ثعلب عن ثعلب قال: قال ابن الاعرابي: العصبية جميع الاهل من الرجال والنساء وقال: هذا معروف عند العرب مشهور وقال

الخليل في كتاب العين العصبية مشتقة من الاعصاب وهي التي تصل بين اطراف العظام وهذا الاشتقاق يقتضى ان البنات كالبنين واولادهن في اللحمة بالميت والاتصال به.

المسألة الرابعة والتسعون والمائة:

بنت وابن ابن، المال كله للبنت كما لو ترك ابنان وابن ابن. هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا وخالف الفقهاء كلهم فيه والدليل على صحة مذهبنا اليه الاجماع المتقدم وايضا قد دللنا على ان البنت كالابن في تناول اسم الولد لهما على الحقيقة واذا كانت ولداً للمتوفى فلم يرث معها ولد الولد لنزوله عنها بدرجة كما لا يرث ابن الابن مع الابن.

المسألة الخامسة والتسعون:

خال وخالة المال بينهما نصفان. هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا وابو حنيفة واصحابه يوافقونا على توريث ذوى الارحام لانهم لا يسوون بين الخال والخالة في القسمة كما سويناه وخالف الشافعي ومالك في توريث ذوى الارحام وكان يذهب الى توريث ذوى الارحام من الصحابة عمر بن الخطاب وعائشة وابو هريرة الدليل على صحة مذهبنا اليه بعد الاجماع المتردد قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين وايضا قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب فظاهر هذه الآية تقتضى توريث الاناث وذوى الارحام قرابات فوجب توريثهم وايضا ما رواه سهل بن حنيف عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: الله تعالى ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له وايضا ما رواه المقداد بن معدي كرب ان رسول الله قال مَنْ ترك كلاً فالى ومن ترك مالا فلورثته وانا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه وايضا ما روى من ابن ثابت بن الدحداح مات فقال رسول الله لعاصم بن عيسى هل تعلم له نسباً في العرب فقال يارسول الله كان رجلاً ايئاً فتزوج عبد المنذر أخته فولدت له أبا لبابة فجعل رسول الله ميراثه لابي لبابة وهو ابن اخته وهذا يقتضى توريث ذوى الارحام فان احتج المخالف

بارواه ابوامامة الباهلى من ان النبى عليه السلام قال ان الله قد اعطى كل ذى حق حقه لموضع الدليل ان الله تعالى بين فرض من له حق في الكتاب والعمه والخاله وغيرها من ذوى الارحام ما ذكر فرضهم في الكتاب فلاحق لهم والجواب ان الله تعالى قد بين حقهم في الكتاب وان كان على سبيل الجملة دون التفصيل بقوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرىون الاية ويقول تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فان تعلقوا ببارواه عطا ابن سيان ان النبى عليه السلام دعا الى جنازة رجل من الانصار فقال لهم رسول الله: ماترك؟ فقالوا: ترك عمته وخالته فقال اللهم رجل ترك عمته وخالته فلم ينزل عليه شيء فقال رسول الله: لا اجد لها شيئا والجواب ان هذا الحديث منقطع الاسناد يضعف الاحتجاج به وبعد فيحتمل ان يريد به عليه السلام لا اجد لها شيئا معنا محددًا كما حدّد نصيب غيرهم وبما يجوز ان يُستدل به على توريث ذوى الارحام ان ذوى الارحام لهم نسب واسلام ولجماعة المسلمين الاسلام فقط فذوى الارحام احق من بيت المال لاجماع المسلمين لهم.

المسألة السادسة والتسعون والمائة:

عم وخال المال بينهما للعم الثلثان وللخال الثلث. هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا وخالف باقى الفقهاء في ذلك وورثوا العم دون الخال بالتعصيب الذى قد بينا فساد دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المتردد وايضا فان من ورث العم في هذه المسألة دون الخال انما اعتبر العصبية وقد بينا فساد التعلق بالعصبية واذا كانت قرابة العم من الميت كقرابة الخال من الميت لان العم اخوايه والخال اخوامه وجب ان يورث كل واحد منها سهم من يقرب به فيرث العم سهم الاب وهو الثلثان ويرث الخال سهم الام وهو الثلث.

المسألة السابعة والتسعون والمائة:

نحن نرث المشركين ونحجبهم. هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا وروى القول

بمثل مذهبنا عن معاوية بن أبى سفيان ومعاذ ومحمد بن الحنفية ومسروق وعبد الله بن معقل المرى وسعيد بن المسيب وخالف باقى الفقهاء فى ذلك وقالوا ان المسلم لا يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم دليلنا على صحة مذهبنا اليه الاجماع المتردد فظاهر ايات الموارث فى الكتاب لانه تعالى قال يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظّ الانثيين ولم يخصّ مؤمننا من كافر وباقى الروايات علقت الموارث فيها بالانساب أو الزوجية وعمّة المؤمن والكافر وايضا مارواه أبوا الأسود الدؤلى أنّ رجلاً حدّثه أنّ معاذاً قال: سمعت رسول الله يقول: الإسلام يزيد ولا ينقص فورث معاذ المسلم وورثه معاوية بن أبى سفيان وقال كما يحل لنا النكاح منهم ولا يحلّ لهم منا وكذلك نرثهم ولا يرثونا فان تعلق المخالف بما روى عنه عليه السلام من قوله لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وبخبر اخر لا يتوارث اهل ملتين فالجواب عن ذلك ان الخبر الاول اذا صح فظاهر القرآن يدفعه واخبار الاحاد لا يخص بها القرآن ولوساغ العمل بها فى الشريعة ثم يجوز ان يكون المراد لا يخص بها القرآن ولوساغ العمل بها فى الشريعة ثم يجوز ان يكون المراد به ان مظهر الاسلام الذى لا يبطنه لا يرث الكافر وقد سمى الله مظهر الشىء باسم مبطنه قال الله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة لا خلاف بين المسلمين فى ان المراد بذلك مظهر الايمان فان قيل هذا يقتضى ان لا يُورث مظهر الاسلام الكافر قلنا الخبر انما يدل على خطر ان يرث مظهر الاسلام من غير ابطان لها الكافر فاما الحكم بتوريثه فقد يجوز ان يحكم بان أظهر الاسلام ممن يجوز ان يكون مبطناً له وان كنا نجوّز ان يكون باطنه خلاف ظاهره بتوريثه للكافر على الظاهر وان كان لا يحل لمن يعلم من نفسه ابطان خلاف الاسلام أنّ يرث الكافر فامّا الخبر الثانى فالأمر فيه واضح لان التوارث تفاعل واذا لم يكن من الجهتين لم يطلق عليه اسم التفاعل ونحن نقول ان المسلم يرث الكافر ولا يرثه الكافر.

الكَافِي

فِي الْفَقْهِ

لأبي الصلاح تقي الدين أبي محمد الذين عبد الله العلق

٣٤٧-٤٤٧ هـ

فصل في الإرث:

الإرث سبب لاستحقاق الوارث مال الموروث، وهذا التكليف يقتضي العلم بمسائل ستة: أولها الأسباب التي يستحق بها الإرث وثانيها الأسباب المانعة منه وثالثها مقادير سهامه ورابعها مراتب التوريث وخامسها كيفية سهام الوارث وسادسها قسمة سهامهم.

الباب الأول:

الأسباب التي يستحق بها الإرث نسب وزوجية وولاء وفرض طاعة، وأصل النسب - وإن تفرّع - (كذا) الأبوان والمستحق به مفصل ومجمل ويترتب بحسبه في القرب والبعد، والزوجية مختص بنكاح الغبطة وما يستحق بها مفصل بالنص وأن يترتب بوجود الولد وفقده، والولاء موجب عن العتق تبرعاً أو قبوله عن الحر، وفرض الطاعة مختص بإمام الملة عليه السلام.

الباب الثاني:

الأسباب المانعة من الإرث: كفرو إن اختلفت جهاته بوثنية أو مجوسية أو صائبة أو يهودية

الكافي

أونصرانيّة أوثنويّة أوتشبيه أوجبر أوكفر بفرض يعمّ، أورق، أوقتل الموروث عمداً.

الباب الثالث:

السّهام الستّة: الثّلاثان وهو سهم الأب مع الأمّ والابنتين والأختين للأب فهازاد عليهما والنّصف وهو سهم الزّوج مع عدم الولد والبنت والأخت للأب، والثّلت وهو سهم الأمّ مع عدم الولد والإخوة والابنتين فهازاد من كلاله الأمّ والرّبع وهو سهم الزّوج مع وجود الولد والزّوجة مع عدمه، والسّدس وهو سهم كلّ واحد من الأبوين مع الولد وواحد الإخوة والأجداد من قبل الأمّ، والثّمن وهو سهم الزّوجة مع الولد.

الباب الرّابع:

رُتب التّوريث وهي خمس:

أولها: الأبوان والولد، لا يرث مع جميعهم ولا واحدهم أحد ممّن عداهم من ذوي الأنساب، ويقوم ولد الولد وإن هبطوا مقام آبائهم وأمّهاتهم الأذنين في استحقاق كلّ منهم ميراث من تقرب به ومشاركته للأباء في الإرث وحجبه عن أعلى السّهمين إلى أدناها ومنع من عداهم من الأقارب.

والرتبة الثّانية: الإخوة والأخوات والأجداد والجّدات، واستحقاقهم الإرث موقوف على عدم الرّتبة الأولى جملة، ولا يرث مع جميعهم ولا واحدهم أحد ممّن عداهم من ذوي الأنساب، ويقوم ولد الإخوة وإن هبطوا مقام آبائهم وأمّهاتهم في استحقاق كلّ منهم ميراث من تقرب به ومشاركة الأجداد ومنع من حجبه آبائهم الأذنون عن الإرث.

والرتبة الثّالثة: الأعمام والعّمات والأخوال والخالات، واستحقاقهم موقوف على عدم ذوي الرّبتين الأوّلة والثّانية وآحادهم، ويقوم أولاد كلّ منهم مقام أبيه أو أمّه، والأقرب من أهل هذه الرّتب الثّلاث أولى بالإرث ممّن بعد (كذا)، فالولد الأدنى أحقّ من ولد الولد وإن كان الأدنى بنتاً والأبعد ابن ابن، وبنت البنت أولى بالإرث من ابن ابن الابن، والأخت للأمّ أحقّ من ابن الأخ للأب والأمّ، وابن الأخت للأمّ أحقّ من ابن ابن الأخ للأب والأمّ والعمة

والخالة أحق من ابن العم، وبنت العم والخالة أحق من ابن ابن العم وبنت بنت العم. ثم على هذا التنزيل لا يختلف حال التوريث إلا في ابن عم لأب وأم وعم لأب في توريث ابن العم دونة، والإرث بالزوجة ثابت مع جميع الرتب فلذلك لم نفرده بترتيب.

والرتبة الرابعة: ميراث المولى وهو مستحق بشرط عدم ذوي الأنساب الدانية والقاصية، أو ما يفضل عن إرث الزوجة وهو مختص بذوي الولاء وعصبته.

والرتبة الخامسة: ميراث سلطان الإسلام وهو مستحق بشرط عدم ذوي الأنساب والولاء (كذا) ما يفضل عن حق الزوجة.

الباب الخامس:

أول المستحقين الأبوان والولد: للأبوين منفردين المال كله، للأم الثلث وللأب الثلثان ولأحدهما المال كله بالتسمية والرد، وإن كان معهما زوج أو زوجة فللزوجة النصف وللزوجة الربع والباقي له، وإن كانا معاً فللزوجة سهمه وللزوجة فرضها وللأم الثلث من الأصل والباقي للأب، فإن كان هناك أخوان أو أربع أخوات أو أخ واختان للأب ولأب وأم، فللأم السدس وللزوجة أو الزوج فرضه والباقي للأب، وإن لم يكن هناك زوجة فالباقي للأب. فإن كان معهما أو أحدهما ولد ذكر أو أنثى واحداً وجماعة فلها السدسان ولأحدهما السدس والباقي لواحد الولد الذكر أو جماعتهم أو ولده وإن سفل، وإن كانت بنتاً فلها النصف والباقي رد عليها وعلى الأبوين أو أحدهما بحساب السهام، وإن كانت ابنتان فما زاد فلها الثلثان وللأبوين السدسان ولأحدهما السدس والباقي رد عليهم بحساب السهام.

فإن كان مع الأبوين والبنت إخوة يجوبون الأم اختص الرد بالأب والبنت، وإن كان مع الأبوين أو أحدهما والولد زوج أو زوجة فللزوجة الربع وللزوجة الثمن وللأبوين السدسان ولأحدهما السدس وللولد الذكر والأنثيين فمأزاد عليهما ما يبقى وللبنات النصف، فإن فضل شيء فهو رد عليهما وعلى الأبوين أو أحدهما، وإن لم يبق الباقي بالمسمى للبنات أو الابنتين لم يكن لهن غيره.

الكافي

وللولد إذا انفرد من الأبوين ذكراً كان أو أنثى واحداً أم جماعة المال كله يتساوى الذكور فيه والإناث، فإن كانوا ذكوراً وإناثاً فللذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كان مع الولد زوج أو زوجة فله الربع ولها الثمن والباقي للولد بحسب فرائضهم، وولد الصلب الأدنى أحق بالإرث من ولد الولد وإن كان الأدنى بنتاً والأبعد ابن ابن.

وإذا فقد الولد الأدنى قام ولد الولد مقامه في حجب الأبوين والزوجين عن أعلى الفرضين إلى أدناها، وورث كل منهم ميراث من تقرب به كابن بنت وبنت ابن، لبنت الابن الثلثان ميراث أبيها ولابن البنت الثلث ميراث أمه، فإن كان ولد البنت أو الابن جماعة فلكل منهم ميراث من تقرب به بينهم بالسوية إن كانوا ذكراً أو إناثاً، وإن كانوا ذكراً وإناثاً فللذكر مثل حظ الأنثيين.

ولا يرث من بعد عن الموروث من أهل هذه الرتب الثلاث برتبتين مع من هو أدنى منه برتبة ولا ذوالرتب الثلاث مع ذي الرتبتين، هكذا أبداً لا يختلف الحكم فيه، ومن السنة أن يحجب الأكبر من ولد الموروث بسيفه ومصحفه وخاتمه و ثياب مصلاه دون سائر الورثة ويقسم الباقي.

وثاني المستحقين الإخوة والأخوات والأجداد والجَدَّات، فلو احدهم إذا انفرد المال كله، وإن انفرد بالإرث إخوة الأم والجدة لها فلهم جميع الإرث بينهم بالسوية الذكر والأنثى فيه سواء، وحكم الجدّ والجدة معهم كحكمهم في الاستحقاق وكيفية.

فإن كان معهم أخ لأب وأم أو أخت أو جماعة لها أو للأب خاصة أو جدّ أو جدّة لأب، فللأنثى من كلاله الأم فما زاد عليها الثلث بينهم بالسوية ولو احدهم السدس أخاً كان أم أختاً جدّاً أم جدّة والباقي لكلاله الأب أو الأب والأم واحداً كان منها أخاً أم أختاً جدّاً أم جدّة، أو جماعة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، والجدّ كالأخ والجدة كالأخت.

ولا يرث أحد من إخوة الأب خاصة مع واحد إخوة الأب والأم أخاً كان أم أختاً أم جماعة، كان هناك كلاله أم أم لم يكن، وإنما يرثون مع كلاله الأم ومع فقدهم إذا انفردوا من واحد الإخوة للأب والأم وجميعهم.

ويقوم ولد الأخوة بعد فقد آبائهم وإن هبطوا في استحقاق الإرث ومقاسمة الأجداد

ومنع من منعه الإخوة مقامهم، يرث الواحد من ولد الأخ أو الأخت أو الجماعة ميراث أبيه أو أمه، للواحد جميع السهم وللجماعة من قبل الأب أو الأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن قبل الأم خاصة الذكر والأنثى سواء كآبائهم.

ولا يرث أحد من ولد الإخوة مع واحد الإخوة ولا جميعهم، لا يرث ابن الأخ للأب والأم مع الأخت للأم، وولد الإخوة الأدنون أحق بالإرث ممن هبط عنهم بدرجة، ثم هكذا ذوالرتبين أولى من ذوى الثلاث وذو الثلاث أولى من ذى الأربع وإن كان الأدنى ابن أخت لأم والأبعد ابن ابن أخ لاب وأم.

فإن كان مع أحد الكلايتين زوج أو زوجة فله النصف ولها الربع والباقي للكلالة بحسب قرائضهم المبينة، وإن اجتمع الكلايتان فللزوجة أو الزوجة فرضه ولو احدى كلالة الأم السدس وللأنتين فإزاد عليهما الثلث كاملاً، وما يبقى لكلالة الأب أو الأب والأم واحداً كانوا أم جماعة يقسم بينهم بحسب ما فرض لهم.

وحكم ولد الإخوة مع الأزواج حكم آبائهم، وحكم الأجداد والجدات وإن علوا مع الإخوة حكم الأجداد الأدنين بشرط فقدهم، ويترتبون في التوريث ترتب ولد الولد، فلا يرث من علا بدرجتين مع الجد الأدنى ولا ذو الثلاث درج مع ذى الدرجتين هكذا أبداً إذا كانوا متساوين في الكلالة، فإن اختلفوا لم يحجب بعضهم بعضاً [كما] لا يحجب الجد الأدنى من قبل الأب أو الأم الأعلى من قبل الأم أو الأب.

وثالث المستحقين الأعمام والعَمَّات والخَوَلَة والخَالَات، لواحداهم إذا انفرد جميع المال عمّاً كان أم عمّة خالاً أو خالّة، فإن انفرد بالإرث أخذ الكلايتين فلهم جميع المال قسمة، كلالة الأم الذكر والأنثى سواء وكلالة الأب للذكر سهران وللأنثى سهم، وإن اجتمع الكلايتان فلو احدى كلالة الأم خالاً كان أو خالّة ولجميعهم الثلث يتساوون فيه والباقي لكلالة الأب واحداً كان منها عمّاً أو عمّة جماعة للذكر سهران وللأنثى سهم.

فإن اختلفت جهات أحد الكلايتين كعمّ أو عمّة أو أعمام لأب، وعمّ أو عمّة أو أعمام لأم، وعمّ أو عمّة أو أعمام لأب وأم فلو احدى الأعمام للأم السدس ولجميعهم الثلث والباقي لأعمام الأب والأم واحداً كانوا أم جماعة دون أعمام الأب خاصة، وكذلك القول في الأخوال المتفرقة.

الكافي

فإن اجتمعت الأعمام المتفرقون مع الأخوال المتفرقون، فللأخوال الثلث لأخوال الأم منه السدس والباقي لأخوال الأب والأم دون أخوال الأب، وللأعمام الثلثان لأعمام الأب منه السدس والباقي لأعمام الأب والأم دون أعمام الأب.

ويقوم الأعمام بإخوة الأب لأبيه خاصة مقام الأعمام إخوة الأب لأبيه وأمه في مقاسمة الأعمام إخوة الأب لأمه وكذلك القول في الأخوال، وأتى واحد وجد من الأعمام المختلفي الجهات قام مقام أئ عم وجد في مقاسمة أئ واحد وجد من الأخوال المختلفي الجهات.

ويرث الواحد من ولد العم أو العمّة أو الخال أو الخالة والجماعة منهم ميراث أبيه أو أمه بشرط فقدهم يتقاسمون مقاسمة آبائهم، ذكور ولد الأخوال كبنائهم وذكور ولد الأعمام كالأعمام وإنائهم كالعمّات، ولا يرث أحد منهم مع وجود من هو أقرب منه، لا يرث ابن العم مع الخالة ولا العمّة ولا ذوالدرجتين مع ذي الدرجة الدنيا ولا ذوالثلاث درج مع ذي الدرجتين إلّا بحيث ذكرناه في مسألة ابن عم لأب وأم مع عم لأب.

ورابع المستحقين موالى النعمة وفرضهم مختص بوليّها وعصبته من بعده بشرط فقد ذوي الأنساب، فإن كان معه زوج أو زوجة فللزّوج النصف بالتسمية والباقي ردّ عليه دون مولى النعمة، وللزّوجة الربع والباقي لمولى النعمة أولعصبته، وأولاهم الولد ثم الإخوة ثم الأعمام ثم بنوا العم المذكور منهم دون الإناث.

وخامس المستحقين سلطان الإسلام المفترض الطّاعة على الأنام وفرضه ثابت بشرط عدم ذوى الأنساب والزّوج ومولى النعمة وهو من جملة الأنفال، فإن كانت هناك زوجة فلها الربع والباقي للإمام، فإن لم تكن زوجة فله المال كلّ،

ولا ترث الزّوجة من رقاب الرّباع والأرضين شيئاً وترث من قيمة آلات الرّباع من خشب وآجر كسائر الإرث.

ولا يرث الكافر المسلم وإن اختلفت جهات كفره وقرب نسبه، ويرث المسلم الكافر وإن بعد نسبه كابن خال مسلم لموروث مسلم أو (كذا) كافر له ولد كافر يهوديّة أونصرانيّة أوجبر أوتشبيه أوجد نبوة أو إمامة، ميراثه لابن خاله المسلم دون ولده الكافر، فإن كان جميع ورثة المسلم كفّاراً بأحد أسباب الكفر فميراثه لمولى نعمته

المسلم، فإن لم يكن له وليّ نعمة فتركته لسلطان الإسلام.

وإن كان الموروث كافراً ولا قرابة له من المسلمين وله قرابة اومولى نعمة يضارعونه في الكفر وورثوه، وإن كان للكافر أولاد أصاغر وقرابة مسلم انفق عليهم من التركة حتى يبلغوا، فإن أسلموا فلهم الميراث وإن دانوا بالكفر فميراثه لقرابته المسلم دونهم، ويرث الكفار بعضهم بعضاً وإن اختلفت جهات كفرهم ماعدا كفار ملتنا فإنهم يرثون غيرهم من الكفار ولا يرثونهم.

ولا يرث القاتل مقتوله عمداً، ويرثه إن كان القتل خطأ ماخرج عن الدية المستحقة عليه ويرثه إن كان قتله إياه بحق قصاص أو جهاد أو غير ذلك، ولا يرث ولد الملاحنة ملاعن أمه المصرّ على نفيه ولا من يتعلّق بنسبه ولا يرثونه ومن يتعلّق بنسبه، ويرثه بعد الاعتراف به والرجوع عن نفيه ومن يتعلّق بنسبه، ولا يرثه الأب ولا من يتعلّق بنسبه وترثه أمه ومن يتعلّق بنسبها ويرثهم على كلّ حال.

ويورث الخنثى وهو ذوالفرجين بحسب المبال ومن لافرج له بالقرعة، ويرث المكاتب بحسب ما عتق منه، وإذا عتق المملوك أو أسلم الكافر قبل القسمة ورث، وبعدها لا يرث، وإذا لم يكن للموروث إلا وارث مملوك ابتاع من الإرث وعتق وورث الباقي وإذا كان للوارث أب أو أم رقّ لموروثه حصلّ في سهمه وعتق عليه.

وإذا أقرّ بعض الورثة بوارث وأنكره الباقيون لزمه حكم الإقرار في سهمه دونهم، مثال ذلك أخوان أو ولدان أقرّ أحدهما بثالث في البنوة أو الأخوة وأنكره الآخر فعلى المقرّ أن يعطيه ثلث سهمه، وإن شهد اثنان من الورثة بوارث وكانا عدلين ثبت نسبه ولحق بالوارث، وإن لم يكونا كذلك فهما مقرّان بنسبه يلزمهما إعطاء ما يستحقّه من أرثها حسب ما تقدّم بيانه.

ولا يرث من الدية أحد من كلاله الأمّ ويرثها من عداها من ذوى الأنساب والأسباب، فإن لم يكن للمقتول وارث بنسب ولا زوجية فهي لمولى نعمته، فإن لم يكن له مولى نعمة فميراثه من الأنفال.

وإذا مات جماعة في وقت واحد ورث كلّ منهم مستحقّاً لميراثه، وإن علم ترتّب موتهم

الكافي

حكم في تركاتهم بحسبه، وإن لم يعلم ذلك من حالهم لهدم أو غرق أو قتل معركة أو غير ذلك ورث بعضهم من بعض ما كان له قبل الموت بالهدم والغرق دون ما ورثه من صاحبه، والأولى تقديم الأضعف في التوريث.

مثال ذلك: أب وابن غرقا جميعاً ولكلّ منهم وارث غير صاحبه وتركه، فالحكم أن يفرض أن الابن مات أولاً إذا كان هو ذا السهم الأوفى وورث منه الأب فرضه، ثم يفرض أن الأب مات فيورث منه الابن ما كان يملكه قبل الموت دون ما ورثه منه، فيكون ما ورثه الأب من الابن وما بقي من ماله بعد توريث الابن منه بين ورثته على فرائضهم، وما ورثه الابن من الأب وما بقي من ماله بعد توريث الأب منه بين ورثته على فرائضهم بحسب استحقاقهم. وأهل الملل المختلفة في الكفر إذا اتحاكموا إلى أهل الإسلام ورثوا على الأنساب والأسباب الثابتة في ملّة الإسلام بحسب ما قرّره من السّهام لذوي الأنساب والأسباب الصّحيحة، دون ما يرونه في ملّتهم نسباً وسبباً لا يصحّ مثلها فيها ودون ما يثبتونه من سهام المستحقين، مثال ذلك ابن وبنت يهوديان تحاكما إلى أهل الإسلام في ميراث أبيهم فالحكم أن يعطي الابن الثلثان والبنت الثلث دون ما يرون في ملّتهم من المساواة إلى غير ذلك ممّا يخالف فيه أحكامهم لأحكام الإسلام.

أو بجوسيان تحاكما اليها أحدهما ابن وزوج لموروثه والآخر أب وأخ، فالحكم أن يبطل ميراث الأبوة والأخوة لأنّ الأب هاهنا تزوّج بأمّه فأولدها هذه الموروثه فهي ابنته وأخته لأمّه وكلا النسبتين باطل في ملّتنا بغير شبهة، ويبطل من الآخر حقّ الزوجيّة لفساد عقد الابن على الأمّ في ملّتنا، وتورثه بالبنوة خاصّة إن كانت صحيحة في ملّتنا وإن كانت باطلة لكونه ابنها من أخيه الذي هو ابنها أو لغير ذلك من النّكاح الفاسد أبطلناها أيضاً، وورثنا من بعد نسبه الصّحيح أو ثبت سببه أو ولايته، فإن فقد جميع المستحقين فميراثها من الأنفال، ثمّ على هذا يجري الحكم في توريثهم عند التّحاكم إلينا، وإن أمضوا الأحكام بينهم على ما يرونه شرعاً لهم لم يجز الاعتراض عليهم لحقّ ذمّتهم.

وميراث المرتدّ للأولى به من ذوي نسبه وإن كانوا أصاغر.

وإذا كان العاقد على الصّبيّين أبويهما توارثا، وإن كان العاقد غيرهما لم يتوارثا حتّى

يبلغا ويمضيا العقد، وإن كان الزوج عاقلاً والمعقود عليها صغيرة وليها أبوها توارثا، وإن كان غير الأب فمات الزوج قبل بلوغها تربص بالميراث بلوغها، فإن أبت العقد فلاميراث لها وإن امضته أحلفت أنها لم ترض به للإرث، فإن حلفت ورثت وإن امتنعت فلاميراث لها.

والمطلقة في الصحة طلاقاً رجعيّاً ترث المطلق ما لم تخرج عن عدتها وإن كان بائناً لم ترثه، [و] في المرض ترث مطلقها ما لم يتزوج أو يمضي لطلاقها سنة أو يبرأ فيمضي الطلاق فلا ترثه، وولد الزنا يرث أمه ومن يتعلّق بنسبها ويرثونه، ولا يرث الفحل ومن يتعلّق بنسبه ولا يرثونه، ولا يحلّ لأحد أن يعترف بنسب لا يثبت مثله في ملتنا ولا يورثه. ومن السنة إطعام الجدة أو الجدّ للأب السّدس من نصيب ابنها إذا كان حيّاً وسهمه الأوفر، فإن وجدا معاً فالسّدس بينهما نصفان، وإن فقد الابن أو كان سهمه الأقلّ فلاطعمة لهما ولاطعمة لأجداد الأم.

وإذا فقد أحد الورثة عزل سهمه حتّى يكشف السّلطان خبره أربع سنين، فإن عرفت حياته فهو له وإلاّ قسّم بين الورثة، وإن كان المفقود أولى بالميراث ممّن وجد عزل جملة الإرث للمدة المذكورة إلى أن ينكشف الحال فيه فيحكم بما شرع في أمره، ويورث المولود بالاستهلال وبالحرّكة الكبيرة التي لا تكون إلاّ من حيّ لأنّه ربّما كان أخرس.

الباب السادس:

قسمة الرّباع والأرضين بين ورّانها تفتقر إلى تصحيح السّهام لاستغناء ماعداها من التّركات عن ذلك، وطريق إخراج السّهام صحاحاً أن ينظر مرید ذلك في فريضة أهل الإرث فإنّها لا تخلو أن يكون فيها ذو نصف أو ثلث أو ربع أو سدس أو ثمن معه غيره فيفرضها من عدد يخرج منه ذلك السّهم صحيحاً ثمّ ينظر في التّفاضل عنه وسهام من عدا مستحقّه، فإن انقسم عليهم من غير انكسار وإلاّ ضرب سهامهم في أصل الفريضة فما انتهت إليه فسهام الكلّ تخرج منه صحاحاً بغير انكسار. وفهم هذه الجملة كاف ونفصلها ليقع العلم بأعيان مسائلها:

الكافي

فمن ذلك فريضة النّصف أصلها من اثنين، لذي النّصف سهم ويبقى سهم، فإن كان الوارث معه واحد فهو له من غير انكسار، وإن كانا اثنين يتساويان كأخ وأخت من قبل الأم أو أخوين أو أختين من قبل الأب انكسر الباقي عليهم، فالوجه ان تضرب سهامهم وهي اثنان في أصل الفريضة فتصير أربعة لذي النّصف سهمان ولكل واحد من هذين سهم.

وإن كانوا ثلاثة يتساوون في السّهام كأخوة الأم أو اثنين يختلفان كأخ وأخت لأب فلتضرب سهامهم وهي ثلاثة في أصل الفريضة فتصير ستة، للزوج ثلاثة ولكل واحد من الثلاثة المتساوين سهم ولواحد الاثنين سهمان وللأنتى سهم.

وإن كان ذو السّهام خمسة متساوين كإخوة أم وإخوة أب منفردين أو أخوات له أو أخوان لأب وأخت له فإنّ الفاضل ينكسر عليهم فلتضرب سهامهم وهي خمسة في أصل الفريضة فتصير عشرة، لذي النّصف خمسة أسهم ولكل واحد من الخمسة المتساوين سهم ولكل واحد الأخوين مع الأخت سهمان وللأخت سهم، ثم على هذا يجري الحساب في جميع أهل هذه الفريضة وإن كثروا.

ومن ذلك فريضة الثلث أصلها من ثلاثة، لذي الثلث سهمه وهو واحد وهو سهم الأم مع الأب والباقي له، فإن كان معها زوج أو زوجة فأصل الفريضة من عدد له ثلث صحيح وربع صحيح، فتعطى الأم منه الثلث والزوج النّصف والزوجة الربع والباقي للأب، فإن كان الزوجات جماعة ينكسر عليهم الربع ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما انتهت إليه أخرجت منه السّهام صحاحاً.

وإن كانت فريضة إخوة أم وإخوة أب وكان الفاضل عن فريضة إخوة الأم وهو اثنان ينكسر على من معهم من إخوة الأب فلتضرب سهام المنكسر عليهم في أصل الفريضة، فما بلغت أخرجت منه السّهام صحاحاً كأنهم كانوا أربعة متساوين أو أخاً أو أختين فسهامهم أربعة تضرب في ثلاثة فتصير اثنا عشر سهماً، لإخوة الأم الثلث أربعة وتبقى ثمانية أسهم للأخ أربعة منها ولكل أخت سهمان، ثم على الحساب.

ومن ذلك فريضة الربع أصلها من أربعة، لذي الربع حقه واحد والباقي لمشاركه إن

كانوا ثلاثة يتساوون لكل واحد منهم سهماً، وإن اختلفوا فزادوا أو نقصوا ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما انتهت إليه اخرجت منه السهام صحاحاً، مثال ذلك: ثلاثة بنين وبنتان مع زوج، أو ثلاثة إخوة لأب وأختان مع زوجة، فسهام كل مع ذى الرّبع ثمانية تضرب في أصل الفريضة وهى أربعة تصير اثنين وثلاثين سهماً، لذى الرّبع ثمانية أسهم ولكل ذكر من الولد أو الإخوة ستة أسهم ولكل انثى ثلاثة أسهم، ثم على هذا يجرى الحكم في حساب سهام جميع من يرث معه ذوالرّبع.

ومن ذلك فريضة السّدس وأصلها من ستة، لذى السّدس سهم ولمشاركه إن كانوا خمسة يتساوون لكل واحد سهم، وإن كانوا أخوين لأب وأخت أو ابنين وبنات فلكل ذكر سهمان وللأنثى سهم، وإن زادت السّهام عليهم أو نقصت ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما بلغت اخرجت منه صحاحاً، مثال ذلك: ثلاثة إخوة لأب وأربع أخوات له مع أخ لأم، أو ثلاثة بنين وأربع بنات مع أحد الأبوين، فسهامهم عشرة تضرب في الأصل فتصير ستين سهماً، لذى السّدس عشرة أسهم ولكل واحد من الذّكور عشرة أسهم ولكل انثى خمسة أسهم، ثم على هذا يجرى حساب هذه الفريضة بالغاً ما بلغ أهلها.

ومن ذلك فريضة الثّمن وأصلها من ثمانية، لذى الثّمن واحد وتبقى سبعة، فإن كان مشاركوه بمن تصحّ قسمتها عليهم صحاحاً قسّمت، وإن انكسرت عليهم ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما بلغت اخرجت منها السّهام صحاحاً، مثال ذلك: خمس بنين أو ابنان وبنات أو ابن وثلاث بنات، سهامهم خمسة تضرب في الفريضة وهى ثمانية فتصير أربعين سهماً، لذى الثّمن خمسة ويبقى خمسة وثلاثون سهماً لكل واحد من البنين الخمس سبعة أسهم ولكل واحد من البنات سبعة أسهم وللبنات سبعة أسهم، وللبن أربع عشرة سهماً ولكل بنت من الثلاث سبعة أسهم، ثم على هذا تجرى القسمة في هذه الفريضة بالغاً ما بلغت سهام أهلها.

فإن اجتمع في الفريضة ربع وسدس وهى فريضة الزّوجة مع واحد الإخوة من الأم وإخوة الأب فأصلها من اثني عشر، للزّوجة ثلاثة وللأم سهمان ويبقى سبعة لكلاله الأب، فإن أمكنت قسمتها عليهم صحاحاً وإلا ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما بلغت

الكافي

أخرجت منه السّهام صحاحاً، وكذلك القول في فريضة إخوة الأم والزّوجة أو الزّوج عملها كالأوّل، فإن كان ما يستحقّه كلّ واحد من الكلالتين ينكسر عليهم ضربت سهام كلّ واحد من أهل الكلالتين في سهام الأخرى، فما بلغ ضرب في أصل الفريضة فما بلغ أخرجت منه السّهام صحاحاً.

فإن كان في الفريضة ذوو سهام مسّاة وردّ ينكسر، كزوج وأحد الأبوين وبنت فأصل الفريضة من اثني عشر، للزوج الرّبع ثلاثة ولأحد الأبوين السّدس سهان وللبنّت النّصف ستّة أسهم، يبقى سهم ينكسر في الرّدّ على البنّت والأب، فالوجه أن يضرب سهامها وهي أربعة في أصل الفريضة وهي اثنا عشر فتصير ثمانية وأربعين سهماً، للزوج الرّبع اثني عشر سهماً ولأحد الأبوين السّدس ثمانية أسهم وللبنّت النّصف أربعة وعشرون سهماً، ويبقى أربعة أسهم للبنّت ثلاثة أسهم ولأحد الأبوين سهم، ثمّ على هذا الوجه يجري حكم حساب جميع الفرائض فليعمل بحسبه.

واستقصاء مسائل جميع الفرائض في القسمة وما يتفرّع منها ويتناسخ يخرج عن الغرض بهذا المختصر وفيما ذكرناه بلغة لمن فهم.

النبي صلى الله عليه وسلم

فہمجزدالفقہوالفتاوی

للشيخ الأجل أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي
المشهور بـ شيخ الطائفة والشيخ الطوسي

5470-280

كتاب الموارث

باب ما يستحق به الميراث

الميراث يستحق بشيئين: أحدهما نسبٌ والآخر سبب، والنسب على ضربين: نسب الوالدين ومن يتقرب بهما والثاني نسب الولد للصلب ومن يتقرب بهم. فالميراث بالنسب ثابت على كل حال إلا أن يكون هناك ذونسبٌ أولى منه بالميراث وأقرب منه أو مع كونه مساوياً أو أقرب يكون كافراً أو قاتلاً أو مملوكاً، فإن هذه الأسباب تمنع من الميراث مع وجود النسب وليس يمنع من الميراث بالنسب شيء غير ما ذكرناه. وأما السبب فهو على ضربين: سبب الزوجية وسبب الولاء، فالميراث بالزوجية ثابت على كل حال مع وجود ذوى الأنساب ومع فقدهم على قدر استحقاقهم إلا ما يمنع من الميراث كما منع صاحب النسب من الكفر والقتل والرق. وأما سبب الولاء فعلى ثلاثة أضرب: ولأء العتق ويكون ذلك مقصوراً على المعتق أو من يتقرب به على ما يستحقونه، والثاني ولأء تضمن الجريمة وذلك مقصوراً على ضامن الجريمة والحدث خاصة ولا يتعدى إلى غيره على حال، والثالث ولأء الإمامة ويكون ذلك خاصاً فيمن لا وارث له من ذى نسبٍ أو سبب، وليس يخرج جميع أقسام الفرائض عن شيء مما ذكرناه ولكل قسمٍ منها أبوابٌ وتفصيل نحن نبينها على ما تقتضيه الحاجة إليه إن شاء الله.

باب ميراث الوالدين ومن يدخل عليهما:

إذا خلف الميت والذين ولم يخلف غيرهما كان ماخلفه لهما للأب الثلثان وللأم الثلث، فإن ترك أحد أبويه أباً كان أو أمّاً ولم يخلف غيره من ذوى الأنساب والأسباب كان جميع ماخلفه له.

فإن خلف مع الأبوين أولاداً ذكوراً وإناثاً كان للأبوين السدسان وما بقى فللأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن خلف معها بنتاً واحدة كان لهما السدسان، وللبنت النصف ثلاثة أسهم من ستة وبقي سهم يردّ عليهم على قدر سهامهم وهي خمسة أسهم، فيجعل أصل الفريضة من خمسة أسهم: للأبوين منها سهران وللبنت ثلاثة أسهم، فإن خلف مع الأبوين بنتين كان للأبوين السدسان وللبنتين الثلثان، وكذلك الحكم إن كنّ أكثر من بنتين كان الثلثان بينهما بالسوية، فإن خلف مع الأبوين ولداً ذكراً كان للأبوين السدسان وما بقى فللولد الذكر.

فإن خلف أحد أبويه وبنتاً كان لأحد أبويه السدس وللبنت النصف والباقي ردّ عليها على قدر سهامها، فتجعل الفريضة من أربعة: يكون للبنت منها ثلاثة أسهم والسهم الآخر لأحد الأبوين، فإن خلف مع أحد الأبوين بنتين كان لأحد الأبوين السدس وللبنتين الثلثان والباقي ردّ عليهم على قدر أنصائبهم، فتجعل الفريضة من خمسة: فيكون للبنتين أربعة أسهم منها والسهم الآخر لأحد الأبوين، فإن خلف مع أحد الأبوين بناتٍ جماعةً كان الحكم فيهنّ مثل الحكم في البنتين على السواء، فإن خلف مع أحد الأبوين ولداً ذكراً كان لأحد الأبوين السدس والباقي للولد الذكر.

وإذا خلف الرجل أبويه وزوجة ولم يخلف غيرهم كان للزوجة الربع من أصل المال والباقي للأبوين: للآم الثلث من أصل المال والباقي للأب، فتجعل الفريضة من اثني عشر: فتكون للزوجة ثلاثة أسهم منها وهي الربع وبقي تسعة أسهم للآم منها أربعة أسهم وما بقى وهو خمسة أسهم للأب.

فإن ترك الرجل أباه وزوجة ولم يخلف غيرهما كان للزوجة الربع والباقي للأب، فإن خلف أمّاً وزوجة كان للزوجة الربع وللأم الثلث وما بقى يردّ على الأم، فتجعل الفريضة من

اثني عشر: للزوجة الربع ثلاثة أسهم وللأم الثلث أربعة أسهم ويبقى خمسة أسهم تردّ على الأم دون الزوجة، فتصير سهام الأم تسعة من اثني عشر وثلاثة أسهم للزوجة. فإن ترك أبويه وزوجةً وولداً ذكوراً وإناثاً كان للزوجة الثمن وللأبوين السدسان والباقي للأولاد، فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين: فيكون للأبوين السدسان ثمانية أسهم وللزوجة الثمن ثلاثة أسهم ويبقى ثلاثة عشر سهماً بين الأولاد للذكر مثل حظّ الأنثيين.

فإن خلف مع الأبوين زوجةً وبنثاً كان للأبوين السدسان وللبنث النصف وللزوجة الثمن ومابقى ردّ على الأبوين والبنث دون الزوجة، فتجعل الفريضة من مائة وعشرين: فيكون للزوجة منها الثمن خمسة عشر سهماً وللأبوين السدسان أربعون سهماً وللبنث النصف ستون سهماً، وتبقى خمسة أسهم تردّ على سهام البنث والأبوين وهي خمسة: فيعطى الأبوان سهمين منها وللبنث الثلاثة أسهم الآخر، فتصير سهام الأبوين اثنين وأربعين سهماً وسهام البنث ثلاثة وستين سهماً، وخمسة عشر سهماً للزوجة فذلك مائة وعشرون سهماً. فإن خلف مع الأبوين زوجةً وبنثين فصاعداً كان للزوجة الثمن وللأبوين السدسان ومايبقى للبنثين أو البنات، فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين سهماً: للزوجة الثمن ثلاثة أسهم وللأبوين السدسان ثمانية أسهم، وتبقى ثلاثة عشر سهماً فهى للبنثين أو البنات بينهما بالسوية.

فإن ماتت امرأةً وخلفت أبوها وزوجها ولم تخلف غيرهم كان للزوج النصف من أصل المال وللأم الثلث ومايبقى للأب، فتجعل الفريضة من ستة فيكون للزوج ثلاثة أسهم منها وسهمان للأم ويبقى سهمٌ فهو للأب، فإن خلفت زوجها وأحد أبوها أمّا كان أو أباً ولم تخلف غيرها كان للزوج النصف ومايبقى فلاحد الأبوين، فإن كانت أمّا أعطيت الثلث بالتسمية والباقي يرّد عليها لأنها أولى من غيرها بنصّ القرآن. فإن خلفت أبوها وزوجها وأولاداً ذكوراً وإناثاً كان للأبوين السدسان وللزوج الربع ومابقى للأولاد للذكر مثل حظّ الأنثيين، فتجعل الفريضة من اثني عشر يكون للزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدسان أربعة وتبقى خمسة أسهم تكون بين الأولاد على مايتناه.

النهاية

فإن خَلَفَتْ أبويها وزوجها وبنْتًا أو بنتين فصاعدًا كان للأبوين السَّدسان وللزَّوج الرِّبع ومايَبْقَى فللبنت أو ما زاد عليها من البنات، فتجعل الفريضة من اثني عشر: فيكون للأبوين السَّدسان أربعة وللزَّوج الرِّبع ثلاثة، وتبقى خمسة أسهم فهي للبنت إن كانت واحدة وكذلك إن كانت اثنتين فما زاد عليهما.

فإن خَلَفَتْ أحد أبويها أبا كان أو أمًّا وزوجًا وبنْتًا كان للزَّوج الرِّبع من أصل المال ولأحد الأبوين السَّدس وللبنْت النِّصف ومايَبْقَى يردُّ على أحد الأبوين والبنْت ولا يردُّ على الزَّوج شيء، فتجعل الفريضة من ثمانية وأربعين سهمًا: فيكون للزَّوج الرِّبع منها اثني عشر سهمًا ولأحد الأبوين السَّدس ثمانية أسهم وللبنْت النِّصف أربعة وعشرون سهمًا، ويبقى أربعة أسهم تردُّ على البنْت وأحد الأبوين على قدر سهامهم وهي أربعة: فيكون منها لأحد الأبوين سهم واحد وللبنْت ثلاثة أسهم، فتصير سهام أحد الأبوين تسعة أسهم وسهام البنْت سبعة وعشرين سهمًا وسهام الزَّوج اثني عشر على ما ذكرناه، فذلك ثمانية وأربعون سهمًا.

فإن خَلَفَتْ أحد أبويها وزوجها وبنْتين أو ما زاد عليهما كان للزَّوج الرِّبع ولأحد الأبوين السَّدس ومايَبْقَى بين البنْتين فصاعدًا يبنَّ بالسَّوية، فتجعل الفريضة من اثني عشر سهمًا فيكون للزَّوج الرِّبع ثلاثة أسهم ولأحد الأبوين السَّدس سهمان، ومايَبْقَى وهو سبعة أسهم يكون بين البنْتين فما زاد عليهما.

فإن خَلَفَ الميْت أبويه ولم يَخْلَفْ غيرهما من زوج أو ولد، وخَلَفَ أخوين أو أخًا وأختين أو أربع أخواتٍ من جهة الأب والامُّ أو من جهة الأب خاصَّة: حجَبوا الامُّ عن الثلث إلى السَّدس، فيكون الميراث للأب خمسة أسهم وللأمَّ سهم واحد. وإن أخًا واحدًا أو خَلَفَ أختين أو ثلاث أخواتٍ لم يحجَبوا وإن كانوا من جهة الأب والامُّ أو من جهة الأب، وإن كانوا إخوة وأخواتٍ جماعةً من جهة الأمِّ لم يحجَبوا أيضًا الامُّ عن الثلث على حال، وكذلك إن كانت الإخوة والأخوات من قبل الأب أو الأب والامُّ كَفَّارًا أو ممالِك لم يحجَبوا الامُّ عن الثلث على حال ولا يحجَب أيضًا ما كان حملًا لم يولد بعد، وإنما يحجَب ما ولد واستهل.

فإن خَلَفَ الميْت أبويه وأولادًا وإخوةً وأخوات كان للأبوين السَّدسان والباقي للأولاد،

وليس هاهنا للحجب تأثير لأنه لا تنقص الأم من السدس شيئاً، فإن خلف أبويه وبنيتين فصاعداً وإخوة وأخوات كان الأمر أيضاً مثل ذلك: للأبوين السدسان والبنيتين أو البنات الثلاث.

فإن خلف أبويه وبنات وإخوة وأخوات كان للبنات النصف وللأبوين السدسان والبنيتين أو البنات الثلاث.

فإن خلف أبويه وبنات وإخوة وأخوات كان للبنات النصف وللأبوين السدسان وبقي سهم يرد على الأب خاصة والبنات، ولم يرد على الأم شيء؛ لأن الله تعالى جعل للأم مع وجود الإخوة والأخوات إذا كان هناك أب السدس لأكثر من ذلك، فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين سهماً؛ فيكون للبنات النصف منها اثني عشر سهماً ولكل واحد من الأبوين السدس أربعة، فيصير عشرين وتبقى أربعة فيرد على البنات والأب على قدر سهامهم: للأب منها سهم وللبنات ثلاثة أسهم، فتصير سهام البنات خمسة عشر سهماً وسهام الأب خمسة أسهم، وتبقى أربعة منها هي سهام الأم.

فإن خلف الميت أبويه وزوجاً وبنات أو بنات كان للأبوين السدسان على الكمال وللزوج الربع وما يبقى فللبنات أو البنات، فإن خلفت المرأة أبويها وبناتها وزوجها كان للزوج الربع وللأبوين السدسان وما يبقى فللبنات.

فإن خلف الميت أمه وإخوة وأخوات لم يحجبوا الأم عن الثلث إلى السدس وإنما يحجبونها عن الثلث مع وجود الأب ليتوفر عليه ما تمنع هي، فأما إذا انفردت فهي تستحق الميراث كله إذا لم يكن غيرها على ما قدمناه أو يكون لها الثلث مع وجود الزوج أو الزوجة بالتسمية والباقي رد عليها، وليس للإخوة والأخوات معها شيء البتة، وإن كان معها بنت واحدة أو بنتان وفضل من سهامهم شيء رد على الجميع بحساب سهامهم على ما بيناه ولا يحجبونها الإخوة والأخوات في أحد هذه المواضع على حال.

وولد الولد مع الأبوين يقوم مقام الولد إذا لم يكن هناك ولد للصلب، فولد الابن ذكراً كان أو أنثى يأخذ مع الأبوين نصيب أبيه وولد البنات معها ذكراً كان أو أنثى يقوم مقام

النهاية

البنت يأخذ نصيب أمه على الكمال، وعند اجتماع ذوى السهام من الزوج والزوجة والأبوين يجرى حكم ولد الولد حكم الولد على السواء، وذكر بعض أصحابنا: أن ولد الولد مع الأبوين لا يأخذ شيئاً من المال وذلك خطأ لأنه خلاف لظاهر التنزيل والمتواتر من الأخبار. والجدة والجدة من قبل الأب والجدة والجدة من قبل الأم لا يرثون مع الأبوين، فإن حضر جد أو جدة من قبل الأب مع الأبوين كان للأبوين المال: للأب سهمان وللأم سهم واحد، ويؤخذ من نصيب الأب سدس فيعطى الجد أو الجدة على سبيل الطعمة لا على جهة الميراث، وكذلك إن حضر جد أو جدة من قبل الأم في هذه المسألة أخذ سدس من ثلث الأم فأعطى الجد أو الجدة على ما ذكرناه من الطعمة، فإن حضرا في حال لا يستحق فيهما كل واحد من الأبوين أكثر من السدس لم يكن لهما طعمة وإنما تكون الطعمة إذا زاد حظهما على السدس، ولا طعمة للجد والجدة من قبل الأب إذا كان أب الميت ميتاً ويكون المال كله للأم وكذلك لا طعمة لهما إذا كانا من قبل الأم إلا إذا كانت الأم حية، فإن كانت ميتة كان المال كله للأب. وإذا خلفت المرأة زوجها وأبويها وجدتها أو جدتها من قبل أبيها وجدتها أو جدتها من قبل أمها كان للزوج النصف وللأم الثلث وللأب السدس، ويؤخذ من ثلث الأم سدس أصل المال فيعطى الجد أو الجدة من قبلها وسقط الجد والجدة من قبل الأب. وإن خلف الميت أبويه وإخوة وأخوات من قبل الأب وجداً أو جدة من قبله وجداً من قبل الأم كان للأم السدس لأنها محجوبة عن الثلث بالإخوة والأخوات وبقي خمسة أسهم فهي للأب، يؤخذ منها سدس أصل المال فيعطى الجد أو الجدة من قبل الأب وسقط الجد والجدة من قبل الأم، وإذا اجتمع الجد والجدة من قبل الأب أو من قبل الأم في حال يستحق فيهما الطعمة قسم السدس طعمة بينهما نصفين لأن كل واحد منهما يستحق كما يستحق الآخر. ولا يرث مع الأبوين ولا مع واحد منهما سوى من ذكرناه من الزوج والزوجة والولد وولد الولد، ولا يرث معها إخوة وأخوات ولا عم ولاعمة ولا خال ولاخاله ولا أجداد ولا واحد من أولادهم على ما بيناه.

باب ميراث الولد وولد الولد

إذا خَلَفَ المَيِّتَ وَلَدًا ذَكَرًا وَلَمْ يَخْلَفْ وَارِثًا غَيْرَهُ كَانَ الْمَالُ كُلُّهُ لَهُ، فَإِنْ خَلَفَ ابْنَيْنِ وَلَمْ يَخْلَفْ غَيْرَهُمَا كَانَ الْمَالُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ، فَإِنْ خَلَفَ أَوْلَادًا ذَكَرًا وَإِنَاثًا وَلَمْ يَخْلَفْ غَيْرَهُمْ كَانَ الْمَالُ بَيْنَهُمَ لِلذَّكَرِ ثَلَاثُ حِصَصَاتٍ لِلْأُنثَيْنِ، فَإِنْ خَلَفَ بِنْتًا وَلَمْ يَخْلَفْ غَيْرَهَا كَانَ لَهَا النِّصْفُ بِالتَّسْمِيَةِ وَالْبَاقَى يَرُدُّ عَلَيْهَا بِأَيِّهِ الْأَرْحَامُ، فَإِنْ خَلَفَ بَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا كَانَ لَهَا الْوَهْنُ الثَّلَاثَانُ بِالتَّسْمِيَةِ الصَّرِيحَةِ وَالْبَاقَى رَدُّ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَيْهِنَّ بِمَثَلِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَا يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَحَدُ سُوَى مَنْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنَ الْوَالِدَيْنِ وَيَرِثُ مَعَهُمُ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ، فَإِنْ خَلَفَ المَيِّتَ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً كَانَ لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ أَوْ لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ وَالْبَاقَى لِلْوَلَدِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، وَلَا يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ لِلصَّبِّ وَلَدُ الْوَلَدِ وَلَا الْأَخُ وَلَا الْأُخْتُ وَلَا أَوْلَادُهُمَا وَلَا الْجَدُّ وَلَا الْجَدَّةُ وَلَا الْعَمُّ وَلَا الْعَمَّةُ وَلَا الْخَالَ وَلَا الْخَالَةَ وَلَا غَيْرَهُمْ مِنْ ذَوَى الْأَرْحَامِ.

وإذا خَلَفَ المَيِّتَ وَلَدَيْنِ ذَكَرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ أُعْطِيَ الْأَكْبَرُ مِنْهَا نِيبًا بِدَنِهِ وَخَاتَمُهُ الَّذِي كَانَ يَلْبَسُهُ وَسَيْفُهُ وَمَصْحَفُهُ وَعَلَى هَذَا الْأَكْبَرُ أَنْ يَقْضَى عَنْهُ مَا فَاتَهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَلَاةٍ دُونَ أَخِيهِ الْآخَرِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً أُعْطِيَ الْأَكْبَرُ مِنْهُمْ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنْ كَانَ الْأَكْبَرُ مِنَ الْأَوْلَادِ أُنْثَى لَمْ تَعْطَ شَيْئًا وَأُعْطِيَ الْأَكْبَرُ مِنَ الذَّكَورِ فَإِنْ كَانُوا سَوَاءً فِي السَّنِّ لَمْ يَخْصُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ جَمَلَةِ التَّرَكَةِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْأَكْبَرُ سَفِيهًا أَوْ فَاسِدَ الرَّأْيِ لَمْ يَحِبَّ مِنَ التَّرَكَةِ بِشَيْءٍ، وَإِنْ لَمْ يَخْلَفَ المَيِّتَ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ ثِيَابٍ جُلْدَةٍ وَسَيْفِهِ وَخَاتَمِهِ كَانَ بَيْنَ الْوَزْنَةِ وَلَمْ يَخْصُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ عَلَى حَالٍ.

وَوَلَدُ الْوَلَدِ يَقُومُ مَقَامَ الْوَلَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ لِلصَّبِّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُومُ مَقَامَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ، فَإِنْ خَلَفَ المَيِّتَ ابْنَ بِنْتٍ وَبَنَاتٍ ابْنٍ كَانَ لِبْنَتِ الْابْنِ الثَّلَاثَانُ وَلِبْنَتِ الْبِنْتِ الثَّلَاثُ، فَإِنْ خَلَفَ أَوْلَادَ ابْنٍ وَأَوْلَادَ بِنْتٍ ذَكَرًا وَإِنَاثًا كَانَ لِأَوْلَادِ الْابْنِ الثَّلَاثَانُ بَيْنَهُمَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِصَّةِ الْأُنثَيْنِ وَلِأَوْلَادِ الْبِنْتِ الثَّلَاثُ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدِي: أَنَّ الْمَالَ بَيْنَهُمَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِصَّةِ الْأُنثَيْنِ.

فَإِنْ خَلَفَ بِنْتُ ابْنٍ وَلَمْ يَخْلَفْ غَيْرَهَا كَانَ لَهَا الْمَالُ كُلُّهُ وَكَذَلِكَ إِنْ خَلَفَ أَكْثَرَ مِنْهَا كَانَ

النهاية

المال كله لهنّ، فإن خَلَفَ بنت بنتٍ ولم يَخْلَفْ غيرها كان لها النّصف تسمية أمّها والباقي ردّ عليها بآية أولى الأرحام، وإن خَلَفَ بنتى بنتٍ كان لهما النّصف أيضًا بالتّسمية التي تناولت أمّهما والباقي ردّ عليهما على ماقلناه، فإن خَلَفَ بنتى بنتين كان لها الثلثان نصيب أمّهما والباقي ردّ عليهما بآية أولى الأرحام، وعلى هذا يجري مواريث وَلِدِ الْوَلَدِ قَلْوًا أم كَثُرُوا فإنّ كلّ واحدٍ منهم يأخذ نصيب من يتقرّب به حسب ماقدّمناه.

وكلّ من يأخذ الميراث مع لولد الصلب صلب فإنّه يأخذ مع ولد الولد مثل ذلك من الوالدين والزّوج والزّوجة، ولا يرث مع ولد الولد وإن نزل من لا يرث مع الولد للصلب من أخٍ وأختٍ ولا أولادها ولا جدّ ولا جدّة ولا عمّ ولا عمّة ولا خالٍ ولا خالة ولا أولادهم على حال، ولا يرث مع ولد الولد وَلِدُ الْوَلَدِ كما لا يرث مع الولد للصلب وَلِدُ الْوَلَدِ لأنّهم أقرب ببطن.

باب ميراث الإخوة والأخوات

إذا خَلَفَ الميّتَ أَخًا لأبيه وأمّه أو لأبيه ولم يَخْلَفْ غيره كان المال له، فإن خَلَفَ أخوين لأبٍ وأمٍّ أو لأبٍ ولم يَخْلَفْ غيرهما كان المال بينهما نصفين، فإن خَلَفَ ثلاثة إخوةٍ فصاعدًا لأبٍ أو لأمٍّ ولم يَخْلَفْ غيرهم كان المال بينهم بالسّوية، فإن خَلَفَ إخوةٍ وأخواتٍ لأبٍ أو لأبٍ وأمٍّ ولم يَخْلَفْ غيرهم كان المال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين. فإن خَلَفَ أخوين أحدهما لأبٍ والآخر لأبٍ وأمٍّ كان المال للأخ من الأب والأمّ وسقط الأخ من الأب، فإن خَلَفَ أَخًا لأبٍ وأمٍّ وإخوةٍ وأخواتٍ لأبٍ كان المال للأخ من قبل الأب والأمّ دون الإخوة والأخوات من الأب.

فإن خَلَفَ أَخْتًا لأبٍ وأمٍّ وأختًا لأبٍ أو أختين له أو أكثر منهما أو أَخًا لأبٍ أو إخوةً له كان المال للأخت من الأب والأمّ وسقط الإخوة والأخوات من قبل الأب، يكون النّصف لها بالتّسمية والباقي ردّ عليها لأنّها تجمع السّبيين، ومن يتقرّب بسبيين أولى، فمن يتقرّب بسببٍ واحد، وكذلك إن كانتا أختين مع مَنْ ذكرناه من الإخوة والأخوات كان لهما الثلثان بالتّسمية والباقي ردّ عليهما وسقط الباقي من قبل الأب.

فإن خلف أخاً لأم ولم يخلف غيره كان المال كله له السدس بالتسمية والباقي رد عليه بآية أولى الأرحام، فإن خلف أخوين من الأم فصاعداً ولم يخلف غيرها كان لهما المال كله الثلث بالتسمية والباقي رد عليهما لمثل ما ذكرناه، وإن خلف إخوة وأخوات من قبل الأم كان أيضاً الميراث لهم الثلث بالتسمية والباقي رد عليهم ويكون الذكر والأنثى فيه سواء. فإن خلف أخاً لأب وأم وأخاً لأم كان للأخ من الأم السدس والباقي للأخ من الأب والأم. فإن خلف إخوة من قبل الأم وإخوة من قبل الأب والأم للإخوة كان من قبل الأم الثلث والباقي لإخوة من قبل الأب والأم، فإن خلف إخوة وأخوات من قبل الأب والأم وإخوة وأخوات من قبل الأم كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث بينهم بالسوية والباقي للإخوة والأخوات من قبل الأب والأم وللذكر حظ الاثنين.

فإن خلف أختاً لأم وأختاً لأب وأم كان للأخت من قبل الأم السدس، والنصف للأخت من قبل الأب والأم بالتسمية والباقي رد على الأخت من قبل الأب والأم لأنها تجمع السببين ولأن النقصان داخل عليها؛ ألا ترى أنه لو كان معها زوج أو زوجة كان له حقه إما النصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة؟ وللأخت من قبل الأم السدس سهمها المسمى وما يبقى فهو للأخت للأب والأم.

فإن خلف أختين فصاعداً من قبل الأم وأختين فصاعداً من قبل الأب والأم كان للأختين أو الأخوات من قبل الأم الثلث وما يبقى وهو الثلثان بين الأختين أو الأخوات من قبل الأب والأم، فإن كان معهن زوج أو زوجة كان له حقه إما النصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة، والثلث للأختين أو الأخوات من قبل الأب وما يبقى فللأختين أو الأخوات من قبل الأب والأم.

فإن خلف أخاً أو أختاً من قبل الأم وأخاً لأب كان للأخ أو الأخت من قبل الأم السدس والباقي للأخ من قبل الأب، فإن خلف إخوة وأخوات من قبل الأم وإخوة وأخوات من قبل الأب كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث بينهم بالسوية والباقي بين الإخوة والأخوات من قبل الأب للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كان في الفريضة زوج أو زوجة كان له حقه إما النصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة، والثلث للإخوة والأخوات من قبل الأم

النهاية

لا ينقصون عنه، والباقي للإخوة والإخوات من قبل الأب على ما بيناه للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن خلف أخاً أو اختاً أو إخوة وأخوات من قبل الأم واختاً من قبل الأب كان للأخ أو الأخت أو الأخوة والأخوات من قبل الأم سهمهم المسمى السدس أو الثلث وللأخت من قبل الأب النصف بالتسمية، والباقي ردّ عليها لأنه لو نقص من النصف كان النقصان داخلاً عليها، ألا تمرى أنه لو كان في الفريضة زوج أو زوجة كان له حقه النصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة؟ وللأخ أو الأخت أو الإخوة والأخوات من الأم السدس أو الثلث وما يبقى للأخت للأب.

فإن خلف أختين أو إخوة وأخوات من قبل الأم وأختين أو أخوات من قبل الأب كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث بينهم بالسوية والباقي وهو الثلثان بين الأختين أو الأخوات من قبل الأب، فإن كان في الفريضة زوج أو زوجة كان حقه إما النصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة، والثلث للإخوة والأخوات من قبل الأم لا ينقصون عنه والباقي للأختين أو الأخوات من قبل الأب لا يزدون على ما بقي شيئاً،

فإن خلف ثلاثة إخوة متفرقين كان للأخ من الأم السدس والباقي للأخ من قبل الأب والأم وسقط الاخ من قبل الأب. فإن خلف إخوة وأخوات من قبل أب وأم وإخوة وأخوات من قبل الأب وإخوة وأخوات من قبل الأم؛ كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث بينهم بالسوية لا ينقصون عنه والباقي للإخوة والأخوات من قبل الأب والأم وسقط الإخوة والأخوات من قبل الأب.

فإن خلف ثلاث أخوات متفرقات كان للأخت من قبل الأم السدس والباقي للأخت من قبل الأب والأم وسقطت الأخت من قبل الأب على ما بيناه. فإن كان الفريضة زوج أو زوجة كان له حقه النصف إن كان زوجاً والربع إن كانت زوجة، والسدس للأخت من قبل الأم والباقي للأخت من قبل الأب والأم على ما بيناه وسقطت الأخت من قبل الأب.

ولا يرث مع الإخوة والأخوات سواء كانوا من قبل الأم أو قبل الأب والأم أو من قبل الأب أحد من ذوى الأرحام: من العمّ والعمة وأولادها والخال والخالة وأولادها ويرث

معهم الجدّ والجدة على ما بيّنه في باب مفرد إن شاء الله، ولا يرث معهم أيضاً وإن اختلفت أسبابهم أحد من أولاد الإخوة والأخوات سواء كان أولاد الإخوة والأخوات من قبل الأب أو من قبل الأم والأب أو من قبل الأم وعلى كلّ حال. وسهم الزوج والزوجة ثابت معهم على ما بيّناه لا ينقصان عما سمي لهما ولا يزدان عليه: النصف إن كان زوجاً والرّبع إن كانت زوجة، ليس لها أكثر من ذلك على ما بيّناه.

باب ميراث الأزواج

الزوج له النصف مع عدم الولد مع جميع ذوى الأرحام قريباً كان أو بعيداً لا يزداد عليه ولا ينقص منه، وله الرّبع مع وجود الولد واحداً كان أو اثنين ذكرًا كان أو أنثى لا يزداد على الرّبع شيئاً ولا ينقص منه.

والزوجة لها الرّبع مع عدم الولد مع جميع ذوى الأرحام ولها الثمن مع وجود الولد لا يزداد عليه ولا ينقص منه، فإن خلف الرجل زوجتين أو ثلاثاً أو أربعاً كان لهنّ الثمن أو الرّبع بينهم بالسوية لا يزدن عليه شيئاً، وإن كان لرجل أربع نسوة فطلق واحدة منهنّ ثم تزوج بأخرى ثم مات ولم تتميز المطلقة من غيرهنّ فإنه يجعل ربع الثمن للتي تزوجها أخيراً والثلاثة أرباع الثمن بين الأربع نسوة اللاتي طلق واحدة منهنّ ولم تتميز منهنّ. ومن طلق امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة ثم مات فإنها ترثه مادامت في العدة ويرثها هو أيضاً إن ماتت في العدة، فإن كانت التّطليقة بائنة فلاتوارث بينها على حال، والمرأة إذا لم يدخل بها وطلقها زوجها انقطعت العصمة بينها ولا توارث بينها على حال، وكذلك من لم تبلغ المحيض ومثلها إلا تحيض والآيسة من المحيض في سنّ من لا تحيض، وإذا مات الرجل عن امرأته قبل الدخول بها قبل الطلاق ورثته كما ترثه المدخول بها وكان عليها العدة كاملة على ما بيّناه.

والصبيان إذا زوجا وكان الذي تولى العقد عليهما أبواهما ثم مات واحد منها قبل البلوغ فإنه يرث صاحبه، فإن كان العاقد عليهما غير الأبوين كائناً من كان فلاتوارث بينهما حتى يبلغا ويرضيا بالعقد.

النهاية

فإن ماتت الصبيّة قبل البلوغ وكان الصبيّ قد بلغ ورضى بالعقد لم يرثها لأنّها الخيار إذا بلغت، وإن بلغت الصبيّة ورضيت بالعقد ولم يبلغ الصبيّ ومات الصبيّ فإنّها لا ترثه لأنّ له الخيار إذا بلغ، فإن بلغ الصبيّ ورضى بالعقد ولم تبلغ الصبيّة ومات الصبيّ عزل ميراث الصبيّة منه إلى أن تبلغ، فإذا رضيت عند البلوغ بالعقد حلفت بالله تعالى أنّه مادعاها إلى الرضا بالعقد الطمع في المال، فإذا حلفت سلّم إليها حقّها منه وكذلك القول في الصبيّ سواء.

والمرأة لا ترث من زوجها من الأرضين والقرى والرّباع من الدّور والمنازل بل يقوم الطّوب والخشب وغير ذلك من الآلات وتعطى حصّتها منه ولا تعطى من نفس الأرض شيئاً، وقال بعض أصحابنا: إنّ هذا الحكم مخصوص بالدّور والمنازل دون الأرضين والبساتين، والأوّل أكثر في الروايات وأظهر في المذهب، وهذا الحكم الذي ذكرناه إنّما يكون إذا لم يكن للمرأة ولدٌ من الميت، فإن كان لها منه ولدٌ أعطيت حقّها من جميع ما ذكرناه من الضّياح والعقار والدّور والمساكن.

وإذا حلفت المرأة زوجاً ولم تخلف غيره من ذى رحمٍ قريبٍ أو بعيد كان للزوج النّصف بنصّ القرآن والباقي ردّ عليه بالصّحيح من الأخبار عن أئمة آل محمّد عليهم السّلام، وإذا خلف الرّجل زوجةً ولم يخلف غيرها من ذى رحمٍ قريبٍ أو بعيد كان لها الرّبع بنصّ القرآن والباقي للإمام، وقد روى أنّ الباقي يردها كما يرده على الزوج. وقال بعض أصحابنا في الجمع بين الخبرين: إنّ هذا الحكم مخصوص بحال غيبة الإمام وقصور يده، فأما إذا كان ظاهراً فليس للمرأة أكثر من الرّبع والباقي له على ما بيناه، وهذا وجه قريب من الصّواب.

باب ميراث أولاد الأخوة والأخوات

أولاد الإخوة يقومون مقام آبائهم ذكوراً كانوا أو إناثاً واحداً كان أو أكثر منه إذا لم يكن هناك إخوة ولا أخوات، وأولاد الأخوات أيضاً يقومون مقام الأخوات إذا لم يكن هناك أخوات ولا إخوة؛ فإن خلف الميت أولاد أخٍ لأبٍ وأمٍّ أو لأبٍ ولم يخلف غيرهم كان الميراث بينهم

للمذكر مثل حظ الأنثيين، فإن خلف أولاد أخ لأبٍ وأمٍّ وأولاد أخٍ من الأب، وإن خلف أولاد أختٍ لأبٍ وأمٍّ وأولاد أخٍ وأختٍ لأب كان المال لأولاد الأخت من قبل الأب والأم ويسقط أولاد الأخ والأخت من قبل الأب.

فإن خلف أولاد أخٍ أو أختٍ لأب ولم يخلف غيرهم كان الميراث بينهم للمذكر مثل حظ الأنثيين، فإن خلف أولاد أخٍ أو أختٍ لأمٍّ ولم يخلف غيرهم كان المال لهم الذكر والأنثى فيه سواء، فإن خلف معهم أولاد أخٍ لأبٍ أو لأبٍ وأمٍّ أو أولاد أختٍ لأبٍ أو أولاد أختٍ لأبٍ وأمٍّ كان لأولاد الأخ أو الأخت من قبل الأم السدس الذكر والأنثى فيه سواء، والباقي لأولاد الأخ للأب وللأب والأم أو أولاد الأخت من قبل الأب أو من قبل الأب والأم للمذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن كان في هذه الفريضة زوج أو زوجة كان له حقه النصف إن كان زوجاً والرَّبع إن كانت زوجة، ولأولاد الأخ أو الأخت من الأم السدس والباقي لأولاد الأخ أو الأخت من قبل الأب أو من قبل الأب والأم، فإن خلف أولاد أخٍ أو أولاد أختٍ من أمٍّ وأولاد أخٍ أو أختٍ من أبٍ وأولاد أخٍ أو أختٍ من أبٍ وأمٍّ كان لأولاد الأخ أو الأخت من قبل الأم السدس بينهم بالسوية، والباقي لأولاد الأخ أو الأخت من قبل الأب والأم وسقط أولاد الأخ أو الأخت من قبل الأب.

فإن خلف أولاد أخٍ لأبٍ وأمٍّ وأولاد أختٍ لها أيضاً ولم يخلف غيرهم كان لأولاد الأخ من الأب والأم الثلثان للمذكر مثل حظ الأنثيين، ولأولاد الأخت من الأب والأم الثلث الباقي للمذكر أيضاً مثل حظ الأنثيين، وكذلك إن كانوا أولاد أخٍ لأبٍ وأولاد أختٍ من أبٍ ولم يكن معهم غيرهم كان الميراث مثل ذلك على ما بيناه على السواء.

فإن خلف أولاد أخٍ لأبٍ وأمٍّ وأولاد أختٍ لها وأولاد أخٍ لأمٍّ وأولاد أختٍ لها كان لأولاد الأخ وأولاد الأخت من قبل الأم الثلث ولأولاد الأخ من ذلك السدس بينهم بالسوية، والسدس الباقي لأولاد الأخت من قبلها الذكر والأنثى فيه سواء، ويبقى الثلثان من أصل المال فيكون لأولاد الأخ من قبل الأب والأم الثلثان للمذكر مثل حظ الأنثيين، والثلث الباقي وهو ثلث الثلثين لأولاد الأخت من قبل الأب والأم ذكر أيضاً مثل حظ الأنثيين، فتتكرر عليهم فتضرب عليهم سهامهم وهي ثلاثة في أصل التركة وهي ستة فتصير نهائية عشر: فيكون

النهاية

من ذلك لأولاد الأخ من الأم السدس ثلاثة ولأولاد الأخت من قبلها سدس آخر ثلاثة فتصير ستة، ويبقى اثني عشر: فيكون الثلثان منها لأولاد الأخ للأب والأم ثمانية بينهم ما قدمناه والثلث منها وهي الأربعة لأولاد الأخت من قبل الأب والأم. فإن كان في الفريضة زوج كان له النصف من أصل المال، فتجعل الفريضة من اثني عشر: فيكون للزوج النصف ستة ولأولاد الأخ من قبل الأم السدس اثنان ولأولاد الأخت من قبلها سدس آخر اثنان، ويبقى اثنان وهو السدس فينكسر على أولاد الأخ والأخت من قبل الأب والأم، فتضرب سهامهم وهي ثلاثة في أصل التركة وهي اثني عشر فتصير ستة وثلثين: فيكون منها للزوج النصف ثمانية عشر سهماً ولأولاد الأخت من الأم السدس ستة، وكذلك لأولاد الأخ من قبلها سدس آخر ستة فتصير ثلثين وتبقى ستة: فيكون الثلثان منها وهي أربعة لأولاد الأخ من الأب والأم والثلث وهو اثنان لأولاد الأخت من قبل الأب والأم، وقد استوفيت الفريضة.

فإن كان في الفريضة زوجة كان لها الربع من أصل والباقي يقسم على ما قدمناه، فتجعل الفريضة من اثني عشر: فيكون للزوجة الربع ثلاثة ولأولاد الأخ من الأم السدس اثنان ولأولاد الأخت من قبلها سدس آخر، فتصير سبعة وتبقى خمسة تنكسر على أولاد الأخ والأخت من قبل الأب والأم، فتضرب سهامهم وهي ثلاثة في أصل التركة وهي اثني عشر فتصير ستة وثلثين: فيكون للزوجة الربع تسعة ولأولاد الأخ من الأم السدس ستة ولأولاد الأخت من قبلها مثل ذلك ستة فيصير الجميع إحدى وعشرين سهماً، وتبقى خمسة عشر سهماً: فيكون لأولاد الأخ من قبل الأب والأم الثلثان عشرة ولأولاد الأخت من قبلها الثلث من ذلك خمسة، وقد استوفيت الفريضة.

وعلى هذا المنهاج يجري ما زاد على ما ذكرناه من أرباب الفرائض من أولاد الإخوة والأخوات فإن ذلك لا ينحصر، فينبغي أن يعرف الأصل فيه.

ولا يرث مع أولاد الأخ وأولاد الأخت من أب كانوا أو من أب وأم خاصة أحد من أولاد ولد الأخ ولا أولاد ولدا الأخت وإن كانوا من الأب والأم، كما لا يرث مع الأخ أو الأخت وإن اختلفت أسبابها أحد من أولادها؛ وأن قويت أسبابها لأتاهم أقرب ببطن، ومن كان أقرب

فهو أولى بالميراث، ولا يرث مع أولاد الإخوة والأخوات من قبل أبٍ كانوا أو من قبل أمٍّ أو من قبل أبٍ وأمٍّ أحدٌ من ذوى الأرحام إلا الجدُّ أو الجدَّة على ما بينته فيما بعد، ولا يرث معهم عمٌّ ولا عمةٌ ولا خالٌ ولا أحدٌ من أولادهم على حال.

وسهم الزوج والزوجة ثابتٌ معهم؛ النصف إن كان زوجاً والرَّبع إن كانت زوجة ولا ينقصان عن ذلك، لا يزدان عليه ما بيناه والباقي يكون بينهم على ما بيناه.

باب ميراث الأجداد والجدات

إذا خلف الميت جدَّةً من قبل أبيه أو جدَّته ولم يخلف غيره كان المال له، فإن خلفها كان المال بينها للذكر مثل حظِّ الأنثيين، وإن خلف جدًّا من قبل أمِّه أو جدَّته منها ولم يخلف غيره كان الميراث له. فإن خلفها كان المال بينها نصفين، فإن خلف جدَّه وجدَّته من قبل أبيه وجدَّه وجدَّته من قبل أمِّه كان للجدِّ والجدَّة من قبل الأب الثلثان نصيب الأب للذكر مثل حظِّ الأنثيين، وللجدِّ والجدَّة من قبل الأمِّ الثلث بينها بالسوية.

فإن كان في الفريضة زوجٌ أو زوجة كان للزوج النصف وللزوجة الرَّبع، وللجدِّ والجدَّة من قبل الأمِّ الثلث نصيب الأمِّ وما يبقى فهو للجدِّ والجدَّة من قبل الأب؛ لأنَّ الأبَّ والأمَّ لو كانا حيَّين لكان للأمِّ الثلث وما يبقى للأب.

فإن خلف جدًّا من قبل أبيه أو جدَّته منه وجدَّه من قبل أمِّه أو جدَّته منها كان للجدِّ أو الجدَّة من قبل الأمِّ الثلث نصيب الأمِّ والباقي للجدِّ أو الجدَّة من قبل الأب نصيب الأب، فإن خلف جدَّه وجدَّته من قبل أبيه وجدَّه أو جدَّته من قبل أمِّه كان للجدِّ أو الجدَّة من قبل الأمِّ الثلث نصيب الأمِّ والثلثان بين الجدِّ والجدَّة من قبل الأب للذكر مثل حظِّ الأنثيين، فإن خلف جدَّه جدَّته من قبل أبيه وجدَّه وجدَّته من قبل أمِّه كان للجدِّ والجدَّة من قبل الأمِّ الثلث بينها بالسوية والثلثان للجدِّ أو الجدَّة من قبل الأب على ما بيناه.

ولا يرث مع الجدِّ والجدَّة من قبل أبٍ كانا أو من قبل أمٍّ أحدٌ من ذوى الأرحام غير الإخوة والأخوات وأولادهم على ما بينته، ولا يرث معهم عمٌّ ولا عمةٌ ولا خالٌ ولا خالة

النهاية

ولأحد من أولادهم على حال، وكذلك لا يرث مع الجد الأدنى ولا مع الجدّة الدنيا من قبل الأب كانا أو من قبل أم الجد الأعلى ولا الجدّة العليا، من قبل أب كانا أو من قبل أم كما لا يرث الجد والجدّة مع الأبوين.

وجد أبي الميت وجدته وجد أم الميت وجدتها يتقاسمون المال كما يتقاسم جد الميت وجدته من قبل أبيه وجدته وجدته من قبل أمه إذا لم يكن هناك جد الميت ولا جدته لا من قبل الأب ولا من قبل الأم.

فإذا اجتمع جد أبي الميت وجدته من قبل أبيه وجد أبيه وجدته من قبل أمه وجد أم الميت وجدتها من قبل أبيها وجدها وجدتها من قبل أمها، كان لأجداد الأب الثلثان: منها ثلثا الثلثين للجد والجدّة من قبل أبيه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، والثلث الباقي وهو ثلث الثلثين للجد والجدّة من قبل أمه بينها أيضاً للذكر مثل حظ الأنثيين، والثلث الباقي من أصل المال للجدّين والجدّتين من قبل الأم؛ النصف من ذلك وهو السدس من أصل المال للجدّة والجدّة من قبل أب أم الميت بينهم بالسوية والنصف الآخر بين الجد والجدّة من قبل أمها بينها أيضاً بالسوية.

فتجعل الفريضة من مائة وثمانية: منها الثلث للجدّين والجدّتين من قبل أم الميت وهو ستة وثلاثون سهماً، للجد والجدّة من أبيها النصف من ذلك ثمانية عشر لكل واحد منها تسعة وللجد والجدّة من قبل أمها النصف الباقي وهي ثمانية عشر لكل واحد منها تسعة، وبقي الثلثان من أصل المال وهو اثنان وسبعون سهماً للجدّين والجدّتين من قبل أب الميت: منها الثلثان وهو ثمانية وأربعون سهماً للجد والجدّة من قبل أبيه: للجد اثنان وثلاثون سهماً وللجدّة ستة عشر سهماً، والثلث الباقي وهو أربعة وعشرون سهماً للجد والجدّة من قبل أمه: منها للجد ستة عشر سهماً وللجدّة ثمانية أسهم، فذلك مائة وثمانية أسهم وقد استوفيت الفريضة.

والجد من قبل الأب يقاسم الإخوة من قبل الأب والأم والأخوات منها ويكون كواحد منهم يستحق ما يستحقه أخ منهم؛ إن كان واحداً قاسمه المال نصفين وإن كانوا أكثر من ذلك فعلى حساب ذلك بالغاً ما بلغوا، وإن كانت أختاً كان للجد الثلثان وللأخت الثلث،

وإن كنَّ أخواتٍ كان هو كأخٍ معهنَّ المال بينهم للذكر مثل حظِّ الأنثيين.
وكذلك يقاسم الإخوة والأخوات من قِبَل الأب إذا لم يكن هناك إخوة وأخوات من قِبَل أب وأمٍّ ويكون كواحدٍ منهم على الترتيب الذي رتبناه، فإن اجتمع جدٌّ وأخٌ أو أختٌ أو إخوة وأخوات من قِبَل أب وأمٍّ وإخوة وأخوات من قِبَل الأب كان المال للجدِّ مع الأخ أو الأخت أو الإخوة والأخوات من قِبَل الأب والأمِّ بينهم للذكر مثل حظِّ الأنثيين وتسقط الإخوة والأخوات من قِبَل الأب.

والجدَّة من قِبَل الأب بمنزلة الأخت من قِبَل الأب والأمِّ أو الأخت من قِبَل الأب تقاسم الإخوة والأخوات من قِبَل الأب والأمِّ كما تقاسم الأخت منها، وإن صادفت إخوة وأخوات من قِبَل أبٍ لا غير قاسمتهم كما تقاسم الأخت منه.

والجدُّ من قِبَل الأمِّ بمنزلة الأخ من قِبَل الأمِّ يقاسم من قاسمه الأخ من قِبَلها على السواء ويسقط في الموضع الذي يسقط، وكذلك الجدَّة من قِبَل الأمِّ بمنزلة الأخت من قِبَلها، تقاسم من تقاسمه على حدٍّ واحد، وتسقط في الموضع الذي تسقط.

فإذا اجتمعا كانا بمنزلة أخٍ وأختٍ من قِبَل أمٍّ يقاسمان من يقاسمه الإخوة من قِبَل الأمِّ ويسقطان في الموضع الذي يسقطان فيه، فإذا اجتمعا أو واحدٌ منهما مع أخٍ أو أختٍ أو إخوة وأخوات من قِبَل الأمِّ مع أخٍ أو أختٍ أو إخوة وأخواتٍ من قِبَل أبٍ وأمٍّ أو من قِبَل أبٍ وجدٍّ أو جدَّةٍ من قِبَل أبٍ، كان للجدِّ والجدَّة من قِبَل الأمِّ والإخوة والإخوات من قِبَلها لثالث بينهم بالسوية، والباقي للأخ أو الأخت أو الإخوة والأخوات والجدُّ أو الجدَّة من قِبَل الأب للذكر مثل حظِّ الأنثيين على ما بيناه.

وأولاد الإخوة والأخوات هم من قِبَل أبٍ كانوا أو من قِبَل أمٍّ أو من قِبَل أبٍ وأمٍّ خاصةً يقومون مقام الإخوة والإخوات في مقاسمة الجدِّ والجدَّة إذا لم يكن هناك إخوة ولا أخوات ويأخذون نصيب من يتقربون به إليه من أخٍ أو أختٍ على حدٍّ واحد، ولا يسقط أحدٌ منهم وإن نزل ببطونٍ كثيرةٍ على حال.

والجدُّ والجدَّة وإن عليا من قِبَل أبٍ كانا أو من قِبَل أمٍّ فإنهم يقاسمون الإخوة والأخوات على ما رتبناه، فإذا اجتمع جدُّ أبٍ وجدَّته وجدَّ أمه وجدَّتها مع جدِّ الميت وجدَّته

النهاية

من قِبَل أبيه وجدّه وجدّته من قِبَل أمّه كان الَّذي يقاسم الإخوة وأخوات جدّ الميّت وجدّته من قِبَل أبيه ومن قِبَل أمّه ويسقط جدّ الأب والأمّ وجدّتها، ثمّ على هذا الحساب الأدنى يمنع الأبعد إذا كان موجوداً باقياً، فإذا عدم قام الأبعد مقامه في مقاسمة الإخوة والأخوات على ما بيّناه، وسهم الزوج والزوجة ثابت مع الجدّ والجدة على ما بيّناه.

باب ميراث ذوى الأرحام

ميراث العمومة والعَمّات مثل ميراث الإخوة والأخوات من قِبَل الأب على حدّ واحد، وميراث الخوّلة والحالات مثل ميراث الإخوة والأخوات من قِبَل الأمّ على حدّ واحد؛ للخوّلة والحالات الثلث نصيب الأمّ للعمومة والعَمّات الثلثان نصيب الأب ليس بينهم. تفاوتٌ إلّا في مسألة واحدة؛ وهى أنّ ابن العمّ من قِبَل الأب والأمّ مع العمّ من قِبَل الأب يكون أولى بالميراث بما ثبت عن آل محمّد عليهم السّلام، وليس كذلك ابن الأخ من قِبَل الأب والأمّ مع الأخ من قِبَل الأب لأنّ الأخ من قِبَل الأب أولى بالميراث من ابن الأخ وإن كان من قِبَل الأب والأمّ لأنّه أقرب ببطن.

والزيادة في الأسباب إنّما تراعى مع التّساوى في الدّرج مثل أخوين أحدهما لأبٍ وأمّ والآخر لأب، فالَّذى للأب والأمّ يكون أولى بالميراث، فأما إذا كان أحدهما أقرب فهو أولى بالميراث وإن كان الأبعد له سببان، ومسألة العمّ وابن العمّ مخصوصة بما ثبت من الآثار عن أئمة آل محمّد عليهم السّلام وإجماعهم.

فإذا خلف الميّت عمّاً أو عمّةً أو عمومةً أو عمّات ولم يخلف معهم غيرهم كان الميراث لهم، وكذلك إن ترك عمومةً وعمّاتٍ كان المال لهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، فإن ترك عمّين أحدهما لأبٍ وأمّ والآخر لأب كان المال للعمّ من قِبَل الأب والأمّ وسقط العمّ من قِبَل الأب، فإن خلف عمّين أحدهما للأمّ والآخر لأبٍ وأمّ أو لأبٍ كان للعمّ من قِبَل الأمّ السّدس والباقي للعمّ من قِبَل الأب والأمّ أو من قِبَل الأب.

فإن ترك عمّةً ولم يخلف غيرها كان المال لها فإن ترك عمّتين كان المال بينهما نصفين، فإن خلف عمّةً لأبٍ وأمّ وعمّاً أو عمّةً أو عمومةً أو عمّاتٍ أو عمومةً وعمّاتٍ من قِبَل الأب كان

المال للعمّة من قِبَل الأب والامّ ويسقط الباقيون من قِبَل الأب، فإن خَلَفَ عَمّةٌ من قِبَل الامّ وعَمّةٌ أو عَمًّا أو عمومةً أو عَمّاتٍ أو عمومةً وعَمّاتٍ من قِبَل الأب أو من قِبَل الأب والامّ كان للعمّة من قِبَل الامّ السّدس والباقي لمن كان من قِبَل الأب والامّ أو من قِبَل الأب، فإن خَلَفَ عمومةً وعَمّاتٍ مختلفين كان للعمومة والعَمّات من قِبَل الأب والامّ للذكر مثل حظّ الأنثيين وسقط العمومة والعَمّات من قِبَل الأب.

فإن خَلَفَ خالاً أو خالةً ولم يخلف غيره كان المال له فإن خَلَفَها كان المال بينهما نصفين، فإن خَلَفَ خوّلةً وخالات كان الحكم أيضاً مثل ذلك سواء الميراث بينهم بالسّوية، فإن خَلَفَ خالين أحدهما لأبٍ وأمّ والآخر لأبٍ كان المال للخال من قِبَل الأب والامّ وسقط الخال من قِبَل الأب، فإن خَلَفَ خالين أحدهما من قِبَل الامّ والآخر إِمّا من قِبَل الأب والامّ أو من قِبَل الأب كان للخال من قِبَل الامّ السّدس والباقي للخال من قِبَل الأب أو من قِبَل الأب والامّ، فإن خَلَفَ ثلاثة أخوالٍ متفرّقين كان للخال من قِبَل الامّ السّدس والباقي للخال من قِبَل الأب والامّ وسقط الخال من قِبَل الأب.

فإن خَلَفَ خالين أو خاليتين فصاعداً من قِبَل الامّ وخالاً أو خالةً فصاعداً من قِبَل الأب أو من قِبَل الأب والامّ كان للخالين أو الخاليتين من قِبَل الامّ الثلث بينهم بالسّوية، والباقي للخال أو الخالة أو الخوّلة والخالات من قِبَل الأب كانوا أو من قِبَل الأب والامّ للذكر أيضاً مثل حظّ الأنثيين، فإن خَلَفَ خالةً من قِبَل الامّ وخالاً أو خالةً فصاعداً من قِبَل الأب والامّ أو من قِبَل الأب كان للخالة من قِبَل الامّ السّدس والباقي للخال أو الخالة أو الخوّلة والخالات من قِبَل الأب أو من قِبَل الأب والامّ للذكر أيضاً مثل حظّ الأنثيين. فإن خَلَفَ عَمًّا أو عَمّةً أو عمومةً أو عَمّاتٍ أو عمومةً وعَمّاتٍ متفرّقين كانوا أو متفرّقين مع خالٍ أو خالةٍ أو خوّلةٍ أو خالاتٍ أو خوّلةٍ وخالات كان لمن يتقرّب بالأب واحداً كان أو أكثر منه من العمومة والعَمّات الثلثان على مرتبّناه من الاستحقاق، والثلث لمن يتقرّب من قِبَل الامّ واحداً كان أو أكثر من ذلك على ما بيّناه من الاستحقاق.

ولا يرث مع العمومة والعَمّات واحداً كان أو اثنين أحدٌ من بنى العمّ ولا بنى العمّة اختلفت أسبابهما أو اتفقت إلّا المسألة التي استثنيناها في صدر هذا الباب لأنهم أقرب

بيظن،

وكذلك لا يرث مع الخؤولة والخالات أحد من أولادهم اختلفت أسبابهم أو اتفقت من غير استثناء بل بالإطلاق، ولا يرث مع العمّ والعمة واحدًا كان أو اثنين أو أكثر أحد من بنى الخؤولة والخالات على حال لأنهم أقرب بدرجة، وكذلك لا يرث مع الخؤولة والخالات ولا مع واحد منهم أحد من بنى الأعمام والعَمَّات لأنهم أقرب بيظن.

ولا يرث مع ولد العمّ والعمة ولد ولد العمّ والعمة ولا مع ولد الخال والخالة أحد من ولد ولدهما كما لا يرث مع العمّ والعمة والخال والخالة أحد من أولادها، وولد ولد العمّ من قبل الأب والأم مع العمّ للأب يكون المال للعمّ للأب ويسقط ولد ولد العمّ وليس يجري ذلك بجرى ولد العمّ للأب لأنه قد بعد، وعلى هذا يجري ميراث ذوى الأرحام، فكل من كان أقرب بدرجة كان أولى بالميراث من الأبعد.

وسهم الزوج والزوجة ثابت مع العمومة والعَمَّات ومع الخؤولة والخالات ومع أولادهم لا ينقصون عنه: النصف إن كان زوجًا والرَّبع إن كانت زوجة، والجدة والجدة من قبل أب كانا أو من قبل أم وكل واحد منها قريبًا أو بعدًا يمنعان العمومة والعَمَّات والخؤولة والخالات وأولادهم من الميراث، ولا يرث أحد منهم معها ولا مع واحد منها شيئًا على حال.

ولا يرث عمّ الأب ولا عمّته ولا خال الأب ولا خالته ولا عمّ الأم ولا عمّتها ولا خالها ولا خالته مع عمّ الميت وعمّاته وخاله وخالاته على حال لأنهم أقرب بدرجة، فإن لم يكن هناك عمّ ولا عمّة ولا خال ولا خالة كان المال لهم على حسب ما يستحقون.

فإذا اجتمع عمّ أب وعمّته وخاله وخالته وعمّ الأم وعمّتها وخالها وخالته كان للعمّ الأب وعمّته وخاله وخالته الثلثان: منها ثلثا الثلثين لعمّ وعمّته للذكر مثل الأنثيين وثلث الثلثين لخاله وخالته بينهما بالسوية، والثلث الباقي من أصل المال يكون للعمّ الأم وعمّتها وخالها وخالته: منها لعمّتها النصف من ذلك وهو السدس من أصل المال الذكر والأنثى فيه سواء، والنصف الآخر وهو السدس من أصل المال لخالها وخالته بينهما بالسوية.

فيجعل أصل الفريضة من مائة وثمانية أسهم، فيكون الثلثان منها وهو اثنان وسبعون لمن يتقرب من جهة الأب من عمّه وعمّته وخاله وخالته، فيكون ثلثاه للعمّ والعمة وهو

ثمانية وأربعون سهماً: للعم من ذلك اثنان وثلاثون سهماً وللعمة ستة عشر سهماً، وثلاث الثلثين وهو أربعة وعشرون سهماً بين خاله وخالته: للخال من ذلك اثني عشر سهماً وللخاله أيضاً مثل ذلك، والثالث الباقي من أصل المال وهو ستة وثلاثون سهماً لمن يتقرب من جهة الأم: النصف من ذلك وهو ثمانية عشر سهماً للعم والعمة لكل واحد منها تسعة أسهم، والنصف الآخر بين الخال والخاله مثل ذلك لكل واحد منها تسعة أسهم وقد استوفيت الفريضة، وعلى هذا التقدير تجرى فرائض ذوى الأرحام.

وأولاد العم والعمة وإن سفلوا أولى بالمال من عم الأب وعمته من خالوخالته كما أن أولاد الإخوة أولى بالمال من العمومة والعمت، وكذلك أولاد الخؤولة وإن سفلوا أولى من خال الأم وخالتها وعمتها وعمتها على كل حال وكذلك أولاد العمومة والعمت وإن سفلوا أولى من خؤولة الأم وخالاتها وعمومتها وعماتها وكذلك أولاد الخؤولة والخالات وإن سفلوا أولى من عم الأب وعمته وخاله وخالته على كل حال لأن هؤلاء وإن سفلوا يقومون مقام من يتقربون به إليه، ومن يتقربون به إما العم أو العمة أو الخال أو الخالدة وهؤلاء أولى من عمومة الأب ومن خؤولته وخؤولة الأم وخالاتها لأنهم أقرب بدرجة.

وأولاد العمومة يقومون مقام آبائهم إذا لم يكن عمومة ولا عمت ويحبسون من الميراث من يحجبهم العمومة، وكذلك أولاد العمت يقومون مقام العمت إذا لم يكن عمت ولا عمومة ويحبسون من يحجبه العمت إلا أن يكون هناك من هو أقرب منهم، وكذلك أولاد الخؤولة والخالات يقومون مقام آبائهم وأمهاتهم إذا لم يكن خؤولة ولا خالات، ويمنعون من الميراث من كان يمنعه الخؤولة والخالات إلا أن يكون هناك من هو أقرب منهم.

وإذا خلف الميت أولاد عمومة متفرقين كان لأولاد العم من قبل الأم السدس بينهم بالسوية والباقي لأولاد العم من قبل الأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين ويسقط أولاد العم من قبل الأب، وكذلك إن خلف أولاد خؤولة متفرقين كان لأولاد الخال من قبل الأم السدس بينهم بالسوية والباقي لأولاد الخال من قبل الأب والأم للذكر أيضاً مثل حظ الأنثيين سواء وسقط أولاد الخال من قبل الأب.

وحكم أولاد العمت المتفرقات مثل حكم أولاد العمومة المتفرقين على السواء وكذلك

النهاية

حكم أولاد الخؤولة المتفرقين مثل حكم أولاد الخالات المتفرقات على السواء.
فإذا خلف الميت ابني عمٍّ وأحدهما أخٌ لأمٍّ كان المال للأخ من قبل الأم من جهة الأخوة
لا من جهة أنه ابن عمٍّ وسقط الآخر.

فإن خلفت امرأة ابني عمٍّ أحدهما زوجٌ؛ كان لأبن العم الذي هو الزوج النصف
بالزوجية والباقي بينها نصفين، فإن خلف ابني خالة أحدهما أخٌ لأب كان المال لأبن الخالة
الذي هو الأخ بسبب الأخوة لا بسبب أنه ابن الخالة وسقط الأخ الآخر، فإن خلف الرجل
ابنتي عمٍّ إحداها زوجته كان لأبنة العم التي هي الزوجة الربع بسبب الزوجية والباقي
بينها نصفين فتجعل الفريضة من ثمانية: فلإحدى بنتي العم الربع سهمان بسبب الزوجية
وتبقى ستة فهو بينها وبين بنت العم الأخرى بينها نصفين، فيصير لهذه خمسة من ثمانية
ولتلك ثلاثة من ثمانية.

فإن خلفت امرأة ابني عمٍّ أحدهما زوجها كان لأبن العم الذي هو الزوج النصف
بسبب الزوجية والنصف الآخر بينها نصفين فتجعل الفريضة من أربعة: لأحد ابني العم
بسبب الزوجية النصف من ذلك اثنان والنصف الآخر بينها لكل واحد منها سهم،
فيصير لأبن العم الذي هو الزوج ثلاثة ولأبن العم الآخر واحد.

فإن خلفت المرأة زوجها وخالها أو خالتها وعمها أو عمتها كان للزوج النصف من
أصل المال والثلث للخال أو الخالة أو لهما إذا اجتمعا نصيب الأم؛ لقول أبي عبد الله عليه
السلام: إن كل ذي رحمٍ له نصيب الرحم التي يجربها إلا أن يكون وارثٌ أقرب إلى الميت
منه، والخال والخالة يجبران برحم الأم ولهما الثلث بالتسمية، وما يبقى وهو السدس فللمعم أو
العمة أو لهما إذا اجتمعا. وهذه المسألة مثل امرأة ماتت وخلفت زوجها وأبويها يكون للزوج
النصف وللأم الثلث وللأب ما يبقى وهو السدس.

وكذلك لو خلف الرجل امرأة وخالاً أو خالة وعمّاً أو عمة كان للزوجة الربع من أصل
المال وللخال أو الخالة الثلث وما يبقى فهو للعم أو العمة، فتكون الفريضة من اثني عشر:
للزوجة الربع من ذلك ثلاثة وللخال أو الخالة أو لهما الثلث أربعة، وتبقى خمسة فهي للعم أو
العمة أو لهما وقد استوفيت الفريضة. وهذه المسألة أيضاً مثل رجل مات وخلف زوجة

وأبوين يكون للزوجة الربع وللأم الثلث وما يبقى فيكون للأب مثل الأولى سواء.
وكذلك إن خلفت المرأة أو الرجل زوجاً أو زوجةً وبني خالٍ أو بني خالة، وبني عمٍّ أو
بني-عمة، كان للزوج النصف، وللزوجة الربع ولبنى الخال أو الخالة الثلث، وما يبقى فلبني
العم أو العمة لأن النقصان يدخل عليهم كما يدخل على الإخوة من قبل الأب وعلى الأب
نفسه دون الإخوة من قبل الأم ودون الأم نفسها.

وكذلك إن خلف الرجل أو المرأة زوجاً أو زوجةً وجدًا من قبل الأب أو جدةً أو جدًّا
من قبل الأم أو جدًّا وجدةً من قبلها كان للزوج النصف أو للزوجة الربع، والثلث للجد أو
الجدة من قبل الأم أو لها وما يبقى فللجد أو الجدة أو لها من قبل الأب يدخل النقصان
عليهما كما دخل على الأب.

فإن خلف الميت عمةً لأبٍ هي خالة لأم وعمّة أخرى لأب وخالة لأبٍ وأم؛ كان للعمتين
من قبل الأب الثلثان اثني عشر من ثمانية عشر سهمًا لكل واحدٍ منها ستة، وللخالة من
الأم التي هي إحدى العمتين من الأب سدس الثلث، وهو واحد من ثمانية عشر فيصير
معها سبعة، وللخالة الأخرى من الأب والأم خمسة أسهمٍ من ثمانية عشر سهمًا.

باب توارث أهل الملتين

الكافر لا يرث المسلم على حال من الأحوال كافرًا أصليًا كان أو مرتدًا عن الإسلام،
ولذا كان أو والدًا أو ذارجمٍ زوجًا كان أو زوجة، والمسلم يرث الكافر على كل حالٍ كائنًا
من كان إلا أن يكون هناك من هو أولى منه بالميراث فممنعه إيّاه.

فإذا خلف المسلم ولدًا كافرًا ولم يخلف غيره من ولدٍ ولا والدٍ ولا ذى رحمٍ ولا زوجٍ
ولا زوجة كان ميراثه لبيت المال، فإن خلف مع الولد الكافر ولدًا آخر مسلمًا كان المال له
ذكرًا كان أو أنثى دون الكافر، فإن كان بدل الولد المسلم والدًا أو والدّة أو أحد ذوى
أرحامه قريبًا كان أو بعيدًا كان المال للمسلم كائنًا من كان وسقط الولد الكافر ولا يستحقّ
منه شيئًا على حال.

فإن خلف ولدين أو ثلاثةً وما زاد عليهم مسلمين وولدًا كافرًا كان المال للمولود المسلم

النهاية

دون الكافر، فإن أسلم الولد الكافر قبل أن يقسم المال كان له نصيبه معهم، وإن أسلم بعد قسمتهم المال لم يكن له شيء على حال، فإن خلف ولدًا واحدًا مسلمًا وآخر كافرًا كان المال للمسلم دون الكافر، فإن أسلم الكافر لم يكن له من المال شيء لأن المسلم قد استحقّ المال عند موت الميت وإنما يتصور القسمة إذا كانت التركة بين نفسين فصاعدًا، فإذا أسلم قبل القسمة قاسمهم على ما بيناه وذلك لا يتأتى في الواحد على حال، فإن خلف أولادًا مسلمين ووالدين كافرين كان المال لأولاده المسلمين دون الوالدين، فإن أسلمها أو واحدًا منها قبل قسمة المال كان له سهمه مع الأولاد، وإن أسلم بعد القسمة لم يكن له شيء على حال.

فإن خلف والدين مسلمين وولدًا كافرًا كان المال للوالدين المسلمين، فإن أسلم الولد قبل قسمة الوالدين المال كان لهما سهمهما السدسان والباقي للولد وإن أسلم الولد بعد قسمتهما المال لم يكن له شيء على حال، وإن كان المسلم من الوالدين أحدهما كان المال له فإن أسلم بعد ذلك الولد لم يقاسمه المال على الأصل الذي بيناه.

وإن خلف الميت ولدًا كافرًا أو والدين كافرين أو أحدهما وكان كافرًا، وابن ابن عم أو عمة أو ابن ابن خال أو خالة، أو من هو أبعد منهم وكان مسلمًا كان الميراث للبعيد المسلم دون الولد والوالدين الكفار، فإن أعلم الولد أو الوالدان أو أحدهما قبل قسمتهم المال رجع الميراث إليهم وسقط ذوو الأرحام، وإن أسلموا بعد قسمة المال لم يكن لهم شيء على حال.

وإذا خلفت المرأة زوجها وكان مسلمًا وولدًا أو والدًا أو ذوى أرحام كافرًا كان الميراث للزوج كله وسقط هؤلاء كلهم، فإن أسلموا ردّ عليهم ما يفضل من سهم الزوج، وإن خلف الرجل امرأة مسلمة ولم يخلف وارثًا غيرها مسلمًا وخلف ورثًا كافرًا كان ربع متركه لزوجته والباقي لإمام المسلمين وسقط هؤلاء كلهم، فإن أسلموا بعد ذلك قبل قسمة المال ردّ عليهم ما يفضل عن سهم الزوجة، وإن كان إسلامهم بعد ذلك، لم يكن لهم شيء على حال. وإذا خلف الكافر وارثًا مسلمًا ولدًا كان أو والدًا، أو ذا رحم قريبًا كان أو بعيدًا ذكرًا كان أو أنثى، أو زوجًا أو زوجة ولم يخلف غيره كان المال له، فإن خلف مع المسلم كائنًا من

كان وارثاً كافراً قريباً أو بعيداً أو زوجاً أو زوجةً كان الميراث للوارث المسلم دون الكافر، فإن أسلم الكافر قبل قسمة المال كان له ميراثه على قدر استحقاقه وإن أسلم بعد ذلك لم يكن له شيء على حال.

وإذا خلف الكافر أولاداً صغاراً وإخوةً وأخواتٍ من قبل الأب وإخوةً وأخواتٍ من قبل الأم مسلمين كان للإخوة والأخوات من قبل الأم ثلث وللإخوة والأخوات من قبل الأب الثلثان، وينفق الإخوة من قبل الأم على الأولاد بحساب حقهم ثلث النفقة وينفق الإخوة والأخوات من الأب بحساب حقهم ثلثي النفقة، فإذا بلغ الأولاد تأسلموا أسلم لإخوة إليهم ما بقى من الميراث، وإن اختاروا الكفر تصرفوا في باقى التركة ولم يعطوا الأولاد منها شيئاً. وإن كان أحد أبوى الأولاد الصغار مسلماً وخلف إخوةً وأخواتٍ من قبل أبٍ أو من قبل أم كان الميراث للأولاد الصغار، فإذا بلغوا أُجبروا على الإسلام وقهروا عليه، فإن أبوا كانوا يحكم المرتدين وجرى عليهم ما يجرى عليهم سواء، والمسلم إذا كان له أولادٌ ذميون وقرابةٌ كفارٌ ومولى نعمةً مسلم كان ميراثه لمولى نعمته المسلم دون أولاده وقراباته الكفار.

والمسلمون يتوارث بعضهم من بعض وإن اختلفوا في الآراء والديانات لأن الذى به تثبت الميراث إظهار الشهادتين والإقرار بأركان الشريعة من الصلاة والزكاة والصوم والحجّ دون فعل الإيمان الذى يستحقّ به الثواب.

والكفار على اختلافهم يتوارث بعضهم من بعض لأن الكفر كالملة الواحدة؛ لقول أبى عبد الله عليه السلام: لا يتوارث أهل ملتين نحن نرثهم ولا يرثونا، فجعل من خالف الإسلام ملةً واحدة.

والمسلم الذى وُلِدَ على الإسلام ثم ارتدّ فقد بانت منه امرأته ووجب عليها عدة المتوفى عنها زوجها وقُسِمَ ميراثه بين أهله، ولا يستتاب بل يقتل على كل حال، فإن لحق بدار الحرب ثم مات وله أولادٌ كفارٌ وليس له وارثٌ مسلم كان ميراثه لإمام المسلمين.

ومن كان كافراً فأسلم ثم ارتدّ عرض عليه الإسلام فإن رجع إليه وإلا ضربت عنقه، فإن لحق بدار الحرب ولم يقدر عليه اعتدت منه امرأته عدة المطلقة ثم يقسم ميراثه بين أهله،

النهاية

فإن رجع إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها كان أملك بها وإن رجع بعد انقضاء عدتها لم يكن له عليها سبيل، فإن مات على كفره وله أولادٌ كفّار ولم يخلف وارثاً مسلماً كان ميراثه لبيت المال، وقد روى: أنه يكون ميراثه لورثته الكفار وذلك محمولٌ على ضربٍ من التقيّة لأنّه مذهب العامة.

باب الحرّ المسلم يموت ويترك وارثاً مملوكاً

المملوك لا يرث الحرّ مادام مملوكاً ولذا كان أو والدًا أو ذارحمٍ مع وجود غيره من الورثة الأحرار سواء كان ذلك الغير ولدًا أو والدًا أو ذارحمٍ قريباً أو بعيداً ذكراً كان أو أنثى على كلّ حال.

فإن خلف الميت الحرّ ولدًا مملوكاً وآخر حرّاً كان ميراثه لولده الحرّ دون المملوك، فإن أعتق المملوك قبل قسمة المال بين الورثة الأحرار كان له نصيبه معهم على حسب استحقاقه وإن أعتق بعد قسمة الميراث فلا ميراث له، وكذلك إن كان الوارث الحرّ واحداً لم يرث معه المملوك وإن أعتق، لأنّ عند موت الميت قد استحقّ الحرّ الميراث. وإن خلف الميت ولدًا مملوكاً وذارحمٍ بعيدٍ منه أو قريب حرّ كان الميراث الذي رحمه دون ولده المملوك، فإن أعتق الولد قبل قسمة المال كان المال له دون ذى رحمه، وإن أعتق بعد قسمة الميراث لم يكن له شيء على حال.

فإن خلف ولدًا مملوكاً ولولده حرّ كان الميراث لولد ولده الحرّ دون ولده المملوك ولم يمنع ولد الولد الميراث من حيث كان من يتقرّب به مملوكاً وكذلك الحكم في باقى ذوى الأرحام، فإن كان للميت وارث حرّ وزوج أو زوجة مملوك كان الميراث للحرّ ولم يكن للزوج والزوجة شيء على حال، فإن خلف زوجاً أو زوجة حرّاً ووارثاً آخر مملوكاً كان المال للزوج أو الزوجة على ما بيناه من ميراثهما مع فقد الوارث.

وإذا لم يخلف الميت وارثاً حرّاً على وجهٍ وخلف وارثاً مملوكاً ولدًا كان أو والدًا أو أخاً أو إخوة أو واحداً من ذوى أرحامه وجب أن يشتري من تركته وأعتق، وأعطى بقية المال ولم يكن لمالكه الامتناع من بيعه بل يقهر عليه. هذا إذا كان قدر ما خلفه بقيمة المملوك أو أكثر

فإن كانت التركة أقل من قيمة المملوك لم يجب شراء الوارث على حال وكان المال لبيت مال المسلمين، وحكم الزوج والزوجة حكم ذوى الأرحام في أنه إذا لم يخلف غيرها اشترى وأعتق ورثا على ما بيناه، وقال بعض أصحابنا: أنه إذا كانت التركة أقل من ثمن المملوك استسعى في باقيه، ولست أعرف بذلك أثراً وينبغي أن يكون العمل على ما قلناه. وكذلك إن خلف وارثين مملوكين كل واحدٍ منها يرث مع صاحبه مثل ولدين أو والدين أو ولداً ووالدين أو ولداً وأحد الأبوين وما أشبه ذلك؛ ولم يخلف إلا مقدار ما يشتري به أحدهما لم يجب شراء واحدٍ منها على حال لأنَّ القدر الذي يستحقه قد نقص عن ثمنه وذلك لا يوجب شراءه على ما بيناه، وأم الولد تجعل في نصيب ولدها وتتعتق على ما بيناه وليس لها ميراث.

باب ميراث الموالى مع وجود ذوى الأرحام ومع فقدهم:

إذا مات المعتق وخلف ذا رحمٍ له حرّاً مسلماً ولداً كان أو والدًا أو ذارحمٍ قريباً أو بعيداً وعلى كل حال؛ كانت تركته له دون مواليه الذين أعتقوه، فإن لم يخلف أحداً من ذوى أرحامه فهو على ضربين: فإن كان سائبةً، وهو الذى أعتق في الواجبات من النذور والأيمان والكفارات أو يكون قد أعتقه مولاة وتبرأ من ضمان جريته وأشهد على ذلك؛ كان ميراث هؤلاء كلهم لإمام المسلمين، إذا لم يكونوا توالوا إلى أحدٍ يضمن عنهم جريتهم وحدثهم لأنه من الأنفال وإن لم يكن المعتق سائبةً كان ميراثه لمن أعتقه رجلاً كان أو امرأة. فإن كان الذى أعتقه لم يكن حياً وكان له أولادٌ ذكورٌ وإناثٌ كان ميراث المعتق لولده الذكور منهم دون الإناث، فإن لم يخلف غير إناثٍ من الأولاد وخلف معهنَّ عصبه؛ كان ميراثه لعصبه مولاة دون بناته.

والوالدان يرثان المعتق إذ لم يكن للمعتق ولدٌ، فإن لم يكن له والدان وكان له إخوة وأخواتٌ من قبل أبٍ وأمٍّ أو من قبل أبٍ كان ميراث المولى لهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كانوا من قبل أمٍّ لم يكن لهم من ميراث المعتق شيءٌ على حال وكان المال للعصبه، فإن

لم يكن له عصبهٌ ولا أحدٌ ممن ذكرناه كان المال لبيت المال.
هذا إذا كان المعتق رجلاً فإن كانت امرأةً فميراث مولاهما إن كانت حية وإن لم تكن حيةً فميراثه لعصبته دون ولدها ذكوراً كانوا أو إناثاً، وقد بينّا في باب الولاء من كتاب العتق تعلق الولاء بعضه ببعض فعلى ذلك تجرى أحكام الموارث، وسهم الزوج والزوجة ثابتٌ في المعتق مع وجود ذوى الأرحام ومع فقدهم والباقي إمّا للمولى أو للإمام. ومن توالى إلى غيره فضمن جريرته وحدثه ثم مات وخلف وارثاً قريباً كان أو بعيداً كان ميراثه له دون من توالى إليه، فإن لم يكن له أحدٌ من قريبٍ ولا بعيدٍ وكان له زوجٌ أو زوجةٌ كان له حقه والباقي لمولاه الذى ضمن جريرته.

وإن مات ولا يعرف له وارثٌ ولا يكون قد توالى إلى أحد كان ميراثه للإمام، وهو القسم الثالث من أقسام الموالى وهو ميراث من لا وارث له وذلك خاصٌ له لأنه من الأنفال على ما بيناه، وكان أمير المؤمنين عليه السلام يعطى ميراث من لا وارث له فقراء أهل بلده وضعفائهم، وذلك على سبيل التبرّع منه عليه السلام.
وإذا خلف الميت ولداً غائباً لا يعرف خبره وورثةً شهوداً غير أن الغائب أولى به من الحاضر فإنه توقف تركته إلى أن يجيء الغائب، فإن تطاولت المدة قسم بين الحاضرين وكانوا ضامين له إن جاء، وإن مات في غيبته بعد الموروث منه وله ورثة كان هؤلاء ضامين للمال لورثته.

ومتى خلف إنسان مالاً وليس له وارثٌ ولم يتمكن من إصاله إلى سلطان الحق قسم ذلك فى الفقراء والمساكين ولا يعطى سلطان الجور منه شيئاً على حال إلا أن يتغلب عليه أو يخاف سطوته فيجوز حينئذٍ تسليمه إليه للتقية والخوف.

باب ميراث القاتل ومن يستحق الدية

القاتل على ضربين: قاتل عمدٍ وقاتل خطأ.

فإذا كان قاتل عمدٍ فإنه لا يرث المقتول لامن تركته ولا من ديته إن قبل أولياؤه الدية، ولذا كان أو والداً قريباً كان أو بعيداً زوجاً كان أو زوجة، وتكون تركة المقتول وديته لمن

عدا القاتل من ورثته قريباً كان أو بعيداً، فإن لم يكن للمقتول أحد غير الذى قتله كان ميراثه لبيت المال ولا يعطى القاتل شيئاً منه على حال.

فإن قتل الرجل ابنه لم يرثه، فإن كان للقاتل أب وابن ورثا المقتول وكان الميراث بينهما نصفين لأنه حدّ المقتول وأخوه، وإن قتل الرجل أباه لم يرثه على حال فإن كان للأب أولاد غير القاتل كان ميراثه لهم، فإن لم يكن له ولد غير القاتل وكان لولده ولد ورث جدّه المقتول دون أبيه القاتل ولم يمنع المال حيث كان من يتقرب به ممنوعاً.

وإذا كان القاتل خطأ فإنه يرث المقتول على كل حال ولداً كان أو والدًا أو ذارحم أو زوجاً أو زوجة من نفس التركة ومن الدية، وقد رويت رواية بأن القاتل لا يرث وإن كان خطأ وهذه رواية شاذة لا عمل عليها لأن أكثر الروايات على ما قدمناه، وكان شيخنا رحمه الله يحمل هذه الرواية على أنه إذا كان القاتل خطأ فإنه لا يرث من الدية ويرث من التركة ليجمع بين الأخبار، وعلى هذا أعمل لأنه أحوط.

وإذا كان للمقتول وارث كافر كان ميراثه لبيت المال، فإن أسلم الكافر كان له الميراث والمطالبة بالدم وإن لم يسلم وكان المقتول عمداً كان الإمام وليّه وهو مخير بين أن يأخذ الدية فيجعلها في بيت مال المسلمين أو يقيد به القاتل، وليس له أن يعفو لأن ذلك ليس بحقه فيجوز له تركه وإنما هو حق لجميع المسلمين، وإذا كان على المقتول دين وجب قضاؤه من الدية كما يجب قضاؤه من نفس التركة سواء كان المقتول عمداً أو خطأ وعلى كل حال. وقاتل العمد إذا كان مطيعاً بالقتل لم يمنع الميراث ولم يحرمه وإنما يحرم إذا كان ظالماً، ومثال ما ذكرناه أن يقتل الرجل أباه وهو كافر أو باغٍ على إمام عادل أو قتله بأمر الإمام إمّا قوداً أو لغير ذلك، فإن ميراثه منه ثابت ولم يستحق الحرمان.

والدية يستحقها جميع ورثة المقتول على سهام الله تعالى: الوالدان والولد والإخوة والأخوات وكل من يتقرب من جهة الأب خاصة ذكراً كان أو أنثى، ولا يستحقها الإخوة والأخوات من قبل الأم ولا أحد من ذوى أرحامها، والزوجة يرث كل واحد منها الآخر من نفس الدية كما يرثه من نفس التركة ما لم يقتل أحدهما صاحبه، فإن قتله منع الميراث من التركة والدية معاً على ما بيناه.

والمطلقة طلاقاً يملك رجعتها إذا قتلت ورثها الزوج من تركتها وديتها، وأن قتل الزوج ورثته أيضاً مثل ذلك مادامت في العدة من التركة والدية وتكون عليها عدة المتوفى عنها زوجها، فإذا خرجت من العدة لم يكن لها ميراث على حال وكذلك إن كان طلاقاً لا يملك فيها الرجعة لم يكن لواحدٍ منها ميراثٌ من صاحبه على ما بيناه.

باب ميراث المماليك والمكاتبين

المملوك لا يملك شيئاً يستحقه ورثته من الأحرار بل ماله لمولاه وكذلك حكم المدبر، فأما المكاتب فهو على ضربين: مشروطٌ عليه ومطلق، فإذا كان مشروطاً عليه فحكمه حكم المماليك، وإن كان غير مشروطٍ عليه فإنه يرث ويورث بقدر ما أدى من مكاتبته من غير زيادةٍ ولا نقصان، ويحرم ما زاد على ذلك. وإذا اشترط المكاتب على الذي كاتبه بأن يكون ولاؤه له كان شرطه صحيحاً، فإن شرط أن يكون ميراثه له دون ورثته كان ذلك باطلاً، وكذلك إذا كان عبداً بين شريكين أعتق أحدهما نصيبه، ثم مات وخلف مالاً كان نصف ماترك للذي لم يعتق والباقي لورثته، فإن لم يكن له ورثة كان ذلك لمولاه الذي أعتقه على ما بيناه.

باب ميراث المجوس وسائر أصناف الكفار

اختلف أصحابنا في ميراث المجوس؛ فقال قوم: إنهم يورثون بالأنساب والأسباب الصحيحة التي يجوز في شرع الإسلام ولا يورثون بما لا يجوز فيه على حال، وقال قوم: إنهم يورثون بالأنساب على كل حال ولا يورثون بالأسباب إلا بما هو جائز في شريعة الإسلام. وقال قوم: إنهم يورثون من الجهتي معاً سواء كان مما يجوز في شريعة الإسلام أو لا يجوز. هذا القول عندي هو المعتمد عليه وبه تشهد الروايات، وأيضاً فإن أنسابهم وأسبابهم وإن لم تكن جائزة في شريعة الإسلام فهي جائزة عندهم وهي نكاحٌ على رأيهم ومذهبهم، وقد أمرنا أن نقرهم على ما يرونه من المذاهب ونهينا عن قذفهم بالزنا، وقيل: أليس ذلك عندهم نكاحاً؟ وإذا كان ذلك ثابتاً فينبغي أن يكون العمل عليه مع أنه قد رويت الرواية

كتاب الموارث

الصريحة، وقد أوردناها في كتاب تهذيب الاحكام بأنهم يورثون من الجهتين جميعاً، وإن كان ذلك باطلاً في شريعة الإسلام.

فأما من عدا المجوس من الكفار، فإذا تحاكموا إلينا ورثناهم أيضاً على كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله سواء.

باب الإقرار بوارث

إذا أقر الإنسان بولده الحق به سواء كان إقراره به في صحة أو مرض وتوارثا معاً سواء صدقة الولد أو كذبه إلا أن يكون الولد مشهوراً بغير ذلك النسب فإن كان كذلك لم يلحق به، فإن نفى من كان أقر به لم يلتفت إلى نفيه وألحق به.

وإذا أقر الإنسان بوالده أو والدته وكانا مصدقين له قبل إقراره وتوارثا، فإن لم يكونا مصدقين له لم يلتفت إلى إقراره، وإذا أقر بزوجته وكانت مصدقة له قبل إقراره وتوارثا، وإن لم تكن مصدقة له لم يقبل إقراره إلا ببينة وكذلك إن أقرت المرأة بزوج كان الحكم فيه أيضاً مثل ذلك سواء.

وإذا أقر الإنسان بولد ونده أو إخيه، وأخت أو جد أو جدة أو عم أو عمة أو خال أو خالة أو أحد ذوى أرحامه وكان له ورثة مشهورى النسب، لم يقبل إقراره إلا ببينة ولم يتوارثا سواء صدقه المقر له في قوله أو كذبه، فإن لم يكن ورثة غير الذي أقر به فإن كان يصدق المقر له توارثا وإن لم يصدق كذبه في إقراره، ولم يلتفت إلى إقراره.

وإذا مات إنسان وخلف ورثة فأقر بعض الورثة بوارث آخر بالنسب؛ فإن كان المقر له أولى به من المقر أعطاه جميع ما في يده؛ وإن كان مثله سواء أعطاه مقدار ما كان يصيبه من سهمه لأكثر من ذلك ولا أقل منه.

ومتى أقر بورثة جماعة كان الحكم أيضاً فيه مثل ذلك سواء، فإن أقر بوارثين أحدهما أولى من صاحبه غير أنها جميعاً أولى منه بالمال أعطى جميع ما في يديه للذى هو أولى بالميت وسقط الآخر.

فإن أقر بوارثين فصاعداً متساويين في الميراث وتناكروا هم ذلك النسب لم يلتفت إلى

النهاية

إنكارهم وقبل إقراره لهم، وإذا أنكروا إقراره أيضاً لم يكن لهم شيء من المال وإن أقرّوا له بمثل ما أقرّبه توارثوا بينهم إذا كان المقر له ولداً أو والدًا، فإن كان غيرها من ذوى الأرحام لم يتوارثوهم وإن صدّق بعضهم بعضاً، ولا يعدى الحكم فيه مال الميت على حال.

فإن أقرّ بوارثٍ أولى منه بالمال وجب أن يعطيه المال على ما بيناه، فإن أقرّ بعد ذلك بوارثٍ آخر هو أولى منها لزمه أن يغرم له مثل جميع المال، فإن أقرّ بعد ذلك بوارثٍ آخر هو أولى منهم كلّهم لزمه أن يغرم أيضاً مثل جميع المال ثمّ على هذا المثال بالغاً ما بلغ إقراره. فإن أقرّ بوارثٍ أولى منه بالمال فأعطاه ما في يده ثمّ أقرّ بوارثٍ مساوٍ للمقرّ له في الميراث لزمه أن يغرم له مثل ما كان يصيبه من أصل التركة، فإن أقرّ بوارثٍ مساوٍ له في الميراث فقاسمه المال ثمّ أقرّ بوارثٍ أولى منها لزمه أن يغرم له مثل جميع المال على هذا المثال بالغاً ما بلغ إقراره.

فإن أقرّ بزوجةٍ للميتة أعطى الزوج مقدار ما كان يصيبه من سهمه، فإن أقرّ بعد ذلك بزوجةٍ آخر كان إقراره باطلاً، اللهم إلا أن يكذب نفسه في الإقرار بالزوج الأول فيلزمه حينئذٍ أن يغرم للزوج الثاني وليس له على الأول سبيل.

فإن أقرّ الولد بزوجةٍ للميت أعطاهما ثمن ما كان في يده، فإن أقرّ بزوجةٍ أخرى أعطاهما أيضاً نصف ثمن ما في يده فإن أقرّ بثالثة أعطاهما ثلث ثمن ما في يده فإن أقرّ برابعة أعطاهما ربع ثمن ما في يده فإن أقرّ بخامسة، وقال: إن إحدى من أقرّ لها ليست زوجةً لم يلتفت إلى إنكاره لها ولزمه أن يغرم للتي أقرّ لها بعد ذلك، وإن لم ينكر واحدةً من الأربع لم يلتفت إلى إقراره بالخامسة وكان باطلاً، فإن أقرّ لأربع نسوةً في دفعةٍ واحدة لم يكن هنّ أكثر من الثمن بينهنّ بالسوية.

ومتى أقرّ اثنان من الورثة بوارثٍ آخر فإن كانا مرضيين مشهورين العدالة قبلت شهادتهما للمقرّ له وأُلحق نسبه بالميت وقاسم الوراث إلا أن يكون مشهوراً بغير ذلك النسب، فإن كان كذلك لم يلتفت إلى إقرارهما وشهادتهما، فإن كانا غير مرضيين العدالة لم يثبت نسب المقرّ له ولزمهما في نصيبهما بمقدار ما كان يصيبه من حظّها لا أكثر من ذلك ولا أقلّ كما ذكرناه في المقرّ الواحد.

وكذلك الحكم في المسائل الأخر لا يختلف الحكم فيها، فينبغي أن يعرف هذا الباب ويعتمد عليه فإنه يشرف به على سائر ما طوّل به من المسائل في الكتب، وأصولها ماخصناه.

المجلد الثامن والعشرون

لأبي علي حمزة بن عبد العزيز الديلمي

الملقب ببلار

المتوفى: ٤٦٣ هـ

كتاب الموارث

الوارث بأمرين: نسب وسبب.
فالنسب على ضربين: أحدهما أبوا المورث ومن يتقرب بهما. والآخر ولده وولد ولده وإن سفل.
والسبب على ضربين: نكاح وولاء. فالإرث بالنكاح يثبت مع كل نسب والإرث بالولاء لا يثبت إلا مع فقد كل نسب.
والموانع من الإرث: الكفر والرقّ وقتل المورث من كان يرثه لولا القتل. ولا يمنع الأبوين والولد والزّوج والزّوجات من أجل الإرث مانع. ثم هم على ثلاثة أضرب: الأوّل: الولد يمنع من يتقرب به - ومن يجري مجراه من ولد إخوته وأخواته - من أصل الإرث، ويمنع من يتقرب بالأبوين عن أصل الإرث أيضاً، ويمنع الأبوين عما زاد على السّدس إلا على سبيل الردّ مع البنت والبنات ويسقط نصف سهم الزّوج والزّوجة. والآخر: ابوان يمنعان من يتقرب بهما أو بأحدهما ولا يتعدى منعهما إلى غيره. والزّوج والزّوجة لاحظّ لهما في المنع.
وولد الولد - وإن سفل - يقوم مقام الولد الأدنى عند فقده في الإرث والمنع ويترتبون الأقرب فالأقرب، وهذه سبيل ولد الأخوة والأخوات - وإن سفل - إذا لم يكن أخوة وأخوات

مع الجدّين والجدّات.

وينقسم الورثة قسمة أخرى على ثلاثة أقسام:

قسم يرث بالفرض والتّسمية في سائر الأحوال وهم على ضربين: أحدهما يرث بالتّسمية ولا يرثّ عليه إذا كان معه ذوفرض غيره. والثاني يرث بالتّسمية ويرثّ عليه إذا كان معه ذوفرض غيره.

وقسم يرث بالفرض والتّسمية في حال ويرث في أخرى لا بالفرض ولا بالتّسمية. وقسم لا يرث بالفرض ولا بالتّسمية في حال من الأحوال.

فالأول من الأقسام من سَمّى الله تعالى له فرضين أعلى وأدنى وهم: الأمّ لها الثلث إذا لم يكن لها ولد ولا أخوة وأخوات مع بقاء الأب. لها السّدس مع الولد والأخوة والأخوات مع وجود الأب. والزّوج له النّصف إذا لم يكن ولد والرّبع مع الولد. والزّوجة والزّوجات لهنّ الرّبع مع فقد الولد والثّمن مع الولد.

والَّذى يرثّ عليه مَن دخل في هذه القسمة مع التّسمية الأمّ دون الزّوج والزّوجات ولا درجة لهم بعد ذلك.

والَّذى يرث بالفرض والتّسمية في حال من سُمّي له فرض ولم ينتقل إلى فرض وهم: الأب مع الولد والبنت والبنات والأخت والأخوات للأب والأمّ أو الأب والواحد من ولد الأمّ والاثنان فصاعداً.

[والَّذى لا يرث بالفرض ولا بالتّسمية كلّ من عدا هؤلاء فإنّهم يرثون بالقرابة لا بالفرض ولا بالتّسمية]

والفروض تنقسم ستّة أقسام:

النّصف والرّبع والثّمن والثّلثان والثّلث والسّدس.

فالنّصف فرض البنت، والأخت للأب والأمّ، والأخت للأب، والزّوج إذا لم يكن له ولد - ولا ولد وإن سفل.

والرّبع فرض الزّوج مع الولد وولده وإن سفل، والزّوجة والزّوجات إذا لم يكن ولد وولد الولد وإن سفل.

والثَّمن فرض الزَّوجة والزَّوجات مع الولد وولد الولد.
والثَّلاثان فرض مازاد على الواحدة من البنات ومازاد على الواحدة من الأخوات للأب
والأمَّ أو للأب.

والثَّلاث فرض الأمَّ إذا لم يكن ولد ولا ولد الولد وإن سفل، ولا أخوة وأخوات لأب وأمَّ أو
مع وجود الأب، ولما زلذ على الواحدة من الأمَّ الذَّكور فيه والإناث سواء.
والسَّدس فرض كلَّ واحد من الأبوين مع الولد وولد الولد وإن سفل، وفرض الأمَّ مع
الإخوة والأخوات إذا كان الأب موجوداً، وللواحد من ولد الأمَّ ذكراً كان أو أنثى.
فهذه أصول هذا الكتاب، ثمَّ نورد البيان إن شاء الله تعالى.

واعلم، أنَّ البنين يشتمل على بيان ميراث الوالدين على اختلاف أحوالهما وميراث
الأجداد وميراث الأولاد وميراث الأزواج على اختلاف أحوالهم وميراث الإخوة والأخوات
وميراث أولاد الإخوة والأخوات وميراث العمومة والعَمَّات والحَفَولَة والحَفَلات وميراث
الموالى وميراث من لا وارث له من العصبة وذوى الأرحام وميراث المجوس وميراث
الخنثى وميراث الغرقى والمهدوم عليهم.
وأول ما نقول: قد بيَّنا أنَّ الموانع من الإرث ثلاثة أقسام: كفر وقتل ورق. فلنبين ذلك
أولاً.

الكفر على ثلاثة أضرب: كفر في الموروث، وكفر في الوارث، وكفر فيهما فالمانع عندنا
من الإرث هو الكفر في الوارث خاصَّة، فإذا مات مؤمن وله وارث كافر لم يرثه، فإن كان له
وارث سواء ورثه وإن كان الكافر أعلى منه وأقرب كأن يموت ويخلف إبناً كافراً وابن ابن
مسلياً فالإرث لابن الابن وعلى هذا وإن بعد المسلم فإن لم يكن له وارث مسلم فميراثه
لبيت المال.

فأمَّا الكفار فإنَّه يرث بعضهم بعضاً إذا لم يكونوا حربيين. ويرث المسلم الكافر على
كلِّ حال.

فأمَّا القتل فعلى ثلاثة أضرب: عمد وخطأ وخطأ شبيه العمد. ولا يمنع الإرث إلاَّ العمد
خاصَّة، فإن كان للمقتول وارث سوى قاتله ورثه وإلاَّ كان ميراثه لبيت المال، وحكمه حكم

الكفر سواء في الأعلى والأدنى من ذوى النسب والقرابة.

فأما الرِّقّ فعلى ضربين: أحدهما يجب إزالته للإرث والآخر لا يجب. فما يجب إزالته فهو رِقّ الأبوين مثاله: أن يموت من له إرث ويخلف أبويه أو أحدهما وهما في الرِّقّ فإنهما يُشترَيان أو من كان منها من التركة ويعتقان ليجوزا

والتركة على ضربين تركة تقى بثمانها وتركة تنقص عن ذلك. وإنما يجب شراؤها أو شري أحدهما هنا إذا كانت التركة تفضل عن ثمنها أو ثمن أحدها، فأما إذا قصرت فلا يُشترى أحدها بل يكون الإرث لبيت المال.

ومن عدا الأبوين لا يجب شراؤه ولا يجبر مالكة على البيع كما يجبر في الأبوين، فإن تبرع بالعق مالكة ورث وإلا كان الميراث لبيت المال أو لمن يكون حرّاً من ذوى رحمه وقراباته وإن بعدودنا العبد ومن ذلك المكاتب يرث ويورث منه بحسب ما عتق منه لا غير. واعلم أن الدّين والوصيّة والكفن مقدّم ذلك كلّ على إرث الكفن ثم الدّين ثم الوصيّة.

ذكر: ميراث الأبوين:

إذا مات الولد فلا يخلو أن يكون له وارث غير الأبوين أو يكون ثمّ وارث. فإذا لم يكن ثمّ وارث غيرهما فالإرث كلّهما، وإن كان ثمّ وارث فعلى ضربين: أحدهما لا يرث معه والآخر يرث معه. فمن لا يرث معه من عدا الولد والزّوج والزّوجة، ومن يرثهم من ذكرناه. فإذا كان الأبوان بلا وارث سواهما فللأب الثلثان وللأمّ الثلث، وإن كان ثمّ غيرهما فلا يخلو أن يكون ولداً أو أخوة أو غيرهما، فالولد يحجب الوالدين حتّى ينتهى ميراثهما إلى السّدس، فأما الأخوة فلا يرثون معها وهم على ضربين: أخٌ يحجب وأخٌ لا يحجب. فمن لا يحجب الأخ من الأمّ خاصّة، ومن يحجب فأما يحجب بشرط أن يكون أخوين لأبيه وأمّه أو لأبيه، أو أربع أخوات أو أخاً وأختين فإزاده، وأن لا يكونوا كفّاراً ولا عبيداً، وأن يكون الأب باقياً فإنّه يحجب الأمّ عن الثلث إلى السّدس والباقي كلّ للأب.

فأما غير الولد والأخوة فعلى ضربين: أحدهما يرث مع الأبوين وهما الزّوج والزّوجة،

كتاب الموارث

فللزَّوج النِّصْف وللزَّوجة أو الزَّوجات الربع، والباقي للابوين. ومع الولد للابوين السِّدسان وللزوج الربع وللزوجة والزوجات الثَّمن والباقي للولد ولا حظٌ لغيرها معها من الميراث.

فأما إذا خَلَف جَدَّين وحكهما في الدَّرجة واحد فحكمهما حكم الأبوين للذكر مثل حظ الأنثيين وهم أحقُّ بالتركة من ذوى الأرحام لا يرث معها عمٌّ ولا عمَّة ولا خال ولا خالة ولا أولادهم لأنَّ بها يتقرَّبون، ويرث معها الأخوة وأولادهم والزَّوج والزَّوجات والجدَّة الأَدنى أولى من الأعلى.

ذكر: ميراث الأولاد:

من ترك ولدًا لا وارث له سواه فكلُّ ميراثه له ثمَّ لا يخلو أن يكون واحدًا أو اثنين أو أكثر، ثمَّ لا يخلو أن يكونوا ذكورًا كلَّهم أو إناثًا أو ذكورًا وإناثًا.

فإن كان الواحد ذكرًا فالمال له كلُّه، وإن كانا اثنين فهو بينهما نصفين وما زاد يقسم بينهم بالسَّوية، وكذلك حكم الإناث إذا لم يكن معهم ذكور سهم البنت الواحدة النِّصْف والباقي يرث عليها إذا كانت وحدها.

فأما إن كانوا ذكورًا وإناثًا فللذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كان معهم أبوان فلهما ابوين السِّدسان والباقي للأولاد، وإن كان معهم زوج أو زوجة فلهما ابوين السِّدسان وللزوج أو الزَّوجة الربع والثَّمن والباقي لهم، وإن كان زوج فقط أو زوجة فلها سهمها والباقي لهم، والبنت للصلب أحقُّ من ابن الابن، فأما ابن الملاعنة فأَمَّه ترثه دون أبيه، فإن لم يكن له أمٌّ فمن يتقرَّب بها دون من يتقرَّب بأبيه.

ذكر: ميراث الأزواج:

قد بيَّنا أنَّ النِّصْف للزوج مع عدم الولد والربع للزَّوجة مع عدم الولد وأنَّ مع وجوده للزوج الربع وللزَّوجة الثَّمن، ولو كان له أربع زوجات لكان لهنَّ الثَّمن بينهنَّ بالسَّوية.

المراسم

وفي أصحابنا من قال: إنه إذا ماتت امرأة ولم تخلف غير زوجها فالمال كله له بالتسمية والرد، فأما الزوجة فلارد لها بل ما يفضل من سهمها لبيت المال. وروى أنه يرد عليها كما يرد على الزوج.

ذكر: ميراث الأخوة والأخوات:

الأخ لا يخلو أن يكون للأب والام، وللأب وحده، أو للام وحدها. فإن ترك واحداً منهم ليس معه غيره فالمال كله له، وإن كان معه غيره فلا يخلو أن يكونوا مثله في النسب إخوة وأخوات فيكونوا في حكمه أو مخالفين له.

والمخالف له على ضربين: أحدهما أخ وأخت والآخر غيرهما. فالأخ والأخت اللذان من الأب لاحقاً لهما مع الأخ من الأب والام، والأخ والأخت من الام لكل واحد منهما السدس، وإن كانوا أكثر من واحد - يعنى الأخوة والأخوات من الام - فلهم الثلث وما يرثون بينهم بالسوية الذكر والأنثى فيه سواء

والأخوة والأخوات من جهة الأب أو من جهة الأم للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا يرث مع الإخوة وأولادهم ولا أحد سوى الزوج والزوجة والجد والجدة، فأما أولاد الأخوة والأخوات فحكمهم حكم آبائهم إذا فقد أبائهم، ولا حظ لابن الأخ مع الأخ.

ذكر: ميراث العمومة والعمت والخؤولة والخالات:

ميراث العمومة والعمت كميراث الأخوة والأخوات من الأب والام أو من الأب. وميراث الخؤولة والخالات كميراث الأخوة والأخوات من الام إلا في موضع واحد وهو: إن ابن العم للأب والام أحق بالميراث من العم للأب وليس كذلك الأخوة لأن ابن الأخ للأب والام مع الأخ للأب لاحظ له وإنما التركة للأخ من الأب.

ذكر: ميراث المولى:

المولى على ضربين: مولى بالعتق في غير واجب ومولى ضمن جريرته. ولا يرثون

كتاب الموارث

إلا إذا لم يكن لهم قريب ولا نسب، ومن كان مولى ولا وارث له من مولى ونسب فميراثه لبيت المال.

وميراث من لا وارث له للإمام يضعه حيث يرى، وكان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يعطى ميراث من لا وارث له فقراء أهل بلده وضعفاء جيرانه.

ذكر: ميراث المجوس:

أي مجوسى ترك أمه وهى زوجته أو واحداً من قراباته فإنها ترث من الوجهين بحق الزوجية الثمن مع الولد والرّبع مع عدمه والسّدس مع الولد والثّلت مع عدمه. فإن اتّفق للوارث منهم سببان يحجب بواحد منها عن ميراث تركه الآخرون ورّث من جهة واحدة وهى أن تكون ابنته وأختها، وترث من جهة البنوة دون الأخوة لأنّه لا ميراث للأخت مع البنت. وعلى هذا كلّ مسائله على نسخه.

ذكر: ميراث الخنثى ومن له رأسان أو بدنان على حق واحد:

الخنثى: من له مال للرجال ومال للنساء. ولا يخلو إن بال أن يبول من أحدهما دون الآخر أو منهما. فإن بال من أحدهما ورّث عليه، وإن بال منها نظر من أيهما يقطع أخيراً ورّث عليه، وإن انقطع منها جميعاً ورّث النّصف من ميراث النّساء والنّصف من ميراث الرجال. وإن لم يكن له مال للرجال ومال للنساء ورّث بالقرعة وهو أن يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم أمة الله.

فأمّا من له رأسان أو بدنان فإنه إذا نام نُبّه فإن انتبه واحد منها ورّث سهم اثنين، وإن انتبها جميعاً فهو واحد.

ذكر: ميراث الغرقى ومن انهدم عليهم ومن مات فى وقت واحد :

إذا هلك جماعة بينهم قري في وقت واحد فلم يُعلم أيهم مات قبل صاحبه فإنه يورث بعضهم من بعض بأن يقدّم أضعفهم سهماً ويؤخّر أقوىهم سهماً. مثاله: أن يهلك أب وابن

المراسم

فيورث الأب سدسًا مع الولد والسبعة أثمان مع الزوجة ثم يفرض أن الأب مات وورثه الابن فيرث كل ماله دون ماورثه من. وقد استثنى من ذلك من مات في وقت واحد لأنه لا يورث بعضهم من بعض بل يرثهم ورثتهم. واعلم أن من لا فرض له من الورثة فالمتقرب منهم بسببين أولى من المتقرب بسبب واحد إذا تساوا في الدرجة والقربى.

ذكر: جملة وجيزة في حساب الفرائض:

قد مضى القول في أن الفروض ستة مخرجها على الصحة من خمسة أعداد مخرج النصف من اثنين ومخرج الثلث من ثلاثة ومخرج الربع أربعة ومخرج السدس من ستة ومخرج الثمن من ثمانية.

ثم يدخل على هذه السهام سهام آخر فينقسم مخرجها على الصحة إلى ثلاثة أقسام: إذا كان مع النصف ثلث أو سدس فأصلها من ستة وإن كان مع الربع ثلث أو سدس فأصلها من اثني عشر. فإن كان مع الثمن ثلثان أو سدس فأصلها من أربعة وعشرين. ثم إذا زاد الورثة على الواحد ففيه الحساب، فإن خرجت السهام على هذه المخارج على صحة فقد حصل المبتغى، وإن انكسر فهو على ثلاثة أضرب:

منها: أن يضرب عددهم في أصل الفريضة. مثاله: أبوان وخمس بنات للأبوين السدسان سهام من ستة، وتبقى أربعة أسهم لا تنقسم على صحة يضرب عدد البنات وهو خمسة في أصل الفريضة وهي ستة فيكون ثلاثين لكل واحد من الأبوين خمسة أسهم ولكل واحد من البنات أربعة أسهم.

والآخر: أن يبقى بعد الفرائض أكثر من واحد ولا تصح القسمة بغير كسر تضرب عدد من له ما بقى في أصل الفريضة. مثاله: أبوان وزوج وابنتان للزوج الربع وللأبوين السدسان، مخرج هذه الفريضة من اثني عشر تبقى بعد فرائضهم خمسة أسهم لا تنقسم على البنتين على صحة تضرب عدد البنتين وهو اثنان في اثني عشر فيكون أربعة وعشرين لكل واحد من الأبوين أربعة أسهم، وللزوج ستة أسهم، ولكل واحد من البنتين خمسة أسهم.

والآخر: أن يبقى بعد الفرائض ما يجب رده على أرباب الفرائض أو على بعضهم بقدر فرائضهم ولا تصح القسمة على صحة الجمع مخرج فرائض من يجب عليه الرد ويضرب في أصل الفريضة مثاله: أم وبنت وزوج فيها ربع وسدس ونصف، مخرجها من اثني عشر: للأم اثنتان، وللبنت ستة، وللزوج ثلاثة. يبقى واحد فلا يرجع على صحته الأم والبنت بحساب سهامهما وهو النصف والسدس، ينظر أقل عدد يكون له سدس صحيح ونصف صحيح فيكون ستة نصيب البنت منها ثلاثة ونصيب الأم واحدة، فتضرب الأربعة في أصل الفريضة وهو اثنا عشر فيكون ثمانية وأربعين، فيجعل للبنت النصف أربعة وعشرون سهمًا، وللأم السدس ثمانية، وللزوج الربع اثنا عشر. وتبقى أربعة فيرد على البنت ثلاثة بحساب حقها من الأصل وعلى الأم السهم الرابع بحساب حقها وهو السدس. وعلى هذا كائنًا ما كان، ولا يرد على الأم مع الأب والأخوة من الأب والأم أو الأب بل يحجبونها عن الرد أيضًا كما حجبوها في الأصل.

ذكر: إبطال العول:

لا يجوز أن يجعل الله تعالى في مال يفي به لحكمته تعالى. فإذا اجتمع في فريضة من له سهام مسماة ولم يف المال فإن السهام إنما اجتمعت بالذكر دون الحكم ويعمل فيها بأن يبدأ بمن له سهم مذكور قد حط من فرض إلى فرض فيعطى حقه والباقي لمن بقى. مثاله: والدان وزوج وثلاث بنات، ليس في شيء واحد سدسان وربع وثلثان، ومعلوم أن الأبوين قد حُطًا بعد الأعلى إلى الأدون، وكذلك الزوج، والباقي للبنين أو البنات لأنها فرضان: أعلى وأدون.

ذكر: ترتيب ذوى الأنساب:

أصل النسب الأبوان والوالد فلا يرث معهم من يتقرب بهم، وقد مضى بيان ذلك، وقلنا: إن الولد يمنع من يتقرب به ومن يجرى مجراه من أخوته وأخواته وينع أيضًا من يتقرب بالأبوين وأن الأبوين لا يمنعان إلا من يتقرب بهما أو بأحدهما فإن ولد الولد - وإن سفل - يقوم

المراسم

مع الأبوين مقام الولد إذا فقد الولد، ثم يلي الأبوين والولد وولد الولد - وإن سفل - من كان عنه الأبوان وهم الجدّان والجدّتان، ومن كان عن الأبوين وهم: الأخوة والأخوات، وحكمهم مع من يتقرّب بهم كحكم الأبوين في المنع من الإرث. فولد الأبوين - وهم الإخوة والأخوات - يمنعون من يتقرّب بهم من ولدهم وولد ولد من يجرى مجراهم، ويمنعون أيضاً من يتقرّب بالجدّين والجدّتين، ويقوم أولادهم - إذا فقدوا - مقامهم مع الجدّين والجدّتين. والجدّان والجدّتان لا يمنعون إلا من يتقرّب بهم ولا يمنعون من يتقرّب بالأخوة والأخوات، وولد الأخوة والأخوات يقومون مع الجدّين والجدّتين مقام الأخوة والأخوات إذا لم يكن أخوة وأخوات، كما يقوم ولد الولد مع الأبوين مقام آبائهم إذا لم يكن ولد. ثم يلي الجدّين والجدّتين والأخوة وولدهم - وإن سفل - آباء الجدّين والجدّتين وأمهاتهم وولد الجدّين والجدّتين، وهم: العمومة والعَمّات والخوّلة والخالات، ثم يليهم آباء آباء الجدّين والجدّتين وأمهاتهم، وأباء أمّهات الجدّين والجدّتين وأمهاتهم، وولد العمومة والعَمّات، وولد الخوّلة والخالات الأقرب فالأقرب. وأمّا الزّوج والزّوجة فإنّها يرثان على كلّ حال، وإذا اجتمع مع الأبوين أو من يتقرّب بهما كان فرض الزّوج والزّوجات داخلاً على الأب ومن يتقرّب به دون الأم ومن يتقرّب بها.

جواهر الفقهاء

للقاضي عبدالعزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ م

باب مسائل يتعلق بالفرائض

مسألة: ما الذى يُستحق به الميراث؟

الجواب: نسب وسبب فالنسب نسب الوالدين ونسبُ الولد ومن يتقرب به ومن يتقرب بهما ونسب الولد ومن يتقرب به والسبب الزوجية والولاء.

مسألة: كم سهام الموارث؟

الجواب: سهامُ الموارث ستة، وهى النصف والرّبع والثّمن والثّلثان والثّلت والسدس.

مسألة: مَنْ المستحقّ للنّصف؟

الجواب: الذى يستحقّ النّصف أربعة، وهم البنت مع إنفرادها، والأخت من جهة الأب والّأم، والأخت من جهة الأب مع عدم الأخت من جهة الأب والّأم والزّوج مع عدم الولد. وولد الولد ذكراً كانوا أو أنثاء، وإن نزلوا.

مسألة: من يستحقّ الرّبع؟

الجواب: الذى يستحقّ الرّبع الزّوج مع وجود الولد وولد الولد ذكرًا كان أو أنثى، والزّوجة مع عدم الولد أو ولد الولد.

مسألة: مَنْ الذى يستحقّ الثّمن؟

الجواب: الذي يستحق الثمن الزوجة مع وجود الولد وولد الولد ذكراً كان أو أنثى.

مسألة: من يستحق الثلثين؟

الجواب: الذي يستحق الثلثين ثلاثة: البنتان أو ما زاد عليهما من البنات، والأختان من جهة الأب والأم. والأختان من جهة الأب إذا لم يكن اختان ولا واحدة ولا أخ من جهة الأب

مسألة: من يستحق الثلث؟

الجواب: الذي يستحق الثلث الأم مع عدم الولد أو ولد الولد من يحجبها من أخوين أو أخ وأختين، وأربع أخوات من قبل الأب أو من قبل الأب والأم. والابن أو ما زاد عليهما من كلاله الأم.

مسألة: من يستحق السدس؟

الجواب: الذي يستحق السدس الأبوان وإن عليا مع وجود الولد وولد الولد، والأم مع وجود من يحجبها من الإخوة والأخوات الذي قدمناه ذكرهم، والواحد من كلاله الأم ذكراً

مسألة: هل يصح اجتماع النصف مع النصف في هذه السهام؟

الجواب: يصح ذلك بأن يكون الوارث زوجاً وأختاً من قبل الأم والأب، أو من قبل الأب فيأخذ الزوج النصف، وتأخذ الأخت النصف.

مسألة: هل يصح أن يجتمع النصف مع الربع؟

الجواب: يصح ذلك بأن يكون الوارث بنتاً وزوجاً فيكون فرض البنت النصف والزوج الربع. وأن يكون الوارث أيضاً اختاً لأب وأم أو لأب مع زوجته فيكون فرض الأخت لنصف والزوجة الربع.

مسألة: هل يصح أن يجتمع النصف مع الثمن؟

الجواب: يصح ذلك بأن يكون الوارث بتاً وزوجة فيكون فرض البنت النصف والزوجة الثمن.

مسألة: هل يصح إجتماع ربع مع ثمن؟

الجواب: هذه المسألة كالتى قبلها فى أنها فرض للزوجين، ولا يصح إجتماعهما.

مسألة: هل يصح إجتماع ربع مع ربع؟

الجواب: لا يصح ذلك لأنه فرض الزوجين، ولا يصح إجتماعهما.

مسألة: هل يصح إجتماع الثلثين مع الثلثين؟

الجواب: لا يصح ذلك؛ لأن من يستحق ذلك من الأخوات للأب والام أولأب، لا يصح إجتماعهن فى الميراث بمن يستحق ذلك من البنات لأن البنات أحق بالميراث من الأخوات ولأنهن لو اجتمعن معهن لكانت المسألة تعول والعول عندنا باطل.

مسألة: هل يصح إجتماع الثلثين مع الثلث؟

الجواب: يصح ذلك، بأن يجتمع بأختين أو مازاد عليهما من قبل الأب والام أو من قبل الأب مع ابنين أو مازاد عليهما من كلاله الأم، فيكون للأختين من قبل الأب والام أو من قبل الأب أو مازاد عليهما الثلثان، والثلث للأبنين أو مازاد عليهما من كلاله الأم.

مسألة: هل يصح إجتماع الثلثين مع السدس؟

الجواب: يصح ذلك مثل أن يجتمع اختان أو مازاد عليهما من قبل الأب والام أو من قبل الأب، ومع الواحد من كلاله الأم، فيكون للأختين أو مازاد عليهما من قبل الأب والام أو من قبل الأب الثلثان وللواحد من كلاله الأم السدس والباقى يُرد على الأختين أو مازاد عليهما من قبل الأب والام.

مسألة: هل يصح إجتماع الثلث مع الثلث؟

الجواب: لا يصح ذلك؛ لأن الثلث فرض الأم مع عدم الولد وولد الولد وعدم من يحجبها وفرض الإبنين أو مازاد عليهما من كلاله الأم، وقد قدمناه القول بأنه لا يصح إجتماع أحد من هذه الكلاله مع الأم فى الميراث لأنها أحق به منه.

مسألة: هل يصح إجتماع الثلث مع السدس؟

الجواب: لا يصح ذلك لأنها قد يكونان فرضين للأم أعلى وأدنى، والأعلى الذى هو الثلث يستحقه مع عدم الولد وولد الولد وعدم من يحجبها من الإخوة والأخوات والأدنى

الَّذِي هُوَ السَّدَسُ يَسْتَحَقُّهُ مَعَ وَجُودِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ، فَإِنْ فَرَضْتَ عَدَمَهُمْ كَانَ فَرَضُهَا الثَّلَاثُ دُونَ السَّدَسِ؛ وَإِنْ فَرَضْتَ وَجُودَهُمْ كَانَ فَرَضُهُمُ السَّدَسُ دُونَ الثَّلَاثِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَصَحُّ لَهَا اجْتِمَاعُ هَذَيْنِ الْفُرْضَيْنِ. وَقَدْ يَكُونُ السَّدَسُ فَرَضُهَا وَفَرَضُ الْأَبِ مَعَ وَجُودِ الْأَوْلَادِ، الَّذِي ذَكَرْنَاهُمْ، وَفَرَضُهَا أَنْ مَعَ الْأَوْلَادِ مِنْ يَحْجِبُهَا، وَلَيْسَ يَصَحُّ اجْتِمَاعُ السَّدَسِ الَّذِي هُوَ فَرَضُ الْأَبِ مَعَ الثَّلَاثِ الَّذِي هُوَ فَرَضُهَا لِأَنَّ الْأَبَ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ السَّدَسَ مَعَ وَجُودِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْوَلَدِ، وَمَعَ وَجُودِ هَؤُلَاءِ تَنْتَقِلُ مَنْ هِيَ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السَّدَسِ وَإِنَّمَا تَسْتَحَقُّ هِيَ الثَّلَاثُ مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ أَوْ عَدَمِ مَنْ يَحْجِبُهَا مِنَ الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فَرَضُ الْأَبِ السَّدَسَ فَلَا يَصَحُّ أَيْضًا اجْتِمَاعُ الثَّلَاثِ مَعَ السَّدَسِ لِأَنَّ الثَّلَاثَ وَإِنْ كَانَ يَسْتَحَقُّهُ الْإِثْنَانِ أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهَا مِنْ كِلَالَةِ الْإِمِّ وَالسَّدَسِ يَسْتَحَقُّهُ الْوَاحِدُ مِنْ هَذِهِ الْكِلَالَةِ، فَإِنَّكَ إِنْ فَرَضْتَ وَجُودَ مَعَ وَجُودِ هَذِهِ الْكِلَالَةِ كَانَتْ هِيَ أَحَقَّ بِالْمِيرَاثِ مِنْهُمْ وَإِنْ فَرَضْتَ وَجُودَ مَنْ يَسْتَحَقُّ الثَّلَاثَ مِنْ كِلَالَةِ الْإِمِّ مَعَ اسْتِحْقَاقِ الْأَبِ السَّدَسَ لَمْ يَصَحَّ اجْتِمَاعُ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَبَ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ السَّدَسَ مَعَ وَجُودِ الْأَوْلَادِ. وَالْكِلَالَةُ لَا يَصَحُّ اجْتِمَاعُهَا فِي الْمِيرَاثِ مَعَ الْأَوْلَادِ.

مسألة: هل يَصَحُّ اجْتِمَاعُ النِّصْفِ مَعَ الثَّلَاثَيْنِ؟

الجواب: لَا يَصَحُّ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَعُولُ وَالْعَوْلُ بَاطِلٌ عِنْدَنَا، وَالْوَاجِبُ أَنْ يَأْخُذَ مَنْ فَرَضَهُ النِّصْفُ - وَهُوَ الزَّوْجُ النِّصْفُ، وتأْخُذُ الْأُخْتَانِ أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَبِ وَالْإِمِّ أَوْ مِنَ الْأَبِ، الْبَاقَى. وَالنِّصْفُ أَيْضًا قَدْ يَكُونُ فَرَضًا لِلْبِنْتِ فَلَوْ فَرَضْتَ وَجُودَهَا مَعَ الْأَخَوَاتِ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ لِمَا صَحَّ اجْتِمَاعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَكُونُ قَدْ عَالَتْ، وَلِأَنَّ الْبِنْتَ أَحَقَّ بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَةِ أَيْضًا مِنْ أَى كِلَالَةٍ كَانُوا.

مسألة: هل يَصَحُّ اجْتِمَاعُ النِّصْفِ مَعَ الثَّلَاثِ؟

الجواب: يَصَحُّ ذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَجْتَمِعَ إِثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُمَا مِنَ كِلَالَةِ الْإِمِّ مَعَ زَوْجٍ، فَيَكُونُ لِلزَّوْجِ فَرَضُهُ وَهُوَ النِّصْفُ وَاللَّائِثَيْنِ أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهَا مِنْ هَذِهِ الْكِلَالَةِ فَرَضُهُ الثَّلَاثُ وَالْبَاقَى يَرُدُّ عَلَيْهِمْ دُونَ الزَّوْجِ، وَمِثْلُ أَنْ يَجْتَمِعَ أَبٌ وَأُمٌّ وَزَوْجٌ فَيَكُونُ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ مَعَ عَدَمِ مَنْ يَحْجِبُهَا وَالْبَاقَى لِلْأَبِ، وَمِثْلُ أَنْ يَجْتَمِعَ أُخْتُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَالْإِمِّ أَوْ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ مَعَ إِثْنَيْنِ أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهَا مِنْ كِلَالَةِ الْإِمِّ فَيَكُونُ لِلْأُخْتِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ وَالْإِمِّ أَوْ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ النِّصْفُ

بالتسمية وللإثنين أومزاد عليها من كلاله الآم الثلث بالتسمية أيضاً، والباقي يردّ على الأخت من قبل الأب والآم أومن قبل الأب، ومثل أن يجتمع أم وزوج فيكون للزوج النصف وللأم الثلث والباقي يرد على الأم.

مسألة: هل يصحّ اجتماع النصف مع السدس؟

الجواب: يصحّ ذلك مثل أن يجتمع أب وأم وزوج، فيكون للزوج النصف وللأم السدس مع وجود من يحجبها من الإخوة والأخوات، والباقي للأب، ومثل أن يجتمع واحد كلاله الآم مع زوج فيكون لهذا الواحد السدس بالتسمية وللزوج النصف والباقي يردّ على الواحد من هذه الكلاله، ومثل أن يجتمع أخت الأب وأمه وأب مع واحد من كلاله الآم فيكون للأخت من قبل الأب والآم أومن قبل الأب النصف، وللواحد من كلاله الأم السدس ويردّ الباقي على من كان من قبل الأب والآم أومن قبل الأب.

مسألة: هل يصحّ اجتماع الربع من الثلثين؟

الجواب: يصحّ ذلك مثل أن يجتمع البنتان أو ما زاد عليهما من البنات مع زوج فيكون للبنتين أو البنات الثلثان وللزوج الربع والباقي يردّ على البنتين أو البنات، ومثل أن يجتمع الأختان أو أكثر منهما من الأخوات من قبل الأب والآم أو من قبل الأب مع زوجة فيكون للأخوات المذكورات الثلثان ويكون للزوج الربع.

مسألة: هل يصحّ اجتماع الربع مع الثلث؟

الجواب: يصحّ ذلك مثل أن يجتمع أب وأم وزوجة، فيكون للزوجة الربع وللأم مع عدم من يحجبها من الأخوات والأخوة الثلث والباقي للأب. ومثل أن يجتمع أم وزوجة فيكون للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي يردّ على الأم ومثل أن يجتمع إثنان أو ما زاد عليهما من كلاله الآم فيكون للزوجة الربع وللإثنين أو ما زاد عليهما من هذه الكلاله الثلث والباقي يردّ على الذي هو من هذه الكلاله.

مسألة: هل يصحّ اجتماع الربع مع السدس؟

الجواب: يصحّ ذلك مثل أن يجتمع أبوان أو أحدهما مع ولد أو أكثر منه من الأولاد وزوج، فيكون لكل واحد منهما السدس، وإن انفرد أحدهما كان له السدس وللزوج الربع

والباقى للأولاد. إن كانوا ذكورا أو ذكورا وإناثا. وإن كان بنتاً واحدة كان للأب والأم السدس وللزوج الربع والباقى يرّد على البنت والأبوين أو أحدهما، ومثل أن يجتمع أب وأم وزوجة، فيكون للأم السدس مع وجود من يحجبها من الإخوة والأخوات وللزوجة الربع والباقى للأب. ومثل أن يجتمع أم وزوجة، فيكون للزوجة الربع وللأم الثلث، والباقى يرّد على الأم، ومثل أن يجتمع واحد من كلاله الأم مع زوجة، فيكون للزوجة الربع وللواحد المذكور السدس، والباقى يرّد عليه دون الزوج.

مسألة: هل يصحّ اجتماع الثمن مع الثلثين؟

الجواب: يصحّ ذلك بأن يجتمع البنات أو أكثر منها من البنات مع زوجة فيكون للزوجة الثمن وللبنات الثلثان، والباقى يرّد على البنات.

مسألة: هل يصحّ اجتماع الثمن مع الثلث؟

الجواب: لا يصحّ ذلك لأن الثمن إنما يستحقّ مع وجود الأولاد، ومع وجودهم لا يثبت إستحقاق الثلث، لأنك إن فرضت إستحقاق الأم فذلك لا يكون إلا مع عدم الأولاد. وكذلك إن فرضت إستحقاقها له مع عدم من يحجبها من الإخوة والأخوات. وإن فرضت إستحقاق الإثنين أو ما زاد عليهما من كلاله الأم، فذلك أيضاً لا يصحّ إلا مع عدم الأولاد.

مسألة: هل يصحّ اجتماع الثمن مع السدس؟

الجواب: يصحّ ذلك مثل أن يجتمع الأبوان أو أحدهما مع الولد أو ولد الولد وزوجة، فيكون لأحد الأبوين السدس وللزوجة الثمن، والباقى للأولاد، فإن كان الأولاد ذكورا أو ذكورا وإناثا، كان ذلك. وإن كان واحداً انثى، كان لها النصف بالتسمية، وللزوجة الثمن ولكل واحد من الأبوين السدس، والباقى يرّد على البنت والأبوين أو أحدهما.

مسألة: هل يمنع من الأثر شيء أم لا؟

الجواب: يمنع من الأثر الكفر والرق والقتل عمداً بغير إستحقاق.

مسألة: إذا مات إنسان وخلف ابن بنت وبنت ابن ما الذى يستحقّه كل واحدٍ

منها من الميراث؟

الجواب: الذى يستحقه ابن البنت الثلث والذى تستحقه بنت الابن الثلثان لأن كل واحد منهما يأخذ منهم من يتقرب به، والذى يتقرب به ابن البنت أمه، والذى يتقرب به بنت الابن أبوها، فلهذا للأم إذا اجتمعت مع أخيها الذى هو أبوهذه البنت الثلث وله الثلثان. مسألة: المسألة بعينها وإن اجتمع معها زوج أو زوجة، كيف يستحق الميراث؟ الجواب: إذا اجتمع معها زوج أو زوجة كان للزوج الربع أو للزوجة الثمن ولبنت الابن ثلثا الباقي، ولابن البنت ثلث الباقي وكذلك الباقي إذا أخذت الزوجة الثمن.

مسألة: إذا مات وخلف بنت بنت أو بنتى بنتين، كيف يستحقان الميراث؟ الجواب: إذا خلف بنت بنت كان لها فرض أمها، وهو النصف والباقي يرد عليها؛ فإن كان المخلف بنتى بنتين كان لهما فرض من يتقربان به وهو الثلثان. مسألة: المسألة بعينها، إذا اجتمع بنت البنت أو بنتى البنتين وزوج أو زوجة، كيف يكون الحكم فيهم في الميراث؟

الجواب: إذا اجتمع الزوج أو الزوجة مع بنت البنت كان له فرضه الربع إن كان زوجاً، والثمن إن كانت زوجة ولبنت البنت النصف فرض أمها والباقي يرد عليها دون الزوج والزوجة وإن اجتمع الزوج أو الزوجة مع بنتى البنتين كان للزوج الربع أو للزوجة الثمن ولبنتى البنتين الثلثان فرض أمهما، والباقي يرد عليهما دون الزوج أو الزوجة. مسألة: إذا مات وخلف أخاً لأبٍ وأمٍ وأخاً لأبٍ، هل يكون الميراث لهما أو لأحدهما؟

الجواب: الميراث للأخ من الأب والأم دون الأخ للأب بغير خلاف بيننا. مسألة: المسألة بعينها واجتمع معها أخٌ لأم، أو أكثر منه، كيف الحكم في ذلك؟ الجواب: للأخ من الأم السدس ذكرًا كان أو أنثى، والباقي للأخ من الأب والأم لأنه أقوى، ويسقط الأخ من الأب بغير خلافٍ أيضاً، وإن كان المخلف من الأم أكثر من واحد كان لهم الثلث والباقي للأخ من الأب والأم.

مسألة : إذا مات وخلف جدّه وجدّته من أبيه أو من أمّه أو من أبيه وأمّه أو أحدهم إخوة وأخوات، هل للأجداد والجدّات أو أحدهم أن يقاسموا الاخوة أو الأخوات أو أحدهم أو لا؟

جواهر الفقه

الجواب: الأجداد والجدّات إذا اجتمعوا أو أحدهم مع الإخوة والأخوات أو أحدهم قاسموهم المال وجروا مجرى الإخوة والأخوات في المقاسمة لأنّ درجتهم متساوية. **مسألة:** إذا اجتمع جدّ أب الميّت وجدّته من قبل أبيه، وجدّه وجدّته من قبل أمّه وجدّ أم الميّت وجدّتها من قبل أبيها وجدّها وجدّتها من قبل أمّها مع جدّ الميّت وجدّته من أبيه وجدّتها من قبل أمّها وإخوة وأخوات، من يقاسم الإخوة والأخوات منهم؟ **الجواب:** الذي يقاسم الإخوة والأخوات من هؤلاء الأجداد والجدّات جدّ الميّت وجدّته من أبيه وجدّته من أمّه، ويسقط الباقي لأنّ الإِدْبِيّ والأَتْرَبِيّ إلى الميّت يجب الأُبعَدُ عن الميراث ويَنعَه.

الجواب: إذا كان له أربع زوجات لم يدخل بهنّ، وطلق واحدة منهنّ وتزوج أخرى، أو كان قد دخل بهنّ ومرض وطلق الواحدة طلاقاً رجعيّاً وانقضت عدّتها، وتزوج بالمذكورة ومات ما بينه وبين سنة ولم يتعيّن المطلّقة من غيرها ولا تزوّجت في مرضه، كيف حكمهنّ في الميراث؟

الجواب: إذا كان الأمر على ما ذكر في هذه المسألة، كان للتي تزوّجها ربع الثمن، وثلاثة أرباع الثمن بين الثلاثة الباقيات والمطلّقة التي لم تتميز من غيرها. **مسألة:** إذا مات وخلف عمّ أبيه وعمّته، وعمّ أمّه وعمّتها وخالّ أبيه وخالته، وخالة أمّه وخالها، كيف الحكم في الميراث بينهم؟

الجواب: لعمّ الأب وعمّته وخاله وخالته الثلثان، أن يكون ثلث الثلثين لهذا العمّ والعمّة بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، وثلث الثلثين لهذا، الخال والخالة بينهم بالسّوية، فيكون ثلث الباقي من أصل المال لعمّ الأم وعمّتها وخالها وخاليتها، لهذا العمّ والعمّة النّصف منهم أو هو سدس الأصل بينهما بالسّوية، والنّصف الآخر وهو سدس الأصل بين هذا الخال والخالة بالسّوية أيضاً.

مسألة: إذا مات وخلف خال ابن عمّه وعمّ ابن خاله، كيف الحكم في ميراثها؟

الجواب: لخال ابن العمّ نصيب العمّ الثلثان والعمّ ابن الخال نصيب ابن الخال الثلث لأنّ كلّ واحد منها يأخذ سهم من يتقرّب به وهو ما ذكرناه.

مسألة: إذا مات وخلف ولداً ختنى، ما الحكم فيه؟

الجواب: إن كان ما للرجال وما للنساء كان الاعتبار فيه بالمبال، فإن سبق من الذكر ورث ميراث الرجال، وإن سبق من الفرج ورث ميراث النساء. فإن خرج البول منها في حال واحدة اعتبر بانقطاعه منها، فما انقطع منه أولاً حكم له به فإن كان انقطاعه في حال واحد ورث نصف ميراث الرجل ونصف ميراث المرأة وقد ذكر أنه يعدّ أضلاعه فإن نقص أحد الجانبيين عن الآخر حكم بأنه ذكر، وإن تساوت، حكم بأنه أنثى وإن، لم يكن له ما للرجال وما للنساء اعتبر حاله بالفرقة فما خرج، ورث عليه.

مسألة: إذا مات مسلم وكان له أولاد بعضهم أسارى وبعضهم غير أسارى، كم

يكون ميراثه؟

الجواب: إذا كان الأمر على ما ذكر في المسألة كان ميراثه لجميع الأولاد بغير خلاف، إلا من النخعي وشريح. وخلافهما غير معتد به لأسياً على ما يقتضيه أصلنا في الإجماع. مسألة: إذا أسلم إنسان وكنا نحكم بإسلام الولد تبعاً للأب، وإن مات الأب وأسلم الجد حكمنا بإسلامه لإسلام الجد، فما القول في ذلك إن كان الأب حياً وأسلم الجد، هل يحكم بإسلام الولد تبعاً له أم لا؟

الجواب: إذا أسلم كما ذكر في المسألة حكمنا بإسلام الولد تبعاً له، لأنه لو ملكه

لا يعتق عليه.

مسألة: إذا كانت الأم تُحجب عن الثلث إلى السدس بأخوين أو أخ واختين أو أربع أخوات من قبل الأب والأم أو من قبل الأب ولا يحجبها عندهم غير هؤلاء من الإخوة والأخوات، فهل يحجبها أولادهم أولاً؟

الجواب: لا يحجب الأم أولاد الإخوة والأخوات بغير خلاف.

مسألة: إذا كان لإنسان مملوكة فزوجها عبداً ثم أعتقها فجاءت بولد، هل يكون

الولد حراً أم لا؟

الجواب: هذا الولد حرٌّ لاحق بالحرية بغير خلاف.

مسألة: هل يستوى الجد والأخ في الولاء حتى يتقاسمان الميراث كذلك أم لا؟

جواهر الفقه

الجواب: الجد والأخ يستويان في ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وعلى إله: الولاء لحمه كلحمه النسب، وأيضاً فإنها يدلان وبالأب فيجب أن يستويا في ذلك وأيضاً فإن في النسب يقاسم الجد والأخ فيجب في ذلك مثله.

المسألة: إذا مات مولى وخلف ثلاثة بنين مات أحد البنين وترك إبنين، مات الثاني وترك ثلاثة بنين، مات الثالث وترك ثمانية بنين ثم مات المعتق، كيف الحكم في الولاء؟
الجواب: إذا كان الأمر على ما ذكر كان الولاء بينهم أثلاثاً، يأخذ كل واحد منهم من البنين نصيب أبيه وهو الثلث المخبر المقدم ذكره، ولومات المولى لكان ولد كل إبن يأخذ نصيب أبيه بلاخلاف، فإذا كان حكم الولاء حكم النسب كان ههنا مثله.

مسألة: إذا تزوج حرُّ بأمة فجاءت بولد بستة أشهر أو أكثر، هل يثبت له الولاء أم

لا؟

الجواب: لا يثبت له ولء لأن الولاء لمن أعتقت وهذا لم يعتق لأن الأصل أن لا ولء، وإثباته يفتقر فيه إلى دليل ولا دليل.

مسألة: إنسانٌ زوّج مملوكة من عبد، ثم أعتقها فجاءت بولد وكان الولد حرّاً بغير خلاف، وكان ولء ولدها لمن أعتقها وإن أعتق العبد هل يجرى الولاء إلى مولى نفسه أم

لا؟

الجواب: إذا أعتق العبد جرى الولاء إلى مولى نفسه لأن إجماع الصحابة عليه، وأيضاً فإجماعنا عليه وفيه الحجة.

مسألة: إذا مات إنسان وخلف ورثة وإمرأة حاملاً كيف الحكم في الميراث؟

الجواب: يورث ميراث ذكرين ويقسم الباقي في الوارث ويضمنون، لأن العادة جارية بأن أكثر ما يكنه المرأة إثنان وما زاد على ذلك شاذ خارج عن العادة، ولتجوز ما ذكرناه قلنا بالضمان.

مسألة: إذا أعتق إنسان من غيره مملوكاً، هل يكون ولء للمعتق عنه أو للمعتق؟

الجواب: إذا كان المعتق أعتق المملوك بأمر المعتق عنه، فالولاء للأمر له بالمعتق وإن كان عتقه بغير أمره فالولاء له دون المعتق عنه، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله. الولاء

لَنْ أَعْتَقَ، وَالْأَمْرُ بِالْعَتَقِ مَعْتَقٌ كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالطَّلَاقِ وَالْبَيْعِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الْعُقُودِ عَاقِدٌ لَهُ.
مسألة: إذا ماتت امرأة وخلفت ابني عم لها أحدهما زوج، كيف الحكم في الميراث؟
الجواب: لابن العم الذي هو الزوج النصف بالزوجة، والنصف الآخر يقسم بينها، فيكون لهذا الزوج بالزوجة والنسب نصف ورع، ويكون لأخيه الذي ليس بزوجة الربع الباقي.

مسألة: إذا مات رجل وخلف ابنتي عم، أحدهما زوجته، كيف حكم الميراث بينها؟

الجواب: لبنت العم الربع بالزوجة، والباقي يقسم بينها وبين بنت العم الأخرى فيكون لهذه الزوجة النصف والثلث وللأخرى الربع والثلث الباقي.
مسألة: إذا مات وخلف ابني خالة أحدهما أخ للأب، كيف حكم الميراث ههنا؟
الجواب: حكم الميراث ههنا أن المال لابن الخالة الذي هو الأخ بسبب الأخوة لا بسبب أنه ابن الخالة، ويسقط ابن الخالة الآخر.

مسألة: إذا مات إنسان رجلاً كان أو امرأة وخلف زوجاً وجده وجدته أو جدته وجدته من قبل أمه، كيف ينقسم المال بينها؟
الجواب: النصف للزوج أو الربع للزوجة، والثلث للجد والجدة أو لأحدهما من قبل الأم، والباقي للجد والجدة أو لأحدهما من قبل الأب.
مسألة: إذا مات وخلف عمته لأب هي خالة لأم وعمّة أخرى لأب وخالة لأب وأم، كيف يكون قسمة الميراث، ههنا؟

الجواب: للعمتين من قبل الأب الثلثان وللخالة من قبل الأم التي هي إحدى العمتين من الأب السدس من الثلث، وللخالة الأخرى التي هي من الأب والأم الباقي، وهذه المسألة إنما يتصور فيها ما ذكرناه ينقسم سهاماً نفرضها من ثمانية عشر سهماً للعمتين من الأب الثلثان، إثنا عشر سهماً لكل واحد منها، ستة أسهم، وللخالة من الأم التي هي إحدى العمتين من الأب سدس الثلث سهم واحد فيصير لها سبعة أسهم، وللخالة الأخرى التي هي من الأم والأب الباقي وهو خمسة أسهم.

مسألة: إذا كان الكافر لا يرث المسلم، فما القول مات الكافر وخلف ورثاً بعضهم مسلم وبعضهم كافر. ثم أسلم الكافر؟

الجواب: إذا مات الكافر وخلف ذلك وأسلم من كان كافراً، كان له حقه من الميراث إن كان أسلم قبل القسمة، فإن أسلم بعد القسمة لم يكن له شيء.

مسألة: إذا مات الكافر وخلف أولاداً صغار وإخوة من قبل الأم وإخوة من قبل الأب. كيف الحكم في الميراث؟

الجواب: إذا مات الكافر وخلف المذكورين دُفع إلى الإخوة من الأم الثلث وإلى الإخوة من الأب الثلثان، وأمر الحاكم الإخوة بأن ينفق على الصغار بحسب ما ذكره، فيكون على الإخوة من الأم ثلث النفقة وعلى الإخوة من الأب ثلثا ذلك. فإذا بلغ الصغار وأسلموا، دفع الإخوة إليهم ما بقى بعد النفقة عليهم من المال، وإن لم يُسلموا تصرّفوا الإخوة بما بقى من المال في أيديهم لنفوسهم كيف شاؤوا.

مسألة: إذا كان المملوك مادام مملوكاً لا يرث حراً، فما القول في حُرّمات وخلف ولداً مملوكاً أو ولداً وإخوة أو أحداً من ذوى أرحامه، كذلك ولا وارث له غير هذا المملوك. فكيف يفعل بالميراث؟

الجواب: إذا كان هذا الميت قد خلف من ذكر في المسألة، وجب أن يُبتاع المملوك من تركته ويُعتق ويدفع باقى المال إليه فإن إمتنع سيّده من بيعه أُجبر على ذلك ولم يكن لامتناعه تأثير. هذا إذا كان المال يزيد على ثمن المملوك وإن لم يزد عليه وكان يقى بثمنه أُبتيع به وأُعتق أيضاً، وإن كان ينقص عن ثمنه ولا يقى به لم يجب ابتياعه وكان لبيت المال. وقد ذكر أنه يبتاع ويتسع في الباقي فمن عمل بذلك لم يكن بذلك بأس.

مسألة: إذا مات الحر وخلف وارثين مملوكين يرث أحدهما مع الآخر مثل الوالدين أو الولدين، أو ماجرى مجرى ذلك من ذوى الأرحام، ولم يخلف هذا الميت من الميراث إلا ما يبتاع به واحد، هل يجب ابتياع واحد من الباقيين ويُعتق أم لا؟

الجواب: لا يجوز ذلك ولا يشتري منهم أحد، لأن القدر الذى يستحق ينقص من الثمن ويكون المال لبيت مال المسلمين.

مسألة: مَنْ يستحقّ لدية المقتول؟

الجواب: الذي يستحقّ هو الأب والأم وأولاد الأخوة والأخوات من يتقرب إلى المقتول من جهة أب خاصة، ولا يستحقّها أخ ولا أخت من جهة أمة، ولا أحد من ذوي أرحامها والزوج والزوجة إذا لم يقتل أحدهما الآخر، والمطلقة طلاقاً رجعيّاً ثرث زوجها إذا قتل من ديتة كما ثرث من تركته ما لم يخرج من عدتها، وكذلك الزوج إذا قتل زوجته وهي في عدتها ورث من ديتها كما يرث من تركتها.

مسألة: إذا وقع على جماعة يرث بعضهم بعضاً، حائط أو داراً وغرقوا أو احترقوا في

وقت واحد، ولم يعلم تقدّم موت أحدهم على الآخر، كيف الحكم في توريثهم؟

الجواب: إذا كان الأمر على ما ذكر في هذه المسألة؛ وجب توريث بعضهم من بعض من نفس تركته لا بما يرثه الآخر، يقدّم الأضعف في استحقاق الميراث ويؤخر الأقوى في ذلك مثال ما ذكرناه أب وابن فنفرض أن الابن مات أولاً فيورث الأب منه سهمه السدس مع الولد والباقي للإبن، وهو أضعف منه، ويعطى ورثته الباقي، ثم يفرض أن مات فيعطى حقه منه ولورثته الباقي ومثاله أيضاً زوج وزوجة، فيفرض موت الزوج أولاً يورث الزوجة منه لأن سهمها في الاستحقاق أقل من سهم الزوج، لأن أكثر ماتستحقه المرأة الربع وأكثر ما يستحقه الرجل النصف، وهو أقوى خطأ منها، ودفع إلى الزوج حقه منها، ولورثته ما بقى. ثم يفرض أنها ماتت فيعطى الزوج منها حقه من نفس تركتها لا بما ورثته منه، ويدفع إلى ورثتها الباقي. فإن فرضا في هذه المسألة في الأب الذي قدّمنا ذكره أن له وارثاً إلا أن الولد المذكور أولى منه بفرضنا أن للولد وارثاً له إلا أن أباه أولى منه، فأنه يصير ميراث الإبن لورثة الأب وميراث الأب لورثة الإبن.

مسألة: إذا مات إنسان وخلف شخصاً له رأسان أو بدنان على حق واحد، هل

يورث ميراث، إثنين، أو ميراث واحد؟ فإن قلتم يورث واحد، قيل لكم كيف يورث ذلك والشخص إثنان، وإن قلتم يورث ميراث إثنين قيل لكم كيف يورث البدن الذي عليه الرأسان أو الحقول الذي عليه البدنان واحد؟ بعد كيف يعلم أنه واحد أو إثنان حتى يورث على ما ذكرتموه.

الجواب: هذا الشخص لا يورث ميراث إثنين ولا ميراث واحد إلا بعد أن يُعلم هل هو حيٌّ أو حيٌّ واحد، فإن علم أنه حيٌّ ورث ميراث إثنين، وإن علم أنه حيٌّ واحد ورث ميراث حيٍّ واحد والطريق إلى المعرفة بما ذكرناه؛ هو أن يُترك هذا الشخص حتى ينام ثم يُنبّه أحدهما فإن انتبه الإثنان كان حيًّا واحدًا ورث ميراث واحد، وإن انتبه أحدهما ولم ينبّه الآخر كان حيًّا ورث ميراث إثنين.

المكتبة

للقاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ م.ق

كتاب الفرائض

قال الله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: تعلّموا الفرائض فإنّها من دينكم وهى نصف العلم، وقال أول علم ينتزع من أمتى الفرائض، وقال: تعلّموا الفرائض وعلموها الناس وإنّى أمرؤ مقبوض، وسيقبض العلم ويظهر الفتن حتّى يختلف الرّجلان فى فريضة لا يجدان من يفصل بينهما، وروى عن الأئمة عليهم السلام: أمران لا يقومان إلّا بالسيف: الفرائض والطلاق. واعلم أنّ الجاهليّة قبل الإسلام كان يتوارث بالحلف والتّصرة، وأقاموا على ذلك فى صدر الإسلام مدّة يبين ذلك قوله تعالى: وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ، ثم نسخ بعد ذلك بما تضمّنته سورة الأنفال من قوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ.

وكانوا يتوارثون بالإسلام والهجرة، وكان صلى الله عليه وآله لما قدم المدينة أخبر بين المهاجرين والأنصار، وكان المهاجر يرث من الأنصارى والأنصارى من المهاجر، ولا يرث وارثه الذى كان له بمكّة وإن كان مسلماً يبيّن ذلك قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجَرُوا. الآية.

ونسخت هذه الآية بالقرابة والرّحم والنسب والأسباب، يبيّن ذلك قوله تعالى:

المهذب

وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا، فَبَيَّنَ أَنَّ أَوْلَى الْأَرْحَامِ أَوْلَى مِنَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً.

وأحكام الموارث تبين بذكر وجوه منها الأسباب التي يستحق الإرث بها ومنها الوجوه المعانة من الإرث ومنها سهام الفرائض المسماة ومن يستحقها ومنها مراتب الوراث ومنها كيفية التوريث ومنها بيان استخراج سهام الوراث بالقسمة، ونحن نورد ذلك باباً باباً بمشيئة الله تعالى.

باب الأسباب التي يستحق الإرث بها:

الميراث يستحق بأمرين: أحدهما نسب والآخر سبب، والنسب ضربان: أحدهما نسب الوالدين ومن يتقرب بهما والآخر نسب ولد الصلب ومن يتقرب به، والسبب ضربان: أحدهما الزوجية والآخر الولاء، والميراث بالزوجية مع وجود من يستحق ميراث الميت، ومع فقدته ولا ميت قط في حال إلا أن يمنع من ذلك فيه ما يمنع من الإرث بما سذكروه بعد هذا الفصل، فأما الولاء فثلاثة أضرب: ولأء العتق ولأء تضمن الحرية ولأء الإمامة.

باب ما يمنع من الإرث:

المانع من الإرث ثلاثة أشياء: الكفر ارتداداً كان أو أصلياً، والقتل عمداً بغير حق ولا طاعة، والرق على بعض الوجوه.

باب سهام الفرائض المسماة والمستحق لها:

سهام الفرائض المسماة ستة: وهي التصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس.

فأما التّصف فهو سهم أربعة: البنت والأخت من قبل الأب والأُم، والأخت من قبل الأب مع عدم الأخت من قبل الأب والأُم، والزّوج مع عدم الولد وولد الولد وإن سفلوا.

وأما الرّيع: فهو سهم اثنين، وهما الزّوج مع وجود الولد أو ولد الولد وإن سفلوا، والزّوجة مع عدم الولد أو ولد الولد وإن سفلوا.

وأما الثّمَن: فسهم الزّوجة مع وجود الولد أو ولد الولد ذكرًا كان أو أنثى وإن سفلوا. وأما الثّلاثان: فسهم ثلاثة وهم البنتان ومازاد عليهما من البنات، والأختان ومازاد عليهما من الأخوات من قبل الأب والأُم، والأختان ومازاد عليهما من جهة الأب مع فقد الأخوات من قبل الأب والأُم.

وأما الثّلث: فسهم اثنين وهما الأُم مع فقد الولد وولد الولد وإن نزلوا ومن يحجبها من أخوين، أو أخ وأختين أو أربع أخوات من جهة الأب والأُم أو من جهة الأب فقط، وسهم الاثنين ومازاد عليها من كلاله الأُم.

وأما السّدس: فهو سهم أربعة: الأب والأُم مع وجود الولد وولد الولد وإن نزلوا والأُم مع فقد الولد وولد الولد وإن سفلوا، مع وجود من يحجبها من الإخوة والأخوات المقدم ذكرهم، والواحد من كلاله الأُم ذكرًا كان أو أنثى.

باب مراتب المواريث:

هى مرتبة الوالدين والولد والإخوة والأخوات وأولادهم والأجداد والجّدات والأزواج والعمومة والعّمات والأخوال والحالات والمولى وإمام المسلمين.

باب كيفيات المواريث:

نبيّن ذلك بما نذكره فى أبواب مستحقّي الميراث، وهى المراتب الّتى سلف ذكرها وربما ينبغى أن نلحق بذلك شيئاً، فأولها مرتبة الوالدين ونحن نبدأ بها.

باب ميراث الوالدين:

ليس يرث مع الوالدين ولا مع واحد منهما أحد غير الولد أو ولد الولد وإن نزلوا إذا لم يكن ولد الصلب، والزوجة، ولا يرث معها ولا مع أحدهما غير من ذكرناه.

فإذا خلف الميت أبويه ولم يخلف غيرهما من ذوى نسب أو سبب كان ما خلفه لهما: للأب الثلثان وللأُم الثلث، فإن خلف واحد منهما ولم يخلف غيره كان جميع ما خلفه له، فإن خلف أبويه وأولاداً ذكوراً وإناثاً كان للأبوين السدسان وما بقى للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن خلف معها بنتاً واحدة كان للأبوين السدسان وللبنت النصف، والباقي سهم يرد على الأبوين والبنت على قدر سهامهم.

فإن ترك أبويه وبنتين كان للأبوين السدسان وللبنتين الباقي وهو الثلثان بينهما بالسوية، فإن ترك أبويه وبنات جماعة كان الحكم فيهن كالحكم في الأبوين والبنتين سواء، فإن خلف أبويه وولداً ذكراً كان للأبوين السدسان والباقي للولد الذكر، فإن ترك أبويه وأولاداً ذكوراً كان للأبوين السدسان والباقي للأولاد الذكور بينهم بالسوية. فإن ترك أحد أبويه وولداً ذكراً كان لأحد الأبوين السدس والباقي للولد الذكر، فإن ترك أحد أبويه وأولاداً ذكوراً كان لأحد الأبوين السدس والباقي للأولاد الذكور بينهم بالسوية، فإن ترك أحد أبويه وبنتاً كان لأحد الأبوين السدس وللبنت النصف، والباقي يرد على أحد الأبوين والبنت على قدر سهامهما.

فإن خلف أحد أبويه وبنتين كان لأحد الأبوين السدس وللبنتين الثلثان، والباقي يرد عليهم على قدر سهامهم، فإن خلف أحد أبويه وبنات جماعة كان الحكم في أحد الأبوين والبنتين سواء.

فإن ترك أحد أبويه وزوجة كان للزوجة الربع وللأُم الثلث والباقي للأب، فإن ترك أباه وزوجة كان الربع للزوجة والباقي للأب، فإن ترك أمّاً وزوجة كان للزوجة الربع وللأُم الثلث، والباقي يرد على الأم ولا يرد على الزوجة شيء.

فإن خلف أبويه وزوجة وأولاداً ذكوراً وإناثاً كان للزوجة الثمن وللأبوين

السدسان، والباقي للأولاد بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن خلف أبويه وزوجة وبنناً كان للأبوين السدسان وللزوجة الثمن وللبنات الثلث، والباقي يرد على الأبوين والبنات على قدر سهامهم ولا يرد على الزوجة شيء، فإن خلف أبويه وزوجة وبنتين أو أكثر منهما من البنات كان للأبوين السدسان وللزوجة الثمن، والباقي للبنتين أو البنات بينهما بالسوية.

فإن هلكت امرأة وخلفت أبوها وزوجها ولم يخلف غيرهم، كان للزوج التصف وللاثم الثلث والباقي للأب، فإن تركت أحد أبوها وزوجها كان للزوج التصف وما يبقى فلاحد الأبوين، فإن كانت أما أعطيت الثلث بالتسمية والباقي يرد عليها.

فإن خلفت أبوها وزوجها وبنناً أو بنتين أو أكثر من ذلك من البنات، كان للأبوين السدسان وللزوج الربع والباقي للبنات بينهما بالسوية، فإن خلفت أحد أبوها أماً كان أو أمّاً، وزوجها وبنناً كان لأحد الأبوين السدس وللزوج الربع وللبنات الثلث، والباقي يرد على أحد الأبوين والبنات ولا يرد على الزوج شيء، فإن خلفت أحد أبوها وزوجها وبنتين أو أكثر منهما من البنات، كان لأحد الأبوين السدس وللزوج الربع والباقي للبنتين أو البنات بينهما بالسوية.

فإن مات إنسان رجلاً كان أو امرأة، وخلف أبويه ولم يترك معها زوجاً ولا زوجة، وترك معها أخوين أو أختين أو أربع أخوات من الأب والأم أو من جهة الأب، حجبا الأم عن الثلث إلى السدس فيكون للأم السدس والباقي للأب، فإن كان الإخوة والأخوات من جهة الأب أو من جهة الأب والأم كفاراً لم يحجبوها عن الثلث أيضاً، وكذلك الحمل لا يحجبها عن الثلث أيضاً وإنما يحجب ما ولد واستهل.

فإن خلف أبويه وأولاداً وإخوة وأخوات كان للأبوين السدسان والباقي للأولاد، ولا تحجب الإخوة والأخوات هاهنا الأم عن شيء لأنهم إنما يحجبونها في الموضع الذي يكون لها فيه الثلث أو ما زاد على السدس بالرد، وليس هاهنا ثلث ولا تأثير للحجب هاهنا لأنهم لا يجوز أن ينقص عن السدس شيئاً.

وإن خَلَف أبويه وبنّتين أو أكثر منها من البنات وإخوة وأخوات كان الحكم فيهم مثل ماتقدم، للأبوين السّدسان والباقي للبنّتين أو البنات، ولا تأثير للحجب هنا أيضاً، فإن خَلَف أبويه وبنّتا وإخوة وأخوات حجبوها عن الرّدّة.
- كان للأبوين السّدسان وللبنّت النّصف والباقي يردّ على الأب والبنّت دون الأمّ، لأنّ الإخوة والأخوات.

فإن تركت أبوها وزوجاً وبنّتا أو بنات كان للأبوين السّدسان وللزوج الرّبع والباقي للبنّت، فإن ترك الميّت أمّه وإخوة وأخوات لم يحجبوا الأمّ عن الثّلث، وإنّها يحجبونها إذا كان الأب موجوداً حتّى يتوفّر عليه ما يمنع منها، وليس ها هنا أب ولا تأثير للحجب.
وولد الولد يقوم مقام الولد للصلب، فولد الابن ذكراً كان أو أنثى يأخذ مع الأبوين نصيب أبيه، وولد البنّت ذكراً كان أو أنثى يأخذ مع الأبوين نصيب أمّه، وحكم ولد الولد مع الأبوين والزّوج والزّوجة إذا اجتمعوا أيضاً كحكم الولد على السّواء.

طعمة الجدة والجدة:

فإن ترك الميّت أبويه وجدةً أو جدّة من قبل الأب كان ماتركه للأبوين، للأب الثّلثان وللأمّ الثّلث، ويؤخذ من نصيب الأب سدس فيدفع الجدة أو الجدّة على جهة الطّعمة لأعلى أنّه ميراث، فإن حضر عوض الجدّة أو الجدّة من قبل الأب جدّة أو جدّة من قبل الأمّ، أخذ من نصيب الأمّ سدس فيدفع إلى الجدّة أو الجدّة على جهة الطّعمة أيضاً لأعلى أنّه ميراث.

فإن حضرا في حال لا يستحقّ كلّ واحد من الأبوين فيها أكثر من السّدس لم يكن لهما طعمة لأنّ الطّعمة إنّما يثبت إذا زاد ما يستحقّه كلّ واحد من الأبوين على السّدس، ولا طعمة للجدة والجدّة من قبل الأب إذا كان أبوالميّت ميّتاً ويكون جميع التّركة للأمّ، وكذلك لا يكون لهما طعمة إذا كانا من جهة الأمّ وكانت الأمّ ميّنة ويكون جميع المال للأب.

فإن خلّفت المرأة أبوها وزوجها وجدّها أو جدّتها من قبل أبيها وجدّها أو جدّتها من

قبل أمها، كان للزوج التصف وللاُم الثلث وللأب السدس، وأخذ من ثلث الأُم سدس أصل المال فيدفع إلى الجدة أو الجدة من جهتها، ويسقط الجد والجدة من قبل الأب. فإن خَلَف الميِّت أبويه وإخوة وأخوات من جهة الأب وجدًا أو جدة من جهته وجدًا أو جدة من جهة الأُم، كان للاُم السدس والباقي للأب، ويؤخذ من نصيب الأب سدس أصل المال فيدفع إلى الجدة أو الجدة من جهة الأب، ويسقط الجد والجدة من جهة الأُم، وإن اجتمع جد وجدة من جهة الأب أو من جهة الأُم في حال يستحق فيها الطعمة، قسم السدس بينهما نصفين.

باب ميراث الولد وولد الولد:

ليس يرث مع الولد أحد إلا الوالدين والزوجة، ولا يرث معهم من عداهم إلا من ولد الولد ولا غيرهم من جميع القربات وذوى الأرحام، فإن مات إنسان وخَلَف ولداً ذكراً ولم يخلف غيره كان ماخلفه له، فإن خَلَف ابنين ولم يخلف غيرها كان ماخلفه بينهما نصفين، فإن ترك أولاداً ذكوراً وإناثاً ولم يترك غيرهم كان المال كله لهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن ترك بنتاً ولم يترك غيرها كان لها التصف بالتسمية والباقي يرث عليها بالرحم، فإن ترك بنتين أو أكثر منها كان للبنتين أو البنات الثلثان بالتسمية والباقي يرث على البنتين أو البنات.

فإن خَلَف الميِّت مع الولد زوجاً أو زوجة كان للزوج الربع أو للزوجة الثمن والباقي للولد، فإن ترك ولدين ذكراً أحدهما أكبر من الآخر دفع إلى الأكبر منها ثياب بدنه وخاتمه الذي كان يلبسه ومصحفه وسيفه، وعلى هذا الأكبر أن يقضى ما فاتته من صلاة أو صوم وكذلك الحكم إن كان الأولاد جماعة، فإن كان الأكبر أنثى لم تعط شيئاً ودفع ذلك إلى الأكبر من الذكور، فإن كانوا سواء في السن لم يخصّ منهم أحد بذلك وقسم على جميعهم ما يخلفه الميِّت، فإن لم يخلف شيئاً غير ذلك لم يخصّ أحد منهم به وكان ميراثاً بين جميعهم، وولد الولد يقوم مقام الولد إذا لم يكن ولد الصلب وكل واحد منهم يقوم مقام من

يتقرب به.

فإن خلف الميت ابن بنت وبنت ابن كان لابن البنت الثلث ولبنت الابن الثلثان، وإن خلف أولاد ابن وأولاد بنت ذكوراً وإناثاً كان لأولاد الابن الثلثان بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ولأولاد البنت الثلث الذكر والأنثى فيه سواء، فإن خلف بنت ابن ولم يترك غيرها كان المال كله لها، وإن ترك أكثر منها كان جميع المال لها.

فإن ترك بنت بنت ولم يترك غيرها كان لها النصف تسمية أمها، والباقي يرث عليها وكذلك إن ترك بنتى بنت، فإن ترك بنتى بنتين كان لهما الثلثان نصيب أمها والباقي يرث عليها.

وميراث ولد الولد قلوا أم كثروا يجرى على هذه الوجه يأخذ كل واحد منهم نصيب من يتقرب به، وكل من يأخذ الميراث مع ولد الصلب فإنه يأخذ مع ولد الولد، ولا يرث مع ولد الولد، ولد ولد الولد، كما يرث مع الولد للصلب ولد الولد.

باب ميراث الإخوة والأخوات:

لا يرث أحد من أولاد الإخوة والأخوات معهم ولا غيرهم إلا الجدة والجدّة على ما تبينه فيما بعد، والزوجة والزوجة، فإذا مات إنسان وترك أختاً لأبيه وأمه أو لأبيه ولم يخلف غيره، كان المال كله له، فإن خلف أخوين لأب وأم أو لأب ولم يخلف غيرهما، كان المال بينهما نصفين، فإن ترك ثلاثة إخوة أو أكثر لأب وأم أو لأب ولم يترك غيرهم، كان المال بينهم بالسوية.

فإن ترك إخوة وأخوات لأب وأم أو لأب ولم يخلف غيرهم، كان المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن ترك أخوين أحدهما لأب وأم والآخر لأب، كان المال للأخ من جهة الأب والأم ولا شيء للأخ من جهة الأب، فإن ترك أختاً لأب وأم وإخوة وأخوات من أب، كان المال للأخ من جهة الأب والأم ولا شيء للإخوة والأخوات من جهة الأب.

فإن ترك أختاً لأب وأم وأختاً لأب أو أختين له أو أكثر منها أو أختاً لأب أو إخوة له، كان المال للأخت من قبل الأب والأم دون الإخوة والأخوات من قبل الأب، التصف لها بالتسمية والباقي بالرد، وكذلك إن كانت أختين مع الإخوة والأخوات من جهة الأب.

فإن ترك أختاً لأتمه ولم يترك غيره وكان المال كله له، السدس بالتسمية والباقي بالرد، فإن ترك أخوين لأتمه أو أكثر منها ولم يترك غيرهما، كان المال لهما الثلث بالتسمية والباقي بالرد، فإن خلف إخوة وأخوات من جهة الأم كان المال لهم، الثلث بالتسمية والباقي بالرد الذكر منهم والأنثى فيه سواء.

فإن ترك أختاً من جهة الأب والأم وأختاً من جهة الأم، كان للأخ من جهة الأم السدس والباقي للأخ من الأب والأم، فإن ترك إخوة من قبل الأب والأم وإخوة من قبل الأم، كان للإخوة من قبل الأم الثلث والباقي للإخوة من قبل الأب والأم، فإن ترك إخوة وأخوات من قبل الأب والأم وإخوة وأخوات من قبل الأم كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث بينهم بالسوية والباقي للإخوة والأخوات من قبل الأب والأم، للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن ترك أختاً لأتم وأختاً لأب وأم كان للأخت من قبل الأم السدس والباقي للأخت من قبل الأب والأم، التصف بالتسمية والباقي بالرد، وإن ترك أختين أو أكثر منها من الأخوات من قبل الأم وأختين أو أكثر منها من الأخوات من قبل الأب والأم، كان للأختين أو الأخوات من قبل الأم الثلث والباقي للأختين من قبل الأب والأم، فإن اجتمع معهم الزوج والزوجة كان له التصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة، والثلث للإخوة أو الأختين أو الأخوات من قبل الأم والباقي للأختين أو الأخوات من قبل الأب والأم.

فإن ترك أختاً أو أختاً من قبل الأم وأختاً لأب، كان للأخ أو للأخت من قبل الأم السدس والباقي للأخ من قبل الأب، فإن ترك إخوة وأخوات من قبل الأم وإخوة

وأخوات من قبل الأب، كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث بينهم بالسوية والباقي للإخوة والأخوات من قبل الأب للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن كان قد اجتمع في هذه الفريضة زوج أو زوجة كان له التصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة، والثلث للإخوة والأخوات من قبل الأم والباقي للإخوة والأخوات من قبل الأب.

فإن خلف أماً أو أختاً أو إخوة أو أخوات من قبل الأم وأختاً من قبل الأب، كان للأخ أو للأخت أو للإخوة أو للأخوات من قبل الأم سهمهم السدس أو الثلث وللأخت من قبل الأخت الباقي، التصف بالتسمية والباقي بالرد.

فإن ترك أختين أو إخوة وأخوات من قبل الأم وأختين وأخوات من قبل الأب، كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث بالسوية بينهم والباقي للأختين أو الأخوات من قبل الأب، وإن كان في هذه الفريضة زوج أو زوجة كان له سهمه التصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة، والثلث للإخوة والأخوات من قبل الأم والباقي للأختين والأخوات من قبل الأب.

فإن خلف ثلاثة إخوة متفرقين كان للأخ من الأم السدس والباقي للأخ من قبل الأب والأم، وسقط الأخ للأب، فإن ترك إخوة وأخوات من قبل الأب والأم وإخوة وأخوات من قبل الأم وإخوة وأخوات من قبل الأب، كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث بينهم بالسوية والباقي للإخوة والأخوات من قبل الأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين، وسقط الإخوة والأخوات من قبل الأب.

فإن ترك ثلاث أخوات متفرقات كان للأخت من الأم السدس والباقي للأخت من قبل الأب والأم وسقط الأخت للأب، فإن حصل في هذه الفريضة زوج أو زوجة كان له التصف إن كان زوجاً أو الربع إن كانت زوجة، والسدس للأخت من قبل الأم والباقي للأخت من قبل الأب والأم، ولا شيء للأخت من قبل الأب.

باب ميراث أولاد الإخوة والأخوات:

أولاد الإخوة والأخوات لا يرث أحد معهم من أولادهم ولا أولاد أولادهم ولا غيرهم إلا الجدة والجدّة على ما يأتي بيانه، والزّوج والزّوجة وأولاد الإخوة يقومون مقام آبائهم ذكوراً كانوا أو إناثاً واحداً كان أو أكث، إذا لم يكن هناك إخوة ولا أخوات.

فإن خلف الميّت أولاد أخ لأب ولم يترك غيرهم كان المال لهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، فإن خلف أولاد أخ لأب وأمّ وأولاد أخ لأب كان المال لأولاد الأخ من جهة الأب والأمّ دون الأولاد للأخ من جهة الأب، فإن خلف أولاد أخت لأب وأمّ وأولاد أخت لأب كان المال لأولاد الأخت للأب والأمّ دون أولاد الأخت للأب، فإن خلف أولاد أخت لأب ولم يترك غيرهم، كان المال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، فإن خلف أولاد أخ أو أخت لأب وأمّ ولم يترك غيرهم، كان المال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثى بالسّوية. فإن خلف معهم أولاد أخ لأب أو لأب وأمّ وأولاد أخت لأب أو أولاد أخت لأب وأمّ، كان لأولاد الأخ أو الأخت من جهة الأمّ السّدس الذّكر والأنثى فيه سواء، والباقي لأولاد الأخ للأب أو للأب والأمّ للذكر مثل حظّ الأنثيين، فإن حصل في هذه الفريضة زوج أو زوجة كان له التّصف إن كان زوجاً أو الرّبع إن كانت زوجة، ولأولاد الأخ أو الأخت من قبل الأمّ السّدس والباقي لأولاد الأخ أو الأخت من جهة الأب أو من جهة الأب والأمّ.

فإن ترك أولاد أخ أو أولاد أخت من أمّ، وأولاد أخ أو أخت من أب، وأولاد أخ أو أولاد أخت من قبل أب وأمّ، كان لأولاد الأخ أو الأخت من جهة الأمّ السّدس بينهم بالسّوية والباقي لأولاد الأخ أو الأخت من جهة الأب والأمّ.

فإن خلف أولاد أخ لأب وأمّ وأولاد أخت لهما أيضاً ولم يترك غيرهم، كان لأولاد الأخ من الأب والأمّ الثّلثان للذكر مثل حظّ الأنثيين، ولأولاد الأخت من الأب والأمّ الباقي للذكر مثل حظّ الأنثيين، وكذلك إن كانوا أولاد أخ لأب وأولاد أخت من أب ولم يكن معهم غيرهم، كان الحكم في الميراث مثل ذلك سواء.

فإن خلف أولاد أخ لأب وأم وأولاد أخت لها وأولاد أخ لأم وأولاد أخت لها، كان لأولاد الأخ وأولاد الأخت من الأم، الثلث لأولاد الأخ من ذلك السدس بينهم بالسوية، والسدس الباقي لأولاد الأخت الذكر فيه أيضاً والأنثى سواء، ويبقى الثلثان يكون لأولاد الأخ من قبل الأب والأم الثلثان للذكر مثل حظ الأنثيين، والثلث الباقي وهو ثلث الثلثين لأولاد الأخت من جهة الأب والأم للذكر أيضاً مثل حظ الأنثيين وسهم الزوج والزوجة ثابت مع من ذكرناه على كل حال.

باب ميراث الأزواج والزوجات:

قد مضى القول في سهام الفرائض بأن للزوج النصف مع عدم الولد أو ولد الولد والربع مع وجود الولد أو ولد الولد، وللزوجة الربع مع عدم الولد وولد الولد والثلث مع وجود الولد وولد الولد، لا ينقص الزوج شيئاً من النصف أو الربع ولا يزداد على ذلك وكذلك الزوجة لا تنقص من الربع أو الثلث ولا تزداد على ذلك، فإن كانت الزوجة أكثر من واحدة بأن تكون زوجتين أو ثلاثاً أو أربعاً، فإن الثلث ينقسم عليهن، فإن كان للرجل أربع نسوة فطلق منهن واحدة وتزوج أخرى ثم مات ولم تتميز المطلقة من غيرها من الزوجات، جعل ربع الثلث لتي تزوجها أخيراً وثلاثة أرباع الثلث بين أربع نسوة اللاتي طلق واحدة منهن ولم تتميز.

فإن طلق رجل زوجته طليقة رجعية ومات ورثته مادامت في العدة، ويرثها هو أيضاً إذا ماتت وهي في العدة، فإن كانت الطليقة بائنة لم يكن بينهما توارث، وإذا لم يدخل الرجل بزوجه وطلقها انقطعت العصمة بينهما ولم يكن بينهما أيضاً توارث، وكذلك الحكم فيمن لم يبلغ الحيض ومثلها لا تحيض، والآيسة من الحيض وليس في سنها من تحيض، فإن مات رجل قبل دخوله بزوجه، ورثته كما ترثه المدخول بها وعليها العدة على كما لها.

وإن زوج الصبيين أبواهما ومات واحد منهما قبل البلوغ ورثه الآخر، فإن عقد عليهما غير أبويهما لم يكن بينهما توارث إلا أن يبلغا ويرضيا بالعقد، فإن ماتت الصبية قبل البلوغ وكان

الصَّبِيَّ قد بلغ ورضى بالعقد لم يرثها لأنَّ لها الخيار إذا بلغت وقد ماتت دون البلوغ، وإن مات الصَّبِيَّ وكانت الصبيّة قد بلغت ورضيت بالعقد ولم يكن الصَّبِيَّ بلغ فإنّه لا ترثه لأنَّ له الخيار إذا بلغ وقد مات دون البلوغ، وإذا بلغ الصَّبِيَّ ورضى بالعقد، ولم تبلغ الصبيّة ومات الصَّبِيَّ عزل ميراث الصبيّة منه ولم يدفع إليها إلى أن تبلغ، فإذا بلغت ورضيت بالعقد وحلفت بالله تعالى أنّه لم يدعها إلى الرضا بالعقد، الرّغبة في ميراثه، دفع ذلك إليها، وكذلك الحكم في الصَّبِيَّ سواء.

والمرأة إذا لم يكن لها ولد من زوجها ومات عنها لم يورث من الأرضين، والرّباع والدّور والمنازل والقرى شيئاً بل يقوم الأخشاب والطوب وجميع آلات ذلك، ويدفع إليها بحقّها منه ولا يدفع إليها من نفس ذلك شيء، وذذهب بعض أصحابنا إلى أنّ ذلك يخصّ بالمنازل والدّور دون الأراضى وغيرها والظاهر الأوّل، فإن كان لها منه ولد دفع إليها حقّها من نفس ذلك ولم يمنع من شيء منه، فإن ماتت امرأة وترك زوجها ولم تخلّف غيره، فكان له التّصف بالتّسمية والباقي يرثه عليه.

فإن مات رجل وخلّف زوجته ولم يخلّف غيرها كان لها الرّبع بالتّسمية والباقي للإمام، وقد روى أنّ الباقي يرثه عليها مثل الزّوج والظاهر ما ذكرناه، وذكر بعض أصحابنا الجمع بين الخبرين أنّه مخصوص بحال الغيبة، فأما إذا كان الإمام ظاهراً فليس للمرأة أكثر من الرّبع والباقي له، ذكر أبو جعفر الطّوسيّ: أنّ هذا الوجه قريب في جواز العمل به، الأوّل عندي أن لا يدفع إليها إلّا الرّبع بغير زيادة عليه والباقي للإمام عليه السّلام، لأنّا إذا عملنا به كما ذكره كنّا قد دعّوّلنا في العمل به على خبر واحد لا يعضده قرينة وهذا لا يجوز، وينبغي أن يفعل فيه في حال الغيبة مثل ما يفعل في غيره فيما يخصّ به من دفن أو وصيّة، والوصيّة أحوط على كلّ حال.

باب ميراث الأجداد والجدّات:

لا يرث مع الأجداد والجدّات أحد غير الإخوة والأخوات أو أولادهم والزّوج

والزوجة، ولا يرث الأعلى مع الأدنى منهم، فإذا مات إنسان وخلف جده أو جدته من قبل أبيه ولم يترك مع واحد منهما غيره كان المال كله له، فإن ترك جده وجدته من قبل أبيه ولم يترك غيرهما كان المال لهما، للجدّ الثلثان وللجدة الثلث، فإن ترك جده أو جدته من قبل أمه ولم يترك مع واحد منهما غيره كان المال كله له.

فإن ترك جده وجدته من قبل أمه ولم يترك معها غيرهما كان المال بينهما بالسوية، فإن ترك جده وجدته من قبل أبيه وجدته وجدته من قبل أمه، كان للجدّة والجدّة من قبل الأب الثلثان للذكر مثل حظّ الأنثيين، وللجدّة والجدّة من قبل الأمّ الثلث بينهما بالسوية، فإن حصل في هذه الفريضة زوج أو زوجة كان للزوج النصف أو للزوجة الربع وللجدّة والجدّة من قبل الأمّ الثلث بينهما بالسوية، والباقي للجدّة والجدّة من قبل الأب للذكر مثل حظّ الأنثيين.

فإن ترك جده وجدته من من قبل أبيه وجدته أو جدته من قبل أمه، كان للجدّة والجدّة من قبل أبيه الثلثان بينهما للذكر من حظّ الأنثيين، والثلث الباقي للجدّة أو الجدّة من قبل الأمّ، فإن ترك جده أو جدته من قبل أبيه وجدته وجدته من قبل أمه، كان للجدّة أو الجدّة من قبل الأب الثلثان وللجدّة والجدّة من قبل الأمّ الثلث بينهما نصفين، وجدّة أبي الميت وجدته وجدّة أمّ الميت وجدتها يتقاسمون الميراث كما يتقاسمه جدّة الميت وجدته من قبل أبيه، وجدته وجدته من قبل أمه إذا لم يكن هناك جدّة الميت ولا جدته من قبل أبيه أو أمه. فإن اجتمع جدّة أبي الميت وجدته من قبل أبيه وجدّة أبيه وجدته من قبل أمه، وجدّة أمّ الميت وجدتها من قبل أبيها وجدتها وجدتها من قبل أمها كان لأجداد الأب الثلثان، فيكون ثلثا الثلثين للجدّة والجدّة من قبل أبيه للذكر مثل حظّ الأنثيين، والثلث الباقي وهو ثلث الثلثين للجدّة والجدّة من قبل أمه بينهما للذكر مثل حظّ الأنثيين، والثلث الباقي من أصل المال للجدتين والجدتين من قبل الأمّ، النصف منه وهو السدس من أصل المال للجدّة والجدّة من قبل أبيها بينهما بالسوية والباقي للجدّة والجدّة من قبل الأمّ بينهما بالسوية أيضاً. والجدّة من قبل الأب يقاسم الإخوة من الأب والأمّ والأخوات منها، ويكون مثل

واحد منهم ويستحقّ مثل ما يستحقّه الأخ منهم، إن كان واحداً قاسمه المال نصفين وإن كان أكثر من ذلك جرى الحكم فيهم على هذا الوجه بالغاً ما بلغوا، فإن كانت أختاً كان لها الثلث وللجدة الثلثان، وإن كنّ أخوات كان هو مثل أخ معهنّ يكون المال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، وكذلك يقاسم الإخوة والأخوات من قبل الأب إذا لم يكن هنا إخوة وأخوات من قبل الأب والأُم ويكون مثل واحد منهم على ما بيّناه.

فإن اجتمع جدّ وأخ أو أخت أو إخوة وأخوات من قبل أب وأُم وإخوة وأخوات من قبل الأب، كان المال للجدّة مع الأخ أو الأخت أو الإخوة والأخوات من قبل الأب والأُم وسقط الإخوة والأخوات من قبل الأب، والجدّة من قبل الأب بمنزلة الأخت من قبل الأب والأُم أو من قبل الأب، تقاسم الإخوة والأخوات من قبل الأب والأُم كما تقاسم الأخت منها، فإن اجتمعت مع إخوة وأخوات من قبل الأب لاغير قاسمتهم كما تقاسم الأخت منه.

والجدّة من قبل الأُم مثل الأخ من قبل الأُم يقاسم من قاسمه الأخ من قبلها ويسقط في الموضع الذي يسقط، وكذلك الجدّة من قبل الأُم وتكون مثل الأخت من قبلها تقاسم من تقاسمه وتسقط في الموضع الذي تسقط، فإذا اجتمعا كانا بمنزلة أخ وأخت من قبل الأُم يقاسمان من يقاسمه الإخوة من قبل الأُم ويسقطان في الموضع الذي يسقطون فيه.

فإن اجتمعا أو واحد منها مع أخ أو أخت أو إخوة أو أخوات من قبل الأُم، مع أخ أو أخت أو أخوة أو أخوات من قبل الأب والأُم من قبل الأب وجدّة أو جدّة من قبل أب، كان لجدّة والجدّة من قبل الأُم مع الإخوة والأخوات من قبلها الثلث يقتسمونه بينهم بالسّوية، والباقي للأخ أو الأخت أو الإخوة أو الأخوات مع الجدّة والجدّة من قبل الأب للذكر مثل حظّ الأنثيين على ما سلف بيّناه.

وأولاد الإخوة والأخوات وإن نزلوا من قبل أب كانوا أو من قبل أب وأُم أو من قبل أُم يقومون مقام الإخوة والأخوات في مقاسمة الجدّة والجدّة إذا لم يكن هناك إخوة ولا أخوات ويأخذون نصيب من يتقربون به إليه من أخ أو أخت على حدّ واحد، ولا يسقط

المذهب

منهم أحد وإن نزلوا ببطون كثيرة، والجد والجدّة وإن عليا من قبل الأب كانا أو من قبل الأُم يقاسمان الإخوة والأخوات وأولادهم على ما سلف بيانه.

وإن اجتمع جدّ أبى الميّت وجدّته وجدّ أم الميّت وجدّتها مع جدّ الميّت وجدّته من قبل أبيه وجدّته من قبل أمّه، كان الذى يقاسم الإخوة والأخوات جدّ الميّت وجدّته من قبل أبيه ومن قبل أمّه ويسقط جدّ الأب والأُم وجدّتهما، وعلى هذا الترتيب يمنع الأدنى الأبعد إذا كان موجوداً، فإن كان معدوماً قام الأبعد فى مقاسمة الإخوة والأخوات مقامه على ما قدّمناه.

باب ميراث ذوى الأرحام:

العمومة والعَمّات لا يرث مع واحد منهم أولادهم إلّا فى موضع واحد، وهو أنّ ابن العمّ للأب والأُم إذا اجتمع مع العمّ للأب كان أولى بالميراث من العمّ للأب، ولا يرث مع أولاد العمومة والعَمّات أولادهم ولا غيرهم إلّا الزوج والزوجة، فإنّ سهم كلّ واحد منها ثابت معهم وثابت أيضاً مع الخوّلة والحالات أو أحدهم ومع أولادهم إذا لم يكن هناك عمومة ولا عَمّات ولا خوّلة وحالات، التّصف إن كان زوجاً أو الرّبع إن كانت زوجة.

ولا يرث مع الخوّلة والحالات أولادهم ولا أولاد العمومة والعَمّات، ولا يرث مع العمومة والعَمّات أولاد الخوّلة والحالات ولا أولاد العمومة والعَمّات، ولا يرث عمّ الأب ولا عمّته ولا خال الأب ولا خالته ولا عمّ الأُم ولا عمّتها ولا خالها ولا خالتها مع عمّ الميّت وعمّاته وخاله وحالاته لأنهم أقرب بدرجة.

وميراث العمومة والعَمّات مثل ميراث الإخوة والأخوات من قبل الأب، وميراث الخوّلة والحالات مثل ميراث الإخوة والأخوات من قبل الأُم، للخوّلة والحالات الثلث نصيب الأُم وللعمومة والعَمّات الثلثان إلّا فى المسألة التى ذكرناها، فإن خلف الميّت عمّاً أو عمّة أو عمومة أو عَمّات ولم يخلف غيرهم، كان المال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين،

وكذلك الحكم إن خلف عمومة وعمّات في أنّه يكون المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن ترك الميت عمّين أحدهما لأب وأم والآخر لأب كان المال للعمّ من قبل الأب والأُم وسقط العمّ من الأب، فإن ترك عمّين أحدهما لأب وأم وأب والآخر لأُم، كان للعمّ من جهة الأُم السدس والباقي للعمّ من قبل الأب والأُم أو من قبل الأب، فإن ترك عمّة ولم يترك غيرها كان المال لها، فإن ترك عمّتين لكان المال بينهما نصفين.

فإن ترك عمّة أب ولم يترك غيرها كان المال لها، فإن ترك عمّتين له كان المال بينهما نصفين، فإن ترك عمّة لأب وأم وعمّاً أو عمّة أو عمومة أو عمّات من قبل الأب كان المال للعمّة من قبل الأب والأُم وسقط العمومة والعمّات من قبل الأب، فإن ترك عمّة من قبل الأُم وعمّة أو عمّاً أو عمومة وعمّات من قبل الأب أو من قبل الأب والأُم، كان للعمّة من قبل الأُم السدس والباقي لمن هو من قبل الأب والأُم أو من قبل الأب.

فإن خلف عمومة وعمّات مفترقين كان للعمومة والعمّات من قبل الأُم الثلث بينهم بالسوية والباقي للعمومة والعمّات من قبل الأب والأُم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسقط العمومة والعمّات من قبل الأب، فإن خلف خالاً أو خالة ولم يخلف غيره كان المال كلّ له، فإن تركهما كان المال بينهما نصفين، فإن ترك خوّلة وخالات كان الحكم فيها مثل ذلك يكون الميراث بينهم بالسوية.

فإن خلف خالين أحدهما لأب وأم والآخر لأب، كان المال للخال من قبل الأب والأُم وسقط الخال من قبل الأب، فإن خلف خالين أحدهما من قبل الأُم والآخر إماماً من قبل الأب والأُم أو من قبل الأب، كان للخال من قبل الأُم السدس، والباقي للخال من قبل الأب والأُم أو من قبل الأب.

فإن ترك ثلاثة أحوال مفترقين كان للخال من جهة الأُم السدس، والباقي للخال من جهة الأب والأُم وسقط الخال من جهة الأب، فإن ترك خالين أو خاليتين أو أكثر من قبل الأُم وخالاً أو خالة أو أكثر من قبل الأب والأُم أو من قبل الأب، كان للخالين أو

الحالتين من قبل الأُمّ الثلث بينها بالسوية، والباقي للخال أو الخالة أو الحوالة والحالات من قبل الأب كانوا أو من قبل الأب والأُمّ بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن خلف خالاً أو خالة أو أكثر من قبل الأب أو من قبل الأب والأُمّ مع خالة من قبل الأُمّ، كان للخالة من قبل الأُمّ السدس والباقي للخال أو الخالة أو الحوالة والحالات من قبل الأب أو من قبل الأب والأُمّ بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن ترك عمّاً أو عمة أو عمومة أو عمّات أو عمومة وعمّات مختلفين أو متفقين مع خال أو خالة أو حالات أو حوالة وحالات، كان لمن يتقرب بالأب من العمومة والعمّات الثلثان يقسم بينهم على ما تقدّم بيانه، والثلث لمن يتقرب بالأُمّ واحداً كان أو أكثر يقسم بينهم أيضاً على ما بيناه فيما تقدّم.

ولا يرث مع الأجداد والجذات وإن علوا أحد من العمومة والعمّات ولا أولادهم ولا أحد من الحوالة والحالات، ولا يرث عمّ الأب ولا عمّته ولا خاله ولا خالته ولا عمّ الأُمّ ولا عمّتها ولا خالها ولا خالتها مع عمّ الميت وعمّته وخاله وخالته.

فإن خلف عمّ الأب وعمّته وخاله وخالته وعمّ الأُمّ وعمّتها وخالها وخالتها، كان لعمّ الأب وعمّته وخاله وخالته الثلثان يكون ثلثا الثلثين لعمّ الأب وعمّته بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وثلث الثلثين لخال الأب وخالته بينهما بالسوية، والثلث من أصل المال لعمّ الأُمّ وعمّتها وخالها وخالتها يكون النصف من ذلك وهو السدس من أصل المال لعمّ الأُمّ وعمّتها بالسوية، والنصف الآخر وهو السدس أيضاً من أصل المال لخال الأُمّ وخالتها أيضاً بينهما بالسوية.

وأولاد العمّ والعمة وإن نزلوا أولى بالميراث من عمّ الأب وعمّته وخاله وخالته كما أن أولاد الإخوة أولى بالميراث من الأعمام والعمّات، وأولاد الحوالة والحالات وإن نزلوا أولى بالميراث من عمّ الأب وعمّته وخاله وخالته لأنهم يقومون مقام من يتقربون إليه والذي يتقربون به وإما العمّ وإما العمة وإما الخال وإما الخالة وهؤلاء أولى بالميراث من عمومة الأب وعمّاته وأخواله وخالاته لأنهم أقرب بدرجة، وأولاد العمومة والعمّات

يقومون مقام العمومة والعمّات إذا لم يكن عمومة ولا عمّات، ويحبسون من يحبهم العمومة والعمّات إلّا أن يكون هناك من هو أقرب منهم.

فإن خلف الميت أولاد عمومة متفرّقين كان لأولاد العمّ من قبل الأمّ السّدس بينهم بالسّوية، والباقي لأولاد العمّ من قبل الأب والأمّ أو من قبل الأب للذكر مثل حظّ الأنثيين، ويسقط أولاد العمّ للأب إذا اجتمعوا مع أولاد العمّ من الأب والأمّ، فإن خلف أولاد خوّلة متفرّقين كان لأولاد الخال من قبل الأمّ السّدس بينهم بالسّوية، والباقي لأولاد الخال من قبل الأب والأمّ للذكر أيضاً مثل حظّ الأنثيين، وسقط أولاد الخال من قبل الأب.

فإن ترك أولاد عمّات متفرّقين أو أولاد خالات متفرّقين كان الحكم في أولاد العمّات مثل ما ذكرناه في أولاد العمومة المتفرّقين، فإن ترك ابني عمّ أحدهما أخ لأمّ، كان الميراث للأخ من الأمّ من جهة الإخوة لآلته ابن عمّ ويسقط ابن العمّ الآخر. فإن ماتت امرأة وخلفت ابني عمّ أحدهما زوجها كان لزوجها النّصف والرّبع، النّصف من ذلك بالزّوجيّة والرّبع بالميراث، والرّبع الباقي لابن العمّ الآخر لأنّ النّصف الباقي بعد نصف الزّوج يقسم بينهما نصفين، فيكون للواحد النّصف والرّبع كما ذكرناه وللآخر الرّبع الباقي.

فإن خلف ابني خالة، أحدها أخ لأب كان الميراث للذي هو أخ من جهة الإخوة لآلته ابن خالته، وسقط ابن خالة الآخر، فإن خلف ابنتي عمّ إحداها زوجته كان للزّوجة منها الرّبع من جهة الزّوجيّة والباقي بينهما نصفين، فإن هلكت امرأة وخلفت زوجاً وخالاً أو خالة وعمّاً أو عمّة، كان للزّوج النّصف والثّلاث للخال أو الخالة أو لهما إن اجتمعا، والباقي للعمّ أو العمّة.

فإن مات رجل أو امرأة وترك زوجاً أو زوجة وأولاد خال أو أولاد خالة، وأولاد عمّ أو أولاد عمّة كان للزّوج النّصف أو للزّوجة الرّبع، ولأولاد الخال أو الخالة الثّلاث والباقي لأولاد العمّ أو العمّة، فإن مات رجل أو امرأة وترك زوجاً أو زوجة وجدّاً أو جدّة، أو جدّاً

وجدة من قبل الأب أوجدت أجدّة من قبل الأم، كان للزوج النصف أو للزوجة الربع، والثالث للجدّة أو الجدّة من قبل الأم أولهما إن اجتماعا، والباقي للجدّة أو الجدّة من قبل الأب أولهما إن اجتماعا.

فإن هلك إنسان وترك عمّتين لأب الواحدة منها خالة لأم وخالة لأب وأم، كان للعمّتين الثلثان من أصل المال بينهما نصفين، والثالث الباقي للخالة من الأم التي هي عمّة، والخالة من الأب والأم تكون للأم التي هي عمّة سدس الثلث، والباقي للخالة من قبل الأب والأم.

باب ميراث المولى وذوى الأرحام:

إذا مات إنسان معتق وخلف فارحم مسلماً قريباً كان أوبعيداً مع مولاه الذي أعتقه كان الميراث لذى رحمه دون مولاه، فإن لم يترك ذارحم وكان سائبة ولم يتوال إلى أحد يضمن جريته وحده كان ميراثه لبيت المال، وإن كان توالى إلى أحد يضمن جريته وحده كان ميراثه لمن توالى إليه، وإن لم يكن سائبة كان ميراثه لمولاه الذي أعتقه رجلاً كان الذي أعتقه أو امرأة.

فإن كان الذي أعتقه مات قبله وترك ولداً وكان الأولاد ذكوراً كان ميراث المعتق لهم، وإن كانوا ذكوراً وإناثاً كان ميراثه للذكور دون الإناث، وإن كانوا إناثاً وكان قد ترك معهم عصبة كان الميراث للعصبة دون الأولاد الإناث، وإن لم يكن ترك معهن عصبة كان الميراث لبيت المال، وإن لم يكن ترك أولاداً وكان قد ترك عصبة كان الميراث للعصبة، فإن لم يكن ترك عصبة كان الميراث لبيت المال، فإن كان الذي أعتقه امرأة وهي حيّة فميراثها لها، وإن لم تكن حيّة وكان لها عصبة كان ميراثها لعصبتها سواء كان لها أولاد أو لا، يكون لها ذلك.

وإذا توالى هذا المعتق إلى من يضمن جريته وحده ثم مات وكان قد ترك ذارحم قريباً كان أوبعيداً كان ميراثه لذى رحمه، وإن لم يكن ترك ذلك كان ميراثه لمن توالى

إليه وضمن جريته وحدته وإن لم يكن له ذورحم قريباً ولا بعيداً ولا أحد توالى إليه، كان ميراثه لإمام المسلمين لأنه ميراث من لا وارث له، وذلك من الأنفال. والميت إذا لم يكن له وارث وترك مالا ولم يتمكن من إيصاله إلى الإمام قسم في الفقراء والمساكين ولم يدفع منه إلى سلطان الجور شيء، هذا إن أمكن ذلك وكانت التقية مرتفعة، فإن كان الخوف والتقية حاصلين ويغلب عليه جاز حينئذ تسليمه إليه ولم يكن على الذي سلمه إليه شيء.

وإذا مات إنسان وترك ورثاً بعضهم غائب وبعض الآخر حاضر، والغائب أحق بالميراث من الحاضر وأولى به منه، فينبغي أن يوقف الميراث إلى حين حضور الغائب ويدفع إليه، فإن لم يحضر وتطاوت المدة قسم على الحاضر وكان ضامناً له إلى حين حضور الغائب فالأذا حضر سلمه إليه، وإن مات الغائب بعد أن تسلم الحاضر الميراث وكان للغائب وارث كان على الحاضر تسليم الميراث إلى ورثة الغائب، وإن لم يكن له ورثة كان الميراث للحاضر.

باب الحكم فيمن يموت من المسلمين الأحرار وخلف وارثاً مملوكاً:

إذا مات الحر المسلم وخلف ذارحم مملوكاً قريباً كان أو بعيداً مستقر الملك وكان قد ترك مع المملوك ذارحم حرّاً قريباً كان أو بعيداً، كان ميراثه لذي رحمه الحرّ دون المملوك لأنّ المملوك لا يجوز أن يرث الحرّ إذا كان معه وارث حرّ، فإن لم يكن ترك مع ذي رحمه المملوك ذارحم حرّاً وكان الميراث ينقص عن قيمة المملوك لم يجب ابتياعه وكان الميراث لبيت المال، وذهب بعض أصحابنا إلى أنّه يشتري من التركة ويعتق ويستسعى في الباقي، وهذا ضعيف جداً لأنه لم يرد به رواية ولا ثبت عليه دليل، وإن كان الميراث يفي بقيمة المملوك أو يزيد عليه وجب ابتياعه من التركة وعتقه، ويدفع إليه الباقي إن كان هناك ما يفي.

فإن ترك هذا الحرّ أبويه وهما مملوكان أو ولدين له كذلك أو ماجرى هذا المجرى

المذهب

وكان الميراث يقي بقيمة الاثنين اشتريا وأعتقا، وإن كان ينقص عن قيمتها لم يجب ابتياع واحد منها ولا جميعهما وإن كان فيه ما يقي بقيمة أحدهما أو يزيد على ذلك، وإذا خلف الحر ورثاً أحراراً وذارحم مملوكاً كان المال للأحرار.

فإن أعتق المملوك قبل قسمة المال وكان أقرب منهم أخذ المال، وإن كان ممن يقاسمهم قاسمهم ذلك وإن انعتق بعد قسمة المال لم يكن له شيء، وأم الولد يجعل في نصيب ولدها وأعتقت ولا يورث شيئاً، وسهم الزوج والزوجة ثابت مع من تقدم ذكره على كل حال.

باب توارث أهل ملّتين:

الكافر لا يرث المسلم بغير خلاف، والمسلم عندنا يرث الكافر سواء كان الكافر حربياً أو ذمياً أو مرتدّاً أو على أي حال كان من الكفر، ويجوز المسلم المال قريباً كان أو بعيداً ذاسهم كان أو قرابة من جهة الأب كان أو من جهة الأم، فإذا ترك المسلم ولداً كافراً ولم يترك غيره من المسلمين من زوج ولا زوجة ولا غير ذلك من ذى رحمه قريباً ولا بعيداً كان ميراثه لبيت المال، فإن ترك ولدين أحدهما كافر والآخر مسلم كان الميراث للمسلم ذكرأ كان أو أنثى، ولم يكن للكافر شيء.

فإن خلف ثلاثة أولاد وأكثر من ذلك أحدهم كافر كان المال للاثنين المسلمين دون الكافر، فإن أسلم قبل قسمة الميراث كان له حقه منه وإن أسلم بعد القسمة لم يكن له شيء، فإن ترك ولدين أحدهما مسلم والآخر كافر كان الميراث للمسلم دون الكافر، فإن أسلم الكافر لم يكن له شيء لأنّ المسلم قد استحقّ المال في حال موت من يرثه، والقسمة إنّها يثبت للكافر إذا أسلم وكان الميراث بين اثنين قبل إسلامه أو أكثر منها ولم يقسم، فإن خلف أولاداً مسلمين ووالدين كافرين كان المال للأولاد المسلمين ولم يكن للوالدين الكافرين فيه شيء.

فإن أسلم الوالدان أو أحدهما قبل القسمة في الميراث كان له حقه منه، وإن أسلم أو

أحدهما بعد القسمة لم يكن له شىء.

فإن خلف أبوين مسلمين وولداً كافراً كان المال للأبوين المسلمين دون الولد الكافر، فإن أسلم الولد قبل قسمة الميراث كان له حقه منه، فإن أسلم بعد القسمة لم يكن له شىء، فإن خلف أحد أبويه مسلماً وولداً كافراً كان المال لأحد الأبوين، فإن أسلم الولد لم يكن له شىء.

فإن ترك ولداً كافراً والدين كافرين أو أحدهما وهو كافر، وابن ابن ابن عم أو عمّة أو ابن ابن خال أو خالة أو من يكون أبعد منهم وكان مسلماً، كان المال للمسلم البعيد دون الولد أو الوالدين أو أحدهما الكفار، فإن أسلم أحدهم أو جميعهم قبل قسمة الميراث وكان المال لهم أو لمن أسلم منهم دون ذوى الأرحام، وإن أسلموا أو أحدهم بعد القسمة لم يكن لهم شىء.

وإذا ماتت امرأة وتركت زوجها وهو مسلم وولداً أو والداً أو ذوى أرحام كفّاراً، كان المال كله للزوج ولم يكن للولد ولا للوالدين ولا لذوى أرحامه شىء، فإن أسلموا ردّ عليهم الفاضل عن سهم الزوج، فإن مات رجل وخلف زوجة مسلمة ولم يخلف غيرها من المسلمين وترك ورثاً كفّاراً كان ربع المال للزوجة والباقي لإمام المسلمين، فإن أسلموا قبل قسمة الميراث ردّ عليهم الفاضل عن سهم الزوجة، وإن أسلموا بعد ذلك لم يكن لهم شىء.

وإن خلف الكافر وارثاً مسلماً قريباً كان أو بعيداً ذكراً كان أو أنثى زوجاً أو زوجة ولم يترك غيره كان المال كله له، فإن ترك مع المسلم كائناً من كان وارثاً كافراً قريباً كان أو بعيداً أو زوجاً أو زوجة كان المال للمسلم دون الكافر، فإن أسلم قبل قسمة الميراث كان له حقه منه، وإن أسلم بعد ذلك لم يكن له شىء.

وإذا مات كافر وترك أولاداً وإخوة وأخوات من قبل الأب، وأخوات من قبل الأم مسلمين وأولاداً صغاراً كان للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث، وللإخوة والأخوات من قبل الأب الثلثان، وينفق الإخوة والأخوات من قبل الأم على هؤلاء الأولاد الصغار

ثلث الثقة، وينفق الإخوة والأخوات من قبل الأب عليهم ثلثي الثقة حتى يبلغوا، فإذا بلغوا وأسلموا سلم الإخوة إليهم ما بقى في أيديهم بعد الثقة، وإن لم يسلموا واختاروا الكفر لم يدفعوا إليهم شيئاً وتصرفوا في الباقي.

فإن كان أحد أبوى الأولاد الصغار مسلماً وترك إخوة وأخوات من قبل الأم كان المال للأولاد الصغار، فإذا بلغوا قهروا على الإسلام، فإن لم يسلموا كان حكمهم حكم المرتدين وأجرى عليهم ما يجرى على المرتدين، فإن هلك وترك أولاداً وقرابة كفاراً ومولى نعمة مسلماً، كان الميراث لمولى النعمة المسلم ولم يكن للأولاد والقرابة الكفار بشيء. والمسلمون يرث بعضهم بعضاً وإن اختلفوا في المذاهب والآراء لأن الموارثة تثبت بإظهار الشهادتين، والإقرار بأركان الشريعة من صلاة وصيام وزكاة وحج، دون الإيمان الذي يستحق به الثواب، والكفار يرث بعضهم بعضاً على اختلافهم في الديانات لأن الكفر عندنا كالملة الواحدة.

في إرث المرتدة:

وإذا ارتدت المسلم بانت منه زوجته وكان عليها أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها، ويقسم ميراثه بين مستحقيه من ورثته ويقتل من غير أن يستتاب، فإن لحق بدار الحرب ومات وكان له أولاد كفار وليس له وارث مسلم كان ماله للإمام، ومن كان كافراً ثم أسلم وارتدت بعد إسلامه فإن يعرض عليه الإسلام فإن عاد إليه ولا قتل، فإن لحق بدار الحرب كان على زوجته أن تعتد منه عدة المطلقة، ثم يقسم ميراثه بين المستحقين له من ورثته، فإن عاد إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها كان أملك بها، وإن عاد بعد انقضاء العدة لم يكن له عليها سبيل وكانت قد ملكت نفسها، فإن مات وهو كافر ولم يكن له وارث مسلم لأن ميراثه لبيت المال.

باب ميراث القاتل:

القاتل على ضربين: قاتل عمد وقاتل خطأ، فأما قاتل العمد فليس يرث شيئاً من ميراث المقتول ولا من دية إن قبل أولياؤه الدية ولدأ كان، أو والدأ قريبأ كان أو بعيدأ زوجأ كان أو زوجة، ويكون ميراث المقتول وديته لمن عدا القاتل من ورثته قريبأ كان، أو بعيدأ، فإن لم يخلّف المقتول أحداً من الوراث إلاّ الذي قتله كان ميراثه لبيت المال ولا يعطى القاتل شيئاً منه على حال.

وإذا قتل رجل ابنه لم يرثه، فإن كان للقاتل أب وابن كان الميراث للأب والابن دون القاتل، يكون ذلك بينهما نصفين لأنّ الأب جدّ المقتول والابن إخوة، فإن قتل رجل أباه لم يرثه، فإن كان للأب أولاد غير القاتل كان الميراث لهم وإن لم يكن له ولد غير القاتل وكان للولد القاتل ولد، كان الميراث لهذا الولد دون أبيه القاتل، وأما القاتل خطأ فإنه يرث المقتول من ميراثه ولا يرث من دية ولدأ كان أو والدأ أو ذارحم أو زوجأ أو زوجة.

ومن قتل وليس له من الوراث إلاّ وارث كافر كان ميراثه لبيت المال، فإن أسلم الكافر كان الميراث له وكان له أيضاً المطالبة بالدم، فإن لم يسلم وكان المقتول عمداً كان الإمام وليه، وهو مخير بين أن يقتد به القاتل وبين أخذ الدية ليجعلها في بيت المال، وليس له العفو عنه لأنّه ليس بحق له وإنّما هو حقّ المسلمين.

فإذا كان على المقتول دين قضى عنه من دية كما يقضى عنه من ميراثه سواء كان المقتول مقتولاً عمداً أو خطأ، وقاتل العمد إذا كان مطيعاً بالقتل لم يجز أن يمنع ميراث المقتول، وذلك مثل أن يقتل الإنسان غيره بأمر الإمام أو يقتل أباه أو ولده أو أخاه وهو كافر أو من البغاة على الإمام.

باب من يستحقّ دية المقتول:

الذي يرث دية المقتول هو من كان يستحقّ أن يرث الميراث إلاّ الإخوة والأخوات

المهذب

من جهة الأم ومن يتقرب بها، ويرث معها الزوج والزوجة ولا يرث منها من يتقرب بالأب من الإناث، وأما الذكور فإنهم يرثون منها على كل حال، فإن لم يكن هناك إلا من يتقرب بالأم أو من يتقرب بالأب من الإناث كان الميراث لبيت المال، والزوج والزوجة يرث كل واحد منهما صاحبه من الذرية كما يرث من التركة، إلا أن يقتل أحدهما الآخر فإنه إذا كان ذلك لم يرث من الذرية ولا من التركة أيضاً.

والمطلقة طلاقاً رجعيّاً إذا قتلت ورث زوجها من تركتها ومن ديتها وإن قتل الزوج ورثته أيضاً مثل ذلك ما لم تنقض عدتها، وعدتها هي عدة المتوفى عنها زوجها، فإن انقضت عدتها لم يكن لها ميراث، وإن كان طلاقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم يرث كل واحد منهما الآخر على وجهه.

باب ميراث ولد الملاعة:

لا يرث ولد الملاعة أباه ولا الأب يرثه ولا يرث أحداً من قرابة أبيه، وهو يرث أمه وكل من كان من أقاربها، وترثه أمه ومن يتقرب إليه بالأم، فإن أقر الأب به بعد اللعان ورث أباه ولم يرثه الأب على حال، فإن مات ولد الملاعة وخلف أخوين أو أختين أو أختاً وأختاً أحدهما أختاً كان أو أختاً من قبل الأب والأم، والآخر من قبل الأم، كان ميراث بينهما نصفين لأن نسبة من قبل الأب غير معتبر، وإنما الاعتبار بما كان من قبل الأم.

فإن ترك ابن أخيه لأمه، وابنة أخيه لها، كان الميراث بينهما نصفين.

فإن ترك بنت أخيه لأمه، وابن أخته لها، كان الميراث بينهما نصفين، لأن كل واحد منهما يأخذ نصيب من يتقرب به، والذي يتقربون به من الأخ والأخت يتساوون في القسمة، وكذلك إن ترك أختاً وأختاً وابن أخ وابن أخت وجدّة أو جدّة، كان الميراث بينهم أثلاثاً متساوية، كمثل ما قدمناه، وعلى هذا الترتيب كان الولد لاحقاً بالذي هي عنده، ويرثه ويرث الأب والولد أيضاً يرثه، وإذا تبرأ إنسان من جريرة ولده عند سلطان ومن ميراثه ومات الولد، كان ميراثه لعصبة أبيه ولم يكن لأبيه شيء في ذلك على حال.

باب ميراث المالك والمكاتب:

المملوك لا يملك شيئاً يستحقه ورثته الأحرار لأن المال الذى يكون معه مال لمولاه وكذلك المدبر.

فأما المكاتب: فإنه إن كان مشروطاً عليه كان حكمه حكم المملوك سواء، وإن لم يكن مشروطاً عليه فإنه يرث ويورث بقدر ما أذى من مكاتبته من غير زيادة ولا نقص، فإن اشترط المكاتب على الذى كاتبه أن يكون ولاؤه له كان شرطه صحيحاً، فإن شرط أن يكون ميراثه له دون ورثته لم يجز ذلك.

وإذا كان العبد بين شريكين فأعتق أحدهما نصيبه فيه ومات وترك مالا، كان نصفه للذى لم يعتق منه نصيبه والتصف الآخر لورثته، فإن لم يترك وارثاً كان ذلك لمولاه الذى أعتقه على ما تقدم.

باب ميراث الغرق، والمهدوم عليهم فى وقت واحد:

إذا غرق جماعة من الناس فى وقت واحد أو انهدم عليهم موضع فوات جميعهم ويكونون يتوارثون، ولا يعلم من الذى مات منهم قبل الآخر، فالحكم فى توريثهم أن يورث بعضهم من بعض من نفس تركته لامتّا يرثه من الآخر، يقدم الأضعف فى استحقاق الميراث ويؤخر الأقوى فى ذلك، مثال ما ذكرناه أن نفرض أنه غرق زوج وزوجة فنفرض موت الزوج أولاً وتورث الزوجة منه لأن سهمها فى الاستحقاق أقل من سهم الزوج، وذلك لأن أكثر ما تستحقه الزوجة الربع وأكثر ما يستحقه الزوج النصف، فهو أقوى حظاً منها فيعطى الزوجة حقها منه والباقي لورثته، ثم نفرض أن الزوجة ماتت فيورث الزوج منها فيدفع إليه حقه من نفس تركتها دون ما ورثته منه، ويعطى ورثتها الباقي.

ومثال ذلك أب وابن، فنفرض موت الابن أولاً ويورث الأب منه لأن سهمه السدس مع الولد، والباقي للابن فهو أضعف منه ويعطى ورثته الباقي من المال، ثم نفرض أن الأب مات فيعطى الابن حقه والباقي لورثته، فإن فرضنا فى هذه المسألة أن للأب

المهذب

وارثاً إلا أن هذا الولد أولى منه، وفرضنا أن للولد وارثاً إلا أن الأب أولى منه، فإنه يصير ميراث الابن لورثة الأب وميراث الأب لورثة الابن، لأننا لو فرضنا موت الابن أولاً صارت تركته لأبيه ولو فرضنا موت يجرى ميراث ولد الملائنة، فيتأمل ذلك.

باب ميراث ولد الزنى:

يختلف في ميراث ولد الزنى، فمنهم من يقول: ولد الزنا لا يرث أباه ولا أمه ولا يرث أبوه ولا أمه، ومنهم من يقول: يرث أمه ومن يتقرب بها وترثه أمه ومن يتقرب بها، والأقوى عندي هو الأول لأن تورث الولد من الوالد يتبع صحة إلحاق الولد به شرعاً، فلما لم يجوز هاهنا إلحاقه به كذلك من حيث حصل عن وطء بغير عقد ولا شبهة عقد وكان ذلك قائماً كان الأقوى ما ذكرناه، فأما أنه لا يرث أباه ولا يرث أبوه فلا يختلفون فيه فلذلك قصرنا هاهنا الكلام في ميراث أمه، فأما ولد الزنى فإنه يرث أباه ويرث أبوه وكذلك زوجته أو زوجته.

باب ميراث الحميل والاسير والمفقود واللقيط والمشكوك فيه:

الحميل هو الذي يجلب من بلاد الشرك ويتعارف منهم قوم بسبب يقتضى الموارثة، فإنهم إذا كانوا كذلك قبل قولهم في ذلك من غيريته وورثوا، ويجرى هذا المجرى سائر من حصل في بلاد وهو غريب منه، ومعه من يعترف بأنه والده أو ولده أو أخوه أو ماجرى هذا المجرى، فإنه يقبل قولهم ويورثون عليه.

وأما الأسير: فإذا كان أسيراً في بلاد الشرك أيضاً ولم يعلم موته فإنه يورث ويوقف نصيبه إلى حين حضوره، أو يعلم موته فإن لم يعلم له موت ولا حياة فهو بمنزلة المفقود، وأما المفقود فإنه لا يقسم ماله إلا أن يعلم موته أو يمضي من الزمان مدة لا يعيش مثله إليها، فإن مات في هذه المدة من يرثه هذا المفقود فينبغي أن يوقف نصيبه منه حتى يعلم حاله، ويسلم الباقي إلى الباقي من التوارث.

فأما اللقيط: فإن كان توالى إلى أحد يضمن جريته وحدثه كان ميراثه له وحدثه عليه، وإن لم يكن توالى إلى أحد كان ميراثه لبيت المال وليس لمن التقطه ورباه من ميراثه شيء، فإن طلب الذى رباه ما أنفق عليه كان له ذلك، ويأخذه من أصل تركته ويكون الباقي لبيت المال.

وأما المشكوك فيه: فهوأن يطأ الرجل زوجته أو مملوكته، ثم يطأها غيره فى هذه الحال وتأتى بولد، فإنه إذا كان كذلك لم يلحقه بنفسه لحوقاً صحيحاً بل يربيه وينفق عليه، فإذا حضرته الوفاة عزل له من ماله ما يستعين به على حاله، فإن مات هذا الولد لم يكن له من ميراثه شيء وكان جميعه لبيت المال إن لم يترك ولداً ولا زوجاً ولا زوجة.

وإذا وطئ رجلان جارية مشتركة بينهما وجاءت بولد، أفرع بينهما فن خرج اسمه الحق الولد به وضمن للباقي من شركائه حصصهم وتوارثا، فإن وطئ اثنان فى طهر واحد بعد انتقال الملك من الواحد منها إلى الآخر، الأب لصارت تركته لورثة الابن.

فإن مات اثنان وخلف أحدهما ميراثاً ولم يخلف الآخر شيئاً، فالذى خلف ميراثاً يرثه الآخر وينتقل منه إلى ورثته دون ورثة الذى خلف الميراث، مثال ذلك أب وابن فإنما إن فرضنا أن الابن لم يترك شيئاً فالأب ليس له منه حظ، فإذا فرضنا بعد ذلك موت الأب ورثه الابن فصارت تركة الأب لورثة الابن، وكذلك لو فرضنا أن للابن مالاً وليس للأب شيء، فإنه إذا فرضنا موت الابن انتقلت تركته إلى الأب فإن فرضنا موت الأب بعد ذلك لم يكن له شيء ينتقل إلى الابن، لأن الذى ورثه الأب لا يرث الابن منه على ما قدّمناه، فيصير ما ورثه من ابنه لورثته خاصة.

فإن غرق اثنان ليس لكل واحد منهما وارث إلا الآخر فإن ميراثهما لبيت المال، فإن كان لأحدهما وارث من ذى رحم أو مولى نعمة أو ضامن جريرة أو زوج أو زوجة، فإن ميراث الذى له وارث لمن ليس له وارث وينتقل منه إلى بيت المال.

وإذا غرق اثنان فى حال واحدة يرث الواحد الآخر والآخر لا يرثه، فإنه لا يرث بعضهما من بعض ويكون ميراث كل واحد لورثته، مثال ذلك: أخوان غرقا ولأحدهما

أولاد وليس للآخر ولد ولا والدان، فإنه إذا كان كذلك بطل هذا الحكم، لأنه إنما جعل ذلك بأن يفرض توريث بعض من بعض، فإذا لم يصح ذلك فيه فالحكم ساقط، فإن مات اثنان حتف أنفسهما لم يورث بعضهما من بعض، ويكون ميراث كل واحد منهما لوارثه الحى لأن هذا الحكم جعل فى الموضع الذى جوز فيه تقدم كل واحد منهما على الآخر.

باب ميراث المجوس:

المجوس يرثون بالأنساب والأسباب صحيحة كانت فى شرع الإسلام أو غير صحيحة، مثال ذلك: مجوسى مات وخلف زوجته وهى أخته فإنها تورث منه بالأخوة والزوجة، فيكون تقدير ذلك فى التوريث أن لها من المال الربع بالزوجة والباقي بالأخوة، ومثال آخر أيضاً: مجوسية ماتت وخلفت أخوين الواحد منها زوجها فإن الأخ الذى ليس بزوجة يورث بالأخوة والآخر يورث بالأخوة والزوجة، فيكون تقدير ذلك بالتوريث أن له النصف بالزوجة والنصف الآخر يقسم بينه وبين الأخ الآخر.

وقال قوم من أصحابنا: بأن المجوس يورثون بالأنساب ولا يورثون بالأسباب إلا بما هو جائز فى شرع الإسلام، وقال الآخرون منهم بما ذكرناه أولاً من أنهم يورثون من الجهتين معاً سواء كان ذلك ممّا هو جائز فى شريعة الإسلام أو غير جائز فيها، وهو الظاهر من المذهب.

باب ميراث الخنثى:

إذا كان لإنسان ما للرجال وما للنساء اعتبرت حاله فى هل هو ذكر أو أنثى ببوله، فإن خرج البول ممّا هو للرجال ورث ميراث الذكور، وإن خرج ممّا هو للنساء ورث ميراث الإناث، فإن خرج البول منها جميعاً ولم يسبق أحدهما الآخر كان الاعتبار فى ذلك بانقطاعه فأتيها انقطع منه قبل الآخر كان التوريث بحسبه، فإن انقطعاً جميعاً فى حال واحدة ورث ميراث الرجال والنساء بأن يعطى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى.

فإن دعت الحاجة إلى من ينظر الحال في البول من مجيئه وانقطاعه فليحضر قوم عدول ويقف الخنثى خلفهم ويأخذ كل واحد منهم مرآة فيستقبله بها وينظر الشبح الذي فيها، فهما أدى نظره إليه كان الحكم له والتوريث بحسبه، وقد ورد أنه يعدّ أضلاعه فن عمل به كان جائزاً.

فإن كان ممسوحاً ليس له ما للرجال ولا ما للنساء، فإنه يورث بالقرعة ويكتب على سهم عبدالله وعلى سهم أمة الله فأتيها خرج ورث بحسبه، والخنثى إذا تزوج من خنثى على أنّ الواحد منهما رجل والآخر امرأة، من قبل أن يبين أمرهما أوقف التكاح إلى أن يتبين، فإن مات أحدهما قبل بيان أمرهما لم يتوارثا.

وإذا كان له ما للرجال وما للنساء ودعت الحاجة إلى أن يختن قبل أن يبين أمره لم يجوز أن يختنه رجل ولا امرأة وينبغي أن يشتري له جارية من ماله تختنه، فإن لم يكن له مال اشترى ذلك له من بيت المال، فإذا ختنته بيعت بعد ذلك وأعيد ثمنها إلى بيت المال، والخنثى إذا كان مملوكاً وقال سيّده: كلّ عبد لي وأمة أحرار وكلّ مملوك لي حرّ، فإنه ينعنق بذلك من غير أن يعتبر له حال هل هو ذكر أو أنثى، فإن قال: كلّ عبد لي حرّ، لم ينعنق حتى يعتبر حاله في ذلك.

فإن تبين أنه رجل انعتق، فإن تبين أنه امرأة لم ينعنق، فإن قال: كلّ أمة لي حرّة، لم ينعنق حتى يعتبر حاله، فإن بان أنه امرأة أعتق وإن بان أنه رجل لم ينعنق، فإن مات من ذكرنا حاله كان ميراثه بالولاية على حسب ما تبين من حاله.

وإذا أوصى إنسان لحمل فقال: إن كان ذكراً كان له مائة دينار وإن كان أنثى كان له خمسون ديناراً، فولد خنثى أوقف الحكم فيه إلى أن يبين أمره فهما بان منه كان الحكم بحسبه.

وإذا سرق الخنثى أو قذف أقيم عليه الحدّ، فإن قطع إنسان يده أو رجله أوقف عينه أوقفت الجناية حتى يبين أمره، فإن بان أنه رجل كان على الجاني نصف دية رجل، وإن كان امرأة كان عليه نصف دية امرأة، وإذا ادعى الخنثى أنه رجل أو أنه امرأة لم يلتفت

إلى قوله في ذلك ووجب اعتبار حاله، ففهما بان من أمره كان العمل فيه بحسبه.

باب ميراث من له رأسان:

إذا كان لشخص واحد رأسان على حق واحد كان الاعتبار في هل هو حيّ واحد أو حيّان بأن يترك حتى ينأى، ثم ينبّه أحدهما، فإن انتبه أحدهما ولم ينتبه الآخر ورث ميراث شخصين، وإن انتبها جميعاً ورث ميراث شخص واحد.

باب احتصار حساب الفرائض:

الأصل في ذلك سهام الفرائض، وقد ذكرنا فيما تقدّم أنّها ستة وهي: التّصف والرّبع والثّمن والثّلثان والثّلث والسدس، ويُنّا فيما تقدّم من المستحقّ لهذه السّهام مفصّلاً، فإذا أردنا أن نذكر حساب الفرائض فينبغي أن تبين مخرج كلّ سهم منها لأنّها كما قدّمناه الأصل في ذلك، فنقول: إنّ مخرج التّصف من اثنين ومخرج الرّبع من أربعة ومخرج الثّمن من ثمانية ومخرج الثّلثين والثّلث من ثلاثة ومخرج السدس من ستة.

فإن كان في الفريضة مع التّصف ثلث أو سدس كان من ستة، وإن اجتمع معه ثمن أو ربع فهي من ثمانية، فإن اجتمع ثلثان وثلث كان من ثلاثة، فإن كان فيها ربع وما يبقى أو ربع ونصف وما يبقى فهي من أربعة، فإن كان فيها ثمن وما يبقى أو ثمن ونصف وما يبقى فهي من ثمانية، وإن كان مع الرّبع ثلث أو سدس فهي من اثني عشر، وإن كان مع الثّمن ثلثان أو سدس كانت من أربعة وعشرين.

وإذا أردت إخراج السّهام وقسمتها صحاحاً فأنظر الفريضة، فإن كان فيها فرض مسّى إذا خرّجته لمستحقّه كان الباقي وفقاً لباقي الوارث فأقسمه عليهم، وليست هاهنا يحتاج إلى ضرب السّهام بعضها في بعض مثال ذلك: إنسان مات وخلف أباه وخمسة بنين فهذه من ستة لأنّ أقلّ عدد يخرج منه سدس صحيح هو ستة، للأب السدس من ذلك سهم واحد ويبقى خمسة أسهم يقسم على البنين الخمسة لكل واحد منهم سهم، ومثال

آخر: امرأة ماتت وخلقت زوجها وثلاثة بنين فهذه من أربعة، لأن أقل عدد يخرج منه ربع صحيح هو أربعة للزوج من ذلك الربع سهم، ويبقى ثلاثة أسهم يقسم على البنين الثلاثة لكل واحد منهم سهم.

فإن لم تجد السهام وفقاً على ما ذكرناه ووجدتها منكسرة إذا قسمتها، فهي ضربان: أحدهما أن يكون فيها فرض مسمى وما بقى لمن يبقى، والباقي أن يكون فيها فرض مسمى والباقي يرّد على أهل تلك التسمية، فإن كان ما يجده ينكسر وفيه فرض مسمى والباقي لمن يبقى، وهو الضرب الأول فأخرج الفرض الأول لمستحقّه، فإذا وجدت الباقي ينكسر على من يبقى من الوراث فأضرب رؤوسهم في أصل الفريضة ثم اقسّم ذلك تجد السهام صحيحة.

مثال ذلك: إنسان مات وترك أباه وثلاثة بنين فهذه من ستة، لأن أقل عدد يخرج منه سدس صحيح هو ستة كما قدّمناه، يكون للأب من ذلك السدس سهم واحد ويبقى خمسة أسهم لا ينقسم على البنين الثلاثة على الصّحة، فالوجه في ذلك أن تضرب رؤوسهم وهي ثلاثة في أصل الفريضة وهي ستة فيكون ثمانية عشر سهماً، للأب منها السدس ثلاثة أسهم ويبقى خمسة عشر سهماً للبنين الثلاثة، لكل واحد منهم خمسة أسهم.

ومثال آخر: إنسان مات وترك أباه وأربعة بنين فهذه أيضاً من ستة لأن فيها سدساً وهو سهم للأب، تبقى خمسة أسهم لا تنقسم على الأربعة البنين، فالوجه في ذلك أن تضرب رؤوسهم وهي أربعة في ستة وهي أصل الفريضة يكون أربعة وعشرين سهماً، فللأب منها السدس أربعة أسهم، ويبقى عشرون سهماً للبنين الأربعة لكل واحد منهم خمسة أسهم، فإن حصل في شيء من ذلك زوج أو زوجة فليفرض ذلك كان رجلاً مات وخلّف زوجته وابنين فهذه من ثمانية، للزوجة الثمن سهم واحد، يبقى سبعة أسهم لا ينقسم على الابنين، فالوجه في ذلك أن تضرب رؤوسها وهي اثنان في أصل الفريضة وهي ثمانية فيكون ستة عشر سهماً، للزوجة منها الثمن سهمان، ويبقى أربعة عشر سهماً للابنين لكل واحد منها سبعة أسهم.

ومثال آخر: امرأة ماتت وتركت زوجها وابنين، فهذه من أربعة للزوج الربع سهم واحد، ويبقى ثلاثة أسهم لا تنقسم على الاثنين على الصّحة، فالوجه في ذلك أن تضرب رؤوسهما وهي اثنان في أصل الفريضة وهي أربعة، يكون ثمانية أسهم للزوج منها الربع سهمان، ويبقى ستة أسهم للابنين لكل واحد منها ثلاثة.

فإن فرضنا حصول زوج أو زوجة مع الأولاد والأبوين، أو أحدهما كان العمل على ما نذكره، نفرض أن رجلاً مات وترك أبويه وزوجته وابنين، فهذه من أربعة وعشرين لأن ذلك أقل عدد يخرج منه سدسان صحيحان وثمان صحيح، يكون للزوجة منها الثمن ثلاثة أسهم وللأبوين السدسان ثمانية أسهم، يبقى ثلاثة عشر سهماً لا تنقسم على الصّحة على الابنين، فالوجه في ذلك أن تضرب رؤوسهما وهي اثنان في أصل الفريضة وهي أربعة وعشرون فيكون ثمانية وأربعين سهماً، للزوجة من ذلك ستة أسهم وهي الثمن، وللأبوين السدسان ستة عشر سهماً، يبقى ستة وعشرون سهماً للابنين لكل واحد منها ثلاثة عشر سهماً.

فإن حصل في الفريضة مع البنين بنات فاجعل للابن بنتين، مثال ذلك: رجل مات وترك أبويه وزوجة وثلاثة بنين وبناتاً فالفريضة من أربعة وعشرين، فصّح منها سهام الوالدين والزوجة وتنكسر سهام الأولاد، فتضرب عددهم وهو سبعة لأن بنتاً وثلاثة بنين بمنزلة سبع بنات في أصل الفريضة، فيصير مائة وثمانية وستين، منها سهم الزوجة أحد وعشرون، وسهم الأب ثمانية وعشرون وكذا سهم الأم، فيبقى أحد وتسعون يكون لكل ابن أربعة أسهم وللبنات سهمان، ثم أضرب ذلك على ما بيّناه.

وأما الضرب الآخر: وهو أن يكون في الفريضة فرض مسمى والباقي ردّ على أهل تلك التسمية، فمثاله: أن نفرض أن إنساناً هلك وخلف أبويه وبناتاً، فهذه من ستة لأن فيها نصفاً وسدساً للأبوين منها السدسان، وللبنات النصف ثلاثة أسهم، ويبقى سهم يردّ على الأبوين منها والبنات بحسب سهامهم وهي خمسة، فإن شئت جعلتها من خمسة واستغنييت عن الضرب، فيكون للأبوين منها سهمان وللبنات ثلاثة أسهم، وهذا أولى

وأقرب من الضرب.

فإن أردت أن تضرب ذلك فأضرب سهامهم وهي خمسة في أصل الفريضة وهي ستة يكون ثلاثين سهماً، للأبوين منها سدسان عشرة أسهم وللبنات التصف خمسة عشر سهماً، ويبقى خمسة أسهم يرث على الأبوين والبنات بحسب سهامهم، فيكون للأبوين منها سهمان لكل واحد منهما سهم، وللبنات ثلاثة أسهم.

ومثال آخر: إنسان آخر مات وترك أباه وبنتين فهذه من ستة، للأب منها السدس سهم واحد وللبنتين الثلثان أربعة أسهم، ويبقى سهم واحد يرث على الأب والبنتين بحسب سهامهم وهي خمسة، فإن شئت جعلتها من خمسة أسهم وهو الأولى من الضرب، والأقرب يكون للأب سهم واحد وللبنتين أربعة أسهم لكل واحدة منهما سهمان، وإن أردت ضرب ذلك فأضرب سهامهم وهي خمسة في أصل الفريضة وهي ستة فيكون ثلاثين سهماً، للأب السدس خمسة أسهم لكل واحدة منهما سهمان.

فإن اجتمع مع أصحاب الرث زوج أو زوجة لم يرث على الزوج والزوجة شيء بل يدفع إلى كل واحد منها فرضه المسمى بغير زيادة عليه، والباقي لمن يبقى من الوراث مثال ذلك: رجل هلك وترك أباه وزوجته وبناتاً فهذه من أربعة وعشرين، للزوجة منها الثمن ثلاثة أسهم، وللأب السدس أربعة أسهم، وللبنات التصف اثنا عشر سهماً، يبقى خمسة يرث على الأب والبنات بحسب سهامهم دون الزوجة، فتتكسر على الأب والبنات.

فالوجه في ذلك أن تضرب سهامها وهي أربعة من ستة، يحق التصف والسدس في أصل الفريضة وهي أربعة وعشرون سهماً فيكون ستة وتسعين سهماً، للزوجة من ذلك الثمن اثنا عشر سهماً، وللأب السدس ستة عشر سهماً، وللبنات التصف ثمانية وأربعون سهماً، يبقى عشرون سهماً للأب منها خمسة أسهم، وللبنات خمسة عشر سهماً.

ومثال آخر: امرأة ماتت وترك زوجها وأباه وبناتاً فهذه من اثني عشر، للزوج الربع ثلاثة أسهم، وللأب السدس سهمان، وللبنات التصف ستة أسهم، ويبقى سهم يرث على الأب والبنات بحسب سهامها دون الزوج فينكسر عليها، فالوجه في ذلك أن تضرب

المهذب

سهامها وهي أربعة، يحقّ التّصف والستّس من ستّة في أصل الفريضة وهي اثنا عشر فيكون ثمانية وأربعين سهماً، للزوج منها الربع اثنا عشر سهماً، وللأب الستّس ثمانية أسهم، وللبنّت التّصف أربعة وعشرون سهماً، يبقى أربعة أسهم للأب سهم واحد، وللبنّت ثلاثة أسهم.

فهذه جملة موجزة ولا نوضّح عن الأصل في حساب الفرائض فلي تأمل، فإنّها تكشف عن الغرض في ذلك بمشيئة الله تعالى.

فأمّا التّاسخات فنحن نورد منها ما ينكشف به المراد منها فنقول: الأصل في ذلك أن تصحّ مسألة الميت الأوّل، فإذا صحّحتّها صحّحت مسألة الميت الثّاني، ثمّ تقسم أما تختصّ بالميت الثّاني من المسألة الأولى على سهام مسألته، فإن انقسمت فقد صحّت المسألتان جميعاً ممّا صحّت منه المسألة في الميت الأوّل، مثال ذلك: رجل مات وترك أبوين وابنين فهذه من ستّة، للأبوين الستّسان سهمان، وللبنين أربعة لكلّ واحد منها سهمان، فإذا مات أحد الابنين وخلف ابنين كان لكلّ واحد منها سهم من هذين السّهمين، فقد صحّت المسألتان من المسألة الأولى.

فإن لم ينقسم المسألة الثّانية من المسألة الأولى نظر في سهام المستحقّ للمسألة الثّانية، واجمعها واضربها في سهام المسألة الأولى وقد صحّت المسألتان جميعاً، مثال ذلك: المسألة المقدّم ذكرها، فنفرض أنّ أحد الابنين مات وخلف ابناً وبنّاتاً، وكان له سهمان من ستّة لا ينقسم على الصّحة على الابن والبنّت، فأضرب سهم الابن وهوائنان وسهم البنّت وهو الواحد في أصل الفريضة للمسألة الأولى وهي ستّة فيكون ثمانية عشر، يكون الأبوين منها الستّسان ستّة أسهم، ولكلّ واحد من الابنين ستّة أسهم.

فإن هلك الابن وترك ابناً وبنّاتاً كان للابن من ذلك أربعة أسهم وللبنّت نهمان، وكذلك إن مات ثالثاً أو أكثر من ذلك، في أنّك تصحّ مسألة كلّ ميت ثمّ اقسام ماله من مسائل الذين هلكوا قبله من السّهام على سهام مسألته، فإن انقسمت فقد صحّت المسائل كلّها وإن لم يصحّ ضربت جميع مسألته فيما صحّت منه الذين ماتوا قبله، فهما اجتمع فقد صحّت منه جميع المسائل.

فَتْهُ الْقُرْآنُ

لسعيد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن الراوندي

المتوفى ٥٧٣ هـ

كتاب الموارث

قال الله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا، فجعل تعالى تركة الميت لأقاربه من الرجال والنساء على سهام بيّنها في موضع آخر من كتابه وسنة نبيه عليه السلام فينبغي أن يعرف السّهام على حقائقها في مواضعها، ونسلك في عملها طريق المعرفة بها دون غيره ليحصل للإنسان فهمها ويستقرّ له الحكم فيها على يقين إنشاء الله تعالى.

باب كيفية ترتيب نزول الموارث:

اعلم أن الجاهليّة كانوا يتوارثون بالخلف والنصرة وأقروا على ذلك في صدر الإسلام في قوله تعالى: وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ، ثم نسخ مع وجود ذوى الأنساب بسورة الأنفال في قوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وكانوا يتوارثون بعد ذلك بالإسلام والهجرة، فروي أن النبي صلى الله عليه وآله أخى بين المهاجرين والأنصار لما قدم المدينة فكان يرث المهاجري من الأنصاري والأنصاري من المهاجري ولا يرث وارثه الذي كان له بمكة وإن كان مسلماً لقوله: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجَرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يَهَاجَرُوا. ثم نسخت هذه الآية بالقراة والرحم والنسب والأسباب بقوله: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ

فقه القرآن،

بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا، فَبَيْنَ تَعَالَىٰ أَنْ أَوْلَىٰ الْأَرْحَامِ أَوْلَىٰ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَصِيَّةً، وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ، الْآيَةُ.

ثُمَّ قَدَّرَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ فِي ثَلَاثِ آيَاتٍ وَهِيَ أَمَّهَاتُ أَحْكَامِ الْمَوَارِيثِ ذَكَرَ اللَّهُ فِيهَا أَصُولَ الْفَرَائِضِ، وَهِيَ سَبْعُ عَشْرَةَ فَرِيضَةً، فَذَكَرَ فِي قَوْلِهِ: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، ثَلَاثًا فِي الْأَوْلَادِ وَثَلَاثًا فِي الْأَبْوَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ فِي الزَّوْجِ وَاثْنَتَيْنِ فِي الْمَرْأَةِ وَاثْنَتَيْنِ فِي الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ، وَذَكَرَ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ، الْآيَةُ. أَرْبَعًا فِي الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِّ وَالْأُمِّ وَالْأَبِّ مَعَ عَدَمِهِمْ مِنَ الْأَبِّ وَالْأُمِّ، وَذَكَرَ وَاحِدَةً وَهِيَ تَمَامُ السَّبْعِ عَشْرَةَ فَرِيضَةً فِي قَوْلِهِ: وَأَوَّلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

فصل: في بيان ذلك:

ذَكَرَ تَعَالَى أَوَّلًا فَرَضَ ثَلَاثَةَ مِنَ الْأَوْلَادِ، جَعَلَ لِلْبَنَاتِ النِّصْفَ وَلِلْبَنَاتَيْنِ فِصَاعِدًا ثَلَاثَيْنِ وَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا وَإِنَاثًا فَلِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ نَهَيْتُ عَنْ ذِكْرِ الْوَالِدَيْنِ فِي قَوْلِهِ: وَلَا بَوَاهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ جَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، ذَكَرَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبْوَيْنِ السُّدُسَ مَعَ الْوَلَدِ بِالْفَرَضِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ فَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ وَالْبَاقِي لِلْأَبِّ، وَإِنْ كَانَ إِخْوَةٌ مِنَ الْأَبِّ وَالْأُمِّ أَوْ مِنَ الْأَبِّ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلْأَبِّ هَذِهِ الْآيَةُ الْأُولَى.

ثُمَّ قَالَ: وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ، فَذَكَرَ فِي صَدْرِ الْآيَةِ حُكْمَهُمْ وَذَكَرَ فِي آخِرِهَا حُكْمَ الْكَلَالَةِ مِنَ الْأُمِّ، ذَكَرَ فِي أَوَّلِهَا حُكْمَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ وَأَنَّ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ وَلَدَ فَإِنْ كَانَ وَلَدُ فَلَهُ الرِّبْعُ، وَأَنَّ لِلزَّوْجَةِ الرِّبْعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ وَلَدُ فَلَهَا الثَّمَنُ، ثُمَّ عَقَّبَ بِكَلَالَةِ الْأُمِّ فَقَالَ: إِنْ كَانَ لَهُ أَخٌ مِنْ أُمٍّ أَوْ أُخْتُ مِنْهَا فَلَهَا السُّدُسُ وَإِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ فِصَاعِدًا فَلَهُمُ الثَّلَاثُ، وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمٍّ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ اللَّهَ لَمَّا ذَكَرَ أَنْتَى وَذَكَرًا وَجَعَلَ لَهَا الثَّلَاثَ وَلَمْ يَفْصِلْ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ

ثبت أنها يأخذان بالرحم، وذكر في قوله: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ، في آخر سورة النساء يذكر فيها أربعة أحكام: ذكر أن للأخت من الأب والأم إذا كانت واحدة فلها النصف وإن ماتت هي ولم يكن لها ولد ولها أخ فالأخ يأخذ الكل، وإن كانتا اثنتين فصاعداً فلها أولهن الثلثان، وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً أفللذكر مثل حظ الأنثيين، فإن لم يكن أخ ولا أخت من الأب والأم فحكم الأخت الواحدة من الأب والأخ من الأم وحكم الأختين فصاعداً من الأب وحكم الإخوة والأخوات معاً من الأب حكم الأخوة والأخوات من الأب والأم على ما ذكرناه، وقال ابن عباس: من تعلم سورة النساء وعلم من يحب ومن لا يحب فقد علم الفرائض.

باب ما يستحق به الموارث وذكر سهامها:

قد بين الله في كتابه أن الميراث يستحق بشيئين سبب ونسب وبين أيضاً أن النسب على ضربين نسب: الولد للصلب ومن يتقرب بهم ونسب الوالدين ومن يتقرب بهما، فقال: يُوَصِّيْكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ: وَهَذَا عَامٌّ فِي الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ وَإِنْ نَزَلُوا، وَقَالَ: وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ، وَقَالَ: إِنْ إِمْرُؤُهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ... الآية، وقال: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ... الآية.

وكذا بين تعالى أن السبب على ضربين: الزوجية والولاء، فقال: وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ، وقال: فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ، فإنه يدل على أن معتق زيد إذا مات ولم يخلف نسبياً كان مولاه أولى به من كل أحد فيكون ميراثه له، وكذا يدل على ولاء الإمامة فإن ميراث من لا وارث له كان للنبي عليه السلام وهو لمن قام مقامه خلفاً عن سلف.

وقال تعالى: وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ، فإنه يدل على ولاء تضم الجريرة على ماتقدم، ومنع كفر الوارث ورقه على بعض الوجوه وقتله عمداً ظلماً من الميراث من جهة السبب والنسب معاً.

ومن تأمل هذه الآيات علم أن سهام الموارث ستة: النصف والرابع، والثلث

فقه القرآن

والثلثان والثلث والسدس، وإنما صارت سهام الموارث من ستة أسهم لا يزيد عليها لأن أهل الموارث الذين يرثون ولا يسقطون ستة: الأبوان والابن والبنات والزوجة، وقيل: إن الإنسان خلق من ستة أشياء، وهو قول الله تعالى: وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ، الآية، لمصلحة رآها الله تعالى في ذلك.

باب ذكر ذوي السهام:

نبدأ بذوي الأسباب الذين هم الزوجان ثم نعقبه بذكر ذوي الأنساب: قال الله تعالى: وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ، بَيْنَ سَبْحَانِهِ أَنَّ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ مع عدم الولد وولد الولد وإن نزلوا وهو السهم الأعلى له وله الربع مع وجود الولد، وقال: وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ، بَيْنَ أَيْضاً أَنَّ لَهَا الرُّبْعَ مع عدم الولد وكذلك الزوجات فَإِنَّ لَهَا الثَّمَنَ مع وجود الولد وولد الولد وإن نزلوا وكذلك الزوجين والثلث والأربع وهو السهم الأدنى لهن.

فإذا اجتمع واحد من الزوجين مع ذوي الأنساب أخذ هو نصيبه والباقي لهم، وإذا انفرد أحد الزوجين فإن كان هو الزوج يأخذ فرضه المسمى والباقي يردّ عليه أيضاً بعض الروايات على كلّ حال، وإن كان زوجة تأخذ هي نصيبها والباقي لبيت المال وفي زمان الغيبة يردّ إليها أيضاً الباقي، ولا يرثان إلاّ بعد قضاء الدين كلّه وإعطاء ثلث الوصيّة.

فصل:

وأما ذوو الأنساب فأقواهم قرابة الولد ولذلك بدأ الله بذكر سهامه فقال تعالى: يُوْصِيْكُمْ اللهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ، وسبب نزول هذه الآية قيل فيه قولان: أحدهما: قال ابن عباس والسدي: إن سبب نزولها أن القوم لم يكونوا يرثون النساء والبنات والبنين الصغار ولا يرثون إلاّ من قاتل وطاعن فأنزل الله الآية وأعلمهم كيفية الميراث، وقال عطاء عن ابن عباس وابن جريح عن مجاهد: إنهم كانوا يرثون الولد والوالدين للوصيّة فنسخ الله ذلك، وقال محمد بن المنكدر عن جابر قال: كنت عليلاً مدنفاً فعادني النبيّ صلى الله عليه وآله ونضح الماء على وجهي فأفقت وقلت: يا رسول الله كيف

أعمل في مالي؟ فأنزل الله الآية، وروي عن ابن عباس أنه قال: كان المال للولد والوصية للوالدين والأقربين فنسخ هذه الآية.

وقرىء: يُوصي بها أودين، بفتح الصاد وكسرها والكسر أقوى لقوله: مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ وَلَدٌ، فتقدم ذكر الميت وذكر المفروض مما ترك، ومَنْ فتحها فلائنه ليس لميت معين وإنما هو شائع في الجميع، ومعنى: بوصيكم الله، فرض عليكم لأن الوصية من الله فرض كما قال: وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذُلُّكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ، يعنى فرض عليكم ذكره الزجاج، وإنما لم يعد قوله: بوصيكم إلى قوله: مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فينصب اللفظ لأنه كالقول في حكاية الجملة بعده والتقدير قال الله تعالى في أولادكم: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولأن الفرض بالآية الفرق بين الموصي والموصى له في نحو: أوصيت زيدا بعمرو.

فصل: في ميراث الولد:

اعلم أن قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، عام في كل ولد يتركه الميت وأن المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وكذا حكم البنت والبنتين لها ولها النصف والثلاثان على كل حال إلا من خصه الدليل من الرق والكفر والقتل الظلم على ما ذكرناه فإنه لا خلاف أن الكافر والقاتل عمداً على سبيل الظلم والمملوك على بعض الوجوه لا يرثون، وإن كان القاتل خطأ ففيه خلاف وعندنا يرث من المال دون الدية، والمسلم عندنا يرث الكافر وفيه خلاف والعبد لا يرث لأنه لا يملك شيئاً ويورث إذا لم يكن غيره وارث في درجته بشرط أن تكون التركة أكثر من قيمته أو مثلها.

والمرتد لا يرث وميراثه لورثته المسلمين وهو قول علي عليه السلام، وقال ابن المسيب نرثهم ولا يرثونا، وما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: لا يتوارث أهل ملتين، فإذا صح فمعناه لا يرث كل واحد منهما من صاحبه، وإنا نقول: المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم ولم يثبت حقيقة التوارث بينهما فلا يكون كلامنا مخالفاً لذلك.

وقوله تعالى: فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ، فالظاهر في هذا يقتضي أن البنتين لا يستحقان الثلثين وإنما يستحق الثلثان إذا كن فوق اثنتين لكن أجمعت الأمة أن حكم البنتين حكم من

فقه القرآن

زاد عليها من البنات فتر كنا له الظاهر، وقال أبو العباس المبرد وأختاره إسماعيل بن إسحاق القاضي: إن في الآية دليلاً على أن للبنتين الثلثين أيضاً لأنه قال: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وأول العدد ذكر وأنتى وللذكر الثلثان من ستة وللأنثى الثلث علم من فحوى ذلك أن للبنتين الثلثين وإن كان بالتلويع، ثم أعلم الله بعده إنما فوق البنتين لهن الثلثان أيضاً بالتصريح ليكون في باب البلاغة على الأقصى وهذا حسن.

وقوله: فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ، يدل على أن فاطمة عليها السلام كانت مستحقة للميراث لأنه عام في كل بنت، والخبر المدعى أن الأنبياء لا يورثون خبر ما عمل به الراوي أيضاً لأنه ورث ابنته مع أنه خبر واحد لا يترك له عموم الآية لأنه معلوم لا يترك بمظنون.

فصل: في ميراث الوالدين:

ثم قال: وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، لا خلاف في ذلك وكذا إن كان واحد من الأبوين مع الولد كان له السدس بالفرض بلا خلاف، ثم ننظر فإن كان الولد ذكراً كان الباقي للولد واحداً كان أو أكثر بلا خلاف وكذلك إن كانوا ذكوراً وإنثاء فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كانت بنتاً كان لها النصف ولأحد الأبوين السدس أولهما السدسان والباقي عندنا يرد على البنت والأبوين أو أحدهما على قدر سهامها أيهما كان لأن قرابتهما سواء.

ومن خالفنا يقول: إن كان أحد الأبوين أباً كان الباقي له لأنه عصبه، وإن كانت أمماً ففيهم من يقول: بالرد على البنت والأم، وفيهم من يقول: الباقي في بيت المال، وإنما ردنا عليهم لعموم قوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ، وهاهنا هما متساويان لأن البنت تتقرب بنفسها إلى الميت وكذا الأبوان، والخبر المدعى في أن ما أبقت الفرائض فلاولي عصبه ذكر خبر ضعيف وله مع ذلك وجه لا يخص به عموم القرآن.

وقوله: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ، فمفهومه أن الباقي للأب وليس فيه خلاف، فإن كان في الفريضة زوج كان له النصف وللأم الثلث بالظاهر وما بقي فللأب

ومن قال: للأمّ ثلث ما بقي، فقد ترك الظاهر وبمثل ما قلناه قال ابن عباس، وإن كان بدل الزوج زوجة كان الأمر مثل ذلك للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي للأب، وبه قال ابن عباس وابن سيرين.

ثم قال: فإن كان له إخوة فلأمه السدس، ففي أصحابنا من يقول: إنما يكون لها السدس إذا كان هناك أب لأن التقدير فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة وورثه أبواه فلأمه السدس، ومنهم من قال: إن لها السدس بالفرض مع وجود الإخوة سواء كان هناك أب أو لم يكن وبه قال جميع الفقهاء غير إنا نقول: إن كان هناك أب كان الباقي للأب فإن لم يكن أب كان الباقي رداً على الأم.

ولا يرث أحد من الإخوة والأخوات مع الأم شيئاً، سواء كانوا من قبل أب وأم أو من قبل أب أو من قبل أم على حال لأن الأم أقرب منهم بدرجة، ولا يجب عندنا من الإخوة إلا من كان من قبل الأب والأم أو من قبل الأب فأما من كان منهم من قبل الأم فحسب فإنه لا يجب على حال، ولا يجب أقل من أخوين أو أخ وأختين أو أربع أخوات بشرطة أن لم يكونوا كفاراً ولا رقيقاً ولا قاتلين ظلماً، فأما أخ وأخت أو أختان فلا يجبان وكذلك ثلاث أخوات لا يجبن على حال، وخالفنا جميع الفقهاء في ذلك.

فأما الأخوان فإنه لا خلاف أنه يجب بهما الأم عن الثلث إلى السدس إلا ما قال ابن عباس: إنه لا يجب بأقل من ثلاثة لقوله تعالى: فإن كان له إخوة، قال: والثلاثة أقل الجمع، وحكي عن ابن عباس أيضاً أن ما يجب به الإخوة من سهم الأم من الثلث إلى السدس يأخذه الإخوة دون الأب وذلك خلاف ما أجمعت عليه الأمة لأنه لا خلاف أن أحداً من الإخوة لا يستحق مع الأبوين شيئاً، وإنما قلنا أن الأخوين يجبان للإجماع فإنه أيضاً يجوز وضع لفظ الجمع في موضع التثنية إذا اقترنت به دلالة كما قال: إن توبوا إلى الله فقد صغت قلوبكم، على أن أقل الجمع اثنان.

فإن قيل: لم حجب الأم الإخوة من غير أن يرثوا مع الأب؟ قلنا: قال قتادة: معونة للأب لأنه يقوم بنفقتهم ونكاحهم دون الأم، وهذا بعينه رواه أصحابنا وهو دال على أن الإخوة من الأم لا يجبون لأن الأب لا يلزمه نفقتهم على حال.

فقه القرآن

وإن كان الإخوة كفاراً أو مماليك أو قاتلين ظلماً لا يجبرون الأئمة أيضاً مع وجود الأب وفقده وكذلك إن كانا اثنين وكان أحد الأخوين كافراً أو رقيقاً أو قاتلاً ظلماً كذلك فإن الأئمة لا تجب. وقوله: لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً، معناه لا تعلمون أيُّهم أقرب نفعاً في الدين والدنيا والله يعلمه فاقسموه على ما بينته من يعلم المصلحة فيه، وقال بعضهم: الأب يجب عليه نفقة الابن إذا احتاج إليها وكذلك الابن يجب عليه نفقة الأب مع الحاجة، فهما في النفع في هذا الباب سواء لا تدرون أيُّهم أقرب نفعاً، وقيل: لا تدرون أيكم يموت قبل صاحبه فينتفع الآخر بماله.

وقوله: فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ، نصب على الحال من قوله لأبويه، وتقديره فيثبت لهؤلاء الورثة ما ذكرناه مفروضاً فريضة مؤكدة؛ لقوله: يُوصِيكُمُ اللَّهُ، هذا قول الزجاج، وقال غيره: هو نصب على المصدر من يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فرضاً مفروضاً ويجوز أن يكون نصباً على التمييز، أي فلأئمه السدس فريضة كما يقال: هلك صدقة أوهبة، وإنما يقال في تنحية الأب والأئمة: «أبوان» تغليبا للفظ الأب ولا يلزم على ذلك في ابن وابنة لأنه هاهنا يوهم.

فصل: في ميراث الزوجين:

وإن كنّا قدّمنا القول فيه فإنّا نتكلّم على ذلك أيضاً هاهنا لنسق القرآن. لا خلاف أن للزوج نصف ما تركه الزوجة إذا لم يكن لها ولد، فإن كان لها ولد فله الربع بلا خلاف سواء كان ولدها منه أو من غيره، وإن كان ولد لا يرث لكونه مملوكاً أو كافراً أو قاتلاً عمداً ظالماً فلا يجب الزوج من النصف إلى الربع ووجوده كعدمه، وكذلك حكم الزوجة لها الربع إذا لم يكن للزوج ولد على ما قلناه في الزوجة في أنه سواء كان منها أو من غيرها فإن كان له ولد كان لها الثمن.

ولا خلاف أن ما استحقّه الزوجة إن كانت واحدة فهو لها وإن كانت ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً لم يكن لهنّ أكثر من ذلك، ولا يستحقّ الزوج قل من الربع في حال من الأحوال ولا الزوجة أقل من الثمن على وجه من الوجوه ولا يدخل عليها النقصان وكذا الأبوان

لا ينقصان في حال من الأحوال لأنَّ العول عندنا باطل على ما ذكره.

وولد الولد وإن نزل يقوم مقام الولد للصَّلب في حجب الزَّوجين من الفرض الأعلى إلى الأدنى، وكلَّ من ذكر الله له فرضاً فإنَّما يستحقُّه إذا أخرج من التَّركة الكفن والدين والوصية، فإن استغرق الدين المال لم تنفذ الوصية ولا ميراث، وإن بقي نفذت الوصية ما لم يزد على ثلث ما يبقى بعد الدين فإن زادت رُدَّت إلى الثلث.

فإن قيل: كيف قدِّم الوصية على الدين في هذه الآية وفي التي قبلها مع أنَّ الدين يتقدِّم عليها بلاخلاف؟ قلنا: لأنَّ «أو» لا يوجب التَّرتيب وإنَّما هي لأحد الشَّيئين فكأنه قال من بعد أحد هذين مفرداً أو مضموماً إلى الآخر، كقولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي جالس أحدهما مفرداً أو مضموماً إلى الآخر، ويجب البداية بالدين بعد الكفن لأنَّه مثل ردِّ الوديعة التي يجب ردُّها على صاحبها فكذا حال الدين وجب ردُّه أولاً ثم تكون الوصية بعده ثم الميراث، ومثل ما قلناه اختاره الطَّبْرِيُّ والجَبَائِيّ وهو المعتمد عليه في تأويل الآية.

فصل: في ميراث كلاله الأمِّ:

ثم قال تعالى: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ، يعني من الأم بلاخلاف، وكمالته نصبها يحتمل أمرين: أحدهما على أنَّه مصدر وقع موقع الحال وتكون كان تامةً وتقديره يورث متكلاً النَّسب كلاله والثاني أن يكون خبر كان ناقصةً وتقديره وإن كان رجل وارث كلاله فرجل اسم كان ويورث صفته وكمالته خبره، والأوَّل هو الوجه لأنَّ يورث هو الذي اقتضى ذكر الكلاله كما تقول: يورث هذا الرَّجل كلالته، بخلاف من يورث ميراث الصَّلب ويورث كلاله عصبه وغير عصبه.

واختلفوا في معنى الكلاله: فقال قوم: هو من عدا الولد والوالد، وقال ابن عباس: إنَّ الكلاله ما عدا الولد، وورث الإخوة من الأمِّ السُّدس مع الأبوين وهو خلاف إجماع أهل الأعصار، وقال ابن زيد: الميِّت يسمَّى كلالته، وقال قوم: الكلاله هو الميِّت الَّذي لا ولد له ولا والد، وعندنا أنَّ الكلاله هم الإخوة والأخوات فمن ذكره الله في هذه الآية هو من كان من قبل الأمِّ ومن ذكر في آخر السُّورة هو من قبل الأب والأمِّ أو من قبل الأب.

فقه القرآن

وأصل الكلالة الإحاطة ومنه الإكليل لإحاطته بالرأس، والكلالة لإحاطتها بالنسب
الذي هو الولد والوالد وقال أبو مسلم: أصلها من كَلَّ إذا أعيا فكأنه يتناول الميراث من
بعد على كلال وإعياء، وقال الحسين بن علي المغربي: أصله عندي ما تركه الإنسان وراء
ظهره، مأخوذاً من كلالة وهو مصدر الأكل وهو الظهر، تقول: ولأني فلان أكَلَه على وزن
أظَلَّ أي ظهره، وهذا الاسم تعرفه العرب وتخبره عن جملة النسب والوراثة ولا خلاف أن
الإخوة والأخوات من الأم يتساوون في الميراث.

وإنما قال: وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ، ولم يقل: لهما وقد قال قبله: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ
امْرَأَةً، لرفع الإبهام، ولو نثي لكان حسناً كما يقول: من كان له أخ أو أخت فَلْيَصِلْهُ ويجوز
فَلْيَصِلْهَا ويجوز أيضاً فَلْيَصِلْهَا، فالأول يرد الكناية على الأخ والثاني على الأخت والثالث
عليهما، كل ذلك حسن.

وقوله تعالى: غَيْرُ مُضَارٍّ، نصب على الحال ويجوز أن يكون مفعولاً به، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ،
أي هذه تفصيلات الله لفرائضه لأن أصل الحُدُود الفصل، وقال ابن إلياس: المعنى تلك
حدود طاعة الله، فإن قيل: إذا كان ما تقدم ذكره دل على أنها حدود الله فما الفائدة في
هذا القول؟ قلنا عنه جوابان: أحدهما أنه للتأكيد والثاني أن الوجه في إعادته ما علق به
من الوعد والوعيد.

فصل: في ميراث كلاله الأب:

قال الله تعالى: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأَتَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ
أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ، إلى آخرها، روى البراء بن عازب: أن هذه الآية آخر ما نزلت
بالمدينة، وقال غيره: نزلت في مسير كان فيه رسول الله صلى الله عليه وآله.

واختلفوا في سبب نزولها: فقال سعيد بن المسيب: سئل النبي عليه السلام عن
الكلالة فقال: أليس قد بين الله ذلك، فنزلت الآية، وقال جابر: اشتكيت وعندي تسع
أخوات لي أو سبع فدخل علي النبي عليه السلام فنفتح في وجهي فأفقت فقلت: يا رسول
الله ألا أوصي لأخواتي بالثلثين؟ قال: أحسن. قلت: بالشرط؟ قال: أحسن، ثم خرج

وتركني ورجع إليّ وقال: يا جابر إني لأراك ميّتاً من وجعك هذا وأنّ الله قد أنزل في الذي لأخواتك فجعلهنّ الثلثين، قال: وكان جابر يقول: أنزلت هذه الآية فيّ وعن قتادة: إنّ أصحاب رسول الله همهم شأن الكلالة فأنزل الله هذه الآية.

ومعنى: يستفتونك، يسألونك يا محمد أن تفتيهم في الكلالة، قل الله يفتيكم، في الكلالة فحذف أن اختصار لما دلّ الجواب عليه، والاستفتاء والاستقصاء واحد، وقوله تعالى: إنّ امرؤ هلك ليس له ولدٌ، معناه مات إنسان ليس له ولد ذكر ولا أنثى وله أخت يعني وللميت أخت لأبيه وأمّه أو لأبيه فلها نصف ماترك والباقي عندنا ردّ عليها أيضاً سواء كان هناك عصبه أو لم يكن، وقال جميع الفقهاء: إنّ الباقي للعصبه، وإن لم يكن عصبه هناك وهم العمّ وبنو العمّ وأولاد الأخ، فمن قال بالردّ على ذوي الأرحام ردّ الباقي على الأخت وهو اختيار الجبائي وأكثر أهل العلم وهو يرثها إن لم يكن لها ولد يعني إن كانت الأخت هي الميّتة ولها أخ من أب وأم أو من أب فالمال كلّ له بلاخلاف إذا لم يكن لها ولد سواء كان ذكراً أو ولد، والدليل على صحّة تسمية البنت بالولد قوله: يوصيكم الله في أولادكم، ثم فسّر الأولاد فقال: للذكر مثل حظّ الأنثيين.

أو أنثى، لأنّه تعالى قال: وهو يرثها إن لم يكن لها ولد والبنت بلاخلاف فإن كان للأخت ولد ذكر فالمال كلّ له بلاخلاف ويسقط الاخ، وإن كان بنتاً كان لها النصف بالتسمية بلاخلاف والباقي عندنا ردّ عليها لأنها أقرب دون الأخ، ثم قال: فإن كانتا اثنتين، يعني إن كانت الأختان اثنتين فلها الثلثان وهذا لاخلاف فيه والباقي على ما بيّناه من الأخت الواحدة عندنا ردّ عليهما دون عصبته ودون ذوي الأرحام، وإذا كان هناك عصبه ردّ الفقهاء الباقي عليهم، فإن كانت إحدى الأختين لأب وأم وأخرى لأب فللأخت لأب والأم النصف بلاخلاف والباقي ردّ عليها عندنا لأنها تجمع السببين، ولا شيء للأخت لأب لأنها انفردت بسبب واحد وعند الفقهاء لها السدس تكملة الثلثين والباقي على ما بيّناه من الخلاف.

وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظّ الأنثيين، يعني أن كان الورثة إخوة رجالاً ونساءً للأب والأم فللذكر مثل حظّ الأنثيين بلاخلاف، وإن كان الذكور منهم للأب والأم

فقه القرآن

والإناث للأب انفرد الذكور بجميع المال بلاخلاف، وإن كان الإناث للأب والأم والذكور للأب كان للإناث الثلثان بالتسمية بلاخلاف والباقي عندنا ردّ عليهنّ لما بيّناه من اجتماع السّبيين هنّ، وعند جماعة الفقهاء أنّ الباقي للإخوة من الأب لأنهم عصبه، ويروون خبراً ضعيفاً عنه عليه السّلام أنّه قال: ما أبقت الفرائض فلأولي العصبه ذكر وقد قلنا ما عندنا في خبر العصبه.

ويمكن أن يحمل خبر العصبه مع تسليمه على من مات وخلف زوجاً أو زوجة وأخاً لأب وأم وأخاً لأب أو ابن أخ لأب وأم وابن عمّ لأب وأم وابن عمّ لأب. فإنّ للزوج سهمه المسمّى والباقي لمن يجمع كلاله الأب والأم دون من يتفرّد بكلاله الأب، وقال عمر: سألت رسول الله صلّى الله عليه وآله عن الكلاله فقال: يكفيك آية الصّيف.

باب في مسائل شتى:

إذا تركت امرأة زوجها وأبويها للزوج النّصف وللأمّ الثلث كاملاً وما بقي فللأب، قال الله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِ الثُّلُثُ، فجعل الله للأمّ الثلث كاملاً إذا لم يكن ولد ولا أخوة، ومن الدّليل على أنّ لها الثلث في جميع المال أن جميع من خالفنا لم يقولوا لها السّدس في هذه الفريضة، إنّما قالوا للأمّ ثلث ما بقي وثلث ما بقي هو السّدس فأحبّوا أن لا يخالفوا لفظ الكتاب فأنبتوا لفظ الكتاب وخالفوا حكمه وذلك تمويه.

وجاء رجل إلى أبي جعفر عليه السّلام فسأله عن امرأة تركت زوجها وأخويها لأُمّها وأختها لأبيها فقال: للزوج النّصف ثلاثة أسهم وللإخوة من الأمّ سهان وللأخت من الأب السّدس سهم، فقال له الرّجل: فإنّ فرائض زيد وفرائض العامّة على غير هذا يقولون: للأخت من الأب ثلاثة أسهم تصير من ستّة تعول إلى ثمانية.

فقال أبو جعفر عليه السّلام: ولمّ قالوا ذلك؟ قال: لأنّ الله تعالى قال: وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ، فقال عليه السّلام: فإن كان مكان الأخت أخاً؟ قال: ليس له إلّا السّدس فقال أبو جعفر عليه السّلام: فما لكم نقصتم الأخ إن كنتم تحتجون للأخت النّصف بأنّ الله سمّى لها النّصف، فإنّ الله سمّى للأخ الكلّ والكلّ أكثر من النّصف لأنّه تعالى قال في

الأخت: فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ، وقال في الأخ: وهو يرثها، يعني جميع ما لها إن لم يكن لها ولد فلاتعطون الذي جعل الله له الجميع في بعض فرائضهم شيئاً وتعطون الذي جعل الله له النصف تاماً ويقولون: في زوج وأم وأخوة لأم وأخت لأب فيعطون الزوج النصف والأم السدس والإخوة من الأم الثلث والأخت من الأب النصف فيجعلونها من تسعة وهي ستة تعول إلى تسعة فقال: كذلك يقولون.

فقال له أبو جعفر عليه السلام: فإن كانت الأخت أختاً لأب؟ قال الرجل: ليس له شيء، فقال الرجل لأبي جعفر عليه السلام فبا تقول أنت؟ فقال: ليس للإخوة من الأب ولا للإخوة من الأم مع الأم شيء.

باب من يرث بالقربة دون الفرض:

قال الله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، بين سبحانه أن أولى الناس بالميت أقربهم إليه والآية بعمومها تتناول الميراث وغيره، ومن يرث بالقربة ستة: فأقوا هم قرابة الولد للصلب لا يرث معه أحد سواء يتقرب به أو بغيره إلا ذوي السهام المذكورين من قبل من الأبوين والزوجين، ثم ولد الولد وإن نزلوا ثم الأب ثم من يتقرب به من ولده أو أبويه ثم من يتقرب بالأم دونها ودون ولدها،

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى في سورة الأحزاب: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا، بين سبحانه أن من كان قريبا أقرب فهو أحق بالميراث من وظاهر الأبعد، ذلك يمنع أن يرث مع البنت والأم أحد من الإخوة والأخوات، لأن البنت والأم أقرب من الإخوة والأخوات وكذلك يمنع أن يرث مع الأخت أحد من العمومة والعمات وأولادهم لأنها أقرب، والخبر المروي في هذا الباب: أن ما أبقت الفرائض فلأولي عصبية ذكر، خبر واحد مطعون على سنده لا يترك لأجله ظاهر القرآن الذي بين فيه أن أولى الأرحام منهم الأقرب أولى من الأبعد في كتاب الله من المؤمنين المؤاخين والمهاجرين، فقد روي أنهم كانوا يتوارثون بالهجرة والمؤاخاة الأولى حتى نزلت هذه الآية.

فقه القرآن

والاستثناء منقطع في قوله: إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا، معناه لكن إن فعلتم معروفاً من الوصية يعرف صوابه فهو حسن ولا يجوز أن تكون القرابة مشركين لقوله: لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ، وقد أجاز كثير من الفقهاء الوصية للقرابات الكفار وعندنا أن ذلك جائز للوالدين والولد، و«من» يحتمل أمرين: أحدهما أن تكون دخلت لأولي أي بعضهم أولى ببعض من المؤمنين والثاني أن يكون التقدير وأولى الأرحام من المؤمنين والمهاجرين أولى بالميراث.

فصل:

ويدل على ذلك أيضاً عموم قوله تعالى: وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ، فظاهر الخطاب يقتضي تحريم تمنّي ما فضل الله به بعضاً على بعض فلا يجوز لرجل أن يتمنى إن كان امرأة ولا للمرأة أن تتمنى لو كانت رجلاً بخلاف ما فعله الله تعالى، لأنه تعالى لا يفعل من الأشياء إلا ما هو الأصلح فيكون تمنّي ما يكون مفسدة.

ثم اعلم أن الله أخبر عن أحوال المؤمنين الذين هاجروا من مكة إلى المدينة وعن أحوال الأنصار بقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا، فقال: أولئك - يعني المهاجرين والأنصار - بعضهم أولياء بعضهم، ثم أخبر عن الذين آمنوا ولم يهاجروا من مكة إلى المدينة فقال: مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ.

قيل: نفى ولاية القرابة عنهم لأنهم كانوا يتوارثون بالهجرة والنصرة دون الرحم في قول ابن عباس، وقيل: إنه تعالى نفى الولاية التي يكونون بها يداً واحدة في الحل والعقد فنفى عن هؤلاء ما أثبتته للأولين حتى يهاجروا، وقيل: نسخ ذلك بقوله: وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ.

ثم قال: وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ

بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، ففي الآية دلالة على أن من كان قريبا أقرب إلى الميت كان أولى بالميراث سواء كان عصبه أو لم يكن أو تسمية أولم يكن لأن مع كونه أقرب تبطل التسمية، وهذه الآية نسخت حكم التوارث بالنصرة والهجرة على ما قدمناه فإنهم كانوا لا يورثون الأعراب من المهاجرين على ما ذكر في الآيات الأول.

ومن قال: الولاية في الآيات الأولى ولاية النصرة دون الميراث؟ نقول: ليست ناسخة لها بل هما محكمتان، قال مجاهد: في هذه الآيات الثلاث ذكر ما والى به رسول الله صلى الله عليه وآله بين المهاجرين والأنصار في الميراث ثم نسخ ذلك بآخرها من قوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وقال ابن الزبير: نزلت في العصبات، كان الرجل يعاقد الرجل يقول: ترثني وأرثك، فنزلت: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ، إلى آخرها.

باب في مسائل منها:

روي عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في رجل ترك خالتيه ومواليه أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض: المال بين الخاليتين، ولا يرث المولى مع أحد من القرابات شيئا وإن كان بعيداً لأن الله تعالى قد ذكرهم وفرض لهم وأخبر أنهم أولى في هذه الآية ولم يذكر المولى، والحديث الذي رواه المخالفون أن مولى لحمزة توفي وأن النبي صلى الله عليه وآله أعطى بنت حمزة النصف وأعطى ورثة المولى الباقي، فهو خبر واحد ومع التسليم نقول: لعل ذلك كان شيئاً قبل نزول الفرائض فنسخ.

فقد فرض الله للحلفاء في كتابه فقال: وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ وَلَكِنَّهُ نَسَخَ ذَلِكَ بَقَوْلِهِ: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فمتى خلف أحداً من ذوي الأرحام وترك مولاة المنعم أو المنعم عليه فالمال لنسيبه وليس للموالى شيء فإنه تعالى يقول: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا، يعني الوصية لهم بشيء أَوْهبة الورثة لهم من الميراث شيئاً.

باب ذكر من يرث بالفرض والقربة:

قال الله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا.

اختلفوا في سبب نزول هذه الآية فقال قوم: إن أهل الجاهلية كانوا يورثون الذكور دون الإناث فنزلت هذه الآية ردّاً لقولهم، وقال الزجاج: كانت العرب لا يورثون إلا من طاعن بالرمح وذاد عن الحريم فنزلت هذه الآية ردّاً عليهم، وبين أن للرجال والنساء نصيباً في مال الميت قليلاً كان المال أو كثيراً لكيلا يتوهم أنه إذا قلّ كان الرجال أولى به أو خالف حكمه حكم الكثير.

و نصيباً مفروضاً نصب على الحال أي لهم نصيب حالة أن الله فرضه، وفي الآية دليل على بطلان القول بالعصبة لأن الله تعالى فرض الميراث للرجال والنساء، فلوجاز أن يقال: النساء لا يرثن، في موضع لجاز لآخرين أن يقولوا: والرجال لا يرثون. ثم قال: وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ، هذه الآية عندنا محكمة غير منسوخة وبه قال ابن عباس وجماعة، والمخاطب بقوله: فَارْزُقُوهُمْ، الورثة، أمروا بأن يرزقوا المذكورين إذا كانوا لا سهم لهم في الميراث، وقال آخرون: إنما يتوجه إلى من حضرته الوفاة وأراد الوصية فإنه ينبغي له أن يوصي لمن لا يرثه من هؤلاء المذكورين بشيء من ماله، والوجه الأول.

وقال سعيد بن جبیر: إن كان الميت أوصى لهم بشيء أنفذت وصيته وإن كان الورثة أرضخوا لهم فإن كانوا صغاراً قال وليهم: إني لست أملك هذا المال وليس لي إنما هو للصغار فذلك قوله: وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا، أمر الله أن يقول الولي الذي لا يرث للمذكورين قولاً معروفاً ويقول: إن هذا القوم غيب أويتامى صغار ولكم فيه حقّ ولسنا نملك أن نعطيكم منه، وقال ابن عباس: إن قوله: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ، نزل في الميراث، فإن كان كذلك وإلا فالعموم أيضاً يتناوله.

فصل:

وقال تعالى: وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحَتُهُمْ، معنى الآية جعلنا الميراث لكل من هو مولى الميت، والموالى المذكورون في الآية قال مجاهد: هم العصبه، وقال قوم: هم الورثة، وهو أقواهما، والتقدير ولكلكم جعلنا ورثة مما ترك الوالدان والأقربون وقيل: تقديره ولكل مال تركه ميت جعلنا موالى أي قوماً يرثونه فيملكون مما ترك الوالدان والأقربون، وقال الجبائي: أي لكل شيء وارث هو أولى به من غيره يسمى الوارث مولى من هذه الجهة، ثم استأنف فقال: وَالَّذِينَ عَقَدْتَ، أي عقدتم أيمانكم أراد بذلك عقد المصاهرة والمناكحة.

وقال الله تعالى: وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَّى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ، اختار الطبري أن يكون المراد به آيات الفرائض، قال: لأن الصداق ليس مما كتب الله للنساء إلا بالنكاح فها لم تنكح فلا صداق لها عند أحد، والمستضعفين من الولدان أي وفي المستضعفين وهم اليتامى الصغار من الذكور والإناث لأنهم كانوا لا يورثون الصغار من الذكور حتى يبلغوا فأمرهم أن يؤتوا المستضعفين من الولدان حقوقهم من الميراث.

قال ابن جبير: قوله تعالى: فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ، يعني قوله: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ،

وقد ذكرنا أن الجاهلية لا يورثون المرأة ولا المولود حتى يكبر فأنزل الله آية الميراث في أول النساء وهو معنى قوله: اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، أي ترغبون فيهن عن ابن سيرين، وقيل: أي ترغبون عن أن تنكحوهن.

فصل:

أما قوله: وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، فإن المخالفين استدلوا بهذه الآية على أن البنت لا تحوز المال دون بني العم والعصبه، قالوا: لأن زكريا طلب ولياً ولم يطلب وليّة، وهذا ليس بشيء لأن زكريا إنما طلب ولياً لوجوه

فقه القرآن

غير ذلك منها أن الله تعالى كان وعده أنه يرزقه ولدًا رضيعًا فسأل الله إنجاح ذلك، وقيل: إنما طلب وليًا لأن من طباع البشر الرغبة في الذكور دون الإناث من الأولاد فذلك طلب الذكر، على أنه قيل: إن لفظ الولي يقع على الذكر والأنثى فلانسلم أنه طلب الذكر بل الذي يقتضي الظاهر أنه طلب ولدًا سواء كان ذكرًا أو أنثى.

واعلم أن أكثر الخلاف بيننا وبين مخالفينا ومعظمه في القرائض والمواريث على ثلاثة أشياء: العصبه والعول والرد، ونحن نبين بعد هذا أن الحق في هذه الأصول معنا كما في جميع المواضع، فإذا ثبت ذلك استغنينا عن التطويل بتعيين المسائل، وقد استدللنا على أمهات مسائل المواريث من الكتب وفروعها لا يحتمل هذا الموضع ذكرها غير أننا نعقد هاهنا جملة تدل على صحة المذهب فنقول:

الميراث بالفرض لا يجتمع فيه إلا من كان قريبا واحدة إلى الميت مثل البنت أو البنات مع الوالدين أو أحدهما فإنه متى انفرد واحد منهم أخذ المال كله بعضه بالفرض والباقي بالرد، وإذا اجتمعا أخذ كل واحد منهم ما سمي له والباقي يرد عليهم إن فضل على قدر سهامهم، وإن نقص لمزاحمة الزوج أو الزوجة لهم كان النقص داخلا على البنت أو البنات دون الأبوين أو أحدهما ودون الزوج والزوجة.

ولا يجتمع مع الأولاد ولا مع الوالدين ولا مع أحدهما أحد ممن يتقرب بهما كالكلالين فإنهما لا يجتمعان مع الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا ولا مع الوالدين ولا مع أحدهما أبًا كان أو أمًا بل يجتمع كلالة الأب وكلالة الأم، فكلالة الأم إن كان واحداً كان له السدس وإن كان اثنين فصاعداً كان لهم الثلث لا ينقصون منه والباقي لكلالة الأب، فإن زاحمهم الزوج أو الزوجة دخل النقص على كلالة الأب دون كلالة الأم، ولا يجتمع كلالة الأب مع كلالة الأم والام فإن اجتمعا كان المال كله لكلالة الأب والأم دون كلالة الأب ذكرًا كان أو أنثى.

ومن يرث بالقربة دون الفرض لا يجتمع إلا من كانت قريبا واحدة وأسبابه ودرجته متساوية فعلى هذا لا يجتمع مع الولد للصلب ولد الولد ذكرًا كان ولد الصلب أو أنثى لأنه أقرب بدرجة، وكذلك لا يجتمع مع الأبوين ولا مع أحدهما ممن يتقرب بهما من الإخوة والأخوات والجدة على حال، ولا يجتمع الجد والجدة مع الولد للصلب ولا مع ولد

الولد وإن نزلوا، ويجتمع الأبوان مع ولد الولد وإن نزلوا لأنهم بمنزلة الولد للصّلب إذا لم يكن ولد الصّلب.

والجدّ والجدّة يجتمعان مع الإخوة والأخوات لأنهم في درج، والجدّ من قبل الأب بمنزلة الأخ من قبله والجدّة من قبله بمنزلة الأخت من قبله، والجدّ من قبل الأمّ بمنزلة الأخ من قبلها والجدّة من قبلها بمنزلة الأخت من قبلها، وأولاد الإخوة والأخوات يقاسمون الجدّ والجدّة لأنهم بمنزلة آبائهم وآباء الجدّ والجدّة وأمّهاتهم يقاسمون الإخوة والأخوات أيضاً. ولا يجتمع مع الجدّ والجدّة من يتقرّب بها من العمّ والعمة والخال والخالة ولا الجدّ الأعلى ولا الجدّة العليا، وعلى هذا تجري جملة الموارث فإن فروعها لا تنحصر والآيات التي قدّمناها تدلّ على جميع ذلك من ظاهرها ومن فحواها.

باب بطلان القول بالعصبة والعول وكيفية الرّد:

الذي يدلّ على صحّة مذهبنا وبطلان مذهبهم في العصبة زائداً على إجماع الطائفة الذي هو حجة قوله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ، وهذا نصّ في موضع الخلاف لأنّ الله صرح بأنّ للرجال من الميراث نصيباً وإنّ للنساء أيضاً نصيباً ولم يخصّ موضعاً دون موضع، فمن خصّ في بعض الموارث الرجال دون النساء فقد خالف ظاهر هذه الآية وأيضاً فإنّ توريث الرجال دون النساء مع المواساة في القربى والدرجة من أحكام الجاهليّة، وقد نسخ الله بشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وآله أحكام الجاهليّة وذمّ من أقام عليها واستمرّ على العمل بها بقوله: أَفْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا.

وليس لهم أن يقولوا: إنّنا نخصّ الآية التي ذكرتموها بالسنة وذلك أنّ السنة التي لا تقتضي العلم القاطع لا يخصّ بها القرآن كما لا ينسخها بها وإنما يجوز بالسنة أن تخصّ أو تنسخ إذا كانت تقتضي العلم اليقين، ولا خلاف في أنّ الأخبار المروية في توريث العصبة أخبار آحاد لا توجب علماً وأكثر ما تقتضيه غلبة الظنّ، على أنّ أخبار التّعصيب معارضة بأخبار كثيرة نروها في إبطال أن يكون الميراث بالعصبة وأنّ يكون بالقربى والرحم، وإذا

تعارضت الأخبار رجعنا إلى ظاهر الكتاب.

فإن قيل: إذا كنتم تستدلون على أن العمات يرثن مع العمومة وبنات العم يرثن مع بني العم وما أشبه ذلك من المسائل بقوله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ... الآية، ففي هذه الآية حجة عليكم في موضع آخر لأننا نقول لكم: ألا ورثتم العم أو ابن العم مع البنت بظاهر هذه الآية؟ وكيف خصصتم النساء دون الرجال بالميراث في بعض المواضع وخالفتم ظاهر الآية؟ فالأساغ لمخالفكم مثل ما قلتموه؟ قلنا: لا خلاف أن قوله: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ، إنَّ المراد به مع الاستواء في القرابة والدَّرج، ألا ترى أنه لا يورث ولد الولد ذكوراً أو إناثاً مع ولد للصلب لعدم التساوي في الدَّرجة والقرابة وإن كانوا يدخلون تحت التسمية بالرجال والنساء؟ وإذا كانت الدَّرجة والقرابة مراعاتين فالعم أو ابنه لا يساوي البنت في القرى والدَّرجة وهو أبعد منها كثيراً، وليس كذلك العمومة والعمات وبنات العم وبنو العم لأنَّ درجة هؤلاء واحدة وقرباهم متساوية والمخالف يورث الرجال منهم دون النساء، فظاهر الآية حجة عليه وفعله مخالف لها وليس كذلك قولنا في المسائل التي وقعت الإشارة إليها فالفرق واضح فليتأمل.

فصل:

أما العول فإنه اسم يدخل في الفرائض في المواضع التي ينقص فيها المال عن السَّهام المفروضة منها، فالذي يذهب إليه الإمامية أن المال إذا ضاق عن سهام الورثة قدَّم ذوالسَّهام المولدة من الأبوين والزَّوجين على البنات والأخوات من الأب والامَّ أو من الأب وجعل الفاضل عن السهام لهنَّ، وقال المخالف: إنَّ المال إذا ضاق عن سهام الورثة قسَّم بينهم على قدر سهامهم كما يفعل في الديون والوصايا إذا ضاقت التَّركة عنها.

والذي يدلُّ على صحَّة ما نذهب إليه بعد الإجماع أن المال إذا ضاق عن السَّهام كمرأة ماتت وخلفت ابنتين وأبوين والزَّوج والمال يضيق عن الثلثين والسدسين والرَّبع فنحن بين أمرين: إمَّا أن ندخل النقص على كلِّ واحد من هذه السَّهام أو ندخلها على بعضها، وقد

أجمعت الأمة على أن البننتين هاهنا منقوصتان بلا خلاف، فيجب أن يعطى الأبوين السدسين والزوج الربع ويجعل ما بقي للبنتين ونخصها بالنقص لأنها منقوصتان بالإجماع ومن عداها ما وقع إجماع على نقصه من سهامه ولا قام دليل على ذلك. فظاهر الكتاب يقتضي أن له سهماً معلوماً فيجب أن نوفيّه إياه ونجعل النقص لاحقاً بمن أجمعوا على نقصه، وقد استدللّ على ذلك بعض أصحابنا من القرآن وعليه اعتراضات كثيرة فأضربنا عنه.

فصل:

وأما الرّدّ فعندنا أن الفاضل عن فرض ذوي السّهام من الورثة يرّدّ على أصحاب السّهام بقدر سهامهم ولا ردّ على الزوجين كمن خلف بنتاً وأباً فللبنت بالتسمية النصف وللأب بالتسمية السدس وما بقي بعد ذلك وهو ثلث المال ردّ عليهم بقدر أنصباها فللبنت ثلاثة أرباعه وللأب ربعه، ويمكن أن يستدلّ عليه بقوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، زائداً على الإجماع، فدلّ على أن من هو أولى بالرحم وأقرب به أولى بالميراث، وقد علمنا أن قرابة الميّت وذوي أرحامه أولى بميراثه من المسلمين وبيت المال وأصحاب السّهم غير الزوج والزوجة أقرب إلى الميّت من عصبته فوجب أن يكون فاضل السّهام إليهم مصروفاً.

فإن قيل: لم يقع التصريح في الآية بأنّ أولى الأرحام بعضهم أولى ببعض في الميراث؟ قلنا: اللفظ يحتمل الميراث وغيره فنحمله بحكم العموم على جميع ما يحتمله، ومن ادّعى التخصيص فعليه الدليل.

واحتج المخالف لنا في الرّدّ بقوله: إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ، فجعل للأخت النصف إذا مات أخوها ولا ولد له ولم يزد عليه، فدلّ على أنها لا تستحقّ أكثر من النصف بحال من الأحوال. والجواب عن ذلك: أن النصف إنّما وجب لها بالتسمية لأنها أخت والزيادة إنّما تأخذها لمعنى آخر وهو الرّدّ بالرحم، وليس يمتنع أن ينضاف سبب إلى آخر، مثال ذلك:

فقه القرآن

الزوج إذا كان ابن عم ولا وارث معه فإنه يرث بالزوجية النصف والنصف الآخر عندنا لأجل القرابة وعند مخالفينا لأجل العصبية، ولم يجب إذا كان الله تعالى قد سمى النصف له مع فقد الولد أن لا يزداد على ذلك لأننا قد بينا أن النصف قد يستحق بسبب آخر وهو الرد فاختلف السببان.

باب بيان أن فرض البنتين الثلثان:

إن سأل سائل عن قوله تعالى: **إِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ**، فقال: ما أين تقولون أن فرض البنتين هو الثلثان وقوله: **فَوْقَ اثْنَتَيْنِ**، يتضمّن بأن الثلثين سهم من زاد على البنتين دون البنتين؟ الجواب: أن الله تعالى لما علّمنا الفرائض وقال: **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ**، نبّه بذلك أولاً على أن لكل ذكر حظّ كل أنثيين لأن اللام التي في كلتا الكلمتين للجنس تفيد ما ذكرنا، فلما بين لنا ذلك علّمنا أن لابن سهم البنتين بهذا التصريح وعلّمنا أيضاً أن للبنتين الثلثين بهذا التلويح، وإنما قلنا ذلك لأنه إذا اجتمع ابن وبنت وكان لابن الثلثان وللبنث الثلث هاهنا علم من ذلك أن للبنتين الثلثين فكفى هذا النصّ في بيان فريضة البنتين ولم يحتج لأجل ذلك إلى غيره، وليس لأحد أن يقول: إنما يتمشّى لكم ذلك لو كان الثلثان في كلّ موضع نصيب الابن مع وجود البنتين والثلث فصاعداً أيضاً كما كان مع بنت واحدة وذلك، لأنّ أول العدد على ظاهر القرآن ذكر وأنثى وللذكر الثلثان فلا اعتبار بما سواه من الأحوال، لأنّ الدرجة الأولى هي التي يبنى عليها اللفظ يقتضي ذلك.

ويمكن أن يستدلّ على ذلك بوجه آخر وهو أن يقال: إن الله تعالى بين نصيب الولد الذكر بتضمين ذكر الأنثيين وبين فرضهما من فحواه وبين فرض من فوق اثنتين من البنات بعده، فدلت الآية على سهم البنتين كما ذكرناه من فحواها ودلت على حظّ من زاد عليهما من الثلث والأربع فصاعداً من حيث ظاهر اللفظ والتصريح ليكون في باب الفصاحة أبلغ ومن التكرار أبعد.

وأما قوله: **إِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ**، فقد علّمنا به أن الثلثين فرض

يسمى لمن زاد على البنيتين أيضاً، كما أن الثلثين فرض لهما بالنص الأول إلا أن هذه التسمية إنما تتصور مع فقد جنس البنين من الصلب.

وكذا قوله: وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ، لأنه ليس للبننت الواحدة ولا للأنثيين فصاعداً مع وجود ابن فبازاد فرض مسمى بل يكون الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، ومثاله قوله تعالى: إِنْ امْرُؤُاهْلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ، فسمى سبحانه للأخت الواحدة من الأب والأم وأمن الأب النصف وللأختين منه الثلثين.

وإنما يصح ذلك شريطة فقد أحد من الإخوة فصاعداً، ألا ترى إلى قوله تعالى بعده: وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، قد أسقط فيه الاعتبار الأول وأثبت للذكر مثل حظ الأنثيين فيه إذا كانوا رجالاً ونساءً، واستدل بعض الفقهاء على أن للبنيتين الثلثين من هذه الآية وحمل ذاك على هذا وليس ذلك بشيء.

وما أوردت أنا آية الكلاله في هذا الموضع للدلالة وإنما هي على طريق المثال، والتمثيل جائز وليس بقياس يدل عليه ما روى عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يرمي الصيد وهو يوم الحرم فتصيبه الرمية فيتحمل بها حتى يدخل الحرم فيموت، قال عليه السلام: ليس عليه شيء إنما هو بمنزلة رجل نصب شبكة في الحل فوقع فيها صيد فاضطرب حتى دخل الحرم فمات فيه، قلت: هذا عندهم من القياس، قال: لا إنما شبهت لك شيئاً بشيء.

وليس لأحد أن يقول: ألزمت نفسك في إيراد هذا الجواب بهذا التطويل شيئاً ليس يلزمك وقد أمكنك رد السائل بأن لو دفعته بإبطال دليل الخطاب، وذلك لأن هذه الآية مظنة للنصوص على الموارث مفصلة في أصولها غير مجملة ليست آية من القرآن بهذا التفصيل في هذا المعنى، ولو أجبت السائل بذلك لكان دفعاً بالراح ولم يكن مغنياً بل يلزمني مع ذلك إيراد النص على ذلك من الآية أو من موضع آخر من الكتاب أو السنة والاشتغال بالأحسن أولى من الاشتغال بالحسن مع أن دليل الخطاب وإن كان المرتضى يمنع منه وهو قوي وكلامه لا غبار عليه، فإن الشيخ المفيد كان يقول به وينصره والشيخ

أبو جعفر الطوسي كان متوقفاً فيه.

فإن قيل: إن ما استدللتم به ضرب من القياس وأنتم لاتقولون به؟ قلنا: هذا كلام من لا يعرف دلالة النص ولا حكم القياس وذلك لأنه لا خلاف بين الفقهاء المحصلين أن الخطاب الذي يستقل بنفسه ويمكن معرفة المراد به على أربعة أقسام:

أولها: ما وضع في أصل اللغة لما أريد به وكان صريحاً فيه سواء كان خاصاً أو عاماً فمتى خاطب الحكيم به يعلم المراد بظاهره.

وثانيها: ما يفهم به المراد بفحواه لا بصريحه وليست دلالة هذا الضرب في القوة تقصر عن الضرب الأول وفي الوجهين ربما يحتاج إلى قرينة. وثالثها: تعليق الحكم بصفة الشيء فإنه يدل على أن ما عداه بخلافه على ما يدل وإن كان فيه خلاف على ما أشرنا إليه.

ورابعها: ما يدل فائدته عليه لا صريحه ولا فحواه ولا دليله.

على أن الروايات عن أئمة الهدى عليهم السلام الذين كان فيهم التنزيل ومن عندهم التفسير والتأويل متظاهرة في أن الثلثين فرض البنيتين وكلامهم كله من رسول الله صلى الله عليه وآله، وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فعلمنا ذلك منهم عليهم السلام وأجمعت الطائفة المحقة على صحتها، فإذا أضفنا كتاب الله إليه فتلك دلالة تنضاف إلى دلالة وإلا ففى إجماع الإمامية كفاية.

فصل:

ومن شجون الحديث أن أباهاشم الجعفري ذكر أن الفهفكي سأل أبامحمد العسكري عليه السلام فقال: ما بال المرأة المسكينة الضعيفة تأخذ سهماً واحداً وتأخذ الرجل القوي سهمين، فقال أبو محمد عليه السلام: لأن المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ولا معقلة إنما ذلك على الرجال، فقلت في نفسي قد كان قيل لي إن ابن أبي العوجاء سأل أبا عبد الله عليه السلام عن هذه المسألة فأجابه بمثل هذا الجواب، فأقبل عليه السلام علي وقال: نعم هذه

مسألة ابن أبي العوجاء والجواب منّا واحد إذا كان معنى المسألة واحداً.
وعن أبي عبد الله عليه السلام وقد سأله عبد الله بن سنان: لِمَ صار للذكر مثل حظّ الأنثيين؟ فقال: لما جعل لها من الصّدق، وقال الرّضا عليه السلام: إعطاء النّساء نصف ما يعطى الرّجال من الميراث لأنّ المرأة إذا تزوّجت أخذت والرّجل يعطى فلذلك وقرّ على الرّجال، ولأنّ الأنثى في عيال الذّكر إن احتاجت وعليه أن يعولها وعليه نفقتها وليس على المرأة أن تعول الرّجل ولا تؤخذ بنفقتها إن احتاج، فوقرّ على الرّجل لذلك وذلك قوله: الرّجال قوامون على النّساء بما فضّل الله بعضهم على بعضٍ وبما أنفقوا من أموالهم.

باب

أنّ القاتل خطأ يرث المقتول من التّركة لا من الدّية:

يدلّ عليه ظواهر آيات الموارث كلّها مثل قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، فإذا عورضنا بقاتل العمد فهو مخرج بدليل قاطع لم يثبت مثله في قاتل الخطأ ويمكن أن يقوى ذلك أيضاً بأنّ الخاطيء معذور فلا يجب أن يحرم الميراث الذي يحرمه القاتل ظلماً على سبيل العقوبة،

فإن احتجّ المخالف بقوله: وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ، فإن كان القاتل خطأ وارثاً لما وجب عليه تسليم الدّية؟ فالجواب عن ذلك: أنّ وجوب تسليم الدّية على القاتل إلى أهله لا يدلّ على أنّه لا يرث مادون هذه الدّية من تركته لأنّه لا تنافي بين الميراث وبين تسليم الدّية، وأكثر ما في ذلك أن لا يرث من الدّية التي يجب عليه تسليمها شيئاً وإلى هذا نذهب.

باب إنّ المسلم يرث الكافر:

جميع ظواهر آيات الموارث دالة على أنّ المسلم يرث الكافر لأنّ قوله: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، يعمّ المسلم والكافر وكذلك آية ميراث الأزواج والزّوجات والكلّيتين، وظواهر هذه الآيات كلّها تقتضي أنّ الكافر كالمسلم في الميراث،

فقه القرآن

فلما أجمعت الأمة على أن الكافر لا يرث المسلم أخرجناه بهذا الدليل الموجب للعلم. ونفي ميراث المسلم من الكافر تحت الظاهر كميّرات المسلم من المسلم، ولا يجوز أن يرجع عن هذا الظاهر بأخبار الآحاد التي يروونها لأنها توجب الظن ولا يخص بها ولا يرجع عما يوجب العلم من ظواهر الكتاب وربما عول بعض المخالفين لنا في هذه المسألة على أن الموارث بنيت على النصرة والمولاة بدلالة قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا**، فقطع بذلك الميراث بين المسلم المهاجر وبين المسلم الذي لم يهاجر إلى أن نسخ ذلك بانقطاع الهجرة بعد الفتح فذلك يرث الذكور في العصبية دون الإناث لنفي العقد والنصرة عن النساء ولذلك لا يرث القاتل عمداً ظلماً ولا العبد لنفي النصرة.

وهذا ضعيف جداً لأننا أولاً لا نسلم أن الموارث بنيت على النصرة والمعونة لأن النساء يرثن وكذا الأطفال ولا نصرة هاهنا وعلة ثبوت الموارث غير معلومة على التفصيل وإن كنا نعلم على سبيل الجملة أنها للمصلحة، وبعد فإن النصرة مبذولة من المسلم للكافر في الواجب وعلى الحق كما أنها مبذولة للمسلم بهذه الشروط.

باب إن ولد الولد ولد وإن نزل:

الدليل على ذلك بعد الإجماع قوله تعالى: **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ**، وهذا يدخل فيه الولد للصلب وولد الولد ولا خلاف أن مع أولاد الابن للوالدين السدسين، ولا اعتبار بخلاف بعض أصحاب الحديث من أصحابنا لأن الإجماع عندنا إنما كان حجة لكون المعصوم فيه ومن خالف فيه معلوم أنه ليس بمعصوم فلا يعتد بخلافه ولا ينعكس ذلك علينا، لأننا لا نعلم أن كل من قال بما قلناه ليس بمعصوم لتجويز أن يكون بعض علماء الأمة الذي لا يعرف نسبه ولا ولادته إماماً.

فإن قيل لا نسلم أن ولد الولد ولد حقيقة؟ قلنا: هذا خلاف القرآن لأن الله تعالى قال: **وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ**، ولا خلاف أن امرأة ولد الولد يحرم نكاحها ووطؤها سواء كان ولد ابن أو ولد بنت وإن نزلوا ببطون كثيرة لا خلاف بين الأمة في ذلك،

وإنما شرط في الآية بقوله: الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ، لئلا يتوهم أن ولد الدعي الذي تبناه به يحرم عليه نكاح زوجته إذا فارقتها فإن هذا الحكم يختص الولد للصلب وإن نزلوا.
وقال تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ، ولا خلاف أن من عقد عليه إنسان فإن الجد لا يجوز العقد عليها وإن علا وإذا كان الجد أباً في هذا الموضع فولد الولد يكون ولداً قال تعالى: مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ.

وقال تعالى: نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ، ولا خلاف أنه عني بذلك الحسن والحسين عليهما السلام لأنه لم يحضر المباحلة غيرهما من الأبناء، وأيضاً فلو أن إنساناً وصى بثلث ماله لولد رسول الله صلى الله عليه وآله ولولد علي عليه السلام كان يجب أن لاتصح الوصية لأن أولادهما للصلب ليسوا بموجودين وولد الولد على هذا المذهب ليس بولد، وكذا لو وقف وقفاً عليهم كان يجب أن لا يصح الوقف لمثل ما قلناه وكل ذلك باطل بالاتفاق.

فإن قيل: لو كان ولد الولد ولداً على الحقيقة لوجب أن يكون المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إذا كان ابن بنت وابن بنت والمذهب بخلافه؟

قلنا: في أصحابنا من ذهب إلى ذلك وكان المرتضى ينصره ونحن إذا قلنا بخلافه نقول: لو خَلِينَا وَالظَّاهِر لَقُلْنَا بِذَلِكَ وَلَكِنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى خِلَافِهِ، فإن مخالفتنا لا يورثون ولد البنت مع ولد الابن شيئاً أصلاً وأصحابنا يقولون: إنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَأْخُذُ نَصِيبَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام: وَلَدُ الْوَلَدِ يَقُومُ مَقَامَ الْوَلَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، فولد الابن يقوم مقام الابن ذكراً كان أو أنثى وولد البنت يقوم مقام البنت ويأخذ نصيبها ذكراً كان أو أنثى، وإذا أقمناهم مقام آبائهم وأمهاتهم فكان هم أولاد للصلب للذكر مثل حظ الأنثيين.
على أنه لو كان ميراث ولد الولد بالرحم والقربة لأدى إلى أنه إذا نزل بدرجتين عن ولد الصلب أن يكون المال للأخ دونه، وإذا نزل ثلاث درج أن يكون المال للعم دونه إذا نزل بأربع درج أن يكون الميراث لابن العم دونه وأن يكون ولد الولد يقاسم الأخ وكل ذلك فاسد، فكان يؤدي إلى أن يكون ولد الأخ لا يقاسم الجد وولد ولد الأخ مع العم يكون المال للعم وذلك باطل.

باب الزيادات:

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، فَمَعْنَاهُ يَعْهَدُ إِلَيْكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ فِي شَأْنِ مِيرَاثِ أَوْلَادِكُمْ بِمَا هُوَ الْعَدْلُ وَالْمَصْلَحَةُ وَهَذَا إِجْمَالٌ تَفْصِيلُهُ: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ. فَإِنْ قِيلَ: هَلْ أَقِيلُ لِلأُنثَيَيْنِ مِثْلَ حَظِّ الذَّكَرِ؟ قُلْنَا: بَدَأَ بَيِّانَ حَظِّ الذَّكَرِ لِفَضْلِهِ كَمَا ضَوْعُ حَظِّهِ لَذَلِكَ وَلَأَنَّهُمْ كَانُوا يورثون الذكور دون الإناث وهو السبب لورود الآية، فَقِيلَ: كَفَى الذَّكَورَ أَنْ ضَوْعَ لَهُمْ نَصِيبُ الْإِنَاثِ فَلَا يَتِمَادَى فِي حَظِّهِنَّ حَتَّى يُحْرِمَنَّ مَعَ إِدْلَائِهِنَّ مِنَ الْقَرَابَةِ بِمِثْلِ مَا يَدُلُّونَ بِهِ، وَتَقْدِيرُهُ لِلذَّكَرِ مِنْهُمْ فَحُذِفَ الرَّاجِعُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ كَقَوْلِهِمْ: السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدَرَاهِمٍ.

مسألة:

أَوَّلُ مَنْ يَتَقَرَّبُ إِلَى الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ الْوَلَدُ وَالْوَالِدَانِ قَالَ تَعَالَى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، ثُمَّ قَالَ: وَلِأَبَوَيْهِ، إِلَى قَوْلِهِ: عَلِيًّا حَكِيمًا، فَقَدَّمَ الْوَلَدَ وَالْوَالِدَيْنِ عَلَى جَمِيعِ ذَوِي الْأَرْحَامِ لِقُرْبِهِمْ مِنَ الْمَيِّتِ وَأَخَّرَ مِنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْأَهْلِ عَنْ رَتْبَتِهِمْ فِي الْقُرْبَى وَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصِيبًا سِوَاهُ لَهُ وَبَيَّنَّ لَزُولَ الشُّبْهَةِ عَمَّنْ عَرَفَهُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ.

مسألة:

وَقَوْلُهُ: وَلِأَبَوَيْهِ، الضَّمِيرُ لِلْمَيِّتِ وَمَا بَعْدَهُ بِدَلِّهِ بِتَكَرُّرِ الْعَامِلِ وَالْإِبْدَالِ وَالتَّفْصِيلِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ تَأْكِيدٌ وَتَشْدِيدٌ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصَحُّ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْإِخْوَةُ الْأَخْوِينَ وَالْجَمْعُ خِلَافَ التَّنْثِيَةِ؟

قُلْنَا: الْإِخْوَةُ يَفِيدُ الْجَمْعِيَّةَ الْمَطْلُوقَةَ بِغَيْرِ كَمِّيَّةٍ وَالتَّنْثِيَةُ كَالْتَّثْنِيَةِ وَالتَّرْبِيعِ فِي إِفَادَةِ الْكَمِّيَّةِ وَهَذَا مَوْضِعُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ فَدَلَّ بِالْإِخْوَةِ عَلَيْهِ.

مسألة:

وَقَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً، الْكَلَالَةُ فِي الْأَصْلِ مُصْدَرٌ بِمَعْنَى الْكِلَالِ وَهُوَ ذَهَابُ

القوة من الإعياء، واستعيرت للقرابة من غير جهة الولد والوالد لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كالة ضعيفة.

والكلالة يطلق على من لم يخلف ولداً ولا والداً وعلى من ليس بولد ولا والد من المخلفين وعلى القرابة من غير جهة الولد والوالد، فإذا جعلت صفة للوارث أو الموروث منه فبمعنى ذي كلالة كما تقول: فلان من قرابتي، تريد من ذوى قرابتي ويجوز أن تكون صفة كالرفقة للأحمق، فإن جعلتها اسماً للقرابة في الآية فانتصابها على أنه مفعول له أى يورث لأجل الكلالة أو يورث غيره لأجلها، فإن جعلت يورث على البناء للمفعول من أورث فالرجل حينئذ هو الوارث لا الموروث و«كلالة» حال أو مفعول به إذا فُرض يورث على البناء للفاعل بالتخفيف والتشديد.

غَيْثُ الْبَرِّ

إِلَى أَعْلَى الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ زُهْرَةَ الْحَيْثِيُّ الْإِسْحَاقِيُّ الْحَلَبِيُّ

٥١١ - ٥٨٥ هـ

كتاب الفرائض:

جملة ما يحتاج إلى العلم به في ذلك ستة أشياء: مابه يستحق الميراث ومابه يمنع ومقادير سهام الوارث وترتيبهم في الاستحقاق وتفصيل أحكامهم مع الانفراد والاجتماع وكيفية القسمة عليهم.

فأما مابه يستحق فشيئان: نسب وسبب، والسبب ضربان: زوجية وولاء، والولاء على ضروب ثلاثة: ولاء العتق وولاء تضمن الجريمة وولاء الإمامة. وأما مابه يمنع فثلاثة أشياء: الكفر والرقّ وقتل الموروث عمداً على وجه الظلم. فصل:

وأما مقادير السهام فستة: النصف والرّبع والثمن والثلاثان والثلث والسدس. فالنصف سهم أربعة: سهم الزوج مع عدم الولد وولد الولد وإن نزلوا وسهم البنت إذا لم يكن غيرها من الأولاد والأخت من الأب والأُم والأخت من الأب إذا لم تكن أخت من أب وأم. والرّبع سهم اثنين: سهم الزوج مع وجود الولد أو ولد الولد وإن نزلوا وسهم الزوجة مع عدمهم.

والثمن سهم الزوجة فقط مع وجود الولد وولد الولد وإن نزلوا.

غنية النزوع

والثلثان سهم ثلاثة: سهم البنتين فصاعدًا والأختين فما زاد من الأب والأم والأختين فصاعدًا من الأب إذا لم يكن أخوات من أب وأم.
والثلث سهم اثنين: سهم الأم مع عدم الولد وولد الولد وعدم من يحجبها من الإخوة وسهم الاثنين فصاعدًا من كلاله الأم.
والسدس سهم خمسة: سهم كل واحد من الأبوين مع وجود الولد وولد الولد وإن نزلوا وسهم الأم مع عدم الولد ووجود من يحجبها من الإخوة وسهم الواحد من الإخوة والأجداد من قبل الأم.

فصل:

وأما ترتيب الوراث فاعلم أن الواجب تقديم الأبوين والولد فلا يجوز أن يرث مع جميعهم ولا مع واحد منهم أحد ممن عداهم إلا الزوج والزوجة فإنهما يرثان مع جميع الوراث، وحكم ولد الولد وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم في الاستحقاق ومشاركة الأبوين وحجبهما عن أعلى السهمين وحجب من عداهما من الإرث جملة إلا من استثنيناه، والأقرب من الأولاد أولى من الأبعد وإن كان الأقرب بنتًا والأبعد ابن ابن؛ فإن عدم الأبوان والولد فالواجب تقديم الإخوة والأخوات والأجداد والجذات فلا يرث مع جميعهم ولا واحد منهم أحد ممن عداهم إلا الزوج والزوجة، وحكم أولاد الإخوة والأخوات وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم في الاستحقاق ومشاركة الأجداد وحجب من سواهم واعتبار الأقرب منهم فالأقرب؛ فإن لم يكن أحد من هؤلاء وجب تقديم الأعمام والعَمَّات والأخوال والحالات أو واحد منهم على غيرهم من الوراث إلا من استثنيناه، وحكم الأولاد منهم وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم على ما قدمناه إلا في مشاركة الأخوال والأعمام فيأرواه أصحابنا رضى الله عنهم من أن ابن العم للأب والأم أحق بالميراث من العم للأب، فإن عدم هؤلاء الوراث فالمستحق من له الولاء بالعتق أو تضمن الجريمة دون الإمام عليه السلام، ويقوم ولد المعتق الذكور دون الإناث مقامه؛ فإن لم يكن له ولد قام عصبته مقامهم.

فصل: في تفصيل أحكام الوراث مع الانفراد والاجتماع:

وقد بينّا أن أول المستحقين الأبوان والولد؛ فالأبوان إذا انفردا من الولد كان المال كله لهما للآم الثلث والباقي للأب، والمال كله لأحدهما إذا انفرد فإن كان معهما زوج أو زوجة فلاّم الثلث من أصل التركة والباقي للأب سهم الزوج أو الزوجة.

يدلّ على ذلك بعد إجماع الطائفة قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ... الآية، وهذا نصّ في موضع الخلاف لأنّه لا يفهم من إيجاب الثلث لها إلاّ الثلث من الأصل كما لا يفهم من إيجاب النصف للبنت أو للزوج مع عدم الولد إلاّ ذلك، وأيضاً فإنّه تعالى لم يُسمّ للأب مع الأم شيئاً وإنما يأخذ الثلثين لأنّ ذلك هو الباقي بعد المسمّى للآم لأنّه الذي لا بدّ أن يستحقّه بل الذي اتفق له، فإذا دخل عليها زوج أو زوجة وجب أن يكون النقص داخلاً على من له ما يبقى وهو الأب كما أن له الزيادة دون صاحب السهم المسمّى وهو الأم؛ ولوجاز نقصها عما سُمّي لها في هذا الموضع لجاز ذلك في الزوج أو الزوجة وقد علمنا خلاف ذلك.

وحمل المخالف الآية على أن المراد للآم الثلث مع الأب إذا لم يكن وارث غيرها ترك للظاهر من غير دليل.

وقولهم: لما ورث الأبوان بمعنى واحد وهو الولادة وكانا في درجة واحدة أشبهها الابن والبنت فلم يجوز أن تفضل الأنثى على الذكر، قياس لا يجوز أن تثبت به الأحكام الشرعية، ثم لو منع ذلك من التفضيل منع من التساوي كما منع في الابن والبنت منه وقد علمنا تساوي الأبوين.

وقولهم: إذا دخل على الأبوين من يستحقّ بعض المال كان الباقي بعد هذا المستحقّ بينهما على ما كان في الأصل كالشريكين في حال لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه اسحقّ عليهما بعضه ليس يسيء لأن الشريكين قد استحقّ كلّ واحد منهما سهماً معيناً، فإذا استحقّ من المال شيء كان ما يبقى بينهما على قدر سهامهما المسماة المعينة، وليس كذلك ما نحن فيه لأنّا قد بينّا أن الأب لا يأخذ الثلثين بالتسمية ولاهما سهمه الذي لا بدّ أن يستحقّه وإنما له الفاضل بعد ما سُمّي للآم فاتفق أنّه الثلثان له.

وبهذا نجيب عن قولهم: إذا دخل النقص على الابن والبنت معاً المزاومة الزوج أو

غنية التزوع

الزوجة فكذلك في الأبوين، لأن الله سبحانه قد صرح في الابن والبنت بأن للذكر مثل حظ الأنثيين فوجب أن تكون القسمة بينهما على ذلك في كل حال ولم يصرح بأن للأب في حال الانفراق من الولد الثلثين وإنما أخذها اتفاقاً فافترق الأمران.

فإن كان مع الأبوين أَخَوَانِ أو أربع أخوات أو أخ وأختان لأب أو لأب وأم أحرار مسلمون فالأُم محجوبة عن الثلث إلى السدس بدليل الإجماع المشار إليه، وأيضًا فلا خلاف في صحة الحجب بمن ذكرناه وليس كذلك الحجب بمن عداهم، وقوله تعالى: وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ، وإن تناول ظاهره الأخوة من الأم فإننا نعدل عن الظاهر للدليل.

وللابوين مع الولد السدسان بينها بالسوية ولأحدهما السدس واحدًا كان الولد أو أكثر ذكرًا كان أو أنثى إلّا إنه: إن كان ذكرًا فله جميع الباقي بعد سهم الأبوين، وإن كان ذكرًا وأنثى فللذكر مثل حظ الأنثيين، وهذا كله بلا خلاف، وإن كان أنثى فلها النصف والباقي ردّ عليها وعلى الأبوين بدليل إجماع الطائفة وأيضًا قوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وإذا كانت البنت والأبوان أقرب إلى الميت وأولى برحه من عصبته ومن المسلمين وبيت المال كانوا أحقّ بميراثه.

ويحتاج على المخالف بمارووه من قوله عليه السّلام المرأة تحوز ميراث ثلاثة: عتيقها ولقيطها وولدها، وهى لا تحوز جميعه إلّا بالرّد، وبمارووه من أنّه عليه السّلام جعل ميراث ولد الملاعنة لأمّه ولزريّتها من بعدها وظاهر ذلك أنّ جميعه لها ولا يكون لها ذلك إلّا بالرّد، وبمارووه عن سعد أنّه قال للنبيّ صلى الله عليه وآله: إنّ لى مالاً كثيراً وليس يرثنى إلّا بنتى أفأوصى بمالى كلّهُ؟ قال: لا، قال: فبالنصف؟ قال: لا، قال فبالثلث قال: الثلث والثلث كثير، فأقرّه عليه السّلام على قوله «ليس يرثنى إلّا بنتى»، ولم ينكر عليه، وروي الخبر بلفظ آخر وأنه قال: أفأوصى ببنتى مالى والثلث لبنتى؟ قال: لا، قال: أفأوصى بنصف مالى والنصف لبنتى؟ قال: لا، قال: أفأوصى بثلث مالى والثلثان لبنتى؟ قال: الثلث والثلث كثير، وهذا يدلّ على أنّ البنت قد ترث الثلثين.

وقول المخالف: أن الله تعالى جعل للبنت الواحدة النصف فكيف تزداد عليه؟
 لاحتاجة فيه لأنها تأخذ النصف بالتسمية ومازاد عليه بسبب آخر وهو الردّ بالرحم

ولا يمتنع أن ينضاف سبب إلى آخر كالزَّوج إذا كان ابن عمٍّ ولا وارث معه فإنه يرث النِّصْف بالزَّوجية والنِّصْف الآخر عندنا بالقرابة وعند المخالف بالعصبة.

فصل:

فإن كان مع الأبوين ابنتان فما زاد كان لهما الثلثان وللأبوين السدسان ولأحد الأبوين معها السدس والباقي ردَّ عليهم بحساب سهامهم، فإن كان هناك إخوة يحجبون الأم لم يرَدَّ عليها شيء.

فإن كان مع الأبوين والولد زوج أو زوجة كان للولد ما يبقى بعد سهم الأبوين والزَّوج أو الزَّوجة واحدًا كان الولد أو جماعة ذكراً كان أو أنثى وإن لم يف الباقي بالمسمى للبنت أو الابنتين ويكون النقص داخلاً على البنت أو ما زاد عليها دون الأبوين ودون الزَّوج أو الزَّوجة، وهذه من مسائل العول التي يذهب المخالفون فيها إلى إدخال النقص على جميع ذوى السَّهام ويشبهون ذلك بمن مات وعليه ديون لا تتسع تركته لوفائها، والعول في اللغة عبارة عن الزيادة والنقصان معاً؛ فإذا أضيف هاهنا إلى المال كان نقصاناً، وإن أضيف إلى السَّهام كان زيادة.

يدلُّ على صحة ما نذهب إليه إجماع الطائفة عليه، وأيضاً فلا خلاف أن النقص هاهنا داخل على البنات ولا دليل على دخوله هنا على ما عداهنَّ من إجماع ولا غيره فوجب البقاء فيهم على الأصل الذي اقتضاه ظاهر القرآن، وأيضاً فدخول النقص على جميع ذوى السَّهام تخصيصٌ لظواهر كثيرة من القرآن وعدولٌ عن الحقيقة فيها إلى المجاز ودخوله على البعض رجوع عن ظاهر واحد فكان أولى؛ وإذا ثبت أن نقص البعض أولى ثبت أنه الذي عيناه لأنَّ كلَّ مَنْ قال بأحد الأمرين قال بالآخر والقول بأنَّ المنقوص غيره مع القول بأنَّ نقص البعض أولى خروج عن الإجماع.

والفرق بين مانحن فيه وبين الدَّيُون على التَّركة أنَّ الغرماء مستوون في وجوب استيفاء حقوقهم منها ولا مزية لبعضهم على بعض في ذلك وليس كذلك مسائل العول لأنَّنا قد بينَّا أنَّ في الورثة من لا يجوز أن ينقص عن سهمه وفيهم من هو أولى بالنقص من غيره

فخالفت حالهم الغرماء.

ودعواهم على أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول بالعلول وروايتهم عنه أنه قال بغير رواية وقد سئل وهو على المنبر عن ابنتين وأبوين وزوجة: صار ثمنها تسعاً، غيرُ صحيحة لأن ابنه عليهما السلام وشيعته أعلم بمذهبه من غيرهم وقد نقلوا عنه خلاف ذلك، وابن عباس ما أخذ مذهبهم في إبطال العلول إلا عنه، وقد روى المخالف عنه أنه قال: مَنْ شاء باهلتَهُ أَنْ الَّذِي أَحْصَى رَمْلَ عَالِجٍ مَا جَعَلَ فِي مَالٍ نَصْفاً وَثَلْثاً وَرَبْعاً.

ثم أن اعتمادهم في الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام لما ادَّعَوْه من قوله بالعلول في الفرائض على أخبار آحاد لا يُعَوَّلُ على مثلها في الشرع، ثم هي موقوفة على الشعبي والنخعي والحسن بن عمار، والشعبي ولد في سنة ست وثلاثين والنخعي ولد في سنة سبع وثلاثين وأمير المؤمنين عليه السلام قُتِلَ في سنة أربعين فلا يصح روايتها عنه، والحسن بن عمار مضطرب عند أصحاب الحديث ولما وَلَّى المظالم قال سليمان بن مهران للأعمش: ظالمٌ وَلَّى المظالم.

وأما ما ادَّعَوْه من قوله عليه السلام: صار ثمنها تسعاً، فرواه سفيان عن رجل لم يسمه والمجهول لا يُعْتَدُّ بروايته، على أنه يتضمَّن ما لا يليق به عليه السلام لأنه سُئِلَ عن ميراث المذكورين فأجاب عن ميراث الزوجة فقط؛ وإغفال مَنْ عداها - وقد سُئِلَ عنه - غيرُ جائز عليه السلام.

وقد قيل: إن الخبر لو صحَّ لاحتَمَل أن يكون المراد به صار ثمنها تسعاً عند من يرى العلول على سبيل التهجين له والذم كما قال تعالى: ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ، أي عند قومك وأهلك، واحتمل أيضاً أن يكون أراد الاستفهام وأسقط حرفه كما روى عن ابن عباس في قوله تعالى: فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ، وكما قال عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا تَجْبُهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا

عدد القطر والحصي والتراب

فصل:

وإذا انفرد الولد من الأبوين وأحد الزوجين فله المال كله سواء كان واحداً أو جماعة ذكراً

كان أو أنثى.

فلا يرث مع البنت أحد سوى من قدّمناه عصبَةً كان أم لا بل النّصف لها بالتّسمية والنّصف الآخر بالرّدّ بالرّحم على ما بينناه، ومخالفونا يذهبون إلى أنّه لو كان مع البنت عمّ وابن عمّ لكان له النّصف بالتّعصيب، وكذا لو كان معها أخت، ويجعلون الأخوات عصبَةً مع البنات ويُسقطون من هو في درجة العمّ أو ابن العمّ من النّساء كالعمّات وبنات العمّ إذا اجتمعوا ويخصّون بالميراث الرّجال دونهنّ لأجل التّعصيب ونحن نورّثهنّ.

يدلّ على صحّة ما نذهب إليه إجماع الطّائفة عليه، وما قدّمناه من آية ذوى الأرحام لأنّ الله سبحانه نصّ فيها على أنّ سبب استحقاق الميراث القربى وتداني الأرحام، وإذا ثبت ذلك وكانت البنت أقرب من العصبية وجب أن تكون أولى بالميراث.

ويدلّ أيضًا على أنّه لا يجوز إعطاء الأخت النّصف مع البنت قوله تعالى: **إِنْ أَمْرُهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ**، فشرط في استحقاقها للنّصف فقد الولد فيجب أن لا يستحقّه مع البنت لأنها ولّد.

ويدلّ على بطلان تخصيص الرّجال بالإرث دون النّساء قوله تعالى: **لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا**، فأوجب سبحانه للنّساء نصيبًا كما أوجب للرّجال من غير تخصيص فمن خصّ الرّجال بالميراث في بعض المواضع فقد ترك الظاهر فعليه الدّليل ولادليل يُقطع به على ذلك.

ولا يلزمنا مثل ذلك إذا خصصنا البنت بالميراث دون العصبية لأنّ الاستواء في الدّرجة مراعى مع القرابة بدليل أنّ ولد الولد لا يرث مع الولد وإن شمله اسم الرّجال إذا كان من الذّكور واسم النّساء إذا كان من الإناث؛ وإذا ثبت ذلك وكان هو المراد بالآية وورث المخالف العمّ دون العمّة مع استوائهما في الدّرجة كان ظاهر الآية حجّة عليهم دوننا، على أنّ التّخصيص بالأدلة غير منكر وإنما المنكر أن يكون ذلك بغير دليل.

فإن قالوا: نحن نخصّ الآية التي استدللتم بها بما رواه ابن طاووس عن أبيه عن ابن عبّاس عن النّبىّ صلى الله عليه وآله من قوله: يقسم المال على أهل الفرائض على كتاب الله فما أبقت فلا تُلى ذكرٍ قُرب، وتورث الأخت مع البنت بما رواه الهذيل عن ابن شرجيل من

غنية النزوع

أنَّ أبا موسى الأشعريَّ سئل عَمَّنْ ترك بنتاً وبنت ابن وأختاً لأبٍ وأمَّ فقال: للبنت النِّصف وما بقى فللأخت، وبما رواه الأسود بن يزيد قال: قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله عليه السَّلام فأعطى البنت النِّصف والأخت النِّصف ولم يورث العصبه شيئاً.

فالجواب: إنَّ ترك ظاهر القرآن لا يجوز بمثل هذه الأخبار لأنَّ أوَّل ما فيها أنَّ الخبر المروى عن ابن عباس لم يروِه أحدٌ من أهل الحديث إلَّا من طريق ابن طاووس، ومع هذا فهو مختلف اللفظ فروى على ماتقدّم، وروى: فلألى عصبه قرب، وروى: فلألى عصبه ذكر وروى: فلألى رجلٍ ذكر عصبته، واختلاف لفظه مع اتِّحاد طريقه دليلٌ ضعفه، على أنَّ مذهب ابن عباس في نفى التَّوريث بالعصبه مشهورٌ وراوى الحديث إذا خالف كان قدحاً في الحديث، والهيل ابن شرجيل مجهول ضعيف، ثمَّ أنَّ أبا موسى لم يسند ذلك إلى النَّبيِّ عليه السَّلام وفتواه لاحجة فيها، ولاحجة أيضاً في قضاء معاذ بذلك ولا في كونه على عهد رسول الله ما لم يثبت علمه عليه السَّلام به وإقراره عليه، وفي الخبر ما يبطل أن تكون الأخت أخذت بالتَّعصيب وهو قوله: ولم يورث العصبه شيئاً، لأنَّها لو كانت هاهنا عصبه لقال ولم يورث باقى العصبه شيئاً.

على أنَّ هذه الأخبار لو سلمت من كلِّ قدحٍ لكانت معارضة بأخبار مثلها واردة من طرق المخالف مثل قوله عليه السَّلام: مَنْ ترك مالاً فلأهله، وقول ابن عباس وجابر بن عبد الله: إنَّ المال كله للبنت دون الأخت، وروى الأعمش مثل ذلك عن إبراهيم النَّخعي، وبه قضى عبد الله بن الزَّبير على حكاية السَّاجي والطَّبري، وما نختصَّ نحن بروايته في إبطال التَّوريث بالعصبه كثير؛ وإذا تعارضت الأخبار سقطت وَوَجَبَ الرَّجوع إلى ظاهر القرآن، على أنَّ أخبارهم لو سلمت من المعارضة لكانت أخبار آحاد وقد دلَّلنا على فساد العمل بها في الشرعيَّات.

على أنَّهم قد خالفوا لفظ الحديث عن ابن عباس فورثوا الأخت مع البنت وليس برجل ولا ذكراً، ورثوها أيضاً مع الأخ إذا كان مع البنت ولم يخصَّوا الأخ، وكذا لو كان مكان الأخ عمٌّ، وإذا جاز لهم تخصيصه بموضع دون موضع جاز لنا حمله على مَنْ ترك أختين لأمٍّ وأختاً لأبٍ مع أولاد أخوة لأبٍ وأمٍّ أو ترك زوجة وأختاً مع عمومة وعمَّات فإنَّ ما يبقى بعد

الفرض المسمى للأختين أو للزوجة لألى ذكر قرب وهو الأخ بلا خلاف، على أنهم إذا جعلوا الأخت عند فقد الأخوة عصباً لزمهم أن يجعلوا البنت مع عدم البنتين عصبه بل هي أولى لأن الابن أحق بالتعصيب من الأب والأب أحق بالتعصيب من الأخ وأخت الابن يجب أن تكون أحق بالتعصيب من أخت الأخ بلا شبهة؛ وليس لهم أن يفرقوا بأن البنت لا تعقل عن أبيها لأن الأخت أيضاً لا تعقل.

فصل:

وقد بينا فيما تقدم أن ولد الولد وإن نزلوا يقومون مقام آبائهم وأمهاتهم في مشاركة من يشاركونه وحجب من يحجبونه ويأخذ كل منهم ميراث من يتقرب به؛ كابن بنت وبنت ابن فإن لابن البنت الثلث ولبنت الابن الثلثان.

والدليل على ذلك - بعد إجماع الطائفة - أن اسم الولد يقع على ولد الولد وإن نزلوا سواء كان الولد ذكراً أو أنثى لما قدمناه من إطلاق المسلمين في عيسى عليه السلام أنه من ولد آدم عليه السلام، ومن قول النبي عليه السلام في الحسن والحسين عليهما السلام: ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا، ولأن جميع ما علقه سبحانه من الأحكام بالولد قد عم به ولد البنين والبنات في قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ، وقوله: وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ، وفي قوله: وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ، إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ.

وإذا وقع اسم الولد على ولد الولد تعلق بهم من أحكام الميراث إذا لم يوجد ولد للصلب مثل ما تعلق به بظاهر القرآن، وليس لأحد أن يقول: إن اسم الولد يقع على ولد الولد مجازاً فلا يدخل في الظاهر إلا بدليل، لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة على ما بيناه فيما مضى من أصول الفقه ومن ادعى المجاز فعليه الدليل.

ولا يلزم على ذلك مشاركة ولد الولد لولد الصلب في الميراث ولا مشاركة الأجداد للآباء الأذنين لظاهر قوله تعالى: فَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ، لأننا عدلنا عن الظاهر في ذلك للدليل القاطع ولادليل يوجب الرجوع عنه فيما اختلفنا فيه فبقينا على ما يقتضيه الظاهر.

فصل:

ويستحب أن يخصّ الأكبر من الولد الذكورة بسيف أبيه ومصفحه وخاتمه إذا كان هناك تركة سوى ذلك بدليل إجماع الطائفة، ومن أصحابنا من قال: يحتسب بقيمة ذلك عليه من سهمه ليُجمع بين ظاهر القرآن وما أجمعت عليه الطائفة، وكذا قال فيها رواه أصحابنا من أن: الزوجة لا ترث من الرّباع والأرضين شيئاً، فحمله على أنها لا ترث من نفس ذلك بل من قيمته.

فصل:

ولو اُحد الأخوة أو الأخوات أو الأجداد والجَدّات إذا انفرد جميع المال من أي الجهات كان، وإذا اجتمع كلاله الأمّ مع كلاله الأب والأمّ كان للواحد من قبل الأمّ - أخاً كان أم أختاً جدّاً أم جدّة - السدس وللأثنين فصاعداً الثلث الذكور والأنثى فيه سواء، وروى أن لواحد الأجداد من قبل الأمّ الثلث نصيب الأمّ والباقي لكلاله الأب والأمّ أخاً كان أم أختاً جدّاً أم جدّة؛ فإن كانوا جماعة ذكوراً وإناثاً فللذكر مثل حظّ الأنثيين.

ولا يرث أحد من الأخوة والأخوات من قبل الأب خاصّة مع وجود واحد منهم من الأب والأمّ أخاً كان أم أختاً، ومتى اجتمع واحد من كلاله الأمّ مع أختٍ أو أختين فصاعداً من الأب والأمّ كان الفاضل من سهامهم مردوداً على كلاله الأب والأمّ خاصّة ويشترك كلاله الأمّ مع كلاله الأب في الفاضل على قدر سهامهم، ومن أصحابنا من قال: يختصّ بالردّ كلاله الأب لأنّ النقص يدخل عليها خاصّة إذا نقصت التركة عن سهامهم لمزاحمة الزوج أو الزوجة ولا يدخل على كلاله الأمّ ولا على الزوج والزوجة على حال.

وولد الأخوة والأخوات وإن نزلوا يقومون عند فقدهم مقامهم في مقاسمة الأجداد وفي الحجب بغيرهم، وكذا حكم الأجداد والجَدّات وإن علوا، والأدنى من جميعهم وإن كان أنثى أحقّ من الأبعد وإن كان ذكراً كلّ ذلك بدليل الإجماع من الطائفة عليه، ويستحبّ إطعام الجدّ أو الجدّة من قبل الأب السدس من نصيب الأب إذا كان حياً وسهمه الأوفر، فإن وجدا معاً فالسدس بينهما نصفان، ومن أصحابنا من قال: إن هذا حكم الجدّ والجدّة أيضاً من

كتاب الموارث
قبل الأم معها.

فصل:

ويرث الأعمام والعَمَّات والأخوال والخالات مع فقد من قدّمنا ذكره من الوراث، ويجرى الأعمام والعَمَّات من الأب والأم مجرى الأخوة والأخوات من قبيلهما في كيفية الميراث وفي إسقاط الأعمام والعَمَّات من قبل الأب فقط، ويجرى الأخوال والخالات مجرى الأخوة والأخوات من قبل الأم لواحدهم إذا اجتمع مع الأعمام والعَمَّات السّددس ولمن زاد عليه الثلث الذكر والأنثى فيه سواء والباقي للأعمام والعَمَّات من الأب والأم أو من الأم إذا لم يكن واحد منهم من قبل أب وأم؛ للذكر من هؤلاء مثل حظّ الأنثيين، بدليل إجماع الطائفة وظاهر القرآن الذي قدّمنا ذكره في توريث ذوى الأرحام والقربات.

فإن اجتمع الأعمام والعَمَّات المتفرّقون مع الأخوال والخالات المتفرّقين كان للأعمام والعَمَّات الثلثان؛ لمن هو للأمّ من ذلك السّددس، والباقي لمن هو للأب والأمّ دون من هو للأب، وللأخوال والخالات الثلث؛ لمن هو للأمّ منه السّددس، والباقي لمن هو للأب والأمّ دون من هو للأب.

ولا يقوم ولد الأعمام والعَمَّات مقام الأخوال والخالات، ولا يقوم أيضاً ولد الخؤولة والخالات مقام آبائهم وأمهاتهم في مقاسمة آبائهم وأمهاتهم في مقاسمة الأعمام والعَمَّات؛ فلوترك عمّة أو خالة مثلاً مع ابن عمّ وابن خال لكانت كلّ واحدة من العمّة والخالة أحقّ بالميراث منها، ولا يرث الأبعد من هؤلاء مع من هو أدنى منه إلّا من استثنيناه فيما مضى من ابن العمّ للأب والأمّ فإنّه أحقّ عندنا من العمّ للأب، وكلّ هذا دليله الإجماع من الطائفة عليه.

فصل:

فإن لم يكن أحد من قدّمنا ذكره من الوراث كان ميراثه لمن أعتقه تبرّعاً لا فيما يجب عليه من الكفّارات سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة، والدليل على أن الولاء لا يثبت إلّا في العتق المتبرّع به بعد الإجماع المشار إليه أن الولاء حكم شرعيّ يفترض ثبوته إلى دليل شرعيّ

غنية النزوع

وليس في الشرع ما يدل على ثبوته في الموضع الذي اختلفنا فيه فوجب نفيه.
فإن لم يكن المعتق باقياً فالميراث لولده الذكور منهم دون الإناث، ومن أصحابنا من
قال: إن وُلد المعتق لا يقومون مقامها في الميراث ذكوراً كانوا أو إناثاً.
فإن لم يكن للمعتق أولادٌ فالميراث لعصبته وأولاهم الأخوة ثم الأعمام ثم بنو العم.
ومن زوّج عبده بمعتقة غيره فولاء أولادها لمن أعتقها، فإن أعتق أبوهم انجزّ ولاء
الأولاد إلى من عتقه ممن أعتق أمهم، وإن أعتق جدّهم من أبيهم مع كون أبيهم عبداً انجزّ
ولاء الأولاد من أمهم مع كون أبيهم عبداً انجزّ ولاء الأولاد إلى من أعتق جدّهم، إلى من
أعتق جدّهم، فإن أعتق بعد ذلك أبوهم انجزّ الولاء ممن أعتق جدّهم إلى من أعتق أباهم،
وحكم المدبر حكم المعتق سواء، ولا يثبت الولاء على المكاتب إلا بالشرط فإن لم يشترط
ذلك كان سائبة.

فصل:

فإن لم يكن أحد ممن ذكرناه وكان الميت سائبة - بأن يكون معتقاً في كفارة واجبٍ أو
معتقاً تطوعاً وقد تبرأ معتقه من جريرته - أو مكاتباً غير مشروط عليه الولاء وقد توالى إلى
من ضمن جريرته كان ميراثه له، فإن مات لم ينتقل إلى ورثته.
فإن عدم جميع هؤلاء الوراث فالميراث للإمام، فإن مات انتقل إلى من يقوم مقامه في
الإمامة دون من يرث تركته، وسهم الزوج أو الزوجة ثابت مع جميع من ذكرناه على مامضى
بيانه، وكل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه.

فصل:

وقد بينّا فيما سبق أنّ الكافر لا يرث المسلم، فأما المسلم فإنّه يرث الكافر عندنا
وإن بعد نسبه، ويدل على ذلك الإجماع الماضي ذكره وظاهر آيات الميراث لأنّه إنّما يخرج من
ظاهرها ما أخرجه دليل قاطع.
ويحتج على المخالف بما رووه من قوله عليه السلام: الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه، وقوله:

الإسلام يزيد ولا ينقص، فأما ما روي من قوله عليه السلام: لا توارث بين أهل ملتين؛ ومن قول بعض الصحابة في ذلك فأكثره مضعف مقدوح في رواته ثم هو مخالف لظاهر القرآن ومعارض بما قدمناه، ولو سلم من ذلك كله لكان من أخبار الآحاد التي لا يجوز العمل بها في الشرعيات، على أننا نقول بموجب قوله عليه السلام: لا توارث بين أهل ملتين، لو سلمناه لأن التوارث تفاعل وذلك لا يكون إلا بأن يرث كل واحد منها الآخر ونحن لا نقول: بأن الكافر يرث المسلم فلا توارث بينها والحال هذه.

وقول بعض المخالفين: إن التوارث إنما هو للنصرة والموالة ولذلك يرث الذكور من العصبية دون الإناث ولا يرث القاتل ولا العبد لنفي النصرة، مما لا يعول على مثله لأنه غير مسلم أن التوارث لما ذكره وقد ورث النساء والأطفال مع فقد ذلك فيهم، ثم أن النصرة مبذولة من المسلم للكافر في الحق والوجوب كما أنها مبذولة للمسلم بهذا الشرط. وإذا كان للكافر أولاد أصاغر وقراة مسلم أنفق عليهم من التركة حتى يبلغوا؛ فإن أسلموا فالمراث لهم، وإن لم يسلموا كان لقربته المسلم، وإذا أسلم الكافر أو عتيق المملوك بعد القسمة لم يرث شيئاً.

ومنى لم يكن للميت إلا وارث مملوك ابتيع من التركة وعُتيق وورث الباقي ويحبر المالك على بيعه؛ هذا إذا كانت التركة تبلغ قيمته فإزاد، فأما إذا نقصت عن ذلك فلا يجب شراؤه، ومن أصحابنا من قال: إذا كانت التركة أقل من ثمن المملوك أستسعى في الباقي، والأول أظهر.

وأما الولد إذا مات سيدها وولدها حي جعلت في نصيبه وعُتقت عليه، فإن لم يخلف غيرها عتق منها نصيب الولد واستسعت في الباقي لغيره من الورثة، فإن كان ثمنها ديناً على سيدها قومت على ولدها وتركت حتى يبلغ الولد؛ فإذا بلغ أجبر على قضاء ثمنها، فإن مات قبل البلوغ بيعت لقضائه.

ولا يرث القاتل عمداً مقتوله على وجه الظلم على ما بيناه بالاخلاف، ويرثه إن كان قتله خطأ ماعدا الدية المستحقة عليه بدليل الإجماع من الطائفة على ذلك وظاهر آيات الموارث، وقاتل العمد إنما أخرجناه من الظاهر بدليل قاطع وليس ذلك في قاتل الخطأ

غنية النزوع

وقول المخالف: لو كان قاتل الخطأ وارثاً لما وجب تسليم الدية عليه، ليس بشيء لأنه لا تنافي بين وجوب تسليم الدية وبين الميراث مما عداها، ولا يورث من الدية أحد من كلاله الأم ويرثها من عداهم من ذوى الأنساب والأسباب.

وميراث ولد الملائنة لأمه ولمن يتقرب بها وترثه هي ومن يتقرب بها، ولا يرثه أبوه ولا من يتقرب به على حال ولا يرثه الولد إلا أن يقرب به بعد اللعان؛ بدليل الإجماع المشار إليه وأيضاً فالاحتياط فيها ذكرناه لأن الإقرار بالولد بعد نفيه قد يكون للطمع في ميراثه فإذا لم يورث كان ذلك صارفاً له عن الإقرار به لهذا الغرض واقتضى أن لا يكون بعد الجحود إلا لتحري الصدق فقط.

وولد الزنا لا يرث أبوه ولا من يتقرب بها ولا يرثونه على حال لأنه ليس بولد شرعاً لأن الولد للفراش على ما جاء به الأثر، ومن أصحابنا من قال: حكمه وحكم ولد الملائنة سواء، وهو مذهب من خالفنا من الفقهاء.

ويعزل من التركة مقدار نصيب الحمل، والاستظهار يقتضى عزل نصيب ذكرين؛ فإن ولد ميتاً فلا ميراث له، وإن ولد حياً ورث، وتعلم حياته بالاستهلال والحركة الكثيرة التي لا تكون إلا من حي، وإن ولد وله مال للرجال ومال للنساء اعتبرت حاله بالبول فمن أي الفرجين خرج ورث عليه؛ فإن خرج منها اعتبر بالسبق فمن أيها سبق ورث عليه، فإن تساوى خروجه منها فمن أيها انقطع أخيراً ورث عليه، فإن تساوى انقطاعه منها ورث نصف ميراث الرجال ونصف ميراث النساء، وقد روى: أنه تعدّ أضلاعه فإن نقص أحد الجانبين ورث ميراث الرجال وإن تساوى ورث ميراث النساء، فإن لم يكن للمولود فرج أصلاً يستخرج بالقرعة فما خرج ورث عليه.

وإذا عقد على الصغيرين عقد النكاح أبواها توارثا، وإن كان العاقد غيرهما فلا توارث بينهما حتى يبلغا ويمضيا العقد، وإن بلغ أحدهما فأمضاه ثم مات أنتظر بلوغ الآخر؛ فإن بلغ وأمضاه حلف أنه لم يرص به للميراث فإن حلف ورث وإلا فلا ميراث له. ويتوارث الزوجان بعد الطلاق الرجعي سواء كان في الصحة أو المرض مادامت المرأة في العدة، وإن كان في حال مرض الزوج ورثته المرأة وإن كان بائناً إذا مات من مرضه

ذلك مالم تنزّوج أو يمضٍ لطلاقها سنة، وإذا تزوّج المريض ومات قبل الدخول بطل العقد ولم ترثه المرأة.

وإذا انفرد الزوج بالميراث فله النّصف بالتسمية والنّصف الآخر بالردّ بدليل إجماع الطائفة ولا يلزم أن يردّ على الزّوجة لأنّ الشرع لا يؤخذ بالقياس.

وإذا تعارف المجلوبون من بلاد الشّرك بنسب يُوجب الموارثة بينهم قبل قولهم بلائنة وورثوا عليه، ويوقف نصيب الأسير في بلاد الكفر إلى أن يجيء أو يصحّ موته، فإن لم يعلم مكانه فهو مفقود وحكمه أن يُطلب في الأرض أربع سنين فإن لم يعلم له خبر في هذه المدة قسّم ماله بين ورثته.

وإذا مات اثنان أو مازاد عليهما في وقت واحد بهدم أو غرق ولم يُعلم أيهما مات قبل صاحبه ورث أحدهما من الآخر من نفس تركته لأنما يرثه من صاحبه - وأيّهما قدّم في التّوريث جاز، وروى أن الأولى تقدّم الأضعف في الاستحقاق وتأخير الأقوى - ثم ينقل ميراث كلّ واحد منهما من صاحبه إلى وارثه، فإن كان أحدهما يرث صاحبه والآخر لا يرثه بطل هذا الحكم وانتقل كلّ واحد منها إلى وارثه من غير واسطة.

ومن أصحابنا من قال: يورث المجوس وغيرهم من أهل الملل المختلفة في الكفر إذا تحاكموا إلينا على ما قرّره شرع الإسلام من الأنساب والأسباب الصحيحة والسّهام، ومنهم من قال: يورثون على ما يرثونه في ملّتهم، والدليل على ذلك كلّ - سوى مالم يتعيّن المخالف من الطائفة فيه - إجماعها عليه وفيه الحجّة على ما بيّناه

فصل:

في كيفة القسمة على الوراث يحتاج إلى تصحيح السّهام في قسمة الأرضين والرّباع، والوجه في ذلك أن يضرب سهام المنكسر عليهم في أصل الفريضة فما بلغت إليه خرجت منه السّهام صحاحاً.

وأصل الفريضة هو أقلّ عدد يخرج منه السّهام المسماة فيها صحاحاً؛ مثل أن يجتمع مع النّصف ثلث أو سدس فيكون أصلها من ستة، فإن كان معه ربع فأصلها من أربعة، فإن

غنية النزوع

كان مع النصف ثمن فأصلها من ثمانية، فإن كان مع الربع ثلث أو سدس فأصلها من اثني عشر، وإن كان مع الثمن ثلثان أو سدس فأصلها من أربعة وعشرين.
مثال ماقدّمناه في تصحيح السهام أن نفرض أبوين وابنًا وبناتًا؛ فأصل فريضة من ستة؛ للأبوين سهان وتبقى أربعة تنكسر على الابن والبنات، فتضرب سهامها وهي ثلاثة - لابن سهان وللبنات سهم - في أصل الفريضة وهي ستة فتكون ثمانية عشر؛ لكل واحد من الأبوين ثلاثة، ويبقى اثنا عشر للابن منها ثمانية وللبنات أربعة، وكذا لو كان مكان الابن والبنات ثلاث بنات فإننا نضرب سهامهنّ وهي ثلاثة في أصل الفريضة فيكون للأبوين ستة ولكل واحدة من البنات أربعة.

وإن كان في الفريضة ردّ منكسر فالوجه أن يجمع مخرج فرائض من يجب الردّ عليه ثم يضرب في أصل الفريضة ويقسم الجميع؛ كفريضة الأبوين والبنات مثلاً فإن أصلها من ستة - للأبوين الثلث وللبنات النصف ويبقى سهم ينكسر في الردّ عليهم فمخرج الثلث من ثلاثة | ومخرج النصف من اثنين وذلك خمسة - فتضرب في أصل الفريضة وهي ستة فيكون ثلاثين؛ للأبوين عشرة وللبنات خمسة عشر بالفرض، وللأبوين من الباقي وهو خمسة سهان وللبنات ثلاثة بالردّ، وعلى هذا يجري الحساب في جميع الفرائض فليتأمل.

والوجه في تصحيح الناسخات أن تصحّح مسألة الميت الأول ثم تصحّح مسألة الميت الثاني وتنقسم ما يختصّ بالميت الثاني من المسألة الأولى على سهام مسألته.
فإن انقسمت فقد صحّت المسألتان ممّا صحّت منه مسألة الميت الأول؛ كمن مات وخلف أبوين وابنين فأصلها من ستة للأبوين سهان ولكل واحد من الابنين سهان، فإن مات أحد الابنين وخلف ابنين كان لكل واحد منها سهم من هذين السهمين فقد صحّت المسألتان من المسألة الأولى.

وإن لم تنقسم الثانية من الأولى جمعنا سهام المسألة الثانية وضربناها في سهام المسألة الأولى؛ مثل أن يخلف أحد الابنين في المسألة التي قدّمناها ابنًا وبناتًا فإن سهمه وهو اثنان من ستة ينكسر عليها فيضرب سهم الابن وهو اثنان وسهم البنات وهو واحد في أصل الفريضة من المسألة الأولى وهي ستة فتكون ثمانية عشر؛ للأبوين السدسان ستة، ولكل

واحد من الابنين ستّة، فيكون لابنه وبنته اللّذين خلّفها للذكر مثل حظّ الأنثيين من غير انكسار.

وكذا الحكم لومات ثالث ورابع فما زاد فإنّا نصّح مسألة كلّ ميت ويقسم ماله من مسائل من مات قبله من السّهام على سهام مسأله، فإن انقسمت فقد صحّت لنا المسائل كلّها، وإن لم تصحّ ضربنا جميع مسأله فيها صحّت من مسائل من مات قبله فيها اجتمع صحّت منه المسائل كلّها إن شاء الله.

الوسيلة إلى نيل الفضيلة

لعماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي
المعروف بأبن حمزة

كتاب الموارث

التّوارث يكون بأمرين: نسب وسبب.

فالنّسب أنما يأخذ به الميراث الوالدان والولد ومن يتقرّب بهم، والأقرب يمنع الأبعد إلّا في مسألة واحدة والمتساويان في الدّرجة لا يمنع أحدهما الآخر إلّا إذا كان لأحدهما قرابة إلى المورث بوجهين.

والسبب: نكاح وولاء، والولاء ثلاثة أضرب: ولاء عتق وولاء ضمان جريرة وولاء إمامة، وسبب النّكاح ثابت مع كلّ نسب وسبب وسبب الولاء يثبت مع السّبب دون النّسب.

والموانع عن الإرث ثلاثة: كفر الوارث مع إسلام الموارث ورقّهما أورق أحدهما وقتل الموارث مورثه ظلماً.

والحجب ضربان: حجب عن بعض ما يستحقّه الوارث لغيره مثل حجب الأخوة والأخوات الأمّ عن الثلث إلى السّدس للأب، وحجب لالغير وهو ضربان: حجب من السّهم الأعلى إلى الأدنى مثل حجب الولد وولده والولد للأب والأمّ والزّوج والزّوجة عن بقية المال من الثلث والنّصف والرّبع إلى السّدس والرّبع والثلث، وحجب عن أصل الإرث مثل حجب الأقرب الأبعد وحجب الأبعد الأقرب لأجتماع السّببين فيه، وحجب من له سببان

الوسيلة

من له سبب واحد مع التساوي في الدرجة.
ولا يحجب الولد والوالدين والزوجين عن أصل الإرث أحد والزوجان لاحظ لهما في الحجب والولد وولد الولد لا يحجبها أحد عن أصل الإرث ولا عن بعضه إلا ولد الولد فإنه يحجبه الولد عن أصل الإرث، ويحجب الولد والوالدين والزوج والزوجة عن الأعلى إلى الأدون وكذلك ولد الولد، ويحجب الولد وولد الولد من يتقرب به وبمثلته ومن يتقرب بالوالدين، ولا يحجب الوالدان من يتقرب بالولد وإنما يحجبان من يتقرب بهما.

فصل في بيان السهام المفروضة:

السهام المفروضة في كتاب الله تعالى ستة: النصف والرّبع والثمن، والثلثان والثلث والسدس.

فالنصف سهم أربعة: سهم الزوج مع عدم الولد وولد الولد وسهم البنت وسهم الأخت لأب وأم، والأخت لأب. ويصحّ معه اجتماع خمسة أسهم: النصف والرّبع والثمن والثلث والسدس.

والرّبع سهم اثنين: سهم الزوج مع وجود الولد أو ولد الولد وإن سفل وسهم الزوجة مع عدم من ذكرناه، ويصحّ معه اجتماع أربعة أسهم: الثلثين والثلث والسدس والنصف.

والثمن سهم الزوجة والزوجات مع وجود الولد وولد الولد، ويصحّ معه اجتماع أربعة أسهم: النصف والثلثين والثلث والسدس.

والثلثان وهو سهم ستة: سهم البنّتين والأختين لأب وأم والأختين لأب وحده مع عدم الأختين لأب وأم، ويصحّ معه اجتماع أربعة أسهم: الثلث والسدس والرّبع والثمن.

والثلث سهم ثلاثة: سهم الأبوين مع عدم الولد أو ولد الولد وسهم الأم مع عدم الولد وعدم من يحجبها مع وجود الأب من الاخوة والأخوات وسهم كلالتي الأم فصاعداً، ويصحّ معه اجتماع أربعة أسهم: الثلثين والنصف والرّبع والثمن.

والسدس سهم أربعة: سهم كل واحد من الأبوين مع وجود الولد أو ولد الولد وسهم

الأم مع عدم الولد ووجود من يحجبها وسهم واحدة من كلاله الأم، ويصح معه اجتماع خمسة أسهم: الثلثين والنصف والرّبع والسّدس والثلث.

فصل في بيان من يرث بالفرض مرة وبالقرابة أخرى:

من يرث بالفرض مرة وبالقرابة أخرى ستة نفر: الأبوان والبنت والأخت لأب وأم والأخت لأب وكلاله الأم، فأما الابن فلا يرث أبداً إلا بالقرابة وكذلك الأخوة. فالأب له ثلاثة أحوال:

أحدها: يرث فيه بالقرابة وحدها، وهو إذا مات ولده ولم يكن له وارث سواه أو كانت معه الأم وتأخذ نصيبها بالفرض من الثلث أو السّدس والباقي له بالقرابة، أو كان معها أحد الزوجين ويأخذ هو فرضه والأم فرضها والباقي له بالقرابة.

وثانيها: يرث فيه بالفرض وحده، وهو إذا مات ولده وخلف ابناً أو ابن وبنتا ويرث هو السّدس بالفرض والباقي لولد الميت، أو خلف معه أمّاً وبنتين أو أكثر وكان لبنتين أو البنات الثلثان بالفرض وللأم السّدس وله السّدس بالفرض.

وثالثها: يرث فيه بالقرابة والفرض معاً، وهو إذا خلف ولده بنتاً أو بنتين فصاعداً وآياه ويأخذ هو سدسه بالفرض والبنت نصفها بالفرض أو البناتان فصاعداً ثلثاها بالفرض ويرد ما بقي عليهم بالحساب بسبب القرابة.

وأما الأم فإنها لا تأخذ بالقرابة وحدها أبداً ولها حالتان: أحدها يكون فيه لها الميراث بالفرض وحده والآخر: تأخذ الميراث بالفرض والقرابة معاً، وتأخذ الميراث بالفرض وحده مع الابن أو مع الابن والبنت أو مع الأب مع فقد الابن أو مع فقده ووجود الزوج مع وجود الأب أو مع الأب والبنتين، وتأخذ بالفرض والقرابة في موضع تستحق الرد فإنها تأخذ المسمى بالفرض وما يرد عليها بالقرابة.

وأما البنت فلها ثلاثة أحوال: إمّا تأخذ الميراث بالقرابة وحدها وهو إذا كان معها ابن فإن الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بالقرابة أو يكون معها جدّ أو جدّة أو كلاهما. وإمّا تأخذ بالفرض وحده وهو إذا كانت بنت أخرى وأبوا مورثها فإن للأبوين السّدسين وللبنين

الوسيلة

الثلاثين بالفرض، وإما تأخذ بالفرض والقرابة معاً وهو إذا كان معها أحد الأبوين أو كلاهما وأخذ كل واحد فرضه ردّ عليهما أو عليهما الفاضل بالقرابة.

وأما الأخت لأب وأم فلها أيضاً ثلاثة أحوال: أحدها: تأخذ الميراث فيه بالفرض وحده وهو إذا كان معها زوج فإنها تأخذ النصف بالفرض والزوج النصف، أو كانت معها أخت أخرى وكلاهما لأم أو أكثر أو تأخذ بالقرابة وحدها وهو إذا كان معها أخ لأب وأم أو تأخذ بالقرابة والفرض معاً وهو إذا استحقّت الردّ مع الفرض، وأما الأخت للأب وحده فهي تقوم مقامها مع عدمها وحكمها سواء.

وأما كلاله الأم فحكمها حكم الأم في الميراث وتأخذ بالفرض وحده مرة أو الفرض والقرابة معاً أخرى وهو الحال الذي تستحقّ الردّ فيه مع الفرض.

وإذا اجتمع ذوو السهام فحالمهم على ثلاثة أضرب: أحدها تكون السهام وفقاً للفرائض أو ناقصة عنها أو زائدة عليها.

فالأول في ثلاثة مواضع: وهو إذا خلف الميت بنتين وأبوين أو زوجاً وأختاً أو كلاتين فصاعداً من قبل الأب والأم أو من قبل الأب وحده ومثلها من قبل الأم وحدها. والثاني في خمسة عشر موضعاً: وهو إذا خلف الميت بنتاً وأباً أو أمّاً أو كليهما، أو بنتين فصاعداً أو أحد أبويه أو بنتاً وزوجاً أو زوجة، أو بنتين فصاعداً وأحد الزوجين أو كلاله أب أو كلاله أم أو كلالتي أب فصاعداً وكلاله أم، أو كلالتي أم فصاعداً أو كلاله أب أو كلاله أب وزوجة أو كلاله أم وزوجاً أو زوجة أو كلالتي أم فصاعداً مع أحدهما.

والثالث: يكون النقصان داخلاً على البنات وكلاله الأب دون غيرهما، وذلك في عشرة مواضع: وهو إذا خلف الميت أباً وأمّاً أو زوجاً وبنتين أو خلف زوجاً أو زوجة وبنتين وأبويه أو خلف أبويه وزوجاً وبنتاً أو خلف أختين فصاعداً وزوجاً أو خلف كلاتين لأب ومثلها لأم وزوجاً أو زوجة، أو خلف كلاله لأب وكلاتين لأم وزوجاً أو خلف كلاتين لأب وكلاله لأم وزوجاً.

فصل في بيان ميراث الأولاد:

قربة الولد أقوى القربات وهو يمنع من يتقرب به وبمثله، وبالأبوين عن أصل الإرث ذكراً كان أو أنثى، ويجوز الميراث بأسره إن لم يكن معه من يقاسمه، فإن كان ذكراً بالقربة وإن كانت أنثى بالفرض والرّد.

ولم يخل حال الولد من ضربين: أما كان منفرداً بالميراث أو كان معه غيره من الوالدين والزّوجين، فإن كان منفرداً بالميراث لم يخل: إما كان الولد ذكراً أو أنثى أو ذكراً وأنثى، فإن كان ذكراً وكان واحداً كان جميع المال له وإن كان أكثر من واحد كان المال بينهم بالسّوية وإن كان الولد أنثى وكانت واحدة كان جميع المال لها نصفه بالفرض ونصفه بالرّد، وإن كانتا أنثيتن فصاعداً كان ثلثا المال لهما أولهنّ بالفرض والباقي بالرّد على سواء.

وإن كان ذكراً وأنثى كان المال بينهما أو بينهما للذكر مثل حظّ الأنثيين، وإن اجتمع مع الولد وكان ذكراً أو ذكراً وأنثى - الأبوان أو أحدهما أخذ كلّ واحد منهما السّدس والباقي للولد الذّكر أو الذّكر والأنثى، وإن كان الولد بنتاً ومعه أحد أبويه أخذت البنت النّصف وأحد الأبوين السّدس والباقي يرّد عليها بالحساب، وإن كان معه الأبوان معاً كان للبنت النّصف وللأبوين السّدسان والباقي ردّ عليهم بالحساب.

وإن كان للولد بنتين فصاعداً ومعهما الأبوان كان للبنتين فصاعداً الثلثان وللأبوين السّدسان، وإن كان معهما أحد الأبوين كان له السّدس ولها أولهنّ الثلثان والباقي يرّد عليهم بالحساب، وإن كان مع الولد أحد الزّوجين أخذ الزّوج سهمه الأدنى والباقي للولد بالقربة إن كان ذكراً وبالفرض والرّد إن كانت أنثى، وإن اجتمع مع الولد أحد الأبوين أو كلاهما وأحد الزّوجين كان لكلّ واحد منهم سهمه الأدنى والباقي للولد إلا إذا كانت بنتان وزوجة وأحد الأبوين أو بنت وزوجة أو زوج مع أحد الأبوين فإنه يأخذ من المال كلّ واحد منهم فرضه وما بقي يرّد على البنت أو البنتين وأحد الأبوين بالحساب.

وإن كان مكان الولد للصّلب ولد الولد قام مقامه وقاسم من قاسمه ومنع من منعه وأخذ نصيب من يتقرب به ذكراً كان أو أنثى، فابن البنت يأخذ نصيب البنت وبنت الابن تأخذ نصيب الابن وبنو البنت يأخذون نصيب بنت وبنت ابن تأخذ نصيب

الوسيلة

ابن، وإن كان له عدة أولاد ولكل ولد عدة أولاد ولم يبق أولاده وبقي أولاد أولاده كان لولد كل ولد نصيب من يتقرب به ويقتسمون للذكر مثل حظ الأنثيين، وولد الولد يمنع ولد ولد الولد وعلى هذا يمنع الأقرب الأبعد ويأخذ نصيب من يدلي به، ويقاسم الأبوين والزوجين على حد مقاسمة من يتقرب به.

ويأخذ الابن الكبير ثياب بدن الوالد وخاتمه الذي يلبسه وسيفه ومصحفه بخمسة شروط: ثبات العقل وسداد الرأي وفقد آخر في سنه وحصول تركة له سوى ما ذكرنا وقيامه بقضاء ما فاته من صلاة وصيام.

فصل في بيان ميراث الوالدين ومن يرث معهما:

لا يرث مع الوالدين ولا مع أحدهما غير الولد وولد الولد وإن سفل، وغير الزوجين وقد ذكرنا حكمهما في الميراث مع الولد، فإن كان كل واحد من الأبوين منفرداً بالميراث حاز جميع المال سواء كان أباً أو أمّاً إلا أن الأب يأخذ جميع المال بالقرابة والأم تأخذ الثلث بالفرض والباقي بالرد.

وإن اجتمع الوالدان معاً ولم يكن للميت أخوان ولا أخ وأختان ولا أربع أخوات لأب وأم أحرار مسلمون يرثون من قبل الميت كان للآم ثلث المال والباقي للأب، فإن كان له ذلك صارت الأم محجوبة من الثلث إلى السدس والباقي للأب، وإن زاحمها زوج أو زوجة أخذ كل واحد منها سهمه الأعلى، وكان النقصان داخلاً على الأب دون الأم بسببهما ولم ينقص بسبب الزوج والزوجة عن سهمهما الأعلى والأدنى على ما ذكرنا شيء.

وإن كان مع الوالدين جدان أو جدتان من قبلهما وكان نصيب الأم الثلث ونصيب الأب يزيد على السدس استحق الجد أو الجدّة سدس المال على ولده طعمة لاميراثاً، فإن كان من قبل كل واحد منها جد وجدّة كان السدس بينهما نصفين.

فصل في بيان ميراث الإخوة والأخوات:

الإخوة والأخوات ثلاثة أضرب: إخوة لأب وأم وإخوة لأب وإخوة لأم، فإذا اجتمعوا جميعاً

سقط كلاله الأب خاصة وإذا لم يكن كلاله الأب والامّ قام كلاله الأب مقامه في مقاسمة من قاسمه ومنع من منعه، ولم يرث معه إلا الجدّ والجدة والزّوجان كما أنّ الولد لا يرث إلاّ الوالدان والزّوجان، وكما أنّ ولد الولد وإن سفل يقاسم الوالدين ولا يقاسم الجدّ والجدة، ويقاسم الولد وولد الولد وإن سفل ويقاسم ولد الإخوة والأخوات وإن سفل الجدّ والجدة ولا يقاسم أبو الجدّ والجدة ولا ولده من العمومة والعَمّات والخَوَلة والخالات، الإخوة والأخوات ولا أولادهم وإن سفلوا.

والزّوج والزّوجة يرثان مع الإخوة والأخوات وأولادهم ويستحقّان معهم السّهم الأعلى، وما فضل عن فريضة الزّوج أو الزّوجة يكون للكّلاله بأسره إن لم يكن معهم جد ولا جدة من قبل أب أو أمّ، وميراث كلاله الأب والامّ أو كلاله الأب يقسم مثل ميراث الولد فإن كانوا ذكوراً فإنهم يرثون بالقربة بالسّوية، وإن كنّ إناثاً يرثن بالفرض مثل البنات، وإن كانوا ذكوراً وإناثاً يرثون بالفرض للذكر مثل حظّ الأنثيين، فإن كان الوارث أخاً واحداً حاز جميع الميراث بالقربة، وإن كان أكثر كان المال لهم بالسّوية.

وإن كان الوارث أختاً كان لها جميع المال نصفه بالفرض والباقي بالرّدّ، وإن كانتا أختين من قبل الأب والامّ أو من قبل الأب فحكمها حكم البنّتين، فإن كان الوارث كلاله واحدة للامّ كان الجميع لمدسه بالفرض والباقي بالرّدّ. وإن كان أكثر من ذلك كان المال بينهم بالسّوية ثلثه بالفرض والباقي بالرّدّ.

وإن اجتمع كلاله الأب والامّ أو الأب وحده وكلاله الامّ، فإن كان كلاله الأب والامّ واحداً ذكراً وكلاله الامّ واحداً ذكراً أو أنثى كان السّدس لكّلاله الامّ بالفرض والباقي لكّلاله الأب والامّ بالقربة، وإن كان مكان كلاله الأب الذّكر أنثى كان على ذلك إلاّ أنّها تأخذ نصف المال بالفرض والباقي بالرّدّ.

ولا يرّد على كلاله الامّ مع كلاله الأب، والامّ لا مع كلاله الأب وحده إذا لم يكن كلاله الأب والامّ لأنّه يقوم مقامه إذا عدم ولا يرث معه إذا وجد، وإذا اجتمع كلاله الأب والامّ وزاحمهم زوج أو زوجة كان النّقصان داخلاً على كلاله الأب كما على الأب نفسه، وإذا اجتمع كلاله الأب والجدّ والجدة من قبله وكلاله الامّ والجدّ والجدة من قبلها كان لقربة الأب نصيب الأب

الوسيلة

للذكر مثل حظّ الأنثيين وحكم الجدّ حكم الأخ وحكم الجدّة حكم الأخت ولقرباءة الأم نصيب الأمّ وكان بينهم بالسوية، وإن كانوا ذكوراً وإناثاً سواء زاحمهم الزوج أو الزوجة أو لم يزاحمهم.

وجملة أمرهم: أن الكلالتين إذا اجتمعتا معاً وكانت التركة وفقاً لسهامهما أخذت كلّ واحدة سهمها، وإن كانت زائدة عليها كانت الزيادة لتركة الأب ولا تكون التركة ناقصة عن السهام، وإن كان معهم جدّاً وجدّة أو كلاهما كان كأحدهم إن كان من قبل الأب والأم أو الأم على ما ذكرناه، وإن زاحمهم زوج أو زوجة كان النقصان داخلاً على قرابة الأب دون قرابة الأم على ما ذكرناه.

فصل في بيان ميراث أولاد الإخوة والأخوات:

من يرث بالنسب ضربان: إمّا يرث بنفسه أو بغيره، فمن يرث بنفسه الولد والوالدان، ومن سواهم يرث بغيره ويرث نصيب من يُدلي به ذكراً كان أو أنثى واحداً كان أو أكثر.

وولد الإخوة والأخوات لا يرث مع من يتقرّب به ولا مع من هو في مثل درجته ويرث مع الجدّ والجدّة والزوجة على حدّ ما يرث المتقرّب به معهم وولد الإخوة لأب لا يرث مع ولد الإخوة لأب وأمّ كما لا يرث الإخوة لأب مع الإخوة أو الأخوات لأب وأمّ، وولد الإخوة للأمّ يرث مع ولد الإخوة لأب وأمّ أو لأب إذا لم يكن للأب والأمّ كما يرث الإخوة للأمّ مع الإخوة للأب والأمّ والأقرب يمنع الأبعد أبداً.

وإن كان الأقرب أنثى لأنثى ومتقرّباً بسبب واحد من جهة أب وأمّ أو كليهما والأبعد ذكراً للذكر ومتقرّباً بسببين على أى وجه، ومن يتقرّب بسببين أو بسبب الأب وحده يقتسمون المال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، ومن يتقرّب بالأمّ كان الذكر والأنثى في القسمة سواء وولد كلّ أخ أو أخت لأب أو أمّ أو كليهما إذا كان منفرداً حاز جميع الميراث، وإن كان معه غيره المال بينها أو بينهم على حسب الاستحقاق،

فإن خلف الميّت ولد أخ له لأب وأمّ وولد أختين له لأب وأمّ وولد أخ للأمّ وولد أخوات للأمّ

وولد أخوة لأب سقط ولد الإخوة لأب وكان ثلث المال لولد الأخ والأخوات لأم وقسم الثلث بالسوية على عدد الإخوة والأخوات لأم وقسم ولد كل أخ أو أخت نصيبه بينهم بالسوية، وكان الثلثان نصفه بين ولد الأخ لأب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين ونصف الثلث الباقي لولد إحدى الأختين، والباقي لولد الأخرى من الأختين كذلك وعلى هذا حكم الباب.

فصل في بيان ميراث الأزواج والزوجات:

الزوج والزوجة يتوارثان على كل حال ما لم يكن فيها شيء من الموانع على وتيرة واحدة في الحالين مع الولد وولد الولد وإن نزلوا ومع فقدهم، ورُبِع أو ثُمْنُها الواحدة أو اثنتين وثلاث وأربع على سواء فإن كانت الزوجة ذات ولد من زوجها المتوفى عنها لزم ميراثها في جميع تركاته، وإن لم تكن ذات ولد منه لم يكن لها حق في الأرضين والقرى والمنازل والدور والرباع.

وروي روايات مختلفات بخلاف ذلك، وإذا كان لرجل أربع زوجات وطلق واحدة طلاقاً بائناً وتزوج بأخرى ومات واشتبهت المطلقة بغيرها كان للجديدة ربع نصيب الأزواج وثلاثة أرباع نصيبهن بين الأربع بالسوية، وإذا ماتت المرأة وخلفت زوجها ولم تخلف وارثاً سواه بوجه كان جميع المال للزوج: نصفه بالفرض والنصف بالرد.

فصل في بيان ميراث الأجداد والجَدَّات:

الجد من قبل الأب بمنزلة الأخ من قبله والجدّة من قبله بمنزلة الأخت، والجد والجدّة من قبل الأم بمنزلة الأخ والأخت من قبلها إلا أن الجد أو الجدّة أو كلاهما يأخذ ثلث المال مع الجد أو الجدّة من قبل الأب أو كليهما ومع الأخ أو الأخت من قبله أو كليهما، ولا يأخذ واحد من الكلاية معهم غير السدس من المال وقد ذكرنا حكم الجد والجدّة مع الإخوة والأخوات في الميراث ومع أولادهم.

ولا يرث مع الجد والجدّة ولا مع واحد منهما كان من قبل الأب أو من قبل الأم أحد من الجد الأعلى ولا من الجدّة العليا ولا من أولادها من العمومة والخزولة والعَمَّات والخالات

الوسيلة

ولا من أولادهم، فإن انفرد أحدهم بالميراث حاز الجميع وإن كان معه سواء لم يخل من ثلاثة أوجه: إما كانا لأب أو لأم أو كان أحدهما لأب والآخر لأم، فإن كانا لأم كان بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان لأم اقتسما بالسوية وإن كان أحدهما لأب والآخر لأم كان الثلثان للجد أو الجدة من قبل الأب أولهما على ما ذكرنا، والثلث للجد أو الجدة من قبل الأم أولهما بالسوية، فإن زاحمهم زوج أو زوجة كان النقصان داخلاً على قرابة الأب، والجد الأدنى والجدة الدنيا ينعان الأعلى والعليا.

وإن خلف الميت جد أبيه وجدته من قبل أبيه ومثلها من قبل أمه وجد أمه وجدتها من قبل أبيها ومثلها من قبل أمها كان المال بينهم أثلاثاً، فالثلثان منها بين قرابة الأب: ثلثا الثلثين للجد والجدة من قبل الأب وثلثه للجد والجدة من قبل الأم للذكر مثل حظ الأنثيين، وقيل: في الجد والجدة من قبل الأم بالسوية، وثلث الأصل نصفه بين جد الأم وجدتها من قبل الأم بالسوية ونصفه بين جدّها وجدتها من قبل الأب بالسوية وعلى ذلك يدور حكم الباب.

فصل في بيان ميراث ذوى القربات:

ميراث العمّ والعمة من قبل الأب والأم أو من قبل الأب وحده مثل ميراث الإخوة والأخوات من قبله وميراث الخال والخالة مثل ميراث الإخوة والأخوات من قبل الأم، وأولادهم مع عدمهم يقومون مقام آبائهم والأقرب يمنع الأبعد وإن كان الأبعد يدلي بسببين، والأقرب بسبب إلا في مسألة واحدة وهي إذا مات الرجل وخلف عمّاً لأب وابن عمّاً لأب وأم كان المال لابن العمّ لأب وأم دون العمّ لأب ولا يتعدى عنه إلى غيره.

والمنفرد بالميراث من العمومة والعَمات والخَوَلة والخالات وأولادهم وإن سفّلوا يحوز جميع المال، وإن كان معه غيره وكان مثله كان المال بينهما وإن كان خلافه لم يخل من ثلاثة أوجه: إما يكون أحدهما عمّاً والآخر عمةً أو خالاً أو خالة، فإن كان عمّاً وعمةً على سواء كان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كان عمّاً وخالاً أو خالة كان نصيب الأب للعمّ والعمة في أخته ونصيب الأم للخال أو الخالة.

وإن خلف عمومة وعمات من قبل الأب والام ومثلهم من قبل الأب ومثلهم من قبل الام وخزولة وخالات من قبل الأب أو الام أو كليهما كان ثلث المال لقراءة الأب وثلثه لقراءة الام، فما كان لقراءة الأب يكون ثلثاه للعمومة والعمات من قبل الأب والام للذكر مثل حظ الأنثيين وثلثه للعمومة والعمات من قبل الام بينهم بالسوية، وتسقط العمومة والعمات من قبل الأب وحده.

وما لقراءة الام ثلثاه للخزولة والخالات من قبل الأب والام وثلثه للخزولة والخالات من قبل الام وتسقط الخزولة والخالات من قبل الأب، فإذا عدم العمومة والعمات والخزولة والخالات من قبل الأب والام قام من هو من قبل الأب خاصة مقامهم، وقراءة الام واحداً كان أو أكثر ذكراً كان أو أنثى يتقرب بسببين أو بسبب واحد يأخذ جميع نصيب الام مع قراءة الأب وإن كانوا جماعة إذا كان في درجتهم وإن كان على العكس من ذلك فكذا.

وولد العمومة والعمات والخزولة والخالات يقومون مقام آبائهم وأمهاتهم ويقتسمون المال على ما ذكرنا مع التساوي في الدرَج والسبب.

والذكر إذا أدلى بأنثى يأخذ نصيبها والأنثى إذا أدلت بذكر تأخذ نصيبه، وبنت عم وبنو عمّة إذا اجتمعوا كان لها ثلثا المال ولهم ثلثه، وعلى هذا وإن نزلوا، فإن زاحمهم الزوج أو الزوجة كان النقصان داخلاً على قراءة الأب، وإن اتفق أن يكون العم خالاً والعمّة خالة وابن العم أخاً كان الميراث في ابن العم بالإخوة وفي العم والعمّة بالوجهين معاً، ولا يعدو حكم الباب ما ذكرناه.

فصل في بيان توارث أهل ملّتين:

المسلم يرث الكافر ولا يرثه الكافر، والإسلام على اختلاف المذاهب والآراء ملّة واحدة يرث بعض أهله بعضاً والكفر على اختلافه في حكم الملّة الواحدة. وإذا مات مسلم وخلف وارثاً مسلماً فقد ذكرنا حكمه وإن لم يخلف وارثاً مسلماً أو خلف ذا رحم كافراً كان ماله لبيت المال، فإن أسلم الكافر على ذلك وقد نقل التركة إلى بيت المال لم يستحق شيئاً وإن لم تنقل استحقّ المال على ما ذكرنا.

الوسيلة

وأن خلف وارثاً مسلماً وذا قرابة كافراً وأسلم على المال لم يخل من أربعة أوجه: إمّا يكون الوارث المسلم واحداً أو أكثر واقتسبا جميع المال أو بعضه أو لم يقتسبا، فالأول: لم يستحق من أسلم، والثاني: كذلك، والثالث: استحقَّ حقّه ممّا لم يقتسبا، والرابع لا يخلو: إمّا يكون أحقّ بها من غيره أو يكون مثله، فإن كان أحقّ بها حاز جميعها وإن كان مثله قاسمه على قدر الاستحقاق.

وإن مات الكافر لم يخل من ثلاثة أوجه: إمّا يكون وارثه كافراً أو مسلماً أو كلاهما، فالأول: يكون ميراثه للكافر، والثاني: يكون للمسلم، ولثالث: كذلك.

وإن كان الكافر أقرب من المسلم وإن كان مكان ذي القرابة مولى نعمة فكذلك، وإن خلّف ولداً طفلاً من أمّ مسلمة كان ميراثه له لأنّ الولد يلحق بأشرف الأبوين، فإذا بلغوا وأسلموا أخذوا المال وإن لم يسلموا قهروا عليه فإن أبوا قتلوا وكان ميراثهم لوارثهم المسلم، فإن لم يكن له وارث مسلم كان لبيت المال.

وأما المرتدّ فضربان:

أحدهما: يكون مولوداً على فطرة الإسلام، فإذا ارتدّ قسم ماله على ورثته المسلمة وقتل إن ظفر به على كلّ حال، فإن لحق بدار الحرب وكسب مالا كان لوارثه المسلم بعد موته.

والآخر: لا يكون مولوداً على فطرة الإسلام، فإن ظفر به وتاب كان ماله له وإن لم يتب قتل وكان ماله لوورثته المسلمة أو لبيت المال إن لم يكن له وارث سواه.

فصل في بيان حكم ميراث القاتل:

من قتل مورثه لم يخل من أربعة أوجه: إمّا قتله عمداً وعدواناً أو عمداً ولم يكن ظالماً له بالقتل أو قتله خطأ أو شبيهاً بالخطأ.

فالأول: لا يستحقّ شيئاً من ميراثه وكان ميراثه لغيره من الورثة، وإن كان أبعد منه أو يتقرّب به.

والثاني: لا يسقط حقّه من الميراث بسبب قتله.

والثالث: يرثه من التركة دون الذية وقيل: يرث الذية أيضاً، وقيل: لم يرث من التركة أيضاً، وإذا لم يرث لم يحجب الآم عن الثلث وأحد الزوجين عن السهم الأعلى إلى الأدون، ويستحق الذية خمسة: الولد ومن يتقرب به والوالدان ومن يتقرب بالوالد والزوج.

فصل في بيان ميراث الحر من المملوك والمملوك من الحر:

المملوك لا يرث ولا يورث، فإن مات حر لم يخل الحال من ثلاثة أوجه: إما يكون من يصلح لكونه وارثاً له حرّاً أو مملوكاً أو بعضهم حرّاً وبعضهم مملوكاً، فإن كان حرّاً فقد ذكرنا حكمه.

وإن كان مملوكاً لم يخل من ستة أوجه: إما يكون ولداً واحداً أو أكثر أو يكون أحد الوالدين أو كليهما، أو يكون الولد والوالدان معاً أو يكون الولد وأحد الوالدين. فالأول: إن وقت التركة بثمنه وجب إزالة رقه، والثالث: حكمه كذلك، والثاني والرابع: إن وقت التركة بأثمانهم جميعاً وجب إزالة رقتهم وإفلا، فإن وقت وفضل شيء أعطوا الفاضل.

والخامس والسادس: فالحكم فيهما أيضاً على ما ذكرنا، وروي في الجد والجدة والأخ والأخت وجميع ذوي الأرحام كذلك.

وإن لم تف التركة بثمنه وحرّر قبل نقل المال إلى بيت المال أو كان بعضهم حرّاً وبعضهم مملوكاً وعتق، وكان الوارث الحرّ واحداً أو كان أكثر واقتسموا المال كله أو بعضه أو لم يقتسموا فهو على ما قلنا في المسلم إذا خلف ورثة كفّاراً أو مسلمين وكفّاراً. والمكاتب المطلق إذا حرّر بعضه ورث وورث منه بقدر الحرية وكذا حكم من حرّر بعضه ورق بعضه، ولا حظ للمملوك في حجب الآم ولا في المنع من السهم الأعلى إلى الأدون.

فصل في بيان الميراث بالولاء:

الولاء على ثلاثة أضرب: ولاء عتق وضمان جريرة وإمامة. فولاء العتق يحصل بأن يعتق انسان عبداً تطوعاً لوجه الله تعالى ولا يبرأ من جبريته،

الوسيلة

وحكم المدبر ومن عتق عليه إذا ملكه ومن اعتقه عن غيره بغير إذنه كذلك.
والمعتق: رجل وامرأة، فإن كان رجلاً وله ولاء على عتيق ومات العتيق ولم يكن له وارث من جهة النسب ولا زوج كان ميراثه لمولاه، فإن مات مولاه كان ميراثه لولده الذكور دون الإناث ولوالده.

والإخوة من قبل الأب والأم يقاسم الجد من قبل الأب والإخوة للأب يقوم مقام الإخوة للأب والأم مع عدمها على ترتيب سائر الموارث، ولا نصيب للبنات ولا للأم ولا لمن يتقرب بها في الميراث بالولاء نصيب، فإن كان للعتيق وارث نسباً كان الميراث له دون المولى، وإن كان له زوج أخذ نصيبه وما بقي فلمولاه.

وإذا مات العتيق وله عتيق ولم يكن لأحدهما وارث من النسب كان ميراثه إذا مات لمولى المولى، فإن لم يكن مولى المولى حياً أو مات بعده كان ميراثه لعصبته، وإن كان المعتق امرأة كان ولاؤه لها فإن ماتت كان ولاء العتيق لعصبتها دون ولدها.

وإذا زوج رجل أمته من عبد غيره ثم اعتقها لم يخل: إما كانت حاملاً عند العتق أو غير حامل، فإن كانت حاملاً أو اعتقها وولدها بعد الولادة ثم أعتق العبد مولاه لم ينجر ولاء الولد إلى مولى العبد، وإن لم تكن حاملاً ثم حملت بعده فاعتق إنسان جد الولد من قبل الأب إنجر إليه ولاؤه، فإن اعتق أباه مولاه إنجر إليه ولاؤه، والولاء لا يباع، ولا يوهب.

فأما ولاء ضمان الجريرة فيحصل بأحد أربعة أشياء: بأن يسلم رجل على يد غيره فيواله أو بأن يلتقطه فيواله أو بأن يكون عتيقاً سائبة فيوالي إنساناً أو بأن يكون إنساناً مجهول النسب فيوالي أحداً على أن يضمن جريرته.

فإذا مات الموالي ولم يخلف وارثاً قريباً أو بعيداً أو زوجاً كان ميراثه لمولاه، فإن كان له وارث ذو قرابة كان ميراثه له وإن كان له زوج أخذ نصيبه والباقي لمولاه إذا لم يكن له وارث من جهة النسب، وهذا الولاء يسري إلى ولده الصغار دون الكبار، فإن أراد الموالي إبطال الولاء كان له إذا لم يؤد المولى شيئاً من جنائته، فإن مات من له الولاء لم يرثه وارثه، ولا تجوز الموالاة بين المسلم والكافر بحال إلا الذمّي فإنه يجوز له أن يوالي مسلماً.

وأما ولاء الإمامة: فهو أن يموت إنسان ولا وارث له بوجه من الوجوه فإن ميراثه للإمام.

فصل في بيان ميراث الأسير والحميل والمفقود والجنين:

الأسير في بلاد الشرك من المسلمين إن عرف حياته ومات له مورث احتفظ بحقه من الميراث حتى يرجع فيأخذ، أو يموت فيورث وارثه إن كان له وارث أو ينقل إلى بيت المال إن لم يكن له وارث أو يقسم على فقراء المسلمين إن لم يكن إيصاله إلى الإمام، وإن لم يعرف موته ولا حياته فهو مفقود.

والحميل: المجلوب في بلاد الشرك، فإن تعارف نفسان منهم أو أكثر بنسب يوجب التوارث واعترفاً بذلك ولم يشتهرا بغير ذلك النسب قبل منها بلائنة، وإذا أقر إنسان بوارث ذي رحم يرث بنفسه مثل الولد والوالدين، فإن كان الولد صغيراً قبل منه بشرطين: كون الصغير مجهول النسب غير منازع في نفسه، وإن كان كبيراً قبل منه بأربعة شروط وتوارثا: إمكان كونه ولداً له وتصديقه إياه وكونه غير منازع في نفسه وكونه مجهول النسب، فإن أقر بأحد والديه قبل منه بشرطين وتوارثا: إمكان ذلك وتصديقه إياه. وإن أقر بمن يرث بغيره وكان له ورثة مشهورة النسب لم يقبل منه بغير بينة وإن لم يكن له بينة ولا ورثة، وكان المقر به طفلاً قبل منه وورثه الطفل، وهو لم يرث الطفل بحال، وإن أقر به بالغاً وصدقه قبل منه وتوارثا.

وإن أقر بوارث آخر معه وصدقه ولم يكن معه وارث سواه وكان المقر به مثله تقاسما وإن كان أولى به دفع جميع المال إليه، وإن أقر بأكثر من واحد وصدقه دفعة فذلك وإن أقر بواحد بعد واحد وقال: هذا أولى بالميراث، ودفع إليه المال ثم أقر بآخر، وقال: هذا أولى منه أو مساو له، غرم للثاني ما يستحقه بإقراره وعلى ذلك بالغاً ما بلغ سواء أقر بأي قرابة أو أحد الزوجين، وإن كان معه وارث سواه وصدقه في ذلك وكانا عدلين وكان المقر به غير مشهور بنسب آخر وصدقها قبل منها على جميع الورثة وألحق نسبه، وإن لم يكونا عدلين لم يلحق نسبهما ولزمهما له مما في أيديهما نصيبه.

وأما الجنين فإذا سقط حياً ورث وورث منه وعلامة كونه حياً الاستهلال، وإذا مات رجل وخلف ولداً وامراً حبلى عزل سهم ذكرين للحمل وقسم بقية المال على بقية الورثة، فإن ولدت ذكرين توأمين فذاك وإن ولدت واحداً أو واحدة أعطي نصيبه وقسم الباقي

على قدر الاستحقاق.

وأما المفقود: فهو مَنْ غاب عن وطنه ولم يعلم بحياته ولا موته ولا خبره، فإذا كان كذلك لم يتعرض لماله حتى يصحّ موته أو تمضي عليه مدّة لا يعيش إليها مثله، فإن ظهر موته قبل استحقاقه للميراث ردّ ما عزل له على مستحقّيه، وإن مات بعد الاستحقاق للميراث قسم على ورثته أو نقل إلى بيت المال إن لم يكن له وارث.

فصل في بيان ميراث الغرقى والمهدوم عليهم دفعة:

إذا غرق اثنان أو أكثر دفعة أو احترقوا أو هدم عليهم أو قتلوا لم يخل حالهم من ثلاثة أوجه: إمّا يعلم موتهم في حالة واحدة أو تقدّم موت بعضهم على بعض أولاً يعلم شيء من ذلك، ويجوز تقديم موت كلّ واحد منهم على الآخر.

فالأوّل: لا يكون بينها توارث مع القرابة الموجبة للتوارث.

والثاني: يرث من تأخّر موته من الذي تقدّم موته على قدر استحقاقه منه.

والثالث: يورث كلّ واحد منها من صاحبه من نفس تركته دون ما ورثه منه وينقل منه إلى بقية ورثته.

ويقدم الأضعف في الميراث على الأقوى، مثاله: ثمانية نفر في سفينة فغرقت بهم أو في بيت فانهدم عليهم، وهم: زوج وزوجة وأب كلّ واحد منها وابن وبنت، فقدم توريث الزوجة على الزوج ويورث كلّ واحد من الوالدين على ولده من نفس التركة دون ما ورثه من صاحبه، فورثت الزوجة الثمن من الزوج ثمّ الزوج الربع منها ثمّ ورثت الزوجة الثلث والسادس من الابن والبنت ثمّ الزوج الباقي منها إن لم يكن لها وارث آخر لأنّها أبواهما. وإن كان لكلّ واحد منها ولد أعطي السادس وورث أبوا كلّ واحد منها السادسين وورث كلّ واحد منها من أبويه ما يستحقّه وورث الابن والبنت منها ما يخصّصها وورث هذا من ذلك من نفس تركته ومما ورثه من الآخر دون ما ورثه منه، ثمّ تنتقل منه بقية تركته مع ما ورثه من غيره إلى بقية ورثته أو إلى الإمام إن لم يكن له وارث.

وإن مات شخصان كذلك وكان وارث كلّ واحد منها واحداً ولم يكن لها وارث سقط

هذا الحكم لفقد الفائدة، وذلك إذا مات أب وابن ولا وارث للأب سوى هذا الابن وللابن ولد أو لا وارث لهما أصلاً.

فصل في بيان ميراث الخنثى:

من كانت له آلة الرجال والنساء معاً فهو خنثى ولها ثلاثة أحوال: إما يحكم عليها بالذكورة أو بالأنوثة أو يُشكّل أمره، ويعتبر حاله بالمبال، فإن خرج البول من آلة الرجال فهو رجل وإن خرج من آلة النساء فهي امرأة وإن منها معاً اعتبر بالآلة سبق البول منها فإن خرج من الآلتين اعتبر بما ينقطع منها أخيراً، فإن خرج منها دفعة وانقطع عنها دفعة فهو مشكل أمره، فإن بان ذكراً كان ميراثه ميراث الرجال وإن بان أنثى كان ميراثها ميراث النساء، وإن أشكل أمره ورث نصف ميراث الرجل ونصف ميراث الأنثى.

وقيل: بفرض بنتاً ونصف بنت، مثاله: مات رجل وخلف ابناً وبنتاً وخنثى، فإن فرض الخنثى بنتاً كانت الفريضة من أربعة، للأبن اثنان وللبنات واحد وللخنثى واحد، وإن فرض ابناً كان لكل واحد من الابن والخنثى اثنان وللبنات واحد، فالفريضة من خمسة فتضرب أربعة في خمسة فتحصل منها عشرون فتضرب عشرون في حالي الخنثى فتصير أربعين، منها ثلاثة عشر للخنثى وثمانية عشر للأبن وتسعة للبنات، وإن عدّ الخنثى بنتاً ونصف كانت فريضتهم من تسعة، فيكون للابن أربعة وللبنات اثنتان وللخنثى ثلاثة، وعلى ذلك يدور حساب الخنثى في الميراث.

وإن خلف مولوداً لم يكن له ما للرجال ولما للنساء وله ثقب يخرج منها البول، فإن خرج منتحياً كان ذكراً وإن خرج البول غير منتح كان أنثى فإن اشتبه بالحكم للقرعة. فإن خلف مولوداً له رأسان على بدنين في حق واحد، فإن نام على أحدهما دون الآخر أو ناما معاً ونبه أحدهما برفق ولم ينتبه الآخر كانا اثنين وإن خالف ذلك كانا واحداً، ومن تبرأ عند الحاكم من جريرة ابنه ومن ميراثه ثم مات الولد لم يرثه وكان ميراثه لغيره من عصبته.

فصل في بيان ميراث ولد الملاعنة وولد الزنى:

ميراث ولد الملاعنة للأم أو من يتقرب بها إن ماتت الأم وهو يرثها ويرث من يتقرب بها إليه وإن كان من انتفى باللعان عنه لجهة الأمومة دون الأبوة، والأب لا يرثه بحال وإن أقربه بعد، وهو لا يرثه أيضاً إلا إذا أقربه بعد ذلك. وأمّا ولد الزنى لا يرث أحداً إلا زوجته وولده وولد ولده، ولا يرثه أحد إلا من يرث هو منه، ومن مات منها عن غير وارث كان ميراثه للإمام.

فصل في بيان ميراث المجوس:

روى أصحابنا رضي الله عنهم في ميراث المجوس ثلاث روايات: أحداها: إنها ترث بكل نسب وسبب صحيحين أو فاسدين في شرع الإسلام. والثانية: إنها ترث بكل نسب صحيح وفاسد وبكل سبب صحيح غير فاسد. والثالثة: إنها ترث بنسب وسبب صحيحين غير فاسدين، ونحن نقول بالقول الأول، ولا يمكن في نسبتها ما يستحق به الميراث بالفرض من وجهين، ويمكن ذلك من جهة النسب والسبب معاً.

وإن خلف من يمكن أن يرث بوجهين ويمنع أحدهما الآخر لم يرث إلا بواحد، مثل من يرث أمّا هي أخت أو بنتاً هي أخت من قبل الأم أو ابناً هو أخ أو بنتاً هي بنت بنت أو ابناً هو ابن بنت وعلى هذا لأن الأقرب يمنع الأبعد، وإن اتفق أن لا يمنع أحدهما الآخر ورث من وجهين كمن يكون عمّاً خالاً أو عمّة خالة، وإن اتفق مع كونه عمّاً خالاً كونه زوجاً أو مع كونها عمّة خالة كونها زوجة ورث بالأوجه الثلاثة.

فصل في بيان جمل يُعرف بها استخراج سهام الموارث:

السّهام المسماة في كتاب الله تعالى ستة وقد ذكرناها ومخرجها على الصّحّة خمسة: فمخرج الثلثين والثلث: ثلاثة. ومخرج النّصف: اثنان. ومخرج الرّبع: أربعة. ومخرج السّدس: ستة. ومخرج الثّمن: ثمانية.

فإن اجتمع في فريضة سهمان أو أكثر واختلف المخارج اعتبرنا بالمخرج الأعلى مثل النصف والثلثين لبنت وزوجة أو الثلث والسدس والنصف للآم والأب والزوجة أو الربع والثلثين للزوج والبنتين أو للزوجة والأختين وأمثالها.

فإن خرج السهام من المخرج الأعلى فذاك مثل من مات وخلف زوجاً وأبوين فإنه يكون للزوج النصف وللآم الثلث مع فقد من يحجبها والسدس مع وجوده والسدس أو الثلث للأب فيكون الحساب في ستة وتنقسم على صحة، وإن خرجت منه وفضل شيء يحتاج إلى الرد على واحد فقد صح أيضاً، مثل زوجة وبنت فتخرج السهام من ثمانية للبنت أربعة وللزوجة سهم واحد وفضل ثلاثة فهي للبنت.

وإن لم تخرج السهام من المخرج الأعلى لم يخل: إما يحتاج إلى الرد أو لم يحتاج، فإن احتاج لم يخل من ثلاثة أوجه: إما لا يخرج منه سهام الأصل أو سهام الرد أو سهام الأصل والرد معاً، مثل زوجة وأختين لأب وأم أو لأب أو كلالتين لآم أو زوجة وبنتين أو أكثر، فإن جمع ذلك لا ينقسم على سهام الأصل ولا الرد، والوجه في ذلك أن يضرب المخرج الأعلى في الآخر، فإن خرج منه سهام الأصل والرد فذاك وإن لم يخرج منه ضربت المحصول في عدد من له الرد أو في المخرج الثالث أو في عدد من ينكسر عليه وقد صحت المسألة.

مثاله: زوجة وأختان لأب وأم أو لأب، فللزوجة الربع وهو من أربعة وللأختين الثلثان وهو من ثلاثة فتضرب الثلاثة في الأربعة فتحصل منها اثنا عشر، فيكون للزوجة ثلاثة وللأختين ثمانية فيبقى واحد لا ينقسم على الأختين على صحة، فيضرب المبلغ في عددهما فيصير أربعة وعشرون منها للزوجة ستة والأختين ستة عشر فيبقى اثنان لكل واحد منها واحد بالرد.

وإن كان مكان الأختين ثلاثة أو أكثر فعلى ما ذكرنا وكذلك إن كان مكان الأختين من الأب كلالتان لآم فإنه لا يخرج من أربعة سهام الأصل ولا الرد والوجه فيه ما ذكرنا. وإن كانت زوجة وبنت كانت الفريضة من ثمانية على ما ذكرنا، فإن كانت مكان زوجة واحدة ثلاث زوجات أو أكثر ومكان بنت واحدة اثنتان أو ثلاث ضربت ثمانية في عدد الزوجات فصارت أربعة وعشرين منها ثلاث للزوجات، لكل واحدة واحد وللبنيتين

الوسيلة

أو البنات بالفرض ستة عشر، فيبقى ثلاثة فتنقسم على ثلاث بنات ولا تنقسم على بنتين، فيضرب المبلغ ثانياً في عدد من يجب الرّدّ عليه ويحصل منه المطلوب.

وإن خلفت المرأة زوجاً وكلايتين لأمّ كان مخرج سهم الزوج اثنين ومخرج سهم الكلايتين ثلاثة لم يخرج من ثلاثة السهمان معاً على صحّة فرضت هذا في ذاك فحصل ستة فيخرج منها سهام الأصل دون الرّدّ، فتضرب المبلغ ثانياً في عدد من له الرّدّ فيصير اثني عشر فتخرج منها سهام الأصل والرّدّ وكذلك إن كان مكان الكلايتين ثلاثة أو أكثر.

وإن خلفت زوجاً وبناتاً وأحد الوالدين كان الفريضة من ستة فيخرج منها سهم البنت وهو ثلاثة وسهم أحد الأبوين وهو واحد، ولا يخرج سهم الزوج منها ولا سهام الرّدّ فتضرب المبلغ في مخرج سهم الزوج، فإن حصل المقصود إلاّ ضربت المبلغ الثاني في مخرج سهام الرّدّ وقد صحّت المسألة.

فإن مات قبل القسمة أحد الورثة لم يخل من خمسة أوجه: إمّا يكون وارثه وارث الميّت الأوّل بعينه أو يكون بعض ورثة الأوّل يرثه أو بعض ورثة الأوّل يرث بعض ميراثه ويرث الباقي غيره أو يرثه غيره أو لا يكون له وارث.

مثال الأوّل: رجل مات وخلف بنتين أو بنتين وبنات لأمّ واحدة ثمّ مات بعده أحدهم ولم يكن له وارث سواهم فإنّه لا يعتدّ في ذلك بموت الثاني.

والثاني لم يخل: إمّا تصحّ فريضة ورثة الثاني من فريضة ورثة الأوّل أو لا تصحّ، فإن صحّت فذاك وإن لم تصحّ ضربت إحدى الفريضتين في الأخرى وصحّت معاً.

مثاله: رجل مات وخلف ثلاثة بنين لأمّ وبنتين لأخرى ثمّ مات قبل القسمة أحد البنين أو إحدى البنيتين فإنّ فريضتهم من ثمانية، فإن مات أحد البنين كان فرضه اثنان فيكون لكلّ أخ واحد، وإن مات بعده أو مكانه إحدى البنات كان فرضها واحد فيكون للأخرى، وإن مات وخلف ابنتين وثلاث بنات لأمّ وبناتاً أخرى لأمّ أخرى ثمّ ماتت بنت من البنات الثلاث قبل القسمة كانت فريضتهم أيضاً من ثمانية ولم ينقسم نصيبها وهو واحد على ستة فرضت ثمانية في ستة فيكون لكلّ واحد من الإبنين اثنا عشر ولكلّ واحدة من البنات ستة فماتت إحداهنّ فيكون منها لكلّ واحد من أخوتها اثنان ولكل واحدة من أختيها لأمّ

واحد.

والثالث: إن صحّت فريضة الأولى من الثانية فذاك وإن لم تصحّ ضربت المسألة في عدد من ينكسر عليه.

مثاله: رجل مات وخلف أربع أخوات لأب وزوجة كان فريضة الزوجة من أربعة وفريضة الأخوات من ثلاثة، فضربت هذا في ذاك فحصل منها اثنا عشر منها ثمانية للأخوات وثلاثة للزوجة فيبقى واحد ولا ينقسم على أربعة فيضرب المبلغ في عددهنّ فيحصل منها ثمانية وأربعون، منها للزوجة اثنا عشر ولكلّ واحدة من البنات تسعة، فإذا ماتت واحدة قبل القسمة وخلفت الأخوات الثلاث وثلاث أخوات آخر لأمّ كان ثلث التسعة هنّ وهو ثلاثة لكلّ واحدة واحد وثلثاها للأخوات من الأب لكلّ واحدة اثنان.

ومثال الثاني: المسألة بعينها إلا أنّه يكون مكان ثلاث أخوات لأمّ اثنان أو أربع، فتضرب المبلغ في عدد من ينكسر عليه وقد صحّت المسألة.

والرابع: إن صحّت المسألة الثانية من الأولى قسّمت منها.

مثاله: مات رجل وخلف أباً وابنين وبنثاً، فمات بعده قبل القسمة أحد الابنين وخلف ابنتين أو ابنين فتكون المسألة من ستّة للأب منها واحد ولبنت أيضاً واحد ولكلّ واحد من الابنين اثنان فمات أحدهما فيكون نصيبه لولديه لكلّ واحد منها واحد، وإن لم تصحّ منها ضربت إحدى الفريضتين في الأخرى وصحّت منه.

مثاله: المسألة المذكورة بعينها إلا أنّه خلف الميت الثاني مع الابنين بنتاً ولا يمكن أن ينقسم اثنان على ابنين وبنث، فتضرب ستّة في مخرج فريضتهم وهو خمسة فيحصل منها ثلاثون فينقسم عليهم جميعاً على صحّة.

والخامس: يكون نصيبه لبيت المال ولا يحتاج إلى بيان قسمة.

مثاله: امرأة ماتت وخلفت إخوة وأخوات وزوجاً، فمات الزوج قبل القسمة ولم يخلف وارثاً فيكون ميراثه للإمام.

ولاستخراج سهام الموارث والمقاسات مسائل كثيرة لا يحتملها كتابنا هذا فاقصرنا على القليل.

إِصْبَاحُ الشَّيْعَةِ

بمصباح الشريعة

لنظام الدين أبو الحسن سلمان بن أحمد بن سليمان الصهرشي

كتاب الفرائض

الفرائض لابدّ فيها من معرفة ستة أشياء: ما به يستحقّ الميراث وما به يمتنع ومقادير سهام الوراث و ترتيبهم في الاستحقاق وتفصيل أحكامهم مع الانفراد والاجتماع وكيفية القسمة عليهم.

أما ما به يستحقّ فشيئان: نسب وسبب. والسبب ضربان: زوجية وولاء. والولاء، ثلاثة: ولاء العتق وولاء تضمّن الجريرة وولاء الإمامة.

وأما ما به يمتنع فثلاثة أشياء: الكفر والرّق وقتل المورث منه عمداً على وجه الظلم. وأما المقادير فستة: النصف والرّبع والثمن والثلاثان والثلث والسدس. فالنصف سهم أربعة: سهم الزوج مع عدم الولد وولد الولد وإن نزلوا وسهم البنت إذا لم يكن ابن غيرها من الأولاد والأخت من الأب والأم والأخت من الأب إذا لم يكن اخت من أب وأم.

والرّبع سهم اثنين سهم الزوج مع وجود الولد أو ولد الولد وإن نزلوا وسهم الزوجة مع عدمهم.

والثمن سهم الزوجة فقط مع وجود الولد وولد الولد وإن نزلوا.

إصباح الشيعة

والثلثان سهم ثلاثة: سهم البنتين فصاعداً مع فقد الابن والأختين فما زاد من الأب والأم والأختين فصاعداً من الأب إذا لم تكن أخوات من أب وأم.
والثلث سهم اثنين سهم الأم مع عدم الولد وولد الولد وعدم من يحجبها من الأخوة وسهم اثنين فصاعداً من كلاله الأم.
والسّندس سهم خمسة: سهم كلّ واحد من الأبوين مع وجود الولد أو ولد الولد وإن نزلوا، وسهم الأم مع عدم الولد ووجود من يحجبها من الأخوة وسهم الواحد من الأخوة أو الأجداد من قبل الأم.

فصل:

وأما ترتيب الوارث فالواجب تقديم الأبوين والولد ولا يرث معهم ولا مع واحد منهم ممن عداهم إلا الزوج والزوجة فإنهما يرثان مع جميع الوارث، وحكم ولد الولد وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم في الاستحقاق ومشاركة الأبوين وحجبها عن أعلى السّهمين وحجب من عداها من الإرث جملة إلا من استثنيناه والأقرب من الأولاد أولى من الأبعد وإن كان الأقرب بنتاً والأبعد ابن ابن، وإن عدم الأبوان والولد فالواجب تقديم الأخوة والأخوات والأجداد والجدّات فلا يرث مع جميعهم ولا واحد منهم من عداهم إلا الزوج والزوجة.
وحكم أولاد الأخوة والأخوات وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم في الاستحقاق ومشاركة الأجداد وحجب من سواهم واعتبار الأقرب منهم فالأقرب، فإن لم يكن أحد من هؤلاء وجب تقديم الأعمام والعَمّات والأخوال والحالات أو واحد منهم على غيرهم من الوارث إلا من استثنيناه وحكم أولادهم وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم على ما سبق إلا في مشاركة الأخوال والأعمام وفي أن ابن العم للأب والأم أحق بالميراث من العم للأب فإن عدم هؤلاء الوراث فالمستحقّ من له الولاء بالعتق أو تضمّن الجريمة دون الإمام ويقوم ولد المعتق الذكور منهم دون الإناث مقامه فإن لم يكن له ولد قام عصبته مقامهم.

فصل في تقسيم أحكام الوارث مع الانفراد والاجتماع:

إذا انفرد الأبوان من الولد كان المال كله لهما للآم الثلث والباقي للأب والمال كله لأحدهما إذا انفرد، فإن كان معها زوج أو زوجة فللآم الثلث من أصل التركة والباقي بعد سهم الزوج أو الزوجة للأب وإن كان معها أخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان لأب أو لأب وأم أحرار مسلمون فالآم بحجوبة عن الثلث إلى السدس وللأبوين مع الولد سدسان بينهما بالسوية ولأحدهما السدس واحداً كان الولد أو أكثر ذكراً كان أو أنثى إلا أنه إن كان ذكراً فله جميع الباقي بعد سهم الأبوين، وإن كان ذكراً وأنثى فللذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كان أنثى فلها النصف والباقي ردّ عليها وعلى الأبوين، وإن كان معها بنتان فصاعداً كان لهما الثلثان وللأبوين السدسان ولا لأحد الأبوين معها السدس والباقي ردّ عليهم بحساب سهامهم، فإن كان هناك أخوة يحجبون الآم لم يردّ عليها شيء فإن كان مع الأبوين و الولد زوج أو زوجة كان للولد ما يبقى بعد سهم الأبوين والزوج أو الزوجة واحداً كان الولد أو جماعة ذكراً أو أنثى، وإن لم يف الباقي بالمسمى للبنت أو البنات دخل النقص على البنت أو البنات دون الأبوين والزوج أو الزوجة

فصل:

وإذا انفرد الولد من الأبوين وأحد الزوجين فله المال كله سواء كان واحداً أو جماعة ذكراً أو أنثى فلا يرث مع البنت سوى من سبق عصبة كان أم لا بل النصف لها بالتسمية والنصف الآخر بالردّ بالرحم، وولد الولد يأخذ ميراث من يتقرب به كابن بنت وبنت ابن فلا ابن البنت الثلث ولبنت الابن الثلثان، ويستحب أن يخصّ الأكبر من الولد الذكور بسيف أبيه وبمصحفه وخاتمه إذا كان هناك تركة سوى ذلك وقيل: يحسب بقيمة ذلك عليه من سهمه، ليجمع بين ظاهر القرآن وما اجتمعت عليه الطائفة؛ وكذا قيل فيما روى من أن الزوجة لا ترث من الرّباع والأرضين شيئاً فحمل على أنها لا ترث من نفس ذلك بل من قيمته.

فصل:

ولواحد الأخوة أو الأخوات أو الأجداد أو الجدّات إذا انفرد جميع المال من أى الجهات كان، وإذا اجتمع كلاله الأم مع كلاله الأب والأم كان للواحد من قبل الأم أخاً كان أو أختاً جدّاً أوجدة السّدس وللأثنين فصاعداً الثلث الذّكر والأنثى فيه سواء، وروى أن لواحد الأجداد من قبل الأم الثلث نصيب الأم والباقي لكلاله الأب [أو الأب] والأم أخاً كان أو أختاً جدّاً أوجدة، فإن كانوا جماعة ذكوراً وإناثاً فللذكور مثل حظّ الأنثيين، ولا يرث أحد من الأخوة والأخوات من قبل الأب خاصّة مع وجود واحد منهم من الأب والأم أخاً كان أم أختاً.

ومتى اجتمع واحد من كلاله الأم مع أخت أو أختين فصاعداً من الأب والأم كان الفاضل من سهامهم مردوداً على كلاله الأب والأم خاصّة ويشترك كلاله الأم مع كلاله الأب في الفاضل على قدر سهامهم، وقيل: يختصّ بالردّ كلاله الأب لأنّ النقص يدخل عليها خاصّة إذا نقصت التّركة عن سهامهم لمزاحمة الزّوج أو الزّوجة ولا يدخل على كلاله الأم ولا على الزّوج والزّوجة على كلّ حال، وولد الأخوة والأخوات وإن نزلوا يقومون عند فقدهم مقامهم في مقام سمة الأجداد وفي الحجب لغيرهم وكذا حكم الأجداد والجدّات وإن علوا والأدنى من جميعهم - وإن كان أنثى - أحقّ من الأبعد وإن كان ذكراً.

ويستحبّ أطعام الجدّ والجدّة من قبل الأب السّدس من نصيب الأب إذا كان حياً وسهمه الأوفر يعنى أكثر من السّدس وإن كان السّدس فلا طعمة وكذا إن مات الأبوان فإن وجدا معاً فالسّدس بينهما نصفان وقد قيل: إن هذا حكم الجدّ والجدّة من قبل الأم معها.

فصل:

ويرث الأعمام والعّمات والأخوال والخالات مع فقد من ذكرنا ويجرى الأعمام والعّمات من الأب والأم مجرى الأخوة والأخوات من قبلهما في كيفة الميراث وفي إسقاط الأعمام والعّمات من قبل الأب فقط ويجرى الأخوال والخالات مجرى الأخوة والأخوات من قبل الأم ولواحدهم إذا اجتمع مع الأعمام والعّمات السّدس ولن زاد عليه الثلث الذّكر والأنثى فيه

سواء والباقي للأعمام من قبل الأم والأب إذا لم يكن واحد منهم من قبل أب وأم للذكر من هؤلاء مثل حظّ الأنثيين.

فإن اجتمع الأعمام والعَمَّات المتفرّقون مع الأخوال والحالات المتفرّقين كان للأعمام والعَمَّات الثلثان؛ لمن هو للأمّ من ذلك السدس والباقي لمن هو للأب والأمّ دون من هو للأب وللأخوال والحالات الثلث لمن هو للأمّ منه السدس والباقي لمن هو للأب والأمّ دون من هو للأب، ولا يقوم ولد الأعمام والعَمَّات مقام آبائهم وأمهاتهم في مقاسمة الأخوال والحالات، ولا يقوم أيضاً ولد الخوّلة والحالات مقام آبائهم وأمهاتهم في مقاسمة الأعمام والعَمَّات، فلو ترك عمّة أو خالة مثلاً مع ابن عمّ وابن خال لكانت كلّ واحدة من العمّة والخالة أحقّ بالميراث منها ولا يرث الأبعد من هؤلاء مع من هو أدنى منه إلّا في مسأله ذكرناها.

فصل:

فإن لم يكن أحد منهم كان ميراثه لمن اعتقه تبرّعاً لافي واجب ككفارة سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة فإن لم يكن المعتق باقياً فلولده الذكور منهم دون الإناث وقيل: إن ولد المعتقة لا يقومون مقامها في الميراث ذكوراً كانوا أو إناثاً. فإن لم يكن للمعتق أولاد فالميراث لعصبته وأولادهم الأخوة ثمّ الأعمام ثمّ بنو العمّ.

ومن زوج عبده لمعتقة غيره فولاء أولادها لمن اعتقها فإن اعتق أبوهم انجرّ ولاء الأولاد إلى من اعتقه ممّن اعتق أمهم وإن اعتق جدّهم من أبيهم مع كون أبيهم عبداً انجرّ ولاء الأولاد إلى من اعتق جدّهم، فإن اعتق بعد ذلك أبوهم انجرّ الولاء ممّن اعتق جدّهم إلى من اعتق أباهم.

وحكم المدبر حكم المعتق سواء ولا يثبت الولاء على المكاتب إلّا بالشرط فإن لم يشترط ذلك كان سائبةً.

فصل:

فإن لم يوجد أحدهم وكان الميت سائبةً بأن يكون معتقاً في كفارة واجب أو معتقاً

تطوعاً وقد تبرأ معتقه من جريته أو مكاتباً غير مشروط عليه الولاء وقد توالى من ضمن جريته كان ميراثه له، فإن مات بطل هذا الولاء ولم ينتقل إلى ورثته فإن عدم جميع هؤلاء الوراث فالوارث الإمام، فإذا مات انتقل إلى من يقوم مقامه في الإمامة دون من يرث تركته، وفي حال الغيبة يقسم في الفقراء إن أمكن وسهم الزوج والزوجة ثابت مع جميع ماذكرناه. إذا انفرد الزوج بالميراث فله النصف بالتسمية والنصف الآخر بالرد ولا يرد على الزوجة، وقيل: يرد.

فصل:

المسلم يرث الكافر وإن بعد نسبه أما بالعكس فلا كما مضى وإذا كان للكافر أولاد أصغر وقرابة مسلم أنفق عليهم من التركة حتى يبلغوا، فإن أسلموا فالميراث لهم وإلا فللمسلم، وإذا كان أحد أبوى الصغار مسلماً قهروا على الإسلام إذا بلغوا وأعطوا الميراث فإن أبوا فحكمهم حكم المرتدين، ولا يرث المرتد كافراً. وإذا أسلم الكافر أو أعتق المملوك بعد القسمة أو بعد نقل المال إلى بيت المال لم يرث شيئاً. ومتى لم يكن للميت إلا وارث مملوك ابتاع من التركة وأعتق وورث الباقي ويجبر المالك على بيعه هذا إذا كانت التركة تبلغ قيمته فما زاد، فأما إذا نقصت عن ذلك فلا يجب شراؤه وقيل: إذا كان أقل منها استسعى في الباقي، والأول أظهر. وأم الولد إذا مات سيدها ولدها حي جعلت في نصيبه وعتقت عليه، فإن لم يخلف غيرها عتق منها نصيب الولد واستسعت في الباقي لغيره من الورثة، فإن كان ثمنها ديناً على سيدها قومت على ولدها وتركته حتى يبلغ فإذا بلغ أجبر على قضاء ثمنها فإن مات قبل البلوغ بيعت لقضائه. القاتل خطأ يرث مقتوله مما عدا الدية المستحقة عليه ولا يورث من الدية أحداً من كلاله الأم ويرثها من عداها من ذوى الأسباب والأنساب.

فصل:

إذا كان لرجل أربع نسوة فطلق إحداهن ثم تزوج بالأخرى ثم مات ولم تتميز المطلقة كان ربع ميراثهن للمزوجة أخيراً و الباقي بين الأربعة المطلقة إحداهن. والمطلقة في مرض الوفاة ترث زوجها إلى سنة إلا إذا تزوجت أو زاد على سنة ولو يوم واحد سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً وهو يرثها مادامت في العدة إذا كان الطلاق رجعياً، فإن صح من مرضه ثم مات فلا ميراث لها إلا في الرجعي فإنها ترثه ما لم تخرج من العدة، وإذا تزوج المريض فإن دخل بها صح العقد وتوارثا، فإن لم يدخل بها ومات بطل العقد.

وإذا تزوج امرأة صحيحاً أو في مرض برأ منه ثم طلقها قبل الدخول بها لم يتوارثا، وإن مات قبل الطلاق ورثته. والصبيان إذا زوجها أبواهما ثم مات أحدهما ورثه الآخر فإن كان العاقد عليهما غير الأبوين فلا توارث بينهما حتى يبلغا ويرضيا، فإن ماتت الصبية قبل البلوغ وكان الصبي قد بلغ ورضى بالعقد لم يرثها لأن لها الخيار إذا بلغت وكذا بالعكس، وإذا بلغ الصبي ورضى بالعقد ولم تبلغ الصبية ومات الصبي عزل ميراث الصبية فإن بلغت ورضيت بالعقد حلفت بالله أنها ما أظهرت الرضا بالعقد للطمع ثم سلم إليها حقها منه وكذا في الصبي.

فصل:

ويرث ولد الملاعة أمه ومن يتقرب بها وترثه هي ومن يتقرب بها ولا يرثه أبوه ولا من يتقرب به على حال ولا يرثه الولد إلا أن يقربه بعد اللعان. وولد الزنا لا يرث أبويه ولا من يتقرب بهما ولا يرثونه على حال لأنه ليس بولد شرعاً لأن الولد للفراش وقيل: حكمه حكم الولد الملاعة، فإن كانوا توأمين لم يتوارثا على القول الأول وتوارثا بالأُمومة على الثاني ويعزل من التركة مقدار نصيب الحمل والاستظهار يقتضى عزل نصيب ذكرين.

فإن ولد ميتاً فلا شيء له وإن ولد حياً ورث ويعلم حياته بالاستهلال والحركة

إصباح الشيعة

فمن أتى الفرجين خرج ورث عليه، فإن خرج منها معاً يعتبر بالسبق فمن أيهما سبق ورث عليه فإن تساوى خروجه منها اعتبر بانقطاعه فمن انقطع منه أولاً ورث عليه، فإن تساوى انقطاعه منها ورث نصف ميراث الرجال ونصف ميراث النساء وقد روى أنه بعد أضلاعه فإن نقص أحد الجانبين ورث ميراث الرجال وإن تساوى ورث ميراث النساء. فإن لم يكن للمولود فرج استخرج بالقرعة ويكتب على سهم: عبدالله، وعلى آخر: أمة الله، ويخبطان بالرقاع المهمة ثم يستخرج واحد فما خرج ورث عليه. ومتى ولد من له رأسان أو بدنان على حق واحد تركا حتى ينما ثم ينبيه أحدهما فإن انتبها معاً ورث ميراث شخص واحد وإن أنتبه أحدهما دون الآخر ورثا ميراث شخصين.

وإذا تعارف المجلوبون من بلاد الشرك بنسب يوجب الموارثة بينهم قبل قولهم بلائنه وورثوا عليه إلا أن يكونوا معروفين بغير ذلك النسب أوقامت البيئة بخلافه. ويوقف نصيب الأسير في بلاد الكفر إلى أن يحىء أو يصح موته، فإن لم يعلم مكانه فهو مفقود وحكمه أن يطلب في الأرض أربع سنين فإن لم يعلم له خبر في هذه المدة قسم ماله بين ورثته وقيل، لا يقسم مال المفقود حتى يعلم موته أو يمضى مدة لا يعيش مثله إليها.

ومن وطأ امرأته أوجاريتها ثم وطأها غيره في تلك الحال فجاءت بولد لم يلحقه بنفسه لكن عزل له شيئاً من ماله عند وفاته ولم يرث هو ذلك الولد، وإذا وطأ نفسان فصاعداً جارية مشتركة بينهم فجاءت بولد أقرع بينهم فمن خرج اسمه ألحق به وضمن لباقي الشركاء حصتهم وتوارثا، فإن وطأها نفسان في طهر واحد بعد انتقال الملك من أحدهما إلى الآخر كان الولد لاحقاً بمن عنده الجارية فتوارثا.

ومن تبرأ عند السلطان من جريرة ولده ومن ميراثه ثم مات الولد كان ميراثه لورثة أبيه دون أبيه إذا لم يخلف غيرهم، ودية الميت وما يجنى به عليه يتصدق بها عنه ولا يستحقها ورثته.

إذا مات اثنان فصاعداً في وقت واحد وكانا ممن يتوارث بهدم أو غرق ولم يعلم

أيها مات قبل صاحبه ورث أحدهما من الآخر من نفس تركته لا يُمَايرِثه من صاحبه وأَيُّها قدّم جاز، وروى: أن الأولى تقديم الأضعف في الاستحقاق وتأخير الأقوى. ثم ينقل ميراث كلّ واحد منهما من صاحبه إلى وارثه فإن كان أحدهما يرث صاحبه والآخر لا يرثه بطل هذا الحكم وانتقل [ميراث] كلّ منها إلى وارثه بلا واسطة.

لأصحابنا في ميراث المجوسى ثلاثة مذاهب: أحدها أنهم لا يورثون إلا بسبب أو نسب يسوغ في الإسلام والثاني أنهم يورثون بالنسب على كلّ حال وبسبب يجوز في الشرع لا غير والثالث أنهم يورثون بكلّ الأمرين معاً النسب والسبب جاز في الإسلام أولاً ما لم يسقط بعضه بعضاً، والأخير اختيار أبي جعفر. ومن عدا المجوس من الكفار إذا تحاكموا إلينا ورثناهم على شريعة الإسلام.

فصل:

في كيفية القسمة على الوراث يحتاج إلى تصحيح السّهام في قسمة الأرضين والرّباع والوجه في ذلك أن يضرب سهام المنكسر عليهم في أصل الفريضة فما بلغت إليه خرجت منه السّهام صحاحاً وأصل الفريضة أقلّ عدد يخرج منه السّهام المتساوية فيها صحاحاً مثل أن يجتمع مع النّصف ثلث أو سدس فيكون أصلها من ستّة، فإن كان معه ربع فأصلها من أربعة، فإن كان مع النّصف ثمن فأصلها من ثمانية، فإن كان مع الثّلاث ثلث أو سدس فأصلها من اثني عشر، وإن كان مع الثّمن ثلثان أو سدس فأصلها من أربعة وعشرين.

مثال ماسبق في تصحيح السّهام أن نفرض والدين وابناً وبنّاتاً فأصل فريضتهم من ستّة للأبوين سهران ويبقى أربعة تنكسر على الابن والبنّت، فتضرب سهرامهما وهي ثلاثة للابن سهران وللبنّت سهم في أصل الفريضة وهي ستّة فيكون ثمانية عشر لكل واحد من الأبوين ثلاثة ويبقى اثنا عشر للابن منها ثمانية وللبنّت أربعة، وكذا لو كان مكان الابن والبنّت ثلاث بنات فإنّا نضرب سهرامهنّ وهي ثلاثة في أصل الفريضة فيكون للأبوين ستّة ولكل واحدة من البنات أربعة.

إصباح الشيعة

وإن كان في الفريضة ردّ ينكسر فالوجه أن يجمع مخرج فرائض من يجب الردّ عليه ثم يضرب في أصل الفريضة ويقسم الجميع كفريضة الأبوين والبنات مثلاً فإن أصلها من ستة؛ للأبوين الثلث وللبنات النصف ويبقى سهم ينكسر في الردّ عليهم، ومخرج الثلث من ثلاثة ومخرج النصف من اثنين وذلك خمسة فنضرب في أصل الفريضة وهي ستة فيكون ثلاثين للأبوين عشرة وللبنات خمسة عشر بالفرض وللأبوين من الباقي وهو خمسة سهان وللبنات ثلاثة بالردّ.

فصل:

والوجه في تصحيح المتناسخات أن تصحّ مسألة الميت الأول ثم تصحّ مسألة الميت الثاني ونقسم ما يختصّ بالميت الثاني من المسألة الأولى على سهام مسائلته، فإن انقسمت المسألة الثانية تماماً صحّ من مسألة الميت الأول كمن مات وخلف أبوين وابنتين فأصلها من ستة؛ للأبوين سهان ولكلّ واحد من الابنتين سهان، فإن مات أحد الابنتين وخلف ابنتين كان لكلّ واحد منها سهم من هذين السّهمين فقد صحّت المسألة الثانية من المسألة الأولى، وإن لم ينقسم الثانية من الأولى جمعنا سهام المسألة الثانية وضربناها في سهام المسألة الأولى مثل أن يخلف أحد الابنتين في المسألة المذكورة ابناً وبناتاً فإنّ سهمه وهو اثنان من ستة ينكسر عليهما فنضرب سهم الابن وهو اثنان وسهم البنت وهو واحد في أصل الفريضة في المسألة الأولى وهي ستة فيكون ثمانية عشر للأبوين السدسان ستة ولكلّ واحد من الابنتين ستة فيكون لابنه وبنته اللّذين خلفهما للذكر مثل حظّ الانثيين من غير انكسار، وكذا الحكم لو مات ثالث ورابع فإنا نصحّ مسألة كلّ ميت ونقسم ماله من مسائل من مات قبله من السّهام على سهام مسائلته فإن انقسمت فقد صحّت المسائل كلّها وإن لم تصحّ ضربنا جميع مسائلته فيما صحّت من مسائل من مات قبله فما اجتمع صحّت منه المسائل كلّها.

السَّائِلُ

الْحَاوِي لِتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى

لِلْأَبِيِّ مَنْصُورِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَجَلِيّ الْحَلِّيّ

٥٥٨ - ٥٩٨ هـ

كتاب الموارث والفرائض

روى عن النبي عليه السلام أنه قال: تعلّموا الفرائض وعلموها الناس فإنّها نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء يفتنّ من أمتي. وروى عبدالله بن مسعود أنّ النبي صلى الله عليه وعلى آله قال: تعلّموا القرآن وعلموه الناس وتعلّموا الفرائض وعلموها الناس فإنّ امرؤ مقبوض وسيقبض العلم وتظهر الفتن حتّى يختلف الرّجلان في فريضة لا يجدان من يفصل بينهما، وكانت الجاهليّة تتوارث بالهلف والنصرة وأقروا على ذلك في صدر الإسلام في قوله: وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ، ثمّ نسخ ذلك بسورة الأنفال بقوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ، وكانوا يتوارثون بالإسلام والهجرة.

فروى أنّ النبي صلى الله عليه وعلى آله أخى بين المهاجرين والأنصار لما قدم المدينة فكان يرث المهاجرى من الأنصارى والأنصارى من المهاجرى ولا يرث وارثه الذى كان له بمكة وإن كان مسلماً لقوله: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ.

ثمّ نسخت هذه الآية بالقربة والرحم والنسب والأسباب بقوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وفي آية أخرى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا، فبين أنّ أولى الأرحام أولى من المهاجرين إلّا أن يكون وصيّة.

وقوله تعالى: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا، ثم قَدَّرَ ذلك في سورة النساء في ثلاث آيات:

في قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، ذكر فرض ثلاثة: أحدها جعل للبنت النصف وللبنتين الثلثين فإن كانوا ذكوراً وإنثياً فللذكر مثل حظ الأنثيين، ثم بيّن ذكر الوالدين وأنّ لكل واحد منهما السدس مع الولد فإن لم يكن ولد فللأم الثلث والباقي للأب، وإن كانوا إخوة معها فلأمهم السدس والباقي للأب في قوله تعالى: وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلْأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلْأُمِّهِ السُّدُسُ، هذه الآية الأولى.

ثم قال: وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ، فذكر في صدر هذه الآية حكين وذكر في آخرها حكم الكلالة؛ ذكر في أولها حكم الزوج والزوجة وأنّ للزوج إذا لم يكن ولد النصف فإن كان له ولد فله الربع وللزوجة الربع إذا لم يكن ولد فإن كان ولد فلها الثمن، ثم عقب بالكلالة فقال: إِنْ كَانَ لَهُ أُخٌ مِنْ أُمٍّ أَوْ أُخْتٌ فَلَهُ السُّدُسُ وَإِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ فَضَاعِلًا فَلَهُمُ الثُّلُثُ، وفي قراءة ابن مسعود: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُوْرِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أُخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ، وأيضاً فإنّ الله تعالى ذكر أنثى وذكر أماً وجعل لهما الثلث ولم يُفَضِّلْ أحدهما على الآخر ثبت أنّه يأخذ بالرحم.

الآية الثالثة في آخر سورة النساء قوله: يَسْتَقْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ، فذكر فيها أربعة أحكام: ذكر أنّ للأخت من الأب والأم إذا كانت واحدة لها النصف، وإن ماتت هي ولم يكن لها ولد ولها أخ فالأخ يأخذ الكل، وإن كانتا اثنتين فلها الثلثان، وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين. وروى عن ابن عباس أنّه قال: من علم سورة النساء وعلم من يجب ومن لا يجب فقد علم الفرائض.

فإذا ثبت هذا فالإرث على ضربين: خاصّ وعامّ.

فالعام إذا مات ميت ولم يكن له وارث ولا مولى نعمة ولا مولى تَصْنَعُ جريرة، كانت

تركته عند أصحابنا لإمام المسلمين خاصّة وهو الذي يعقل عنه، وإن مات ذمي ولا وارث له كان كذلك للإمام وعند المخالف يكون ميراثه لبيت مال المسلمين فينأى.
والأرث الخاص يكون بشيئين نسب وسبب، والسبب سببان: زوجيّة وولاء، والولاء على ثلاثة أقسام: ولأء التّعمة وولاء تضمّن الجريرة وولاء الأمانة. فالميراث بالنسب يثبت على وجهين: بالفرض والقربة، فإذا مات ميت فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام: أوّلها أن يخلّف من يحوز جميع المال، والثاني أن يخلّف من يأخذ بعض ماله، الثالث لم يخلّف أحداً.

فإن خلّف من يحوز جميع المال فلا يخلو ذلك من ثلاثة أقسام: أحدها يأخذ الكلّ بالقربة، الثاني يأخذ الكلّ بالفرض، الثالث يأخذ بالفرض والقربة.
فن يأخذ بالقربة فقط مثل الابن أو الأب فإنّها يأخذان المال بالقربة عندنا دون التّعصيب لأنّ التّعصيب عندنا باطل، وكذلك الجدّ والأخ وابن الأخ والعمّ، وكذلك من يتقرّب من قبل الأمّ فإنّ كلّ واحد من هؤلاء يأخذ جميع المال بالقربة. وأمّا المولى فإنّه يأخذ بحق الولاء دون التّعصيب، فإن كانوا جماعة أخذوا المال كلّهُ بالقربة أو الولاء لأنّه ليس لهم تسمية فيأخذون بها، والعصبة عندنا باطلة.

ومن يأخذ بالفرض دون القربة مثل الزوج والأخت إذا اجتمعا؛ يأخذ الزوج النّصف والأخت النّصف بلا خلاف، وكذلك حكم البنّتين والأبوين والأختين من الأب والأمّ أو الأب مع الأختين أو الأخوين من الأمّ.

ومن يأخذ بالفرض والقربة مثل الزوج والعمّ أو ابن العمّ ومن يجري مجراه، فإنّ الزوج يأخذ بالفرض والباقي يأخذون بالقربة دون التّعصيب، وكذلك كلّ من له سهم مسمّى ويفضل عن سهمه من ذوي الأنساب إذا لم يكن هناك غيره فإنّه يأخذ ماسمّى له بالفرض والباقي بالقربة يرّدّ عليه، مثل أن يخلّف البنت وحدها أو البنّتين فإنّها تأخذ النّصف إذا كانت وحدها والثّلثين إذا كانتا اثنتين والباقي ردّ عليها أو عليها، فإذا لم يخلّف أحداً ممّن يرثه فإنّ ميراثه عندنا لإمام المسلمين وعند المخالف لبيت المال، فإذا ثبت هذا

فإن كان الإمام ظاهراً سُلم إليه وإن لم يكن ظاهراً حُفظ له كما يُحفظ سائر حقوقه ولا يسلم إلى سلاطين الجور فن سلمه مع الاختيار إلى سلاطين الجور كان ضامناً.
وجلة الأمر وعقد الباب ما يحتاج إلى العلم به في ذلك ستة أشياء: ما به يُستحق الميراث، وما به يُمتنع، ومقادير سهام الوراث، وترتيبهم في الاستحقاق، وتفصيل أحكامهم مع الانفراد والاجتماع، وكيفية القسمة عليهم.
فأما ما به يستحق فشيئان: نسب وسبب، والسبب ضربان: زوجية وولاء، والولاء على ضروب ثلاثة: ولاء العتق المتبرع به وولاء تضمن الجيرة وولاء الأمانة على ما قدمناه.

وأما ما به يتمتع فثلاثة أشياء: الكفر والرق وقتل الوراث عمداً على وجه الظلم، فكل ما يمتنع من الميراث من الكفر والرق والقتل يمتنع من حجب الأم من الثلث إلى السدس، فإذا ثبت هذا فإنهم لا يرثون ولا يحجبون، وهو إجماع الأمة إلا ابن مسعود فإنه انفرد في جلة الخمس المسائل بأن هؤلاء يحجبون فلا يُعتد بخلافه لأنه قد انقرض وخصوصاً على مذهبنا في الإجماع وعلّة كونه حجة.

فصل:

وأما مقادير السهام فستة: النصف والرّبع والثلثان والثلث والسدس.
فالنصف سهم أربعة: سهم الزوج مع عدم الولد وولد الولد وإن نزلوا ذكوراً كانوا أو أنثاء، وسهم البنت إذا لم يكن غيرها من الأولاد، والأخت من الأب والأم، والأخت من الأب إذا لم يكن أخت من أب وأم. والرّبع سهم اثنين: سهم الزوج مع وجود الولد وولد الولد وإن نزلوا، وسهم الزوجة مع عدمهم.

والثلث سهم الزوجة أو الزوجات الأربع أو ما زاد عليهن في بعض الأحكام لأن المريض إذا طلق أربعاً في مرضه طلاقاً ثالثاً فله أن يتزوج بأربع غيرهن قبل خروجهن من عتقهن، فإذا دخل من تزوجهن أخيراً ثم مات قبل برئه من مرضه الذي طلق الأربع فيه

وقبل سنة من طلاقه هنّ وقبل تزويجهنّ، فإنّ الثّمان النّسوة يرثنه الثّمن إن ترك معهنّ ولداً أو ولد ولد وإن نزلوا لأنّهم ينطلق عليهم اسم الولد حقيقة عندنا، والزّرع إن لم يترك ولداً ويكون بين جميعهنّ بالسوية، ويتقدّر أن يكنّ أكثر من ثمانى نسوة أضعافهنّ على التّقرير والتّقدير الّذى قدرنا وحررناه بغير خلاف بين أصحابنا فلا يُتّعجب ممّا يقوم الدّليل على صحّته بل الدّليل كما يقال يعمل العجب.

والثّلثان سهم ثلاثة: سهم البنتين فصاعداً، والاخّتين فإزاد من الأب والأمّ، والاخّتين فصاعداً من الأب إذا لم يكن أخوات من أب وأمّ.

والثّلث سهم اثنين: سهم الأمّ مع عدم الولد وولد الولد وعدم من يحجبها من الأخوة المخصّوصين بنسب مخصّوص وعدد مخصّوص وانتفاء صفات مخصّوصة،

معنى قولنا: بنسب مخصّوص، أن يكونوا من الأب والأمّ أو من الأب، فأما إن كانوا من الأمّ وحدها فلا يحجبونها عن الثّلث بحال ولو كانوا ألفاً. وقولنا: عدد مخصّوص، أن يكونوا ذكرين موجودين منفصلين عن البطن لأنّ الحمل عندنا لا يحجب أو يكونوا أربع أخوات أو يكونوا ذكراً وأنثيين ولا يجب أقلّ من هذه العدد. وقولنا: انتفاء صفات مخصّوصة، أن لا يكونوا قتلة عمداً على جهة الظّلم للمقتول ولا عبيداً ولا كفرة لأنّ كلّ من حصلت فيه إحدى هذه الصفات الثّلث فإنّه لا يجب ولا يرث ولو كانوا ألفاً.

وسهم الاثنين سواء كانا ذكراً أو أنثيين فصاعداً من كلاله الأمّ. والكلالة عند أصحابنا الأخوة ومن انضمّ إليهم، فأما إذا لم يكن من الأخوة للأمّ أحد فإنّ المتقرّب بالأمّ يأخذ نصيبها وهو الثّلث سواء كان واحداً المتقرّب بها أو أكثر من واحد ويأخذ بالقرى لا بالفرض والتّسمية بخلاف الأخوة لأنّ الأخوة يأخذون بالتّسمية والفرض، للواحد السّدس ومن زاد عليه الثّلث.

وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنّ للجة من قبيل الأمّ السّدس وللاثنين الثّلث وأجرامهم جرى الأخوة، والأظهر الأوّل لأنّ الأخوة يأخذون بالفرض والتّسمية بغير خلاف فلا يزادون على ماستي لهم، والأجداد من قبيلها يأخذون سهم الأمّ وهو الثّلث الواحد منهم الثّلث والجماعة

السرائر

الثَلث هذا إذا انفردوا عن الأخوة من قِبَلِها، فأما إذا اجتمعوا مع الأخوة أخذ الجميع من الأخوة والأجداد معاً الثَلث يكون بينهم بالسوية لا يُفَضَّلُ أحد على الآخر، ولا يفضل أخ على جد ولا جد على أخ ولا ذكر على أنثى، فليلاحظ ذلك ويتأمل فإن فيه غموضاً ولُبساً.

فصل:

وأما ترتيب الوراث فاعلم أنَّ الواجب تقديم الأبوين والولد، فلا يجوز أن يرث مع جميعهم ولا مع واحد منهم أحد ممَّن عداهم من التسبب والسبب إلَّا الزوج والزوجة فإنَّهما يرثان إذا انتفت عنها الصفات الثلاث المقدم ذكرها مع جميع الوراث، وحكم ولد الولد وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم في الاستحقاق ومشاركة الأبوين وحجبها عن أعلى السَّهْمين إلى أدناها.

وبعض أصحابنا يذهب إلى: أنَّ ابن البنت يُعطى نصيب البنت وبنت الابن تُعطى نصيب الابن. وذهب آخرون من أصحابنا إلى خلاف ذلك وقالوا: ابن البنت ولدٌ ذكرٌ حقيقةً فنُعْطيه نصيب الولد المذكور دون نصيب أمه وبنت الابن بنت حقيقةً نعطيها نصيب البنت دون نصيب الابن الذي هو أبوها، واختاره السيّد المرتضى، واستدلَّ على صحَّة ذلك بما لا يمكن المنصف دفعه من الأدلَّة القاهرة اللَّائِحة والبراهين الواضحة.

قال رضى الله عنه: اعلم أنَّه يلزم من ذهب من أصحابنا إلى أن أولاد البنين والبنات يرثون سهام آبائهم مسائل سبع لا غلص لهم منها.

فمن ذلك: أنَّه يلزمهم أن يكون حال البنت أحسن من حال الابن بل أحسن من حال جماعة كثيرة من البنين، كرجل خلف بنت ابن وعشرين ابناً من بنت، فعندهم أنَّ لبنت الابن نصيب أبيا وهو الثلثان ولبنى البنت نصيب أمهم وهو الثلث، فالبنت الواحدة أوفر نصيباً من عشرين ابناً.

ومنها: أن يكون نصيب البنت يساوى نصيب الابن حتَّى لو كان مكانها ابن لورث ماترته هي بعينه على وجه واحد وسبب واحد، وذلك أنَّ مذهبيهم أنَّ بنت الابن تأخذ المال كلَّه بسبب

واحد لأنّ لها عندهم نصيب أبيها فلو كان مكان هذه البنت ابن لساواها في هذا الحكم وأخذ ما كانت تأخذه البنت على الوجه الذي كانت تأخذه عليه، وليس في الشريعة أنّ الابن يساوي البنت في الميراث.

فإذا عارضونا بمن خلف بنتاً ولم يخلف غيرها فإنّها تأخذ جميع المال ولو كان مكانها ابن لجرى في ذلك مجراها.

فالجواب: إنّ الابن لا يجري عندنا مجرى البنت ها هنا لأنّ البنت تأخذ التصف بالتسمية والتصف الآخر بالردّة، والابن يأخذ المال بسبب واحد من غير تسميه ولا ردّة، وأنتم توجبون مساواة الابن للبنت في الميراث والسبب.

ومنها: أن البنت في الشرع بظاهر القرآن لها التصف إذا انفردت وللبنتين الثلثان، وهم يعطون بنت الابن - وهي عندهم بنت المتوفى ومستحقّة لهذه التسمية - الجميع، وكذلك يقولون في ابنتي ابن: أنّ لها جميع المال من غير ردّة عليها، وهذا بخلاف الكتاب والاجماع.

فإن قالوا: ما جعل الله تعالى للبنت الواحدة التصف وللبنتين الثلثين في كلّ موضع، وإنّا جعل لهنّ ذلك مع الأبوين خاصّة وإذا انفردت عن الأبوين لم يكن لهنّ ذلك!

قلنا: قد ذهب الفضل بن شاذان إلى هذا المذهب ومن تابعه عليه فرأى من مسألة العول، ونحن نبين فساد هذه الطريقة بعد أن نبين لزوم ما ألزمتهم إياه على تسليم ما اقترحوه فنقول:

قد جعل الله تعالى للبنت الواحدة التصف، ومذهبكم هذا يقتضي أنّ للأبوين السدسين وما بقي لبنت الابن وهي عندكم بنت المتوفى على سبيل الحقيقة، فقد صارت البنت تأخذ مع الأبوين أكثر من التصف بسبب واحد وجرت في ذلك مجرى الابن.

فأمّا القول: بأنّ للبنت الواحدة التصف وللبنتين الثلثين إنّما يخصّ باجتماع الأبوين معهنّ، فمن بعيد القول عن الصواب لأنّ الله تعالى قال: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وهذه جملة مستقلة بنفسها وظاهر القرآن يقتضي أنّ للذكر مثل حظّ الأنثيين على كلّ حال ومع وجود كلّ أحد وفقد كلّ أحد، ثمّ عطف عليها جملة أخرى مستقلة أيضاً فقال تعالى: فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ، ظاهر هذه الجملة أنّ ذلك لمن على كلّ حال ومع

فقد كل واحد ووجوده، ثم عطف تعالى جملة أخرى مستقلة غير متعلقة بما يليها ولا ما تقدمها فقال تعالى: وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ، وما جرى إلى هاهنا للوالدين ذكر، وظاهر الكلام يقتضى أن للواحدة النصف مع كل أحد إلا أن يقع دليل.

ثم قال تعالى: وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّةِ أَلْفُ ثُلُثٌ، فبين جل اسمه هاهنا حكم الوالدين في الميراث مع وجود الولد وفقده، فكيف يجوز أن يُعلّق إيجاب النصف للبنت الواحدة والثلاثين للبنتين بوجود الأبوين وقد تقدم ذكر حكم البنات مطلقاً وبعد الخروج عنه أتى ذكر الأبوين مشروطاً؟ وكيف يتوهم ذلك متأمل والله تعالى يقول: إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَشَرُطَ فِي ميراث الأبوين الولد، ولو كان المراد أن النصف للبنت والثلاثين للبنتين مع وجود الأبوين لكان اشتراط الولد لغواً واشترطاً لما هو موجود مذكور، ولو صرح تعالى بما ذكره لكان الكلام قبيحاً خارجاً عن البلاغة والبيان.

ألا ترى أنه لو قال تعالى: ولأبويه مع البنت أو البنتين لكل واحد منهما السدس إن كان له ولد، لقبح وفحش ذلك فكيف يُقدّر في الكلام ما لو أظهرناه لكان غير مستقيم؟ وأجمع أهل العربية على أن الوقف الثام عند قوله تعالى: وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ، ولو كان المراد ما توهموه من أن لها النصف مع الأبوين لما كان ذلك وفقاً تاماً، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم أثبتة والمفسرين وأصحاب الأحكام في أن قوله تعالى: وَلَا يُؤْتِيهِ، كلام مبتدأ مستأنف لا تعلّق له بما قبله.

فأما اعتذارهم عند سماع هذا الكلام بأن اشتراط الولد إنما حُسن ليدخل فيه الذكور وما زاد على البنتين لأنه لم يرض إلا ذكر البنت الواحدة والبنتين، فعجيب لأنه لو أراد ما ذكره لقال تعالى: يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ مع الأبوين فإن كن نساء فوق اثنتين معها فلها ثلثا ماترك وإن كانت واحدة معها فلها النصف، فلو أراد هذا المعنى على الترتيب الذي رتبوه وعنى بقوله أن ذلك لها مع البنت أو البنتين وما زاد عليها، وأراد أن يبين أن السدسين للأبوين مع الأولاد لكان لا يحسن أن يقول: إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، بل يقول: وإن كان له أيضاً ذكور، لأنه قد تقدم ذكر البنت الواحدة وما زاد عليها فلا معنى لاشتراط الولد، وانفراد قوله

تعالى: وَلَا تَبْرِيهِ، عن الجملة المتقدمة لا يذهب على متأهل، وإنما قرؤا بهذا التقدير الذي لا يتحصل عن نقصان البنت في مسألة العول عن التصف وادّعوا أَنَّ التصف جعل لما مع الأبوين لا في كلّ موضع، وأحسن من ركوهم هذه المعضلة أن يقولوا: إِنَّ الله تعالى جعل لما التصف بظاهر الكلام في كلّ موضع، وفي مسألة العول قام دليل على أَنَّ لما دون ذلك، فعلمنا أَنَّ الله تعالى لم يجعل لما التصف في هذا الموضع خاصة وإن كان لما في سائر المواضع، وأيّما أحسن أن يُخصَّص بدليل بعض المواضع أو يجعل ما هو مطلق من القول مشروطاً بغير دليل ولا حجة على وجه يستجُّ به الكلام ويذهب رونقه وتزول فصاحته؟! وجه يستجُّ به الكلام ويذهب رونقه وتزول فصاحته؟!

ثمَّ يقال لهم: خبرونا عمن خلف أولاد ابنٍ أو أولاد بنتٍ ذكوراً وإناثاً كيف تقسمون الميراث بين هؤلاء الأولاد؟
فإذا قالوا: للذكر مثل حظ الأنثيين.

قلنا: فبأي حجة فعلتم ذلك؟ فلا وجه لهذه القسمة إلا قوله: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وإلى الآية المفزع في ذلك، فيقال لهم: فقد سَمَى الله تعالى أولاد الأولاد أولاداً، فأبى فرق بين أن يكون الذكور والإناث أولاد ابنٍ واحدٍ أو بنتٍ واحدة وبين أن يكون هؤلاء الذكور والإناث أولاد بنتٍ وابنٍ في تناول الاسم لهم؟ وإذا كان الاسم متناولاً لهم في الحالين فيجب أن تكون القسمة في الحالين تتفق ولا تختلف ويُعطى أولاد البنات الذكور والإناث وأولاد البنين الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين، فلا يخالف حكم الآية في أحد الموضعين وتناول الآية لهما تناولاً واحداً.

فإن قالوا: يلزمكم أن تورثوا أولاد الأولاد مع الأولاد لتناول الاسم للجماعة عندكم! قلنا: لو تركنا وظاهر الآية فعلنا ذلك لكنَّ إجماع الشيعة الإمامية بل إجماع كل المسلمين منع من ذلك فخصصنا الظاهر وحلنا الآية على أَنَّ المراد: يوصيكم الله في أولادكم بطناً بعد بطن.
فإن قالوا: فنحن أيضاً نخصص الظاهر ونعمل قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، على أَنَّ المراد به أولاد الصلب بغير واسطة.

قلنا: تحتاجون إلى دليل قاطع على هذا التخصيص كما فعلناه نحن في ذلك ورجعنا فيه إلى

الإجماع.

فإن قالوا: أجمعت الإمامية على ذلك.

قلنا: ما الدليل على ذلك؟ فإننا ما نعرف هذا الإجماع وفي المسألة خلاف بينهم وإن كان أكثرهم يقول بخلاف التصواب في هذه المسألة تقليداً وتعويلاً على روايات رويها: إن كل من تقرب بغيره أخذ سهام من تقرب به، وهذا الخبر إنما هو في أولاد الأخوة والأخوات والأعمام والعَمَّات والأخوال والحالات وبنى الأعمام والأخوال، لأن هؤلاء لا تسمية لهم في الميراث وإنما يتقربون بغيرهم فأعطوا سهام من يتقربون به، وليس كذلك أولاد الأولاد لأن هؤلاء وإن سفلوا داخلون في اسم الولد، واسم البنات والبنين على الحقيقة ممن هو مسمى في الكتاب ومنصوص على توريثه لاحتاج في توريثه إلى ذكر قرابته وأن نعطيه نصيب من يتقرب به، كما لا يحتاج في توريث أولاد الصلب بلا واسطة إلى شيء من ذلك.

فإن قيل: فما دليلكم على صحة ما ذهبتم إليه من توريث أولاد الأولاد والقسمة عليهم للذكر من حظ الأنثيين؟

قلنا: دليلنا على ذلك قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، ولا خلاف بين أصحابنا في أن ولد البنين وولد البنات وإن سفلوا تقع عليهم هذه التسمية وتناولهم على سبيل الحقيقة، ولهذا حجبا الأبوين عن ميراثهما إلى السدسين بولد الولد وإن هبطوا، وحجبا الزوج عن التصف إلى الربع والزوجة عن الربع إلى الثمن بولد الولد، فمن سمّاه الله تعالى ولداً في حجب الأبوين وحجب الزوجين يجب أن يكون هو الذي سمّاه ولداً في قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، وكيف يخالف بين حكم الأولاد ويُعطى بعضهم للذكر مثل حظ الأنثيين والبعض الآخر نصيب آبائهم الذي يختلف ويزيد وينقص ويقضى تارة تفضيل الأنثى على الذكر والقليل على الكثير وتارة المساواة بين الذكر والأنثى؟ وعلى أي شيء نعول في الرجوع عن ظاهر كتاب الله تعالى؟!

فأما مخالفتنا من العامة فإنهم لا يوافقونا في تسمية ولد البنت بأنه ولد على الحقيقة وفيهم من وافق على ذلك، ووافق جميعهم على أن ولد الولد وإن هبط يُسمى ولداً على الحقيقة، وقد حكى عن

بعضهم أنه كان يقول: إن ولد الولد إنما يستون بهذه التسمية إذا لم يحضر أولاد الصلب فإن حضروا لم يتناولهم الاسم، وهذا طريف فإن الاسم إذا تناولهم لم يختلف ذلك بأن يحضر غيرهم أو لا يحضر، وما راعى أحد فيما يجري على المستويات من الأسماء مثل ذلك، وإنما أحوجهم إلى ذلك أنهم وجدوا أولاد الابن لا يأخذون مع حضور الابن شيئاً ويأخذون مع فقده بالآية المتضمنة للقسم على الأولاد وظنوا أن الاسم لا يتناولهم في الحال التي لا يرثون فيها، وهذا غلط منهم وقد أغناهم الله تعالى عن هذه البدعة في إجراء الاسم والخروج عن المعهود فيها بأن يقولوا: إن الظاهر يقتضي اشتراك الولد وولد الولد في الميراث لولا أن الإجماع على خلاف ذلك فيخصصوا بالإجماع الظاهر.

ومما يدل على أن ولد البنين والبنات يقع عليهم اسم الولد قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ، ولا خلاف بين الأمة في أن بظاهر هذه الآية تحرم علينا بنات أولادنا فلم تكن بنت البنت بنتاً على الحقيقة لما دخلت تحت هذه الآية.

وتحقيق ذلك أنه تعالى، لما قال: وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ، ذكر في المحرمات بنات الأخ وبنات الأخت لأنهن لم يدخلن تحت اسم الأخوات، ولما دخل بنات البنات تحت اسم البنات لم يحتج وقد حرّمهن أن يقول: وبنات بناتكم، وهذه حجة قوية فيما قصدناه، وقوله تعالى: وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ وقوله جلّ اسمه: وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخِيهِنَّ، لا خلاف في عموم الحكم هاهنا بجميع أولاد الأولاد من ذكور وإناث.

ومما يدل أيضاً على أن ولد البنت ينطلق عليه اسم الولد على الحقيقة: أنه لا خلاف في تسمية الحسن والحسين عليها السلام بآنها ابنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله، وأنها يفضلان بذلك ويمدحان ولا فضيلة ولا مدح في وصف مجاز مستعار فثبت أنه حقيقة.

وقد روى أصحاب السير كلهم: أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه لما أمر ابنه محمد بن الحنفية وكان صاحب رايته يوم الجمل في ذلك اليوم فقال له:

اطمئنْ بِهَا ظَفَرُ أَبِيكَ تُحْمَدِ لَا خَيْرَ فِي الْحَرْبِ إِذَا لَمْ تُوقَدْ
بِالْمَشْرِقِيِّ وَالْقَنَا الْمُسَدِّ

قال محمد بن إدريس رحمه الله: يعنى المقوم وقد استند الشئء إذا استقام، ومنه قول الشاعر:

أَعْلَمُهُ الرِّمَاطَةُ كُلُّ يَوْمٍ

فَلَمَّا اسْتَدَّ سَاعِدُهُ رِمَانِي

والعامة تنشده بالشين المعجمة وهو بالشين غير المعجمة فحمل محمد رضى الله عنه فأبلى جهده فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أنت ابني حقاً وهذا ابن رسول الله، يعنى الحسن والحسين عليهما السلام فأجرى عليهما هذه التسمية مادحاً لهما ومفضلاً والمدح لا يكون بالمجاز والاستعارة، وما زالت العرب فى الجاهلية تنسب الولد إلى جده أما فى موضع مدح أو ذم ولا يتناكرون ذلك ولا يحتمون منه، وقد كان الصادق أبو عبد الله عليه السلام يقال له أبداً: أنت ابن الصديق، لأن أمه بنت القاسم بن محمد بن أبى بكر، ولا خلاف بين الأئمة فى أن عيسى عليه السلام من بنى آدم وولده وأنها ينسب إليه بالأمومة دون الأبوية.

فإن قيل: اسم الولد يجرى على ولد البنات مجازاً وليس كل شئء استعمال فى غيره يكون حقيقة له.

قلنا: الظاهر من الاستعمال الحقيقة وعلى من ادعى المجاز الدلالة، وقد بينا فى غير موضع أن الأصل الحقيقة والمجاز طارئ داخل والاستعمال محمول على الأصول إلا أن تثقل دلالة قاهرة.

فإن قالوا: لو حلف رجل بالطلاق أو بالله تعالى أنه لا ولد له وله ولد بنت لما كان حائناً.

قلنا: يكون عندنا حائناً إذا أطلق القول وأنها لا يكون حائناً إذا نوى ما يخرج عن الحنث، وقد ناقض الفضل بن شاذان فى مذهبه وقال فى كتابه فى الفرائض فى رجل خلف بنت ابن وابن بنت: أن لبنت الابن الثلثين نصيب أبيها ولابن البنت الثلث نصيب أمه، فجعل لولد الولد نصيب من يتقرب به وأعطاه ذلك، ثم قال فى هذا الكتاب فى بنت ابن وابن ابن: أن المال بينها للذكر مثل حظ الأنثيين، وهذه مناقضة لما قرره لأن بنت الابن تتقرب بأبيها وابن الابن يتقرب أيضاً بأبيه فيجب أن يتساويا فى التصيب، فكيف جعل هاهنا للذكر مثل حظ الأنثيين

مع أنّ كلّ واحد يتقرّب بغيره فله على مذهبه نصيب من يتقرّب به؟ وألا فعل مثل ذلك في بنت ابن وابن بنت وجعل للذكر مثل حظ الأنثيين؟ ومن العجب أنّه قال في كتابه ما هذه حكاية لفظه: فإن ترك ابن بنت وابنة ابن وأبوين؛ فلأبوين السدسان وما بقي فلابنة الابن حقّ أبيها الثلثان، ولابن البنت حقّ أمّه الثلث لأنّ ولد الابنة ولد كما أنّ ولد الابن ولد، وهذا التعليل ينقض الفتوى، لأنّه إذا كان ولد البنت ولداً كما أنّ ولد الابن كذلك فيجب أن يكون المال بينهما للذكر مثل حظّ الأنثيين بظاهر قوله تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، فكيف أعطى الأنثى ضعف ما أعطى الذكر؟

وقد يوافق الحقّ مذهب ابن شاذان في بعض المسائل من هذا الباب وإن خالف في التعليل؛ مثل من خلف بنت بنت وابن ابن، فإنّه يعطي البنت نصيب أمتها وهو الثلث، ويعطى الابن نصيب أبيه وهو الثلثان، وهكذا نعطيها نحن لأنّا ننزلها منزلة ابن وبنت بلا واسطة للذكر مثل حظّ الأنثيين.

هذا آخر كلام السيّد المرتضى رضى الله عنه وهو الذي يقوى في نفسى وأفتى به وأعمل عليه لأنّ العدول إلى ما سواه عدول إلى غير دليل من كتاب ولا سنة مقطوع بها ولا إجماع منعقد، بل ما ذهبنا إليه هو ظاهر الكتاب الحكيم، والإجماع حاصل على أنّ ولد الولد ولد حقيقة على ما دللنا عليه في غير موضع، ولا نعدل عن هذه الأدلة القاطعة للأعذار إلّا بأدلة مثلها موجبة للعلم، ولا يُلتفت إلى أخبار آحاد في هذا الباب لا توجب علماً ولا عملاً ولا إلى كثرة القائلين به والمودعيه كتبهم وتصنيفاتهم، لأنّ الكثرة لا دليل معها لأنّه ربّما كان الدليل مع القليلين لأنّ الحجّة هو قول إمام الزّمان عليه السلام ولأجله عندنا صار الإجماع حجّة ودليلاً، فإذا لم يقطع على أنّ قوله مع أقوال الكثيرين من أصحابنا لم نأمن أن يكون قوله داخلاً في أقوال القليلين فيحتاج في المسألة إلى دليل غير الإجماع لأنّ دليل صحّة الإجماع غير مقطوع به مع أحد الفريقين فيحتاج في المسألة إلى دليل غيره،

والى ما اختاره السيّد واختارناه ذهب الحسن بن أبى عقيل العماتى رحمه الله في كتابه كتاب المتمسك بمجل آل الرسول عليهم السلام، وهذا الرّجل من جلة فقهاء أصحابنا ومتكلميهم

وكتابه كتاب معتمد قد ذكره شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في فهرست المصنفين وأئني

عليه، وكان شيخنا المفيد محمد بن التعمان رحمه الله يكثر الثناء على هذا الرجل.

والأقرب من الأولاد أولى من الأبعد، وإن كان الأقرب بنتاً والأبعد ابن ابن فإن عدم الأبوان والولد فالواجب تقديم الأخوة والأخوات والأجداد والجدات ولا يرث مع جميعهم ولا واحدهم أحد ممن عداهم من ذوى الأنساب، ويرث معهم من ذوى الأسباب الزوج والزوجة على ما قدمناه من أنهما يرثان مع كل أحد ولا يُمنعان من الإرث جملة إلا أن يكون المانع إحدى الصفات الثلاث المقدم ذكرها.

وحكم أولاد الأخوة والأخوات وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم في الاستحقاق ومشاركة الأجداد وحجب من سواهم واعتبار الأقرب منهم فالأقرب، فالأخ من الأب أو للأب والأم مع الجدة للأب أو للأب والأم بمنزلة الأخ مع الأخ، والأخت من هذا النسب مع الجدة المذكور بمنزلة الأخت مع الأخ، والجدة من هذا النسب المذكور مع الأخ أيضاً من هذا النسب بمنزلة الأخت مع الأخ، والجدة مع الأخت بمنزلة الأخت مع الأخت، فأما إن كان الأخ من الأم فحسب فقد قدمنا حكمه، وكذلك إن كان الجدة مع الأم مع هؤلاء المقدم ذكرهم فقد قدمنا أيضاً حكمهم وحررناه وشرحناه فيما مضى فليلاحظ مَنّي هناك فلا وجه لإعادته.

فإن لم يكن أحد من هؤلاء وجب تقديم الأعمام والعَمَّات والأخوال والحالات أو واحدهم على غيرهم من القربات إلا من استثنيناه، وحكم الأولاد منهم وإن نزلوا حكم آبائهم وأمهاتهم على ما قدمناه إلا في مشاركة الأخوال أو الأعمام، وفيما رواه أصحابنا وأجمعوا من أن ابن العم للأب والأم أحق بالميراث من العم للأب، فإنهم أجمعوا على عيز هذه المسألة وصورتيها فحسب، فإن كان عوض العم المذكور فيها عمّة للأب كان الميراث لها دون ابن العم الذي للأب والأم لأنهم ما أجمعوا إلا على صورة المسألة المقدم ذكرها.

وكذلك لو كان خال وعم للأب وابن العم للأب والأم كان المال للعم والخال للعم الثلثان وللخال الثلث وسقط ابن العم للأب والأم، وكذلك لو كان خال وابن العم المقدم

ذكره كان الميراث للخال دون ابن العم للمذكور في المسألة.

وقال شيخنا أبو جعفر في استبصاره في تأويل خبر أورده وهو: رجل مات ولم يخلف إلا بني عم وبنات عم وعم أب وعمتين لمن الميراث؟ فكتب: أهل العصبة وبنو العم هم وارثون، قال شيخنا: فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما: أن نحمله على التقية لأنه موافق لمذهب العامة لأن المتقرر من مذهب الطائفة أن الأقرب أولى بالميراث من الأبعد، وإذا ثبت ذلك فالعمتان أولى لأنها أقرب من ابن العم ومن عم الأب، والوجه الآخر: أن يكون هذا الحكم يختص إذا كان بنو العم لأب وأم والعم أو العمة للأب خاصه.

قال محمد بن إدريس رحمه الله قوله: أو العمة، غير صحيح لأن الإجماع منعقد على العم دون العمة، وقد رجع شيخنا عن هذا في المسائل الحليّة فقال: المسألة السادسة: ابن العم للأب والأُم مع العم للأب؛ المال لابن العم فإن كان معه إخوة كان بينهم، فإن كان مع ابن العم للأب عمّة للأب أو عمّ للأُم كان المال لمن كان من قبل الأُم أو الأب دون ابن العم للأب والأُم، ولا نحمل على تلك المسألة غيرها لبطان القياس، ولولا إجماع الفرقة عليها لما قلنا بها لأنها تخالف الأصول فينبغي أن يكون الفتيا مقصوراً عليها، هذا آخر كلام شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله، فلا يجوز لنا أن نتعدى عن المسألة وصورتها وصيغتها ولا نقيس عليها غيرها لأن القياس عندنا باطل كما قال.

فإن غُديم هؤلاء الوراث فالمستحقّ من له الولاء بالعتق المتبرّع به أو الولاء بتضمّن الجريرة دون ولاء الإمامة، لأنّ ولاء الإمامة لا يستحقّ به الإرث إلا بعد الولاءين المقدم ذكرهما ولا يُستحقّ أيضاً الإرث في جميع أقسام الولاء الثلاثة إلا بعد عدم جميع ذوى الأنساب دون الأسباب إلا في ولاء الإمامة فإنّ الإمام لا يستحقّه إلا مع عدم جميع ذوى الأنساب أيضاً دون الأسباب إلا سبب واحد وهو الزوج، فإنّ الإمام لا يستحقّ من الإرث بولاء الإمامة شيئاً مع الزوج لإجماع أصحابنا على ذلك، فأما مع الزوجة فإنّه يستحقّ ما بقي بعد سهمها وفرضها.

بغير خلاف من عَصَل متأمل إلا رواية شاذة لا يُلتفتُ إليها ولا يعرّج عليها، فإنّ شيخنا

السرائر

أبا جعفر ذكر في نهايته قال: فإذا خلّفت زوجاً ولم تخلف غيره من ذى رحم قريب أوبعيد كان للزوج التصف بنص القرآن والباقي ردّ عليه بالصحيح من الأخبار عن أئمة آل محمد عليهم السلام، وإذا خلف الرجل زوجة ولم يخلف غيرها من ذى رحم قريب أوبعيد كان لها الربع بنص القرآن والباقي للأمام، وقد روى: أنّ الباقي يُردّ عليها كما يُردّ على الزوج، وقال بعض أصحابنا في الجمع بين الخبرين: هذا الحكم مخصوص بحال غيبة الإمام وقصوره، فأما إذا كان ظاهراً فليس للمرأة أكثر من الربع والباقي له على ما يبتاه، وهذا وجه قريب من الصواب.

قال محمد بن إدريس رحمه الله مصنف هذا الكتاب: ما قرّبه شيخنا رحمه الله أبعد ممّا بين المشرق إلى المغرب لأنّ تخصيص الجامع بين الخبرين بما قد ذهب إليه يحتاج فيه إلى دلالة قاهرة وبراهين متظاهرة، لأنّ أموال بني آدم ومستحقّاتهم لا تحلّ بغيبتهنّ لأنّ التصرف في مال الغير غير إذنه قبيح عقلاً وسمعاً، وشيخنا أبو جعفر فقد رجع عمّا قرّبه في إيجازه فقال: ذوو السهام على ضربين: ذوو الأنساب وذوو الأسباب، فذوو الأسباب هم الزوجة والزوج ولها حالتان؛ حالة انفراد بالميراث وحالة اجتماع، فإذا انفردوا كان لهم سهمهم المسمّى؛ إن كان زوجاً للتصف، والربع إن كانت زوجة، والباقي لبيت المال، وقال أصحابنا: إنّ الزوج وحده يُردّ عليه الباقي بإجماع الفرق على ذلك، هذا آخر كلامه في الإيجاز.

وقال شيخنا المفيد في مقننته في آخر باب ميراث الأخوة والأخوات: وإذا لم يوجد مع الأزواج قريب ولا نسيب للميت ردّ باقى التركة على الأزواج، إلّا أنّه رحمه الله رجع عن ظاهر كلامه وإجاليه في كتابه كتاب الإعلام فقال في باب ميراث الأزواج: واتّفقت الإمامية على أنّ المرأة إذا توفيت وخلّفت زوجاً لم تخلف وارثاً غيره من عصبه ولا ذى رحم أنّ المال كلّهُ للزوج؛ التصف منه بالتسمية والتصف الآخر مردود عليه بالسنة، هذا آخر كلامه رحمه الله.

وإلى ما اخترناه ذهب السيّد المرتضى في انتصاره فقال مسألة: وممّا انفردت به الإمامية أنّ الزوج يرث المال كلّهُ إذا لم يكن وارث سواه، فالتصف بالتسمية والتصف الآخر بالردّ وهو أحقّ بذلك من بيت المال، وخالف باقى الفقهاء في ذلك وذهبوا كلّهم إلى أنّ التصف له

والتصف الآخـر لبيت المال، والحجـة في ذلك إجماع الطائفة عليه.

فإذا قيل: كيف يُردّ على من لا قرابة له ولا نسب وأتـما يرث بسبب وأتـما يُردّ على ذوى الأرحام. ولو جاز أن يرّد على الزوج لجاز أن يرّد على الزوجة حتّى تورث جميع المال إذا لم يكن وارث سواها.

قلنا: الشرع ليس يؤخذ قياساً وأتـما يتبع فيه الأدلة الشرعية وليس يمتنع أن يرّد على من لم يكن ذا رحم وقرابة إذا قام الدليل على ذلك، وأتـما الزوجة فقد وردت رواية شاذة بأنـها: ترث المال كلّـه إذا انفردت كالزوج، ولكن لا معوّل على هذه الرواية ولا تعمل الطائفة بها، وليس يمتنع أن يكون للزوج مزية في هذا الحكم على الزوجة كما كانت له مزية عليها في تضاعف حقّه على حقّها، هذا آخر كلامه رحمه الله.

ويقوم ولد المعتق الذكور منهم والإناث وجميع من يرثه من ذوى الأنساب على حدّ واحد مقامه، إلّا الإخوة والأخوات من الأمّ أو من يتقرّب بها من الجدة والجدّة والحال والحالة وأولادهما على الصحيح من المذهب، سواء كان المعتق المباشر للعق رجلاً أو امرأة لأنّه الذى يقتضيه أصل مذهبنـا.

وفى أصحابنا من قال: أنّه لا ترث النساء من الولاء شيئاً وأتـما يرثه الذكور من الأولاد والعصبة إذا لم يكن أولاد ذكور، هذا إذا كان المعتق رجلاً، وأتـما إذا كان المعتق امرأة فلا يرث أولادها من ولـاء موالها شيئاً بل يرث الولاء العصبة دون أولادها سواء كان الأولاد ذكوراً وإناثاً.

وذهب بعض أصحابنا إلى: أنّه إذا كان المعتق رجلاً يرث ولـاء مواله أولادّه الذكور دون الإناث منهم، فإن لم يكن له أولاد ذكور كان الولاء للعصبة، فإن كان المعتق امرأة ورث ولـاء موالها أولادها الذكور دون الإناث، فإن لم يكن ذكور فإنّ الولاء للعصبة مثل ما قال في إذا كان المعتق رجلاً، وهذا اختيار شيخنا المفيد في مقننته.

وقال الحسن بن أبى عقيل: يرث الولاء جميع ورثة المعتق، وذكر اختلاف الشيعة في ذلك، وقال الأكثرون منهم بما أورده عنه ثمّ قال: وهذا مشهور متعالم.

قال محمّد بن إدريس رحمه الله: والثانى اختيار شيخنا أبى جعفر في نهايته، والأوّل اختياره في

وقولهم: لما وُثِرَت الأبوان بمعنى واحد وهو الولادة وكانا في درجة واحدة أشبها الابن والبنت فلم يجر أن تُفَضِّل الأنثى على الذكر، قياس لا يجوز أن تثبت به الأحكام الشرعية، ثم لو مَنَعَ ذلك من التفضيل مَنَعَ من التساوي كما منع في الابن والبنت منه وقد علمنا تساوي الأبوين.

وقولهم: إذا دخل على الأبوين من يستحق بعض المال كان الباقي بعد أخذ المستحقين بينهما على ما كان في الأصل كالشريكين في مال لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه استحق عليها بعضه، ليس بشيء لأن الشريكين قد استحق كل واحد منهما سهماً معيناً، فإذا استحق من المال شيء كان ما يبقى بينهما على قدر سهامها المسماة المعينة، وليس كذلك ما نحن فيه لأننا قد بيننا أن الأب لا يأخذ الثلثين بالتسمية ولاهما سهمه الذي لا بد أن يستحقه، وإنما له الفاضل بعد ما سئى للآثم فتفق أنه الثلثان وهذا يخيب عن قولهم: إذا دخل التقصص على الابن والبنت معاً لمزاحمة الزوج أو الزوجة فكذلك يجب في الأبوين، لأن الله تعالى قد صرح في الابن والبنت بأن للذكر مثل حظ الأنثيين فوجب أن تكون القسمة بينهما على ذلك في كل حال ولم يصرح بأن للأب في حال الانفراج من الولد الثلثين وإنما أخذهما اتفاقاً فافترق الأمران.

فإن كان مع الأبوين أخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان لأب أو لأب وأم قد انتفت عنهم الصفات الثلاث المقدم ذكرها فالأثم محجوبة عن الثلث إلى السدس،

بدليل إجماع أهل البيت عليهم السلام، وأيضاً فلا خلاف في صحة الحجب بمن ذكرناه وليس كذلك الحجب بمن عداهم، وقوله تعالى: فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ، وإن تناول ظاهرة الإخوة من الأم فإننا تعدل عن الظاهر للدليل، وهذا جوابنا على من قال: إنه لا يحجب بأقل من ثلاثة من الأخوة، وتمسك بظاهر الآية وأن أقل الجمع ثلاثة.

وللأبوين مع الولد الثلث بينهما بالسوية ولأحدهما السدس، واحداً كان الولد أو أكثر ذكر أو أنثى، ولد صلب كان أو غيره، إلا أنه إن كان ذكراً فله جميع الباقي بعد سهم الأبوين، وإن كان ذكر أو أنثى فللذكر مثل حظ الأنثيين وهذا كله بلا خلاف، وإن كان أنثى فلها النصف والباقي يرد عليها وعلى الأبوين بدليل إجماع الطائفة وأيضاً قوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

وإذا كانت البنت والأبوان أقرب إلى الميت وأولى برحه من عصبته ومن إمام المسلمين وبيت المال كانوا أحق بميراثه.

ويُحتج على المخالف بما روه من قوله عليه السلام: المرأة تحوز ميراث ثلاثة: عتيقها ولقيطها وولدها، وهي لا تحوز جميعه إلا بالرد. وبما روه من أنه عليه السلام جعل ميراث ولد الملائنة لأتمه ولذريتها من بعدها وظاهر ذلك أن جميعه لها ولا يكون لها ذلك إلا بالرد. وبما روه عن سعد أنه قال للبتى صلى الله عليه وعلى آله: إن لي مالا كثيرا وليس يرثني إلا بنتي أفأوصي بمالي كله؟ قال لا، قال: فبالنصف؟ قال لا، قال: فبالثلث؟ قال: الثلث والثلث كثير. فأقره عليه السلام على قوله: ليس يرثني إلا بنتي، ولم ينكر عليه.

وروى هذا الخبر بلفظ آخر وأنه قال: أفأوصي بثلاثي مالي والثلث لبنتي؟ قال لا، قال: أفأوصي بنصف مالي والنصف لبنتي؟ قال لا، قال: أفأوصي بثلاث مالي والثلثان لبنتي؟ قال: الثلث والثلث كثير. وهذا يدل على أن البنت ترث الثلثين، وقول المخالف: إن الله جعل للبنت الواحدة النصف فكيف يزداد على ذلك؟ لاحتجة فيه لأنها تأخذ النصف بالتسميه ومازاد عليه بسبب آخر وهو الرد بالرحم ولا يمنع أن ينضاف سبب إلى آخر، كالزواج إذا كان ابن عم ولا وارث معه فإنه يرث النصف بالزوجية والنصف الآخر عندنا بالقرابة وعند المخالف بالعصبة.

فإن كان مع الأبوين ابنتان فازاد كان لهما الثلثان وللأبوين السدسان ولأحد الأبوين معهما السدس والباقي رد عليهم بحساب سهامهم، فإن كان هناك إخوة يحبون الأم لم يُرد عليها من فاضل الفريضة شيء ورد ذلك على الأب والبنت فحسب. إذا خلف بنتاً وأبوين وإخوة يحبون الأم فها هنا لا يُرد من الفاضل على السهام شيء على الأم ورد على الأب والبنت، فإن كان مع الأبوين والولد زوج أو زوجة كان للولد ما يبق بعد سهم الأبوين والزوجة، واحداً كان الولد أو جماعة، ذكر أو أنثى، للصلب كان أو لغيره، فإن لم يفِ الباقي بالمستى للبنت أو للابنتين يكون التقص داخلاً على البنت أو ما زاد عليها دون الأبوين ودون الزوج أو الزوجة.

السرائر

مسائل خلافه فإنه قال مسألة: الولاء يجري مجرى التسبب ويرثه من يرث من ذوى الأنساب على حد واحد إلا الإخوة والأخوات من الأثم أو من يتقرب بها من الجدة والجدّة والحال والحالة وأولادهما، وفي أصحابنا من قال: أنه لا ترث النساء من الولاء شيئاً وإنما يرثه الذكور من الأولاد والعصبة، ثم استدك فقال: دليلنا إجماع الفرقة وأيضاً قوله عليه السلام: الولاء لحمة كلحمه التسبب لا يتناح ولا يوهب، اللحمه بضم اللام: القرابة، ولحمه الثوب تفتح وتضم. قال محمد بن إدريس رحمه الله: وهذا الخبر مُجمع عليه مُتلقى بالقبول عند المخالف والمؤلف، ومن المعلوم أن في التسبب يرث جميع ذوى الأنساب على حد واحد إلا ما خرج بالإجماع من كلاله الأثم ومن يتقرب بها على ما قدمناه.

فصل: في تفصيل أحكام الوراثة مع الانفراد والاجتماع:

قد بينّا أنّ أول المستحقّين الأبوان والولد، فالأبوان إذا انفردا من الولد كان المال كله لهما؛ للأثم الثلث والباقي للأب، والمال كله لأحدهما إذا انفرد. فإن كان معهما زوج أو زوجة فللأثم الثلث من أصل التركة بالتسمية والباقي بعد سهم الزوج أو الزوجة للأب بآية أولي الأرحام،

يدلّ على ذلك بعد إجماعنا قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ، وهذا نصّ في موضع الخلاف لآته لا يفهم من إيجاب الثلث لها إلا الثلث من الأصل كما لا يفهم من إيجاب النصف للبنت أو الزوج مع عدم الولد إلا ذلك، وأيضاً فإنه تعالى لم يُسمّ للأب مع الأثم شيئاً وإنما يأخذ الثلثين لأنّ ذلك هو الباقي بعد المسمّى للأثم لآته الذي لا بد أن يستحقّه بل الذي اتفق له، فإذا دخل عليها زوج أو زوجة وجب أن يكون النقص داخلاً على من له ما يبقى وهو الأب، كما أنّ له الزيادة دون صاحب السهم المسمّى وهو الأثم، ولو جاز نقصها عما سُمّي لها في هذا الموضع لجاز ذلك في الزوج أو الزوجة وقد علمنا خلاف ذلك.

وحلّ المخالف الآية على أنّ المراد للأثم الثلث مع الأب: إذا لم يكن وارث غيرهما، ترك للظاهر من غير دليل.

لأنَّ الأُمَّةَ بأجمعها تذهب إلى أنَّ البنت أو البنتين منقوصات، وما أجمعت على أنَّ الأبوين والزَّوج مُتَقَصَّوْنَ بل أجمعت على أنَّهم هاهنا مُسَمَّوْنَ بظاهر التنزيل فعملنا بالقرآن هاهنا وخصَّصنا البنات بالتقصص وإن كُنَّ مسميات بالإجماع من الأُمَّة، وليس معنا في حقَّ الأبوين والزَّوج إجماع منعقد بحيث نخصَّصهم به فوقنا الظاهر حَقُّه وعملنا بكتاب الله وبإجماع الأُمَّة، وهذه من مسائل العَوْل التي يذهب المخالفون فيها إلى إدخال التقصص على جميع ذوى السَّهام ويشبهون ذلك بمن مات وعليه ديون لا تتسع تركته لوقائها؛ والعَوْل في اللغة عبارة عن الزيادة والتَّقْصَان معاً، فإنَّ أضيف هاهنا إلى المال كان نقصاناً وإنَّ أضيف إلى السَّهام كان زيادةً.

ودليلنا على ما ذهبنا إليه إجماع أهل البيت عليه، وأيضاً فلا خلاف أنَّ التقصص هاهنا داخل على البنات على ما قدَّمناه، ولا دليل على دخوله هاهنا على من عداهنَّ من إجماع ولا غيره فوجب البقاء فيهم على الأصل الَّذي اقتضاه ظاهر القرآن وعكس التَّبيان، وأيضاً فدخول التقصص على جميع ذوى السَّهام تخصيص لظواهر كثيرة من القرآن وعدول عن الحقيقة فيها إلى المجاز، ودخوله على البعض رجوع عن ظاهر واحد فكان أولى.

فإذا ثبت أنَّ نقص البعض أولى ثبت أنَّه الَّذي عيَّناه لأنَّ كلَّ من قال بأحد الأمرين قال بالآخر، والقول بأنَّ المنقوص غيره مع القول بأنَّ نقص البعض أولى خروج عن الإجماع. وفي أصحابنا من يقول في هذا الموضع: إنَّ الله تعالى إنَّها فرض للبنتين الثلثين مع الأبوين فقط إذا لم يكن غيرهم، فإذا دخل في هذه الفريضة الزَّوج تغيَّرت الفريضة التي سُمِّي فيها الثلثين للبنتين كما أنَّه لو كان مكان الزَّوج ابن لتغيَّرت القسمة ولم يكن للأبنتين الثلثان.

وقال أيضاً أعنى بعض أصحابنا: إنَّ الزَّوج والزَّوجة جُعِلَ لهما في الكتاب فرضان أعلى وأسفل وحُطَّ من الأعلى إلى الأدنى، وكذلك جُعِلَ للأبوين فرضان أحدهما أعلى وهو الثلثان للأب والثلث للامَّ ثم يَبَيَّن أنَّهما إذا حُجِّبَا عن ذلك حُطَّ إلى السَّدسين، وفرض للابنة التَّصْف وللابنتين الثلثين ولم يُحْطَّ البنات من فريضة إلى أخرى، فيجب إدخال التقصص على سهام من لم يلحقه نقص ولا حُطَّ من رتبة إلى رتبة أخرى، ويُوقَّر نصيب من نُقِّص وحُطَّ من رتبة عليا إلى رتبة سفلى حتَّى لا يلحقه نقص بعد نقص آخر فيكون ذلك إجحافاً به.

وهذا الذى حكيناه عن بعض أصحابنا فيه نظره، والمعتمد فى الاستدلال على ما قدمناه أولاً وحررناه فإنه أحسن للشعب، وهذا اختيار السيد المرتضى فى التاصيلات فإنه قال فى المسألة لتسعين والمائة: الفرائض لا تعول؛ ولومات رجل وخلف أبوين وبتين وزوجة فللزوجة الثمن وللأبوين لكل واحد منها السدس ومابقى للبتين، هذا صحيح وذهب أصحابنا بلا خلاف إلى: أن الفرائض لا تعول، ووافقنا على ذلك ابن عباس، وداود بن علي الأصفهاني، وخالفنا باقى الفقهاء، وتحقيق هذه المسألة أن تكون السهام المسماة فى الفريضة يضيق عنها المال ولا يتسع لها، كما رأيت خلفت ابنتين وأبوين وزوجاً فللزوجة الربع وللبتين الثلثان وللأبوين السدسان، وهذا مما يضيق عنه المال لأنه لا يجوز أن يكون للمال ثلثان وسدسان وربع.

وعندنا فى هذه المسألة أن للأبوين السدسين وللزوجة الربع ومابقى للبتين، ومخالفونا الذين يذهبون إلى القول يجعلون للزوجة الخمس ثلاثة أسهم من خمسة عشر، وللأبوين السدسان أربعة من خمسة عشر، وللبتين الثلثان ثمانية من خمسة عشر، فقد نسب مخالفونا فى القول إلى الله تعالى ما لا يليق بحكمته وعدله وجبل صفاته، لأنه لا يجوز أن يفرض فى المال ما لا يتسع المال له فذلك سفة وعبث، لأن الله تعالى فرض للأبوين السدسين فى هذه المسألة وأعطوهم أربعة من خمسة عشر وهذا خمس وثلثا عشر لا سدسان، وفرض للزوجة الربع وأعطوه ثلاثة من خمسة عشر وهذا خمس لاربع، وفرض للبتين الثلثين فأعطوهم ثمانية من خمسة عشر وهذا ثلث وخمس لا ثلثان. فإن قالوا: قلّم أدخلتم التقصان فى هذه المسألة على البنتين دون الجماعة والله تعالى قد سَمّى للبتين الثلثين كما جعل للواحدة النصف؟

قلنا: المعتمد فى إدخال التقص على نصيب البنتين فى هذه المسألة وما شاكلها من المسائل التى يُدعى فيها العول، أننا نقصنا من أجمعت الأئمة على نقصانه من سهامه وهم البنتان، لأنه لاختلاف بين من أثبت العول وبين من نفاه فى أن البنتين متقوصتان هاهنا عن سهامهما التى هى الثلثان وليس كذلك من عدا البنتين من الأبوين والزوجة لأن الأئمة ما أجمعت على نقصانهم ولا قام على ذلك دليل، فلما اضطررنا إلى التقصان وضائق السهام عن الوفاء نقصنا من وقع الإجماع على نقصانه ووفرنا نصيب من لا دليل على وجوب نقصانه، فصار هذا الإجماع دليلاً على

أنه ليس للبنتين الثلثان على كل حال وفي كل موضع، فخصصنا الظاهر بالإجماع ووفينا
الباقيين في هذه الفريضة بظواهر الكتاب التي لم يفتد دليل على تخصيصها، إلى هاهنا آخر كلام
السيد المرتضى رضي الله عنه، فنعم ما قال واستدلّ وحرّر.

وأيضاً فقد روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المذلي أحد فقهاء أهل
المدينة السبعة، والثاني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزومي، والقاسم بن
محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، وعروة بن الزبير الأسدي القرشي، وسعيد بن المسيب بن
حرزة الخزومي، وسليمان بن بشار مولى ميمونة بنت الحارث زوج النبي عليه السلام،
وخارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، فهؤلاء السبعة، قال: جلست إلى ابن عباس فجري ذكر
الفرائض والموارث، فقال ابن عباس: سبحان الله أترون الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل
في مال نصفاً وثلاثاً وربعاً؟ فقال له زفر بن أوس البصري: يا ابن عباس فن أولك من أفعال
الفرائض؟ قال: عمر بن الخطاب لما التفت عنده الفرائض ودافع بعضها بعضاً قال: والله
ما أدري أيكم قدم الله وأيكم آخر؟ فأجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال
بالخصص، وأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه من عول الفريضة، وأيم الله لو قدم من
قدم الله وأخر من أخر الله ما عالت فريضة، تمام الحديث، فإننا أخذنا منه موضع قصدنا.

والفرق بين مانحن فيه وبين الذين على التركة؛ أن الغرماء مستوون في وجوب استيفاء حقوقهم
منها ولا مزية لبعضهم على بعض في ذلك وليس كذلك مسائل العول، لأننا قد بينا أن في الورثة
من لا يجوز أن ينقص عن سهمه وفهم من هو أولى بالنقص من غيره فخالفت حالهم حال
الغرماء، ودعواهم على أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول بالعول وروايتهم عنه أنه قال بغير
روية وقد سئل وهو على المنبر عن ابنتين وأبوين وزوجة: صار ثمنها تسعاً، غير صحيحة لأن
أبناءه عليهم السلام وشيعته أعلم بمذهبه من غيرهم وقد نقلوا عنه خلاف ذلك، وابن عباس
ما أخذ مذهب في إبطال العول إلا عنه، وقد روى المخالف عنه أنه قال: من شاء باهله أن الذي
أحصى رمل عالج ما جعل في مال نصفاً وثلاثاً وربعاً.

ثم اعتمداهم في الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام لما ادعوه من قوله بالعول في الفرائض على

السرائر

أخبار آحاد لا يُعَوَّلُ على مثلها في الشرع، ثم هي موقوفة على الشعبي والتخمي والحسن بن عمار، والشعبيُّ ولد في سنة ست وثلاثين والتخمي ولد في سنة سبع وثلاثين، وأمير المؤمنين عليه السلام قتل في سنة أربعين فلا يصح روايتهما عنه، والحسن بن عماره مُضَعَّفٌ عند أصحاب الحديث ولَمَّا وَلِيَ المظالم قال سليمان بن مهران الأعمش: ظالم وَلِيَ المظالم.

فأما ما ادَّعَوْهُ من قوله عليه السلام: صار ثمنها تسعاً، فرواهُ سفيان عن رجل لم يسمَّه والمجهول لا يعتد بروايته، على أَنَّهُ يتضمَّن ما لا يليق به عليه السلام لأنَّه سئل عن ميراث المذكورين فأجاب عن ميراث الزوجة فقط، وإغفالاً من عداها وقد سئل عنه غيرُ جائر عليه، وقد قيل أنَّ الخبر لو صحَّ لاحتُمِلَ أن يكون المراد به: صار ثمنها تسعاً، عند من يرى العول على سبيل التهجين له والذم كما قال الله تعالى: ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ، أى عند قومك وأهلك، ولاحتُمِلَ أيضاً أن يكون أراد الاستفهام وأسقط حرفه كما روى عن ابن عباس في قوله تعالى: فَلَا أَقْتَحِمَ الْعَقَبَةَ، وقال عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَّةَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالشَّرَابِ

فصل:

وإذا انفرد الولد من الأبوين وأحد الزوجين فله المال كله، سواء كان واحداً أو جماعة ذكراً كان أو أنثى، ولا يرث مع البنت أحد سوى من قدمناه عصبه كان أو غيره، بل التصف لها بالتسمية الصريحة والتصف الآخر بالردة بالرحم على ما بيَّناه.

وغالفونا يذهبون إلى: أَنَّهُ لو كان مع البنت عمٌ أو ابن عمٌ لكان له التصف بالتعصيب وكذا لو كان معها أخت، ويجعلون الأخوات عصبه مع البنات، ويُسقِطون من هو في درجة العم أو ابن العم من النساء كالعمات وبنات العم إذا اجتمعوا، ويخصُّون بالميراث الرجال دونهنَّ لأجل التعصيب ونحن نُورِثهنَّ.

ويدل على صحة ما نذهب إليه بعد إجماع أصحابنا عليه ما قدمناه من آية ذوى الأرحام لأنَّ الله

سبحانه نصّ فيها على أنّ سبب استحقاق الميراث القرى وتداني الأرحام، وإذا ثبت ذلك وكانت البنت أقرب من العصبة وجب أن تكون أولى بالميراث، ويدلّ أيضاً على أنه لا يجوز إعطاء الأخت التصف مع البنت قوله تعالى: **إِنْ يَمِرُّوْهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَكَلَةٌ وَآلَةٌ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ**، فشرط في استحقاقها التصف عدّم الولد وفقده، فوجب أن لا يستحقّه مع البنت لأنّها ولد، ويدلّ على بطلان تخصيص الرجال بالأرث دون النساء قوله تعالى: **لِلرِّجَالِ نِصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نِصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ** نِصِيباً مَّفْرُوضاً، فأوجب سبحانه للنساء نصيباً كما أوجب للرجال من غير تخصيص، فمن خصّ الرجال بالميراث في بعض المواضع فقد ترك الظاهر فعلية الدلالة، ولا دلالة يُقَطَّعُ بها على ذلك ولا يلزمنا مثل ذلك إذا خصصنا البنت بالميراث دون العصبة لأنّ الاستواء في الدرجة مراعى مع القرابة، بدليل أنّ ولد الولد لا يرث مع الولد للصلب وإن شمله اسم الرجال إذا كان من الذكور، واسم النساء إذا كان من الإناث.

وإذا ثبت ذلك وكان هو المراد بالآية وورث المخالف العمّ دون العمّة مع استوائهما في الدرجة، كان ظاهر الآية حجة عليه دوننا، على أنّ التخصيص بالأدلة غير منكر وإنما المنكر أن يكون ذلك بغير دليل.

فإن قالوا نحن نخصّ الآية التي استدلّتم بها بما رواه ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس عن النبيّ عليه السلام من قوله: يقسم المال على أهل الفرائض على كتاب الله فما أبقت فلأوليّ ذكرٍ قَرَبٍ، ونورث الأخت مع البنت بما رواه الهذيل بن سُرخبيل من أنّ أبا موسى الأشعريّ سئل عمّن ترك بنتاً وبنت ابن وأختاً لأب وأمّ فقال: للبنت التصف وما بقي فللأخت، وبما رواه الأسود بن يزيد قال: قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله فأعطى البنت التصف والأخت التصف ولم يورث العصبة شيئاً.

فالجواب: إنّ ترك ظاهر القرآن لا يجوز بمثل هذه الأخبار لأنّ أول ما فيها أنّ الخبر المروى عن ابن عباس لم يروه أحد من أصحاب الحديث إلّا من طريق ابن طاووس ومع هذا فهو مختلف اللفظ، فروي على ما تقدّم، وروي: **فَلأُولِي عَصَبَةٍ ذَكَرٍ، وَرُوي: فَلأُولِي رَجُلٍ ذَكَرٍ وَكَلَّ**

السرائر

عصبة، واختلاف لفظه مع اتحاد طريقه دليل ضعفه، على أنَّ مذهب ابن عباس في نفى التورث بالعصبة مشهور وراوى الحديث إذا خالفه كان قدحاً في الحديث، والبهذيل بن شُرَّحْبِيل مجهول ضعيف، ثم إنَّ أبا موسى لم يسند ذلك إلى النبي عليه السلام وفاته هولا حجة فيها، ولا حجة أيضاً في قضاء معاذ بذلك ولا في كونه على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ما لم يثبت علمه عليه السلام به وإقراره عليه، وفي الخبر ما يظن أن تكون الأخت أخذت بالتعصيب وهو قوله: ولم يورث العصبة شيئاً، لأنها لو كانت هاهنا عصبة لقال: ولم يورث باقي العصبة شيئاً.

على أنَّ هذه الأخبار لو سلمت من كل قدح لكانت معارضة بأخبار مثلها واردة من طريق المخالف مثل قوله عليه السلام: من ترك مالاً فلأهله، وقول ابن عباس وجابر بن عبد الله: الآن المال كله للبننت دون الأخت، وروى الأعمش مثل ذلك عن إبراهيم التخمي وبه قضى عبدالله بن الزبير على ماحكاه الساجي والطبري، وما نخص نحن بروايته في إبطال التورث بالعصبة كثير، وإذا تعارضت الأخبار سقطت ووجب الرجوع إلى ظاهر القرآن، على أنَّ أخبارهم لو سلّمت من المعارضة لكانت أخبار آحاد وقد دللنا على فساد العمل بها في الشرعيات.

على أنهم قد خالفوا في لفظ الحديث عن ابن عباس فورثوا الأخت مع البننت وليست برجل ولا ذكر، وورثوها أيضاً مع الأخ إذا كانا مع البننت ولم يخصوا الأخ وكذا لو كان مكان الأخ عم، وإذا جاز لهم تخصيصه بموضع دون موضع جاز لنا حمله على من ترك أختين لأُم وأخاً لأب مع أولاد إخوة لأب وأم أو ترك زوجة وأخاً مع عمومة وعمات، فإن ما يبق بعد الفرض المسمى للأختين أو الزوجة لأولي دكر قُرب وهو الأخ بلا خلاف.

على أنهم إذا جعلوا الأخت عند فقد الأخوة عصبة لزمهم أن يجعلوا البننت مع عدم البنين عصبة بل هي أولى لأن الابن أحق بالتعصيب من الأب، والأب أحق بالتعصيب مع الأخ، فأخت الابن تكون أحق بالتعصيب من أخت الأخ بلا شبهة، وليس لهم أن يفرقوا بأن البننت لا تعقل عن أبيها لأن الأخت أيضاً لا تعقل، وقد بينا فيما تقدّم أنَّ ولد الولد وإن تزلوا يقومون مقام آبائهم

وأمتهاهم بل هم أولاد حقيقة، وبيتنا مذهبنا واختيارنا في ذلك فلا وجه لإعادته في مشاركة من يشاركونه وحجب من يجنبونه، ويأخذ كل منهم تسمية نفسه وما ينطلق عليه من الاسم دون ميراث من يتقرب به.

وذهب بعض أصحابنا على ما حكيناه أولاً عنهم: أنه يأخذ كل منهم ميراث من يتقرب به كابن بنت وبنت ابن فإن لابن البنت الثلث ولبنت الابن الثلثين، والصحيح من المذهب ما قدمناه لأن اسم الولد يقع على ولد الولد وإن نزلوا حقيقة، سواء كان الولد ذكراً أو أنثى، عند جميع أصحابنا المخالف في المسألة والمؤلف، لما قدمناه من إطلاق المسلمين في عيسى عليه السلام أنه ابن آدم، ولقول الرسول عليه السلام في الحسن والحسين عليها السلام: ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا، ولأن جميع ما علته سبحانه من الأحكام بالولد قد عم به ولد البنين والبنات في قوله: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ، إلى قوله: وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ، وقوله: وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ، وقوله: وَلَا يُدْرِيْنَ زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا الْبُعُولَتِيهِنَّ.

فإذا وقع اسم الولد على ولد الولد حقيقة تعلق بهم أحكام الميراث إذا لم يوجد ولد الصلب مثل ما تعلق به بظواهر القرآن؛ وليس لأحد أن يقول: إن اسم الولد يقع على ولد الولد مجازاً فلا يدخل في الظواهر إلا بدليل، لأن الأصل في الاستعمال حقيقة على ما بينه محضوا أصحاب أصول الفقه، ومن ادعى المجاز فعليه الدلالة، ولا يلزم على ذلك مشاركة ولد الولد لولد الصلب في الميراث ولا مشاركة الأجداد للأبناء الأدين لظاهر قوله تعالى: فَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ، لأننا عدلنا من الظاهر في ذلك للدليل القاطع، ولا دليل يوجب الرجوع عنه فيما اختلفا فيه فبقينا على ما يقتضيه الظاهر.

ويخص الولد الأكبر من الذكور إذا لم يكن سفيهاً فاسد الرأي بسيف أبيه ومصحفه وخاتمه وثياب جلده إذا كان هناك تركة سوى ذلك، فإذا لم يخلف الميت غيره سقط هذا الحكم وقسم بين الجميع، فإن كان له جماعة من هذه الأجناس حصص بالذی كان يعتاد لبسه ويديه دون ما سواه من غير احتساب به عليه.

وذهب بعض أصحابنا إلى: أنه يحتسب عليه بقيمته من سهمه، ليجمع بين ظواهر القرآن وما

أُجمعت الطائفة عليه، وهو تخريج السيّد المرتضى ذكره في الانتصار.
 وذهب بعض أصحابنا إلى: أنّ ذلك مستحبٌ تخصيصه به دون أن يكون ذلك مستحقاً له على
 جهة الوجوب، وهو اختيار أبي الصلاح الحلبي في كتابه الكافي والأول من الأقوال هو الظاهر
 المجمع عليه عند أصحابنا المعمول به، وفتاؤهم في عصرنا هذا - وهو سنة ثمان وثمانين
 وخمس مائة - عليه بلا اختلاف بينهم.

وكذا ذهب السيّد المرتضى فيما رواه أصحابنا وأجمعوا عليه من: أنّ الزوجة التي لا يكون لها من
 الميت ولد لا ترث من الرّباع والمنازل شيئاً، وألحق بعض أصحابنا جميع الأرضين من البساتين
 والضّياع وغيرها، وهذا اختيار شيخنا أبي جعفر، والأول اختيار شيخنا المفيد وهو الذي تقتضيه
 أصول مذهبنا لأنّا لو خُلِّينا وظواهر القرآن ورثناها من جميع ذلك، وإنّا عدلنا في الرّباع والمنازل
 بالأدلة وهو إجماعنا وتواتر أخبارنا ولا إجماع معنا منعقد على ما عدا الرّباع والمنازل، فحمله السيّد
 المرتضى على أنّها لا ترث من نفس ذلك بل من قيمته كما يذهب أصحابنا في الأنقاض
 والطوبى؛ بالطاء غير المعجمة المضمومة والواو والباء المنقطة من تحتها نقطة واحدة وهو الآجر،
 والصحيح أنّها لا ترث من نفسه التربة ولا من قيمتها بل يقوم الطوبى والآلات وتعطى قيمته،
 وما ذكره السيّد تخريج منه وانفراد، هذا إذا لم يكن لها من الميت ولد.

فأمّا إذا كان لها منه، ولد أعطيت سهمها من نفس جميع ذلك، على قول بعض أصحابنا وهو
 اختيار محمد بن علي بن الحسين بن بابويه تمسكاً منه برواية شاذة وخبر واحد لا يوجب علماً ولا
 عملاً، وإلى هذا القول ذهب شيخنا أبو جعفر في نهايته إلا أنّه رجع عنه في استبصاره، وهو الذي
 يقوّى عندي أعنى ما اختاره في استبصاره لأنّ التخصيص يحتاج إلى أدلة قوّة وأحكام شرعية،
 والإجماع على أنّها لا ترث من نفس تربة الرّباع والمنازل شيئاً سواء كان لها من الزوج ولد أو لم
 يكن، وهو ظاهر قول شيخنا المفيد في مقننته والسيّد المرتضى في انتصاره.

ولو اُحد الإخوة أو الأخوات أو الأجداد أو الجدّات إذا انفرد جميع المال من أيّ الجهات
 كان.

وإذا اجتمع كلاله الأثم مع كلاله الأب والأثم أو الأب مع عدم كلاله الأب والأثم

كان للواحد من كلاله الأُم أختاً كان أو أختاً السدس وللأثنين فصاعداً الثلث وهذا مخصوص بالأخوة لأنها الكلاله عندنا .

وذهب بعض أصحابنا إلى أن قال : وإذا اجتمع كلاله الأُم مع كلاله الأب والأُم كان للواحد من قبل الأُم - أختاً كان أم أختاً جدّاً كان أم جدّة - السدس وللاثنين فصاعداً الثلث الذّكر والأنثى فيه سواء ، والصّحيح من أقوال أصحابنا المحصّلين أنّ لواحد الأجداد من قبل الأُم إذا انفرد الثلث ، فإن كان معه من الأخوة من قبلها أحد كان له ولهم الثلث بينهم بالتسوية والباقي لكلاله الأب أختاً كان أم أختاً جدّاً كان أم جدّة ، فإن كان كلاله الأب جماعة ذكوراً وإناثاً ، فللذكور مثل حظّ الأنثيين ولا يرث أحد من الأخوة والأخوات من قبل الأب خاصّة مع وجود واحد منهم من الأب والأُم أختاً كان أو أختاً .

ومتى اجتمع واحد من كلاله الأُم مع أخت أو أختين فصاعداً من الأب والأُم كان الفاضل من سهامهم مردوداً على كلاله الأب والأُم خاصّة لاجتماع السّبيين فيهم وتشترك كلاله الأُم مع كلاله الأب فحسب في الفاضل على قدر سهامهم .

ومن أصحابنا من قال : يخصّ بالردّ كلاله الأب أيضاً لأنّ التقصّ يدخل عليها خاصّة إذا نقصت التركة عن سهامهم لمزاحة الزوج أو الزّوجة ، ولا يدخل على كلاله الأُم ولا على الزوج والزّوجة على حال . والأوّل هو الظّاهر من المذهب لأنّ هؤلاء يتقرّبون إلى الميت بسبب واحد ، وأولئك أيضاً بسبب واحد فلا دليل على ردّ الفاضل عليهم وإنّما ردّنا الفاضل على كلاله الأب والأُم لإجماعنا على ذلك ولأنّهم جمعوا السّبيين معاً .

وولد الإخوة والأخوات وإن نزلوا يقومون عند فقد آبائهم مقامهم في مقاسمة الأجداد وفي الحجب لغيرهم ، وكذلك حكم الأجداد والجدّات وإن علوا ، والأدنى من جميعهم وإن كان أنثى أحقّ من الأبعد وإن كان ذكراً ، كلّ ذلك بدليل إجماعنا عليه .

ويستحبّ إطعام الجدّة أو الجدّة من قبل الأب السدس من نصيب الأب ، فإن اجتمعا كانت الطّعمة بينهما نصفين وليس ذلك بواجب .

والطّعمة في لسان العرب : الهبة ، ذكر ذلك أبو سعيد الأصبمعيّ عبد الملك بن قريش في كتاب

الأبواب قال: بابٌ يقال هذه طعمة لفلان، أى هبة وفى حديث بعض الصحابة أن معاوية أعطى مضراً عمرو بن العاص طعمة أى هبة. فإذا ثبت ذلك فللواهب أن يهب وله أن لا يهب فلا يتوهم أحد أن ذلك على جهة الوجوب فهو عين الخطأ. هذا إذا كان الأب حياً وسهمه الأوفر.

ومن أصحابنا من قال: إن هذا حكم الجد أو الجدة أيضاً من قبل الأم معها، وهو الأظهر. والمراد بالسدس الذى هو الطعمة سدس جميع أصل الفريضة لاسدس ما يصيب الأب من الفريضة فحسب ولا سدس ما يصيب الأم من الفريضة فحسب، بل سدس جميع أصل الفريضة بدلالة الخبر الذى أورده شيخنا فى الاستبصار مفصلاً عن أبى عبد الله عليه السلام فى أبوين وجدة للأم قال: للأم السدس وللجدة السدس وما بقى وهو الثلثان للأب، وعموم الأخبار الباقية، وهذا معنى قوله فى نهايته: ويؤخذ من ثلث الأم سدس أصل المال فيُعطى الجد أو الجدة من قبها، وكذلك قال فى الجد أو الجدة من قبل الأب: يؤخذ سدس أصل المال، والمراد بأصل المال فى الموضعين أصل الفريضة لأصل ما حصل للأم بسهمها وفرضها من الفريضة، وكذلك القول فى الأب، فليحفظ ذلك ويحتفظ به فإنه ملتبس.

ويرث الأعمام والعمات والأخوال والخالات مع فقد من قدمناه ذكره من الوراثة. ويجرى الأعمام والعمات من الأب والأم مجرى الأخوة والأخوات من قبلهما فى كيفية الإرث وفى إسقاط الأعمام والعمات من قبل الأب فقط، ويجرى الأخوال والخالات مجرى الأخوة والأخوات من قبل الأم، لواحدهم إذا اجتمع مع الأعمام والعمات السدس، ولمن زاد عليه الثلث الذكر والأنثى فيه سواء، والباقي للأعمام والعمات من الأب والأم أو من الأب إذا لم يكن عم ولا عمّة من قبيل الأب والأم، وللذكر من هؤلاء الأعمام والعمات مثل حظ الأنثيين.

هذا على قول بعض أصحابنا، والأظهر من الأقوال والذى يقتضيه أصل مذهبنا والذى عليه المحضون من أصحابنا أن واحد الأخوال والخالات يأخذ مع الأعمام والعمات الثلث، والابنين فصاعداً الثلث نصيب الأم، وإنما ذلك مخصوص بالأخوة والأخوات فحسب لأنهم الكلاله

عندنا على ما قدمناه.

والأخوة والأخوات المتفرقون والأعمام والعَمَّات المتفرقون والأخوال والحالات المتفرقون، مثال ذلك أخ من قبل الأب والأُم وأخ من قبل الأُم فحسب وأخ من قبل الأب وكذلك الأعمام والأخوال، فإنه يسقط واحد الثلاثة الذي من جهة الأب خاصة إذا فقد الذي من جهة الأب والأُم قام مقامه الذي من قبل الأب الذي أسقطناه في أخذ ما يأخذه ومقاسمة من يقاسمه على حد واحد، فليحفظ ذلك ويُتأمل، والدليل على ذلك إجماعنا عليه بغير خلاف أغلّمه.

ولا يقوم ولد الأعمام والعَمَّات مقام آبائهم وأمهاتهم في مقاسمة الأخوال والحالات، ولا يقوم أيضاً ولد الختولة والحالات مقام آبائهم وأمهاتهم في مقاسمة الأعمام والعَمَّات، فلو ترك عمة أو خالة مثلاً مع ابن عمّ وابن خال لكانت كلّ واحدة من العمة والخالة أحقّ بالميراث منها، ولا يرث الأبعد من هؤلاء مع من هو أدنى منه إلّا من استثنيناه فيما مضى من أنّ ابن العمّ للأب والأُم يكون أحقّ عندنا من العمّ للأب، لإجماعنا على صورة هذه المسألة وعينها دون ما عداها، وليس كذلك إذا ترك أخاً لأبيه وابن أخ لأبيه وأمه فإنّ المال هاهنا للأقرب الذي هو الأخ من الأب دون ابن الأخ الذي من الأب والأُم فليحفظ ذلك.

وكلّ واحد من العمّ والعمة والخال والخالة يأخذ نصيب من يتقرّب به، فإن جرى نقص لمزاحمة زوج أو زوجة كان داخلاً على من هو من قبل الأب، مثاله: امرأة ماتت وخلفت زوجها وعمّها وخالها، فإنّ الزوج يستحقّ التّصف من التركة والخال يستحقّ الثلث والباقي وهو السدس للعمّ لأنّه لو كان من يتقرّبان به موجوداً وهو الأب والأُم كانت القسمة هكذا، وإجماعنا منعقد على جميع ذلك.

فصل:

فإن لم يكن أحد من قدامنا ذكره من الوراث كان ميراثه لمن أعتقه تبرّعاً، لا فيما يجب عليه من الكفّارات أو الواجبات غير الكفّارات أو عتق عليه بغير اختياره سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة، فإن لم يكن المباشر للعتق حياً ورث ولآء مواليه ورثته ذكرانهم وإنّاثهم على

ترتيب ميراث النسب لأنه يجري مجراه، ويرثه من يرث من ذوى الأنساب على حد واحد على ما قدمناه إلا الأخوة والأخوات من الأثم أو من يتقرب بها من الجدة والجدة والحال والحالة وأولادهما، لقوله عليه السلام المجمع عليه: الولاء لحمه كلحمه النسب.

وبعض أصحابنا يقول: إن لم يكن المعتق حياً باقياً فالميراث لولده الذكور منهم دون الإناث سواء كان المباشر للمعتق رجلاً أو امرأة، وهو اختيار شيخنا المفيد في مقتضاه. ومن أصحابنا من قال: إن ولد المعتقة لا يقومون مقامها في الميراث ذكراً كانوا أو إناثاً، وهو اختيار شيخنا أبي جعفر في نهايته، وإن كان قد رجع عن ذلك جميعه في مسائل خلافه وقال بما اخترناه وهو الحق اليقين.

فإن لم يكن للمعتق أولاد فالميراث للعصبة وأولاهم الأخوة ثم الأعمام ثم بنو العم، هذا على مقالة شيخنا في نهايته لا على ما ذهب إليه في مسائل خلافه، وجز الولاء صحيح وصورته أن يزوج عبده بمعتقة غيره فولاء أولادها لمن أعتقها، فإن أعتق مولى أبيهم أباهم انجبر ولاء الأولاد إلى مولى أبيهم من مولى أمهم، فإن أعتق مولى جدّهم لأبيهم جدّهم مع كون أبيهم عبداً انجبر ولاء الأولاد إلى من أعتق جدّهم من مولى أمهم، فإن أعتق بعد ذلك مولى أبيهم أباهم انجبر ولاء الأولاد إلى مولى أبيهم من مولى جدّهم، ولا ينجر ولاء من بوشر عتقه إلى غير من باشره في حال من الأحوال، ولا ينجر ولاء أولاد حرة أصلية لم يمسها رقّ أصلاً وإن أعتق معتق أباهم لأنّ أمهم ما أعتقها معتق حتّى ينجرّ الولاء منه إلى من أعتق أباهم، والحر إذا تزوج بأمة ولم يشترط مولاها كون الأولاد رقاً فالأولاد أحرار عندنا بغير خلاف، فإن أعتقها مولاها لا يثبت له ولاء على الأولاد بحال.

عبد تزوج بمعتقة رجل فاستولدها بنتين فهما حرتان إذا لم يشترط مولاها رقّ الأولاد، وولاؤهما لمولى الأم فاشتريتا أباهما فإنه ينعق عليهما كلّ ذلك بلا خلاف، فإذا مات الأب للبنتين الثلثان بحق النسب والباقي ردّ عليها بآية أولى الأرحام لا بحق الولاء لأنّ الولاء عندنا إنّما يثبت إذا لم يكن هناك ذونسب قريب أو بعيد، فإذا كان هناك نسب فلا ميراث بالولاء على حال، وهذا أصل فيما يتعلّق بهذا الباب.

وإذا اشترى المعتق عبداً فأعتقه فولاؤه له، فإن مات ولم يخلف أحداً فولاؤه لمولى المولى أو لمن يتقرب به ممن يستحق الولاء سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة لا يختلف الحكم فيه.

قد قلنا: أنه إذا زوج الرجل معتقته بعد ثم جاءت بولد فولاؤه الولد لمولى المعتق، ثم إن سيد العبد أعتق عبده انجز الولاء من مولى الأمة إلى مولى أب الولد، فإن زوج الرجل أمته بعد فجاءت بولد فأعتقها سيدها مع ابنها فإن الولاء لمولى الأمة، ثم أعتق مولى العبد عبده فها هنا لا ينجز الولاء إليه، والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها حيث قلنا: أنه إذا أعتق الأب ينجز الولاء إلى سيده، لأن هناك مصادف عتقاً هذا الابن وما باشر عتقاً فلأجل هذا قلنا: ينجز الولاء إلى مولى الأب، وليس كذلك ها هنا لأنه صادف عتقاً وباشر العتق فلم ينجز الولاء إلى غيره فليحفظ ذلك.

وحكم المدبر حكم المعتق على حد واحد، وأما المكاتب فلا يثبت الولاء عليه إلا بشرط، فإذا لم يشترط كان سائبة، ولا يصح بيع الولاء ولا هبته بحال. وأما ولأء تضمّن الجريرة: فهو أن يكون المعتق سائبة وهو كل من أعتق في كفارة أو في واجب غير الكفارة، أو أعتق عبداً تبرعاً وتبرء من ضمان جريرته فإنه يتوالى إلى من شاء ممن يضمن جريرته وحده، أو يكون إنسان لا نسب له معروف فيتوالى إلى إنسان معروف النسب أو يتوالى مجهول النسب إلى مجهول النسب كالحملين، فأما معروف النسب والوراث فلا يجوز أن يتوالى إلى أحد بحال إلا أن لا يكون له وارث فيتوالى إذ ذاك، فتي مات هذا الإنسان ولا أحد يرثه من قريب ولا بعيد فيراثه لمن ضمن جريرته وحده، فإذا مات بطل هذا الولاء ورجع إلى ما كان ولا ينتقل منه إلى ورثته كانتقال ولأء المعتق.

وذهب شيخنا المفيد في مقننته إلى: أنها سواء في جميع الأحكام، وما اخترناه رأي شيخنا أبي جعفر في إيجازه، وهو الأظهر لأن انتقال الضمان بعد الموت والإرث يحتاجان إلى دليل شرعي لأن هذا حكم التزمه ضامن الجريرة على نفسه ولا دليل على التزام ورثته له بعد موته فليحفظ ذلك

فإذا تعاقد بينهما ولأء تضمّن الجريرة فليس لأحدهما فسخ ذلك العقد سواء عقل عنه

بعد العقد أولم يعقل.

وبعض المخالفين لنا قال : له الفسخ ما لم يعقل عنه، واختاره شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه، ومذهبنا الأول لأنه الذي يقتضيه أصولنا ولقوله تعالى : **أَوْفُوا بِالْعُقُودِ**، وهذا عقد يجب الوفاء به. وأما ولاء الإمامة : فهو كل من لا وارث له من قريب ولا بعيد ولا مولى عتاقه ولا مولى يتضمن جريرة، فإن ولاءه للإمام وميراثه له، لأنه الذي يضمن جريرته وحدته من ماله وخاصه دون مال بيت المسلمين، فإذا مات الإمام انتقل إلى الإمام الذي يقوم بأمر الأمة مقامه دون ورثته الذين يرثون تركته ومن يتقرب إليه.

وقد قلنا : أنه إذا مات العبد المعتق وليس له مولى فيراثه لمن يتقرب إلى مولاه من جهة أبيه دون أمه، الأقرب أولى من الأبعد على تدريج ميراث المال، وبيتنا خلاف أصحابنا في ذلك وما ذهبنا إليه هو اختيار شيخنا أبي جعفر في مسائل خلافه فإنه قال مسألة : إذا مات العبد المعتق وليس له مولى فيراثه لمن يتقرب إلى مولاه من جهة أبيه دون أمه، الأقرب أولى من الأبعد على تدريج ميراث المال، ثم قال : دليلنا إجماع الفرق وأيضاً قوله عليه السلام : **الولاءُ لُحمة** - بضم اللام - كلُّمة النسب، هذا آخر كلام شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله وهو الصحيح. وسهم الزوج والزوجة ثابت مع جميع من ذكرناه على ما مضى بيانه وتحريره.

فصل:

قد بينّا فيما مضى أنّ الكافر لا يرث المسلم، فأما المسلم فإنه يرث الكافر عندنا وإن بعدّ نسبه ويحجب من قرب عن الميراث بلا خلاف بيننا.

وقد دللنا على ذلك بظواهر آيات الميراث لأنه إنما يخرج من ظاهرها ما أخرجه دليل قاطع، وأيضاً فالإسلام يزيده قوة وعلو لقوله عليه السلام : **الإسلام يعلو ولا يُعلو عليه**، وهذا يحتاج على المخالف، وبقوله عليه السلام : **الإسلام يزيد ولا ينقص**، فأما ما روي من قوله عليه السلام : لا توارث بين أهل ملتين، ومن قول بعض الصحابة في ذلك، **فاكثره مضعّف** مقذوف في رواته، ثم هو مخالف لظاهر القرآن ومعارض بما قدّمناه، ولو سلّم من ذلك كله لكان من أخبار الآحاد

التي لا يجوز العمل بها في الشرعيات عندنا لأنها لا تنمّر علماً ولا توجب عملاً على أنا نقول بموجب قوله عليه السلام: لا توارث بين أهل ملتين، لو سلمناه تسليم جدل، لأن التوارث تفاعل وذلك لا يكون إلا بأن يرث كل واحد منهما الآخر، ونحن لا نقول: بأن الكافر يرث المسلم، فلا توارث بينهما والحال هذه، وقول بعض المخالفين: إن التوارث إنما هو للتصرة والمولاة ولذلك يرث الذكور من العصبية دون الإناث ولا يرث القاتل ولآء العبد لنفي التصرة مما لا يعول عليه، لأنه غير مسلم أن التوارث لما ذكره وقد وُزّث النساء والأطفال مع فقد ذلك فيهم ثم إن التصرة مبذولة من المسلم للكافر في الحق والواجب كما أنها مبذولة للمسلم بهذا الشرط.

وإذا خلف المسلم ولداً كافراً ولم يخلف غيره من ولد ولا والد ولا ذي رحم ولا زوج ولا زوجة ولا قريب ولا بعيد من المسلمين كان ميراثه للإمام عليه السلام.

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: كان ميراثه لبيت المال، وأطلق ذلك ومقصوده لبيت مال الإمام دون بيت مال المسلمين.

فإن خلف مع الولد الكافر ولداً آخر مسلماً، كان المال له ذكراً كان أو أنثى دون الكافر، وكذلك إذا كان بدل الولد المسلم أحد ذوى أرحامه قريباً كان أو بعيداً كان المال للمسلم كائناً من كان على ما قدمناه وسقط الولد الكافر ولا يستحق منه شيئاً على حال.

فإن خلف من الوراث المسلمين أكثر من واحد ممن تتقدر القسمة بينهم وولداً كافراً كان المال للوراث المسلمين دون الولد الكافر أو الأقرب الكافر فإن أسلم الولد الكافر أو الأقرب الكافر قبل قسمة الميراث بين الوراث المسلمين كان له نصيبه، وإن أسلم بعد قسمة المال لم يكن له شيء على حال، فهذا معنى قوله عليه السلام: من أسلم على ميراث قبل قسمته فله حقه، وكذلك من أعتق على ميراث الحكم في ذلك سواء لا يختلف.

فإن خلف وارثاً مسلماً وآخر كافراً كان للمسلم المال دون الكافر، فإن أسلم الكافر لم يكن له من المال شيء لأن المسلم قد استحق الميراث عند موت الميت وإنما تتصور القسمة إذا كانت التركة بين نفسين فصاعداً، فإذا أسلم قبل القسمة قاسمهم على ما يبتاه وذلك لا يتأتى في الواحد على حال.

السرائر

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: وإذا خلقت المرأة زوجها وكان مسلماً وولداً ووالداً أو ذوى أرحام كفاراً، كان الميراث للزوج كله وسقط هؤلاء كلهم، فإن أسلموا ردّ عليهم ما يفضل من سهم الزوج الزوجية.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: وهذا غير مستقيم على الأصل الذى أصله وقرّره في صدر الباب - أعنى باب توارث أهل ملتين - وإجماعنا أيضاً مستقرّ عليه، وهو أنه إذا كان الوارث المسلم واحداً استحقّ بنفس الموت الميراث ولا يرّد على من أسلم بعد الموت من الميراث شيء على حال، لأنّ هاهنا لا تتقدّر القسمة، والزوج عندنا في هذه الحال وارث جميع المال؛ التصف بالتسمية والتصف الآخر ردّ عليه بإجماع أصحابنا على ما قدمناه، بل كان هذا يستقيم لشيخنا أبي جعفر لو كان الخلف زوجة، لأنّ هاهنا تتقدّر القسمة بينها وبين الإمام عليه السلام لأنّها غير وارثة بنفس الموت جميع المال بل لها الربع فحسب والباقي لإمام المسلمين، فإن أسلم الوارث الكافر قبل قسمة المال بينها وبين الإمام أخذ ما كان يأخذه الإمام، وإن أسلم بعد القسمة فلا شيء له بحال، فليلاحظ ذلك فإنّه واضح جليّ.

وروى: أنّه إذا خلف الكافر أولاداً صغاراً وأخوة وأخوات من قبل الأم وأخوة وأخوات من قبل الأب مسلمين، كان للأخوة والأخوات من قبل الأم الثلث وللأخوة والأخوات من قبل الأب الثلثان، وينفق الإخوة من قبل الأم على الأولاد بحسب حقهم ثلث النفقة، وينفق الأخوة والأخوات من الأب بحسب حقهم ثلثي النفقة، فإذا بلغ الأولاد وأسلموا، أسلم الأخوة إليهم ما بقى من الميراث، وإن اختاروا الكفر تصرّفوا في باقى التركة ولم يعطوا الأولاد منها شيئاً، وإن كان أحد أبوى الأولاد الصغار مسلماً وخلف أخوة وأخوات من قبل أب أو من قبل أم كان الميراث للأولاد الصغار، فإذا بلغوا أجبروا على الإسلام وقهروا عليه، فإن أبوا كانوا بحكم المرتدين الأصليين وجرى عليهم ما يجرى عليهم سواء.

أورد ذلك شيخنا أبو جعفر في نهايته، والذي يقتضيه أصل مذهبنا أنّ في المسألة الأولى يكون الميراث بين الأخوة من الأب والأخوة من الأم؛ للذين من قبل الأب الثلثان وللذين من قبل الأم الثلث يتصرّفون فيه تصرّف المالكين في أملاكهم، لأنّه لا وارث مسلم لهذا الميت الكافر

سواهم لأنهم استحقوا الميراث دون من عداهم من سائر الناس لأنه لا وارث له مسلم سواهم، ولولم يكن كذلك ما جاز لهم قسمة الميراث بينهم ثلثين وثلثاً، ولا سوغ لهم الشارع ذلك. فعلى هذا التحرير والتقرير إذا بلغ الأولاد واختاروا الإسلام لا يجب على الأخوة رد شيء من الميراث إليهم بحال، ولا يجب لهم التفقة أيضاً قبل البلوغ، ولا يلزم الأخوة ذلك بحال على الأصل الذي أصلناه وقررناه لأن الأولاد حكمهم حكم آبائهم فيما يجري عليهم من الأحكام الشرعيّات لأنهم لا يُدفنون في مقابر المسلمين لو ماتوا قبل البلوغ، ولا إذا قتلهم قاتل من المسلمين يقاد بهم، ولا ديتهم ديّات المسلمين؛ بل حكمهم في جميع ذلك أحكام الكفار، كما أنّ في المسألة الثانية لا يرثه الأخوة المذكورة بل ورثه أولاده الأطفال دون أخوته لأنهم بحكم أبيهم المسلم، فلاجل ذلك إذا بلغوا ولم يختاروا الإسلام كان حكمهم حكم المرتدين عن فطرة الإسلام، والأولاد في المسألة الأولى لا يُقهرّون على الإسلام، ولا إذا اختاروا الكفر كان حكمهم حكم المرتدين عن فطرة الإسلام، ولا حكم المرتد الذي كان كافراً ثم أسلم لأنهم بحكم الكفار الأصليين، فليحفظ ذلك فإنّ فيه لبساً على من لم ينعم النظر، وإنما الرواية من أخبار الآحاد أوردناها شيخنا في نهايته إيراداً كما أورد أمثالها معاً لا يعمل به.

والمسلم إذا كان له أولاد ذميّون وقرابة كفّار ومولى نعمة مسلم أو مولى تضمّن جريرة أو مولى إمامة فإنّ ميراثه للمولى المسلم دون أولاده وقراباته الكفار. والمسلمون يرث بعضهم بعضاً وإن اختلفوا في الآراء والمذاهب والاعتقادات والديانات والمقالات، لأنّ الذي به يثبت الموارثة: إظهار الشهادتين، والإقرار بأركان الشريعة من الصلاة والزكاة والصوم والحجّ دون فعل الإيمان الذي يستحقّ به الثواب وبتركه العقاب.

وقد يوجد في بعض نسخ المقتعة في باب أهل الملل المختلفة والاعتقادات المتباينة: ويرث المؤمنون أهل البدع من المعتزلة والمرجئة والحشوية ولا ترث هذه الفرق أحدًا من أهل الإيمان، كما يرث المسلمون الكفار ولا يرث الكفار أهل الإسلام، والأول هو المذهب المحصل والقول المعمول عليه والمرجع إليه.

والكفار على اختلافهم يتوارث بعضهم من بعض لأن الكفر كالملة الواحدة لقول أبي عبد الله عليه السلام: لا يتوارث أهل ملتين نحن نرثهم ولا يرثونا، فجعل من خالف الإسلام ملة واحدة.

والمسلم الذي يولد على فطرة الإسلام ثم ارتد فقد بانث منه امرأته ووجب عليها عدة المتوفى عنها زوجها وقسم ميراثه بين ورثته، وتستحق الزوجة سهمها معهم لأنه بحكم الميت فكأنه قد مات وهي زوجته ما فارقتها إلا بالموت فكأنه قد مات عن زوجة، ولا يستتاب بل يُقتل على كل حال فإن القتل قد تحتم عليه، فإن لحق بدار الحرب ثم مات وله أولاد كفار وليس له وارث مسلم كان ميراثه لإمام المسلمين.

ومن كان كافراً فأسلم ثم ارتد عُرض عليه الإسلام فإن رجع إليه وإلا ضربت عنقه، وتعدت امرأته منه عدة المطلقة دون عدة المتوفى عنها زوجها لأنها بانث منه قبل موته، وتلك ما بانث منه إلا بعد موته الذي هو ارتداده الذي هو بمنزلة موته، فإن قُتل أو مات وزوجته في العدة ورثته مع ورثته المسلمين ووجب عليها استئناف عدة المتوفى عنها زوجها منذ يوم مات، لأنه لو تاب ورجع إلى الإسلام قبل خروجها من عدتها كان أملك بها بالعقد الأول، فإن ماتت في العدة لم يرثها وهو على حال الكفر - لأننا قد بينّا أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم يرث الكافر - ولا يجب عليها على جميع الأحوال إلا عدة المطلقة دون المتوفى عنها زوجها، ماعدا الموضع الذي ذكرناه واستثنيناه من وجوب استئناف عدة الوفاة، لأنه لو تاب وهي في العدة كان أملك بها، وإنما يجب على من مات زوجها وهي في عدة يكون بها أملك أن تستأنف عدة المتوفى عنها زوجها، لقوله تعالى: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وهذا قد وذر زوجة لأن المعتدة عدة رجعية عندنا بغير خلاف بيننا زوجة، وهذا المرتد الذي ارتد لاعن فطرة الإسلام لا يقسم ماله بين ورثته إلى أن يموت أو يقتل ولو لحق بدار الحرب؛ بل يُوقف وهو على ملكه ما زال عنه بارتداده.

وقال شيخنا في نهايته: ومن كان كافراً فأسلم ثم ارتد عُرض عليه الإسلام فإن رجع إليه وإلا ضربت عنقه، فإن لحق بدار الحرب ولم يُقتل عليه اعتدت منه امرأته عدة المطلقة ثم يقسم ميراثه

بين أهله، فإن رجع إلى الإسلام قبل انقضاء عدتها كان أملك بها، وإن رجع بعد انقضاء عدتها لم يكن له عليها سبيل، فإن مات على كفره وله أولاد كفار أو لم يختلف وارثاً مسلماً كان ميراثه لبيت المال، هذا آخر كلامه رحمه الله إلا أنه رجع عنه في مسائل خلافه وبسوطه وذهب إلى ما اخترناه، لأنّ قسمة أموال بني آدم وانتقالها منهم حكم شرعي يحتاج في إثباته إلى دليل شرعي. وإنّا الشافعي في أحد قوله يقول: المرتد الذي يُستتاب يزول ملكه عن ماله وينتقل ماله إلى ورثته وهو حيّ، ومذهبنا بخلاف ذلك بل ماله باق على ملكه مادام حيّاً وبالموت أو القتل ينتقل عنه إلى ورثته المسلمين فليلاحظ ذلك.

وقوله رحمه الله: كان ميراثه لبيت المال، فراده بيت مال الإمام دون بيت مال المسلمين، فليلاحظ ذلك في جميع ما يقوله في باب الموارث.

وقد قدّمنا أنّه إذا أسلم الكافر أو عُتِقَ المملوك على ميراث بعد قسمته لم يرث شيئاً، ومتى لم يكن للميت إلّا وارث مملوك ابتاع من التركة وعتق وورث الباقي ويحبر المالك على بيعه بالقيمة العدلي، هذا إذا كانت التركة تبلغ قيمته أو زائداً عليها، فأما إذا نقصت عن ذلك فلا يجب شراؤه ولا يحبر المولى على بيعه وتكون التركة لإمام المسلمين بغير خلاف. وروى أنّه إذا كانت التركة أقل من ثمن المملوك أُسْتُعِيَ في الباقي.

ذهب إليه بعض أصحابنا والأوّل الأظهر وعليه العمل والفتاوى.

فإن كان الوارث اثنين أو جماعة ونقصت التركة عن شرائها أو شراء جميعهم ووفت بثمان واحد منهم فلا يُشْتَرى مَنْ وَقَّتْ بثمانه بغير خلاف.

وذهب أكثر أصحابنا إلى: أنّه لا يُشْتَرى إلّا ولد الصلب والوالد والوالدة فحسب دون من عداهم من سائر الوراث من ذوى الأنساب والأسباب، وهو الذي يَقْوَى في نفسي وأعمل عليه وأفقي به، وهو اختيار شيخنا المفيد والسيد المرتضى، والأوّل اختيار شيخنا أبي جعفر الطوسي والذي يدلّ على صحّة ما اخترناه؛ أنّه لا خلاف بيننا في أنّ الرقّ يجب الوارث عن الإرث، مثل الكفر والقتل عمداً على جهة الظلم وبيعنا اشتري الثلاثة المذكورين وليس معنا إجماع منعقد بمن عداهم فبقينا فيمن عداهم على الأصل، وشيخنا أبو جعفر في نهايته يوجب شراء

الزَّوْجَ والزَّوْجَةَ إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ فِي اسْتَبْصَارِهِ وَذَهَبَ إِلَى: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى وَاحِدٌ مِنْهَا وَلَا يُورَثُ بَلْ تَكُونُ التَّرَكَةُ لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا مَا عَدَا الْوَلَدَ لِلصَّلْبِ وَالْوَالِدِينَ مِنْ سَائِرِ الْقَرَابَاتِ فَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا خَبَرُ وَاحِدٍ مَرْسُلٍ وَرَاوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ وَهُوَ فَطْحَى الْمَذْهَبَ، وَقَدْ قَلْنَا مَا عُنْدَنَا فِي ذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ.

وَأُمُّ الْوَلَدِ إِذَا مَاتَ سَيِّدُهَا وَوَلَدُهَا حَيٌّ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ جُعِلَتْ فِي نَصِيبِ وَلَدِهَا وَعَتَقَتْ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ غَيْرُهَا عَتَقَ مِنْهَا نَصِيبَ الْوَلَدِ وَاسْتُسْعِيَتْ فِي الْبَاقِي لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ، فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهَا دِينَارًا عَلَى سَيِّدِهَا بِيَعْتَ فِي الدِّينِ إِذَا لَمْ يَخْلَفْ مَا يَحِيطُ بِثَمَنِ رَقَبَتِهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو جَعْفَرٍ فِي نَهَائِهِ فِي بَابِ أَتْهَاتِ الْأَوْلَادِ: وَإِذَا مَاتَ مَوْلَاهَا وَوَلَدُهَا حَيٌّ جُعِلَتْ فِي نَصِيبِ وَلَدِهَا وَقَدْ انْعَتَقَتْ، فَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ غَيْرُهَا كَانَ نَصِيبُ وَلَدِهَا مِنْهَا حَرًّا وَاسْتُسْعِيَتْ فِي الْبَاقِي لِمَنْ عَدَا وَلَدُهَا مِنَ الْوَرِثَةِ، فَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ غَيْرُهَا وَكَانَ ثَمَنُهَا دِينَارًا عَلَى مَوْلَاهَا قُوتَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَتُرِكَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ فَإِذَا بَلَغَ أُجْبِرَ عَلَى ثَمَنِهَا، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْبُلُوغِ بِيَعْتَ فِي ثَمَنِهَا وَقَضِيَ بِهِ الدِّينَ.

إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا أَيْضًا فِي نَهَائِهِ فِي بَابِ السَّرَارِيِّ وَمَلَكَ الْإِيْمَانِ فِي كِتَابِ التَّكَاحِ فَإِنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ الْبَابِ: وَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ جَارِيَةٌ رَزَقَ مِنْهَا وَلَدًا لَمْ يَجِزْ لَهُ بَيْعُهَا مَا دَامَ الْوَلَدُ بَاقِيًا فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ جَازَ لَهُ بَيْعُهَا، وَيَجُوزُ بَيْعُهَا مَعَ وَجُودِ الْوَلَدِ فِي ثَمَنِ رَقَبَتِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الرَّجُلِ غَيْرُهَا، فَإِنْ مَاتَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَخْلَفْ غَيْرُهَا بِيَعْتَ وَتُضَيِّ بِثَمَنِهَا دِينَهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهَا جُعِلَتْ مِنْ نَصِيبِ وَلَدِهَا وَتَنْتَقَى، هَذَا آخِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا.

وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ عَمْدًا مَقْتُولَهُ عَلَى وَجْهِ الظُّلْمِ عَلَى مَا يَبْتَنَاهُ بِإِخْلَافٍ، وَيَرِثُهُ إِذَا كَانَ قَتْلُهُ خَطَأً مَا عَدَا الدِّيَةَ الْمَسْتَحَقَّةَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهِ.

بَدِيلُ الْإِجْمَاعِ مِنَ الطَّائِفَةِ عَلَى ذَلِكَ وَظَاهَرُ آيَاتِ الْمَوَارِيثِ، وَقَاتِلُ الْعَمْدِ إِنَّهَا أَخْرَجْنَاهُ مِنَ الظَّاهِرِ بِدِيلٍ قَاطِعٍ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي قَاتِلِ الْخَطَأِ، وَقَوْلُ الْخَالَفِ: لَوْ كَانَ قَاتِلُ الْخَطَأِ وَارِثًا لَمَا وَجِبَ تَسْلِيمُ الدِّيَةِ عَلَيْهِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ لَا تَنَافٍ بَيْنَ وَجُوبِ تَسْلِيمِ الدِّيَةِ وَبَيْنِ الْمِيرَاثِ مِمَّا عَدَاهَا.

ولا يرث من الذية أحد من كلاله الأم ولا من يتقرب بها ويرثها من عداهم من ذوى الأنساب والأسباب، ولا يستحق أحد من الزوجين القود على حال فإن رضى الورثة المناسبون بأخذ الذية وبذلك القاتل كان لهما نصيبها فيها.

وميراث ولد الملائنة لأمه ولن يتقرب بها ويرثها هو ومن يتقرب بها، ولا يرثه أبوه ولا من يتقرب به على حال، ولا يرثه الولد إلا أن يقربه بعد اللعان ويرثه الولد دون أقاربه لأن إقراره في حق نفسه فحسب.

هذا على قول بعض أصحابنا وهو الذى أورده شيخنا في نهايته، وقال آخرون منهم: ولا يرث ولد الملائنة ملاءن أمه المصر على نفيه ولا من يتعلق بنسبه ولا يرثونه ومن يتعلق بنسبه، ويرثه بعد الاعتراف به والزجوع عن نفيه ومن يتعلق بنسبه، ولا يرثه الأب ولا من يتعلق بنسبه، وهذا هو الأقوى عندى لأنه إذا أقربه حكم عليه بأنه ابنه إلا ما أخرجه الدليل ولأن الإقرار بمنزلة البينة بل أقوى، إلا أن لقائل أن يقول: قد حكم الشارع في هذا الموضع أنه ليس بولد له كما لو أقر اللقيط بأنه عبد لا يقبل إقراره بالعبودية لأن الشارع حكم بأنه حر فلا يقبل إقراره بالرق، والذى أعتمدته في هذه الفتوى أن الولد يرثه بعد إقراره به دون غيره من قراباته فإنه لا يرثهم ولا يرثونه، لاجماع أصحابنا على ذلك ومن شذ منهم لا يلتفت إلى خلافه فإنه معروف التسبب والاسم وهو أبو الفلاح صاحب كتاب الكافي الحلبي.

والوالد لا يرث الولد على حال،

بدليل إجماعنا على ذلك وأيضاً فالاحتياط مما ذكرناه، لأن الإقرار بالولد بعد نفيه قد يكون للقطع في ميراثه، فإذا لم يورث كان ذلك صارفاً له عن الإقرار به لهذا الغرض واقتضى أن لا يكون بعد الجحود إلا لتحري الصدق فقط.

فإن مات ولد الملائنة وخلف أخاً من أبيه الذى نفاه ومن أمه وخلف أختاً من أمه كان الميراث بين الأخ والأخت نصفين، لأنهما من كلاله الأم يتساوى الذكر والأنثى في الميراث لأن نسب الأخ إليه من أبيه غير معتد به لأنه بعد نفيه ما صار أباه، فكانه خلف أخاً وأختاً لأنهم فليلاحظ ذلك.

السرائر

وذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في استبصاره إلى: أنَّ ولد الملاعنة إن اعترف به أبوه بعد الملاعنة فإنه يرث أباه ولا يرثه أبوه ويرث أخواله ويرثه أخواله إذا كانت أمه ميتة، فأما إذا لم يعترف به أبوه بعد اللعان فإنه لا يرث أباه وترثه أمه، فإذا ماتت يرثه أخواله وهو لا يرث أخواله، هذا بخلاف مذهبه في نهايته فإن بها أطلق القول، والصحيح أنه يرث أخواله ويرثه أخواله سواء اعترف به أبوه بعد اللعان أو لم يعترف، لأنَّ نسبة من الأم بسبب شرعي بغير خلاف، وأورد في استبصاره حديثين قال فيهما: ابن الملاعنة ترثه أمه الثلث والباقي لإمام المسلمين لأنَّ جنايته على الإمام، فتأولهما وقال: الوجه في هاتين الروايتين أن نقول إنها يكون لها الثلث من المال إذا لم يكن لها عصبية يعقلون عنه.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: وهذا تأويل يرغب الإنسان عنه ويربأ بنفسه منه، لأنَّه مصير إلى مذهب المخالفين وعدول عن آية ذوى الأرحام وأصول المذهب ورجوع إلى القول بالعصبية، ثمَّ هُذِمَ ونقض لإجماعنا وهو أنَّ قرابات الأم وكلالتها لا يعقلون ولا يرثون من الذية شيئاً بغير خلاف بيننا فليلاحظ ذلك ويتأمل.

وولد الزنا لا يرث من خُلِقَ من نطفته ولا من ولدته لأنَّهما غير أبويه شرعاً، ولا من يتقرَّب بهما إليه ولا يرثونه على حال لأنَّه ليس بولد لهما شرعاً على ما قدَّمناه، لأنَّ الولد للفراش على ما جاء عنه عليه السلام.

والفراش المذكور في الخبر عبارة عن العقد وإمكان الوطء عندنا وعند الشافعي، ومن أصحابنا من قال: حكمه حكم ولد الملاعنة سواء، وهو مذهب من خالفنا من الفقهاء والأول هو المذهب الذي تقتضيه أصولنا.

ويُعزَّل من التركة مقدار نصيب الحمل والاستظهار يقتضى عزل نصيب ذكرين، فإن ولد ميتاً فلا شيء له وإن ولد حياً ورث ويعلم حياته بالاستهلال وهو رفع الصوت أو الحركة الكثيرة التي لا تكون إلّا من حيّ قريباً كان أخرس، وقد ذكرنا أحكام الشهادة بالاستهلال وكيفيةها في كتاب الشهادات فلا وجه لإعادته.

وإن ولد مولود ليس له فرج أصلاً لا فرج الرجال ولا فرج النساء فهذا هو المشكل أمره

استخرج بالقرعة.

بغير خلاف بين أصحابنا في ذلك ولقولهم عليهم السلام: كل أمر مشكل فيه القرعة، فما أخرجت القرعة ورث عليه فيكتب على سهم «عبد الله» ويكتب على سهم آخر «أمة الله» ويجعلان في سهام مبهمة وتخلط، ويدعو المقرع فيقول: اللهم أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا أمر هذا الشخص لنحكم فيه بحكمك، ثم يؤخذ سهم سهم فإن خرج عليه «عبد الله» حكم له بحكم الذكور ورث ميراثهم، وإن خرج «أمة الله» حكم له بحكم الإناث ورث ميراثهن.

وإذا خلف الميت شخصاً له رأسان على بدن واحد أو بدنان ورأسان على حقو واحد ترك حتى ينাম، ثم يئتيه أحدهما فإن انتبه والآخر نائم فهما اثنان وإن انتبها جميعاً فهما واحد. فأما ميراث الخنثى وهو الذي له فرج الرجال وفرج النساء معاً فله أحوال عند أصحابنا: فأول أحواله اعتبار المبال، فإن خرج من فرج الرجال ورث ميراثهم وحكم عليه بأنه رجل، وإن خرج البول من فرج النساء ورث ميراثهن وبحكم عليه بحكمهن، فإن بال منها جميعاً فالاعتبار بالسابق منها فيورث عليه، فإن لم يسبق أحدهما الآخر فالاعتبار بالفرج الذي ينقطع البول منه أخيراً فيورث عليه وبحكم به له، فإن جاء سواء في دفعة واحدة وانقطعا سواء في وقت واحد فهما في هذه الحال يتصور مسألة الخلاف بين أصحابنا فحينئذ محيّر النزاع، وأما في الأحوال الأولى فلا خلاف بينهم فيها أجمع، بل الخلاف فيما صورناه.

فذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في نهايته وإيجازه ومبسوطه إلى: أنه يورث نصف ميراث الرجال ونصف ميراث النساء، فيجعله تارة ذكراً وتارة أنثى ويُعطيه ويورثه نصف سهم الذكر ونصف سهم الأنثى. قال الذهاب إلى هذا القول: الذي يعول عليه في ميراث الخنثى وكيفية قسمته ويجعل أصلاً فيه أن يفرض الخنثى بنتاً ونصف بنت مع الباقي من الورثة، قال: وقيل فيه وجه آخر وهو أن يقسم الفريضة دفتين تفرض الخنثى في أحدهما ذكراً وفي الأخرى أنثى فما يصيبه في الدفتين أعطى نصفه من الفريضة؛ مثال ذلك: إذا خلف ابناً يتيماً وخلف خنثى

السرائر

فينبغي ان يطلب ما لا يمكن قسمته مع فرض الله و مع فرض الاثنى من غير كسر، وأقل ما يمكن فيه في هذه المسألة ستة، فإن فرضت الخثى ذكراً كان المال بينها نصفين لكل واحد ثلاثة، فإن فرضته بنتاً كان لها سهمان من ستة، فإذا أضفت السهمين إلى الثلاثة صارت خمسة فتعطى الخثى نصفها وهو سهمان ونصف من ستة، وثلاثة ونصف للابن المتيقن، فإذا أردت أن لا تنكسر فأجعلها من اثني عشر فيعطى الابن سبعة والخثى خمسة، فإن فرضت بنتاً يبين وخثى خرجت الفريضة أيضاً من اثني عشر، فإن كان ذكراً كان له ثمانية وللبنت أربعة، وإن كانت بنتاً كان لها ستة لأن المال بينها نصفان بالفرض والرد عندنا فنضيف الستة إلى الثمانية يصير أربعة عشر فيعطى الخثى نصفها سبعة، وللبنت المتيقنة خمسة، فإن كان ابن وبنت وخثى فأقل ما يخرج منه سهامهم عشرون، فإن فرضته ذكراً كان له ثمانية، وإن فرضته أنثى كان له خمسة، تصير ثلاثة عشر تعطيه نصفه ستة ونصفاً من عشرين فإن أردته بلا كسر جعلته من أربعين فيعطى الخثى ثلاثة عشر ويبقى سبعة وعشرون، للابن ثمانية عشر وللبنت تسعة، ثم على هذا المنهاج بالغاً ما بلغوا، وإن كان معهم زوج أو زوجة أخرجت سهمه والباقي قسمته على ما قلناه.

وذهب جماهير أصحابنا والأكثرون منهم والمحصلون إلى: أنه في هذه الحال المتنازع فيها يعتبر ويورث بعدد الأضلاع، فإن نقص عدد أحد الجانبين عن الآخر ورث ميراث الرجال وحكم عليه بحكمهم، وإن تساوى الجانبان في عدد الأضلاع ورث ميراث النساء وحكم له بحكمتهم، وهو مذهب شيخنا المفيد محمد بن محمد بن التعمان الحارثي رحمه الله فإنه قال في كتابه كتاب الأعلام وشرحه على جميع متفقهة العامة فيه ومستدلّاء عليهم قال: واتفقت الإمامية في توريث الخثى على اعتباره بالمبال، فإن خرج البول مما يكون للرجال خاصة ورث ميراث الرجال، وإن كان خروجه مما يكون للنساء حسب ورث ميراث النساء، وإن بال منها جميعاً نظر إلى الأغلب منها بالكثرة فورث عليه، وإن تساوى ما يخرج من الموضعين اعتبر باتفاق الأضلاع واختلافها فإن اتفقت ورث ميراث الإناث وإن اختلفت ورث ميراث الرجال، قال رحمه الله: ولم أجد من العامة أحداً يعتبر في الخثى ما ذكرناه على الترتيب الذي وصفناه، قال: ولنا بعد الحجة بإجماع الفرق المحقة على ما ذكرناه في هذه المسألة ورود الخبر بذلك عن أمير المؤمنين

عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْرِوهُ إِلَى السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عِنْدَهُ عَنْ نَبِيِّ الْهُدَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَبَطْلَانِ مَقَالٍ مِنْ خَالَفَهُ فِيهِ وَقَطَعَ عَلَى فِسَادِهِ مِنَ الْعَامَّةِ إِذْ لَمْ يَتِمَّ فِي ذَلِكَ عَلَى حُجَّةٍ فِي فِسَادِهِ، وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ كَانَتْ الْإِمَامِيَّةُ مَبْطُلَةً فِيمَا اعْتَقَدْتَهُ مِنْهُ وَكَانَ مَنْ خَالَفَهَا أَيْضاً مَبْطُلاً فِي إِنْكَارِهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لَخَرَجَ الْحَقُّ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِمَا بَيَّنَّاهُ، هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَدْ رَجَعَ كَمَا تَرَى عَمَّا ذَكَرَهُ وَأُورِدَهُ فِي مَقْنَعَتِهِ بِغَيْرِ شَكٍّ وَلَا ارْتِيَابٍ.

وهذا أيضاً مذهب السيّد المرتضى رضى الله عنه على ما حكاه عنه، ذكره في انتصاره مثل ما ذكره شيخه المفيد وشرّحه كشرّحه وفصل أحواله كتفصيله وصوّره كتصويره حرفاً حرفاً، ثم قال في استدلاله على صحّة المسألة: والذي يدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه الإجماع المتردّد، وأيضاً فإنّ باقى الفقهاء عوّلوا عند إشكال الأمر وتقابل الأمارات على رأي وظنّ وحسبان، وعوّلت الإمامية فيما يُحكم به في الخشني على نصوص وشرع عدود ققولها على كلّ حال أولى، هذا آخر كلام السيّد المرتضى، ألا ترى أرشدك الله إلى الخيرات استدلال هذين العالمين القدوتين بإجماع الإمامية على صحّة القول في هذه المسألة وفساد قول من خالفهما فيه، وإلى ما ذهبنا إليه أذهب، وعليه أعمل وبه أتقي إذ الدليل يعضده والحجّة تسنده وهو الإجماع المشار إليه والخبر المتفق عليه، وقد كان بعض أصحابنا الماضين رحمهم الله يتعاطى معرفة مسائل الخُنثائي والقُصْر لها واستخراج سهامهم بغير انكسار، وكنا نُجِيل في ذلك سهامنا مع سهامهم فيه متّبعين كلامهم قبل إعمال نظرنا في المسألة إذ الأذن البكر تقبل ما يرد عليها بلا روية ولا نظر، وهذا غير محمود عقلاً وشرعاً فحيث تأملنا المسألة وأعطينا النظر حقّه وسبرنا أقاليل أصحابنا وكُنْهِم وجدناها بخلاف ما كتبا عليه فكشّفتنا قناع صحّتها وأوضحنا غيايب ظلمتها.

وأيضاً فالدليل على أصل المسألة قول الله سبحانه مُعْتَبَرًا به على خلفه وعباده: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً، وقال تعالى: يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِمَّا نًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكُورَ، وقال تعالى: أَلَمْ يَلِدْكُمْ وَلَكُمْ يَتِيمُونَ، وقال: وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى، وقال: أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ، وقال تعالى: أَلَكُمُ

الذَّكَرُ وَلَهُ الْإِثْنِي تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى، فلو كان بعد الأنثى منزلة لذكرها، وقال سبحانه: فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، فلو كان المفعول قِسْماً آخر لذكر في امتنانه علينا، ألا ترى إلى قوله تعالى في هذه الآيات، ووجه الامتنان بها وذكر الثنية في جميعها من غير إدخال قسم ثالث فيها.

ثم إن شيخنا أبا جعفر الطوسي رحمه الله رجع عما ذكره أجمع في مسائل خلافه وترك القول الذي حكيناه عنه في نهايته وبمبسوطه وإيجازه فقال في مسائل الخلاف مسألة: إذا مات إنسان وخلف خنثى مشكلاً له ما للرجال وما للنساء اعتبر بالمبال، فإن خرج من أحدهما أولاً وَرِثَ عليه، وإن خرج منها اعتبر بالانقطاع فورث على ما ينقطع أخيراً، فإن اتفقا روى أصحابنا: أَنَّهُ تُعَدُّ أَضْلَاعُهُ فَإِنْ تَسَاوَا وَرِثَ ميراث النساء وإن نقص أحدهما وَرِثَ ميراث الرجال، والمعمول عليه أن يُرْجَعَ إلى القرعة فيعمل عليها، وقال الشافعي: ننزله نحن بأسوء حالته فنعطيه نصف المال لأنه اليقين والباقي يكون موقوفاً حتى نتبين حاله، فإن بان أَنَّهُ ذكر أعطيناه ميراث الذَّكَور، وإن بان أَنَّهُ أنثى فقد أخذ حقه ويعطى الباقي للعصبه، وبه قال زيد بن ثابت، وقال أبو حنيفة: نعطيه النصف يقيناً والباقي يُدْفَعُ إلى عصبته، وذهب قوم من الحجازيين وقوم من البصريين: أَنَّهُ يُدْفَعُ إليه نصف ميراث الذَّكَر ونصف ميراث الأنثى فيُعْطَى ثلاثة أرباع المال، وبه قال أبو يوسف وجماعة من أهل الكوفة، دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم، هذا آخر كلامه رحمه الله في المسألة. --

ألا ترى إلى قول شيخنا رحمه الله، فَإِنَّ فِيهِ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ عَجَائِبٌ ودلائل على صحّة القول بما اخترناه وفساد المذهب الذي ذهب إليه في كتبه المَقْدَم ذكرها، وهو قوله: فَإِنْ اتَّفَقَا رَوَى أصحابنا: أَنَّهُ تُعَدُّ أَضْلَاعُهُ فَإِنْ تَسَاوَا وَرِثَ ميراث النساء وإن نقص أحدهما وَرِثَ ميراث الرجال، فقد أقرّ على نفسه أَنَّ أصحابه يعنى الشَّيْعَةَ الإمامية رَوَوْا ذلك من غير خلاف بينهم في الزَّوَايَا بل تلقَّاهَا جميعهم بالقبول لأنَّهُ لم يقل: وقد رَوَى خلافه، فدلَّ على أَنَّ الزَّوَايَا متواترة وما هذا حكمه يجب العمل به ولا يجوز العدول عنه.

وقال رحمه الله مستدلاً على خصومه: دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم، فجعل الأخبار دليله وهو قد

حكى عن أصحابه أنهم روهه فالأخبار التي استدلت بها وعناها هي التي روهوا، ثم استدلت بإجماعهم وإجماعهم متعقد على هذه الأخبار التي روهوا في هذا المعنى، ثم إنه رحمه الله خالف أصحابه على ما حكى عنهم وخالف قوله الذي ذكره في كتبه الثلاثة المقدم ذكرها وقال ها هنا: المعمول عليه أن يرجع إلى القرعة فيعمل عليها، وفي هذا ما فيه، ثم إن القرعة لا تستعمل إلا في كل أمر مشكل إذا لم يرد فيه بيان شرعي ولا نص مبيّن لحكمه فحينئذ يفرع إلى القرعة فتجعل بيان حكمه وحل مشكله.

فأما إذا ورد البيان من الشارع لحكمه فلا يجوز الرجوع فيه إلى القرعة بجماله من غير خلاف بيننا في هذا الأصل المقرر المحرر، وقد أقر رحمه الله أن أصحابه روهوا بيان هذا الحكم واستدلوا بإجماعهم وأخبارهم التي روهوها عليه، فكيف يفرع هو إلى القرعة في هذا الموضع؟ إن هذا لعجيب طريف إلا أن يريد بأخبارهم التي عناها: أن كل أمر مشكل فيه القرعة، وقد دللنا على فساد هذه الطريقة وقلنا: أنه لا يجوز استعمال القرعة إلا في أمر لم يبين الشارع حكمه ومشكله، والشارع يبين حكم هذا بعد الأضلاع، فإن شيخنا أقر بأن أصحابه روهوا ذلك من غير تناكر بينهم في الرواية، وقد قال رحمه الله في الحائريات لما سئل عن الخبر الذي ورد: أن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام أخذ من جنبه الأيسر ضلعه الأعوج فخلق منه حواء وأن أضلاع الرجال تنقص وأضلاع النساء تمام، فما عنده فيه؟ فقال الشيخ: الجواب: ذلك مشهور بين أهل الثقل في أصحابنا والمخالفين وهو جائز لا مانع منه وهو في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، ألا ترى إلى قوله: ذلك مشهور بين أهل الثقل في أصحابنا والمخالفين، فدل على أنه إجماع المسلمين فضلاً عن طائفتنا على رواية هذا الحكم.

ثم إنه رحمه الله لم يذكر في كلامه الذي حكيناه عنه في مسائل خلافه أنه ذهب إلى ما ذكره في نهايته وإيجازه ومبسوطه إلا قوم مجهولون غير معينين ما خلا أبا يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة، فإذا لم يذهب إليه أحد من المسلمين المعروفين ولا أحد من الصحابة والتابعين ولا الفقهاء المعروفين سوى أبي يوسف، وكفى بهذا القول ولها وضعتاً.

فإذا عقد على الصغيرين عقد النكاح أبواهما توارثا، فإن كان العاقد غيرهما فلا

توارث بينها حتى يبلغا ويُضيء العقد، فإن بلغ أحدهما فأَمْضاه ثم مات انتظر بلوغ الآخر «فإن بلغ وأَمْضاه حُلْفَ بآته لم يرَضَ به طمَعاً في الميراث فإذا حَلِفَ ورَثَ سهمه وإن لم يحلف فلا ميراث له.

ويتوارث الزوجان بعد الطلاق الرجعي سواء كان في الصّحة أو المرض مادامت المرأة في العدة بغير خلاف، وإن كان الطلاق في حال مرض الزوج ورثته المرأة أيضاً بعد خروجها من العدة ما بينها وبين سنة ما لم تتزوج أو يبرأ الزوج من مرضه الذي طلقها فيه، وهو لا يرثها بعد خروجها من عدتها هذا في الطلاق الرجعي.

فإن كان طلاقه لها طلاقاً لارجعة له فيه فلا ميراث بينها ساعة طلقها إلا أن يكون أوقع هذا الطلاق البائن في مرضه فإنها ترثه مادامت في عدتها وبعد خروجها من العدة ما بينها وبين سنة ما لم تتزوج المرأة أو يُبْرَأَ من مرضه الذي طلقها فيه.

وشيخنا أبو جعفر ذهب في نهايته إلى: أنّهما يتوارثان مادامت في العدة وإن كان الطلاق لارجعة، له عليها فيه، إذا كان طلاقه لها في المرض ثم بعد خروجها من العدة ترثه ما لم تتزوج أو يبرأ الزوج من مرضه الذي طلق فيه إلى سنة، إلا أنه رجع عن ذلك في مسائل خلافه على ما ذكرناه فيما تقدم.

وإذا تزوج المريض ومات قبل برثه وقبل الدخول بالمرأة بطل العقد بينها عند أصحابنا ولم ترثه المرأة ولا عدة عليها منه، وإذا انفرد الزوج بالميراث فله النصف بالتسمية والنصف الآخر ردّ عليه بإجماع أصحابنا، ولا يلزم على ذلك أن يرث الباقي من سهم الزوجة عليها إذا انفردت بالميراث لأنّ الشرع لا يؤخذ قياساً، وقد قدّمنا القول في ذلك مشروحاً فلا وجه لإعادته.

وإذا تعارف المُجَلَّبُونَ.

واحد هم مجلب وهو الحمل واختلف في تفسيره، فقال الجوهري في كتاب الصحاح: الحمل الذي يُحمل من بلده صغيراً والحمل: الدعى قال الكيت يعاتب قصاعة في تحويلهم إلى اليمن؛

عَلَامَ تَزَلُّمٍ مِنْ غَيْرِ قَرْفٍ وَلَا ضَرَاءَ مَنَزِلَةِ الْحَمِيلِ
وقال صاحب المجلد وهو ابن فارس: الحميل الدعوى، وقال الهروي في غريب الحديث: أما
قوله الحميل لا يورث إلا بيئته ففيه قولان، يقال فيه هو الذى يُحمل من بلاده صغيراً إلى بلاد
الإسلام، ويقال هو المجهول التسب.

وذلك أن يقول: هذا أخى أو أبى أو ابنى، ليزوى ميراثه عن مواليه فلا يُصدق إلا بيئته.
وقال شيخنا أبوجعفر في نهايته: وأما الحميل فهو الذى يُجلب من بلاد الشرك ويُسترق، فإذا
تعارف منهم اثنان أو جماعة بنسب يُوجب بينهم الموارثة في شرع الإسلام فإنه يقبل قولهم في
ذلك ويورثون على نسبهم ولا يُطالبون بالبيئته على ذلك على حال، وهذا القول قريب من قول
من حكيناه من أهل اللغة إذ كلّ منهما مدّع نسباً من الآخر، لأن حقيقة الدعوى كلّ خبر ليس
على صحته وفساده دليل، إلا أن شيخنا أباجعفر رجع في التبيان فقال: الحميل الغريب لأنه
يُحمل على القوم وليس.

فأما ميراث اللقيط، فإن كان توالى إلى إنسان ضمن جريته وحدثه فإنه يكون ميراثه
له وضمان جريته عليه، فإن لم يكن توالى إلى أحد فميراثه لإمام المسلمين وليس لمن
التقطه ورباه شىء من ميراثه.

وقال شيخنا أبوجعفر في نهايته: وأما المشكوك فيه فهو أن يظأ الرجل امرأته أو جاريته ثم
يظأها غيره في تلك الحال ونحوه بالولد، فإنه لا ينبغي له أن يلحقه به لحوقاً صحيحاً بل
ينبغي أن يربيه وينفق عليه، فإذا حضرته الوفاة عزل له شيئاً من ماله قدر ما يتقوى به على
شأنه، وإن مات هذا الولد لم يكن له شىء من تركته وكانت لبيت المال إن لم يخلف ولداً ولا
زوجاً ولا زوجة، هذا آخر كلامه في نهايته.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: ما ذكره رحمه الله خلاف ما يقتضيه أصول مذهبنا، والصحيح
أن هذا الولد الذى من زوجته ولده شرعاً يرثه إذا مات، وكذلك الولد يرث الوالد إذا لم ينتف
منه باللعان مع أنه بغير خلاف بيننا، ولقوله عليه السلام: الولد للفراش وللعاهر الحجر،
والفراش عبارة عن العقد وإمكان الوطء على ما جرت به العادة دون التمكن على ما في مقدور

الله تعالى على ما يذهب إليه أبوحنيفة.

وإذا وطأ نفسان فصاعداً جارية مشتركة بينهما فجاءت بولد أقرع بينهما فن خرج اسمه ألحق به وضمن للباقيين من شركائه حصتهم وتوارثا، فإن وطأها نفسان في طهر واحد بعد انتقال الملك من واحد منهما إلى الآخر كان الولد لاحقاً بمن عنده الجارية وترثه، الأب والولد أيضاً مثل ذلك يرثه على ما رواه أصحابنا.

وتحقيق ذلك أن يُعتبر ستة أشهر وأقل منها، فإن كان أقل من ستة أشهر من وقت وطء المشتري فإن الولد يلحق بالسيد الأول الذي هو البائع، وإن كان لستة أشهر فصاعداً فإنه يلحق بالمشتري الذي عنده الجارية، فأما الرواية فيمكن أن يعمل بها على بعض الوجوه وهو أن يكونا وطناًها في وقتين متقاربين في يوم واحد.

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: ومن تبرأ عند السلطان من جريرة ولده ومن ميراثه ثم مات الولد وله مال كان ميراثه لعصبة أبيه دون أبيه، وهذا خلاف إجماع أصحابنا وإجماع المسلمين، لأن الولد يضمن جريرة ابنه ويعقل عنه ولا يصح التبرئ من الموارث على حال، وإنها هذه رواية شاذة من أضعف أخبار الآحاد وأوردها شيخنا إيراداً لا اعتقاداً.

وقد رجع عنها في الحائريات في المسألة الخامسة والثمانين والمائة؛ وعن العاقلة إذا تبرأت من ميراث من تعقل عنه وجريته أكون ذلك بمنزلة الأب أو ما الحكم في ذلك فيه؟ فقال رحمه الله: الجواب لا يصح له التبرئ لأن الشرع إذا حكم به لم ينفع التبرئ وثبت حكمه، والرواية في تبرئ الأب من جريرة الابن رواية شاذة فيها نظر، فإن صححت لا يقاس عليها غيرها، هذا آخر كلام شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله في الجواب.

والمملوك لا يملك شيئاً حتى يستحقه ورثته من الأحرار بل ماله إن كان في يده شيء ولواه وكذلك حكم المدبر بغير خلاف بين أصحابنا.

فأما المكاتب فهو على ضربين: مشروط عليه ومطلق على ما قدمناه في موضعه، فإذا كان مشروطاً عليه فحكمه حكم المالك، فإن كان غير مشروط عليه فإنه يرث ويورث بقدر ما أدى من مكاتبته من غير زيادة ولا نقصان ويُحرَّم ما زاد على ذلك.

وإذا اشترط المكاتب على الذي كاتبه أن يكون ولاءه له كان شرطه صحيحاً، وإن لم يشترط ذلك لم يكن له ولاءه إلا أن يتولاه، فإن شرط عليه أن يكون ميراثه له دون ورثته كان ذلك باطلاً لأنه خلاف الكتاب والسنة.

وإذا أذى المكاتب المطلق نصف الكتابة ثم مات وخلف ولداً من جارية له أو من حرة أو وارثاً غير الولد وخلف مالاً فتصفه للسيد ونصفه لوارثه، ويُعطى الوارث من نصيبه الذي أخذوه وهو التصف ما بقي على مورثه من مال الكتابة لأنه دين على مورثه فلا يستحق الوارث التركة إلا بعد قضاء الدين.

وإذا كان عبد بين شريكين أعتق أحدهما نصيبه ثم مات وخلف مالاً كان نصف مارك للذي لم يُعتق والباقي لورثته، فإن لم يكن له ورثة كان ذلك لمولاه الذي أعتقه تبرعاً.

فصل في ميراث المجوس:

اختلف قول أصحابنا في ميراث المجوس إذا تحاكموا إلى حكام الإسلام على ثلاثة أقوال:

فقال قوم: إنهم يورثون بالأنساب والأسباب الصحيحة التي تجوز في شرع الإسلام ولا يورثون بما لا يجوز فيه على كل حال.

وقال قوم: إنهم يورثون بالأنساب على كل حال ولا يورثون بالأسباب إلا بما هو جائز في شريعة الإسلام.

وقال قوم: إنهم يورثون من الجهتين معاً سواء كان ممّا يجوز في شريعة الإسلام أو لا يجوز.

وهذا القول الأخير الذي هو ثالث الأقوال خيرة شيخنا أي أبو جعفر الطوسي في نهايته وسائر

كتبه، وأول الأقوال اختيار شيخنا المفيد محمد بن محمد بن التعمان فإنه قال في كتاب

الأعلام وشرحه: فأما ميراث المجوس فإنه عند جمهور الإمامية يكون من جهة التسبب الصحيح

ون التكاك القاسد، وهو مذهب مالك والشافعي ومن اتبعهما فيه من المتأخرين وسبقهما إليه من المتقدمين، هذا آخر كلامه رحمه الله، وإلى هذا القول أذهب وعليه أعتمد وبه أفتي، لأن الله تعالى قال: وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وقال في موضع آخر: وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ، وقال تعالى: فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَصْرِؤَكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ.

فإذا حكم الحاكم بما لا يجوز في شرع الإسلام فقد حكم بغير الحق وبغير ما أنزل الله وبغير القسط، وأيضاً فلا خلاف بيننا أن الحاكم لا يجوز له أن يحكم بمذهب أهل الخلاف مع الاختيار.

وشيخنا أبو جعفر يوافق على هذا وقد ذكره في عدة مواضع من كتبه، وأنا أعتمد رحمه الله على رواية شاذة روتها العامة عن أمير المؤمنين عليه السلام ذكر ذلك ابن اللبّان القريضي في الموجز وهو من فقهاء المخالفين لمذهب أهل البيت عليهم السلام، وأحال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه على ابن اللبّان لأنه قال: وقد قلنا أن الصحيح أن الميراث يثبت بينهم بالزوجة على كل حال، وروى ذلك عن علي عليه السلام وذكر ابن اللبّان ذلك في الموجز عنه، هذا آخر كلام شيخنا في مبسوطه، ورأيت أنا الموجز بخط شيخنا أبي جعفر جميعه وهو كتاب صغير في الفرائض فحسب.

ثم إن شيخنا أبا جعفر رحمه الله يقول في نهايته: وهذا القول عندي هو المعتمد وبه تشهد الروايات، واستدل بما يرغب الإنسان عن ذكره سترة عليه، ثم قال بعد ذلك أيضاً في نهايته: مع أنه قد رويت الرواية الصريحة وقد أوردناها في كتاب تهذيب الأحكام بأنهم يورثون من الجهتين جميعاً وإن كان ذلك باطلاً في شريعة الإسلام.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: أعجب منه رحمه الله كيف قال في أول كلامه: وهذا القول عندي هو المعتمد وبه تشهد الروايات، ثم قال في آخر كلامه وبابه: مع أنه قد رويت الرواية الصريحة؟ في الأول كانت جماعة روايات وبالأخير رواية واحدة فحسب؟! ثم هذه الروايات التي قال عنها في أول كلامه وإدعاها أين أودعت؟ وفي أي تصنيف ذكرت؟ ثم إنه رحمه الله

قد صنف كتباً أخبارية أكبرها تهذيب الأحكام أورد فيه من كل غث وسمين، وهو الذي يومئ إليه ويعتمد عليه، وما أورد فيه ولا ذكر سوى الرواية الواحدة التي رواها مخالفونا في المذهب، وهو إسماعيل بن أبي زياد السكوني بفتح السين منسوب إلى قبيلة من العرب اليمن وهو عامي المذهب بغير خلاف، وشيخنا أبو جعفر موافق على ذلك قائل به ذكره في فهرست المصنفين، وله كتاب يُعَدُّ في الأصول وهو عندي بخطى كتيبه من خط ابن أشناس البرزنجي وقد قرئ على شيخنا أبي جعفر وعليه خطه إجازة وسماعاً لولده أبي علي ولجماعة رجال غيره. فإن كان شيخنا أبو جعفر عاملاً بأخبار الآحاد فلا يجوز له أن يعمل بهذه الرواية إذا سلمنا له العمل بأخبار الآحاد تسليم جدل على ما يقترحه ودَّ كَرَّةً في عدته، وإن كان مخالفاً لإجماع أصحابنا سلفهم وخلفهم، حتى أنَّ المخالفين من أصحاب المقالات يذكرون في كتبهم ومقالات أهل الآراء والمذاهب: أنَّ الشيعة الإمامية لا ترى العمل في الشرعيات بأخبار الآحاد، وشيخنا المفيد ذكر ذلك أيضاً في كتاب المقالات الذي صنفه ومذهب السيد المرتضى ومقاتته في ذلك فأشهر من أن يذكر، وما أظن خفي على هذين السيدين الأوحدين العالمين مقالة أهل مذهبها بل ربما لم يكن لأصحابنا في المتقدمين والمتأخرين أقوم منها بمعرفة المقالات وتحقيق أصول المذهب ومعرفة الرجال، وخصوصاً شيخنا المفيد محمد بن محمد بن التعمان رحمه الله فإنه خِزِّيَتْ هذه الصناعة.

قال شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في عدته: والذي أذهب إليه أنَّ خبر الواحد لا يوجب العلم وكان يجوز أن ترد العبارة بالعمل به عقلاً، وقد ورد جواز العمل به في الشرع إلا أنَّ ذلك موقوف على طريق مخصوص وهو ما يرويه من كان من الطائفة الحقَّة ويختص بروايته ويكون على صفة يجوز معها قبول خبره من العدالة وغيرها.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: راوى الرواية التي اعتمدها رحمه الله هو إسماعيل بن أبي زياد السكوني ما حصلت فيه الطريق التي راعاها شيخنا ولا الصفة التي اعتبرها، بل هو عامي المذهب ليس هو من جملة الطائفة وهو غير عدل عنده بل كافر، فكيف اعتمد على روايته وهو لا يقول بذلك؟! وإن كان يعمل في بعض مقالاته على أخبار الآحاد بل يراعي أن يكون

السرائر

الراوى من عدول طائفتنا على ما قرره فى عدته على ما حكينا عنه.

ولقد أحسن شيخنا محمود الحمصى رحمه الله فيما أورد فى كتابه «المصادر فى أصول الفقه» لَمَّا حكى كلامَ شيخنا أبى جعفر الطوسى رضى الله عنه فى عدته فَإِنَّه ذكر جلة باب الأخبار وطول فى الإيراد لها معظمها فَإِنَّه قال :

وذهب شيخنا السعيد الموفق أبوجعفر محمد بن الحسن الطوسى قدس الله روحه ونور ضريحه إلى وجوب العمل بما ترويه ثقات الطائفة المحقة وإن كانوا فى حيز الآحاد - ثم ذكر بعد ذلك فصلاً كثيرة حكى فيها كلامه - ثم قال بعد ذلك : قال قدس الله روحه :

فإن قيل : كيف تعملون بهذه الأخبار ونحن نعلم أَنَّ زواتها أكثرهم كما رووها رووا أيضاً أخبار الجبر والتشبيه وغير ذلك من الغلو والتناسخ وغير ذلك من المناكير؟ فكيف يجوز الاعتماد على ما يرويه أمثال هؤلاء؟

قيل لهم : ليس كلِّ الثقات نقل حديث الجبر والتشبيه وغير ذلك ممَّا ذكر فى السؤال، ولو صحَّ أَنه نقله لم يدلَّ على أَنه كان معتقداً لما تضمنه الخبر ولا يمتنع أن يكون إنما رواه ليعلم أَنه لم يشذَّ عنه شيء من الروايات لآلته يعتقد ذلك.

فإن قيل : كيف تُعَوَّلون على هذه الأخبار وأكثر زواتها المجبرة والمشبَّهة والمقلَّدة والغلاة والواقفة واللفطحية وغير هؤلاء من فرق الشيعة المخالفة للاعتقاد الصحيح ؟ ومن شرط خبر الواحد أن يكون راوٍ عداً عند من أوجب العمل به وهذا مفقود فى هؤلاء ؟

قيل : لسنا نقول أَنَّ جميع أخبار الآحاد يجوز العمل بها، بل لها شرائط نحن نذكرها فيما بعد ونشيرها هنا إلى جملة من القول فيه : فأما ما يرويه العلماء المعتقدون للحق فلا طعن على ذلك بهذا السؤال، وأما الفِرَقُ الَّذِينَ أشاروا إليهم من الواقفة واللفطحية وغير ذلك فمن ذلك جوابان :

أحدهما : أَنَّ ما يرويه هؤلاء يجوز العمل به إذا كانوا ثقات فى الثقل وإن كانوا مخطئين فى الاعتقاد، فإِذَا كَانَ طَرِيقُهُ هَؤُلَاءِ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ.

قال عليه شيخنا الحمصى : إِلَّا أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا يُوَافِقُ الْمَذْهَبَ الَّذِى اخْتَارَهُ وَقَرَّرَهُ وَقَتَّنَهُ مِنْ

أَنَّ الخبر إذا كان وارداً من طريق أصحابنا القائلين بالإمامة جاز العمل به دون ما يكون وارداً من غير طريقهم، فإن اعتذر بما ذكره قدس الله روحه: من أَنَّ هؤلاء وإن كانوا مخطئين في الاعتقاد كانوا ثقات في الثقل، قيل له: هذه العلة وهي الثقة في الثقل قد تُوجد في غير هؤلاء من المبطلين في العقائد كالمجبرة والمشيبهة وغيرهم فأجز العمل بخبرهم إذا كانوا ثقات في الثقل كما أجزت في هؤلاء المبطلين، وإلا فما الفرق وهذا يوجب عليه أن يرفع الفرق والتمييز بين أصحابنا وبين غيرهم من الفرق في الرواية والثقل وأن يصير إلى مذهب المخالفين في أخبار الآحاد، هذا آخر كلام الحمصيّ الذي قاله على شيخنا أبي جعفر رحمه الله، ونفتم ما قال واستدرك واعترض فإنه لازم كطوق الحمامة.

قال شيخنا أبو جعفر: والجواب الثاني: إن ما يروونه إذا اختصوا بروايته لا يعمل به، وأما يعمل به إذا انضاف إلى روايتهم رواية من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح فحينئذ يجوز العمل به، قال شيخنا الحمصيّ: وهذا الجواب هو الذي يوافق مذهبه الذي حكيناه.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: فالسكونيّ ما انضاف إلى روايته رواية من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح، فكيف جاز لشيخنا رحمه الله العمل في ميراث المجوس بروايته؟ وأيضاً ما هو من فرقنا ولا من عدول طائفتنا على ما قرره شيخنا في مذهبه في العمل بأخبار الآحاد!

ثم إننا نورد ما أورده في كتاب تهذيب الأحكام جميعه ونتكلم عليه؛ قال رحمه الله: باب ميراث المجوس: محمد بن أحمد بن يحيى عن بُنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة عن السكونيّ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عليّ: أَنَّهُ كَانَ يُورَثُ الْمَجُوسِيُّ إِذَا تَرَوَّجَ بِالْمُتَّحِلَّةِ وَبَابْنَتِهِ مِنْ وَجْهِينَ مِنْ وَجْهِ أَتَمَّ وَجْهَ أَتَمَّهَا زَوْجَتُهُ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: قَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي مِيرَاثِ الْمَجُوسِيِّ إِذَا تَرَوَّجَ بِأَحَدِي الْحَرَمَاتِ مِنْ جِهَةِ التَّسْبِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكَثِيرٌ مِمَّنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: أَنَّهُ لَا يُورَثُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ التَّسْبِ وَالسَّبَبِ الَّذِينَ يَجُوزَانِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ فَأَمَّا مَا لَا يَجُوزُ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ لَا يُورَثُ مِنْهُ عَلَى حَالٍ. وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ وَقَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ تَبِعُوهُ عَلَى قَوْلِهِ: أَنَّهُ يُورَثُ مِنْ جِهَةِ

التسبب على كل حال وإن كان حاصلًا عن سبب لا يجوز في شريعة الإسلام فأما السبب فلا يورث منه إلّا ممّا يجوز في شرع الإسلام، والصحيح عندي أنّه يورث المجوسى من جهة التسبب والسبب معاً سواء كان ممّا يجوز في شريعة الإسلام أو لا يجوز، والذى يدلّ على ذلك الخبر الذى قدّمناه عن السكونى، وما ذكره أصحابنا من خلاف ذلك ليس به أثر عند الصادقين عليهم السلام ولا عليه دليل من ظاهر القرآن، بل إنّما قالوه لضرب من الاعتبار وذلك عندنا مظهر بالإجماع، وأيضاً فإنّ هذه الأنساب والأسباب وإن كانا غير جائزين في شريعة الإسلام فهما جائزان عندهم ويعتقدون أنّه ممّا تستحلّ به الفروج ولا تستباح بغيره فجرى مجرى العقد في شريعة الإسلام، ألا ترى إلى ما روى: أنّ رجلاً سبّ مجوسياً بحضرة أبى عبد الله فزبره ونهاه عن ذلك فقال: إنّّه تزوّج بأمّه! فقال: أما علمت أنّ ذلك عندهم التّكاح؟ وقد روى أيضاً أنّه قال عليه السلام: إن كلّ قوم دانوا بشىء يلزمهم حكمه، وإذا كان المجوس يعتقدون صحّة ذلك فينبغى أن يكون نكاحهم جائزاً، وأيضاً لو كان ذلك غير جائز لوجب أن لا يجوز أيضاً إذا عقد على غير المحرّمات وجعل المهر خراً أو خنزيراً أو غير ذلك من المحرّمات لأنّ ذلك غير جائز في الشرع، وقد أجمع أصحابنا على جواز ذلك فعُلم بجميع ذلك أنّ الذى ذكرناه هو الصحيح وينبغى أن يكون عليه العمل وما عداه يُطرح ولا يعمل عليه على حال، هذا آخر الباب جميعها حرفاً فحرفاً التى أوردناها شيخنا أبو جعفر في تهذيب الأحكام.

فانظر أرشدك الله بعين قلبك واترك تقليد الرجال جانباً هل فيها دليل يُعتمد ويوجب العمل والعلم ويثمر اليقين؟ بل معظمها عنده رضى الله عنه الرواية عن السكونى التى جعلها اعتماداً فصدر بها بابه وقد بيّنا ما فيها.

ثمّ إنّ رحمه الله حكى في نهايته لمّا قال: وهذا القول هو المعتمد عندي وبه تشهد الروايات، وما أورد في تهذيب أحكامه الذى هو معدن رواياته ومظان أخباره إلّا رواية واحدة وقد قلنا ما عندنا فيها، ثمّ إنّ حكى في تهذيب الأحكام أنّ أصحابنا على مذهبين اثنين فحسب: مذهب يونس ومن تابعه، ومذهب ابن شاذان ومن تبعه، فكيف يُحدث هو رحمه الله قولاً ثالثاً؟ وأصحابنا على ما حكاه عنهم على قولين فإذا أجمعوا على قولين فلا يجوز إحداهما قول

ثالث بغير خلاف لأنَّ الحقَّ لا يعدوهم، وفي هذا القول ما فيه عند من تدبره وتأمله.

ثمَّ قوله: وما ذكره أصحابنا من خلاف ذلك ليس به أثر عند الصادقين عليهم السلام ولا عليه دليل من ظاهر القرآن بل إنَّما قالوه لضرب من الاعتبار وذلك عندنا مُطَّرَحٌ بالإجماع، فقد أقرَّ بأنَّ قال: وما ذكره أصحابنا، يعني الإمامية وما تقوله الإمامية الذين هم أصحابه ففيه الحق، فكيف لا يكون عليه دليل؟ بل قولهم له هو الدليل القاطع والبرهان الساطع.

ثمَّ قال: ليس به أثر عن الصادقين، فإذا أجمعوا على القول فلا حاجة لهم إلى رواية تُروى عن بعض الصادقين إذا لا دليل فيها، بل إجماعهم عليها هو الدليل على صحتها، بل في قولهم وإجماعهم على الحكم قول بعض الصادقين وهو رئيس الكلِّ في عصره وإمام زمانه مقطوع على صدقه.

وأما قوله رحمه الله: ولا عليه دليل من ظاهر القرآن، بل ظاهر القرآن عليه ومعهم فيه - وهو قوله تعالى: فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ - دليل إلى غير ذلك من الآيات المحكمات، وأتى ظاهر قرآن معه رحمه الله فيما ذهب إليه؟ أو أتى رواية عن الصادقين معه؟ وفي هذا الموضع يحسن أن يقال: إقْلِبْ تَصِبْ.

ثمَّ قوله رحمه الله وشناعته: بل إنَّما قالوه لضرب من الاعتبار، إن أراد بالاعتبار هاهنا القياس فهو كما قال إنَّه باطل عندنا، وأتى قياس هاهنا حتَّى يشعَّ؟ وإن أراد بالاعتبار استخراج الأدلَّة والنظر فيها وما يقتضيه أصول المذهب، فهذا لائئبأه نحن ولا هو رحمه الله، وأكثَر استدلالاته في مسائله على خصومه وغيرهم قوله: والَّذِي يَقْتَضِيهِ أصول مذهبنا، وما يزال قائلاً بأنَّ: الأصل الإباحة والحظر يحتاج إلى دليل، هذا لا يزال يستدل به في مسائل خلافه وفي أوَّل خطبة مسائلٍ خلافه لما قرَّر الأدلَّة وبنى كتابه عليها قال: أو إجماع أو دليل أصل، ثمَّ ما رأيت أعجب منه رحمه الله يذهب إلى هذا في خطبة مسائل خلافه وفي جميع استدلالاته في مسائلها إذا احتاج إلى ذلك، ويذهب في عدته التي هي أصول فقهِه في أنَّ الأشياء في دليل العقل على الحظر أو الإباحة أو الوقف في ذلك، ويستدل في مسائل خلافه بأنَّ الأصل الإباحة في الأشياء، وأصول الفقه ما تراد إلاَّ حتَّى تُركَّب عليها مسائل الفقه.

ثمّ قوله رحمه الله: بأنّ هذه الأنساب والأسباب وإن كانا غير جائزين في شريعة الإسلام فهما جائزان عندهم وما روى أنّ رجلاً سبّ مجوسياً بحضرة أبي عبد الله عليه السلام فزبره ونهاه، وأتى قريح له في ذلك؟ وأتى نسبة بين هذا وبين جواز أن يحكم بالباطل ويُعَيَّر الحقّ ويُعَيَّر شرعنا إذا تخاكموا إلينا؟ وهل هذا إلّا دفع بالزّاح ومعارضة في غير موضعها وبناء على شفا جرف هار.

فأمّا قوله رحمه الله: لو كان ذلك غير جائز لوجب أن لا يجوز أيضاً إذا عقد على غير المحرمات وجعل المهر خمرأ أو خنزيراً أو غير ذلك من المحرمات لأنّ ذلك غير جائز في الشرع وقد أجمع أصحابنا على جواز ذلك، فمّا يُضحك الثكلى لكن ما أحسن قول الرسول عليه السلام: حبّك الشّيء يعمى ويصمّ، ياسبحان الله كان ذكر المهر الحلال ملكة شرط في صحّة عقد التّكاح فنحن بإجماع المسلمين نصّح عقد التّكاح الدائم من غير ذكر مهر فيه فمّا ذكر المهر الفاسد بأعظم من ترك ذكره جملة ومع هذا فالعقد صحيح.

ثمّ ما أعجل مانسى استدلاله في الجزء الثّاني من مسائل خلافه في أوّل كتاب الصّدّاق قال مسألة: إذا عقد على مهر فاسد مثل الخمر والخنزير والميتة وما أشبهه فسد المهر ولم يفسد التّكاح ووجب لها مهر المثل، وبه قال جميع الفقهاء إلّا مالكا فإنّ عنه روايتين: إحداهما مثل ما قلناه والأخرى يفسد التّكاح، وبه قال قوم من أصحابنا، دليلنا أنّ ذكر المهر ليس من شرط صحّة العقد فإذا ذكر ما هو فاسد لم يكن أكثر من أن لم يذكره أصلاً فلا يؤثر ذلك في فساد العقد، وأيضاً قوله عليه السلام: لا نكاح إلّا بوليّ مرشد وشاهدي عدل، فنفاه لعدم الوليّ والشّاهدين وأثبتته بهم، وهذا نكاح له قد عُقِدَ بهم فوجب أن يكون ثابتاً، وأيضاً فإنّهما عقدان يصحّ أن ينفرد كلّ واحد منهما عن صاحبه ألا ترى أنّه لو عُقِدَ بغير مهر صحّ التّكاح بلا خلاف، فإذا ثبت بعد ذلك المهر صحّ أيضاً وإذا كانا عقدين ففساد أحدهما لا يوجب فساد الآخر إلّا بدليل، هذا آخر استدلاله ومسألته.

وأيضاً فلا خلاف بين أصحابنا، المخالف في هذه المسألة والمؤلف: أنّ اليهود والنصارى والمجوس متى انقادوا إلى الجزية وقبلوها وقاموا بشرائطها والتزموا أحكامنا عليهم وما يقترحه

إمامنا عقد لهم عقد الذمة، وشرائط الذمة الامتناع من مجاهرة المسلمين بأكل لحم الخنزير وشرب الخمر وأكل الربا ونكاح المحرمات في شريعة الإسلام، فتي فعلوا شيئاً من ذلك وهذا خرجوا من الذمة، فكيف يجوز لنا أن نقرهم على نكاح المحرمات في شرعنا ونحكم لهم بذلك وبصحته إذا تحاكموا إلينا وأخذ علينا أن لا نقرهم على ذلك؟ هذا في اليهود والتصارى الذين هم الأصل في هذه الأحكام والمجوس فرع عليهم، لأننا أمرنا الشارع أن نسق فيهم سنة أهل الكتاب اليهود والتصارى، فإذا كان الأصل أن لا نقرهم على نكاح المحرمات فكيف بك بالفرع؟ وهذا الاستدلال مجمع عليه لاخلاف فيه أن من جملة شرائط الذمة أن لا تنكحوا المحرمات في شرعنا.

وقد قال شيخنا أبو جعفر الطوسي في مبسوطه في الجزء الرابع في كتاب المكاتب في فصل في كتابة الذمي: يجوز كتابة التصرائي بما يجوز به كتابة المسلم لعموم الآية والخبر، وإنما يصح كتابته على الوجه الذي يصح عليه كتابة المسلم ويرد على الوجه الذي يرد عليه المسلم، فإذا كاتب عبداً ثم ترفعاً إلى حاكم المسلمين حكم بينهم بحكم الإسلام، فإن كانت الكتابة يجوز بين المسلمين أمضاها وإن كانت لا يجوز ردها لأن الحاكم إنما يجوز له أن يحكم بما يسوغ في دينه، هذا آخر كلامه من أول الفصل إلى هاهنا حرفاً فحرفاً.

ألا ترى إلى قوله رحمه الله في هذا الموضع: لأن الحاكم إنما يجوز له أن يحكم بما يسوغ في دينه، وهذا هو الحق اليقين، فشيخنا أبو جعفر المخالف في مسألة المجوس إذا تحاكموا إلينا وهو محجوج بقوله هذا الذي حكيناه عنه في مبسوطه.

وما ذهبنا إليه اختيار السيد المرتضى ذهب إليه في المسائل الموصليات الثانية فإنه قال المسألة التاسعة والمائة: وإن ميراث المجوس من جهة النسب الصحيح دون النكاح الفاسد والحجة في ذلك الإجماع المتكرر وليس هذه المسألة مما يتفرد بها الإمامية بل يوافق عليها مالك والشافعي ومن المتقدمين الحسن والزهرى والأوزاعي، هذا آخر كلامه في المسألة وكلامنا أيضاً فقد أطلنا فيها.

فأما من عدا المجوس من الكفار إذا تحاكموا إلينا ورثناهم على كتاب الله وشريعة

نبيّه عليه السّلام بلا خلاف بين أصحابنا في ذلك .

وهو مذهب شيخنا أبي جعفر أيضاً في نهايته فإنّه قال بعد أن أُنْطَب في ميراث المجوس : فأما من عدا المجوس من الكفار فإذا تحاكموا إلينا ورثناهم أيضاً على كتاب الله وستة نبيّه صلى الله عليه وآله سواء، هذا آخر كلامه رحمه الله في الباب . قوله رحمه الله : فأما من عدا المجوس من الكفار فإذا تحاكموا إلينا ورثناهم أيضاً على كتاب الله وستة نبيّه صلى الله عليه وآله سواء، كأنّه رحمه الله قد ورث المجوس على كتاب الله وستة نبيّه حتّى يعطف عليهم غيرهم ويقول : ورثناهم أيضاً على كتاب الله وستة نبيّه، فإنّ هذا قول عجيب طريف .

وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه لما ذكر اختلاف أصحابنا في ميراث المجوس : وقال آخرون يورثون بكلا الأمرين الأنساب والأسباب سواء كانا جائزين في الشرع أو لم يكونا جائزين، وهو الذي اخترته في سائر كتبي في التّهاية والخلاف والإيجاز في الفرائض وتهذيب الأحكام وغير ذلك لأنّه الأظهر في الروايات .

قال محمّد بن إدريس رحمه الله : ما رأيت أعجب من شيخنا رحمه الله في هذه المقالة، وأتى روايات في ذلك حتّى يكون ما اختاره هو الأظهر فيها ؟ إنّ هذا لعجيب، وليس إذا علمنا أنّ مصنفاً أراد لفظة يقيم بها تصنيفه فجعل مكانها لفظة تحيلُهُ وتفسده وجب أن يُحسب له ما يئوّه أنّه أرادهُ ويترك ما قد صرّح به، ولو كانت الأمور كلّها تجري هذا المجرى لم يكن خطأً .

ويوقف نصيب الأسير في بلاد الكفر إلى أن يجيىء أو يصحّ موته، فإن لم يعلم مكانه ولا موته وحياته فهو مفقود، واختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أقوال :

فقال قوم : إنّ المفقود يُحبس ماله عن ورثته قدر ما يُطلب في الأرض كلّها أربع سنين، فإن لم يوجد بعد انقضاء هذه المدة قسّم المال بين ورثته .

وقال قوم : لا بأس أن يبتاع عقار المفقود بعد عشر سنين من غيبته وفقده وانقطاع خبره ويكون البائع ضامناً للثمن والدرك ، فإن حضر المفقود خرج إليه من حقّه .

وقال قوم: لا يقسم مال المفقود حتى يُعلم موته أو يمضي مدة لا يعيش مثله إليها بجمري العادة، وإن مات له من يرثه المفقود دفع إلى كل وارث أقل ما يصيبه ووقف الباقي حتى يُعلم حاله.

وهذا الأخير هو الذي يقوى عندي وأعمل عليه وأفتي به، والأول من الأقوال اختيار السيد المرتضى ذكره في انتصاره، والثاني من الأقوال اختيار شيخنا المفيد ذكره في مقننته، والثالث من الأقوال اختيار شيخنا أبي جعفر الطوسي ذكره في مسائل خلافه، وهو الأصح والأظهر لأن فيه الاحتياط والإجماع، لأن التصرف في مال الغير بغير إذنه قبيح محظور عقلاً وسمعاً فمن أباحه يحتاج إلى دليل، ونعم ما اختار شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله فإن قوله في هذه المسألة هو الصواب وما عداه لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع، والأصل المنع من التصرف في مال الغير إلا بإذنه، فمن ادعى قسمته والتصرف فيه فقد ادعى حكماً شرعياً يحتاج في إثباته إلى دليل شرعي، فالعادل اللبيب يتوخى الإنصاف فلا يُسلم إلى المتقدم إذا جاء بالردى لتقدمه ولا يُخس المتأخر حق الفضيله إذا أتى بالحسن لتأخره، فمن العدل أن يُذكر الحسن ولو جاء ممن جاء ويثبت الآتي به كائناً من كان فإن الحكمة ضالة المؤمن ويُطرح الردى ولو جاء ممن جاء، فقد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال.

وقال شيخنا المفيد في مقننته: ومن مات وخلف تركة في يد إنسان لا يعرف له وارثاً جعلها في الفقراء والمساكين ولم يدفعها إلى سلطان الجور والظلمة من الولاة.

وقال شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه: ميراث من لا وارث له ينقل إلى بيت المال وهو للإمام خاصة، وعند جميع الفقهاء ينتقل إلى بيت المال ويكون للمسلمين وقال رحمه الله في مسألة أخرى: كل موضع وجب المال لبيت المال عند الفقهاء وعندنا للإمام إن وجد الإمام العادل سلم إليه بلا خلاف وإن لم يوجد وجب عليه حفظه لم عندنا كما يحفظ سائر أمواله التي يستحقها، ثم استدلت فقال: دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم أيضاً فإذا دفعه إلى الإمام العادل برئت ذمته بلا خلاف وليس على براءتها إذا دفعه إلى الجائر أو صرفه في مصالح المسلمين

دليل، هذا آخر كلامه رحمه الله ومعنا في هذا الحق اليقين والدليل على صحة ما استدك به فنعم
ماقال واستدك، ولا نلتفت إلى ماقاله شيخنا في مقتنته فإنه خلاف أصول مذهبنا وإجماع
طائفتنا ومصير إلى مذهب المخالف لنا.

والمهدوم عليهم والفرق إذا لم يُعرف تقدّم موت بعضهم على بعض وكان يرث بعضهم
بعضاً وُزّث بعضهم من بعض من نفس التركة لامّا يرثه من الآخر لأنّا إن ورثناه ممّا
ورثه لما انفصلت القسمة أبداً.

وذهب بعض أصحابنا إلى: أنه يورثه ممّا ورثه أيضاً، وهو اختيار شيخنا المفيد، والأول هو
الأظهر بين الطائفة الذي يقتضيه أصول مذهبنا لأنّ الإرث لا يكون إلّا فيما يملكه الميت قبل
موته، وقد روى أصحابنا: أنه يقدّم أضعفهم نصيباً في الاستحقاق ويؤخر الأقوى؛ مثال ذلك:
زوج وزوجة فإنه يفرض المسألة أولاً كأنّ الزوج مات وتورث منه الزوجة لأنّ سهمها أقل من
سهم الزوج ويورث بعد ذلك الزوج، قال شيخنا أبوجعفر في مبسوطه: وهذا ممّا لا يتغير به
حكم سواء قدّمنا موت الزوج أو الزوجة إذا ورثنا أحدهما من صاحبه غير أنّا نتبع الأثر في
ذلك، ونعم ما قال -.

ومتى ورثنا أحدهما من صاحبه قدّر ما يستحقّه فما يبقى يكون لورثته الأحياء، فإن
فرضنا في غرق الأب والابن أنّ للأب وارثاً غير أنّ هذا الولد أولى منه، وفرضنا أنّ للولد
وارثاً غير أنّ أباه أولى منه، فإنه يصير ميراث الابن لورثة الأب وميراث الأب لورثة الابن،
لأنّا إذا فرضنا موت الابن أولاً صارت تركته للأب وإذا فرضنا موت الأب بعد ذلك
صارت تركته خاصة للولد وصار ممّا كان ورثته من أبيه لورثة الآخر، وكذلك إذا فرضنا
موت الأب تصير تركته خاصة لورثة الابن وعلى هذا يجري أصل هذا الباب.

فإن خلف أحدهما شيئاً ولم يخلف الآخر شيئاً فإنه ينتقل ميراث من له مال إلى الذي
ليس له شيء، ومنه ينتقل إلى ورثته ولا ينتقل إلى ورثة الذي خلف المال شيء على
حال.

وعلى هذا متى كان أخوان معتقان فاتا غرقاً أو هدماً ولم يُعلم تقدّم موت أحدهما على

الآخر ورث كل منهما صاحبه، فإن كان لأحدهما مال والآخر لامال له فإنه ينتقل تركته
الذى له مال إلى مولى الذى لامال له لما قلناه.

ولا ترجيح في هذه المسألة لتقديم أحدهما على الآخر لأن ميراث كل واحد منهما من صاحبه
على حد الآخر عند من رأى تقديم الأقوى، والأولى عندى أنه لا اعتبار بذلك.

وإذا كان ليس لأحدهما وارث غير صاحبه فميراثهما للإمام، وإذا كان أحدهما يرث
صاحبه والآخر لا يرثه فإنه لا يرث بعضهم من بعض ويكون ميراث كل واحد منهما
لورثته؛ مثال ذلك: أن يفرق أخوان ولأحدهما أولاد والآخر لا ولد له فإنه لا توارث بينهما
لأنه مع وجود الولد لا يرث الأخ.

ومتى ماتا حتف أنفسهما في وقت واحد لم يرث بعضهم من بعض لأن ذلك إنما يجوز في
الموضع الذى يشتهبه الحال فيه فيجوز تقديم موت أحدهما على صاحبه.

قال شيخنا أبوجعفر في مبسوطه: فصل في المعاياة؛ وهذا الفصل وضعه على رأى المخالف في
مسائل العول، والعول باطل على مذهبنا ومعنى المعاياة أن يأتى بشيء لا يهدى له، ويحتل
عيالاً إذا لم يهتد للضراب، فأردت بجعل هذه الكلمة هاهنا أن يفهم معنى المعاياة التى ذكرها
شيخنا في مبسوطه.

وإذا كان للرجل أربع نسوة فطلق واحدة منهن ثم تزوج بأخرى ثم مات ولم تتميز
المطلقة من غيرها، فإنه يجعل ربع الثمن للتي تزوجها أخيراً لأنها متيقنة؛ باستحقاقه؛
وثلاثة أرباع الثمن بين الأربع نسوة الأول اللاتي طلق واحدة منهن ولم تتميز منهن.

وإذا اجتمع جد أبى الميت وجدته من قبل أبيه، وجد أبيه وجدته من قبل أمه، وجد أمة
الميت وجدتها من قبل أبيها، وجدها وجدتها من قبل أمها، ولا يجتمع هذه الثمانية
الأجداد إلا بعد عدم الأجداد الذين يتقربون هؤلاء الثمانية بهم حتى يتقدر اجتماع
هؤلاء، فإذا قدر ذلك كان لأجداد الأب الثلثان منها؛ ثلثا الثلثين للجد والجدّة من قبل
أبيه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، والثلث الباقي - وهو ثلث الثلثين - للجدّة والجدّة من
قبل أمه بينهما أيضاً للذكر مثل حظ الأنثيين، والثلث الباقي من أصل المال للجدّين.

السرائر

والجذتين من قبل الأمّ التصف من ذلك - وهو السدس من أصل المال - للجدّة والجدّة من قبل أب أمّ الميت بينهما بالسوية، والتصف الآخر بين الجدّ والجدّة من قبل أمّها بينهما أيضاً بالسوية.

فهذه الفريضة مخرجها من ثلاثة لأنّ أقلّ مال له ثلثان وثلث صحيحان من ثلاثة فتتكسر على كلّ واحد من المستحقين فتضرب عدد رؤوس الأجداد الذين من قبل الأمّ وهم أربعة في أصل الفريضة فيتكسر أيضاً عليهم فتضرب أيضاً تسعة في إثني عشر فيرتقى إلى مائة وثمانية أسهم، منها الثلث للجدتين والجدتين من قبل أمّ الميت وهو ستّ وثلاثون سهماً، للجدّة والجدّة من أبيها التصف من ذلك ثمانية عشر سهماً لكلّ واحد منها تسعة وللجدّة والجدّة من قبل أمّها التصف الباقي وهو ثمانية عشر سهماً لكلّ واحد منها تسعة، لأنّ هؤلاء الأربعة يأخذ كلّ واحد منهم مثل ما يأخذه الآخر ذكراً أنثى سواء لأنّهم من قبل الأمّ.

ويبقى الثلثان من أصل المال وهوانثان وسبعون سهماً للجدتين والجدتين من قبل أب الميت منها الثلثان - وهو ثمانية وأربعون سهماً - للجدّة والجدّة من قبل أبيه للجدّة اثنتان وثلاثون سهماً وللجدّة ستّة عشر سهماً، وثلث الباقي - وهو أربعة وعشرون سهماً - للجدّة والجدّة من قبل أمّه منها للجدّة ستّة عشر سهماً وللجدّة ثمانية أسهم، فذلك مائة وثمانية أسهم وقد استوفيت الفريضة.

فإن خلف الميت عمّة لأب هي خالة لأمّ وعمّة أخرى لأب وخالة لأب وأمّ كان للعمّتين من قبل الأب الثلثان اثني عشر من ثمانية عشر سهماً لكلّ واحدة منها ستّة، وللخالة من الأمّ - التي هي إحدى العمّتين من الأب - سدس الثلث وهو واحد من ثمانية عشر فيصير معها سبعة، وللخالة الأخرى من الأب والأمّ خمسة أسهم من ثمانية عشر سهماً، فكانت خلف عمّتين لأب وخاليتين إحدى الخاليتين لأمّ والخالة الأخرى لأب أو لأب وأمّ، فأصل الفريضة من ثلاثة لأنّ أقلّ مال له ثلثان صحيحان وثلث صحيح ثلاثة فتعطى العمّتان الثلثين وهما سهمان، وتعطى الخاليتان سهماً ينكسر عليهما

وإحداها تستحقّ مع الأخرى السدس لأنها من الأُم فتضرب ستّة في أصل الفريضة فتصير ثمانية عشر سهماً فينقسم على ما قدّمناه أولاً.

فصل: في ذكر جمل تعرف بها سهام الفرائض وكيفية القسمة على الوراث:

مخرج التّصف من اثنين والثلاثين من ثلاثة ومخرج الرّبع من أربعة ومخرج السدس من ستّة ومخرج الثّمن من ثمانية، فإن كان في الفريضة مع التّصف سدس كانت من ستّة، فإن اجتمع معه ثمن أو ربع فهي من ثمانية، فإن اجتمع ثلثان وثلث كانت من ثلاثة، فإن كان فيها ربع وما يبقى أو ثمن ونصف وما يبقى فهي من ثمانية، وإن كان مع الرّبع ثلث أو سدس فهي من اثني عشر، فإن كان مع الثّمن ثلثان أو سدس كانت من أربعة وعشرين.

فإذا أردت إخراج السّهام وقسمتها صحاحاً فانظر الفريضة، فإن كان فيها فرض مسّى إذا أخرجته لمستحقّه كان الباقي وفقاً لباقي الوراث فاقسمه عليهم ولست هاهنا تحتاج إلى ضرب السّهام بعضها في بعض؛

مثال ذلك: إنسان مات وخلق أباه وخمسة بنين، فهذه من ستّة لأنّ أقلّ عدد يخرج منه سدس صحيح فهو ستّة للأب السدس من ذلك واحد ويبقى خمسة يقسم على البنين الخمسة لكلّ واحد منهم سهم وقد استوفيت الفريضة.

فإن لم تجد السّهام وفقاً على ما ذكرناه ووجدتها تنكسر إذا قسمتها فهي على ضربين: أحدهما: أن يكون في الفريضة فرض مسّى والباقي لمن يبقى، والآخر: أن يكون فيها صاحب فرض مسّى والباقي يرّد على أصحاب تلك القسمة.

فإن كان ما تجده منكسر وفيها صاحب مسّى والباقي لمن يبقى - وهو الضّرب الأوّل - فأخرج الفرض المسّى لصاحبه، فإذا وجدت الباقي بعده ينكسر على من تبقى من الوراث فاضرب رؤوسهم - أعني عددهم لاعدد سهامهم ولا عدد خارجها سوى عدد صاحب الفرض المسّى - في أصل الفريضة، هذا إذا كان يستحقّ كلّ واحد مثل

ما يستحقّه صاحبه سواء، ثمّ اقسام ذلك تجب السّهام صحيحة،

مثال ذلك : إنسان مات وترك أباه وثلاثة بنين، فهذه من ستّة يكون للأب من ذلك سدس، يبقى خمسة أسهم لا تنقسم على البنين الثلاثة على الصّحة، فالوجه في ذلك أن تضرب عدد رؤوسهم وهي ثلاثة في أصل الفريضة وهي ستّة فيكون ثمانية عشر سهماً، للأب منها السّدس، ثلاثة أسهم، ويبقى خمسة عشر سهماً لكلّ واحد من البنين خمسة أسهم وقد استوفيت الفريضة على الصّحة من غير انكسار.

ومثال آخر وهو: رجل مات وخلف أبوين وخمس بنات، للأبوين السّدسان سهمان من ستّة يبقى أربعة أسهم لا تنقسم على صحّة، تضرب عدد البنات وهو خمسة في أصل الفريضة وهو ستّة فيكون ثلثين، لكلّ واحد من الأبوين خمسة أسهم ولكلّ واحدة من البنات أربعة أسهم.

وإن كان من بقى بعد الفرائض أكثر من واحد ولم تصحّ القسمة فاضرب عدد من له ما بقى في أصل الفريضة؛ مثل أبوين وزوج وبنتين، للزوج الرّبع وللأبوين السّدسان يخرج من اثني عشر، يبقى بعد فرائضهم خمسة فتتكسر على البنتين فتضرب عدد البنتين وهو اثنان في اثني عشر فيكون أربعة وعشرين لكلّ واحد من الأبوين أربعة أسهم وللزّوجة ستّة أسهم ولكلّ واحدة من البنتين خمسة أسهم.

فإن بقى بعد الفرائض ما يجب ردّه على أرباب الفرائض أو على بعضهم بعد فرائضهم ولم تصحّ القسمة فاجمع مخرج فرائض من يجب الردّ عليه واضرب في أصل الفريضة؛ مثل أبوين وبنات؛ للأبوين السّدسان وللبنات النّصف، ويبقى سهم واحد من ستّة أسهم، فتأخذ مخرج السّدسين وهو الثلث من ثلاثة ومخرج النّصف من اثنين فيكون خمسة، فتضرب في ستّة وهو أصل الفريضة فيكون ثلثين، لكلّ واحد من الأبوين خمسة أسهم بالفرض وللبنات خمسة عشر سهماً بالفرض، ويبقى خمسة أسهم لكلّ واحد من الأبوين سهم واحد بالردّ، وللبنات ثلاثة أسهم بالردّ.

فإن كانت المسألة بجالها ووجب الردّ على بعضهم بأن يكون هناك إخوة وأخوات،

فإنه عند ذلك لا تستحق الأم أكثر من السدس، وما وجب من الرد عليها يتوفر على الأب فإنها تكون مثل الأول سواء غير أن السهم المردود على الأم يوفر على الأب، فيحصل للأب سبعة أسهم وللأم خمسة أسهم وللبنت ثمانية عشر سهماً.

فإن فرضنا أن المسألة فيها زوجة فإنها تستحق الثمن فتصح المسألة من أربعة وعشرين، للأبوين السدسان ثمانية وللبنت النصف اثنا عشر وللزوجة الثمن ثلاثة، بقي سهم يحتاج إلى أن يرد على الأبوين والبنت دون الزوجة لأن الزوج والزوجة لا يستحقان في الرد شيئاً، فتضرب سهامهم وهي خمسة في أصل الفريضة وهي أربعة وعشرون يصير مائة وعشرين، للزوجة الثمن خمسة عشر وللبنت النصف ستون وللأبوين السدسان أربعون، بقي خمسة أعطى كل واحد من الأبوين سهماً والثلاثة أسهم للبنت، فإن كان هناك من يجب الأم وقرسهمها من الرد على الأب فيحصل معه سهمان من الرد ولا شيء للأم.

قال محمد بن إدريس: وللغرضين طريقة أخرى في حساب هذا الباب وانكساره قالوا: فإن كان الباقي صحيحاً فقد استغنيت عن ضربها، فإن انكسر عليك فأنظره إلى ما بقي بعد إخراج فرائضهم من السهام هل توافق سهام رؤوسهم بشيء من الأجزاء، فإن وافقها بشيء من الأجزاء فاضرب مخرج ذلك الجزء الذي يوافق في أصل الفريضة ثم اقسم بينهم فإنه يصح ذلك مقسوماً محرراً، فإن كان الذي يوافقها أنصافاً فاضرب في اثنين ثم اقسّم، فإن كان الذي يوافقها أثلاثاً فاضربه في ثلاثة في أصل المسألة ثم على هذا الاعتبار أبداً.

وذلك أن يقال: امرأة تركت زوجها وستة بنين، فأصل هذه المسألة من أربعة أسهم لأن فيها ربعاً وباقياً، للزوج الربع واحد ويبقى ثلاثة أسهم للأولاد الستة لا تصح بينهم إلا مكسوراً، وتوافق الثلاثة الباقية لهم من الأسهم الستة التي هي سهام رؤوسهم نصفاً، فنضرب اثنين وهو مخرج النصف في أصل الفريضة وهي أربعة التي كانت أصل مسائلهم فيكون ثمانية فيخرج ربعاً اثنين ويبقى ستة للبنين.

وكذلك أبوان وثلاثة بنين وبنتان، فأصل المسألة من ستة لأن فيها سدسين؛ للأبوين سهمان

السرائر

وتبقى أربعة على ثمانية بعد سهام البنين والبنات ويوافق الاثنين الأربعة أيضاً، فأضرب اثنين في أصل المسألة فيكون اثني عشر سهماً للأبوين السدسان وتبقى ثمانية، فإن قيل لك : امرأة تركت زوجها وثلاثة بنين وثلاث بنات، فأصلها من أربعة لأن فيها ربعا للزوج الربع واحد وتبقى ثلاثة على تسعة بعدد سهام البنين والبنات ويوافق الثلاثة التسعة أثلاثا فتضرب ثلاثة في أربعة.

وكذلك امرأة وسبعة بنين وسبع بنات، فهذه أصلها من ثمانية لأن فيها ثمناً، للمرأة الثمن سهم يبقى سبعة على أحد وعشرين، والسبعة توافق الأحد والعشرين أثلاثاً، فتضرب ثلاثة في ثمانية فيكون أربعة وعشرين فتخرج لهم حساباً صحيحاً.

فهذا أصل هذا الفن قد نبهتكم على مبسوطه فاعتبره واسبره فإنه أكثر من أن يحاط به. فإذا كانت مسألة لا توافق ما يبقى شيئاً من الأجزاء، فأضرب عدد سهامهم في أصل المسألة تصح إن شاء الله، وذلك أن يقال لك : امرأة تركت زوجاً وخمسة بنين فهذه أصلها من أربعة، فللزوج الربع سهم وتبقى ثلاثة لا تنقسم ولا توافق شيئاً من الأجزاء، فتضرب خمسة في أربعة للزوج الربع خمسة والباقي يخرج بينهم مستويأ ثلاثة ثلاثة، فهذا مختصر من حسابهم ومجمل من مبسوط أسابهم.

فصل في ذكر رجل من استخراج المناسخات:

العمل في تصحيح ذلك أن تصحح مسألة الميت الأول ثم تصحح مسألة الميت الثاني، وتنقسم ما يخص الميت الثاني من المسألة الأولى على سهام مسألته، فإن انقسمت فقد صحت المسألتان معاً مما صحت منه مسألته الميت الأول.

مثال ذلك : رجل مات وخلف أبوين وابنين، فالمسألة تخرج من ستة : للأبوين السدسان ولكل واحد من الابنين اثنان، فإذا مات أحد الابنين وخلف ابنين كان لكل واحد منها سهم من هذين السهمين، فقد صحت المسألتان من المسألة الأولى. فإن لم تنقسم الثانية من المسألة الأولى نظرت في سهام من يستحق المسألة الثانية

وجمعتهما وضربت في سهام المسألة الأولى صحت لك المسألتان معاً.

مثال ذلك : المسألة التي قدّمناها فنفرض أنّ أحد الابنين مات وخلف ابناً وبنّاتاً وكان له سهمان من ستة لم يمكن قسمتها عليها، ضربت سهم الابن وهو اثنان وسهم البنت وهو واحد في أصل فريضة المسألة الأولى وهي ستة فتصير ثمانية عشر؛ للأبوين السدسان ستة ولكل واحد من الابنين ستة.

فإذا مات الابن وخلف ابناً وبنّاتاً كان للابن من ذلك أربعة وللبنات اثنان، وكذلك إن مات ثالث ورابع فصتح مسألة كلّ ميّت ثم أقسم ماله من مسائل المتوفين قبله من السّهام على سهام مسألته، فإن انقسمت فقد صحت لك المسائل كلّها وإن لم تصح فاضرب جميع مسألته فيما صحت منه مسائل المتوفين قبله فما اجتمع صحت منه المسائل كلّها، والله الموفق للصواب، ومعنى تناسخ الورثة عند الفقهاء أن يموت ورثة بعد ورثة، وأصل الميراث الأوّل قائم لم يقسم بعد.

باب الإقرار بوارث:

إذا مات رجل وخلف ابنين فأقرّ أحدهما بأخ وجحد الآخر فلا خلاف أنّ نسبه لا يثبت؛ فأما المال الذي حصل في يد المقرّ فذهبنا: أنّه يلزمه بمقدار حصّته فيكون له ثلث ما في يده، ثم على هذا الحساب لأنّه أقرّ على نفسه وعلى غيره فقبلنا إقراره على نفسه ولا نقبل في حقّ غيره، والتسبب بشاهد واحد لا يثبت.

إذا كان الوراث جماعة فأقرّ اثنان رجلان ثبت نسبه إذا كانا مرضيّي الشهادة، فإن لم يكونا عدلين لم يثبت نسبه، ولزمهما بمقدار حصّتها على ما قدّمناه من الاعتبار. الإقرار بالتسبب لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكون المقرّ بالتسبب مقرراً على نفسه بنسب أو غيره.

فإن كان على نفسه مثل أن يقرّ بأنّه ابنه نظر:

فإن كان المقرّ به صغيراً اعتبر فيه ثلاثة شروط: أحدهما: أن يمكن أن يكون ولداً له

السرائر

إن لم يمكن أن يكون ولداً له فلا يثبت نسبه مثل أن يقرَّبه وللمُقَرَّبَةِ عشرة سنة وللمُقَرَّبَةِ عشر سنين، والثاني: أن يكون مجهول النسب لآته إذا كان معروف النسب فلا يثبت سبه منه، والثالث: أن لا ينازعه فيه غيره لآته إذا نازعه فيه غيره لم يثبت ما يقول إلا بيّنة، فإذا حصلت هذه الشروط الثلاثة ثبت النسب.

وإن كان المُقَرَّبُ كبيراً فإنه يعتبر فيه أربعة شروط: الثلاثة التي ذكرناها، والرابع صديق المُقَرَّبِ لآته إذا كذَّبه في إقراره لم يثبت نسبه منه.

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: جميع ما يقرَّبه يُعتبر تصديقه له إلا ولد الصلب فحسب فإنه يثبت نسبه منه سواء صدَّقه أو كذَّبه، وفي ذلك نظر، إلا أن شيخنا رجع في مبسوطه إلى ما قلناه أولاً فاعتبر تصديق المُقَرَّبِ في الجميع.

فإذا ثبت هذا، فإن أقرَّ بصغير ووجدت الشرائط الثلاثة فيه ثبت نسبه، فإذا بلغ وأنكر أن يكون ولداً له لم يُقبل منه ولم تُسمع دعواه لذلك لآته حكم عليه قبل أن يكون، لكلامه حكم بآته ابنه، فلا يُسمع بعد الحكم دعواه، كما لو كان في يده صبي صغير، محكوم له برقه فلما بلغ أنكر أن يكون عبداً له لم يسمع منه لياتقدهم له من الحكم بالرق قبل أن يكون لكلامه حكم، وهكذا إذا التقط الإنسان لقيطاً ورباه ثم أقرَّ الملتقط بآته عبد فلان لم يُقبل إقراره عليه بذلك لأن الظاهر من اللقيط الحرية.

فأما إذا أقرَّ بنسب على غيره مثل أن يقرَّ بأخ، فإن كان صغيراً فبثلاثة شروط وإن كان كبيراً فأربعة شروط على ما قدمناه، ويراعى في ذلك إقرار رجلين عدلين.

وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه: أُرْجِلْ وامرأتين من الورثة، والأول الذي اخترناه هو الذي يقتضيه أصول مذهبنا وهو أن النسب لا يثبت إلا بشهادة رجلين عدلين فإن لم يكن كذلك فلا يثبت النسب على ما بيّناه.

فإذا ثبت هذا فكل موضع ثبت النسب بالإقرار ثبت المال بغير استثناء عندنا.

وعند المخالف يستثنى موضعاً واحداً وهو: إذا كان إثبات الميراث يؤدى إلى إسقاطه، مثل أن يقرَّ الأخوان بآبن للوارث فإن نسبه يثبت ولا يثبت عنده له الميراث، قال: لآته لو ورَّثَ

حَبَبَ الأخوين وخرجا من كونها وارثين، وَيُظَلُّ الإقرار بالتسب لآته أَقْرَبَ من ليس بوارث، فإذا بطل التسب بطل الميراث فلما أَدَّى إثبات الميراث إلى إسقاطه أَسْقَطَ ثَبُوتَ التسب دونه.

قال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه لَمَّا أورد ما قاله المخالف : ولو قلنا أَنَّهُ يَثْبُت الميراث أَيْضاً كَانَ قَوْيًّا، لَأَنَّهُ يَكُونُ قد ثَبُتَ نسبُ بشهادتهما فتبعه الميراث لا بالإقرار، هذا فِي الْمُقَرَّرِ الَّذِي يَثْبُتُ التسب بِإِقْرَارِهِ وهو إِذَا كَانَ اثْنَيْنِ عدلين.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُقَرَّرُ واحداً أَوْ كَانَ غيرَ عدلين فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ الميراث بِمَقْدَارِ مَا يَحْتَضِرُهَا، ولو مات الْمُقَرَّرُ لَمْ يَرِثْهُ الْمُقَرَّرُ لَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ اللَّهِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قد صَدَقَهُ الْمُقَرَّرُ فِي ذَلِكَ وَكَانَ بِالْعَاقِلَاءِ، وَلَا يَتَعَدَّى مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا إِلَى أَوْلَادِهَا فَقَطْ، فَأَمَّا غَيْرُهُمَا مِنْ ذَوِي التَّسَبُّ فَلَا يَثْبُتُ مِيرَاثُهُمَا مِنْهُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ مِنْهُمْ أَيْضاً كَذَلِكَ أَوْ تَصَدِيقَ لَهَا فَيَقُومُ مَقَامُ الْإِقْرَارِ.

إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَفَ ابْنًا فَأَقْرَبَ بَأَخٍ ثُمَّ إِنَّهَا أَقْرَبَا بِثَالِثٍ ثَبُتَ نَسَبُ الثَّالِثِ، ثُمَّ إِنَّ الثَّالِثَ أَنْكَرَ الثَّانِي وَقَالَ: لَيْسَ بَأَخٍ لَنَا، سَقَطَ نَسَبُهُ لَأَنَّهُ لَمْ يَقْرَبْ نَسَبَهُ اثْنَانِ مِنَ الْوَرِثَةِ وَأَمَّا أَقْرَبُ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ الْمَالُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ، وَيَأْخُذُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ لَأَنَّهُ مَقْرَبُهُ وَبَغِيرِهِ.

إِذَا خَلَفَ زَوْجَةٌ وَأَخًا فَأَقْرَبَتِ الزَّوْجَةُ أَبْنَ لِلْأَخِ وَأَنْكَرَهُ الْأَخُ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ إِلَّا أَنَّهُ يَقَاسِمُهَا، فَالْمَرْأَةُ تَزْعُمُ أَنَّ لَهَا الثَّمَنَ لِأَنَّ لِمَوْرَثَتِهَا ابْنًا فَيَنْظَرُ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِ الْأَخِ لَمْ تَأْخُذْ إِلَّا الثَّمَنَ لَأَنَّهُ الْقَدْرُ الَّذِي تَدْعِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِهَا لَمْ يَأْخُذْ الْأَخُ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْمَالِ لَأَنَّهُ هُوَ الْقَدْرُ الَّذِي يَدْعِيهِ، لَأَنَّهُ يَقُولُ لَهَا الرِّبْعُ إِذْ لَيْسَ لِمَوْرَثَتِهَا ابْنٌ فَيَبْقَى فِي يَدِهَا الرِّبْعُ وَهِيَ تَدْعِي نَصْفَهُ فَيَكُونُ لَهَا وَالْبَاقِي تَرَدُّهُ عَلَى الْإِبْنِ.

إِذَا خَلَفَ ابْنَيْنِ فَأَقْرَبَ أَحَدُهُمَا بَأَخٍ وَجَحَدَ الْآخَرُ فَإِنَّ نَسَبَ الْمُقْرَبِ لَا يَثْبُتُ، فَإِنْ مَاتَ الْجَاهِدُ فَوَرِثَهُ الْمُقَرَّبُ جَمِيعَ مَالِهِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقَاسِمَ الْأَخَ الْمُقْرَبَ لَأَنَّهُ كَانَ أَقْرَبَهُ، وَإِنْ خَلَفَ أَخُوهُ الْجَاهِدُ ابْنًا فَوَافَقَ عَمَّهُ عَلَى إِقْرَارِهِ ثَبُتَ التَّسَبُّ وَالْمِيرَاثُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنََّّهُمَا اثْنَانِ

إذا خلف ابنين أحدهما عاقل والآخر مجنون، فأقرّ العاقل بنسب أخ له لم يثبت التسب بإقراره لأنّه واحد، فإن أفاق المجنون ووافقه على إقراره ثبت التسب والميراث، وإن خالفه لم يثبت نسبه وشاركه المقرّ في مقدار ما يخصّه، وإن مات وهو مجنون فإن ورثه المقرّ جميع المال قاسم المقرّ به لأنّه كان مقرّاً به.

فإن خلف ابنين أحدهما كافر والآخر مسلم، فأقرّ أحدهما بأخ نظر؛ فإن كان الميت كافراً فإنّ الميراث للمسلم، فإن أقرّ بنسب قاسم المقرّ به إن كان مسلماً وإلا حاز الميراث جميعه، ولا يراعى جحود الكافر لأنّه لا يرث شيئاً فالمال كلّ للمسلم، وإن كان الميت المسلم فكذلك المال للمسلم، فإذا أقرّ بنسب ثبت وقاسمه المال ولا يراعى جحود الكافر، وإن أقرّ الكافر في المسألتين لم يكن لإقراره تأثير لأنّه لا يرث شيئاً.

وإذا خلف ابنين أحدهما قاتل فالمال كلّ لغير القاتل، فإن أقرّ بنسب أخ شاركه في الميراث، وإن أقرّ القاتل لم يثبت التسب لأنّه ليس له من الميراث شيء. إذا أقرّ بنته صبي لم يكن ذلك إقراراً بزوجة أمه سواء كانت مشهورة الحرية أو لم تكن.

والى هذا ذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي في مسائل خلافه ووافقه الشافعي على ذلك، وخالفهما أبو حنيفة واحتجّ أبو حنيفة بأنّ أنساب المسلمين وأحوالهم ينبغي أن تُحمل على الصّحة. فقال شيخنا: يُحتمل أن يكون الولد من نكاح صحيح كما يُحتمل أن يكون من نكاح فاسد أو من وطئ شبهة، ثمّ قال: ويبطل قول أبي حنيفة ببنته أخيه.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: معنى ذلك أنّ رجلاً آخر لو أقرّ ببنته أخ لهذا الصّبي لكان يلزم على قول أبي حنيفة أنّها تكون زوجة للمقرّين في حالة واحدة صحيحة النكاح.

وإذا مات صبي مجهول التسب وله مال فأقرّ رجل بنسبه ثبت التسب وكان له ميراثه إذا كانت الشرائط حاصلة من الإمكان وغيره على ما قدّمناه؛

وليس لأحد أن يقول: إنّ هاهنا تهمة من حيث يجوز أن يكون قصّد بذلك أخذ المال، وذلك أنّ هذا يفسد به إذا كان حياً وله مال فأقرّ به فإنّ لحق التهمة تجوز في هذه الحال لأنّه لا ينتفع

بماله ويساره كما ينتفع به بعد موته.

وإن كان المُقَرَّ به كبيراً فإنه يثبت نسبه بإقراره في وجود الشرائط وتصديقه لایراعی
لأنه إذا مات صار في معنى الصَّغِير والمجنون الَّذی لاحکم لكلامه ولا اعتبار بتصديقه ولا
خلاف في ذلك.

وإذا مات إنسان وخلف ورثة فأقر بعض الورثة بوارث آخر بالنسب، فإن كان المقر
له أولى به من المقر أعطاه جميع ما في يده، وإن كان مثله سواء أعطاه مقدار ما كان يصيبه
من سهمه ولا أكثر من ذلك ولا أقل منه، ومتى أقر بورثة جماعة كان الحكم أيضاً فيه مثل
ذلك سواء.

فإن أقر بوارثين أحدهما أولى من صاحبه غير أنهما جميعاً أولى منه بالمال أعطى جميع
ما في يده للَّذی هو أولى بالميت وأحق بمراثته وسقط الآخر، فإن أقر بوارثين فصاعداً
متساويين في الميراث وتناكروا هم ذلك التَّسَبُّب بينهم لو اختلفت إلى إنكارهم وتقبل إقراره
لهم، وإذا انكروا أيضاً إقراره في الأول لهم لم يستحقوا شيئاً من المال، فإن أقرّوا له بمثل ما
أقرّ لهم به توارثوا بينهم إذا كان المقر له ولداً أو والدأ، فإن كان غيرهما من ذوى الأرحام لم
يتوارثوا هم وإن صدق بعضهم بعضاً، ولا يتعدى الحكم فيه مال الميت على حال كما
قدّمناه لأنه لا يقبل إقراره على غيره.

فإن أقر بوارث هو أولى منه بالمال وجب أن يعطيه المال على ما بيناه، فإن أقر بعد ذلك
بوارث آخر هو أولى منها لزمه أن يغرم له مثل جميع المال، فإن أقر بعد هذا بوارث آخر هو
أولى منهم كلهم لزمه أن يغرم أيضاً مثل جميع المال، ثم على هذا المثال بالغاً ما بلغ إقراره.
فإن أقر بوارث أولى منه بالمال فأعطاه ما في يده، ثم أقر بوارث مساوٍ للمقر له في
الميراث لزمه أن يغرم له مثل ما كان يصيبه من أصل التركة، فإن أقر بوارث مساوٍ له في
الميراث فقاسمه المال، ثم أقر بوارث أولى منها لزمه أن يغرم له مثل جميع المال، ثم على
هذا المثال بالغاً ما بلغ إقراره.

فإن أقر بزوجة للميتة أعطى الزوج مقدار ما كان يصيبه من سهمه، فإن أقر بعد ذلك

بزوج آخر كان إقراره باطلاً اللهم إلا أن ينكر إقراره الأول ويكذب نفسه في الإقرار بالزوج الأول، فيلزمه حينئذ أن يغرم للزوج الثاني مقدار ما يصيبه من سهمه وليس له على الأول سبيل ولا رجوع بشيء أخذه.

فإن أقر ولد الميِّت بزوجة له أعطاهما ثمن ما كان في يده من التركة، فإن أقر بزوجة ثانية أعطاهما أيضاً نصف ثمن ما في يده من التركة، فإن أقر بزوجة ثالثة أعطاهما ثلث ثمن ما في يده، وإن أقر بزوجة رابعة أعطاهما ربع ثمن ما أخذه من التركة، فإن أقر بخامسة وقال: إن إحدى من أقرت لها ليست زوجة، لم يُلْتَفَتْ إلى إنكارها لها ولزمه أن يغرم للتي أقر لها بعد ذلك ربع ثمن ما أخذه من التركة، فإن لم ينكر واحدة من الأربع لم يُلْتَفَتْ إلى إقراره بالخامسة وكان باطلاً، إلا أن يكون قد أقر بزوجات طلقهن في حال مرضه على ما قدمناه أولاً وشرحناه وحررناه فليحظ ذلك ويراعى في إقراره بالخامسة وما زاد عليها، فإن أقر للأربع النسوة في دفعة واحدة لم يكن هن أكثر من الثمن بينهما بالسوية.

وقد قدمنا فيما مضى أنه متى أقر اثنان بوارث آخر، فإن كانا مرضيين مشهورين العدالة - والشرائط المقدم ذكرها أولاً - حاصلة - قبلت شهادتهما للمقر له وألحق نسبه بالميت وقاسم الوراث، إلا أن يكون مشهوراً بغير ذلك التسب على ما بيّناه فإن كان كذلك لم يُلْتَفَتْ إلى إقرارهما وشهادتهما.

وإن كانا غير مرضيين العدالة لم يثبت نسب المقر له ولزمهما في نصيبهما بمقدار ما كان نصيبه من حظهما لا أكثر من ذلك ولا أقل كما ذكرناه في المقر الواحد.

وكذلك الحكم فيما يزيد ويتفرع على المسائل من هذا الباب سواء فينبغي أن تحصل معرفته ويعتمد عليه فإنه يُطَّلَع به على سائر ما تشعب في التصنيفات فإن أصولها ما لخصناه وأثبتناه.

فصل آخر في كيفية القسمة بين الوراث:

فإن للفرضيين طريقة أخرى وهي أن قالوا: قسمة الرباع والأرضين بين ورثتها يفتقر

إلى تصحيح السّهام لاستغناء ماعداها من التّركات عن ذلك، فطريق إخراج السّهام صحاحاً أن ينظر مرید ذلك فی فريضة أهل الإرث فإنّها لا تخلو أن يكون فيها ذونصف أو ثلث أو ربع أو سدس أو ثمن معه غيره، فنفرضها من عدد يخرج منه ذلك السّهم صحیحاً ثمّ ينظر فی الفاضل عنه وسهام ماعدا مستحقّه، فإن انقسم عليهم من غير انكسار وإلاّ ضرب سهامهم فی أصل الفريضة فما انتهت إليه فسهام الكلّ يخرج منها صحاحاً بغير انكسار، وفهم هذه الجملة كاف ونفصلها ليقع العلم بأعيان مسائلها.

فمن ذلك فريضة التّصف أصلها من اثنتين؛ لدى التّصف سهم ويبقى سهم، فإن كان الوارث معه واحداً فهو له من غير انكسار، وإن كانا اثنتين متساويين كأخ وأخت من قبل الأمّ أو أخوين أو أختين من قبل الأب انكسر الباقي عليهم، فالوجه في ذلك أن تضرب سهامهم وهى اثنان في أصل الفريضة فتصير أربعة؛ لدى التّصف سهمان ولكلّ واحد من هذين سهم. وإن كانوا ثلاثة يتساوون في السّهام كإخوة الأمّ أو اثنان مختلفان كأخ وأخت لأب، فلتضرب سهامهم وهى ثلاثة في أصل الفريضة فتصير ستة؛ للزوج ثلاثة ولكلّ واحد من الثلاثة المتساوين سهم ولواحد الاثنتين سهمان وللأثني سهم. وإن كانوا ذوي سهام خمسة متساوين كإخوة أمّ أو أخوات أب أو إخوان لأب وأخت له فإنّ الفاضل ينكسر عليهم، فلتضرب سهامهم وهى خمسة في أصل الفريضة فتصير عشرة؛ لدى التّصف خمسة أسهم ولكلّ واحد من الخمسة المتساوين سهم ولكلّ واحد من الأخوين مع الأخت سهمان وللأخت سهم، ثمّ على هذا يجري الحساب في جميع أهل هذه الفريضة وإن كثروا.

ومن ذلك فريضة الثّلاث أصلها من ثلاثة؛ لدى الثّلاث سهمه وهو واحد وهو سهم الأمّ مع الأب والباقي له. فإن كان معها زوج أو زوجة فأصل الفريضة من عدد له ثلث صحيح وربع صحيح، فتعطى الأمّ منه الثّلاث والزّوج التّصف والزّوجة الربع والباقي للأب. فإن كنّ الزّوجات جماعة ينكسر عليهنّ الربع، ضربت سهامهنّ في أصل الفريضة فما انتهت إليه أخرجت منه السّهام صحاحاً. وإن كانت فريضة إخوة أمّ أو إخوة أب

وكان الفاضل عن فريضة أخوة الأُم وهو اثنان ينكسر على من معهم من أخوة الأب، فليضرب سهامهم المنكسر عليهم في أصل الفريضة فما بلغت أخرجت منه السهام صحاحاً كأنهم كانوا أربعة متساوين أو أخاً وأختين فسهامهم أربعة، تضرب في ثلاثة فيصير اثني عشر سهماً لأخوة الأُم الثلث أربعة ويبقى ثمانية أسهم للأخ أربعة منها، ولكل أخت سهمان ثم على هذا الحساب.

ومن ذلك فريضة الرِّبع أصلها من أربعة؛ لدى الرِّبع حقّه واحد والباقي لمشاركه إن كانوا ثلاثة يتساوون، أخذ كل واحد منهم سهماً، فإن اختلفوا فزادوا أو نقصوا ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما انتهت إليه أخرجت منه السهام صحاحاً؛

مثال ذلك: ثلاثة بنين وبنتان مع زوج أو ثلاثة أخوة لأب وأختان مع زوجة، فسهام كل مع ذى الرِّبع ثمانية تضرب في أصل الفريضة وهى أربعة فتصير اثنين وثلاثين سهماً؛ لدى الرِّبع ثمانية أسهم ولكل ذكر من الولد أو الإخوة ستة أسهم ولكل أنثى ثلاثة أسهم، ثم على هذا يجرى الحكم في حساب سهام جميع من يرث معه ذو الرِّبع.

ومن ذلك فريضة السِّدس أصلها من ستة؛ لدى السِّدس سهم ولمشاركه إن كانوا خمسة يتساوون لكل واحد سهم، وإن كانوا أخوين لأب وأختاً أو ابنين وبناتاً فلكل ذكر سهمان وللأنثى سهم، وإن زادت السهام عليهم أو نقصت ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما بلغت أخرجت منه السهام صحاحاً؛

مثال ذلك: ثلاثة إخوة لأب وأربع أخوات له مع أخ أو ثلاثة بنين وأربع بنات مع أحد الأبوين فسهامهم عشرة، تضرب في الأصل فتصير ستين سهماً؛ لدى السِّدس عشرة أسهم ولكل واحد من الذكور عشرة أسهم ولكل أنثى خمسة أسهم، ثم على هذا يجرى حساب هذه الفريضة بالغاً ما بلغ أهلها.

ومن ذلك فريضة الثَّمن أصلها من ثمانية؛ لدى الثَّمن واحد ويبقى سبعة، فإن كان مشاركوه ممن تصحَّ قسمتها عليهم صحاحاً قسمت، وإن انكسرت عليهم ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما بلغت أخرجت منه السهام صحاحاً؛

مثال ذلك : خمسة بنين أو ابنان وبنت أو ابن وثلاث بنات سهامهم خمسة، تضرب في الفريضة وهي ثمانية فتصير أربعين سهماً؛ لذى الثمن خمسة ويبقى خمسة وثلاثون سهماً لكل واحد من البنين الخمسة سبعة أسهم ولكل واحد من الابنين مع البنت أربعة عشر سهماً وبقيت سبعة أسهم وللابن أربعة عشر سهماً ولكل بنت من الثلاث سبعة أسهم ثم على هذا الحساب تجرى القسمة في هذه الفريضة بالغاً ما بلغت سهام أهلها.

فإن اجتمع في الفريضة ربع وسدس - وهي فريضة الزوجة مع واحد من الإخوة من الأم وإخوة الأب - فأصلها من اثني عشر؛ للزوجة ثلاثة ولأخ الأم سهمان، تبقى سبعة أسهم لكلالة الأب، فإن أمكنت قسمتها عليهم صحاحاً وآ لا ضربت سهامهم في أصل الفريضة فما بلغت أخرجت منه السهام صحاحاً.

وكذلك القول في فريضة إخوة الأم والزوجة أو الزوج عملها كالأول، فإن كان ما يستحقه كل واحد من الكلالتين تنكسر عليهم ضربت سهام كل واحد من أهل الكلالتين في سهام الأخرى فما بلغ ضرب في أصل الفريضة فما بلغ أخرجت منه السهام صحاحاً، فإن كان في الفريضة ذوسهام مسماة ورد ينكسر، كزوج وأحد الأبوين وبنت فأصل الفريضة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة ولأحد الأبوين السدس سهمان واللبنت النصف ستة أسهم، يبقى سهم ينكسر في الرد على البنت والأب، فالوجه في ذلك أن تضرب سهامها وهي أربعة في أصل الفريضة وهي اثنا عشر فيصير ثمانية وأربعين سهماً؛ للزوج الربع اثني عشر سهماً ولأحد الأبوين السدس ثمانية أسهم واللبنت النصف أربعة وعشرين سهماً، وتبقى أربعة أسهم للبنت ثلاثة أسهم ولأحد الأبوين سهم، ثم على هذا الوجه يجرى حكم حساب جميع الفرائض فليعمل بحسبه، واستقصاء مسائل جميع الفرائض في القسمة وما يتفرع منها ويتنائج يطول وفيما ذكرناه كفاية وبلغت مقتضى لمن فهمه وتدبره وتأمله.

تم الجزء الخامس من كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى ويتلوه الجزء السادس كتاب الحدود والديات والجنایات إن شاء الله تعالى، وفرغ من نسخه كاتبه أبو الحسن

السرائر

جعفر بن عليّ بن جعفر بن عبد الله بن حاش في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث وستمائه
بالمشهد المقدّس الكاظميّ في مقابر قريش سلام الله على ساكنه حامداً الله تعالى ومصلّياً
على رسوله محمّد النّبّي المصطفى وآله الطيّبين الطاهرين فالحمد لله ربّ العالمين.

شَرَاهُ الْإِسْلَامُ

فِي مَسَائِلِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ

لأبي القاسم نجو الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا
يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الشهير بالحق وبالحق الحلبي

٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

كتاب الفرائض والتّظرفي المقدمات والمقاصد والّواحق:

والمقدمات أربع:

الأولى: في موجبات الإرث:

وهي إما نسب وإما سبب.

والتّسبب مراتب ثلاث:

الأولى: الأبوان والولد وإن نزل.

الثّانية: الأخوة وأولادهم وإن نزلوا والأجداد وإن علوا.

الثّالثة: الأخوال والأعمام.

والسبب اثنان: زوجية وولاء، والولاء ثلاث مراتب: ولاء العتق ثم ولاء تضمّن

الجريرة ثم ولاء الإمامة.

وينقسم الوراث: فمنهم من لا يرث إلا بالفرض وهم الأثم من بين الأنساب إلا على الرّد، والزّوج والزّوجة من بين الأسباب إلا نادراً، ومنهم من يرث تارةً بالفرض وأخرى بالقرابة وهم الأب والبنت أو البنات والأخت أو الأخوات وكلالة الأثم، ومن عدا هؤلاء لا يرث إلا بالقرابة.

فإذا كان الوارث لا فرض له ولم يشاركه آخر فالمال له مناسباً كان أو مسابياً، وإن شاركه من لا فرض له فالمال لهما، فإن اختلفت الوصلة فلكلّ طائفة نصيب من يتقرّب به

شرائع الإسلام

كالخال أو الأخوال مع العمّ أو الأعمام؛ فللأخوال نصيب الأمّ وهو الثلث وللأعمام نصيب الأب وهو الثلثان.

فإن كان الوارث ذا فرض أخذ نصيبه، فإن لم يكن معه مساوٍ كان الرّدّ عليه مثل بنت مع أخ أو أخت مع عمّ فلكل واحد نصيبها والباقي يرّدّ عليها لأنّها أقرب، ولا يرّدّ على الزوجة مطلقاً ولا على الزوج مع وجود وارث عبد الإمام عليه السّلام.

وإن كان معه مساوٍ ذو فرض وكانت التركة بقدر السّهام قُسمت على الفريضة، وإن زادت كان الزائد رداً عليهم على قدر السّهام ما لم يكن حاجب لأحدهم أو ينفرد بزيادة في الوصلة، ولو نقصت التركة كان التقصّ داخلاً على البنت أو البنات أو الأب أو من يتقرّب به دون من يتقرّب بالأمّ، مثال الأول أبوان وبنتان فصاعداً أو اثنان من ولد الأمّ مع أختين للأب والأمّ أو للأب أو زوج وأخت لأب، ومثال الثاني أبوان وبنت وأخوة، ومثال الثالث أبوان وزوج وبنتان أو أبوان وزوج وبنت زوج أو زوجة واثنان من ولد الأمّ مع أختين للأب والأمّ أو للأب.

وإن لم يكن المساوي ذا فرض كان له ما بقي؛ مثاله أبوان أو أحدهما وابن أو أب وزوج أو زوجة أو ابن وزوج أو زوجة أو أخ وزوج أو زوجة.

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: في موانع الإرث:

وهي ثلاثة: الكفر والقتل والرقّ.

والكفر المانع هو ما يخرج به معتقده عن سيمّة الإسلام؛ فلا يرث ذمي ولا حربي ولا مرتدّ مسلماً، ويرث المسلم الكافر أصلياً أو مرتدّاً. ولومات كافرو له ورثة كفّار ووارث مسلم كان ميراثه للمسلم - ولو كان مولى نعمة أو ضامن جريرة - دون الكافر وإن قرب، ولو لم يخلف الكافر مسلماً ورثه الكافر إذا كان أصلياً، ولو كان الميت مرتدّاً ورثه الإمام مع عدم الوارث المسلم، وفي رواية يرثه الكافر وهي شاذّة، ولو كان للمسلم وراث كفّار لم يرثه وورثه الإمام عليه السّلام مع عدم الوارث المسلم.

وإذا أسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك أهله إن كان مساوياً في الدرجة وانفرد به إن كان أولى، ولو أسلم بعد القسمة أو كان الوارث واحداً لم يكن له نصيب، أمّا لو لم يكن له وارث سوى الإمام عليه السلام فأسلم الوارث فهو أولى من الإمام لرواية أبي بصير، وقيل: إن كان قبل نقل التركة إلى بيت مال الإمام وَرِثَ وإن كان بعده لم يرث، وقيل: لا يرث لأن الإمام كالوارث الواحد.

ولو كان الوارث زوجاً أو زوجة وآخر كافراً؛ فإن أسلم أخذ ما فضل عن نصيب الزوجة وفيه إشكال ينشأ من عدم إمكان القسمة، ولو قيل: يشارك مع الزوجة دون الزوج، كان وجهاً لأن مع فريضة الزوجة يمكن القسمة مع الإمام، والزوج يُرَدُّ عليه ما فضل فلا يتقدّر في فريضته قسمة فيكون كبنت مسلمة وابن وأب كافراً وأخت مسلمة وأخ كافراً.

مسائل أربع:

الأولى: إذا كان أحد أبوي الطفل مسلماً حكيماً بإسلامه، وكذا لو أسلم أحد الأبوين وهو طفل، ولو بلغ فامتنع عن الإسلام فُهِرَ عليه ولو أصرّ كان مرتدّاً.

الثانية: لو خلف نصراني أولاداً صغاراً وابن أخ وابن أخت مسلمين كان لابن الأخ ثلثا التركة ولابن الأخت ثلثه وينفق الاثنان على الأولاد بنسبة حقهما، فإن بلغ الأولاد مسلمين فهم أحقّ بالتركة على رواية مالك بن أعين، وإن اختاروا الكفر استقرّ ملك الوارثين على ما ورثاه ومنع الأولاد، وفيه إشكال ينشأ من إجراء الطفل مجرى أبويه في الكفر، وسبق القسمة على الإسلام يمنع استحقاق.

الثالثة: المسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب، والكفار يتوارثون وإن اختلفوا في النحل.

الرابعة: تقسم تركة المرتد عن فطرة حين ارتداده وتبين زوجته، وتعتدّ عدة الوفاة سواء قتل أو بقي ولا يستتاب، والمرأة لا تقتل وتحبس وتضرب أوقات الصلوات ولا تقسم تركتها

شرائع الإسلام

حتى تموت، ولو كان المرتد لاعتن فطرة استتيب فإن تاب وآلا قتل، ولا يُقسَم ماله حتى يقتل أو يموت، وتعتد زوجته من حين اختلاف دينها؛ فإن عاد قهل خروجها من العدة فهو أحق بها وإن خرجت العدة ولم يعد فلا سبيل له عليها.

وأما القتل: فيمنع القاتل من الإرث إذا كان عمداً ظلماً ولو كان بحق لم يمنع، ولو كان القتل خطأ ورث على الأشهر، وخرَجَ المفيد رحمه الله وجهاً آخر هو المنع من الدية وهو حسن والأول أشبه، ويستوي في ذلك الأب والولد وغيرهما من ذوي الأنساب والأسباب، ولو لم يكن وارث سوى القاتل كان الميراث لبيت المال، ولو قتل أباه وللقاتل ولد ورث جده إذا لم يكن هناك ولد للصلب ولم يُمنع من الميراث بجنابة أبيه، ولو كان للقاتل وارث كافر مُنعاً جميعاً وكان الميراث للإمام، ولو أسلم الكافر كان الميراث له والمطالبة إليه وفيه قول آخر.

وهنا مسائل:

الأولى: إذا لم يكن للمقتول وارث سوى الإمام فله المطالبة بالقَوْد أو الدية مع التراضي وليس له العفو.

الثانية: الدية في حكم مال المقتول يُقضى منها دينه ويخرج منها وصاياه سواء قتل عمداً فأخذت الدية أو خطأ.

الثالثة: يرث الدية كل مناسِب أو مسابِب عدا من يتقرب بالأثم فإن فيهم خلافاً، ولا يرث أحد الزوجين القصاص، ولو وقع التراضي بالدية ورثا نصيبهما منها.

وأما الرق: فيمنع في الوارث والموروث؛ فمن مات وله وارث حر وآخر مملوك فالميراث للحر ولو بعد دون الرق وإن قرب ولو كان الوارث رقاً، ولو ولد حر لم يمنع الولد برق أبيه، ولو كان الوارث اثنين فصاعداً فعتق المملوك قبل القسمة شارك إن كان مساوياً وإن انفرد كان أولى، ولو كان عتقه بعد القسمة لم يكن له نصيب، وكذا لو كان المستحق للتركة واحداً لم يستحق العبد بعتقه نصيباً، وإذا لم يكن للميت وارث سوى المملوك

اشترى المملوك من التركة وأعتق وأعطى بقية المال ويُقهر المالك على بيعه، ولو قصر المال عن ثمنه قيل: يفك بما وجد ويسعى في الباقي، وقيل: لا يفك ويكون الميراث للإمام، وهو الأظهر. وكذا لو ترك وارثين أو أكثر وقصر نصيب كل واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم يفك أحدهم وكان الميراث للإمام، ولو كان العبد قد اعتق بعضه ورث من نصيبه بقدر حرّيته ومنع بقدر رقيّته وكذا يورث منه، وحكم الأمة كذلك.

مسألتان:

الأولى: يُفك الأبوان للإرث إجماعاً وفي الأولاد تردّد أظهره أنّهم يفكّون، وهل يفك من عدا الآباء والأولاد؟ الأظهر لا، وقيل: يُفك كل وارث ولو كان زوجاً أو زوجة، والأولى أولى.

الثانية: أم الولد لا ترث وكذا المدبر ولو كان وارثاً من مدبره، وكذا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤدّ شيئاً.

ومن لواحق أسباب المنع أربعة:

الأول: اللعان سبب لسقوط نسب الولد، نعم لو اعترف بعد اللعان ألحق به ويرثه الولد وهو لا يرثه.

الثاني: الغائب غيبة منقطعة لا يورث حتى يتحقّق موته أو ينقضي مدة لا يعيش مثله إليها غالباً فيحكم لورثته الموجودين في وقت الحكم، وقيل: يورث بعد انقضاء عشر سنين من غيبته، وقيل: يدفع ماله إلى وارثه الملقّي، والأول أولى.

الثالث: الحمل يرث بشرط انفصاله حيّاً، ولو سقط ميتاً لم يكن له نصيب، ولو مات بعد وجوده حيّاً كان نصيبه لوارثه، ولو سقط بجناية، اعتبر بالحركة التي لا تصدر إلا من حيّ دون التقلّص الذي يحصل طبعاً لا اختياراً.

الرابع: إذا مات وعليه دين يستوعب التركة لم ينتقل إلى الوارث وكانت على حكم

شرائع الإسلام

مال الميت، وإن لم يكن مستوعباً انتقل إلى الورثة ما فضل وما قابل الدين باق على حكم مال الميت.

المُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ: في الحجب

الحجب قد يكون عن أصل الإرث وقد يكون عن بعض الفرض.

فالأول: ضابطه مراعاة القرب؛ فلا ميراث لولدٍ ولِـدٍ مع ولد ذكرراً كان أو أنثى حتى أنه لا ميراث لابنِ ابنٍ مع بنت، ومتى اجتمع أولاد الأولاد وإن سفلوا فالأقرب منهم يمنع الأبعد، ويمنع الولد من يتقرب بالأبوين أو بأحدهما كالأخوة وبينهم والأجداد وآبائهم والأعمام والأخوال وأولادهم.

ولا يشارك الأولاد في الإرث سوى الأبوين والزوج أو الزوجة، فإذا عُـدِمَ الآباء والأولاد فالأخوة والأجداد، ويمنع الأخ ولد الأخ.

ولو اجتمعوا بطوناً متنازلة فالأقرب أولى من الأبعد، ويمنع الإخوة وأولادهم وإن نزلوا مَنْ يتقرب بالأجداد مِنَ الأعمام والأخوال وأولادهم ولا يمنعون آباء الأجداد؛ فإنَّ الجدَّ وإن علا جدُّ لكن لو اجتمعوا بطوناً متصاعدة فالأدنى إلى الميت أولى من الأبعد، والأعمام والأخوال وأولادهم وإن نزلوا يمنعون أعمام الأب وأخواله، وكذا أولاد أعمام الأب وأخواله يمنعون أعمام الجدَّ وأخواله، ويسقط من يتقرب بالأب وحده مع من يتقرب بالأب والأم مع التساوي في الدرج والمناسب، وإن بُعد يمنع مولى التعمة، وكذا وليّ التعمة أو من قام مقامه في ميراث المعتق يمنع ضامن الجريرة، وضامن الجريرة يمنع الإمام.

وأما الحجب عن بعض الفرض: فاثنتان: حجب الولد وحجب الأخوة:

أما الولد فإنه وإن نزل ذكرراً كان أو أنثى يمنع الأبوين عما زاد عن السدسين إلّا مع البنت أو البنّتين فصاعداً مع أحد الأبوين، ويحجب أيضاً الزوج والزوجة عن التصيب الأعلى إلى الأخفض، والزوج والزوجة ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يكون في الفريضة ولد وإن سفل فللزوج الربع وللزوجة الثمن.
 الثانية: أن لا يكون هناك ولد ولا ولد ولد وإن نزل فللزوج النصف وللزوجة الربع،
 ولا يُعَال نصيبها لأن العول عندنا باطل.
 الثالثة: أن لا يكون هناك وارث أصلاً من مناسب ولا مسابب فالتصف للزوج
 والباقي ردّ عليه وللزوجة الربع، وهل يرّد عليها؟ فيه أقوال ثلاثة: أحدها يرّد والآخر لا يرّد
 والثالث يرّد مع عدم الإمام لأمع وجوده، والحق أنه لا يرّد.
 وأما حجب الأخوة فإنهم يمنعون الأمّ عما زاد عن السّسدس بشروط أربعة:
 الأول: أن يكونا رجلين فصاعداً أو رجلاً وامرأتين أو أربع نساء.
 الثاني: ألا يكونوا كفّرة ولا رقاً، وهل يحجب القتاتل؟ فيه تردّد والظاهر أنه
 لا يجب.

الثالث: أن يكون الأب موجوداً.
 الرابع: أن يكونوا للأب والأمّ أو للأب، وفي اشتراط وجودهم منفصلين لا حملاً
 تردّد أظهره أنه شرط، ولا يجبها أولاد الأخوة ولا من الخثائي أقلّ من أربعة لاحتمال أن
 يكونوا إناثاً.

المُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ: في مقادير السّهم واجتماعها:
 السّهم ستّة: النّصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسّسدس:
 فالنّصف: نصيب الزوج مع عدم الولد وإن نزل، وسهم للبنت والأخت للأب والأمّ
 أو الأخت للأب.

والربع: سهم الزوج مع الولد وإن نزل والزوجة مع عدمه.
 والثمن: سهم الزوجة مع الولد وإن نزل.
 والثلاثان: سهم البنين فصاعداً والأختين فصاعداً للأب والأمّ أو للأب.
 والثلث: سهم الأمّ مع عدم من يجبها من الولد وإن نزل والإخوة، وسهم الاثنين

فصاعداً من ولد الأم.

والسدس: سهم كل واحد من الأبوين مع الولد وإن نزل، وسهم الأم مع الإخوة للأب والأم أو للأب مع وجود الأب، وسهم الواحد من ولد الأم ذكراً كان أو أنثى. وهذه الفروض منها ما يصح أن يجتمع ومنها ما يمتنع، فالتنصف يجتمع مع مثله ومع الربع ومع الثمن، ولا يجتمع مع الثلثين لبطان العول بل يكون التقص داخلاً على الأختين دون الزوج.

ويجتمع النصف مع الثلث ومع السدس ولا يجتمع الربع والثمن، ويجتمع الربع مع الثلثين ومع الثلث ومع السدس، ويجتمع الثمن مع الثلثين والسدس ولا يجتمع مع الثلث، ولا يجتمع الثلث مع السدس تسميةً.

ويلحق بذلك مسألتان:

الأولى: لا يثبت الميراث عندنا بالتعصيب، وإذا أبقت الفريضة؛ فإن كان هناك مساوٍ لا فرض له فالفاضل له بالقربة مثل أبوين وزوج أو زوجة للأم ثلث الأصل وللزوج أو الزوجة نصيبهما وللأب الباقي، ولو كان إخوة كان للأم السدس وللزوج النصف وللأب الباقي، وكذا أبوان وابن زوج، وكذا زوج وإخوان من أم وأخ أو إخوة من أب وأم أو من أب، وإن كان بعيداً لم يرث ورثه الفاضل على ذوي الفروض عدا الزوج والزوجة مثل أبوين أو أحدهما وبنت وأخ أو عم.

الثانية: العول عندنا باطل لاستحالة أن يفرض الله سبحانه في مال ما لا يقوم به، ولا يكون العول إلا بمزاحة الزوج أو الزوجة فيكون التقص داخلاً على الأب أو البنت أو البنيتين أو من يتقرب بالأب والأم أو بالأب من الأخت أو الأخوات دون من يتقرب بالأم مثل زوج وأبوين وبنت أو زوج وأحد الأبوين وبنيتين فصاعداً أو زوجة وأبوين وبنيتين أو زوج مع كلاله الأم وأخت أو أخوات لأب وأم وأولاًب.

وأما المقاصد فثلاثة:

المقصد الأول: في ميراث الأنساب:

وهم ثلاث مراتب:

الأولى: الأبوان والأولاد:

فإن انفرد الأب فالمال له، وإن انفردت الأم فلها الثلث والباقي ردّ عليها، ولو اجتمع الأبوان فللأم الثلث وللأب الباقي، ولو كان هناك إخوة كان لها السدس وللأب الباقي ولا يرث الإخوة شيئاً، ولو انفرد الابن فالمال له، ولو كانوا أكثر من واحد فهم سواء في المال، ولو انفردت البنت فلها النصف والباقي ردّ عليها، ولو كانت بنتان فصاعداً فلهما أو لهنّ الثلثان والباقي ردّ عليهما أو عليهنّ.

وإذا اجتمع الذكور والإناث فالمال لهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، ولو اجتمع الأبوان أو أحدهما مع الأولاد فلكل واحد من الأبوين السدس والباقي للأولاد بالسوية إن كانوا ذكوراً، وإن كان معهم أنثى أو إناث فللذكر مثل حظّ الأنثيين، ولو كان معهم زوج أو زوجة أخذ حصّة الدنيا وكذا الأبوان والباقي للأولاد، ولو كان مع الأبوين بنت فللأبوين السدسان وللبنات النصف والباقي ردّ عليهم أخماساً، ولو كان أخوة للأب كان الردّ على الأب والبنات أرباعاً، ولو دخل معهم زوج كان له نصيبه الأدنى وللأبوين كذلك والباقي للبنات، ولو كانت له زوجة أخذ كلّ ذي فرض فرضه والباقي يرّد على البنات والأبوين دون الزوجة، ومع الإخوة يرّد الباقي على البنات والأب أرباعاً.

ولو انفرد أحد الأبوين معها كان المال بينهما أرباعاً، ولو دخل معها زوج أو زوجة كان الفاضل ردّاً على البنات وأحد الأبوين دون الزوج أو الزوجة، ولو كان بنتان فصاعداً فللأبوين السدسان وللبنات فصاعداً الثلثان بالسوية، ولو كان معهم زوج أو زوجة كان لكل واحد منها نصيبه الأدنى وللأبوين السدسان والباقي للبنات فصاعداً، ولو كان أحد الأبوين كان له السدس وللبنات فصاعداً الثلثان والباقي ردّ عليهم أخماساً، ولو كان زوج كان التقصّ داخلاً على البنات فصاعداً، ولو كانت زوجة كان لها نصيبها وهو

الثلثن والباقي بين أحد الأبوين والبنات أخماساً، ولو كان مع الأبوين زوج فله التصف وللأم ثلث الأصل والباقي للأب، ومع الإخوة للأم السدس والباقي للأب، ولو كان معها زوجة فلها الربع وللأم ثلث الأصل إن لم يكن أخوة والباقي للأب، ومع الإخوة لها السدس والباقي للأب.

مسائل:

الأولى: أولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم في مقاسمة الأبوين، وشَرَط ابن بابويه رحمه الله توريثهم عدم الأبوين وهو متروك، ويمنع الأولاد من يتقرب بهم ومن يتقرب بالأبوين من الإخوة وأولادهم والأجداد وآبائهم والأعمام والأخوال وأولادهم، ويترتبون الأقرب فالأقرب، فلا يرث بطن مع من هو أقرب منه إلى الميت ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به، فيرث ولد البنت نصيب أمه ذكراً كان أو أنثى وهو التصف إن انفرد أو كان مع الأبوين ويردّ عليه كما يرّد على أمه لو كانت موجودة، ويرث ولد الابن نصيب أبيه ذكراً كان أو أنثى جميع المال إن انفرد وما فضل عن حصص الفريضة إن كان معه وراث كالأبوين أو أحدهما والزّوج أو الزّوجة، ولو انفرد أولاد الابن وأولاد البنت كان لأولاد الابن الثلثان ولأولاد البنت الثلث على الأظهر، ولو كان زوج أو زوجة كان له نصيبه الأدنى والباقي بينهم لأولاد البنت الثلث ولأولاد الابن الثلثان.

الثانية: أولاد البنت يقتسمون نصيبهم للذكر مثل حظّ الأنثيين كما يقتسم أولاد الابن، وقيل: يقتسمونه بالسّوية، وهو متروك.

الثالثة: يُحجى الولد الأكبر من تركة أبيه بثياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما عليه من صلاة وصيام، ومن شرط اختصاصه أن لا يكون سقيماً ولا فاسد الرأى على قول مشهور، وأن يخلف الميت ما لا غير ذلك فلو لم يخلف سواه لم يُخصّ بشيء منه، ولو كان الأكبر أنثى لم يُحبّ وأُعطي الأكبر من الذكور.

الرابعة: لا يرث الجد ولا الجدة مع أحد الأبوين شيئاً لكن يستحب أن يطعما سدس الأصل إذا زاد نصيبه عن ذلك مثل أن يخلف أبويه وجداً وجدة لأب وجدة لأم فللأم الثلث وتطعم نصف نصيبها جدة وجدة بالسوية، ولو كان واحداً كان السدس له وللأب الثلثان ويطعم جدة وجدة سدس أصل التركة بالسوية، ولو كان واحداً كان السدس له، ولو حصل لأحدهما السدس من غير زيادة وحصل للآخر الزيادة استحب له الطعمة دون صاحب السدس، فلو خلف أبوين وإخوة استحب للأب الطعمة دون الأم، ولو خلف أبوين وزوجاً استحب للأم الطعمة دون الأب، ولا يطعم الجد للأب ولا الجدة له إلا مع وجوده، ولا الجد للأم ولا جدتها إلا مع وجودها.

المرتبة الثانية: الإخوة والأجداد:

إذا انفرد الأخ للأب والأم فالمال له، فإن كان معه أخ أو إخوة فالمال بينهم بالسوية، ولو كان أنثى أو إنثاء فللذكر سهمان وللأنثى سهم، ولو كان المنفرد أختاً لها كان النصف والباقي يرث عليها، ولو كان أختان فصاعداً كان لها أو لهن الثلثان والباقي يرث عليهما أو عليهن.

ويقوم مقام كلاله الأب والأم مع عدمهم كلاله الأب، ويكون حكمهم في الانفرد والاجتماع حكم كلاله الأب والأم، ولا يرث أخ ولا أخت من أب مع أحد من الإخوة للأب والأم لاجتماع السبيين، ولو انفرد الواحد من ولد الأم كان له السدس والباقي ردة عليه ذكراً كان أو أنثى، وللأنثيين فصاعداً الثلث بينهم بالسوية ذكراً كانوا أو إنثاءً أو ذكراً وإنثاءً.

ولو كان الإخوة متفرقين كان لمن يتقرب بالأم السدس إن كان واحداً، والثلث إن كانوا أكثر بينهم بالسوية، والثلثان لمن يتقرب بالأب والأم واحداً كان أو أكثر، لكن لو كان أنثى كان لها النصف بالتسمية والباقي بالردة، وإن كانتا اثنتين فلها الثلثان، فإن أبقت الفريضة فلها الفاضل، وإن كانوا ذكوراً فالباقي بعد كلاله الأم بينهم بالسوية،

شرائع الإسلام

وإن كانوا ذكوراً وإناثاً فالباقي بينهم للذكر سهمان وللأنثى سهم، والجدّة إذا انفرد فالمال له لأبٍ كان أو لأمّ وكذا الجدّة، ولو كان جدّاً أو جدّة أو هما لأمّ وجدّاً أو جدّة أو هما لأبٍ كان لمن يتقرّب منهم بالأمّ الثلث بالسوية ولن يتقرّب بالأب الثلثان للذكر مثل حظّ الأنثيين.

وإذا اجتمع مع الإخوة للأمّ جدّ وجدّة أو أحدهما من قبلها كان الجدّ كالأخ والجدّة كالأخت فكان الثلث بينهم بالسوية، وكذا إذا اجتمع مع الأخت أو مع الأختين فصاعداً للأب والأمّ أو للأب جدّ وجدّة أو أحدهما كان الجدّ كالأخ من قبيله والجدّة كالأخت، وينقسم الباقي بعد كلاله الأمّ بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، والزّوج والزّوجة يأخذان نصيبهما الأعلى مع الإخوة اتّفقت وصلتهم أو اختلفت.

ويأخذ من يتقرّب بالأمّ نصيبه المسمّى من أصل التركة وما يفضل فلكلالة الأب والأمّ ومع عدمهم فلكلالة الأب، ويكون التقصّ داخلاً على من يتقرّب بالأب والأمّ أو بالأب كما في زوج مع واحد من كلاله الأمّ مع أخت للأب، والآن فُرِضَت الزيادة كما في واحد من كلاله الأمّ مع أخت لأب وأمّ كان الفاضل للأخت خاصّة، وإن كانت للأب فهل تخصّ بما فضل عن السهام؟ قيل: نعم لأنّ التقصّ يدخل عليها بمزاحة الزّوج أو الزّوجة، ولما روي عن أبي جعفر عليه السّلام في ابن أخت لأب وابن أخت لأمّ قال: لابن الأخت للأمّ السدس والباقي لابن الأخت للأب. وفي طريقها عليّ بن فضال، وفيه ضعف، وقيل: بل يرّد على من يتقرّب بالأمّ وعلى الأخت أو الأخوات للأب أرباعاً أو أخماساً للتساوي في الدرجة، وهو أولى.

مسائل ثلاث:

الأولى: الجدّة وإن علا يُقاسم الإخوة مع عدم الأدنى، ولو اجتمعا مع الإخوة شاركهم الأدنى وسقط الأبعد.

الثانية: إذا ترك جدّ أبيه وجدّته لأبيه وجدّته لأمّه ومثلهم للأمّ كان لاجدادها

الثلث بينهم أربعاً ولأجداد الأب الثلثان بينهم أثلاثاً؛ ثلثا ذلك لجدّه وجدّته لأبيه بينها للذكر مثل حظّ الأنثيين، والثلث الآخر لجدّه وجدّته لأمه أثلاثاً على ما ذكره الشيخ، فيكون أصل الفريضة ثلاثة تنكسر على الفريقين فتضرب أربعة في تسعة ثم تضرب المجتمع في ثلاثة فيكون مائة وثمانية.

الثالثة: أخ من أم مع ابن أخ لأب وأم الميراث كلّ للأخ من الأمّ لأنّه أقرب، وقال ابن شاذان: له السدس والباقي لابن الأخ للأب والأمّ لأنّه يجمع السبين، وهو ضعيف لأنّ كثرة الأسباب أثرها مع التساوي في الدرجة لامع التفاوت.

خاتمة:

أولاد الإخوة والأخوات يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويرث كلّ واحد منهم نصيب من يتقرّب به، فإن كان واحداً كان التّصيب له، وإن كانوا جماعة اقتسموا ذلك التّصيب بينهم بالسّوية إن كانوا ذكراً أو إناثاً، وإن اجتمعوا فللذكر مثل حظّ الأنثيين، وإن كانوا أولاد أخوة من أمّ كانت القسمة بينهم بالسّوية ويأخذ أولاد الأخ الباقي كأبيهم، وأولاد الأخت للأب والأمّ التّصف نصيب أمهم إلّا على سبيل الرّدّة، وأولاد الأخنتين فصاعداً الثلثين إلّا أن يقصر المال بدخول الزوج أو الزّوجة فيكون لهم الباقي كما يكون لمن يتقرّبون به.

ولو لم يكن أولاد كلاله الأب والأمّ قام مقامهم أولاد كلاله الأب، ولأولاد الأخ أو الأخت من الأمّ السدس، ولو كانوا أولاد اثنين كان لهم الثلث لكلّ فريق نصيب من يتقرّبون به بينهم بالسّوية، ولو اجتمع أولاد الكلالات كان لأولاد كلاله الأمّ الثلث ولأولاد كلاله الأب والأمّ الثلثان وسقط أولاد كلاله الأب.

ولو دخل عليهم زوج أو زوجة كان له نصيبه الأعلى لمن يتقرّب بالأمّ ثلث الأصل إن كانوا لأكثر من واحد، والسدس إن كانوا لواحد والباقي لأولاد كلاله الأب والأمّ زائداً كان أو ناقصاً، ولو لم يكونوا فلأولاد كلاله الأب خاصّة، وفي طرف الزّيادة يحصل التردّد

على ما مضى، ولو اجتمع معهم الأجداد قاسموهم كما تقاسمهم الأخوة وقد بيّناه.

المرتبة الثالثة: الأعمام والأخوال:

العم يرث المال إذا انفرد وكذا العمان والأعمام، ويقتسمون المال بينهم بالسوية وكذا العمّة والعمتان والعَمّات، وإن اجتمعوا فللذكر مثل حظّ الأنثيين، ولو كانوا متفرّقين فللعمّة أو العمّ من الأُمّ السدس ولما زاد على الواحد الثلث، يستوي فيه الذكر والأنثى والباقي للعمّ أو العمّين أو الأعمام من الأب والأُمّ بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، ويسقط الأعمام للأب بالأعمام للأب والأُمّ ويقومون مقامهم عند عدمهم:

ولا يرث ابن عمّ مع عمّ ولا من هو أبعد مع أقرب إلّا في مسألة واحدة؛ وهي ابن عمّ لأب وأمّ مع عمّ لأب، فابن العمّ أولى ما دامت الصورة على حالها، فلو انضمّ إليهما ولو خالاً تغيّرت الحال وسقط ابن العمّ، ولو انفرد الخال كان المال له، وكذا الخالان والأخوال وكذا الخالة والخالتان والخالات، ولو اجتمعوا فالذكر والأنثى سواء، ولو افترقوا كان لمن يتقرّب بالأُمّ السدس إن كان واحداً والثلث إن كان أكثر؛ الذكر فيه والأنثى سواء، والباقي للخطولة من الأب والأُمّ بينهم للذكر مثل حظّ الأنثى، وتسقط الخطولة من الأب إلّا مع عدم الخطولة من الأب والأُمّ، ولو اجتمع الأخوال والأعمام كان للأخوال الثلث، وكذا لو كان واحداً ذكراً كان أو أنثى.

وللأعمام الثلثان، وكذا لو كان واحداً ذكراً كان أو أنثى، فإن كان الأخوال مجتمعين فالمال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثى، وإن كانوا متفرّقين فلمن تقرّب بالأُمّ سدس الثلث إن كان واحداً، وثلثه إن كان أكثر بينهم بالسوية والباقي لمن تقرّب منهم بالأب والأُمّ وللأعمام ما بقي، فإن كانوا من جهة واحدة فالمال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، وإن كانوا متفرّقين فلمن تقرّب منهم بالأُمّ السدس إن كان واحداً، والثلث إن كانوا أكثر بينهم بالسوية والباقي للأعمام من قبل الأب والأُمّ بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، ويسقط من تقرّب بالأب منفرداً إلّا مع عدم من يتقرّب بالأب والأُمّ.

ولو اجتمع عمّ الأب وعمّته وخاله وخالته وعمّ الأم وعمّتها وخالها وخالها قال في
التهاية: كان لمن يتقرّب بالأمّ الثلث بينهم بالسوية، ومن تقرّب بالأب الثلثان ثلثه لحال
الأب وخالته بينها بالسوية وثلثاه بين العمّ والعمة بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، فيكون
أصل الفريضة ثلاثة تنكسر على الفريقين فتضرب أربعة في تسعة فتصير ستّة وثلاثين ثمّ
تضربها في ثلاثة فتصير مائة وثمانية.

مسائل خمس:

الأولى: عمومة الميت وعمّاته وأولادهم وإن نزلوا وخوّلته وخالاته وأولادهم وإن
نزلوا أحقّ بالميراث من عمومة الأب وعمّاته وخوّلته وخالاته، وأحقّ من عمومة الأمّ
وعمّاتها وخوّلتها وخالاتها لأنّ عمومة الميت وخوّلته أقرب، والأولاد يقومون مقام آبائهم
عند عدمهم، فإذا عُدِم عمومة الميت وعمّاته وخوّلته وخالاته وأولادهم وإن نزلوا قام
مقامهم عمومة الأب وعمّاته وخوّلته وخالاته، وعمومة أمّه وعمّاتها وخوّلتها وخالاتها
وأولادهم وإن نزلوا، وهكذا كلّ بطن منهم وإن نزل أولى من البطن الأعلى.

الثانية: أولاد العمومة المتفرّقين يأخذون نصيب آبائهم؛ فبنو العمّ للأمّ لهم السدس،
ولو كانوا بني عمين للأمّ كان لهم الثلث، والباقي لبني العمّ أو العمة أو لبني العمومة أو
العّمات للأب والأمّ، وكذا البحث في بني الحثولة.

الثالثة: إذا اجتمع للوارث سببان فإن لم يمنع أحدهما الآخر ورث بهما مثل ابن عمّ
لأب هو ابن خال للأمّ، ومثل ابن عمّ هو زوج أوبنت عمّ هي زوجة، ومثل عمّة لأب هي
خالّة للأمّ، وإن منع أحدهما الآخر ورث من جهة المانع مثل ابن عمّ هو أخ فإنّه يرث
بالإخوة خاصّة.

الرابعة: إذا دخل الزوج أو الزوجة على الحثولة والحالات والعمومة والعّمات كان
للزوج أو الزوجة التصيب الأعلى، ومن تقرّب بالأمّ نصيبه الأصلي من أصل التركة، وما
بقي فهو لقرابة الأب والأمّ وإن لم يكونوا لقرابة الأب.

الخامسة: حكم أولاد الخثولة مع الزوج والزوجة حكم الخثولة فإن كان زوج أو زوجة وبنو أخوال مع بني أعمام فللزوجة أو الزوجة نصيب الزوجية؛ ولبني الأخوال ثلث الأصل والباقي لبني الأعمام.

المقصد الثاني: في مسائل من أحكام الأزواج:

الأولى: الزوجة تَرث ما دامت في حبال الزوج وإن لم يدخل بها وكذا يرثها الزوج، ولو طَلَّقت رجعيةً توارثا إذا مات أحدهما في العدة لأنها بحكم الزوجة، ولا تَرث البائن ولا تورث كالمطلقة الثالثة والتي لم يدخل بها والياثة وليس في سنتها من تحيض والمختلعة والمباراة والمعتدة عن وطء الشبهة أو الفسخ.

الثانية: للزوجة مع عدم الولد الربع، ولو كُنَّ أكثر من واحدة كُنَّ شركاء فيه بالسوية، ولو كان له ولد كان لهُ الثمن بالسوية، وكذا لو كانت واحدة لا يزدن عليه شيئاً.

الثالثة: إذا طلق واحدة من أربع وتزوج أخرى ثم اشتبهت المطلقة في الأول كان للأخيرة ربع الثمن مع الولد والباقي من الثمن بين الأربع بالسوية.

الرابعة: إذا زَوَّج الصبيّة أبوها أو جدّها لأبيها ورثها الزوج وورثته، وكذا لو زَوَّج الصغيرين أبواهما أو جدّاهما لأبويهما توارثا، ولو زَوَّجهما غير الأب أو الجدّ كان العقد موقوفاً على رضاها عند البلوغ والرشد، ولو مات أحدهما قبل ذلك بطل العقد ولا ميراث، وكذا لو بلغ أحدهما فرضي ثم مات الآخر قبل البلوغ، ولو مات الذي رضي عُزِلَ نصيب الآخر من تركة الميت وتربّص بالحَيِّ؛ فإن بلغ وأنكر فقد بطل العقد ولا ميراث، وإن أجاز صحَّ وأُحْلِفَ أنّه لم يدعْهُ إلى الرضا الرّغبة الميراث.

الخامسة: إذا كان للزوجة من الميت ولد ورثت من جميع ما ترك، ولو لم يكن لم ترث من الأرض شيئاً وأُعْطِيَتْ حصّتها من قيمة الآلات والأبنية، وقيل: لا تمنع إلا من الدور والمساكن، وخرّج المرتضى رحمه الله قولاً ثالثاً وهو تقويم الأرض وتسليم حصّتها من القيمة

والقول الأول أظهر.

السادسة: نكاح المريض مشروط بالتدخل؛ فإن مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا مهر لها ولا ميراث وهي رواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام.

المقصد الثالث: في الميراث بالولاء:

وهو ثلاثة أقسام:

الأول: ولاء العتق:

إنما يرث المُنْعِم إذا كان متبرعاً ولم يتبرأ من ضمان جريته ولم يكن للمعتق وارث مناسب، فلو اعتق في واجب كالكفارات والتذورات لم يثبت للمنعِم ميراث وكذا لو تبرع واشترط سقوط الضمان، وهل يشترط في سقوطه الإشهاد بالبراءة؟ الوجه لا، ولو نكّل به فاعتق كان سائبة، ولو كان للمعتق وارث مناسب قريباً كان أو بعيداً ذا فرض أو غيره لم يرث المنعم، أما لو كان زوج أو زوجة كان سهم الزوجية لصاحبه والباقي للمنعِم أو من يقوم مقامه عند عدمه، وإذا اجتمعت الشروط ورثه المنعم إن كان واحداً، وإن كانوا أكثر فهم شركاء في الولاء بالحصص رجالاً كان المعتقون أو نساءً أو رجالاً ونساءً.

ولو عُدِمَ المنعم، قال ابن بابويه رحمه الله: يكون الولاء للأولاد الذكور والإناث، وهو حسن، ومثله في الخلاف إذا كان رجلاً. وقال المفيد رحمه الله: الولاء للأولاد الذكور دون الإناث رجلاً كان المنعم أو امرأة. وقال الشيخ رحمه الله في النهاية: يكون للأولاد الذكور دون الإناث إن كان المعتق رجلاً، ولو كان امرأة كان الولاء لعصبتها، وبقوله تشهد الروايات.

ويرث الولاء الأبوان والأولاد ومع الانفراد لا يشترکہما أحد من الأقارب، ويقوم أولاد الأولاد مقام آبائهم عند عدمهم، ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به كالميراث في غير الولاء، ومع عدم الأبوين والولد يرثه الإخوة، وهل ترث الأخوات؟ على تردد أظهره نعم لأن الولاء لُحمة كُلُّمة النسب، ويشترك الإخوة الأجداد والجدات ومع

عدمهم الأعمام والعَمَّات وبنوهم ويترتبون الأقرب فالأقرب، ولا يرث الولاء من يتقرب بالأُم من الإخوة والأخوات والأخوال والخالات والأجداد والجدات، ومع عدم قرابة المنعم يرثه مولى المولى فإن عُدِمَ فقرابة مولى المولى لأبيه دون أمه، والمنعم لا يرثه المعتق ولو لم يخلف وارثاً ويكون ميراثه للإمام دون المحرّر، ولا يصحّ بيع الولاء ولا هبته ولا إشتراطه في بيع.

مسائل ثمان:

الأولى: ميراث المعتقة لمن أعتقهم ولو أعتقوا حملاً مع أمهم ولا ينجز ولاؤهم، ولو حملت بهم بعد العتق كان ولاؤهم لمولى أمهم إذا كان أبوهم رقاً، ولو كان حرّاً في الأصل لم يكن لمولى أمهم ولاء، وإن كان أبوهم معتقاً فولأؤهم لمولى الأب، وكذا لو أعتق أبوهم بعد ولادتهم انجزل ولاؤهم من مولى أمهم إلى مولى الأب.

الثانية: لو تزوج مملوك بمعتقة فأولدها فولاء الولد لمولاه، فلو مات الأب وأعتق الجد قال الشيخ: ينجز الولاء إلى معتق الجد لأنّه قائم مقام الأب، وكذا لو كان الأب باقياً، ولو أعتق الأب بعد ذلك انجزل الولاء من مولى الجد إلى مولى الأب لأنّه أقرب.

الثالثة: لو أنكر المعتق ولد زوجته المعتقة فلاعتته؛ فإن مات الولد ولا مناسب له كان ولاؤه لمولى أمه، ولو اعترف به الأب بعد ذلك لم يرثه الأب ولا المنعم على الأب لأنّ النسب وإن عاد فإنّ الأب لا يرثه ولا من يتقرب به.

الرابعة: ينجز الولاء من مولى الأم إلى مولى الأب، فإن لم يكن قلعُصبة المولى، فإن لم يكن عصبته فلمولى عصبة مولى الأب ولا يرجع إلى مولى الأم، فإن فقد الموالي وعصباتهم وكان هناك ضامن جريرة كان له وإلا كان الولاء للإمام.

الخامسة: امرأة أعتقت مملوكاً فأعتق المعتق آخر؛ فإن مات الأوّل ولا مناسب له فيراثه لمولاته، وإن مات الثاني ولا مناسب له فيراثه لمعتقه، فإن لم يكن الأوّل ولا مناسبه كان ولاء الثاني لمولاة مولاه، ولو اشترت أباها فاعتقت ثم أعتق أبوها آخر ومات

أبوها ثم مات المعتق ولا وارث له سواها كان ميراث المعتق لها؛ النصف بالتسمية والباقي بالردّ لابلالتعصيب إن قلنا يرث الولاء ولد المعتق وإن كُنَّ إناثاً وإلا كان الميراث لها بالولاء.

السادسة: إن أولد العبد بنتين من معتقة فاشتريا أباهما انعتق عليهما، فلو مات الأب كان ميراثه لهما بالتسمية والردّ لابلالولاء لأنّه لا يجتمع الميراث بالولاء مع التسبب، ولو ماتتا أو إحداهما والأب موجود كان الميراث لأبيهما، ولو لم يكن موجوداً كان ميراث السابقة لأختها بالتسمية والردّ ولا ميراث للمولاه لوجود المناسب، ولو ماتت الأخرى ولا وارث لها هل يرثها مولى أمّها؟ فيه تردّد منشأه هل انجرّ الولاء إليها بعق الأب أم لا؟ ولعلّ الأقرب أنّه لا ينجرّ هنا إذ لا يجتمع استحقاق الولاء بالتسبب والعق.

السابعة: لو اشترى أحد الولدين مع أبيه مملوكاً فأعتقه فمات الأب ثم مات المعتق كان لمن اشتراه مع أبيه ثلاثة أرباع تركته ولأخيه الربع.

الثامنة: إذا أولد العبد من معتقه ابناً فولاء الابن لمعتق أمّه، فلو اشترى الابن عبداً فأعتقه كان ولاؤه له، فلو اشترى معتقه أب المنعم فأعتقه انجرّ الولاء من مولى الأمّ إلى مولى الأب وكان كلّ واحدٍ منهما مولى الآخر، فإن مات الأب فميراثه لابنه، فإن مات الابن ولا مناسب له فولأؤه لمعتق أبيه، وإن مات المعتق ولا مناسب له فولأؤه للابن الذي باشر عتقه، ولو ماتا ولم يكن لهما مناسب قال الشيخ: يرجع الولاء إلى مولى الأمّ، وفيه تردّد.

القسم الثاني: ولاء تضمن الجريرة:

ومن توالى إلى أحد يضمن حدّته ويكون ولاؤه له صحّ ذلك ويثبت به الميراث لكن لا يتعدى الضامن، ولا يضمن إلا سائبة لا ولاء عليه كالمعتق في الكفارات والتّدور أو من لا وارث له أصلاً، ولا يرث هذا إلا مع فقد كلّ مناسب ومع فقد المعتق وهو أولى من الإمام، ويرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الأعلى.

القسم الثالث: ولاء الإمامة:

فإذا عُدِمَ الضامن كان الإمام وارث من لا وارث له وهو القسم الثالث من الولاء، فإن كان موجوداً فالمال له يصنع به ما يشاء، وكان عليّ عليه السلام يعطيه فقراء بلده وضعفاء جيرانه تبرعاً.

وإن كان غائباً قُسِمَ في القراء والمساكين، ولا يُدفع إلى غير سلطان الحقّ إلّا مع الخوف أو التغلب.

مسائل ثلاث:

الأولى: ما يؤخذ من أموال المشركين في حال الحرب فهو للمقاتلة بعد الخمس، وما يأخذه سريةً بغير إذن الإمام فهو للإمام عليه السلام، وما يتركه المشركون فرعاً ويفارقونه من غير حرب فهو للإمام أيضاً، وما يؤخذ صلحاً أو جزيةً فهو للمجاهدين ومع عدمهم يُقسّم في الفقراء من المسلمين.

الثانية: ما يؤخذ غيلةً من أهل الحرب إن كان في زمان الهدنة أعيد عليهم، وإن لم يكن كان لأخذه وفيه الخمس.

الثالثة: من مات من أهل الحرب وخلف مالاً فإله للإمام إذا لم يكن له وارث.

وأما اللواحق فأربعة فصول:

الفصل الأول: في ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا:

يرث ولد الملاعنة ولده وأمه؛ للأُمّ السدس والباقي للولد للذكر سهمان وللأنثى سهم، ولو لم يكن ولد كان المال لأمه؛ الثلث بالتسمية والباقي بالردة، وفي رواية: ترث الثلث والباقي للإمام لأنه الذي يعقل عنه، والأول أشهر، ومع عدم الأم والولد يرثه الإخوة للأُمّ وأولادهم والأجداد لها وإن علوا ويتربّون الأقرب فالأقرب، ومع عدمهم يرثه الأخوال والختالات وأولادهم على ترتب الإرث، وفي كلّ هذه المراتب يرث الذكر والأنثى سواء،

فإن عُدَم قرابة الأُم أصلاً حتّى لا يبقى لها وارث وإن بعد فيراثه للإمام.
والزّوج والزّوجة يرثان نصيبهما مع كلّ درجة من هذه الدّرجات؛ التّصف للزّوج
والزّرع للزّوجة مع عدم الولد ونصف ذلك معه، وهل يرث هو قرابة أمّه؟ قيل نعم لأنّ
نسبه من الأُم ثابت، وقيل: لا يرث إلّا أن يعترف به الأب، وهو متروك، ولا يرثه أبوه ولا
من يتقرّب به، فإن اعترف به بعد اللّعان ورث هو أباه ولا يرثه الأب، وهل يرث أقارب
أبيه مع الاعتراف؟ قيل نعم، والوجه أنّه لا يرثهم ولا يرثونه لانقطاع النّسب باللّعان
واختصاص حكم الإقرار بالمقرّح حسب.

مسائل:

الأولى: لاعبرة بنسب الأب هنا؛ فلو خلف أخوين أحدهما لأبيه وأمّه والآخر لأمّه
فهما سواء، وكذا لو كانا أختين أو أخاً وأختاً وأحدهما للأب والأُم، وكذا لو خلف ابن
أخيه لأبيه وأمّه وابن أخيه لأمّه أو خلف أخاً وأختاً لأبويه مع جدّ أو جدّة المال بينهم
أثلاً ثأً وسقط اعتبار نسب الأب.

الثّانية: إذا ماتت أمّه ولا وارث لها سواه فيراثها له، ولو كان معه أبوان أو أحدهما
فلهما السّدسان أو لاحدهما السّدس والباقي له إن كان ذكراً، وإن كان أنثى فالنّصف لها
والباقي يرثه بموجب السّهام.

الثّالثة: لو أنكر الحمل وتلاعنا فولدت توأمين توارثا بالأُمومة دون الأبوة.

الرّابعة: لو تبرأ عند السّلطان من جريرة ولده ومن ميراثه ثم مات الولد قال الشّيخ
رحمه الله في الثّهاية: كان ميراثه لعصبة أبيه دون أبيه، وهو قول شاذّ.

وأما ولد الزّنى فلا نسب له ولا يرثه الزّاني ولا التي ولدته ولا أحد من أنسابها ولا
يرثهم هو، وميراثه لوّله ومع عدمهم للإمام، ويرث الزّوج والزّوجة نصيبهما الأدنى مع
الولد والأعلى مع عدمه، وفي رواية ترثه أمّه ومن يتقرّب بها مثل ابن الملاعنة، وهي
مطرحة.

الفصل الثاني: في ميراث الخنثى:

من له فرج الرجال والتساء يرث على الفرع الذي يسبق منه البول، فإن جاء منها أُعبر الذي ينقطع منه أخيراً فيورث عليه، فإن تساويا في السبق والتأخر، قال في الخلاف: يعمل فيه بالقرعة محتجاً بالإجماع والأخبار. وقال في النهاية والإيجاز والمبسوط: يُعطى نصف ميراث رجل ونصف ميراث امرأة. وعليه دلت رواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في قضاء عليّ عليه الصلاة والسلام، وقال المفيد والمرتضى رحمهما الله: تُعدّ أضلاعه؛ فإن استوى جنباه فهو امرأة وإن اختلفا فهو ذكر، وهي رواية شريح القاضي حكايةً لفعل عليّ عليه السلام واحتجاً بالإجماع، والرواية ضعيفة والإجماع لم يتحقق، إذا عرفت ذلك؛ فإذا انفرد أخذ المال وإن كانوا أكثر فعل القول بالقرعة يقرع.

فإن كانوا ذكوراً أو إناثاً فالمال سواء، وإن كان بعضهم إناثاً فلكلّ ذكر مثل حظّ الأنثيين، وكذا يُعتبر لو قيل يعدّ الأضلاع، وعلى ما اخترناه يكونون سواء في المال ولو كانوا مائة لتساوهم في الاستحقاق، ولو اجتمع مع الخنثى ذكريّين قيل: يكون للذكر أربعة أسهم وللخنثى ثلاثة، ولو كان معها أنثى، كان لها سهمان، وقيل: بل تقسم الفريضة مرتين ويفرض في مرة ذكراً وفي الأخرى أنثى ويعطى نصف التصيين.

وطريق ذلك أن ينظر في أقلّ عددٍ يمكن قسم فريضتها منه ويضرب مخرج أحد الفريضتين في الآخر، مثال ذلك: خنثى وذكر فتفرضهما ذكراً فتطلب مالاً له نصف ولنصفه نصف وهو أربعة، ثم تفرضهما ذكراً وأنثى فتطلب مالاً له ثلث ولثلثه نصف وهو ستة وهما متفقان بالتصف فتضرب نصف أحد المخرجين في الآخر فيكون إثني عشر فيحصل للخنثى تارة التصف وهو ستة وتارة الثلث وهو أربعة فيكون عشرة؛ ونصفه خمسة وهو نصيب الخنثى ويبقى سبعة للذكر، وكذا لو كان بدل الذكر أنثى فإنها تصبّح من اثني عشر أيضاً فيكون للخنثى سبعة وللأنثى خمسة.

ولو كان مع الخنثى ابن وبنت؛ فإذا فرضت ذكراً وبنتاً كان المال أخسأ، وإذا فرضت ذكراً وبنتين كان أرباعاً فتضرب أربعة في خمسة يكون عشرين، لكن لا يقوم

الحاصل الخنثى نصف صحيح فتضرب مخرج النصف وهو اثنان في عشرين فيكون أربعين فيصح الفريضة بغير كسر.

فإن اتفق معهم زوج أو زوجة صححت مسألة الخنثى ومشاركتهم أولاً دون الزوج أو الزوجة ثم ضربت مخرج نصيب الزوج أو الزوجة فيما اجتمع، مثاله: أن يجتمع ابن وبنت وخنثى وزوج، وقد عرفت أن سهام الخنثى ومشاركه أربعون فتضرب مخرج سهم الزوج وهو أربعة في أربعين فيكون مائة وستين يعطى الزوج الربع أربعين ويبقى مائة وعشرون، فكل من حصل له أولاً سهم ضربته في ثلاثة فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين.

وإن كان أبوان أو أحدهما مع خنثى فللأبوين السدسان تارة ولها الخمسان أخرى، فتضرب خمسة في ستة فيكون للأبوين أحد عشر وللخنثى تسعة عشر، ولو كان مع الأبوين خنثيان فصاعداً كان للأبوين السدسان والباقي للخنثيين لأنه لارد هنا، ولو كان أحد الأبوين كان الرد عليهم أخماساً وافترقت إلى عدد يصح منه ذلك، والعمل في سهم الخنثى من الإخوة والعمومة كما ذكرناه في الأولاد، أما الإخوة من الأم فلا حاجة في حسابهم إلى هذه الكلفة لأن ذكرهم وأنثاهم سواء في الميراث وكذا الأخوال، وفي كون الآباء أو الأجداد خنثائاً بعد لأن الولادة تنكشف عن حال الخنثى إلا أن يبنى على ما روي عن شريح في المرأة التي ولدت وأولدت، وقال الشيخ رحمه الله: ولو كان الخنثى زوجاً أو زوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة.

مسائل ثمان:

الأولى: من ليس له فرج الرجال ولا النساء يورث بالقرعة بأن يكتب على سهم عبدالله وعلى آخر أمة الله ويستخرج بعد الدعاء ما خرج عُمل عليه.

الثانية: من له رأسان أو بدنان على حق واحد يُوقَف أحدهما؛ فإن انتبها فهما واحد وإن انتبه أحدهما فهما اثنان.

الثالثة: الحمل يرث إن ولد حياً، وكذا لو سقط بجناية أو غير جناية فتحرك حركة

الأحياء، ولو خرج نصفه حياً والباقي ميتاً لم يرث، وكذا لو تحرك حركة لا تدل على استقرار الحياة كحركة المذبح، وفي رواية ربعي عن أبي جعفر عليه السلام: إذا تحرك تحركاً يئناً يرث ويورث، وكذا في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، ولا يشترط كونه حياً عند موت المورث حتى أنه لو ولده لستة أشهر من موت الواطيء ورث أول تسعة ولم تترقج.

الرابعة: إذا ترك أبوين أو أحدهما أو زوجاً أو زوجة وترك حملاً أعطي ذوو الفروض نصيبهم الأدنى وأحبس الباقي، فإن سقط ميتاً أكمل لكلّ منهم نصيبه.

الخامسة: قال الشيخ: لو كان للميت ابن موجود وحمل أعطي الموجود الثلث ووقفت للحمل ثلثان لأنه الأغلب في الكثرة وما زاد نادر، ولو كان الموجود أنثى أعطيت الخمس حتى يتبين الحمل، وهو حسن:

السادسة: دية الجنين يرثها أبواه ومن تدنى بهما جميعاً أو بالأب بالنسب أو السبب.

السابعة: إذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض ولا يكلفان البيّنة، ولو كانا معروفين بغير ذلك النسب لم يقبل قولهما.

الثامنة: المفقود يُتربّص بماله وفي قدر التربّص أقوال، قيل: أربع سنين، وهي رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام وفي الرواية ضعف، وقيل: تباع داره بعد عشر سنين، وهي اختيار المفيد رحمه الله وهي رواية علي بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام في بيع قطعة من داره، والاستدلال بمثل هذه تعسف، وقال الشيخ: إن دفع إلى الحاضرين وكفّلوا به جاز، وفي رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: إذا كان الورثة ملاءً اقتسموه فإن جاء ردّوه عليه، وفي إسحاق قوله وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف، وقال في الخلاف: لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش مثله إليها بمجرى العادة، وهذا أولى.

الْقُلُ الثَّالِثُ: في ميراث الغرق والمهدوم عليهم:

وهؤلاء يرث بعضهم من بعض إذا كان لهم أو لأحدهم مال وكانوا يتوارثون، واشتبهت الحال في تقدّم موت بعض على بعض، فلم يكن لهم مال أو لم يكن بينهم موارثة أو كان أحدهما يرث دون صاحبه كأخوين لأحدهما ولد سقط هذا الحكم، وكذا لو كان الموت لاعن سبب أو غلِمَ اقتران موتها أو تقدّم أحدهما على الآخر.

وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الهدم والغرق ممّا يحصل معه الاشتباه تردّد، وكلام الشيخ في التّهاية يؤدّن بطرده مع أسباب الاشتباه، إذا ثبت هذا فع حصول الشّرائط يورث بعضهم من بعض ولا يورث الثّاني ممّا ورث منه، وقال المفيد رحمه الله: يرث ممّا ورث منه، والأوّل أصحّ لأنّه إنّها يفرض الممكن، والتّوريث ممّا ورث يستدعي الحياة بعد فرض الموت، وهو غير ممكن عادة ولما روي أنّه لو كان لأحدهما مال صار المال لمن لا مال له.

وفي وجوب تقديم الأضعف في التّوريث تردّد، قال في الإيجاز: لا يجب وقال في المبسوط: لا يتعيّن به حكم، غير إنّنا تتبع الأثر في ذلك، وعلى قول المفيد رحمه الله تظهر فائدة التّقديم، وما ذكره في الإيجاز أشبه بالصّواب، ولو ثبت الوجوب كان تعبدًا.

فلو غرق زوج وزوجة فُرِضَ موت الزوج أوّلًا وتُعطى الزّوجة ثمّ يفرض موت الزّوجة ويُعطى الزوج نصيبه من تركتها الأصليّة لامّا ورثته، وكذا لو غرق أب وابن يورث الأب ثمّ يورث الابن، ثمّ إن كان كلّ واحد منهما أولى من بقية الوراث انتقل مال كلّ واحد منها إلى الآخر، ومنه إلى ورثته كابن له إخوة من أمّ وأب له إخوة فال ولد ينتقل إلى الوالد، وكذا مال الوالد الأصليّ ينتقل إلى الولد ثمّ ينتقل ما صار إلى كلّ واحد منها إلى إخوته.

وإن كان لأحدهما أو لكلّ واحد منها شريك في الإرث كابن وأب وللأب أولاد غير من غرق وللولد أولاد فإنّ الأب يرث مع الأولاد السّدس، ثمّ يفرض موت الأب فيرث الابن مع إخوته نصيبه وينتقل ما بقي من تركته مع هذا التّصيب إلى أولاده، ولو كان

الوارثان متساويين في الاستحقاق كالأخوين لم يقدم أحدهما على الآخر وكانا سواء في الاستحقاق وينتقل مال كل واحد منهما إلى الآخر، فإن لم يكن لهما وارث فيراثهما للإمام عليه السلام، وإن كان لأحدهما وارث انتقل ما صار إليه إلى ورثته وما صار إلى الآخر إلى الإمام.

الفصل الرابع: في ميراث المجوسيّ:

المجوسيّ قد ينكح المحرمات بشبهة دينه فيحصل له النسب الصحيح والفساد والسبب الصحيح والفساد، ونعني بالفساد ما يكون عن نكاح محرم عندنا لا عندهم كما إذا نكح أمه فأولدها ولداً، فنسب الولد فاسد وسبب زوجيتها فاسد. فمن الأصحاب من لا يورثه إلا بالصحيح من النسب والسبب وهو المحكي عن يونس بن عبد الرحمن ومتابعيه، ومنهم من يورثه بالنسب صحيحه وفساده، وبالسبب الصحيح لا الفاسد، وهو اختيار الفضل بن شاذان من القدماء ومن تابعه ومذهب شيخنا المفيد رحمه الله وهو حسن.

والشيخ أبو جعفر رحمه الله يورث بالأمرين صحيحهما وفسادهما، وعلى هذا القول: لو اجتمع الأمران لواحد ورث بهما؛ مثل أم هي زوجة لها نصيب الزوجية وهو الرّبع مع عدم الولد والثلث نصيب الأمومة من الأصل، فإن لم يكن مشارك كالأب فالباقي يرث عليها بالأمومة، وكذا بنت هي زوجة لها الثمن والتّصف والباقي يرث عليها بالقرابة إذا لم يكن مشارك، ولو كان أبوان كان لهما السدسان ولها الثمن والتّصف وما فضل يرث عليها بالقرابة وعلى الأبوين، وكذا أخت هي زوجة لها الرّبع والتّصف والباقي يرث عليها بالقرابة إذا لم يكن مشارك.

ولو اجتمع سببان وأحدهما يمنع الآخر ورث من جهة المانع؛ مثل بنت هي أخت من أم فلها نصيب البنت دون الأخت لأنّه لاميراث عندنا لأخت مع بنت، وكذا بنت هي بنت بنت لها نصيب البنت دون بنت البنت، وكذا عمّة هي أخت من أب لها نصيب الأخت دون العمّة، وكذا عمّة هي بنت عمّة لها نصيب العمّة.

مسألتان:

الأولى: المسلم لا يرث بالسبب الفاسد، فلو تزوج محرمة لم يتوارثا سواء كان تحرهما متفقاً عليه كالأم من الرضاع أو مختلفاً فيه كأم الزني بها أو المتخلقة من ماء الزاني، وسواء كان الزوج معتقداً للتحليل أو لم يكن.

الثانية: المسلم يرث بالنسب الصحيح والفاسد لأن الشبهة كالعقد الصحيح في التحاق النسب.

خاتمة: في حساب الفرائض:

وهي تشتمل على مقاصد:

المقصد الأول: في مخارج الفروض الستة وطريق الحساب:

ونعني بالمخرج أقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحاً فهي إذاً خمسة: النصف من اثنين والرّبع من أربعة والثلث من ثمانية والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة. وكلّ فريضة حصل فيها نصفان أو نصف وما بقي فهي من اثنين، وإن اشتملت على ربع ونصف أو ربع وما بقي فهي من أربعة، وإن اشتملت على ثمن ونصف أو ثمن وما بقي فهي من ثمانية، وإن اشتملت على ثلث وثلثين أو ثلث وما بقي أو ثلثين وما بقي فهي من ثلاثة، وإن اشتملت على سدس وثلث أو سدس وثلثين أو سدس وما بقي فن ستة، والنصف مع الثلث أو الثلثين والسدس أو مع أحدهما من ستة، ولو كان بدل النصف ربع كانت الفريضة من اثني عشر، ولو كان بدله ثمن كانت من أربعة وعشرين، إذا عرفت هذا:

فالفريضة: إما وفق السهام أو ناقصة أو زائدة:

القسم الأول: أن تكون الفريضة بقدر السهام، فإن انقسمت من غير كسر فلا بحث مثل أخت لأب مع زوج فالفريضة من اثنين، أو بنتين وأبوين أو أبوين وزوج فالفريضة

شرائع الإسلام

من ستة وتنقسم بغير كسر، وإن انكسرت الفريضة فإما على فريق واحد أو أكثر، فالأول تضرب عددهم في أصل الفريضة إن لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق؛ مثل أبوين وخمس بنات فريضتهم ستة، نصيب البنات أربعة ولا وفق، فيضرب عددهن وهو خمسة في ستة فما ارتفع فنه الفريضة، وكل من حصل له من الوارث من الفريضة سهم قبل الضرب فاضربه في خمسة وذلك قدر نصيبه.

وإن كان بين النصيب والعدد وفق فاضرب وفق من عددهن لامن النصيب الفريضة؛ مثل أبوين وست بنات للبنات أربعة لا تنقسم عليهن على صحة فالنصيب يوافق عددهن بالتصنيف فتضرب نصف عددهن وهو ثلاثة في الفريضة وهي ستة فتبلغ ثمانية عشر، وقد كان للأبوين من الأصل سهمان ضربتهما في ثلاثة فكان لهما ستة، وللبنات من الأصل أربعة فضربتهما في ثلاثة فاجتمع لهن اثنا عشر لكل بنت سهمان. وإن انكسرت على أكثر من فريق؛ فإما أن يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق، وإما أن لا يكون للجميع وفق، أو يكون لبعض دون بعض، ففي الأول يُرَدُّ كل فريق إلى جزء الوفق، وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله، وفي الثالث ترده الطائفة التي لها الوفق إلى جزء الوفق وتبقى الأخرى بحالها.

ثم بعد ذلك إما أن تبقى الأعداد متماثلة أو متداخلة أو متوافقة أو متباينة :

فإن كان الأول اقتصر على أحدهما وضربته في أصل الفريضة؛ مثل أخوين لأب وأم ومثلهما لأُم فريضتهم من ثلاثة لا ينقسم على صحة، ضربت أحد العددين وهو اثنان في الفريضة وهي ثلاثة فصار ستة للأخوين، للأُم سهمان بينهما وللأخوين للأب والأُم أربعة.

وإن تداخل العدان فاطرح الأقل واضرب الأكثر في الفريضة؛ مثل إخوة ثلاثة لأُم وستة لأب فريضتهم ثلاثة لا ينقسم على صحة وأحد الفريقين نصف الآخر، فالعدان متداخلان فاضرب الستة في الفريضة تبلغ ثمانية عشر ومنه يصح.

وإن توافق العدان فاضرب وفق أحدهما في عدد الآخر فما ارتفع فاضربه في أصل

الفريضة؛ مثل أربع زوجات وستة إخوة فريضتهم أربعة لا ينقسم صحاحاً وبين الأربعة والستة وفق وهو التصف، فتضرب نصف أحدهما وهو اثنان في الآخر وهو ستة تبلغ اثني عشر، فتضرب ذلك في أصل الفريضة وهي أربعة فما ارتفع صحت منه القسمة. وإن تبين العددان فاضرب أحدهما في الآخر فما اجتمع فاضربه في الفريضة؛ مثل أخوين من أم وخمسة من أب فريضتهم ثلاثة لا ينقسم على صحة ولا وفق بين العددين ولا تداخل، فاضرب أحدهما في الآخر تكن عشرة ثم اضرب العشرة في أصل الفريضة وهي ثلاثة فيما ارتفع فنه يصح:

قِيَمَةُ:

العددان إما متساويان أو مختلفان، والمختلفان إما متداخلان أو متوافقان أو متباينان. فالمتداخلان: هما اللذان يفني أقلهما الأكثر إما مرتين أو مراراً ولا يتجاوز الأقل نصف الأكثر، وإن شئت سميتهما بالمتناسبين كالثلاثة بالقياس إلى الستة والتسعة وكالأربعة بالقياس إلى الثمانية والإثني عشر:

والمتوافقان: هما اللذان إذا اسقطت أقلهما من الأكثر مرة أو مراراً بقي أكثر من واحد كالعشرة والإثني عشر، فإنك إذا اسقطت العشرة بقي اثنان، فإذا اسقطتها من العشرة مراراً فنبت بهما، فإذا فضل بعد الإسقاط اثنان فهما يتوافقان بالتصف، ولو بقي ثلاثة فالموافقة بالثلث وكذا إلى العشرة، ولو بقي أحد عشر فالموافقة بالجزء منها.

والمتباينان: هما اللذان إذا سقط الأقل من الأكثر مرة أو مراراً بقي واحد مثل ثلاثة عشر وعشرين، فإنك إذا أسقطت ثلاثة عشر بقي سبعة، فإذا أسقطت سبعة من ثلاثة عشر بقي ستة، فإذا أسقطت ستة من سبعة بقي واحد.

القسم الثاني: أن تكون الفريضة قاصرة عن السهام، ولن تقصر إلا بدخول الزوج أو الزوجة؛ مثل أبوين وبنتين فصاعداً مع زوج أو زوجة أو أبوين وبنات وزوج أو أحد الأبوين وبنتين فصاعداً مع زوج، فللزوج أو الزوجة في هذه المسائل نصيبها الأدنى ولكل

واحد من الأبوين السدس، وما يبقى فللبنت أو البنين فصاعداً ولا تعول الفريضة أبداً، وكذا إخوان لأم وأختان فصاعداً لأب وأم أو لأب مع زوج أو زوجة أو أحد كلاله الأم مع أخت وزوج، ففي هذه المسائل يأخذ الزوج أو الزوجة نصيبها الأعلى ويدخل التقصص على الأخت أو الأخوات للأب والأم أو للأب خاصة، فإن انقسمت الفريضة على صحّة وإلا ضربت سهام من انكسر عليهنّ التصيب في أصل الفريضة.

مثال الأول: أبوان وزوج وخمس بنات فريضتهم إثنا عشر للزوج ثلاثة وللأبوين أربعة ويبقى خمسة للبنات بالسوية، ومثال الثاني: كانت البنات ثلاثاً فلم تنقسم الخمسة عليهنّ، ضربت ثلاثة في أصل الفريضة فما بلغت صحّت منه المسألة.

القسم الثالث: أن تزيد الفريضة عن السهام فتردّ على ذوي السهام عدا الزوج والزوجة والأم مع الإخوة على ما سبق، أو يجتمع من له سببان مع من له سبب واحد فذو السببين أحقّ بالردّ.

مثل أبوين وبنت فإذا لم يكن إخوة فالردّ أخماساً، وإن كان إخوة فالردّ أرباعاً تضرب مخرج سهام الردّ في أصل الفريضة، ومثل أحد الأبوين وبنيتين فصاعداً فالفاضل يردّ أخماساً فتضرب خمسة في أصل الفريضة، ومثل واحد من كلاله الأم مع أخت لأب فالردّ عليها على الأصحّ أرباعاً، ومثل اثنين من كلاله الأم مع أخت لأب؛ فإنّ الردّ يكون أخماساً تضرب خمسة في أصل الفريضة فما ارتفع صحّت منه القسمة.

المقصود الثاني: في المناسحات:

ونعني به أن يموت إنسان فلا تقسم تركته ثم يموت بعض ورائه ويتعلّق الفرض بقسمة الفريضتين من أصل واحد، فطريق ذلك أن تصحّح مسألة الأولى ويجعل للثاني من ذلك نصيب إذا قسم على ورثته صحّ من غير كسر، فإن كان ورثة الثاني هم ورثة الأول من غير اختلاف في القسمة كان كالفريضة الواحدة؛ مثل إخوة ثلاثة وأخوات ثلاث من جهة واحدة مات أحد الإخوة ثم مات الآخر، ثم ماتت إحدى الأخوات ثم ماتت أخرى وبقي

أخ وأخت فال الموتي بينهما أثلاثاً أو بالسوية، ولو اختلف الاستحقاق أو الوراث أو هما فانظر نصيب الثاني؛ فإن نهض بالقسمة على الصّحة فلا كلام، مثل أن يموت إنسان وبترك زوجة وابناً وأباً وبناتاً فللزوجة الثّمن ثلاثة من أربعة وعشرين، ثمّ تموت الزوجة فتترك ابناً وبناتاً فإن لم ينقسم نصيبه على ورثته على صحّة فهنا صورتان:

الأولى: أن يكون بين نصيب الميت الثاني من الفريضة الأولى وبين الفريضة الثانية وفق، فتضرب وفق الفريضة الثانية لافق نصيب الميت الثاني في الفريضة الأولى، فما بلغ صحت منه الفريضة، مثل أخوين من أمّ ومثلها من أب زوج ثمّ مات الزوج وخلف ابناً وبنتين فالفريضة الأولى ستة تنكسر فتصير إلى اثني عشر، نصيب الزوج ستة لا تنقسم على أربعة ولكن توافق الفريضة الثانية بالتّصف، فتضرب جزء الوق من الفريضة الثانية وهوائتان لامن التّصيب في الفريضة الأولى وهي اثنا عشر، فما بلغت صحت منه الفريضة، وكلّ من كان له من الفريضة الأولى شيء أخذ مضروراً في اثنين.

الصّورة الثانية: أن يتباين التّصيب والفريضة فتضرب الفريضة الثانية في الأولى فما بلغ صحت منه الفريضة، وكلّ من كان له من الفريضة الأولى شيء أخذ مضروراً في الثانية؛ مثل زوج واثنتين من كلاله الأمّ وأخ من أب ثمّ مات الزوج وترك ابنين وبناتاً، فريضة الأول من ستة نصيب الزوج ثلاثة لا تنقسم على خمسة ولا توافق، فاضرب الخمسة في الفريضة الأولى فما بلغ صحت منه الفريضة، ولو كانت المناسخات أكثر من فريضة نظرت في الثالثة؛ فإن انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحّة وإلا عملت في فريضته مع الفريضة ما عملت في فريضة الثاني مع الأول، وكذا لو فرض موت رابع أو ما زاد على ذلك.

المقصّد الثالث: في معرفة سهام الوراث من التركة:

وللتّاس في ذلك طرق أقربها أن تنسب سهام كلّ وارث من الفريضة وتأخذ له من التركة بتلك التّسبة فما كان فهو نصيبه منها، وإن شئت قسّمت التركة على الفريضة فما

شرائع الإسلام

خرج بالقسمة ضربته في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه، ولك طريق آخر: وهو أنه إذا كانت التركة صحاحاً لا كسر فيها فجرّد العدد الذي منه تصحّ الفريضة ثم خذ ما حصل لكل وارث، واضربه في التركة، فما حصل فاقسمه على العدد الذي صحّحت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث، وإن كان فيها كسر فابسط التركة من جنس ذلك الكسر بأن تضرب مخرج ذلك الكسر في التركة، فما ارتفع أضفت إليه الكسر وعملت فيه ما عملت في الصحاح، فما اجتمع للوارث قسّمته على ذلك المخرج، فإن كان الكسر نصفاً قسّمته على اثنين، وإن كان ثلثاً قسّمته على ثلاثة، وعلى هذا إلى العشر تُقسّمه على عشرة فما اجتمع فهو نصيبه.

ولو كانت المسألة عدداً أصمّ فاقسم التركة عليه، فإن بقي ما لا يبلغ ديناراً فابسطه قرايط واقسمه، فإن بقي ما لا يبلغ قيراطاً فابسطه حيّات واقسمه، فإن بقي ما لا يبلغ حية فابسطه أرزات واقسمه، فإن بقي ما لا يبلغ أرزة فانسبه بالأجزاء إليها، وقد يغلط الحاسب فاجمع ما يحصل للوراث؛ فإن ساوى التركة فالقسمة صواب وإلا فهي خطأ.

المختصر النافع

لأبي القاسم محمد بن جعفر بن الحسن بن أبي زكريا
يحيى بن الحسن بن سعيد الملقب بالثبته الملقب بالحق والحق الحق
٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

كتاب المواريث:

والنظر في المقدمات، والمقاصد، واللواحق:

والمقدمات ثلاث:

الأولى: في موجبات الارث: وهي: نسب، وسبب.

فالنسب ثلاث مراتب:

١ - الأبوان، والولد وإن نزل.

٢ - والأجداد وإن علوا، والأخوة وأولادهم وإن نزلوا.

٣ - والأعمام والأخوال.

والسبب قسمان: زوجية وولاء. والولاء ثلاث مراتب: ولاء العتق، ثم ولاء تضمّن

الجريمة ثم ولاء الامامة.

الثانية: في موانع الارث، وهي ثلاثة: الكفر، والرق، والقتل.

أما الكفر: فإنه يمنع في طرف الوارث. فلا يرث الكافر مسلماً، حربياً كان الكافر أودمياً

أو مرتدّاً ويرث الكافر أصلياً ومرتدّاً فميراث المسلم لو ارثه المسلم انفرد بالنسب

أو شاركه الكافر أو كان أقرب حتى لو كان ضامن جريمة مع ولد كافر فالميراث للضامن.

ولولم يكن وارث مسلم فميراثه للامام.

المختصر النافع

والكافر يرثه المسلم أن اتفق ولا يرثه الكافر إلا إذا لم يكن وارث مسلم. ولو كان وارث مسلم كان أحق بالارث وأن بُعد وقرب الكافر، وإذا أسلم الكافر، على ميراث قبل قسمته شارك إن كان مساوياً في النسب وحاز الميراث إن كان أولى سواء كان الموروث مسلماً أو كافراً. ولو كان الوارث المسلم واحداً لم يزاحمه الكافر وأن أسلم لأنه لا تتحقق هنا قسمة:

مسائل:

الأولى: الزوج أحق بميراث زوجته من ذوى قرابتها الكفار، كافرة كانت أو مسلمة، له النصف بالزوجة والباقي بالرد وللزوجة المسلمة الربع مع الورثة الكفار والباقي للامام. ولو أسلموا أو أسلم أحدهم، قال الشيخ: يرد عليهم ما فضل عن سهم الزوجة، وفيه تردد.

الثانية: روى مالك بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام في نصراني مات وله ابن أخ وابن أخت مسلمان وأولاد صغار: لأبن الأخ الثلثان، ولأبن الأخت الثلث، وينفقان على الأولاد بالنسبة فإن أسلم الصغار دفع المال إلى الامام فإن بلغوا على الاسلام دفعه الامام إليهم. فإن لم يبقوا دفع إلى ابن الأخ الثلثين وإلى ابن الأخت الثلث.

الثالثة: إذا كان أحد أبوى الصغير مسلماً ألحق به. فلو بلغ أجبر على الاسلام. ولو أبى كان كالمترد.

الرابعة: المسلمون يتوارثون وأن اختلفت آراؤهم، وكذا الكفار وإن اختلفت مللهم. الخامسة: المرتد عن فطرة يقتل ولا يستتاب، وتعتد امرأته عدة الوفاة. وتقسّم أمواله. ومن ليس عن فطرة يستتاب. فإن تاب وإلا يقتل وتعتد زوجته عدة الطلاق مع الحياة وعدة الوفاة لامعها. والمرأة لا تقتل بل تحبس وتضرب أوقات الصلاة حتى تتوب ولو كانت عن فطرة.

السادسة: لومات المرتد كان ميراثه لوارثه المسلم. ولولم يكن وارث إلا كافراً كان ميراثه للامام على الأظهر.

وأما القتل: فيمنع الوارث من الارث إذا كان عمداً ظلماً ولا يمنع لو كان خطأ. وقال الشيخان: يمنع من الدية حسب. ولو اجتمع القاتل وغيره فالميراث لغير القاتل وأن بعد، سواء تقرب بالقاتل أو غيره. ولولم يكن وارث سوى القاتل فالارث للامام.

وهنا مسائل:

الأولى: الدية كأموال الميت تقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه وأن قتل عمداً إذا أخذت الدية، وهل للديان منع الوارث من القصاص؟ الوجه: لا، وفي رواية لهم المنع حتى يضمن الوارث الدين.

الثانية: يرث الدية من يتقرب بالأب ذكراً أو أنثاً، والزوجة ولا يرث من يتقرب بالام، وقيل: يرثها من يرث المال.

الثالثة: إذا لم يكن للمقتول عمداً وارث سوى الامام فله القود أو الدية مع التراضي وليس له العفو، وقيل: له العفو.

أما الرق، فيمنع في الوارث والموروث. ولو اجتمع مع الحر الميراث للحر دونه ولو بعد وقرب المملوك، ولو أعتق على ميراث قبل القسمة شارك أن كان مساوياً وحاز الارث أن كان أولى.

ولو كان الوارث واحداً فأعتق الرق لم يرث وأن كان أقرب لأنه لا قسمة، ولولم يكن وارث سوى المملوك أجبر مولاة على أخذ قيمته وينعتق ليحوز الارث. ولو قصر المال عن قيمته لم يفك. وقيل: يفك ويسعى في باقيه ويفك الأبوان والأولاد دون غيرها وقيل: يفك ذوالقربة. وفيه رواية ضعيفة. وفي الزوج والزوجة تردد.

ولا يرث المدبر ولا أم الولد ولا المكاتب المشروط. ومن تحرر بعضه يرث بما فيه من الحرية ويمنع بما فيه من الرقية.

المقدمة الثالثة: في السهام:

وهي ستة: النصف، والرابع، والثمن، والثلاثان، والثلث، والسدس.

المختصر النافع

فالنصف للزوج مع عدم الولد وإن نزل، وللبنات، والأخت للأب والأم أولاً للأب. والرّبع للزوج مع الولد وإن نزل وللزوجة مع عدمه. والثّمن للزوجة مع الولد وإن نزل. والثلاثان للبنات فصاعداً وللأختين فصاعداً للأب والأم، أولاً للأب. والثّلت للأم مع عدم من يحجبها من الولد وأن نزل أو الأخوة، وللأختين فصاعداً من ولد الأم. والسدس لكل واحد من الأبوين مع الولد وإن نزل. وللأم مع من يحجبها عن الزّائد. وللواحد من كلاله الأم ذكراً كان أو أنثى. والنصف يجتمع مع مثله، ومع الرّبع، والثّمن، ومع الثّلت والسدس. ولا يجتمع الرّبع مع الثّمن. ويجتمع الرّبع مع الثّلاثين والثلث والسدس. ويجتمع الثّمن مع الثّلاثين والسدس. ولا يجتمع مع الثّلت، ولا الثّلت مع السدس.

مسألتان:

الأولى: التعصيب باطل. وفاضل التركة يرث على ذوى السهام عدا الزوج والزوجة. والأم مع وجود من يحجبها على تفصيل يأتي.
الثانية: لا عول في الفرائض لاستحالة أن يفرض الله سبحانه في مال ما لا يفى به بل يدخل النقص على البنت أو البنات، أو على الأب أو من يتقرّب به. وسيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

وأما المقاصد فثلاثة:

الأول: في الأنساب. ومراتبهم ثلاث:

الأولى: الآباء والأولاد:

فالأب يرث المال إذا انفرد. والأم الثلث والباقي بالرد. ولو اجتمعا فللأم الثلث وللأب الباقي. ولو كان له أخوة كان لها السدس. ولو شاركها زوج أو زوجة، فللزوجة النصف، وللزوجة الربع. وللأم ثلث الأصل إذا لم يكن حاجب والباقي للأب، ولو كان لها حاجب كان ما السدس.

ولو انفرد الابن فالمال له. ولو كانوا أكثر اشتركوا بالسوية. ولو كانوا ذكراً وإناثاً

فللذكر سهمان، وللأنثى سهم. ولو اجتمع معها الأبناء فلها السدسان والباقي للأولاد ذكراناً كانوا أو إناثاً أو ذكراناً وإناثاً.

ولو كانت بنت فلها النصف وللأبوين السدسان، والباقي يردّ أخماساً. ولو كان من يحجب الأم ردّ على الأب والبنت أرباعاً.

ولو كانت بنتان فصاعداً فللأبوين: السدسان، وللبنتين أو البنات: الثلثان بالسوية. ولو كان معها أو معهن أحد الأبوين كان له: السدس، ولها أولهنّ: الثلثان والباقي يردّ أخماساً. ولو كان مع البنت والأبوين زوج أو زوجة كان للزوج: الربع، وللزوجة الثمن، وللأبوين: السدسان، والباقي للبنت. وحيث يفضل عن النصف يردّ الزائد عليها وعلى الأبوين أخماساً. ولو كان من يحجب الأم رددناه على البنت والأب أرباعاً.

ويلحق مسائل:

الأولى: الأولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل فريق نصيب من يتقرب به، ويقسمونه للذكر مثل حظّ الانثيين، أولاد ابن كانوا أو أولاد البنت على الأشبه. ويمنع الأقرب الأبعد. ويردّ على ولد البنت كما يردّ على أمّه ذكرًا كان أو أنثى. ويشاركون الأبوين كما يشاركهما الأولاد للصلب على الأصحّ.

الثانية: يُجبي الولد الأكبر بثياب بدن الميت وخاتمه وسيفه ومصحفه إذا خلف الميت غير ذلك. ولو كان الأكبر بنتاً أخذه الأكبر من الذكور ويقضى عنه ما ترك من صيام أو صلاة. وشرط بعض الأصحاب ألا يكون سفيهاً ولا فاسد الرأي.

الثالثة: لا يرث مع الأبوين ولا مع الأولاد جدّ ولا جدّة ولا أحد من ذوى القرابة. لكن يستحبّ للأب أن يطعم أباه وأمه: السدس من أصل التركة بالسوية، إذا حصل له الثلثان. وتطعم الأم أباه وأمه: النصف من نصيبها بالسوية إذا حصل لها الثلث فما زاد. ولو حصل لأحدهما نصيبه الأعلى دون الآخر استحبّ له طعمة الجدّ والجدّة دون صاحبه. ولا طعمة لأحد الأجداد إلا مع وجود من يتقرب به.

الرابعة: لا يحجب الأخوة الأم إلا بشروط أربعة:

المختصر النافع

أن يكون أخوين أو أخاً وأختين أو أربع أخوات فما زاد لأب وأم أو لأب مع وجود الأب، غير كفرة ولا رق. وفي القتلة قولان، أشبههما: عدم الحجب وأن يكونوا منفصلين لاحتمالاً.

المرتبة الثانية: الأخوة والأجداد:

إذا لم يكن أحد الأبوين. ولا ولد وأن نزل، فالإيراث للأخوة والأجداد. فالأخ الواحد للأب والأم يرث المال، وكذا الأخوة. والأخت إنما ترث النصف بالتسمية، والباقي بالرد. وللأختين فصاعداً الثلثان بالتسمية والباقي بالرد.

ولو اجتمع الأخوة والأخوات لهما كان المال بينهم للذكر سهمان وللأنثى سهم. وللواحد من ولد الأم السدس ذكراً كان أو أنثى. وللأثنين فصاعداً الثلث بينهم بالسوية ذكراً كانوا أو إناثاً. ولا يرث مع الأخوة للأب والأم ولا مع أحدهم أحد من ولد الأب، لكن يقومون مقامهم عند عدمهم. ويكون حكمهم في الانفراد والاجتماع ذلك الحكم.

ولو اجتمع الكلالات كان لولد الأم السدس إن كان واحداً، والثلث أن كانوا أكثر. والباقي لولد الأب والأم ويسقط أولاد الأب. فإن أبقت الفريضة فالرد على كلاله الأب والأم، وإن أبقت الفريضة مع ولد الأم وولد الأب، ففي الرد قولان، أحدهما: يرد على كلاله الأب، لأن النقص يدخل عليهم، مثل أخت لأب، مع واحد أو اثنين فصاعداً من ولد الأم، أو أختين للأب، مع واحد من ولد الأم. والآخر: يرد على الفريقين بنسبة مستحقتهما وهو أشبه.

وللجد المال إذا انفرد لأب كان أو لأم. وكذا الجدّة. ولو اجتمع جدّ وجدّة، فإن كانا لأب فلها المال، للذكر مثل حظّ الأنثيين وإن كانا لأم فالمال بالسوية.

وإذا اجتمع الأجداد المختلفون، فلمن يتقرّب بالأم الثلث على الأصحّ، واحداً كان أو أكثر. ولم يتقرّب بالأب الثلثان ولو كان واحداً. ولو كان معهم زوج أو زوجة أخذ النصيب الأعلى. ولمن يتقرّب بالأم ثلث الأصل. والباقي لمن يتقرّب بالأب. والجدّ الأدنى يمنع الأعلى وإذا اجتمع معهم الأخوة، فالجدّ كالأخ والجدّة كالأخت.

مسألتان:

الأولى: لو اجتمع أربعة أجداد لأب ومثلهم لأم كان لأجداد الأم الثلث بينهم أرباعاً. ولأجداد الأب وجداته الثلثان، لأبوى أبيه ثلثا الثلثين أثلاثاً ولأبوى أمه الثلث أثلاثاً أيضاً فيصَحَّ من مائة وثمانية.

الثانية: الجد وإن علا يقاسم الأخوة والأخوات. وأولاد الأخوة والأخوات وإن نزلوا، يقومون بمقام آبائهم عند عدمهم في مقاسمة الأجداد والجدات ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به. ثم إن كانوا أولاد أخوة أو أخوات لأب اقتسموا المال، للذكر مثل حظ الأنثيين. وإن كانوا لأم اقتسموا بالسوية.

المرتبة الثالثة: الأعمام والأخوال:

للعم المال إذا انفرد. وكذا للعمين فصاعداً. وكذا العمة والعمتان والعمات. والعمومة والعمات: للذكر مثل حظ الأنثيين. ولو كانوا متفرقين، فلمن تقرب بالأم السدس إن كان واحداً، والثلث إن كانوا أكثر بالسوية. والباقي لمن يتقرب بالأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين. ويسقط من يتقرب بالأب معهم. ويقومون مقامهم عند عدمهم. ولا يرث الأبعد مع الأقرب مثل ابن خال مع خال أعم. أو ابن عم مع خال أعم، إلا ابن عم لأب وأم مع عم لأب فأبن العم أولى. وللخال المال إذا انفرد. وكذا للخالين والأخوال والخاله والخالتين والخالات. ولو اجتمعوا فالmaal بينهم بالسوية كيف كانوا. ولو كانوا متفرقين، فلمن يتقرب بالأم السدس أن كان واحداً، والثلث إن كانوا أكثر. والثلثان لمن يتقرب بالأب والأم. ويسقط من يتقرب بالأم معهم. والقسمة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

ولو اجتمع الأخوال والأعمام فلا أخوال الثلث وللأعمام الثلثان. ولو كان معهم زوج أو زوجة فلها النصيب الأعلى. ولمن يتقرب بالأم ثلث الأصل. والباقي لمن يتقرب بالأب. ولو اجتمع عم الأب وعمته وخاله وخالته وعم الأم وعمتها وخالها وخالتها كان لمن يتقرب بالأم الثلث بينهم أرباعاً. ولمن يتقرب بالأب الثلثان: ثلثاه لعمه وعمته أثلاثاً. وثلثه

لخاله وخالته بالسوية، على قول.

مسائل:

الأولى: عمومة الميت وعماته وختولته وخالاته وأولادهم وإن نزلوا أولى من عمومة أبيه وختولته. وكذا أولاد كل بطن أقرب. أولى من البطن الأبعد. ويقوم أولاد العمومة والعمات والختولة والخالات مقام آبائهم عند عدمهم، ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به واحداً كان أو أكثر.

الثانية: من اجتمع له سببان ورث بهما ما لم يمنع أحدهما الآخر. فالأول كأبن عم لأب هو ابن خال لأم، وزوج هو ابن عم، وعمه لأب هي خالة لأم. والثاني كأبن عم هو أخ لأم. الثالثة: حكم أولاد العمومة والختولة مع الزوج والزوجة حكم آبائهم، يأخذ من يتقرب بالأم ثلث الأصل والزوج نصيبه الأعلى. وما يبقى لمن يتقرب بالأب.

المقصد الثاني في ميراث الأزواج:

للزوج مع عدم الولد النصف، وللزوجة الربع. ومع وجوده وإن نزل نصف النصيب. ولولم يكن وارث سوى الزوج، رد عليه الفاضل. وفي الزوجة قولان: أحدهما: لها الربع والباقي للامام. والآخر: يُرد عليها الفاضل كالزوج. وقال ثالث: بالرد مع عدم الامام والأول: أظهر. وإذا كن أكثر من واحدة فهن مشتركات في الربع أو الثمن. وترث الزوجة وإن لم يدخل بها الزوج. وكذا الزوج. وكذا في العدة الرجعية خاصة، لكن لو طلقها مريضاً ورثت وإن كان بائناً ما لم تخرج السنة ولم يبرأ ولم تنزوج. ولا ترث البائن إلا هنا.

ويرث الزوج من جميع ما تركته المرأة، وكذا المرأة عدا العقار، وترث من قيمة الآلات والأبنية، ومنهم من طرد الحكم في أرض المزارع والقرى، وعلم الهدى يمنعها العين دون القيمة.

مسألتان:

الأولى: إذا طلق واحدة من أربع وتزوج أخرى فاشتبهت كان للأخيرة ربع الثمن مع الولد أو ربع الربع مع عدمه، والباقي بين الأربعة بالسوية.
الثانية: نكاح المريض مشروط بالدخول، فإن مات قبله فلامهر لها ولا ميراث.

المقصد الثالث في الولاء وأقسامه ثلاثة:

القسم الأول: ولأء العتق:

ويشترط التبرع بالعتق وألا يتبرأ من ضمان جريرته. فلو كان واجباً كان المعتق سائبة. وكذا لو تبرع بالعتق وتبرأ من الجريرة.

ولا يرث المعتق مع وجود مناسب وإن بعد. ويرث مع الزوج والزوجة.
وإذا اجتمعت الشروط ورثه المنعم إن كان واحداً، واشتركوا في المال إن كانوا أكثر.
ولو عدم المنعم فللأصحاب فيه أقوال، أظهرها. انتقال الولاء إلى الأولاد الذكور دون الإناث فإن لم يكن الذكور، فالولاء لعصبة المنعم. ولو كان المعتق امرأة فإلى عصبها دون أولادها ولو كانوا ذكوراً.

ولا يرث الولاء من يتقرب بأمر المنعم. ولا يصح بيعه ولا هبته. ويصح جره من مولى الأم إلى مولى الأب إذا كان الأولاد مولودين على الحرية.

القسم الثاني ولأء تضمن الجريرة:

من توالى إنساناً يضمن حدثه ويكون ولاؤه له. ثبت له الميراث ولا يتعدى الضامن، ولا يضمن إلا سائبة كالمعتق في النذر والكفارات أو من لا وارث له. ولا يرث الضامن إلا مع فقد كل مناسب ومع فقد المعتق. ويرث معه الزوج والزوجة نصيبها الأعلى وما بقى له، وهو أولى من بيت مال الامام.

القسم الثالث ولاء الامامة:

ولا يرث إلامع فقد وارث عدا الزوجة فإنها تشاركه على الأصح. ومع وجوده عليه السلام فالمال له يصنع به ما شاء. وكان على عليه السلام يعطيه فقراء بلده تبرعاً. ومع غيبته يُقسّم في الفقراء ولا يعطى الجائر إلامع الخوف.

وأما اللواحق فأربعة:

الأول: في ميراث ابن الملاعنة:

ميراثه لأمه وولده، للأم السدس والباقي للولد. ولوانفردت كان لها الثلث والباقي بالرد. ولوانفردت الأولاد فللواحد النصف وللأثنين فصاعداً الثلثان. وللذكران المال بالسوية. وأن اجتمعوا فللذكر سهران وللأنثى سهم.

ويرث الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى مع عدم الولد وأن نزل، والأدنى معهم. ولو عدم الولد يرثه من تقرب بأمه الأقرب فالأقرب الذكر والأنثى سواء. ومع عدم الوارث يرثه الامام. ويرث هو أمه ومن يتقرب بها على الأظهر. ولا يرث أباه ولا من يتقرب به ولا يرثونه. ولو اعترف به الأب لحق به، وورث هو أباه دون غيره من ذوى قرابة أبيه ولا عبدة بنسب الأب. فلو ترك أخوة لأب وأم مع أخ أو أخت لأم كانوا سواء في المال. وكذا لو ترك جدًا لأم مع أخ أو أخت أو أخوة أو أخت من أب وأم.

خاتمة

تشتمل على مسائل:

الأولى: ولد الزنا لا يرثه أمه ولا غيرها من الأنساب. ويرثه ولده وإن نزل والزوج أو الزوجة. ولولم يكن أحدهم فميراثه للامام. وقيل: ترثه أمه كأبن الملاعنة.
الثانية: الحمل يرث أن سقط حياً وتعتبر حركة الأحياء كالاستهلال، والحركات الارادية، دون التقلص.

الثالثة: قال الشيخ: يوقف للحبل نصيب ذكرَين احتياطاً. ولو كان ذوفرض أعطوا النصيب الأدنى.

الرابعة: يرث دية الجنين أبواه ومن يتقرب بهما أوبالأب.

الخامسة: إذا تعارفا بما يقتضى الميراث توارثا ولم يكلف أحدهما البيئة.

السادسة: المفقود يتربص بماله. وفي قدر التربص روايات: أربع سنين، وفي سندها ضعف، وعشر سنين وهى فى حكم خاص، وفي ثالثة يقتسمه الورثة إذا كانوا ملاء، وفيها ضعف أيضاً. وقال فى الخلاف حتى يمضى مدة لا يعيش مثله إليها، وهو أولى فى الاحتياط وأبعد من التهجم على الأموال المعصومة بالأخبار الموهومة.

السابعة: لو تبرأ من جريرة ولده وميراثه، ففي رواية يكون ميراثه للأقرب إلى أبيه، و فى الرواية ضعف.

الثانى: فى ميراث الخنثى:

من له فرج الرجال والنساء يعتبر بالبول، فمن أيهما سبق يورث عليه. فأن بدر منها قال الشيخ: يورث على الذى ينقطع منه أخيراً، وفيه تردد. وإن تساوى، قال فى الخلاف: يعمل فيه بالقرعة. وقال المفيد وعلم الهدى: تعدّ اضلاعه. وقال فى النهاية والإيجاز والمبسوط: يعطى نصف ميراث رجل ونصف امرأة، وهو أشهر.

ولو اجتمع مع الانثى ذكر وانثى، قيل: للذكر أربعة، وللخنثى ثلاثة وللانثى سهمان. وقيل: تقسم الفريضة مرتين فتفرض مرة ذكراً ومرة انثى ويعطى نصف النصيبين وهو أظهر. مثاله خنثى وذكر تفرضهما ذكراً وانثى أخرى، وتطلب أقل مال له نصف ولنصفه نصف وله ثلث ولثلثه نصف، فيكون اثنا عشر فيحصل للخنثى خمسة وللذكر سبعة. ولو كان بدل الذكر انثى حصل للخنثى سبعة وللانثى خمسة. ولو شاركهم زوج أو زوجة صححت فريضة الخنثى ثم ضربت فخرج نصيب الزوج أو الزوجة فى تلك الفريضة فما ارتفع فمنه تصح.

ومن ليس له فرج النساء ولا الرجال يورث بالقرعة. ومن له رأسان أو بدنان على حقو

واحدٍ يوقظ أوصاح به، فأن انتبه أحدهما فهما اثنان.

الثالث: في الغرقى والمهدوم عليهم:

وهؤلاء يرث بعضهم بعضاً إذا كان لهم أولاً أحدهم مال وكانوا يتوارثون وأشباه المتقدم في الموت بالتأخر. وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الغرق والهدم تردّد. ومع الشرائط يورث الأضعف أولاً، ثم الأقوى، ولا يورث مماً ورث منه. وفيه قول آخر. والتقديم على الاستحباب على الأشبه. فلو غرق أب وابن، ورث الأب أولاً نصيبه، ثم ورث الابن من أصل تركه أبيه مملاً ورث منه، ثم يعطى نصيب كلّ منها لوارثه. ولو كان لأحدهما وارث اعطى ما اجتمع لدى الوراث لهم، وما اجتمع للآخر للامام. ولولم يكن لهما غيرهما انتقل مال كلّ منهما إلى الآخر ثمّ منها إلى الامام. وإذا لم يكن بينهما تفاوت في الاستحقاق سقط اعتبار التقديم، كأخوين، فإن كان لهما مال ولا مشارك لهما انتقل مال كلّ منهما إلى صاحبه ثمّ منها إلى ورثتهما. وإن كان لأحدهما مال صار ماله لأخيه، ومنه إلى ورثته ولم يكن للآخر شيء ولولم يكن لهما وارث انتقل المال إلى الامام. ولوماتا حتف أنفسهما لم يتوارثا، وكان ميراث كلّ منها لورثته.

الرابع: في ميراث المجوس:

وقد اختلف الأصحاب فيه. فالمحكي عن يونس أنه لا يورثهم إلا بالصحيح من النسب والسبب، وعن الفضل بن شاذان: أنه يورثهم بالنسب، صحيحة وفاسده. والسبب الصحيح خاصة، وتابعه المفيد رحمه الله. وقال الشيخ: يورثون بالصحيح والفساد فيها. وإختيار الفضل أشبه.

ولو خلف أماً هي زوجة، فلها نصيب الأم دون الزوجة. ولو خلف جدّة هي أخت ورثت بها. ولا كذا لو خلف بنتاً هي أخت، لأنه لا ميراث للأخت مع البنت.

خاتمة في حساب الفرائض

مخارج الفروض ستة:

ونعني بالمخرج أقلّ عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحاً. فالنصف من اثنين، والرّبع من أربعة، والثّمن من ثمانية، والثّلثان والثّلث من ثلاثة، والسّدس من ستة.

والفريضة إمّا بقدر السّهام أو أقلّ أو أكثر:

فما كان بقدرها فإن انقسم من غير كسر وإلاّ فاضرب عدد من انكسر عليهم في أصل الفريضة مثل: أبوين وخمس بنات، تنكسر الأربعة على الخمسة، فتضرب خمسة في أصل الفريضة فما اجتمع فمعه الفريضة، لأنّه لا وفق بين نصيبهنّ وعددهنّ. ولو كان وفق ضربت الوفق من العدد لامن النصيب في أصل الفريضة مثل: أبوين وست بنات، للبنات أربعة، وبين نصيبهنّ وهو أربعة وعددهنّ وهو ستة، وفق، وهو النّصف فيضرب الوفق من العدد وهو ثلاثة في أصل الفريضة وهو ستة فما اجتمع صحت منه.

ولو نقصت الفريضة بدخول الزّوج أو الزّوجة فلا عول ويدخل النّقص على البنت أو البنات أو من يتقرّب بالأب والأم، أو الأب، مثل: أبوين، وزوج وبنت، فللأبوين السّدسان وللزّوج الربع، والباقي للبنت. وكذا الأبوان أو أحدهما، وبنت أو بنات وزوج، النّقص يدخل على البنت أو البنات، واثنان من ولد الأم والأختان للأب والأم أو للأب مع زوج أو زوجة، يدخل النّقص على من يتقرّب بالأب والأم. أو الأب خاصة.

ثمّ ان انقسمت الفريضة على صحة وإلاّ ضربت سهام من انكسر عليهم في أصل الفريضة. ولو زادت الفريضة كان الرّدّ على ذوى السّهام دون غيرهم. ولا تعصيب. ولا يرّد على الزّوج والزّوجة، ولا على الأم مع وجود من يجيبها، مثل أبوين وبنت. فإذا لم يكن حاجب فالرّدّ أخاساً. وأن كان حاجب فالرّدّ أرباعاً تضرب فخرج سهام الرّدّ في أصل الفريضة فما اجتمع صحت منه الفريضة.

تتمة في المناسخات:

ونعنى به أن يموت الإنسان فلا تقسم تركته، ثم يموت أحد ورثته ويتعلق الغرض بقسمة الفريضتين من أصل واحد.

فإن اختلف الوارث أو الاستحقاق أو هما ونهض نصيب الثاني بالقسمة على ورثته وإلا فاضرب الوفق من الفريضة الثانية في الفريضة الأولى، أن كان بين الفريضتين وفق. وإن لم يكن فاضرب الفريضة الثانية في الأولى فما بلغ صحت منه الفريضتان.

الجامع للشيخ زك

للشيخ أبي زكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن

بن سعيد الهذلي

٦٠١ - ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م

كتاب الميراث:

الفروض في كتاب الله تعالى ستّ: النّصف الرّبع الثّمن الثّلثان الثّلث السّدس.
فالنّصف: فرض البنت الواحدة والأخت للأب والامّ أولالأب مع عدمها والزّوج مع
عدم الولد.

والرّبع: فرض الزّوج مع الولد وإن نزل والزّوجة فصاعداً مع عدمه.
والثّمن: فرض الزّوجة فصاعداً مع وجوده.
والثّلثان: فرض البنين فصاعداً وللأختين للأب والامّ أولالأب مع عدمها.
والثّلث: فرض الامّ مع الأب وعدم الولد ومن يحجبها والاثنين فصاعداً من الأخوة
والأخوات للامّ.
والسّدس: فرض كلّ واحد من الأبوين مع الولد، وفرض الامّ مع وجود الأب ومن
يحجبها، وفرض الواحد من أخ أوأخت للامّ.

وموجب الإرث أمران: نسب الوالدين ومن يمت بهما والولد ومن يتقرّب به، وسبب وهو
نكاح دائم وولاء عتق ثمّ ولاء ضمان جريرة ثمّ ولاء إمامة، فالإرث بالنّكاح يثبت مع كلّ ذى
نسب وسبب، فإن لم تخلف غير زوجها فله المال كلّ وإن لم يخلف غيرها فلها الرّبع والباقي
للإمام، وإذا لم يتمكّن من سلطان العدل ردّ عليها وولاء العتق مع فقد كلّ ذى نسب وبعد
سهم الزّوجين، وولاء ضمان الجريرة بعد فقد كلّ ذى نسب وولاء نعمة وبعد سهم الزّوجين
وولاء الإمامة بعد فقد كلّ ذى نسب وولاء وبعد سهم الزّوجين، وقد بيّنا حكم ولاء العتق و

مانعيّة الكفر:

ويمنع الإرث ردة الوارث أو كفره، والموروث مسلم أو كافر له وارث مسلم، فإن خلف الكافر وارثاً مثله وآخر مسلماً ورثه المسلم وإن كان أبعد من الكافر، والكفار يتوارثون وإن اختلفت مللهم والمسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في الآراء.

وإن ترك الكافر ولداً كافراً وابن أخ وابن أخت مسلمين فالثلث لابن الإخت والثلثان لابن الأخ دون الولد، فإن كان ولده صغيراً أنفق عليه ابن الأخ ثلثي النفقة وابن الأخت ثلثها، فإن أسلموا صغيراً، قبض الإمام تركة أبيهم حتى يدركوا، فإن بقوا على الإسلام دفعه إليهم، فإن لم يبقوا عليه دفع إلى ابن الأخ ثلثيه وإلى ابن الأخت ثلثه، وإذا قتل مسلم وليس له وارث مسلم جعلت ديته في بيت المال لأنّ جنايته عليه، وقضى عليّ عليه السلام للنساء في ما أدرك الإسلام من مال مشترك لم يكن قسم بالحظ فيه على كتاب الله تعالى.

والمرتد عن فطرة ترثه زوجته وورثته المسلمون في الحال لا الكافر، فإن ارتد عن غيره فطرة ومات أو قتل فكذلك، فإن ماتت الكافرة وتركت ولداً أو ذوى قرابة كفّاراً وزوجاً مسلماً ورثها الزوج، فإن كان بدله زوجة ورثت الربع والباقي كما تقدّم، وإذا خلف المسلم ورثة مسلمين وذا قرابة وزوجة كفّاراً فأسلم أحد الزوجين أو ذو القرابة قبل القسمة، شارك المسلمين أو انفرد به دونهم بحسبه، وإن أسلم بعد القسمة أو كان وارثه المسلم واحداً لم يرث.

مانعيّة الرّق:

ويمنع الإرث رقّ الوارث ويرثه الحرّ وإن بعد دونه، فإن لم يخلف سواء والمال يفي بقيمته أو يفضل عنها وجب شراؤه وإعتاقه وليس للسيد الامتناع من بيعه، فإن كان زوجاً أو زوجة لم يجب شراؤها وكان لبيت المال، وإن لم يف المال بقيمة العبد فهو لبيت المال، وإن كان له وارثان فصاعداً فأعتق الرقيق ولو كان زوجاً أو زوجة قبل القسمة شارك أو انفرد به إن

كتاب الموارث

كان أولى، وإن أعتق بعد القسمة أو كان الوارث واحداً لم يرث بكل حال.
والعبد لا يرث وما في يده لسيده، والمعتق بعضه يرث ويورث بحساب ما عتق منه
ويمنع بمارق منه، وإذا خلف الحر وارثاً حرّاً وإن بعد لم يجب شراء من في درجته أو أقرب منه،
ولا يمنع ولد لولد المسلم الحر الإرث لكفر والده أورقه، وإذا خلف وارثين رقيقين في درجة
وماله لا يفي بقيمتها فهو لبيت المال.

مانعيّة القتل:

وإذا قتل الوارث مورثه عمداً ظلماً لم يرثه، وإن كان له غيره ورثه ولو بعد، فإن لم يكن
فلبيت المال، وإن قتله خطأ ورثه وقيل: يرث ماله دون دينه، فإن قتله بإذن الإمام أودفعه عن
نفسه ورثه.

أحكام الحجب:

ويحجب الأم عن الثلث إلى السدس والزوجين عن النصف والرّبع إلى نصفيهما
الولد وولده وإن سفل ولد ابن أوبنت، ولا تحجب الأم عن الرّد بنت ولا بنات وجد الأب
أوفقد، ويحجبها عن كمال الثلث والرّد أخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان لأب وأم أو أب
مولودون غير قتلة للميت ولا كفار ولا رق مع وجود الأب ويوفرّ عليه ما حرّمته، فإن لم يكن لم
يحجبوها، والأسير والمفقود يرثان ويحفظ لهما، فإن علم بعد ذلك تقدّم موتها ردّ على مستحقّه.
ويورثان بعد أربع سنين إذا طلبا على قول وقيل بعد عشر، وقيل إذا مضت مدّة لا يعيش
إليها مثلها في الغالب.

وإذا لم يخلف الميت وارثاً قريباً ولا بعيداً ولا مولى وإن علا فإرثه لبيت المال، وإذا ترك امرأة
حاملاً ولم يخلف وارثاً وقف المال حتى تضع، فإن سقط حياً ورثه وإن سقط ميتاً أو تحرك حركة
المذبوح أخرج نصفه حياً والباقي ميتاً لم يرث، وإن خلف مع الحمل وارثاً ذا فرض
كالزوج والزوجة والأبوين سلّم إليه أقلّ فرضه ووقف المال، وإن لم يكن ذافرض كالولد
الذكر قيل: يعطى الخمس وقيل الثلث وقيل النصف لغالب العادة.

الجامع للشرائع

ويجوز تسليم نصيب الحمل والمفقود إلى الحاضر الملىء، ولا يكتفى موت الغائب لتعتد أمراًته ويقسم ماله، والجنين موروث فلو ضرب أمه فألقتة ورث الدية أبواه.

وإقرار المجلوتين من بلد الشرك بنسب يوجب الموارثة مقبول بلا بينة إلا أن يعرفوا بخلافه أو تقوم البينة بذلك، والدية يرثها الوارث إلا الإخوة والأخوات من الأم وقيل يرثون، ويرث منها الزوج والزوجة ويقضي منها الدين والوصية.

ميراث الخنثى:

والخنثى يعتبر بالمبال، فإن بال من فرج الذكور فذكر ومن فرج الإناث فأنثى، وإن بال منها ورث بما سبق، فإن تساوى فعلى ما ينقطع منه أخيراً، فإن استويا ورث نصف سهم الذكر ونصف سهم الأنثى، ويأخذ العبدلان مرأة والخنثى عريان خلفهما فيحكمان على الشبح، وروى إن تساوى عدد أضلاعه من الجانبيين فامرأة وإن اختلفا فرجل. وإن خلف خنثيين فصاعداً فبالسوية، فإن خلف خنثى وأنثى أو ذكراً وخنثى فرضت للخنثى حالين وضربت كلاً منهما في الأخرى وأعطيته ومن معه نصفى ما حصل لهما في الحالين، وإن فرضت الخنثى مع الذكر مثله فمن اثنين وإن فرضته أنثى فمن ثلاثة، وإن فرضته مع الأنثى أنثى فمن اثنين، وإن فرضته ذكراً فله سهمان وللأنثى سهم، فتضرب ثلاثة في اثنين واثنين في ثلاثة فيكون اثني عشر، فتعطي الخنثى مع الأنثى سبعة والأنثى خمسة، وتعطي الخنثى مع الذكر خمسة للذكر سبعة، فإذا أدخلت عليها أبوين ضربت ثلاثة في اثني عشر يكون ستة وثلاثين.

للأبوين اثنا عشر وتضاعف سهام من بقي، فإن أدخلت عليهم زوجاً ضربت أربعة في ستة وثلاثين فللزوج ستة وثلاثون وللأبوين ثمانية وأربعون، ثم كل من أعطيته قبل فرض الزوج فيها سهماً جعلته بمثليه ونصف مثله هنا، فإن أدخلت عليهم زوجة ضربت ثمانية في ستة وثلاثين فأعطيت الزوجة ستة وثلاثين وللأبوين ستة وتسعين، ثم كل من أعطيته قبلها سهماً أعطيته هنا مثليه وثلاثة أخماس مثله.

فإن خلف ذكراً وخنثى وأحد الأبوين ضربت ستة في اثني عشر وأعطيت أحد الأبوين

اثني عشر، وكل من أعطيته قبله سهماً أعطيته هنا خمسة، فإن أدخلت عليهم زوجاً ضربت أربعة في اثنين وسبعين وأعطيت الزوج اثنين وسبعين ولأحد الأبوين ثمانية وأربعين، ثم كل من أعطيته قبل دخول الزوج سهماً أعطيته هنا مثليه وأربعة أخماس مثله.

فإن أدخلت عليها زوجة ضربت ثمانية في اثنين وسبعين، وأعطيت الزوجة اثنين وسبعين وأحد الأبوين ستة وتسعين، ثم كل من أعطيته سهماً قبل هذه جعلته هنا مثليه وثلاثة أسباع مثله، فإن كان في مسألة الخنثى رد في حال دون حال كأبوين وخنثى فرضت الحالين وضربت كلاً منهما في الأخرى، وأعطيت كلاً منهم نصف ما حصل له في الفرضين، فتضرب في هذه ستة في خمسة وبالعكس يكون ستين: للأبوين اثنان وعشرون وللخنثى ثمانية وثلاثون.

ومن له رأسان فنام من أحدهما وانتبه من أحدهما اثنان، وإن كان بخلاف ذلك فواحد، ويورث من لافرج له بالقرعة، ولا يرث ولد الزنا إلا ولده وزوجه وزوجته، وهو برثهم وقيل: حكمه حكم ولد الملاعنة، والإجماع على أنه لا توارث بينه وبين الزاني، وذكرنا حكم ولد الملاعنة في اللعان وحكم المشكوك فيه وحكم من وطأها اثنان فصاعداً في النكاح، وإذا لم يتوال اللقيط ومن أعتق في واجب أو ندب يبرأ معتقه من جريته بالإشهاد والمكاتب الذي لم يشترط عليه الولاء ومن عتق على صاحبه بما ذكرنا في باب العتق ومن لا وارث له ومن أسلم على يد غيره ومجهول النسب إلى أحد ولم يخلف وارثاً؛ فإرثه من الأنفال.

وتقسم تركة من لا وارث له إذا يتمكن من سلطان العدل في الفقراء والمساكين ولا يعطى الجائر إلا تقيّة وخوفاً، وفي خبر آخر أن ماله لهم شهر بجه يعني أهل بلده، فيحمل هذا على حال الغيبة والأول على حال الظهور، وإذا لم يكن للمقتول إلا وارث كافر فأسلم فله الطلب بالدم، وإذا لم يسلم والقتل عمد فلإمام أخذ الدية من قاتله وجعلها في بيت مال المسلمين أو يقتله به، وليس له العفو لأنه حق لجميع المسلمين، وروي: أن علياً عليه السلام كان يعطي ميراث من لا وارث له ضعفاء جيرانه، وأنه أنفذ فاشترى أحد الزوجين وورثه، وإذا ترك ولد الملاعنة أخوين تساويا في إرثه لأن نسبه من جهة الأب غير معتد به، وإذا لم

يُخْلَفُ وَاِثْنًا مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ فَإِثْرُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ.

والمجوس يتوارثون بالنسب [مطلقاً] وبالسبب الصحيح دون الفاسد، وروى السكوني: أَنَّهُمْ يَرِثُونَ بِالنَّسَبِ [وَالسَّبَبِ بِكُلِّ حَالٍ. وَيَرِثُ كُلُّ وَارِثٍ مِنْ جَمِيعِ تَرَكَةِ الْمَوْرُوثِ إِلَّا زَوْجَةً لَا وَلَدَ لَهَا مِنْهُ، فَإِنِهَا لَا تَرِثُ فِي الْأَرْضِ وَتَرِثُ فِي مَا عَدَاهَا، وَيُعْطَى قِيَمَةُ حَصَّتِهَا مِنَ الْحَيْطَانِ وَالنَّخْلِ وَالشَّجَرِ وَالسَّقُوفِ، فَإِنْ كَانَ لَهَا مِنْهُ وَلَدٌ وَرِثَتْ كَغَيْرِهَا. وَيَجِبُ وَقِيلَ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَخْصَّ الْوَالِدَ الذَّكَرَ غَيْرَ السَّفِيهِ وَلَا الْفَاسِدَ الرَّأْيَ مِنَ التَّرَكَةِ: خَاتَمُ وَالِدِهِ وَثِيَابُ جُلْدِهِ وَسَيْفُهُ وَمَصْحَفُهُ، وَرَوَى فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: وَكِتَبُهُ، سِلَاحُهُ، وَرَحْلُهُ وَرَاحِلَتُهُ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَأَكْبَرُهُمَا فَإِنْ تَسَاوَيَا فِي السِّنِّ اشْتَرَكَا فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْأَكْبَرُ بَنْتًا فَلِلْأَكْبَرِ مِنَ الذَّكَورِ، فَلَا تُخَصِّصُ لِبَنْتٍ وَجَعَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا تَخْصِيصَهُ بِهِ بِقِيَمَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ تَرَكَةُ سِوَى ذَلِكَ فَلِأَحْبَاءِ، وَإِذَا قَتَلَهُ وَلَدُهُ وَلِلْقَاتِلِ وَلَدٌ وَرِثَ الْجَدُّ، وَذَكَرْنَا حُكْمَ الْمَطْلُقاتِ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ وَحُكْمِ الْبَائِنِ وَالرَّجْعِيِّ وَالْمَطْلُقةِ الْمُشْتَبِهَةِ بِغَيْرِهَا فِي الْإِثْرِ، فِي الطَّلَاقِ.

باب ميراث الوالدين والولد:

إذا انفرد الأبوان فللأم الثلث والباقي للأب، فإن كان للميّت من يحجب من الإخوة فلها السدس والباقي للأب، فإن خلف أحد أبويه: أباً وأماً فللمال له؛ للأم الثلث والباقي ردّ عليها ولا يرث معها إخوة ولا يحجبونها، فإن كان مع الأبوين زوج أو زوجة فللأم ثلث الأصل ولأحد الزوجين سهمه النصف أو الربع والباقي للأب.

وإن كانت بحالها مع من يحجب من الإخوة فللأم السدس ولكل من الزوجين سهمه والباقي للأب، فإن كان أحد الزوجين مع أحد الأبوين أخذ سهمه الأعلى والباقي لأحد الأبوين، فإن خلف ولداً ذكراً فصاعداً أو ذكراً وأنثى فصاعداً مع أبوين أو أحدهما فللأبوين السدسان ولأحدهما السدس، والباقي للذكر أو الذكور بينهم بالسوية أو للذكر والأنثى؛ للذكر سهمان والأنثى سهم ما بلغوا.

فإن خلف مع أبويه بنتاً فلها السدسان وللبنت النصف والباقي ردّ عليهم بقدر السهام، فيجعل من خمسة للبنت ثلاثة ولكل منها سهم، فإن كان معهم من يحجب من

الإخوة ضربت خمسة في ستة فكانت ثلاثين؛ للآم خمسة وللأب سبعة وللبنات ثمانية عشر، وإن ترك أحد أبوين وبناتاً فهي من أربعة؛ للبنات ثلاثة وللآخر سهم، فإن خلف أبويه وبنتين فصاعداً فللأبوين السدسان وللبنتين فصاعداً الثلثان، فإن خلف أحد أبويه وبنتين فصاعداً فله السدس وللبنتين فصاعداً الثلثان فيجعل من خمسة؛ لأحد الأبوين سهم وأربعة لمن بقي.

فإن كان ١- مع الأبوين والبنات زوج ٢- أوزوجة ٣- أومع أحدهما بنت وزوج ٤- أوزوجة، أو ٥- معها بنتان فصاعداً وزوج ٦- أوزوجة ٧- أومع أحد الأبوين والبنتين فصاعداً زوج ٨- أو زوجة:

فلأولى من اثني عشر؛ للأبوين أربعة وللزوج ثلاثة والباقي للبنات.
والثانية من أربعة وعشرين؛ للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية وللبنات اثنا عشر ويبقى سهم يرد على الأبوين والبنات، فتضرب خمسة في أصل الفريضة يكون مائة وعشرين؛ للزوجة خمسة عشر وللأبوين اثنتان وأربعون وللبنات ثلاثة وستون بالفرض والرد، فإن كان معهم من يحجب من الإخوة كان للأب اثنتان وعشرون وللآم عشرون.
والثالثة من اثني عشر؛ للزوج ثلاثة ولأحد الأبوين سهمان وللبنات ستة ويرد السهم الباقي على البنات وأحد الأبوين وسهامها أربعة، فيجعل من ثمانية وأربعين؛ للزوج اثنا عشر ولأحد الأبوين تسعة وللبنات سبعة وعشرون.

والرابعة من أربعة وعشرين؛ للزوجة ثلاثة ولأحد الأبوين أربعة وللبنات اثنا عشر، ويبقى خمسة تضرب أربعة وهي سهام البنات وأحد الأبوين في أصل الفريضة يكون ستة وتسعين؛ للزوجة اثنا عشر ولأحد الأبوين أحد وعشرون وللبنات ثلاثة وستون.

والخامسة من اثني عشر؛ للأبوين أربعة وللزوج ثلاثة والباقي للباقي.
والسادسة من أربعة وعشرين؛ للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية والباقي لمن بقي.
والسابعة من اثني عشر؛ لأحد الأبوين سهمان وللزوج ثلاثة والباقي لمن بقي.
والثامنة من أربعة وعشرين؛ للزوجة ثلاثة ولأحد الأبوين أربعة ولمن بقي الثلثان ستة عشر ويبقى سهم يرد أخماساً، فتضرب خمسة من أصلها يكون مائة وعشرين، للزوجة خمسة

الجامع للشرائع

عشر ولأحد الأبوين أحد وعشرون ولمن بقى أربعة وثلاثون بالفرض والرّد.
ولا عول عند الإمامية والنقص يدخل على من آخر الله؛ وهو من لم يسم له فرضين؛
أعلى وأدون كالبنت والبنات والأخت للأب والأم أول للأب، والأخوات، ولا يسقط الزوجان مع
وارث، ولا يرث مع الأبوين والولد سوى الزوجين ويمنع الولد من يتقرب به وبالأبوين، ويمنع
الأبوان من يتقرب بهما فقط، وولد الولد يقوم مقام الولد مع الأبوين؛ ولد ابن أو بنت يأخذ
نصيب من تقرب به فقط، فلا ابن الابن وبنت الابن ما كان لأبيهما، ولأبن البنت وبنت
البنت ما كان لأمّهما.

ويستحبّ للأبوين أولأحدهما إذا ورث سهمه الأعلى أن يطعم أباه أو أمّه سدس أصل
المال، فإن كانا فهو بينهما نصفين لأنّه ليس بميراث بل هوبة، فإن أخذ السدس فلا طعمة،
فإذا خلّفت المرأة أبويها وزوجها وأبوي أبيها وأبوي أمّها أو أحدهم أطعمت الأمّ أبويها
أو أحدهما سدس أصل المال، ويطعم الأب أبويه فإن خلّف أبويه ومن يجب الأمّ أطعم أبويه
ولم تطعم الأمّ أبويها، وإذا انفرد الولد فله المال كلّ ذكرراً كان أو أنثى؛ النصف للأنثى
بالتسمية والباقي ردّ عليها بآية أولى الأرحام، فإن خلّف ذكوراً فبينهم بالسوية، فإن خلّف
إناثاً فلهنّ الثلثان بالفرض والباقي لهنّ بالسوية بالآية، فإن خلّف ذكوراً وإناثاً فللذكر
سهمان وللأنثى سهم.

ولا ترث بنت بنت وابن بنت وبنت ابن، وابن ابن مع الابن والبنت للصلب، ويردّ
الفاضل عن الفروض على ذوى الفروض عدا الزوجين، والقول بالعصبة باطل عند
الإمامية، فإن خلّف مع الذكور زوجاً أو زوجة فلهما سهمهما الأدنى والباقي للولد الذكر
أو الأنثى أولاً للأنثى والذكر فصاعداً أو ولد الابن أو ولد البنت، ولولد البنت النصف بينهم
للذكر مثل حظّ الأنثيين، فإن كان معهم ولد الابن فالثلث لهم والثلثان لولد الابن كذلك،
ومن لا يرث مع ولد الصلب لا يرث مع ولد الولد.

باب ميراث الإخوة والأخوات وأولادهم:

لا يرث مع الإخوة والأخوات أولادهم، ولا مع الأجداد والجدّات أمّهاتهم وآباؤهم، ولا مع

أخ لأب وأم أو أخت لهما أخ ولا أخت من أب، ويرث الأخ أو الأخت للآم مع الأخ أو الأخت للأب والآم أو الأب والجدة والجدة يقاسم الأخوة والأخوات وأولادهم.

فإن خلف أخاً، أو أختاً لا غير فالمال له، فإن خلف أخاً أو أختاً للآم ففرضه السدس ورد عليه الباقي؛ فإن خلف أخاً فالمال له، أو أختاً للآم لأبويه أو أبيه فلها النصف ورد عليها الباقي، فإن خلف أختين فصاعداً لأبويه أو لأبيه فالفرض الثلثان والباقي رد عليها أو عليهن، فإن خلف أخوين كذلك فصاعداً فبالسوية.

فإن خلف أختين فصاعداً للأبوين أو الأب مع أخ أو أخت للآم؛ فلقرابة الأب أو الأبوين الثلثان والسدس لقرابة الآم والباقي يرد على قرابة الأبوين أو الأب، فإن خلف أخاً وأختاً كذلك فصاعداً؛ فللذكر سهمان وللأنثى سهم، فإن خلف أخاً وأختاً أو أخوين فصاعداً أو أختين فصاعداً للآم فلها أولهم الثلث بالسوية، فإن خلف أخاً وأختاً للآم وأختاً لأب فللأخ أو الإخت للآم السدس وللأخ للأب الباقي، أو للأخ أو الأخت للآم السدس وللأخت للأب النصف والباقي رد عليها لأن النقصان يدخل عليها.

فإن خلف أختاً للآم وأختاً لأب وأم فللأخت للآم السدس وللأخت للأب والآم النصف والباقي رد عليها لجمعها التسيين ولدخول النقص عليها، فإن خلف مع أخ لأب وأم أو أب وأخ للآم أو أخت أحد الزوجين فله سهمه الأعلى، وللأخت أو الأخ للآم السدس والباقي للأخ المذكور، فإن خلف أختين أو أخوين للآم مع أحد الزوجين وأختاً لأب وأم أو أب فللزوجين سهمهما الأعلى ولقرابة الآم الثلث والباقي للأخ المذكور، فإن كان بدله أختاً لأبوين أو لأب فلها الباقي، فإن خلف أختين فصاعداً للأبوين أو للأب وأختين أو أخوين فصاعداً للآم وزوجاً أو زوجة فلها السهم الأعلى ولقرابة الآم الثلث والباقي لقرابة الأب والآم أو قرابة الأب، فإن خلف أختين فصاعداً للأبوين أو للأب مع واحد من كلاله الآم فللأختين فصاعداً الثلثان، ولو أحد قرابة الآم السدس والسدس الباقي يرد عليها أو عليهن، فإن كان فيها زوج فله النصف ولقرابة الآم السدس والباقي لقرابة الأبوين أو الأب.

فإن كانت مع ذلك قرابة الآم اثنتين فصاعداً فلها الثلث، فإن كان فيها زوج فله النصف ولقرابة الآم الثلث والباقي لقرابة الأبوين أو الأب، وولد الإخوة والأخوات يقومون

الجامع للشرائع

مقام آبائهم وأمهاتهم إذا لم تكن إخوة ولا أخوات يرثون نصيب آبائهم وأمهاتهم ويسقطون موضع سقوطهم، ولا يرث مع الإخوة والأخوات وأولادهم والجدة والجدة وآبائهم وأمهاتهم عم ولا عمّة ولا خال ولا خالة ولا ولدهم.

ولولد الأخ للأم أو الأخت لها السدس بينهم بالسوية، ولأولاد الإخوة والأخوات لها الثلث على عدد الآباء والأمهات يستوون فيه، ولولد الأخت للأب أو الأب والأم النصف، ولولد الأختين كذلك الثلثان يتفاضلون فيه؛ للذكر سهمان وللأنثى سهم، ولولد الأخ ما كان لأبيه ولذكرهم سهمان وللأنثى سهم، وإذا دخل مع من ذكرنا هم زوج أو زوجة أعطى أولاد الإخوة أو ولد الأخوات أو ولد كليهما ما كان لأصولهم ولا يختلف.

ويسقط ولد الأخ لأب مع ولد الأخ أو الأخت للأبوين، ويرث أخ أو أخت أو أخوان فصاعداً للأم مع قرابة الأبوين أو الأب، فإن خلف أولاد أخ للأم وأولاد أخت لها وأولاد أخ لأبوين أو لأب وأولاد أخت كذلك؛ فهي من ستة تنكسر فتضرب ثلاثة في ستة تكون ثمانية عشر؛ لولد الأخ للأم ثلاثة ومثلها لأولاد الأخت لها وثمانية لأولاد الأخ للأبوين أو الأب وأربعة لولد الأخت كذلك.

فإن خلف معهم زوجاً جعلت من اثني عشر فانكسرت على قرابة الأبوين أو الأب فضربت ثلاثة في اثني عشر، فكانت ستة وثلاثين؛ للزوج نصفها وستة لولد الأخ للأم وستة لولد الأخت لها وسهمان لولد الأخت للأبوين أو الأب وأربعة لولد الأخ كذلك، فإن كان معهم زوجة فلها الربع تكون من اثني عشر فتتكسر على قرابة الأبوين أو الأب، فتضرب ثلاثة في اثني عشر تكون ستة وثلاثين؛ للزوجة تسعة ولولد الأخ للأم ستة ولولد الأخت لها مثلها وخمسة لولد الأخت وعشرة لولد الأخ المذكورين.

باب ميراث الجد والجدة:

للجد والجدة المال؛ ثلثاه للجد وثلثه للجدة، وإذا انفرد أحدهما فالمال له، وللجد أو الجدة للأم إذا انفرد المال؛ فإن كانا فبينهما نصفين، فإن خلف جدة وجدته لأبيه وجدته ولأمه فللجد والجدة للأب الثلثان؛ للجد سهمان وللجدة سهم والثلث للجد والجدة للأم بينهما

نصفين، فإن خلف مع ذلك زوجاً وزوجة فلها السهم الأعلى ولقرابة الأم الثلث سواء والباقي لقرابة الأب متفاضلاً، فإن خلف جدّاً لأبيه أو جدّة وجدّاً لأمّه أو جدّة فللجد أو الجدّة لأبيه الثلثان والثلث لمن بقى.

ويمنع الجد الأدنى والجدّة الدنيا لأب أو لأم الجد الأعلى والجدّة العليا لأب أو لأم أو لهما، وجدّ أبى الميت وجدته وجدّ أم الميت وجدتها عند فقد جدّه وجدته في المقاسمة بمنزلتهم، فإن خلف جدّاً بيه وجدته لأبيه ومثلها لأمّه وجدّ أمه وجدتها من أبيها ومثلها من أمها فهي من مائة وثماني؛ للجدّين والجدّتين لأم الميت الثلث ستة وثلاثون؛ نصفها للجدّ والجدّة لأبيها بينهما نصفين ونصفها الأخرى للجدّ والجدّة من أمها نصفين بينهما، وثمانية وأربعون سهماً؛ منها اثنان وثلاثون للجدّ من قبل أبيه وستة عشر للجدّة، وأربعة وعشرون سهماً؛ للجدّ من أمه ستة عشر وللجدّة ثمانية.

والجد للآب كآخ لأب وأم أو أب والجدّة للآب كأخت للأبوين، فإن اجتمع الجدّ والأخت فالثلثان للجدّ والثلث للأخت، وقال بعض أصحابنا للأخت النصف، وإن اجتمعت الجدّة والأخت فكأختين، فإن اجتمع الجدّ والأخ فبينهما نصفين، والجدّ أبو الأمّ، والجدّة أم الأمّ لها الثلث أو لأحدهما.

فإن حصل معها أو مع أحدهما أخ أو أخت لأمّ فصاعداً فالثلث بينهم سواء، فإن خلف أخاً أو أختاً لأمّ وجدّاً أو جدّة لها وأخاً أو أختاً لأب أو لأم وجدّاً أو جدّة لأب فللأخ أو الأخت وما زاد عليها مع الجدّ أو الجدّة للأمّ أو كليهما الثلث بالسوية، وللأخ أو الأخت أولهما لأب وأمّ أو لأب فما زاد والجدّ والجدّة للآب الثلثان بينهم؛ للذكر سهران وللأنثى سهم. فإن دخل معهم زوج فله النصف والثلث لقرابة الأمّ أجمعين والباقي لقرابة الأب أجمعين، فإن دخلت زوجة فلها الربع والثلث لقرابة الأمّ والباقي لقرابة الأب أجمعين والأجداد والجدّات يقاسمون الإخوة والأخوات أو أولادهم إن فقد آباؤهم وأمهاتهم كمقاسمة آبائهم وأمهاتهم لهم سواء وإن علا الأجداد وهبط الأولاد، والأخ للأمّ وللأب أو الأخت أولى من ابن الأخ لأبوين، وعند بعض أصحابنا السدس للجدّ أو الجدّة للأمّ وللأختين فصاعداً الثلث كالإخوة للأمّ.

باب ميراث ذوى الأرحام:

للعم أو العمة أو الخال أو الخالة المال إذا انفرد فإن لم يكن فلولده، فإن كان عم وعمّة لأبوين أو أب فللذكر سهمان وللأنثى سهم، فإن كانا لأمّ بينهما سواء، فإن كان عم وخال أو خالة أو عمّة فللعم أو العمة الثلثان وللخال أو الخالة الثلث، فإن كان فيها زوج أو زوجة أخذ أعلى السّهمين، والخال أو الخالة أوهما إن كانا الثلث بينهما سواء والباقي للعم أو العمة أوها متفاضلاً.

فإن خلف عمّة وخالة وخالاً فلللخال أو الخالة فصاعداً الثلث وللعمّة الثلثان، فإن خلف عمّاً أو عمّة لأبوين أو لأب وعمّاً أو عمّة لأمّ فللعم أو العمة للأمّ السّدس وخمسة الأسداس للعم أو العمة للأبوين أو لأب، فإن خلف معها خالاً أو خالة فله أوها الثلث والسّدس من لثلاثين للعم أو العمة للأمّ وباقي الثلاثين للآخرين.

فإن خلف عمّاً أو عمّة لأبويه أو لأبيه وخالاً أو خالة لأبويه وخالاً لأمّه أو خالة فالثلثان لقرابة الأبوين أو لأب، وسدس الثلث للخال أو الخالة للأمّ وخمسة أسداسه للخال أو الخالة الأخرى، فإن خلف عمّاً لأبويه أو عمّة وعمّاً أو عمّة لأبيه سقط قرابة الأب خاصّة وكذا لو خلف خالاً لأبويه وخالاً لأبيه.

وذو السّببين يمنع ذا السّبب الواحد مع تساويهما في الدرجة، والأقرب يمنع الأبعد وإن كان الأبعد ذا سببين، إلّا أن ابن العم فصاعداً لأبوين يمنع للعم للأب والعمومة له، فإن ترك بنت عم لأبويه مع عم لأبيه ورث العم، وإن ترك ابن عم لأبويه وعمّة لأبيه ورثت العمّة، وإذا فقدت العمومة والعّمات والأخوال والخالات ورثت عمومة أبي الميت وخوّولته وعمومة أمّه وخوّولتها كما ترث العمومة والعّمات والخالات.

وترث أولاد العمومة والعّمات وأولاد الخوّولة والخالات ميراث آبائهم وأمّهاتهم عند فقدهم ويسقطون موضع سقوطهم، ودخول الزوج أو الزّوجة عليهم كدخولها على الآباء والأمّهات، والفاضل مردود على قرابة الأبوين أو لأب وكذا النقصان، ولا نقصان على قرابة الأم ولارد.

قَوْلُ عَبْدِ الْخَكِيمِ

فِي مَسَائِلِ الْحَسَالِ وَالْمَحَلِّ

للشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن بن سديد الدين يوسف بن زبير الدين
علي بن محمد بن مطهر الحلي المشهور بالعلامة الحلي والعلامة علي الأطلاق

٦٤٧ - ٧٢٦ هـ

كتاب الفرائض :

ومقاصده ثلاثة :

الأول : في المقدمات : وفيه فصول :

الفصل الأول : في موجب الإرث :

إنما يثبت الإرث بأمرين نسب وسبب ؛ فالتسبب اتصال شخص بغيره لانتهاه أحدهما في الولادة إلى الآخر أو لانتهاههما إلى ثالث على الوجه الشرعي ومراتبه ثلاث :

الأولى : الأبوان من غير ارتفاع والأولاد وإن نزلوا.

الثانية : الإخوة والأخوات لأب أو لأم أو لهما وأولادهم وإن نزلوا،

والأجداد والجدات وإن علوا لأب كانوا أو لأم أو لهما.

الثالثة : الأخوال والحالات وإن علوا أو سفلوا، والأعمام والعَمَّات وإن

علوا أو سفلوا.

وأصل التسبب التوليد فن ولد شخصاً من نطفته كان ابنته والوالد أباً والأنثى أمّاً، وآباؤهما أجداداً وجدّات وإن تصاعدوا، وأولادهما إخوة وأخوات وهم الموجودون على حاشية عمود التسبب، وأولاد آبائهما وإن علوا أعمام وعمّات وأخوال وحالات وهم على الحاشية أيضاً.

والسبب اثنان : زوجية وولاء، ومراتب الولاء ثلاث : ولاء العتق ثم ولاء
تضمن الجريرة ثم ولاء الإمامة.

واعلم أنّ هؤلاء ينقسمون، فمنهم من لا يرث إلا بالفرض خاصة وهم : الأم
من الأنساب إلا على الرّدّ والزّوج والزّوجة من الأسباب إلا نادراً، ومنهم من يرث
بالفرض مرة وبالقرابة أخرى وهم : الأب والبنات أو البنات والأخت والأخوات
ومن يتقرّب بالأثم، ومنهم من لا يرث إلا بالقرابة وهم الباقون.

فإذا خلّف الميّت ذا فرض لا غير أخذ فرضه ورّد عليه الباقي، وإن كان معه
ذا فرض أخذ فرضه، فإن أبقت التركة ولا قريب غيرها رّد عليها بنسبة حصصها إلا
الزّوج والزّوجة فإنّه لا يرّد عليها مع وجود النسب، وإن قصرت التركة اختصّ
التقص بالبنات أو البنات أو من يتقرّب بالأب دون الأم ومن يتقرّب بها، ولو شارك
ذا الفرض من لا فرض له فله الباقي، ولو كان الميّت قد خلّف من لا فرض له ولم
يشاركه غيره فالمال له مناسباً كان أو مسابياً، وإن شاركه من لا فرض له فالمال لهما،
فإن اختلفت الوصلة إليهما فلكلّ طائفة نصيب من يتقرّب به كالأخوال مع الأعمام.

واعلم أنّ الطبقة الأولى تمنع الطبقتين الباقيتين ولا يرث واحد منهما مع أحد
من الطبقة الأولى، وفي الطبقة الأولى صنفان : الأبوان ولا يقوم غيرهما مقامهما
والأولاد ويقوم أولادهم وإن نزلوا مقامهم إذا فقدوا في جميع المواضع، والاعتبار
فيهم بالمساواة في التعدّد إلى الميّت؛ فالواحد من بطن أعلى وإن كان أنثى يمنع جميع
من في بطن أسفل.

والطبقة الثانية تأخذ عند فقد الطبقة الأولى وتمنع الطبقة الثالثة، وفيها
صنفان : الأجداد والجدّات وإن علوا والإخوة والأخوات وأولادهم وإن نزلوا،
والأقرب من كلّ صنف إلى الميّت يمنع الأبعد من ذلك الصنف دون الأبعد من
الصنف الآخر.

والطبقة الثالثة فيها صنف واحد من الورثة وهو إخوة الأب وهم الأعمام،

و إخوة الأُمّ وهم الأخوال إلّا أنّهم على درجات متفاوتة :
 الأولى : أعمام الميّت وأخواله وعمّاته وخالاته ويقوم أولادهم مقامهم.
 الثانية : عمومة أبوى الميّت وخؤولتها وأولادهم.
 الثالثة : عمومة الأجداد والجدّات وخالاتهم وأولادهم بعدهم وهلمّ جرّاً إلى
 سائر الدّرجات. وهذه الطبقة الثالثة هي طبقة أولي الأرحام.
 والواحد من كلّ طبقة أو درجة وإن كان أنثى يمنع من ورائه من الطبقات
 والدّرجات، ومن له قرابة من جهتي الأب والأُمّ يمنع من له تلك القرابة من جهة
 الأب خاصة من الإرث والرّدة، ويمنع من له تلك القرابة من جهة الأُمّ خاصة من
 الرّدة دون الإرث مع التساوى قرباً وبعداً، ومن له قرابتان مختلفتان لا يجب من له
 قرابة واحدة، نعم يكثر استحقاقه فإنّه يأخذ بالجهتين إذا استويا في المرتبة كعمّ هو
 خال.

الفصل الثّاني : في موانع الإرث : وهي ثلاثة : الكفر والقتل والرّق. المطلب الأوّل : في الكفر :

وهو كلّ ما يخرج به معتقده من دين الإسلام سواء كان حربياً أو ذمّياً أو
 مرتدّاً أو على ظاهر الإسلام إذا جحد ما يعلم ثبوته من الدّين ضرورة كالحوارج
 والغلاة، فلا يرث كافراً مسلماً ويرث المسلم الكافر على اختلاف ضروبه.
 ولو خلف الكافر ورثة كفّاراً ورثوه، ولو كان معهم مسلم كان الميراث كلّهُ
 له سواء قرب أو بعد حتّى أنّ مولى النعمة بل ضامن الجريرة المسلم، يمنع الولد
 الكافر من ميراثه من أبيه الكافر، والإمام لا يمنع الولد من الإرث، ولو كان مع
 الولد الكافر زوجة مسلمة ؛ فإن قلنا بالرّدة فلا بحث وإلّا فأقوى الاحتمالات أنّ
 للزّوجة الثّمن والباقي للولد ثمّ الرّبع فالباقي له أو لها أو للإمام.
 ولو كان الميّت مرتدّاً ؛ فإن كان له وارث مسلم ورثه وإلّا كان ميراثه

قواعد الأحكام

للإمام ولا شيء لأولاده الكفار سواء كانت رذته عن فطرة أو لا عنها وسواء وُلد له حال كفره الأصلي أو بعد إسلامه وارتداده، ولو كان الميت مسلماً وله ورثة كفار لم يرثوه وورثه الإمام مع عدم الوارث المسلم وإن بُعث كالضامن.

ولو أسلم الكافر الوارث على ميراث قبل قسمته شارك الورثة إن ساوهم واختص به إن كان أولى سواء كان الميت مسلماً أو كافراً، والأقرب تبعية التَّماء المتجدد بين الموت والإسلام وثبوت الإرث فيما لا يمكن قسمته على إشكال، وعدمه لو وهب أو باع أحد الورثة على إشكال، ولو أسلم بعد القسمة فلا شيء له، وكذا لو خلف الميت واحداً لم يكن لمن أسلم معه شيء إذ لا قسمة.

أما لو لم يكن سوى الإمام فأسلم، قيل هو أولى من الإمام، وقيل لا يرث لأنَّ الإمام كالوارث الواحد، وقيل إن أسلم قبل التَّقل إلى بيت مال الإمام فهو أولى والآل فالإمام، ولو كان الواحد زوجاً أو زوجة فأسلم، فإن قلنا بالردِّ عليهما لم يرث، وإن منعناه ورث ما فضل عن فرضهما، ولو كانت الزوجات أربعاً فأسلمت واحدة فلها كمال الحصّة، ولو أسلم بعد قسمة البعض احتمل الشُّركة أو الاختصاص في الجميع وفي الباقي، والمنع على بعد.

ولو كان الكافر من صنف متعدّد وهناك صنف مشارك وقسمت التُّركة بين الصنفين ولم يقسم كلّ صنف بين أفرادهِ فالأقرب الشُّركة، كعمّ كافر وللميت أعمام وأخوال فاققسموا أثلاثاً ولم يقسم الأعمام نصيبهم، ولو اقتسموا نصيبهم لم يشارك وإن لم يقسم الأخوال، وكذا لو كان ولداً ذكراً مع أولاد ذكور وأبوين بخلاف ما لو كان ولداً ذكراً مع أولاد ذكور وإناث لزيادة نصيبهم لو كان مسلماً، ولو تعدّد الكافر فأسلم أحدهما قبل القسمة شارك دون الآخر، ولو ادعى الإسلام قبل القسمة فالقول قول الورثة مع اليقين، فإن صدّقه أحدهم نفذ في نصيبه، وإن كان عدلاً وشهد معه آخر ثقة شارك، ولو انفرد في إثبات حقّه باليقين مع الشاهد إشكال.

والطفل تابع لأحد أبويه في الإسلام ؛ فلو كان أحدهما مسلماً فهو بحكمه و إن كان الآخر كافراً. وكذا لو أسلم أحد أبويه تبعه، فإن بلغ فامتنع من الإسلام قهر عليه فإن أصرّ كان مرتدّاً، والمسلمون يتوارثون و إن اختلفوا في المذاهب، والكفار يتوارثون و إن اختلفوا في الملل فاليهودي يرث من التصرائني والحريّ وبالعكس.

أما المرتد ؛ فإن كان عن فطرة قسمت تركته حين ارتداده بين ورثته المسلمين وتبين زوجته وتعتدّ عدة الوفاة و إن لم يقتل ولا تقبل توبته، و إن كان امرأة لم تقتل بل تحبس وتضرب أوقات الصلوات ولا تقسم تركتها حتّى تموت ولوتايت قبلت توبتها ؛ ولو كان المرتدّ عن غير فطرة استتيب ولا تقسم تركته إلّا أن يقتل إذا لم يتب أو يموت وتعتدّ زوجته من حين الارتداد عدة الطلاق، فإن عاد في العدة فهو أولى بها و إن خرجت وهو مرتدّ لم يكن له عليها سبيل، ولا يمنع من يتقرّب إلى الميت بالكافرو و إن منعت الوصلة.

المطلب الثاني : القتل :

القاتل لا يرث مقتوله إذا كان القتل عمداً ظُلماً، ولو كان بحق لم يمنع، ولو كان خطأ قيل ورث مطلقاً، وقيل يمنع مطلقاً، وقيل يمنع من الذية خاصة، وهو جيّد، ولا فرق في ذلك بين مراتب النسب والسبب، وفي اشتراط استقرار الحياة إشكال.

ولو لم يكن وارث إلّا القاتل كان الميراث للإمام، ولو كان لقاتل أبيه ولد ورث الجلّة ولم يُمنع لمنع الأب إذا لم يكن هناك ولد الصلب، ولو لم يكن وارث إلّا الكافر والقاتل ورث الإمام، فإن أسلم الكافر ورث وطالب بالقتل ولو نقلت التركة طالب ولم يرث، ولو لم يكن وارث سوى الإمام لم يكن له العفو بل يأخذ الذية أو يقتصر.

ويرث الذية كلّ مناسب ومسابب عدا المتقرّب بالأثم على رأى، ولا يرث

أحد الزوجين القصاص بل إن تراضوا في العمد على الدية ورثا منها وإلا فلا، والدية في حكم مال الميت تقضى منها ديونه وتخرج وصاياه وإن كان القتل عمداً لكن إن رضى الورثة بالدية، وليس للذيان منعهم من القصاص وإن مات فقيراً. وهل يلحق شبيه العمد بالعمد أو بالخطأ؟ الأقرب الأول، والقتل بالسبب مانع وكذا قتل الصبي والمجنون والتائم، ولو أمره عاقل كبير ببض خُرَاجَة أو قطع سلعة فمات ورثه، وإذا قتل العادل الباغى ورثه، والمشارك في القتل كالقاتل. أما الناظر والممسك ففيها إشكال، ولو شهد مع جماعة ظمناً فقتل لم يرث وإن كان الحق يثبت بغيره لو لم يشهد، أما لو شهد بعد الحكم لم يمنع.

ولو جرح أحد الولدين أباه والآخر أمه ثم ماتا دفعة ولا وارث سواهما فلكلّ منهما مال الذي لم يقتله والقصاص على صاحبه، ولو عفا أحدهما فللآخر قتل العافي ويرثه، ولو بادر أحدهما فقتل أخاه سقط القصاص عنه وورثه، ولو قتل أكبر الإخوة الثاني والثالث. الرابع فيراث الرابع للأكبر وله قتل الثالث، وليس للثالث قتله إلا أن يدفع إليه نصف الدية.

المطلب الثالث : في الرّق :

وهو يمنع من الإرث في الوارث والموروث، فلو مات عبد لم يرثه أحد لأنّ ماله لمولاه، ولو أعتق بعضه ورث ورثته الأحرار من ماله بقدر الحرية وكان الباقي لمولاه، ولو مات حرّ وخلف وارثاً مملوكاً لغيره وآخر حرّاً فال ميراث للحرّ وإن بعد كضامن الحرية دون الرّق وإن قرب كالولد، ولو تقرّب الحرّ بالمملوك لم يمنع وإن نُعِيَ السبب، ولو أعتق المملوك على ميراث قبل قسمته شارك إن ساواهما واختصّ به إن كان أولى، ولو أعتق بعد القسمة أو كان الوارث واحداً منع ولم يكن له شيء، والإشكال لو أعتق بعد قسمة البعض كما تقدّم.

ولو لم يكن وارث سوى المملوك لم يعط الإمام بل اشتري المملوك من التركة

وأعتق وأعطى بقية المال، ويقهر مالكة على بيعه ويتولى الشراء والعتق للإمام، ولا يكفي الشراء عن العتق ويدفع إلى مالكة القيمة لا أزيد وإن طلب الزيادة لم يجب، ولو امتنع من البيع دفع إليه القيمة وكان كافياً في الشراء وأخذ منه قهراً، ولو قصر المال عن الثمن كانت التركة للإمام وقيل: يُفك بما وُجد ويسعى في الباقي.

ولو تعدد الوارث الرقيق وقصر نصيب كل واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم يُفك وكان المال للإمام، وهل يُفك من ينهض نصيبه بقيمته لكثرت أو لقلّة قيمته؟ فيه إشكال، فإن أوجبناه ورث باقي المال، ولو وفّت التركة بشرائها أجمع اشتريا سواء كان نصيب أحدهما قاصراً عن ثمنه أولاً، ومنه ينشأ الإشكال السابق، ولو كان أحدهما أولى وقصرت عن قيمة القريب دون البعيد ففي شرائه إشكال.

ولو كان الوارث رقاً له ولم يخلف سواه عتق وورث باقي المال، ولو خلف غيره فإن كان المملوك ممتن يُعتقه عليه عُتِقَ ولم يشاركه في باقي التركة إلا أن يتعدّد الحرّ، وإن لم يكن ممتن يعتق لم ينعتق وورثه الحرّ وإن بُعد كأخ مملوك مع ضامن جريرة، ولا خلاف في فكّ الأبوين والأقرب في الأولاد ذلك وكذا باقي الأقارب على إشكال، وقيل الزوجان كالأقارب، فلو خلف زوجة يقصر الربع عن ثمنها وتني التركة به ففي الشراء إشكال.

وأمّ الولد تنعتق من نصيب ولدها ولا ترث، وكذا المدبر لا يرث من مدبره مع وحدة الوارث ولا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤدّ شيئاً. ولو خلف ولداً نصفه حرّاً وأخاً فالمال بينهما نصفان، ولو انعتق ثلثه فله ثلث المال وهكذا لا يمنع بجزئه الحرّ، من بُعد على إشكال.

فروع :

أ : إن كان المعتق بعضه ذا فرض أعطى بقدر ما فيه من الحرية من فرضه، وإن كان يرث بالقربة نظراً ماله مع الحرية الكاملة فأعطى بقدر ما فيه منها، ولو تعدد من يرث بالقربة كابنين نصفهما حرّاً احتمل أن يكتمل الحرية فيها بأن يضم الحرية من أحدهما إلى ما في الآخر منها، فإن كمل منها واحد ورثا جميعاً ميراث ابن حرّاً لأن نصفي شيء شيء كامل، ثم يقسم ما ورثاه بينهما على قدر ما في كل واحد منهما.

فإن كان ثلثا أحدهما حرّاً وثلث الآخر حرّاً كان ما ورثاه بينهما أثلاثاً، وإن نقص ما فيها عن حرّاً كامل ورثا بقدر ما فيها من الحرية، ويحتمل عدم التكميل وإلا لم يظهر للرق أثر وكانا في ميراثهما كالحريين، ولو كان أحدهما يجب الآخر فالأقرب عدم التكميل فيه لأن الشيء لا يكتمل بما يسقطه ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه.

ب : ابن نصفه حرّاً وآخر كذلك لهما المال على الأول والتصف على الثاني والباقي لغيرهما وإن بعد على إشكال، ويحتمل أن يكون لكل واحد ثلاثة أثمان المال لأنهما لو كانا حريين لكان لكل نصف ولو كانا رقيقين منعاً، ولو كان الأكبر حرّاً فالمال له ولو كان الأصغر فالمال له، ولكل منهما في أربعة الأحوال مال ونصف فله ربع ذلك.

ولو كان معهما ابن ثالث ثلثه حرّاً فعلى الأول يقسم المال بينهم على ثمانية، وعلى الثاني يقسم التصف على ثمانية، ويحتمل قسمة الثلث أثلاثاً والسدس بين صاحبي التصف نصفين، وعلى تنزيل الأحوال يحتمل أن يكون لكل واحد من نصفه حرّاً سدس المال وثمانه، ولئن ثلثه حرّاً ثلثا ذلك وهو تسع المال ونصف سدسه لأن لكل واحد المال في حال ونصفه في حالين وثلثه في حال، فيكون له مالان وثلث في ثمانية أحوال فيعطيه ثمن ذلك وهو سدس وثمان، ويعطى من

ثلثه حرّ ثلثيه وهو تسع ونصف سدس.

ج : ابن حرّ وآخر نصفه حرّ، فعلى الأوّل للحرّ ثلثاه وللآخر ثلثه، وعلى الثّاني التّصف بينهما بالسّوية وللحرّ الباقي فيكون له ثلاثة أرباع وللآخر الرّبع، ولو نزلتهما بالأحوال فالأمر كذلك لأنّ للحرّ المال في حال ونصف في حال فله نصفهما وهو ثلاثة أرباع وللآخر نصفه في حال فله نصف ذلك وهو الرّبع، ولو خاطبتهما لقلت للحرّ: لك المال لو كان أخوك رقاً ونصفه لو كان حرّاً فقد حجبت بحريّته عن التّصف فنصفها يحجبك عن الرّبع فيبقى لك ثلاثة أرباع، ويقال للآخر: لك التّصف لو كنت حرّاً فإذا كان نصفك حرّاً فلك الرّبع.

د : ابن ثلثاه حرّ وآخر ثلثه حرّ، فعلى الأوّل المال بينهما أثلاثاً، وعلى الثّاني الثّلت بينهما وللأوّل ثلث فيكون له التّصف وللآخر السّدس، ويحتمل أن يكون الثّلاثان بينهما أثلاثاً وبالخطاب يقال لمن ثلثاه حرّ: لو كنت وحدك حرّاً كان لك المال ولو كنتما حرّين كان لك التّصف فقد حجبت بحريّته عن التّصف فثلثاه يحجبك عن السّدس يبقى لك خمسة أسداس لو كنت حرّاً فلك بثلثي حرّية خمسة أتساع، ويقال للآخر: يحجبك أخوك بثلثي حرّيته عن ثلثي التّصف وهو الثّلت يبقى لك الثّلاثان ولك بثلث الحرّية ثلث ذلك وهو تسعان، ويبقى التسعان لباقي الأقارب أو لبيت المال مع عدمهم.

هـ : ابن حرّ وبنت نصفها حرّ، للابن خمسة أسداس المال وللبنت سدسه في الخطاب وفي التّنزيل معاً، وعلى تقدير جمع الحرّية يلزم أن يكون له أربعة أخماس ولها الخمس. ولو كانت البنت حرّة والابن نصفه حرّ، فعلى جمع الحرّية المال بينهما نصفان وعلى تقدير الخطاب يكون لها الثّلاثان وله الثّلت وكذا على التّنزيل.

و : ابن وبنت نصفهما حرّ، فعلى جمع الحرّية لهما ثلاثة أرباع بينهما أثلاثاً، وعلى تنزيل الأحوال لو كانا حرّين كان له الثّلاثان ولو كان وحده حرّاً كان له المال ولو كانا رقيقين أو كان رقاً لم يكن له شيء، فله المال في حال من الأربعة

وثلاثاه في حال الأخرى منها، فله ربع ذلك وسدس، وللبنت نصف ذلك ثمن ونصف سدس والباقي للأقارب.

ولو كان معها أم وزوجة حرتان كُملت الحرية فيها بالنسبة إلى الزوجة فحجباها إلى الثمن لأن كل واحد منها لو انفرد لحجب نصف الحجب وإذا اجتمعا اجتمع الحجب، وأما الأم فإنها محجوبة بالنسبة إلى الابن لو كان حراً عن الثلث إلى السدس، وبالنسبة إلى البنت لو كانت حرة عن الثلث إلى الربع فيحجبانها عن نصف ذلك، وعلى التنزيل للأم السدس في الحالين وربع سبعة أثمان في حال وثلاثة أرباع في حال فلها ربع ذلك، وللأم الثمن في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك، وللبن الباقي في حال وثلاثاه في حال فله ربعها، وللبنت ثلث الباقي في حال وثلاثة أرباع سبعة أثمان في حال فلها الربع.

ز: ابن وأبوان نصف كل واحد منهم حراً، فعلى تقدير حرية الجميع للابن الثلثان، وعلى تقدير حرّيته خاصة له المال، وعلى تقدير حرّيته مع حرية أحدهما له خمسة أسداس فإذا جُمع يكون ثلاثة أموال وثلاثاً فله ثمنها وهو ربع وسدس، وللأب المال في حال وثلاثاه في حال وسدسه في حالين فله ثمن ذلك ربع، وللأم الثلث في حال والمال في حال والسدس في حالين فلها ثمن ذلك والباقي للأقارب.

و إن عملتها بالبسط قلت: إن قدرناهم أحراراً فهي من ستة و إن قدرنا الابن وحده حراً فهي من سهم وكذا الأب وكذا الأم إن قدرنا الابن مع الأب أو مع الأم فهي من ستة، و إن قدرنا الأبوين فهي من ثلاثة، و إن قدرناهم رقيقاً فالمال للأقارب، وجميع المسائل تدخل في ستة تضربها في الأحوال الثمانية تصير ثمانية وأربعين، للابن المال في حال ستة، وثلاثاه في حال أربعة، وخمسة أسداسه في حالين عشرة فذلك عشرون، وللأب المال في حال ستة، وثلاثاه في حال أربعة، وسدساه في حالين اثنان وذلك اثنا عشر، وللأم المال في حال ستة، والثلث في

حال اثنان، والسدس في حالين اثنان وذلك عشرة، والباقي للورثة.

ولو كان ثلث كل واحد منهم حرّاً زدت على الستة نصفها يصير تسعة وتضربها في ثمانية تكون اثنين وسبعين، للابن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس والتسع، وللأب اثنا عشر وهي السدس، وللأم عشرة هي تسع وربع تسع، ولا يتغير سهامهم وإنما تصير مقسومة على اثنين وسبعين، ولو كان ربع كل واحد منهم حرّاً زدت على الستة مثلها.

ح : ابن نصفه حرّ وأم حرّة، للأم على تقدير حرّية الولد السدس، وعلى تقدير رقية المالك فلها نصف ذلك وهو نصف ونصف سدس، وللابن تارة خمسة أسداس وتارة يمين فله نصف خمسة أسداس وهو ثلث ونصف سدس، ولو كان بدل الأم أختاً حرّة فالمال بينهما نصفان.

ط : ابن نصفه حرّ وابن ابن حرّ فالمال بينهما بالسوية، فإن كان نصف الثاني حرّاً فله الربع، وإن كان معها ابن ابن ابن نصفه حرّ فله الثمن، ويحتمل أن يكون للأعلى التصف وللثاني التصف لأنّ فيها حرّية ابن، ويحتمل حرمان الثاني والثالث لأنّ ما فيها من الحرّية محبوب بحرّية الابن، ولو كان ابن الابن ثلثه حرّ ومعهما أخ ثلاثة أرباعه حرّ فللابن التصف وللثاني ثلث الباقي السدس وللأخ ثلاثة أرباع الباقي الربع، وعلى الاحتمال الآخر للابن التصف ولابن الابن الثلث والباقي للأخ.

ي : ثلاثة أخوة متفرّقين نصف كل واحد حرّ، للأخ من الأم نصف السدس وللأخ من الأبوين نصف الباقي وللأخ من الأب نصف الباقي، فيصح من ثمانية وأربعين، للأخ من الأم أربعة وللأخ من الأبوين اثنان وعشرون وللأخ من الأب أحد عشر إلّا إذا حجبه بحرّية الأخ من الأبوين فلا شيء له.

يا : بنت نصفها حرّة لها التصف بالفرض والردّ، فإن كان معها أم حرّة فللبنت ربع وثمان والباقي للأم، ولو كان معها زوجة فلها الثمن ونصف الثمن،

ولو كان معها أخ من أمّ ولم نقل بالحجب فله نصف السّدس. وهذا ضابط كلي يستخرج منه ما يرد عليك من فروع هذا الباب فإنّها كثيرة لا تنحصر.

يب : لو اشترى وأعتق ثمّ ظهر الوارث فالأقرب بطلانها.

خاتمة : قد يحصل منع الإرث بأسباب آخر :

أ : اللّعان فإنّه يقطع النّكاح ولا يرث أحد الزوجين صاحبه وإن وقع في المرض، ولو نفى الولد باللّعان سقط نسبه ولم تقع الموارثة بينهما، فإن اعترف به بعد اللّعان ألحق به دون آبائه وأقاربه مع عدم اعترافهم به إلّا بالنسبة إليه، ويدخل في الوقف على أولاده والوصيّة لهم وورثته الولد دون الزّوجة، وكذا لو أكذب نفسه في القذف بعد اللّعان لم ترثه وهو لا يرث الولد.

ب : من مات وعليه دين مستوعب للتركة فالأقرب عندي أنّ التركة للورثة لكن يمنعون منها كالزّهن حتّى يقضى الدين منها أو من غيرها، وقيل يبقى على حكم مال الميّت ولا ينتقل إلى الوارث، وتظهر الفائدة في التّماء، ولو لم يكن مستوعباً انتقل إلى الورثة ما فضل عن الدين وكان ما قابله على حكم مال الميّت، وتكون التركة بأجمعها كالزّهن.

ج : الغائب غيبة متقطعة بحيث لا يعلم خبره لا يورث حتّى يعلم موته إمّا بالبيّنة أو بمضى مدة لا يمكن أن يعيش مثله إليها عادة فيحكم حينئذ لورثته الموجودين في وقت الحكم، وقيل يورث بعد مضيّ عشر سنين من غيبته، وقيل بعد أربع سنين، وقيل يدفع ماله إلى الوارث المّليّ.

د : الحمل يرث بشرط انفصاله حيّاً، ولو سقط ميّتاً لم يكن له شيء ويحكم بعدمه حالة موت الميّت، ولو ولد حيّاً ثمّ مات في الحال ورث وانتقل نصيبه إلى وارثه، ولو سقط بجناية فإن تحرّك حركة تدلّ على الحياة ورث وإلّا فلا كالنّقلص الذي يحصل طبعاً لا اختياراً، ولو خرج نصفه حيّاً والباقي ميّتاً لم يرث، ولو طلب الورثة قسمة المال فإن كانوا محجوبين به لم يعطوا شيئاً حتّى يظهر أمره وإن كانوا

غير محجوبين دفع إلى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه ومن ينقصه أقل ما يصيبه.

الفصل الثالث : في الحجب :

وهو إما عن أصل الإرث بأن يحجب القريب البعيد فلا يرث ولد ولد مع ولد سواء كانا ذكراً أو أنثى أو ذكراً وأنثى وسواء كان ابن ابن أو ابن بنت أو بنت ابن، وكذا يمنع ولد الولد ولد الولد، وعلى هذا الأقرب يمنع الأبعد، ومنع الولد وإن نزل كل من يتقرب بالأبوين من الأجداد والأعمام والأخوال وأولادهم، ولا يرث مع الأولاد وأولادهم وإن نزلوا سوى الأبوين والزوجين.

فإذا عدم الآباء والأبناء ورث الإخوة والأخوات والأجداد والجدات ومنعون من عداهم سوى الزوجين، ومنعون من يتقرب بهم كالإخوة بمنعون أولادهم، والأجداد بمنعون آبائهم وأبنائهم، ومنع الإخوة وأولادهم أولاد الأجداد وهم : الأعمام والأخوال وأولادهم، ولا يمنعون آباء الأجداد وإن تصاعدوا، وكذا الأجداد لا يمنعون أولاد الإخوة وإن نزلوا.

والأعمام والأخوال وأولادهم وإن نزلوا بمنعون أعمام الأب وأخواله وأعمام الأم وأخوالها، وكذا أعمام الأجداد والجدات وإن تصاعدوا يُمنعون بالأعمام والأخوال وأولادهم، والمتقرب بالأبوين يمنع المتقرب بالأب وحده مع تساوى الدرَج، والنسب وإن بعد بمنع المعتيق، والمعتيق بمنع ضامن الحرية والضامن بمنع الإمام.

وأما عن بعضه، وهو إما حجب الولد فإن الولد وإن نزل ذكراً كان أو أنثى يمنع الأبوين عما زاد عن السدسين إلا البنت وحدها معها أو مع أحدهما والبنتين فزاد مع أحدهما، ويحجب الولد ذكراً كان أو أنثى وإن نزل الزوجين عما زاد عن الأدنى، وإما حجب الإخوة وهم بمنعون الأم عما زاد على السدس بشروط ستة. أ : العدد، فلا يحجب الواحد وإن كان ذكراً بل إما ذكران أو ذكر وأنثيان

- أو أربع إناث والخنثى كالإناث إلا أن يحكم بالذكورية فيهم.
- ب : انتفاء موانع الإرث عنهم وهى الرقّ والقتل والكفر.
- ج : وجود الأب، فلو كان مفقوداً لم يكن حجب.
- د : أن يكونوا للأب أو للأب والأم، فلو كانوا للأم خاصة لم يحجبوا وإن كثروا.
- هـ : أن يكونوا منفصلين ولو كانوا حملاً لم يحجبوا.
- و : أن يكونوا أحياء، فلو كان بعضهم ميتاً لم يقع حجب، والأقرب المغايرة فلو كانت الأم أختاً لم تحجب.

الفصل الرابع : فى تفصيل السّهام وكيفية الاجتماع :

السّهام المنصوصة فى كتاب الله تعالى ستة :

- التّصف : وهو فرض البنت الواحدة والأخت الواحدة للأبوين أو للأب إذا انفردتا عن ذكر مساوٍ فى القرب والزّوج مع عدم الولد وإن نزل.
- والرّيع : وهو سهم الزّوج مع الولد وإن نزل وسهم الزّوجة مع عدمه.
- والثّمن : سهم الزّوجة خاصّة مع الولد وإن نزل.
- والثلثان : سهم البنّتين فصاعداً مع عدم الولد الذّكر والأختين فصاعداً من الأبوين أو من الأب مع عدم الأخ من قبله.
- والثلث : سهم الأمّ مع عدم الولد وعدم من يحجبها من الإخوة وسهم الاثنين فصاعداً من ولد الأمّ.
- والسدس : سهم كلّ من الأبوين مع الولد وإن نزل وسهم الأمّ مع الحاجب من الأخوة وسهم الواحد من ولد الأمّ ذكراً كان أو أنثى.
- والتّصف يجتمع مع مثله كالأخت والزّوج ومع الرّيع كالبنت والزّوج والأخت والزّوجة ومع الثّمن كالبنت والزّوجة، ولا يجتمع من الثّلاثين لاستحالة

العول بل يدخل التقص على الأختين دون الزوج، ويجمع مع الثلث كالأم والزوج ومع السدس كالبنت والأُم، ويجمع الربع مع الثلثين كالزوج والبنتين والزوجة والأختين ومع الثلث كالزوجة والأُم ومع السدس كزوج وأم وبنت وزوجة وأخت لأُم ولا يجمع مع الثمن، ويجمع الثمن مع الثلثين كالزوجة والبنات والسدس كما لو انضَمَّ إليهنَّ أم، ولا يجمع مع الثلث ولا الثلث مع السدس تسمية ويصحَّ للقرابة كزوج وأبوين.

واعلم أنَّ الفريضة قد تكون وفق السَّهام فلا بحث وقد تزيد وقد تنقص، فإذا زادت الفريضة عن الفروض، فإن كان هناك مساو لا فرض له فالفاضل له بالقرابة كأبوين وزوج أو زوجة : للأُم الثلث وللزوج النصف أو للزوجة الربع والباقي للأب، فإن كان هناك إخوة يحجبون : فللأُم السدس والباقي بعد الزوجين للأب، وكأبوين وابن وزوج أو زوجة : للأبوين السدسان وللزوج الربع أو للزوجة الثمن والباقي للولد، وكزوج أو زوجة وإخوة من الأُم وإخوة من الأبوين أو من الأب : للزوج النصف أو للزوجة الربع وللإخوة من الأُم الثلث والباقي لمن تقرب بالأب.

وإن لم يكن هناك مساو بل أبعد لم يرث بالتعصيب ولا غيره بل يرث الباقي على ذوى الفروض بنسبة فروضهم عدا الزوجين، فلو خلف أبوين وبتناً وأخاً فلكل من الأبوين السدس وللبنات النصف ولا شيء للأخ بل يرث السدس على الأبوين والبنات أخماساً، وإذا نقصت فإن كان بسبب وصية ثبت العول، وإن كان بسبب ورثة لم يثبت لاستحالة أن يفرض الله في مال ما لا يفي به، وإنما تنقص الفريضة بدخول الزوج أو الزوجة إما مع البنت أو البنات أو مع الأخت أو الأخوات من قبل الأبوين أو الأب، وحينئذ يدخل التقص على البنت أو البنات وعلى الأخت أو الأخوات من قبل الأب أو من قبلها معاً دون باقي الورثة. فلو خلف زوجاً وأبوين وبتناً فللزوج الربع كماً وللأبوين السدسان كماً

والباقى للبنت، وكذا لو كان. أزيد منها مع الأبوين أو أحدهما والزّوج، وكزوجة مع أبوين وبنتين، وكزوج مع أخوين من الأّم وأختين من الأب أو أخت، وكزوجة مع أخت لأب أو أختين فصاعداً مع أخوين من قبل الأّم.

المقصد الثّانى : فى تعيين الوراث وسهامهم : وفيه فصول :

الأوّل : فى ميراث الأبوين والأولاد :

للأب المنفرد المال وللأّم المنفردة الثلث والباقى ردّ عليها، فإن اجتمعا فللأّم الثلث والباقى للأب ومع الإخوة الحاجّين لها السّدس والباقى للأب، ولا يرث الإخوة شيئاً وإن حبّجوا، وللأبن المنفرد المال وكذا الابنان فصاعداً بالسّوية، وللبنات المنفردة النّصف والباقى ردّ عليها، وللأختين فصاعداً الثلثان والباقى ردّ عليهنّ.

ولو اجتمع الذّكور والإناث من الأولاد فللذكور مثل حظّ الانثيين، ولو اجتمع الأبوان أو أحدهما مع ولد ذكر فصاعداً فلهما السّدسان أو السّدس إن كان واحداً والباقى للولد أو لمن زاد بالسّوية، ولو كان مع الأبوين أو مع أحدهما أولاد ذكور وإناث فللواحد السّدس ولهما السّدسان أو السّدس إن كان واحداً والباقى للأولاد للذكور ضعف الأنثى.

ولو كان معهم زوج أو زوجة أخذ الزوج الرّبع والزّوجة الثّمن وللأبوين السّدسان والباقى للأولاد للذكور ضعف الأنثى، وللأبوين مع البنت السّدسان وللبنات النّصف والباقى ردّ عليهم أخماساً، فإن كان إخوة فالردّ على البنت والأب خاصّة أرباعاً، ولأحدهما معها السّدس ولها النّصف والباقى ردّ أرباعاً مطلقاً، ولهما مع البنتين فصاعداً السّدسان وللبنات الثلثان، ولأحدهما مع البنتين فصاعداً السّدس والباقى ردّ أخماساً.

ولو دخل الزوج أو الزّوجة أخذ كلّ منهما التّصيب الأدنى وللأبوين السّدسان

أو لأحدهما السّدس والباقي للبنت أو البنات، فإن حصل ردّ فهو على البنت وأحد الأبوين أو هما دون الزّوجة، ومع الحاجب يرّد على الأب والبنت دون الأم والزّوجة، ولو اجتمع الزوج أو الزّوجة مع الأبوين فللأم الثلث ولأحد الزوجين فرضه الأعلى والباقي للأب، ومع الإخوة للأم السّدس والباقي للأب بعد نصيب أحد الزوجين.

و ولد الولد و إن نزل يقوم مقام الولد مع عدم أبيه و من هو في طبقته و يقاسم الأبوين كأبيه، و شرط ابن بابويه في توريثه عدم الأبوين، و الأقرب يمنع الأبعد، فلا يرث ابن ابن ابن مع ابن ابن، و يرث كلّ منهم نصيب من يتقرّب به، فلولد البنت نصيب أمّه ذكراً كان أو أنثى و هو التّصف مع الانفراد أو مع الأبوين و يرّد عليه كأّمه و إن كان ذكراً، و لولد الابن نصيب الابن ذكراً كان أو أنثى و هو جميع المال إذا انفرد و الفاضل عن الفرائض إن اجتمع مع ذوي الفروض كالأبوين أو أحد الزّوجين.

ولو انفرد أولاد الابن وأولاد البنت فلاولاد الابن الثلثان و إن كان واحداً
أثنى ولأولاد البنت الثلث و إن كان أكثر ذكراً، ولو كان معها أبوان فلهما
السدسان والفاضل بينهم على ما بيناه، ولو كان هناك أحد الزوجين فله نصيب
الأدنى وللأبوين السدسان والباقي لأولاد الابن ولأولاد البنت أثلاثاً.
وأولاد البنت يقتسمون نصيب أتهم للذكر ضعف الأنثى على الأصح، وقيل
أن الأولاد يتقاسمون المال بينهم تقاسم الأولاد.

خاتمة :

لا يرث الجدة ولا الجدة مع الأبوين لكن يستحب للأبوين الطعمة لكل واحد بالأقل من سدس الأصل والزيادة مع زيادة نصيب المطعم على السدس، ولو نقص سقطت الطعمة في حقّه دون الآخر، فلو خلف أبوين وزوجاً وجدةً من قبل

قواعد الأحكام

الأب وجدّاً وجدةً من قبل الأمّ استحبّ للأمّ طعمة أبويها بسدس الأصل بينهما بالسّوية، ولو كان أحدهما كان السدس له ولا طعمة على الأب.
فلو كان معهما إخوة استحبّت للأب طعمة أبويه بسدس الأصل بينهما بالسّوية أو لأحدهما دون الأمّ، وكذا لو خلف أبويه وإخوة استحبّ للأب الطعمة خاصّة، ولو خلف أبويه خاصّة استحبّ لكلّ منها الطعمة، ولا يُطعمُ أحدهما أبوى الآخر، ولا طعمة للأجداد من الأب إلاّ مع وجود الأب، وكذا لا طعمة للأجداد من الأمّ إلاّ مع وجودها، ولا طعمة للأجداد إذا علوا.

تنقّة :

يجبى الولد الذّكر من تركة أبيه ثياب بدنّه وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما فات الأب من صلاة وصيام، وإنّما يجبى إذا لم يكن سفيهاً ولا فاسد المذهب ويخلّف الميّت غير ما ذكر، فلو لم يخلّف سواه لم يخصّ، وكذا لو قصر التصيب عنه على إشكال، ولو كان الأكبر أنثى لم تُحبّ وأعطى أكبر الذّكور، ولو كان الأكبر متعدّداً فالأقوى القسمة، ولو تعدّدت هذه الأجناس أعطى من الثياب وفي الباقي إشكال أقربيه إعطاء واحد يتخيره الوارث وفي العمامة نظر.

الفصل الثّاني : في ميراث الإخوة والأجداد : ومطالبه ثلاثة :

الأوّل : في ميراث الإخوة :

للأخ من الأبوين أو الأب المنفرد المال فإن تعدّدا تشاركوا بالسّوية، وللأخت من قبل الأبوين أو الأب المنفردة التّصف والباقي يرّد عليها، ولو تعدّدت فلهما أو لهنّ الثّلثان بالسّوية والباقي بينهما بالسّوية، ولو اجتمع الذّكور والإناث فالمال لهم للذّكر ضعف الأنثى.

ويمنع المتقرّب بالأبوين مطلقاً المتقرّب بالأب خاصّة، ويقوم المتقرّب بالأب

مقام المتقرب بالأبوين من الإخوة عند عدمهم وقسمتهم قسمتهم، وللواحد من ولد الأُم السدس أختاً كان أو أختاً والباقي يرث عليه، وللاثنين فصاعداً الثلث بالسوية والباقي يرث عليهم بالسوية ذكوراً كانوا أو إناثاً أو بالتفريق.

ولو اجتمع الإخوة المتفرقون فللمتقرب بالأُم السدس إن كان واحداً والثلث إن كان أكثر بالسوية والباقي للإخوة من قبل الأبوين للذكر ضعف الأنثى ويسقط المتقرب بالأب، ولو كان المتقرب بالأبوين واحداً ذكرراً فله الباقي، ولو كان أنثى فلها النصف والباقي يرث عليها دون المتقرب بالأُم وإن تعدد، ولو كان المتقرب بالأبوين أختين فلها الثلثان، وللواحد من كلاله الأُم السدس والباقي يرث على المتقرب بالأبوين خاصة دون المتقرب بالأُم.

ولو اجتمع الإخوة من الأب خاصة مع الإخوة من الأُم فللواحد من قبل الأُم السدس ذكراً كان أو أنثى والباقي للمتقرب بالأب إن كان ذكراً أو ذكوراً وإناثاً، ولو كان أنثى فلها النصف والباقي يرث عليها وعلى الواحد من كلاله الأُم أربعاً على رأى وعليها خاصة على رأى لدخول النقص، ولما روى عن الباقر عليه السلام في ابن أخت لأب وابن أخت لأُم أنَّ لابن الأخت للأُم السدس والباقي لابن الأخت للأب، وفي طريقها على بن فضال وفيه قول، ولو تعدد المتقرب بالأُم كان له الثلث وللأخت للأب النصف والباقي يرث عليها خاصة أو أخماساً.

ولو كان مع الواحد من قبل الأُم أختان فصاعداً للأب فللواحد السدس وللأختين فصاعداً الثلثان والباقي يرث أخماساً على الجميع أو على المتقرب بالأب خاصة على الخلاف، وتمنع الإخوة من يتقرب بهم من أولادهم، وأولاد الأب من العمومة والعَمَّات والحَوَلة والخالات وأولادهم دون الأجداد والجدات، وقال ابن شاذان: للأخ من الأُم مع ابن الأخ للأبوين السدس والباقي لابن الأخ، وليس بجيد لأن كثرة السبب تراعى مع تساوى الدرج.

قواعد الأحكام

ولو دخل الزوج أو الزوجة كان لهما نصيبها الأعلى وللأخ أو الأخت أو هما نصيبها السدس إن كان واحداً والثلث إن كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالأبوين واحداً كان أو أكثر ذكراً كان أو أنثى، ومع عدمهم فللمتقرب بالأب خاصة كذلك إلا أن يكون أنثى واحدة مع زوجة فللزوجة الربع وللأخت من قبل الأب النصف وللواحد من كلاله الأم السدس والباقي يرد على الأخت للأب خاصة أو عليها وعلى المتقرب بالأم أرباعاً على الخلاف.

المطلب الثاني : في ميراث الأجداد :

للجدة المنفرد المال وكذا الجدة سواء كان لأب أو لأم، ولو اجتمع الجدة والجدة تساويا إن كانا لأم وإن كانا لأب فللجدة الثلثان وللجدة الثلث، وللجدة أو الجدة أو لهما لأم مع جدة أو جدة أو هما لأب الثلث إن كان واحداً أو أكثر بالسوية والباقي للجدة أو الجدة أو لهما للأب أثلاثاً، ولو دخل زوج أو زوجة كان لهما نصيبها الأعلى النصف للزوج والربع للزوجة، وللجدة أو الجدة أو هما للأم ثلث الأصل والباقي للجدة أو الجدة أو هما للأب.

ويمنع الجدة أو الجدة لأب كانا أو لأم كل من يتقرب بها من آبائهما أو أجدادهما وأولادهما وهم العمومة والعمات والحولة والخالات وأولادهم، ولا يمنعون الإخوة والأخوات ولا أولادهم، والجدة الأعلى ذكراً كان أو أنثى يمنع العم والعمة والخال والخالة وأولادهم، والجدة للأم يمنع أب الجدة للأب وكذا الجدة للأب يمنع أب الجدة للأم وكذا الأنثى. ومع فقد الأجداد الدنيا يرث أجداد الأب وأجداد الأم، فلو ترك جدة أبيه وجدة أبيه وجدة أمه وجدة أمه وجدة أبيها وجدة أمها، كان لأجداد الأم الثلث بالسوية والثلثان لأجداد الأب : ثلثاهما للجدتين من قبل أبيه أثلاثاً والثلث للجدتين من قبل أمه كذلك وينقسم من مائة وثمانية، ولو كان معهم زوج أو زوجة دخل التقص على أجداد

الأب الأربعة دون أجداد الأمّ بسهمها الأعلى، ويشارك الأجداد و إن علوا الإخوة وأولادهم و إن نزلوا، فإذا اجتمعوا كان الجدّ من الأب كالأخ من قبله أو من قبل الأبوين، والجدّة كالأخت والجدّ من الأمّ كالأخ من قبلها وكذا الجدّة، ولو كان معهم زوج أو زوجة أخذوا نصيبها الأعلى واقتسم الأجداد والإخوة كما قلناه.

فإذا اجتمع جدّ و جدّة أو أحدهما من قبل الأمّ مع إخوة لها كان الثلث بينهم للذكر مثل الأنثى، و إن اجتمع جدّ أو جدّة أو هما لأب مع أخ أو أخت أو هما للأبوين أو للأب كان الجدّ كالأخ والجدّة كالأخت، فإذا اجتمع الإخوة المتفرقون مع الأجداد المتفرقين كان للإخوة والأجداد من قبل الأمّ الثلث بالسوية والباقي للإخوة والأخوات من قبل الأبوين والأجداد والجدّات من قبل الأب بالسوية، وسقط الإخوة والأخوات من قبل الأب.

ولو اجتمع الجدّ أو الجدّة أو هما من الأب مع الأخ أو الأخت أو هما من الأمّ، كان للأخ أو الأخت السدس والباقي للأجداد من قبل الأب و إن كان واحداً أنثى على إشكال، ولو كانا اثنين كان لهما الثلث والباقي للأجداد من قبل الأب، ولو كان الجدّ أو الجدّة أو هما من قبل الأمّ مع أخ أو أخت أو هما من قبل الأبوين أو الأب، كان للجدّ أو الجدّة أو هما من قبل الأمّ الثلث والباقي للإخوة من قبل الأبوين، وفي الأخت المنفردة من قبل الأب إشكال.

ولو اجتمع مع الأجداد للأب إخوة من قبله أو من قبل الأبوين وأجداد من قبل الأمّ، كان للجدّين من قبل الأمّ أو لأحدهما الثلث والثلثان للأجداد والإخوة من قبل الأب، ولو اجتمع مع الإخوة الأجداد العليا والدنيا كان المقاسم للإخوة الدنيا دون العليا، ولو فقد الأدنى ورث الأبعد، ولا يرث الأعلى للأب مع الأدنى للأمّ وكذا العكس. ولو خلف مع الأجداد الثمانية أخاً لأب كان لأجداد الأمّ الثلث بالسوية والباقي للأخ والأجداد من قبل الأب، والأقرب أنه يأخذ مثل نصيب الجدّ من قبل أب الأب.

وهل يوقر ثلث الثلثين على جدّ أمّ الأب وجدّتها ويقسم ثلثا الثلثين على الأخ والجدّة والجدّة من قبل أب الأب أخاساً؟ الأقرب ذلك، فيصحّ من خمس مائة وأربعين، ويحتمل دخول التقصص على أجداد الأب الأربعة فتصحّ من مائة وست وخمسين، لأنك تضرب أربعة سهام أجداد الأمّ في أصل الفريضة وهي ثلاثة يصير اثني عشر، ثم تضرب ثلاثة عشر سهام أجداد الأب وهي تسعة وسهام الأخ وهي أربعة في اثني عشر، فلأخ اثنان وثلاثون وكذا لجدّة الأب من أبيه، و لجدّة الأب من أبيه ستة عشر وكذا لجدّة الأب من أمّه، وثمانية لجدّة الأب من أمّه ولكلّ من أجداد الأمّ ثلاثة عشر، وكذا لو تعدّدت الإخوة من الأب أو من الأمّ.

ولو شارك الأجداد الثمانية أحد الزوجين أخذ نصيبه الأعلى، والثلث للأجداد الأربعة من قبل أبوى الأمّ ودخل التقصص على أجداد الأب الأربعة، وقد يتفق مع تباعد الدرج كون الجدّة من قبل الأبوين، فالأقرب أنّه يمنع الجدّة للأب دون الجدّة للأمّ لكن للجدّة للأمّ معه الثلث، ولو خلف الأجداد الأربعة من قبل الأب مع جدّ واحد للأمّ كان للجدّة الواحد الثلث والباقي للأجداد الأربعة.

المطلب الثالث : في ميراث أولاد الإخوة والأخوات :

وهؤلاء يقومون مقام آبائهم مع عدمهم ويرث كلّ منهم نصيب من يتقرّب به، فإن كان واحداً فله النصيب وإن كان أكثر اقتسموه بالسوية إن كانوا ذكوراً أو إناثاً أو اختلفوا وكانوا من قبل الأمّ، ولو اختلفوا من قبل الأب أو الأبوين كان للذكر مثل حظّ الأنثيين، فلأولاد الأخ للأب أو لها إذا انفردوا المال، وإن اجتمعوا مع ذى فرض فلهم الباقي ولأولاد الأخت للأبوين أو للأب مع عدم المتقرّب بالأبوين التصف والباقي يرث عليهم إن لم يشاركهم غيرهم، ولو كانوا أولاد أختين فصاعداً كان لهم الثلثان والباقي يرث عليهم، ولو دخل الزوج أو الزوجة عليهم كان له نصيبه الأعلى والباقي لهم.

ويقوم أولاد كلاله الأب مقام أولاد كلاله الأبوين مع فقدهم ولا يرثون معهم شيئاً، ولأولاد الأخ أو الأخت من الأم السدس بالسوية، ولو كانوا أولاد اثنين فصاعداً كان لهم الثلث لكل فريق منهم نصيب من يتقرب به بالسوية، فلأولاد الأخ سدس وإن كان واحداً ولأولاد الأخت سدس وإن كانوا مائة، ولو اجتمع أولاد الكلالات الثلاث كان لأولاد كلاله الأم الثلث إن كان المنسوب إليه أكثر من واحد لكل فريق نصيب من يتقرب به والسدس إن كان واحداً؛ ولأولاد كلاله الأب والأم الثلثان أو الباقي.

فإن كانوا أولاد أخ أو أولاد أخت تساوا للذكر ضعف الأنثى، وإن كانوا أولاد أخ وأولاد أخت، فلأولاد الأخ الثلثان من الباقي للذكر ضعف الأنثى ولأولاد الأخت الثلث للذكر ضعف الأنثى ويسقط أولاد كلاله الأب، ولو دخل عليهم زوج أو زوجة كان له نصيبه الأعلى ولمن تقرب بالأم ثلث الأصل إن كانوا أولاد أخ وأخت أو أولاد أخوين أو أختين، والسدس إن كانوا أولاد واحد والباقي لأولاد كلاله الأبوين زائداً كان أو ناقصاً، فإن لم يكونوا فلأولاد كلاله الأب خاصة، ولو حصل رد اختص بأولاد الإخوة من الأبوين، ولو كانوا أولاد أخ أو أخت لأم وأولاد أخت لأب خاصة في الردة الخلاف، فلو اجتمع معهم الأجداد قاسموهم كما يقاسمهم الإخوة.

ولو خلف ابن أخ وبنت ذلك الأخ لأب وابن أخت وبنت تلك الأخت له وابن أخ وبنت ذلك الأخ لأم وابن أخت وبنت تلك الأخت لأم مع الأجداد الثمانية، أخذ الثلثين الأجداد من قبل الأب مع أولاد الأخ والأخت الأربعة؛ فللجدة والجدّة وأولاد الأخ والأخت ثلثا الثلثين للجدّة، وأولاد الأخ ثلثا ذلك نصفه للجدّة ونصفه لأولاد الأخ والثلث للجدّة، ولأولاد الأخت نصفه للجدّة ونصفه لأولاد الأخت أثلاثاً، وثلثها للجدّة والجدّة من قبل أم الأب، والثلث للأجداد الأربعة. من الأم ولأولاد الإخوة من قبلها أسداساً، لكل جدّة سدس ولأولاد الأخ

قواعد الأحكام

للأُم سدس ولأولاد الأخت سدس آخر، ويصحّ من ثلاث مائة وأربعة وعشرين.
ولو خلف مع الإخوة من الأب جدّاً قريباً لأب ومع الإخوة من الأم جدّاً
بعيداً منها أو بالعكس، فالأقرب أنّ الأدنى هنا يمنع الأبعد مع احتمال عدمه لعدم
مزاحمته به، ولو تجرّد البعيد عن مشارك من الإخوة مُنِع وكذا لو كان الأعلى من
الأم مع واحد من قبلها منع، وكذا الأقرب فيما لو خلف الجدّ من قبل الأم وابن أخ
من قبلها مع أخ من قبل الأبوين أو من الأب فإنه يرث الأبعد مع الأقرب.

الفصل الثالث : في ميراث الأعمام والأخوال : وفيه مطلبان :

الأول : في ميراث العمومة والخطولة :

لعمّ المنفرد المال وكذا العمّان والأعمام بالسوية إن تساوا في المرتبة وكذا
العمة والعمتان والعمّات، ولو اجتمعوا فللذكر ضعف الأنثى إن كانوا من الأبوين
أو من الأب وإلا فبالسوية، والمتقرّب بالأبوين وإن كان واحداً أنثى يمنع
المتقرّب بالأب خاصّة وإن تعدّد مع تساوى الدرج، ولو اجتمع المتفرّقون سقط
المتقرّب بالأب خاصّة وكان للمتقرّب بالأمّ السدس إن كان واحداً ذكراً كان أو
أنثى، والثلث إن كان أكثر بالسوية، وإن اختلفوا في الذكورية والباقي للمتقرّب
بالأبوين واحداً كان أو أكثر، ولو عُذِمَ المتقرّب بالأبوين قام المتقرّب بالأب
مقامهم ويقسمون حصّة المتقرّب بالأبوين للذكر أيضاً ضعف الأنثى.

ولو اجتمع الواحد من كلاله الأمّ مع العمة للأب فصاعداً كان للواحد
السدس والباقي للعمة أو ما زاد ولا ردّ هنا، ولو خلف معهم زوجاً أو زوجة كان
له نصيبه الأعلى والباقي يقسم على ما ذكرناه، ولا يرث ابن العمّ مع العمّ إلا في
مسألة إجماعية وهي ابن عمّ من الأبوين أولى بالمال من العمّ للأب ولو تغيّر الحال
انعكس الحجب، فلو كان بدل العمّ عمّة أو بدل الابن بنتاً كان الأبعد ممنوعاً
بالأقرب وإن جمع الأبعد السببين.

ولو اجتمع مع العمّ وابن العمّ خال أو خالة فالأجود حرمان ابن العمّ ومقاسمة الخال والعمّ، ويحتمل حرمان العمّ وابن العمّ وحرمان الخال والعمّ وكذا لو اجتمعا مع العمّ للأُمّ، ولو كان معهما زوج أو زوجة أخذ نصيبه الأعلى، وهل يأخذ العمّ أو ابن العمّ؟ إشكال، ولو تعدّد أحدهما أو كلاهما فالإشكال أقوى، ولا يرث الأبعد في غير هذه المسألة مع الأقرب.

والحال إذا انفرد أخذ المال وكذا إن تعدّد بالسوية وإن اختلفوا في الذكورية مع تساوى النسبة، وكذا الخالة والحالات. والحال أو الخالة أو هما من الأبوين يمنع المتقرّب بالأب خاصّة اتحد أو تعدّد، ولا يمنع المتقرّب بالأُمّ بل يأخذ المتقرّب بالأُمّ السدس إن كان واحداً والثلث إن كان أكثر بالسوية، والباقي للمتقرّب بالأبوين ذكوراً كانوا أو إناثاً أو هما معاً بالسوية، ويقوم المتقرّب بالأب مقام المتقرّب بالأبوين عند عدمه.

ولو اجتمع الأخوال المتفرّقون سقط المتقرّب بالأب و كان للمتقرّب بالأُمّ السدس إن كان واحداً والثلث إن كان أكثر بالسوية، والباقي لمن يتقرّب بالأبوين واحداً كان أو أكثر بالسوية وإن كانوا ذكوراً وإناثاً، ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة أخذ نصيبه الأعلى والباقي بين الأخوال على ما فصلناه، فلو خلفت زوجها وخالاً من الأُمّ وخالاً من الأبوين، فللزوجة النصف وللخال للأُمّ سدس الثلث وقيل سدس الباقي والمتخلف للخال من الأبوين، وللخال للأُمّ أو الخالة السدس مع الخالة للأب والباقي للخالة من الأب ولا ردّ.

ولو اجتمع الأعمام والأخوال كان للخال - واحداً كان أو أكثر - الثلث والباقي للأعمام وإن كان واحداً، ولو اجتمع الأعمام والأخوال المتفرّقون كان للأخوال الثلث سدس الثلث للخال أو الخالة من قبل الأُمّ، ولو كان أكثر من واحد كان له ثلث الثلث بالسوية والباقي لمن تقرّب بالأبوين بالسوية أيضاً وسقط المتقرّب بالأب، وسدس الثلثين للعمّ أو العمّة من قبل الأُمّ، ولو كان أكثر من

قواعد الأحكام

واحد فله الثلث بالسوية والباقي للمتقرب بالأبوين وسقط المتقرب بالأب.
ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة كان له النصف أو الربع وللخال أو الخالة أو
هما الثلث سدسه لمن يتقرب بالأم إن كان واحداً، وثلثه إن كان أكثر بالسوية
والباقي للمتقرب بالأبوين، وللعمومة والعَمَّات الباقي بعد سهم الزوجين، والأخوال على
ما بيناه سدسه لمن تقرب بالأم وإن كان واحداً وإلا فالثلث بالسوية والباقي للمتقرب بالأبوين
للدكر ضعف الأنثى لأم وخالتين لأب وعمتين لأم وعمّة وعمتين لأب أصلها مائة وثمانون،
ثم نجعل نصيب كلّ واحد منقسماً على أولاده فيبلغ خمس مائة وأربعين: لذوي القربات
الأربع مائتان وأحد وستون ولذوي القاربتين مائة وخمسة وثلاثون ولخوafd العمّ الثلاثة ستّة
وتسعون ولخوafd العمّة ثمانية وأربعون.

وعمومة الميت وعمّاته وخوؤلته وخالاته وأولادهم وإن نزلوا أو لى من
عمومة الأب وعمّاته وخوؤلته وخالاته وعمومة الأم وعمّاتها وخوؤلته وخالاتها
وأولادهم، فابن العمّ وإن نزل أو لى من عمّ الأب سواء اتّفقت أنسابها أو
اختلفت، وهكذا عمومة الأبوين وأولادهم وخوؤلته وأولادهم أو لى من عمومة
الجلتين وخوؤلتهما، وعمّ الأب من الأب أو لى من ابن عمّ الأب من الأبوين،
وهكذا كلّ أقرب يمنع الأبعد وإن تقرب الأبعد بسببين والأقرب بسبب واحد.

ولو اجتمع عمّ الأب وعمّته وخاله وخالته وعمّ الأم وعمّتها وخالها
وخالتها، فلاعمام الأم وأخوالها الثلث بالسوية وثلث الثلثين لخال الأب وخالته
بالسوية وثلثاه لعمّه وعمّته للدكر ضعف الأنثى وينقسم من مائة وثمانية،
ويحتمل أن يكون لعمّ الأم وعمّتها ثلثا الثلث بالسوية وثلثه لخالها وخالتها بالسوية
فتصحّ من أربعة وخسين، وعلى الأول لو زاد أعمام الأم على أخوالها أو بالعكس
احتمل التّصنيف ضعيفاً والتّسوية قوياً، ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة دخل
التقص على المتقرب بالأب من العمومة والحوؤلة دون عمومة الأم وخوؤلته.

ولو اجتمع عمّ الأب وعمّته من الأبوين ومثلهما من الأم وخاله وخالته من
الأبوين ومثلهما من الأم وعمّ الأم وعمّتها من الأبوين ومثلهما من الأم وخالها

وخالتها من الأبوين ومثلها من الأم، كان للأعمام والأخوال الثمانية من قبل الأم الثلث : ثلثه لأخوالها الأربعة بالسوية وثلثاه لأعمامها كذلك، ويحتمل قسمته أثماناً ويحتمل أن يكون ثلث الثلث للأخوال الأربعة : ثلثه لمن يتقرب بالأم وثلثاه للمتقرب بالأبوين وثلثاه لأعمامها الأربعة : ثلثها لمن يتقرب بالأم وثلثاها لمن يتقرب بها.

ويحتمل قسمة الثلث نصفين نصفه للأخوال إما على التفاوت أو على التسوية ونصفه لأعمامها كذلك، وثلث الثلثين للحوالة الأب : ثلثه للخال والحالة من قبل أمه بالسوية وثلثاه لخاله وخالته من الأبوين كذلك، وثلثا الثلثين للعمتين والعمتين : ثلثه للعم والعمة من قبل الأم بالسوية وثلثاه للعم والعمة من قبل الأب أثلاثاً.

المطلب الثاني : في ميراث أولاد العمومة والحوالة :

أولاد العمومة والعمات يقومون مقام آبائهم عند عدمهم، ولا يرث ابن عم مع خال وإن تقرب بسبيين، ولا ابن خال مع عم وإن تقرب بها بل الأقرب وإن اتحد سببه يمنع الأبعد وإن تكثر سببه، وكذا في صنفه كبنى العم مع العم وبني الخال مع الخال إلا المسألة الإجماعية وقد سلفت.

ولو اجتمع أولاد العمومة المتفرقين كان لأولاد العم للأم السدس إن كانوا لواحد والثلث إن كانوا لأكثر بالسوية، ولأولاد العم للأبوين الباقي لواحد كانوا أو لأكثر للذكر ضعف الأنثى ويسقط المتقرب بالأب، وأولاد الحوالة يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به، ولو اجتمع أولاد الحوالة المتفرقين كان لأولاد الخال للأم السدس إن كانوا لواحد والثلث إن كانوا لأكثر بالسوية، والباقي لأولاد الخال للأبوين لواحد كانوا أو لأكثر بالسوية. ولو اجتمع أولاد الخال وأولاد العم فلاولاد الخال الثلث لواحد كانوا أو

قواعد الأحكام

لأكثر ولأولاد العمّ الباقي، ثم إن اتفقوا في الجهة تساوا في القسمة و إلا كان سدس الثلث لأولاد الخال أو الخالة للأُمّ بالسوية، وثلثه لأولاد المتعّد لكل نصيب من يتقرّب به بالسوية، وباقي الثلث لأولاد الخال أو الخالة أو لها للأبوين أو للأب بالسوية، وسدس الثلثين لأولاد العمّ أو العمة للأُمّ للذكر مثل الأنثى، وثلثهما لأولاد المتعّد لكل نصيب من يتقرّب به للذكر مثل الأنثى، والباقي لأولاد العمّ أو العمة أو لها للأبوين أو للأب للذكر ضعف الأنثى.

ولو كان معهم زوج أو زوجة كان له النصف أو الربع ولبنى الأخوال ثلث الأصل والباقي لبنى الأعمام، كما أنّهما لو دخلا على الأعمام والأخوال كان لهما النصف أو الربع ولمن يتقرّب بالأُمّ نصيبه الأصلي من أصل التركة والباقي لقربة الأبوين، فإن لم يكونوا فلقربة الأب.

فائدة :

قد يجتمع للوارث سببان فإن لم يمنع أحدهما الآخر ورث بهما، كابن عمّ لأب هو ابن خال لأُمّ أو ابن عمّ هو زوج أو بنت عمّ هي زوجة أو عمة لأب هي خالة لأُمّ، ولو منع أحدهما الآخر ورث من جهة المانع كأخ هو ابن عمّ فإنّه يرث من جهة الأخوة خاصّة.

ونقل أنّ شخصاً مات وخلف ابن ابن عمّ له من قبل أبي أبيه هو ابن ابن خال له من قبل أمّ أمّه هو ابن بنت خالة له من قبل أبي أمّه هو ابن بنت عمّة له من قبل أمّ أبيه، وابن بنت عمّة له أخرى من قبل أمّ أبيه هما ابنا بنت خالة له أيضاً من قبل أبي أمّه وأختاً لهما كذلك، وثلاثة بنى ابن عمّ له آخر من قبل أبي أبيه، وثلاث بنات بنت عمّة له من قبل أبي أبيه.

وتحقّقه أنّ الشخص الأول له أربع قرابات وذلك لأنّ عمّ المتوفى لأبيه كان هو خاله لأُمّه فولد ابناً وكانت عمّته لأُمّه هي خالته لأبيه فولدت بنتاً ثم تزوّجها

الابن المذكور فولدت له ابناً فله هذه القربات الأربع فيجعل كأربعة نفر، وهكذا في أولاد العمّة الأخرى الذين هم أولاد الخالة أيضاً، فتكون المسألة كمن ترك خالاً لأمّ وخالتين لأب وعمّتين لأمّ وعمّة وعمّين لأب أصلها مائة وثمانون، ثم نجعل نصيب كلّ واحد منقسماً على أولاده فيبلغ خمس مائة وأربعين: لذوي القربات الأربع مائتان وأحد وستون ولذوي القربتين مائة وخمسة وثلاثون ولخوفاة العمّ الثلاثة ستّة وتسعون ولخوفاة العمّة ثمانية وأربعون.

تنمّة :

لو خلف عمّة لأب هي خالة لأمّ وعمّة أخرى لأب وخالة أخرى لأب وأمّ، كان للعمّتين من الأب الثلثان بالسوية وللخالة التي هي عمّة سدس الثلث وللأخرى الباقي، فالفريضة من ثمانية عشر لكلّ عمّة ستّة وللخالة العمّة سهم آخر وللخالة الأخرى خمسة.

الفصل الرابع : في ميراث الأزواج :

للزّوج مع الولد ذكراً كان أو أنثى أو ولد الولد وإن نزل كذلك الرّبع ومع عدمهم أجمع التّصف مع جميع الوراث والباقي للقريب إن وجد، فإن فقد فلمولى النّعمة فإن فقد فلضامن الجريرة فإن فقد قيل يرّد عليه وقيل يكون للإمام سواء دخل أو لا، وللزّوجة مع الولد أو ولد الولد وإن نزل الثّمن ومع عدمه الرّبع مع جميع الوراث والباقي لمن كان من ذوى التّسبب، فإن فقدوا أجمع فلمولى النّعمة فإن فقد فللضامن فإن فقد قيل يرّد عليها وقيل للإمام وقيل يرّد حال الغيبة سواء دخل أو لا، ولو تعدّدت الزّوجات كان لمن الرّبع مع عدم الولد بالسوية بينهم سواء دخل بهنّ أو بعضهنّ أو لا، والثّمن مع الولد بينهم بالسوية.

والمطلقة رجعية ترث في العدة كالزّوجة ويرثها الزّوج فيها، ولا توارث في

قواعد الأحكام

البائن كالملقة ثلاثاً، وغير المدخول بها واليايسة والمختلة والمباراة والمعتة عن وطء الشبهة أو الفسخ، فلورجعت المختلة والمباراة في البذل في العدة توارثا على إشكال إذا كان يمكنه الرجوع، ولو طلق ذوالأربع إحداهن وتزوج غيرها ثم اشتبهت المطلقة فللأخيرة ربع الثمن والباقي بين الأربعة بالسوية، وهل ينسحب على غيره بأن تشبه الخامسة أيضاً أو تشبه المطلقة بواحدة أو اثنتين أو ثلاث؟ إشكال.

ولو تزوج المريض ومات في مرضه ورثت إن دخل وإلا بطل العقد ولا ميراث لها ولا مهر، ولو ماتت هي قبل الدخول في توريثه منها نظر، ولو برىء ثم مات توارثا مطلقاً، ولو كان المريض الزوجة فكالصحيحة، والزوج يرث من جميع ما تخلفه المرأة سواء دخل أو لا إذا كان العقد في غير مرض الموت، أما الزوجة فإن كان لها ولد من الميت فذلك، وإن لم يكن لها ولد فالمشهور أنها لا ترث من رقة الأرض شيئاً وتعطى حصتها من قيمة الآلات والأبنية والتخل والشجر، وقيل إنما تمنع من الدور والمساكن، وقيل ترث من قيمة الأرض أيضاً لا من العين، ولو اجتمعتا ورثت ذات الولد كمال الثمن من رقة الأرض ونصفه من الباقي.

ولو طلق المريض أربعاً وخرجن من العدة ثم تزوج أربعاً ودخل ثم طلقهن وخرجت عدتهن ثم تزوج أربعاً وفعل كالأول وهكذا إلى آخر السنة ومات قبل بلوغها في ذلك المرض من غير برء ورث جميع المطلقات وغيرهن الربع بينهن بالسوية أو الثمن.

الفصل الخامس : في الولاء : وأقسامه ثلاثة :

الأول : ولء العتق :

وإنما يرث المستبرع بالعتق إذا لم يتبرأ من ضمان الجريرة ولم يكن للعتيق وارث من النسب وإنما يرث المولى من أعلى ولا يرث من أسفل، وهل يؤرث

الولاء أو يورث به؟ إشكال أقربه الثاني؛ لقوله عليه السلام: إنما الولاء لمن أعتق، وقوله عليه السلام: الولاء لحمه كلحمه التسبب، والتسبب يورث به ولا يورث، وإنّ الولاء يحصل بإنعام السيّد على عبده بالعتق وهو غير منتقل فلا ينتقل معلوله، ويرث العتيق من عصابات سيّده أقربهم إليه وأولاهم بميراثه يوم موت العبد، فعلى هذا لو مات المعتق وخلف ولدين ثم مات أحدهما عن أولادٍ ثم العتيق ورثه الولد الباقي خاصّة على الثاني واشترك الباقي وورثة الأول نصفين على الأول.

ولا يجتمع الميراث بالولاء والتسبب سواء اتحد الوارث بهما أو اختلف بل يرث بالتسبب خاصّة ولو أعتق الرّجل وابنته عبداً ثم مات عنها وعن ابن ثم مات العبد فالولاء بين البنت والابن نصفان، وإن قلنا البنات يرثن بالولاء كان لها الثلثان، فإن مات الابن قبل العبد وخلف بنتاً ثم مات العبد وخلف معتقة نصفه وبنت أخيها، فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال، وإن جعلنا للبنت ميراثاً بالولاء ورثت البنت من أبيها ثلث حصّته إن جعلنا الولاء موروثاً وإلا فلا.

ولو خلف الميت بنت مولاه ومولى أبيه فتركت لبيت المال إن منعنا البنت لأنّه ثبت عليه الولاء بالمباشرة فلا يثبت عليه بإعتاق الأب، ولو ماتت امرأة حرة لا ولاء عليها وأبواها رقيقان بأن سببا لكفرهما وأسلمت دونها فتحرّرت واسترقا وخلفت معتق أبيها لم يرثها لأنّه إنّما يرث بالولاء وهذه لا ولاء عليها.

ولو ماتت المعتقة وخلفت ابنها وأخاها ثم مات مولاهما فميراثه لابنها على قول المفيد رحمه الله عليه، فإن مات ابنها بعدها وقبل مولاهما وترك عصبة كأعمامه ثم مات العبد وترك أخا مولاه وعصبة ابنها فميراثه لأخى مولاه لأنّه أقرب عصبة المعتق، فإن انقرض عصبتها كان بيت المال أحقّ به من عصبة ابنها، ولو قلنا الولاء يورث كالمال يرثه عصبة الابن، ولا يرث العتيق من أقارب معتقه بعد أولاده إلاّ العصبة على رأى وأقرب العصابات يمنع الأبعد.

ولو مات المعتق وخلف أباً معتقه وابنه فللأب السّدس والباقي للابن، ولو

قواعد الأحكام

كان عوض الأب جدّاً كان المال للابن، ولو خلف أخا معتقه وجدّه تساويًا، ولو خلف جدّ معتقه وابن أخى معتقه فللجدّ النصف ولا بنى الأخ النصف، ولو خلف جدّاً وعمّا لمعتقه فالمال للجدّ، ولو خلف المعتق ابنين ثمّ ماتا وخلف أحدهما عشرة والآخر واحداً ثمّ مات العبد، فإن جعلنا الولاء يورث كان للواحد النصف وللشركة نصف وإن قلنا يورث به فكذلك، ويحتمل كون الميراث بينهم على عددهم لكل واحد جزء من أحد عشر.

ولو خلف السيّد ابنه وابن ابنه فمات ابنه بعده عن ابن ثمّ مات عتيقه فيراثه بين ابني الابنين نصفان على الثّاني، وكان لابن الابن الذى كان حيّاً عند موت أبيه على الأوّل، ولومات السيّد عن أخ من أب وابن أخ من الأبوين فمات الأخ من الأب عن ابن ثمّ مات العتيق فاله لابن الأخ من الأبوين، وعلى الآخر هو لابن الأخ من الأب، والزّوج والزّوجة يرثان نصيبها الأعلى والباقي للمنعم أو لمن يقوم مقامه عند عدمه.

الثّاني : ولاء تضمّن الجريرة :

ومن توالى إلى أحد يضمّن حدثه ويكون ولاؤه له صحّ ويثبت به الميراث لكن مع فقد كلّ مناسب ومعتق ويرث مع الزّوج والزّوجة، فلها نصيبها الأعلى والباقي للضّامن وهو أولى من الإمام ولا يتعدّى الميراث الضّامن، فلو مات المضمون ورثه الضّامن مع فقد النسب والمعتق، ولومات الضّامن أولاً لم يرثه أولاده ولا ورثته ولا يرث المضمون الضّامن، ولا يضمّن إلّا سائبة لا ولاء عليه كالمعتق في الكفّارات والتّدورات أو من لا وارث له.

الثالث : ولاء الإمامة :

و إذا غُدم كلّ وارث من مناسب ومسائب يرث الإمام، ولو وجد معه

الزَّوْجَانِ فِي تَوْرِيثِهِ مَعَهَا خِلَافٌ سَبَقَ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ ظَاهِرًا أَخَذَهُ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ، وَكَانَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَضَعُهُ فِي فَقَرَاءِ بَلَدِهِ وَضَعْفَاءِ جِيرَانِهِ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا حَفِظَ لَهُ أَوْ صَرَفَ فِي الْمَحَاوِجِ، وَلَا يُعْطَى سُلْطَانُ الْجَوْرِ مَعَ الْأَمْنِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَلَمْ يَخْلَفْ وَارِثًا كَانَ مِيرَاثُهُ لِلْإِمَامِ، وَكُلُّ مَا يَتْرَكُهُ الْمُشْرِكُونَ خَوْفًا وَيَفَارِقُونَهُ مِنْ غَيْرِ حَرْبٍ فَهُوَ لِلْإِمَامِ.

وَمَا يُؤْخَذُ صَلَاحًا أَوْ جُزِيَّةً فَهُوَ لِلْمُجَاهِدِينَ وَمَعَ عَدَمِهِمْ يَقْسَمُ فِي الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَصَالِحِ. وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فِي حَالِ الْحَرْبِ لِلْمَقَاتِلَةِ بَعْدَ الْخُمْسِ وَمَا يَأْخُذُهُ سِرِّيَّةً بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَهُوَ لَهُ خَاصَّةً، وَمَا يُؤْخَذُ غِيلَةً فِي زَمَانِ الْهَدَنَةِ يَعَادُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ كَانَ لَأَخِيهِ بَعْدَ الْخُمْسِ.

المقصد الثالث : في اللّواحق : وفيه فصول :

الأول : في ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا :

وَلَدُ الْمَلَاعِنَةِ تَرِثُهُ أُمُّهُ وَوَلَدُهُ وَزَوْجُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ وَكُلٌّ مِنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأُمِّ، فَعِ الْوَلَدُ لِلْأُمِّ السَّدَسُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا أَوْ ذَكَرًا وَأُنْثَى وَالباقى للأولاد، ولو لم يكن ولد فلها الثلث والباقي بالزَّوْجِ، فَإِنْ فَقَدَتِ الْأُمُّ وَالْأَوْلَادُ وَرِثَهُ الْإِخْوَةُ مِنْ قَبْلِهَا وَالْأَجْدَادُ مِنْ قَبْلِهَا وَيَتَرْتَّبُونَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ، وَمَعَ عَدَمِهِمْ فَالْأَخْوَالُ وَالْحَالَاتُ وَأَوْلَادُهُمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّرْتِيبِ بِالسُّوِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَرَاتِبِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْأُمِّ قَرَابَةٌ أَصْلًا وَرِثَهُ الْإِمَامُ دُونَ الْأَبِ وَمَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ، وَيَرِثُ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ سَهْمَهُمَا مَعَ كُلِّ دَرَجَةٍ، وَيَرِثُ هُوَ مِنْ قَرَابَةِ الْأُمِّ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ أَبُوهُ بَعْدَ اللَّعَانِ وَرِثَ الْوَلَدُ أَبَاهُ دُونَ الْعَكْسِ، وَهَلْ يَرِثُ أَقَارِبُ الْأَبِ مَعَ اعْتِرَافِهِ؟ إِشْكَالٌ، وَلَوْ قِيلَ يَرِثُهُمْ إِنْ اعْتَرَفُوا بِهِ وَكَذَّبُوا الْأَبَ فِي اللَّعَانِ وَيَرِثُونَهُ كَانَ وَجْهًا، وَلَوْ خَلَفَ أَخَوَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَالْآخَرُ مِنَ الْأُمِّ تَسَاوَا لِسُقُوطِ اعْتِبَارِ نَسَبِ الْأَخِ بِالْأَبِ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ أَخًا لِأَبُوَيْهِ

قواعد الأحكام

وأختاً لأُمّه أو أختين فإنهما يتساويان وكذا ابن الأخ للأُمّ، ولو خلف أخوين من الأبوين مع جدّ وجدة للأُمّ تساوا.

ولو أنكر الحمل فتلاعنا فولدت توأمين توارثا بالأُمومة دون الأبوة، ولو ماتت الأُمّ ولا وارث سواه فإرثها له، ولو كان معه أبوان أو أحدهما فلكلّ السدس والباقي له، ولو كان مع الأبوين أنثى فلها التّصف وللأبوين السدسان ويرد الباقي أخماساً، ومن برأ عند السلطان من جريرة ولده وميراثه ثم مات الولد قيل يرثه عصبية الأب دون الأب وليس بجيد.

ولا يرث أحد الزّانين ولد الزّنا ولا أحد من أقاربها ولا يرثهم هولعدهم التّسب شرعاً وإنما يرثه ولده وزوجه أو زوجته، فإن فقد أولاده فميراثه للإمام ومع الزّوجين الخلاف، وروى أنّ ميراثه لأُمّه ومن يتقرّب بها وهي مطروحة

الفصل الثّاني : في ميراث الخنثى :

من له فرجان يرث على الفرج الذي يبول منه، فإن بال منها فعلى الذي يسبق منه البول، فإن جاء منها ورث على الذي ينقطع أخيراً، فإن تساويا أخذاً وتركاً حصل الاشتباه فقيل بالقرعة، وقيل بعدة أضلاعه فإن اختلف عدد الجنين فذكر وإن اتفقا فأنثى، وقيل يرث التّصيبين وهو الأشهر، ونبات اللّحية وتفلّك الثدي والحبل والحيض علامات على الأقرب، وفي كيفة معرفته طرق أربعة :

الأول : أن يجعل مرّة ذكراً ومرّة أنثى وتعمل المسألة على هذا مرّة وعلى هذا أخرى ثمّ تضرب إحداها في الأخرى إن تباينت أو في وفقهما إن اتفقتا وتجزىء بإحداها إن تماثلتا وبالأكثر إن تناسبتا ثمّ تضربها في اثنين ثمّ تجمع ما لكل واحد منها إن تماثلتا وتضرب إحداها في الأخرى إن تباينت أو في وفقهما إن اتفقتا فيدفعه إليه وهذا يسمّى التنزيل.

الثّاني : أن يجعل للخنثى سهم بنت ونصف بنت، فلو خلف ابناً وبنتاً وخنثى

بَسَطَتْ سهامهم فتجعل لخصّة الابن نصفاً ولخصّة البنت نصفاً فيكون أقلّ عدد نفرض للبنت اثنان وللذكر ضعفها وللخنثى نصفها فالفريضة من تسعة، ولو كان مع الخنثى ذكر فالفريضة من سبعة، ولو كان معها أنثى، فالفريضة من خمسة.

الثالث : أن نوريته بالدعوى في ما بقى بعد اليقين . كمسألة الابن والبنت والخنثى للذكر الخمسان بيقين وهي ستة عشر من أربعين وهو يدعى النصف عشرين، وللبنات الخمس بيقين ثمانية وهي تدعى ربع عشرة، وللخنثى الربع بيقين وهو يدعى الخمسين ستة عشر، والمختلف فيه من أسهم يدعيها الخنثى كلّها فنعطيه نصفها ثلاثة مع العشرة صار له ثلاثة عشر، والابن يدعى أربعة نعطينه نصفها سهمين يصير له ثمانية عشر، والبنت تدعى سهمين فنُدفع إليها سهماً صار لها تسعة، ويحتل تورثه بالدعوى من أصل المال فيكون الميراث في هذه المسألة من ثلاثة وعشرين لأنّ المدعى ها هنا نصف وربع وخمسة، ومخرجها عشرون للابن النصف عشرة وللبنات خمسة وللخنثى ثمانية تعول إلى ثلاثة وعشرين.

الرابع : أن نقسم التركة نصفين فنقسم أحد النصفين على الوراث على تقدير ذكورية الخنثى والنصف الآخر عليهم على تقدير "أنوثة" كالمسألة بعينها، أصل الفريضة سهمان نصرب في خمسة لأنّ حصّة البنت على تقدير الذكورية الخمس يصير عشرة ثم نصربها في أربعة هي أصل حصّتها على تقدير الأنوثة فتصير أربعين، يقسم نصفها وهو عشرون على ذكر وأنثيين يكون للخنثى منها خمسة وكذا الأنثى وللذكر عشرة، ونصف الآخر نقسمه على ذكرين وأنثى يكون للخنثى ثمانية وكذا الذكر والأنثى أربعة فيجتمع للخنثى ثلاثة عشر وللذكر ثمانية عشر وللأنثى تسعة.

والطريق الأول يخالف الطريق الثاني في هذه المسألة لأنّ على الطريق الأول نصرب فريضة الذكورية وهي خمسة في فريضة الأنوثة وهي أربعة، ثمّ اثنين في المجتمع تصير أربعين للخنثى على تقدير الذكورية ست عشرة وعلى تقدير الأنوثة عشرة، فلها نصفها ثلاثة عشر وللذكر ثمانية عشر وللأنثى تسعة لأنّ للبنت سهمان

قواعد الأحكام

في خمسة وسهماً في أربعة فالمجموع تسعة، وللذكر ثمانية عشر وللخنثى سهران في خمسة وسهم في أربعة يكون ثلاثة عشر، وعلى الطريق الثاني المسألة من تسعة للخنثى الثلث وهو ثلاثة وثلاثة عشر من أربعين أقل من الثلث، والطريقة الثالثة توافق الأولى في أكثر المواضع كما في هذه المسألة.

فروع :

أ : لو خلف ابناً وخنثى فعلى الأول تضرب اثنين في ثلاثة ثم اثنين في المجتمع للذكر سبعة وللخنثى خمسة، وعلى الثاني الفريضة من سبعة للذكر أربعة وللخنثى ثلاثة، وعلى الثالث للذكر ييقن النصف ستة وللخنثى ييقن أربعة يبقى سهران يدعيهما كل منهما فيقسم بينهما، وعلى العول في الدعوى يصح من سبعة لأن خرج النصف إحدى الدعويين والثلثين الدعوى الأخرى من ستة الذكر يدعى أربعة والخنثى ثلاثة، وعلى الرابع من اثني عشر لأن أحد التصفين يقسم نصفين والآخر أثلاثاً وأقل مخرج الثلث والرّبع اثنا عشر.

ب : لو خلف أنثى وخنثى فعلى الأول الفريضة من اثني عشر: للخنثى سبعة وللأنثى خمسة، وعلى الثاني من خمسة للخنثى ثلاثة وللأنثى سهران، وباقي الطرق ظاهر.

ج : لو اتفق معهم زوج أو زوجة صححت مسألة الخنثى ومشاركتهم أولاً دون الزوج والزوجة ثم ضربت مخرج نصيب الزوج أو الزوجة فيما اجتمع، كإبن وبنت، وخنثى فريضتها على الأول أربعون تضرب مخرج سهم الزوج وهو أربعة في أربعين فبلغ مائة وستين: للزوج أربعون وكل من حصل له أولاً سهم ضربته في ثلاثة، فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين: للخنثى تسعة وثلاثون وللذكر أربعة وخمسون وللأنثى سبعة وعشرون، وعلى الثاني تضرب تسعة في أربعة: للزوج تسعة وللذكر اثنا عشر وللأنثى ستة وللخنثى نصفها وباقي الطرق ظاهر.

د : أبوان وخنثى للأبوين تارة الخمسان وتارة السدسان تضرب خمسة في ستة يبلغ ثلاثين للأبوين أحد عشر وللخنثى تسعة عشر وكذا على الثاني والثالث، وعلى العول يصح من ستة عشر فإن الأبوين يدعيان الخمسين والخنثى الثلاثين مخرجهما خمسة عشر والرابع كالأول، ولو اعتبرت نصف نصيب كل واحد من الأبوين استوى الأول والرابع في كون الفريضة من ستين.

هـ : أبوان وخنثيان للأبوين السدسان والباقي للخنثيين، الفريضة من ستة للأبوين سهمان ولكل خنثى سهمان على جميع الطرق إذ لا ردة هنا، ولو كان معها أحد الأبوين فله تارة السدس وتارة الخمس، تضرب خمسة في ستة يبلغ ثلاثين ثم اثنين في ثلاثين فلأب تارة الخمس اثنا عشر وتارة السدس عشرة فله نصفها أحد عشر والباقي للخنثائي بالسوية وكذا باقي الطرق، وعلى العول من أحد وثلاثين.

و : أحد الأبوين وخنثى الفريضة من أربعة وعشرين للأم خمسة والباقي للخنثى إن جعلنا له نصف ابن ونصف بنت، وكذا على الطريق الأول والثالث لأن للأم السدس ييقين وللخنثى ثلاثة أرباع ييقين ويقسم نصف السدس بينهما وكذا الرابع، وعلى الثاني إن جعلنا التفاوت باعتبار البنت الزائدة احتمال أن يكون الفريضة من أربعين للأم تسعة لأن للأم مع البنت الواحدة الربع ومع البننتين الخمس فلها نصف التفاوت، وأن يكون من ستة وثلاثين لأن الأصل ستة للأم السدس وللبنث ثلاثة ولنصف البنت نصف سهم، فإن ضربت اثنين في ستة بلغ اثني عشر وضربت ثلاثة الوفق في اثني عشر يصير ستة وثلاثين : للأم بالتسمية ستة وبالرّدة سهمان والباقي للخنثى، أو تضرب تسعة في ستة فيبلغ أربعة وخمسين : للأم اثنا عشر بالتسمية والرّدة.

و إن جعلنا التفاوت باعتبار مجموع الزائدة والبنت الأصلية احتمال أن يكون الفريضة من ثمانين : للأم مع البنتين الخمس ومع البنت الربع فالتفاوت وهو سهم من عشرين للخنثى ثلاثة أرباعه تضرب أربعة في عشرين : للأم الخمس ستة

قواعد الأحكام

عشر وربع التفاوت وهو سهم وللخنثى ثلاثة وستون، والأجود أن يقال : للأُم السدس وللخنثى نصف وثلاثة أرباع سدس والمخرج أربعة وعشرون : للأُم بالتسمية أربعة وللخنثى خمسة عشر، فإما أن نجعل الفريضة تسعة عشر أو نضرب تسعة عشر في أربعة وعشرين يبلغ أربعمئة وستة وخمسين للأُم من كل تسعة عشر سهماً أربعة ستة وتسعون فالباقي للخنثى، وعلى العول من ثلاثة عشر.

ز : أحد الأبوين وأثنى وخنثى، فعلى الأول تضرب مخرج الخمس في مخرج السدس ثم اثنين في المجتمع ثم مخرج الثلث في المرتفع وذلك مائة وثمانون : للأب على تقدير الذكورية ثلاثون وللخنثى مائة وللأثنى خمسون، وعلى تقدير الأنوثة للأب الخمس ستة وثلاثون وللخنثى اثنان وسبعون، وكذا الأثنى فيأخذ نصف نصيب كل واحد وهو فرضه فللأب ثلاثة وثلاثون وللخنثى ستة وثمانون وللأثنى أحد وستون.

ويحتمل أن يقال : تضرب مسألة الخنثى وهى اثنا عشر في مسألة الأُم وهى ستون فتصير سبعمائة وعشرون : للأُم السدس مائة وعشرون وللبنت مائتان وللخنثى مائتان وثمانون إذ للبنت مع الخنثى خمسة من اثني عشر وللخنثى سبعة ويبقى الرّد وهو مائة وعشرون، للأُم على تقدير الأنوثة الخمس بالنسبة إليها معاً أربعة وعشرون وتأخذ البنت من الباقي أربعين والخنثى ستة وخمسين سهماً، ثم يرجع الخنثى على الأب بنصف ما أخذ منه من الرّد وهو سبعة لأنه إذا أخذ أربعة وعشرين آتى هى الرّد منها كان ما يأخذه من الأثنى عشرة أسهم ومن الخنثى أربعة عشر ونصفها غير مستحق لأنه نصف ذكر، فيصير مع الأب سبعة عشر سهماً وله في الأصل مائة وعشرون فيصير له مائة وسبعة وثلاثون وللخنثى ثلاث مائة وثلاثة وأربعون وللأثنى مائتان وأربعون، وهذا بناء على أن فرض الخنثى ذكراً هل يقتضى سقوط الرّد بالنسبة إلى البنت مطلقاً أو لا؟ وبالجمله فقه هذه المسألة لا ينزك عن عسر ما.

وعلى الطريق الثاني للأُم نصف سدس ونصف خمس ومخرجها ستون تضربها في خمسة فريضة الخنثى والأنثى يبلغ ثلاث مائة : للأُم خمسة وخسون وللبنت ثمانية وتسعون وللخنثى مائة وسبعة وأربعون، وعلى الاحتمال الثاني نقول : قد عرفت أنَّ فريضة الخنثى والأنثى خمسة وللأُم من حصّة البنت خُمُسُها ومن نصف حصّة الخنثى سدسه ومن النصف الآخر خمسه، فتضرب خمسة في خمسة يصير خمسة وعشرين للخنثى خمسة عشر ليس لها نصف، تضرب اثنين في الأصل يصير خمسين للخنثى ثلاثون ليس لنصفها نصف، تضرب اثنين في خمسين يبلغ مائة للأنثى أربعون تأخذ الأُم منها ثمانية وللخنثى ستون تأخذ من نصفها ستة ومن نصفها الآخر خمسة يتكمل لها تسعة عشر، وللأنثى اثنان وثلاثون وللخنثى تسعة وأربعون.

ويحتمل أن يكون للأُم من سهم الخنثى سدس ثلثيه وخمس ثلثه تضرب خمسة في خمسة ثم ثلاثة وفق الستّة مع المنكسر من حصّة الخنثى في المرتفع للأُم من حصّة الأنثى ستة ومن ثلثي حصّة الخنثى خمسة ومن ثلثها ثلاثة يتكمل أربعة عشر وللأنثى أربعة وعشرون وللخنثى سبعة وثلاثون، وينعكس الحال في الخنثى فتأخذ الأُم من ثلثي حصّتها الخمس كالبنات ومن الثلث السدس لأنّه الزائد على حصّة البنت لأنّ للأُم أن تقول الزائد باعتبار فرض الذكورية هو السهم الزائد تضرب خمسة في خمسة ثمّ ستة في المرتفع للأُم من سهم الأنثى اثنا عشر، وكذا من ثلثي سهم الخنثى ومن الثلث خمسة يتكمل للأُم تسعة وعشرون وللأنثى ثمانية وأربعون وللخنثى ثلاثة وسبعون.

وعلى الطريق الثالث الأُم تدعى الخمس ستة وثلاثين من مائة وثمانين ولها باليقين السدس ثلاثون، والبنات تدعى الخمسين اثنان وسبعون ولها بيقين ثلث الباقي بعد السدس وهو سدس وثلثا سدس خمسون، والخنثى يدعى ثلثي الباقي بعد السدس وهو نصف ونصف تسع وهو مائة وله بيقين الخمسان اثنان وسبعون، فيقع التنازع في ثمانية وعشرين فالخنثى يدعيها أجمع فيعطى نصفها أربعة عشر والأُم

قواعد الأحكام

تدعى منها ستة فتعطى ثلاثة والبنت تدعى اثنين وعشرين تعطى أحد عشر، وهذا الطريق ينسحب على الاحتمال الأول خاصة.

وعلى العول الأم تدعى الخمس والخنثى تدعى خمسة أتساع والأنثى الخمسين ومخرج ذلك خمسة وأربعون سهماً، للأم خمس تسعة والبنت خمسان ثمانية عشر وللخنثى خمسة أتساع خمسة وعشرون فالمجموع اثنان وخمسون تعول بسبعة.

وعلى الطريق الرابع تطلب مالا له نصف ولنصفه خمس وسدس ولسدس النصف ثلث تضرب اثنين في خمسة ثم ستة في المجتمع ثم ثلاثة في المرتفع تبلغ مائة وثمانين يقيس تسعين أخماساً، للأم ثمانية عشر وللبنت ستة وثلاثون وكذا الخنثى ويقسم تسعين أسداساً للأم خمسة عشر ثم يقسم الباقي أثلاثاً، للبنت خمسة وعشرون وللخنثى خمسون فيكمل للأم ثلاثة وثلاثون وللبنت أحد وستون وللخنثى ستة وثمانون.

ح : لو تعددت الخنثى تساووا في الميراث لتساوهم في الاستحقاق إن لم نقل بعد الأضلاع ولا القرعة، وحينئذ يحتمل أن يُنزلوا حالين تارة ذكوراً وأخرى إناثاً كما يفعل بالواحد، وأن يُنزلوا بعدد أحوالهم فللثنتين أربعة أحوال وللثلاثة ثمانية وللأربعة ستة عشر وللخمسة اثنان وثلاثون حالاً وهكذا، ثم تجمع ما لهم في الأحوال كلها فتقسمه على عدد أحوالهم فاخرج بالقسمة فهو لهم إن كانوا من جهة واحدة، وإن كانوا من جهات جمعت مال كل واحد منهم في الأحوال وقسمته على عدد الأحوال فالخارج بالقسمة هو نصيبه.

فلو خلف بنتاً وخنثيين ؛ فعلى الأول تضرب ثلاثة في خمسة ثم اثنين في المجتمع تبلغ ثلاثين، للبنت حال الذكورية ستة وحال الأنوثة عشرة فلها نصفهما ثمانية ولكل خنثى أحد عشر هي مجموع نصف اثني عشر الحاصلة حال الذكورية ونصف عشرة الحاصلة حال الأنوثة

وعلى الثاني نفرض لكل وارث حالين آخرين، فنفرض أكبر الخنثيين ذكراً

وأصغرها أنثى وبالعكس فيكون لكلّ خنثى في حال ذكورتها اثنا عشر وفي حال أنوثتها عشرة، وللكبيرة حال فرضها ذكراً خمسة عشر وللأخرى سبعة ونصف، وللصغرى حال فرضها ذكراً خمسة عشر وللكبيرة سبعة ونصف، وللبنت في الفرض الأول ستة وفي الثاني عشرة وفي الفرضين الآخرين سبعة ونصف فتأخذ لكلّ وارث ربع ما حصل له في الأحوال وتجمعها فهو نصيبه، فللبنت سبعة وثلاثة أرباع وذلك ربع ما حصل لها في الأحوال الأربعة ولكلّ خنثى أحد عشر سهماً وثمان سهم فقد حصل التفاوت بين الاحتمالين، والأخير أعدل لما فيه من إعطاء كلّ واحد بحسب ما فيه من الاحتمال، وفي الأول يعطى ببعض الاحتمالات دون بعض وهو تحكّم لكن هنا يحتاج إلى زيادة ضرب للفرض الآخر.

ولو كان عوض الأنثى ذكراً فعلى الاكتفاء بالاحتمالين تضرب أربعة في ثلاثة ثم اثنين في المجتمع فللذكر عشرة ولكلّ خنثى سبعة، وعلى تقدير الاحتمالات نفرض الأكبر ذكراً والأصغر أنثى فالفريضة من خمسة نضربها في أربعة وعشرين يصير مائة وعشرين، فعلى تقدير ذكورية الجميع لكلّ وارث أربعون وعلى تقدير أنوثة الجميع للذكر ستون ولكلّ خنثى ثلاثون، وعلى تقدير ذكورية الأكبر ثمانية وأربعون وكذا للذكر وللأصغر أربعة وعشرون، وبالعكس يكون للأكبر أربعة وعشرون وللأصغر ثمانية وأربعون، فللذكر ربع ما حصل له في الأحوال الأربعة تسعة وأربعون ولكلّ خنثى خمسة وثلاثون سهماً ونصف، وعلى الاكتفاء بالاحتمالين يكون للذكر من مائة وعشرين خمسون ولكلّ خنثى خمسة وثلاثون فيظهر التفاوت، والأخير أصوب.

ولو كان مع الخنثيين أحد الأبوين فله الخمس تارة والسادس أخرى ويصح الفريضة من مائة وعشرين، فإن اكتفينا بالاحتمالين فللأب اثنان وعشرون، وإن أوجبنا الاحتمالات فله حال ذكورتها عشرون وكذا حال ذكورية الأكبر خاصة وحال ذكورية الأصغر خاصة، وله حال أنوثتها أربعة وعشرون فله ربع المجموع

وذلك أحد وعشرون فتنقص سهماً لأن الأربعة يأخذها في حال ويسقط في ثلاثة أحوال فكان له ربعها.

ط : إن جعلنا الخنثى تمتع من الرّدة في التّصف باعتبار نصف الذّكورية احتتمل مع تعدّد الخنثائي سقوط الرّدة، فإنّ الأب يُمنع من نصف الرّدة بنصف الذّكورية في أحدهما ومن التّصف الآخر بالذّكورية من الآخر وذلك لأنّ في كلّ واحد منها اعتبار نصف ذكر ففيها اعتبار ذكر والذكر مانع من الرّدة، ويحتتمل عدم ذلك فيحصل نصف الرّدة إن اكتفينا بالاحتمالين وإلاّ فبحسب تعدّد الاحتمالات.

ي : العمل في سهم الخنثائي من الإخوة من الأبوين أو الأب والعمومة وأولادهم كما ذكرنا في الأولاد، فلو فرضنا جذاً لأب وأخاً له خنثى فعلى تقدير الذّكورية المال نصفان وعلى تقدير الأنوثة المال أثلاثاً نصرب اثنين في ثلاثة يصير ستة ثمّ نصرب اثنين في ستة تبلغ اثني عشر فللجدة سبعة وللخنثى خمسة، ولو كانت جدة فبالعكس. أمّا الإخوة من الأمّ أو الأخوال وأولادهم فلا حاجة في حسابهم إلى هذا العمل لتساوى الذّكور والإناث. وهل يصحّ أن يكون الآباء والأجداد خنثائي؟ قيل نعم، حتّى لو كان الخنثى زوجاً وزوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزّوجة، والأقرب المنع إلّا ما روى من أنّ امرأة ولدت وأولدت فعلى هذه الرواية تشكل النسبة بينها إذ هي أمّ لأحدهما وأب للآخر، ويشترط في إضافة أخوة اتحاد أحدهما بينها وهو منفي هنا.

مسائل :

أ : من ليس له فرج الرّجال ولا النّساء يورث بالقرعة فيكتب على سهم عبدالله وعلى سهم أمة الله ويستخرج بعد الدّعاء فيورث على ما يخرج عليه.

ب : من له رأسان وبدنان على حقّ واحد يوقّف أحدهما، فإن انتبها فهما واحد

و إن انتبه أحدهما خاصة فهما اثنان في الميراث، وكذا التفصيل في الشهادة، أما التكليف فاثنتان مطلقاً، وفي التكااح واحد و إن كان أنثى ولا قصاص على أحدهما و إن تعمّد مطلقاً، ولو شاركها في الردّ مع الانتباه لا دفعة إشكال و دفعة أشكل.

ج : لا يشترط في ميراث الحمل كونه حياً عند موت المورث حتى أنه لو ولد لستة أشهر من موت الواطيء ورث، وكذا لو ولد لأقصى الحمل إذا لم تتزوج، نعم يشترط انفصاله حياً، ولو ترك الميت ذافرضين أعلى وأدون كأحد الزوجين أو الأبوين أعطى ذوالفرض نصيبه الأدنى وحبس الباقي، فإن سقط ميتاً أكمل له وإلا فلا، ولو كان للميت ابن موجود أعطي الثلث ولو كان الموجود بنتاً أعطيت الخمس.

ولو خلف ابناً و بنتاً وحماً فالاحتمالات الممكنة التي لا تخرج إلى الشذوذ في الحمل عشرة، فإذا أردت فريضة واحدة تنقسم على جميع التقادير قلت الفريضة على تقدير عدمه ثلاثة وعلى تقدير كونه ذكراً خمسة وعلى تقدير كونه أنثى أربعة وعلى تقدير كونه خنثى تسعة وعلى تقدير كونه ذكرين سبعة وعلى تقدير كونه أنثيين خمسة وعلى تقدير كونه خنثيين اثنا عشر وعلى تقدير كونه ذكراً وأنثى ستة وعلى تقدير كونه ذكراً وخنثى ثلاثة عشر وعلى تقدير كونه خنثى وأنثى أحد عشر، تضرب سبعة في ثلاثة عشر ثم إحدى عشر في المرتفع وهو أحد وتسعون ألفاً وواحداً ثم خمسة في ذلك يكون خمسة آلاف وخمسة ثم وفق التسعة في اثني عشر يكون ستة وثلاثين تضربها في خمسة آلاف وخمسة تصير مائة ألف وثمانين ألف ومائة وثمانين سهماً.

فعلى تقدير أن يكون ذكراً أو أنثيين تقسم أخاساً للبنت ستة وثلاثون ألفاً وستة وثلاثون سهماً وللذكر الضعف.
وعلى تقدير أن يكون أنثى يقسم أرباعاً للبنت خمسة وأربعون ألفاً وخمسة وأربعون سهماً وللذكر ضعفه.

وعلى تقدير أن يكون خنثى تقسم أسباعاً للبنت تسعان أربعون ألفاً وأربعون سهماً وللذكر ضعفاه وللخنثى ضعف ونصفه.

وعلى تقدير أن يكونا ذكرين يقسم أسباعاً للبنت سبع وهو خمسة وعشرون ألفاً وسبعمئة وأربعون وللذكر ضعفه.

وعلى تقدير أن يكون خنثيين تقسم على اثني عشر وللبنات سدس وهو ثلاثون ألفاً وثلاثون سهماً وللبن ضعفه وللخنثى مثله ونصفه.

وعلى تقدير أن يكون ذكراً وأنثى يقسم أسداساً للبنت سدس وللذكر ضعفه.

وعلى تقدير أن يكون ذكراً وخنثى يقسم على ثلاثة عشر كل قسم ثلاثة عشر ألفاً ثمان مائة وستون للبنت قسمان وللذكر أربعة وللخنثى ثلاثة.

وعلى تقدير أن يكون أنثى وخنثى يقسم على أحد عشر كل قسم ستة عشر ألفاً وثلاث مائة وثمانون للبنت قسمان وللذكر أربعة والخنثى ثلاثة.

د : دية الجنين يرثها أبواه ومن يتقرب بها أو بالأب بالتسبب والسبب، وفي المتقرب بالأتم قولان.

الفصل الثالث : في الإقرار بالتسبب :

وقد تقوم أصول هذا الباب ونحن نذكر هنا ما يتعلق بتعيين السهام من الفريضة.

إذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض ولا يطلب منها بيّنة، ولو كانا معروفين بغير ذلك التسبب لم يقبل قولهما، وإذا أقر بعض الورثة بمشارك في الميراث ولم يثبت نسبه أزم المقر أن يدفع إليه ما فضل في يده عن ميراثه ولا يجب أن يقاسم، ولو أقر الابن ولا وارث سواه بآخر دفع إليه نصف ما في يده، فإن أقر بثالث فإن صدقه الثاني وأنكر الثالث الثاني لم يكن له أكثر من الثلث لأنه لم يقر له بأكثر منه، والمشهور أن له نصف التركة، وعلى الأول يحتمل أن يغرم المقر الأول

له سدس التركة لأنه أتلفه عليه بإقراره الأول.

ولو أنكر الثاني الثالث دفع الأول إلى الثالث ثلث ما بقى في يده، ويحتمل أن يلزمه دفع ثلث جميع المال لأنه فوّته عليه بدفع التصف إلى الأول وهو يقرّ أنه لا يستحقّ إلا الثلث، وسواء دفعه بحكم حاكم أو بغير حكمه إذ إقراره سبب الحكم سواء علم بالحال عند إقراره الأول أو لم يعلم لتساوى العمد والخطأ في ضمان الإلتلاف، ويحتمل عدم الضمان إذا لم يعلم بالثاني حين أقرّ بالأول أو لم يعلم أنه إذا أقرّ بعد الأول لا يقبل لأنه يجب عليه الإقرار بالأول إذا علمه ولا يحوجه إلى حاكم. ومن فعل الواجب لم يحن فلم يضمن، وإن علم بالثاني وعلم أنه إذا أقرّ بعد الأول لم يقبل ضمن لتفويته حق غيره بتفريطه.

فروع :

أ : إذا أردت معرفة الفضل فاضرب مسألة الإقرار في مسألة الإنكار ثم تضرب ما للمقرّ من مسألة الإقرار في مسألة الإنكار إذا كانتا متباينتين وتضرب ما للمنكر في مسألة الإنكار في مسألة الإقرار فما كان بينها فهو الفضل، فإن لم يكن في يده فضل فلا شيء للمقرّ له كما خوة متفرقين أقرّ الأخ من الأم بأخ أو أخت فلا شيء للمقرّ له لأنه مقرّ على غيره سواء أقرّ لأخ من أم أو غيره.

وأما لو خلف أختاً لأم وأخرى لأب فأقرّت الأولى بأخرى من أي جهة كانت فلها خمس ما في يدها لأن مسألة الإنكار من أربعة والإقرار من خمسة إذا ضربت إحداها في الأخرى كانت عشرين فلها في مسألة الإنكار خمسة وفي مسألة الإقرار أربعة يفضل في يدها سهم فهو للأخت.

ولو أقرّت الأخت من الأب بأخرى من الأم وكذبتها الأخت من الأم فالعمل ما تقدّم وتأخذ الثالثة خمس ما في يد الأخت من الأب لأن لها من مسألة الإقرار اثني عشر وفي مسألة الإنكار خمسة عشر فيفضل ثلاثة، ولو أقرّت بأخت من

الأب فالعمل واحد لكن لها في مسألة الإنكار خمسة عشر وفي مسألة الإقرار ثمانية يفضل معها سبعة فهي للمقرّ بها.

ولو أقرت بأخ من الأب فمسألة الإقرارها هنا ثمانية عشر ومضروب المسألتين اثنان وسبعون لها في مسألة الإنكار أربعة وخمسون وفي مسألة الإقرار عشرون يفضل في يدها أربعة وثلاثون تسلم إلى الأخ، فإن ضربت الوفاق بالمضروب ستة وثلاثون، ولو أقرت بأخ أو أخت من الأبوين دفعت جميع ما في يدها.

ب : لو خلف ابنين فأقر الأكبر بأخوين فصدّقه الأصغر في أحدهما ثبت نسب المتفق عليه فصاروا ثلاثة ومسألة الإقرار أربعة ومضروب المسألتين اثنا عشر، للأصغر سهم من مسألة الإنكار في مسألة الإقرار أربعة وللأكبر سهم من مسألة الإقرار وفي مسألة الإنكار ثلاثة، وللمتفق عليه إن أقر بصاحبه مثل سهم الأكبر وإن أنكر فثل سهم الأصغر.

ويحتمل أن المتفق عليه إن صدّق بصاحبه لم يأخذ من الأصغر إلا ربع ما في يده لأنه لا يدعى أكثر منه ويأخذ هو والمختلف فيه من الأكبر نصف ما في يده فيصح من ثمانية : للأصغر ثلاثة أسهم وللأكبر سهمان وللمتفق عليه سهمان وللآخر سهم، ويضعف بأن الأصغر يقرّ أنه لا يستحق أكثر من الثلث وقد حضر من يدعي الزيادة فتدفع إليه، كما لو ادعى داراً في يد آخر فأقرّ بها لغيره فقال المقرّ له : إنها للمدعي، فإنها تدفع إليه.

ويحتمل أن يدفع الأكبر إليها نصف ما في يده ويأخذ المتفق عليه من الأصغر ثلث ما في يده فيحصل : للأصغر الثلث وللأكبر الربع وللمتفق عليه السدس والثلثين وللمختلف فيه الثلثين، ويصح من أربعة وعشرين : للأصغر ثمانية وللمتفق عليه سبعة وللأكبر ستة وللمختلف فيه ثلاثة.

ج : لو خلف ثلاثة بنين فأقرّ الأكبر بأخ وأخت فصدّقه الأوسط في الأخ والأصغر في الأخت لم يثبت نسبها ويدفع الأكبر إليها ثلث ما في يده والأوسط إلى

الأخ ربع ما في يده والأصغر إلى الأخت سبع ما في يده فالأصل ثلاثة، سهم الأكبر بينه وبينها على تسعة : له ستة ولها ثلاثة، وسهم الأوسط بينه وبين الأخ على أربعة : له ثلاثة وللآخر سهم، وسهم الأصغر بينه وبين الأخت على سبعة : له ستة ولها سهم، وهي متباينة فنضرب أربعة في سبعة ثم في تسعة ثم في أصل المسألة تبلغ سبع مائة وستة وخمسين : للأكبر ستة في أربعة في سبعة، مائة وثمانية وستون، وللأوسط ثلاثة في سبعة في تسعة، مائة وتسعة وثمانون، وللأصغر ستة في أربعة في تسعة مائتان وستة عشر، وللأخ سهمان في أربعة في سبعة ستة وخمسون، وسهم في سبعة في تسعة ثلاثة وستون فتكمل له مائة وتسعة عشر، وللأخت سهم في أربعة في سبعة ثمانية وعشرون وسهم في أربعة في تسعة ستة وثلاثون يجتمع لها أربعة وستون، ولا فرق بين تصادقهما وبين تجاحدهما لأنه لا فضل في يد أحدهما عن ميراثه.

ولو كان هناك ابن رابع مكذب في الجميع كان أصل المسألة من أربعة سهم على أحد عشر وسهم على تسعة وسهم على خمسة وسهم ينفرد به الجاحد فيصحب من ألف وتسع مائة وثمانين سهماً.

د : لو خلف ثلاثة إخوة لأب وادعت امرأة أنها أخت الميت لأبويه فصدها الأكبر وقال الأوسط : هي أخت لأم، وقال الأصغر : لأب، دفع الأكبر ما في يده إليها ودفع الأوسط سدس ما في يده ودفع الأصغر سبع ما في يده، ويصحب من مائة وستة وعشرين لأن أصل المسألة ثلاثة فمسألة الأوسط من ستة والأصغر من سبعة تضرب ستة في سبعة تبلغ اثنين وأربعين وهو ما في يد كل واحد منهم فتأخذ جميع ما في يد الأكبر، ومن الأوسط سدسه سبعة ومن الأصغر سبعة ستة صار لها خمسة وخمسون.

ه : لو أقر الابن ولا وارث سواه بابن ثم جحده لم يقبل ويدفع إليه نصف ما في يده، فإن أقر بعد جحوده بآخر احتل أن لا يلزمه شيء لأنه لا فضل في يده

عن ميراثه، فإن كان لم يدفع إلى الأول شيئاً لزمه أن يدفع إليه نصف ما في يده ولا يلزم للآخر شيء، ويحتمل أن يلزمه دفع النصف الثاني كله إلى الثاني لأنه قوته عليه، ويحتمل أن يلزمه ثلث ما في يده للثاني لأنه الفضل الذي في يده على تقدير كونهم ثلاثة فيصير كما لو أقر بالثاني من غير جحود.

و: أبوان وبتان اقتسموا الشركة ثم أقرّوا ببنت فاعترفت البنت بأنها قد استوفت نصيبها من الشركة فالفريضة في الإقرار من ثمانية عشر للأبوين ستة ولكل بنت أربعة فأسقط منها نصيب البنت المقرّ بها يبقى أربعة عشر، للأبوين منها ستة ولكل بنت أربعة، وإنا أخذنا ثلث أربعة عشر وذلك أربعة وثلثان فيبقى لهما في يد البنّتين سهم وثلث يأخذانها منهما، فاضرب ثلاثة في أربعة عشر يكون اثنين وأربعين فقد أخذ الأبوان أربعة عشر وهما يستحقان ثمانية عشر يبقى لهما أربعة يأخذانها منها ويبقى للبنّتين أربعة وعشرون.

ولو قالت: استوفيت نصف نصيبي، فأسقط سهمين من ثمانية عشر يبقى ستة عشر، أخذنا ثلثها خمسة وثلثاً بقي لهما ثلثا سهم، فإذا ضربتها في ثلاثة كانت ثمانية وأربعين قد أخذنا منها ستة عشر بقي لهما سهمان. وفروع هذا الباب كثيرة من ضبط ما أصلناه قدّر على استخراج الباقي.

الفصل الرابع: في ميراث الجوس:

قيل يورثون بالأنساب والأسباب الصحيحة والفاصلة أعني ما حصل عن نكاح محرّم عندنا لا عندهم، كما إذا نكح أمّه فأولدها فنسب الولد فاسد وسبب الأم فاسد، وقيل إنّما يرثون بالصحيح منها كالمسلمين، وقيل يورثون بالأنساب الصحيحة والفاصلة والأسباب الصحيحة خاصة وهو الأقرب.

فعلى هذا لو تزوّج أخته وهى بنته ورثت بالبنتية خاصة، وعلى الأول ترث بالزوجة أيضاً وعلى الثاني لا ميراث لها أصلاً.

ولو تزوج أمه فعلى الأول لها الربع والثلث إذا لم يكن ولد والباقي يرث عليها بالأمومة.

ولو كانت أختاً هي زوجة كان لها النصف والربع والباقي يرث عليها بالقرابة إذا لم يكن مشارك.

ولو منع أحد السببين الآخر ورث من جهة المانع وإلا بهما كبرت هي أخت من أم ترث من جهة البنت خاصة، وكذا بنت هي بنت بنت لها نصيب البنت خاصة وكذا عمّة هي أخت من أب أو عمّة هي بنت عمّة وكذا بنت هي بنت بنت وهي بنت أخت، ولو لم يمنع ورث بهما كجدة هي أخت.

وأما المسلمون فلا يتوارثون بالأسباب الفاسدة إجماعاً، فلو تزوج بمحرمة عليه إماً بالإجماع كالأم من الرضاعة أو على الخلاف كأم المزنّي بها والبنت من الزنا سواء اعتقد الزوج الإباحة أو لا، ويتوارثون بالأنساب الفاسدة فإن الشبهة كالعقد الصحيح في التحاق النسب به، فلو تشبهت بنت المسلم عليه بزوجه أو اشتراها وهو لا يعلم بها ثم وطئها وأولدها لُحق به النسب واتفق مثل هذه الأنساب وكان الحكم كما تقدّم في المجوس.

الفصل الخامس : في ميراث الغرق والمهدوم عليهم :

إذا مات اثنان فصاعداً بسبب كهدم أو غرق أو شبههما على رأى واشتبه تقدّم موت أحدهم وتأخره ورث بعضهم من بعض بشروط.

أ : أن يكون لهم أو لأحدهم مال، فإن لم يكن هناك مال لأحدهم لم يكن ميراث.

ب : أن يكون الميراث ثابتة من الطرفين، فلو ثبتت من أحدهما سقط هذا الحكم كأخوين غرقا ولأحدهما ولد.

ج : أن يكون الموت بسبب كالغرق والهدم، والأقرب في غيرهما من الأسباب

ثبوت الحكم، فلو ماتوا لا بسبب كُحُتِفَ أنفهما سقط هذا الحكم.

د : أن يشتهب تقدّم موت أحدهما، فلو عُلمَ السابق أو الاقتران بطل الحكم.

ومع الشرائط يرث بعضهم من بعض من تلاد ماله دون طارفه وهو ما ورثه عن ميت معه على الأصح، لما روى لو كان لأحدهما مال صار لمن لا مال له ولأنّ توريثه ممّا ورث منه يؤدي إلى فرض الحياة بعد الموت وهو ممتنع عادة، وهل يجب تقديم الأضعف في التوريث؟ قيل نعم ولا ثمرة له إلّا على التوريث من الجميع، فلو غرق الزوجان فرض موت الزوج أولاً فللزوجة نصيبها منه ثم يفرض موتها فيأخذ نصيبه من تركتها الأصلية لا ممّا ورثته منه، ولو غرق أب وابن ورث الأب نصيبه ثم يفرض موت الأب فيرث الابن نصيبه من ماله لا ممّا ورثه من الابن، وما يرثه كلّ واحد من الآخر ينتقل إلى ورثته الأحياء خاصّة.

ولو كان كلّ منهما أو لى بالآخر من الأحياء كالإخوة للأب والابن من غيره انتقل مال كلّ واحد منهما إلى صاحبه ثم ينتقل إلى ورثته الأحياء فيرث الأب مال الابن أجمع، ثم ينتقل عن الأب إلى إخوة الأب نفسه وينتقل مال الأب الأصلي إلى الولد ثم عنه إلى إخوة الولد فيرث إخوة كلّ منهما مال الآخر. وإن كان لهما أو لأحدهما شريك في الميراث كأن يكون للأب أولاد أخرى وللولد أولاد، فللأب سدس تركة الابن يأخذ الأحياء من أولاده ويأخذ أولاد الابن خمسة أسداس تركته ثم يفرض موت الأب فيأخذ الابن نصيبه ينتقل إلى أولاده وباقي تركة الأب لباقي أولاده.

ولو كان الغريقان متساويين في الاستحقاق كأخوين غرقا لم يقدّم أحدهما في التوريث وانتقل مال كلّ واحد إلى الآخر، فإن لم يكن لهما وارث فالميراثان للإمام، ولو كان لأحدهما وارث كجدة من أم انتقل ما صار إليه من أخيه إلى وارثه وانتقل ما صار إلى الآخر إلى الإمام، وعلى المذهب الضعيف ينبغي استعمال القرعة مع الفائدة، كأخوين من أب لكلّ واحد منهما جدة لأمّ ولأحدهما مال دون الآخر فإنه

يقرع في المتقدم في الميراث ؛ فإن خرج ذوالمال لم يرث من أخيه شيئاً لكن إذا فرض موته بعد ذلك أخذ أخوه ثلثي تركته وانتقلت إلى جده وأخذ جدّ ذى المال الثلث خاصة، وإن خرج المعدم ورث ثلثي مال أخيه ثم نفرض موته فيرجع إلى أخيه ثلثا ما ورثه منه فيصير لجدّ ذى المال سبعة أسهم من تسعة و لجدّ المعدم سهمان فظهرت الفائدة.

ولو كان الغرق أكثر من اثنين يتوارثون فالحكم كذلك نفرق موت أحدهم ونقسم تركته على الأحياء والأموات معه فإي يصيب الحى يعطى وما يصيب الميت معه يقسم على ورثته الأحياء دون الأموات، وهكذا نفرض موت كلّ واحد إلى أن يصير تركات جميعهم منقولة إلى الأحياء، وإذا ماتا حتف أنفهما واشتبه المتقدم أو علم الاقتران لم يرث أحدهما من الآخر بل كان ميراث كلّ واحد منهما لورثته الأحياء.

فلو ماتت امرأة وولدها واشتبه السابق وادّعى الزوج موت الزوجة أولاً والأخ موت الولد أولاً كان ميراث المرأة بين الزوج والأخ نصفين وميراث الولد للزوج خاصة وحلف كلّ منهما لصاحبه، وكذا مع علم الاقتران إلا أنه لا يمين إلا أن يدّعي أحدهما ويدّعى الآخر السبق فيقدم قول مدّعي الاقتران مع اليمين. ولنذكر هاهنا أمثلة للغرق المتكثرة.

أ : ثلاثة إخوة لأب مهذوم عليهم خلف كلّ واحد منهم أخاً لأُمّ، نفرض موت كلّ واحد منهم فيصير كمن خلف أخاً لأُمّ وأخوين لأب فيكون أصل ماله اثني عشر: لأخيه لأُمّه سهمان ولكلّ من المتوفّين معه خمسة ينتقل منه إلى أخيه لأُمّه فيكون بعد قسمة تركة الجميع، لكلّ أخ حىّ سهمان من اثني عشر من أصل تركة أخيه وخمسة أسهم من اثني عشر من تركة كلّ واحدة من الأخوين الباقيين بالانتقال عن أخيه.

ب : زوجان وابن وابنتان لهما ماتوا جميعاً وخلف الرجل أخاً والمرأة أباً

قواعد الأحكام

والابن زوجة و إحدى البنتين زوجاً، نفرض موت الرجل أولاً فأصل ما له اثنان وثلاثون منها أربعة لزوجته وينتقل إلى أبيها وأربعة عشر لابنه ولا ينقسم على ورثته إذ ليس لها ربع صحيح، فنضرب الأصل في اثنين تبلغ أربعة وستين للزوجة ثمانية وينتقل إلى أبيها، ونصيب الابن ثمانية وعشرون ينتقل منها سبعة إلى زوجته والباقي إلى جده، ونصيب البنت لتي لها زوج أربعة عشر ينتقل منها سبعة إلى زوجها والباقي إلى جدها وأربعة عشر للبنت الأخرى وينتقل إلى جدها.

ثم نفرض موت الزوجة قبل سائر الورثة فأصل مالها ثمانية وأربعون منها ثمانية لأبيها واثنان عشر لزوجها وأربعة عشر لابنها وليس لها ربع صحيح، فنضربها في اثنين فيصير أصل المال ستة وتسعين منها ستة عشر لأبيها وأربعة وعشرون لزوجها وينتقل إلى أخيه، وثمانية وعشرون لابنها ينتقل منها سبعة إلى زوجته والباقي إلى جده، وأربعة عشر لبنتها التي لها زوج ينتقل منها سبعة إلى زوجها والباقي إلى جدها، وأربعة عشر للبنت الأخرى وينتقل إلى جدها.

ثم نفرض موت الابن قبل البنتين فيكون أصل ما له اثني عشر : ثلاثة لزوجته وأربعة لأمه وينتقل إلى أبيها، والباقي خمسة لأبيه وينتقل إلى أخيه، ثم نفرض موت البنت التي لها زوج فيكون أصل مالها ستة : ثلاثة لزوجها واثنان لأمها وينتقل إلى أبيها وواحد لأبيها وينتقل إلى أخيه، ثم نقدر موت البنت الأخرى كذلك فيكون أصل ما لها ثلاثة : واحد لأمها وينتقل إلى أبيها واثنان لأبيها. وينتقل إلى أخيه.

فلأخ الرجل من تركته زوجته أربعة وعشرون من ستة وتسعين، ومن تركته ابنه خمسة من اثني عشر ومن تركته بنته التي لها زوج واحد من ستة ومن تركته بنته الأخرى اثنان من ثلاثة، جميع ذلك بالانتقال ولا شيء له من الأصل.

ولأب المرأة من تركتها ثمانية وخمسون من ستة وتسعين، منها ستة عشر من أصل ما لها والباقي بالانتقال، ومن تركته الرجل خمسون من أربعة وستين ومن تركته

الابن أربعة من اثني عشر، ومن تركه البنت التي لها زوج اثنان من ستة ومن تركه البنت الأخرى واحد من ثلاثة، جميع ذلك بالانتقال.

ولزوجة الابن من تركه أبيه سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمه سبعة من ستة وتسعين بالانتقال ومن أصل تركته ثلاثة من اثني عشر.

ولزوج البنت من أصل تركتها ثلاثة من ستة ومن تركه أبيها سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال.

ج : أخوان وأخت لأب وأم وجد لهم من قبل أبيهم ماتوا كذلك، وخلف الجدة أماً وأختاً والإخوة ابن أخ آخر لأمه، فأصل مال الجدة خمسة : اثنان لكل أخ وواحد للأخت، وينتقل جميعاً إلى ابن أخيهم الحى ولا شيء لأخيه وأخته مع وجود أولاد أولاده، وأصل مال كل واحد من الأخوين خمسة اثنان للجدة ولا ينقسم على ورثته فنضربها في ثلاثة تبلغ أصل ماله خمسة عشر، منها ستة للجدة وينتقل اثنان إلى أخته وأربعة إلى أخيه والباقي للأخ والأخت وينتقل إلى ابن أخيها.

وأصل مال الأخت ثلاثة واحد للجدة ولا ينقسم على ورثته فنضربها في ثلاثة تبلغ تسعة : ثلاثة منها للجدة وينتقل إلى أخيه وأخته والباقي للأخوين وينتقل إلى ابن أخيها، فلابن الأخ جميع مال الجدة وتسعة من خمسة عشر من مال كل واحد من الأخوين وستة من تسعة من مال أختها جميع ذلك بالانتقال، ولأخ الجدة أربعة من خمسة عشر من مال كل واحد من الأخوين واثنان من تسعة من مال أختها، ولأخته نصف ذلك جميع ذلك بالانتقال، ولا شيء للأحياء في هذه الصورة من أصول التركات إلا بالانتقال.

د : رجل وابن عمه وابنة خاله ماتوا غرقاً وخلف الرجل زوجة وابن العم ابن خال وبنت الخال زوجاً، أصل تركه الرجل اثنا عشر منها ثلاثة لزوجته واثنان لبنت خاله وينتقل إلى زوجها وسبعة لابن عمه وينتقل إلى ابن خاله، وأصل تركه

قواعد الأحكام

ابن عمّه ستة واحد لابن خاله الحيّ والباقي للرجل وليس له ربع، فتضرها في أربعة تبلغ الأصل أربعة وعشرين منها : أربعة لابن خاله الحيّ وعشرون للرجل وينتقل خمسة منها إلى زوجته والباقي إلى بيت المال.

وأصل مال بنت الخال ثمانية أربعة لزوجها وأربعة للرجل ينتقل منها إلى زوجته واحد والباقي لبيت المال، فظهر أنّ للزوجة من أصل مال زوجها ثلاثة من اثني عشر ومن مال ابن عمّ زوجها خمسة من أربعة وعشرين ومن مال بنت خال زوجها واحد بالانتقال، وللزوج من أصل مال زوجته أربعة من ثمانية ومن مال ابن عمّها وهو الرجل اثنان من اثني عشر بالانتقال ولابن الخال من مال الرجل سبعة من اثني عشر وبيت المال ثلاثة من ثمانية من مال بنت الخال وخمسة عشر من أربعة وعشرين من مال ابن عمّ الرجل بالانتقال هذا على قول بعض أصحابنا، وعلى الأشهر أنّ لبنت الخال الثلث فتركة الرجل اثنا عشر ثلاثة للزوجة وأربعة لبنت الخال، وينتقل إلى زوجها وخمسة لابن عمّه وينتقل إلى ابن خاله.

وأصل تركة ابن عمّه ثلاثة : واحد لابن خاله الحيّ والباقي للرجل وليس له ربع تضرها في أربعة يبلغ اثني عشر منها : أربعة لابن خاله الحيّ وثمانية للرجل ينتقل منها سهمان إلى زوجته والباقي إلى بيت المال، وأصل مال بنت الخال ثمانية : أربعة لزوجها وأربعة للرجل ينتقل منها إلى زوجته واحد والباقي لبيت المال.

الفصل السادس : في حساب الفرائض : وفيه مطلبان :

الأول : في المقدمات : وهي أربعة :

المقدمة الأولى :

عادة الحساب إخراج الحصص من أقلّ عدد ينقسم على أرباب الحقوق ولا يقع فيه كسر ويضيفون فيسمّون حصّة كلّ واحد منهم إلى ذلك العدد، فإذا كان

ابنين قالوا : لكلّ ابن سهم من سهمين من تركته، ولا يقولون التركة بينهما نصفان،
وفيسمّون العدد المضاف إليه أصل المال ومخرج السّهام : والمخرج هو أقلّ عدد
يخرج منه الجزء المطلوب صحيحاً.

ومخارج الفروض الستّة خمسة : النّصف من اثنين والثّلث والثّلثان من ثلاثة
والربع من أربعة والسدس من ستّة والثمن من ثمانية، إذا عرفت هذا فنقول :
الورثة إن لم يكن فيهم ذوفرض وتساووا فعدد رؤوسهم أصل المال، كأربعة أولاد
ذكور وإن كانوا يقتسمون للذكر مثل حظّ الأنثيين فاجعل لكلّ ذكر سهمين
لكلّ أنثى سهماً فما اجتمع فهو أصل المال، وإن كان فيهم ذوفرض أو أصحاب
روض فاطلب عدداً له ذلك السّهم أو تلك السّهام، وتنقسم الباقي بعد السّهم أو
لسّهام على رؤوس باقي الورثة إن تساوا وعلى سهامهم إن اختلفوا، فإذا اجتمع في
لفريضة نصفان أو نصف وما بقي فهي من اثنين، وإن اشتملت على ثلث وثلثين
وأحدهما وما بقي فهي من ثلاثة، وإن اشتملت على ربع وما بقي فهي من أربعة،
وعلى ثمن وما بقي من ثمانية، وعلى سدس وما بقي من ستّة.

لمقدمة الثانية :

كلّ عديدين إما أن يتساويا أو يختلفا، والمختلفان إن عدّ أقلّهما الأكثر حتّى
فناه تداخلا، ولا يمكن أن يتجاوز الأقلّ نصف الأكثر، ويسمّيان أيضاً بالمتناسبين
كثلاثة وستّة وأربعة واثني عشر، وإن لم يعدّ الأقلّ الأكثر؛ فإن وجد ثالث أكثر
من الواحد يعدّ كلاً منها كذلك تشاركاً، ويسمّيان أيضاً بالمتوافقين وذلك العدد هو
مخرج الكسر المشترك فيه، وهذان إذا أسقط أقلّهما من الأكثر مرّة أو مراراً بقى أكثر
من الواحد كعشرة واثني عشر يعلّهما الاثنان، وإذا اسقطت العشرة من اثني عشر
بقى اثنان، فإذا أسقطتهما من العشرة مراراً فنيّت بهما فهذان يتوافقان بجزء ما يعلّهما
وهو النّصف، وإن بقى ثلاثة كتسعة وستّة فالموافقة بالثلث وكذا إلى العشرة، ولو

قواعد الأحكام

بقى أحد عشر فالموافقة بجزء من أحد عشر وهكذا.
و إن لم يعدّ أحدهما الآخر ولا عدّهما غيرهما سوى الواحد فهما متباينان، وهما
اللذان إذا أسقط الأقلّ من الأكثر مرة أو مراراً بقي واحد كثلاثة عشر وعشرين،
فإذا أسقطت ثلاثة عشر بقي سبعة فإذا أسقطت من ثلاثة عشر بقي ستة فإذا أسقطت
من سبعة بقي واحد.

المقدمة الثالثة :

إذا أردت أن تطلب أقلّ عدد ينقسم على عددين مختلفين فاعرف النسبة بينهما،
فإن كانا متداخلين فالمطلوب هو الأكثر منها ولا يحتاج إلى عمل آخر، فإن كانا
متشاركين في كسر فالمطلوب هو الحاصل من ضرب ذلك الكسر من أحدهما في
الآخر، كما إذا طلبنا عدداً تنقسم على ثمانية عشر وثلاثين قد اشتركا في السدس
فسدس أيّهما ضربت في الأخرى حصل تسعون وهي أقلّ عدد ينقسم عليها.
و إن كانا متباينين فالمطلوب هو الحاصل من ضرب أحدهما في الآخر، كما إذا
طلبنا أقلّ عدد ينقسم على سبعة وتسعة فهو ثلاثة وستون، وكذا إذا أردت أقلّ
عدد تنقسم على أعداد مختلفة لأنك إذا عرفت العدد المنقسم على اثنين منها عرفت
العدد المنقسم عليه وعلى الثالث ثمّ المنقسم عليه وعلى الرابع وهكذا، مثلاً إذا
أردت أن تعرف أقلّ عدد تنقسم على ثلاثة وأربعة وخمسة وستة وثمانية فالمنقسم
على الثلاثة والأربعة اثنا عشر لأنهما متباينان والمنقسم عليهما وعلى الخمسة ستون
لأنهما متباينان أيضاً والمنقسم عليها وعلى الستة ستون لتداخلهما والمنقسم عليها
وعلى الثمانية مائة وعشرون لأنهما متشاركان في الربع.

المقدمة الرابعة :

الكسر ضربان مفرد ومركّب ؛ والمفرد كالسدس وكجزء من خمسة عشر؛

والمركب أما مضاف كنصف سدس أو جزء من خمسة عشر هي جزء من ثلاثة و إما معطوف كالتصف والسدس، فخرج الكسر المفرد هو العدد المسمى له أو المنسوب إليه كالسدس مخرجه ستة و جزء من خمسة عشر مخرجه خمسة عشر، ومخرج المضاف هو الحاصل من ضرب مخرج المضاف في مخرج المضاف إليه كنصف السدس فإن مخرجه هو الحاصل من ضرب اثنين مخرج التصف في ستة مخرج السدس وهو اثنا عشر، ومخرج المعطوف هو العدد المنقسم على الخارج كالتصف والسدس والعشر فإن مخرج الجميع ثلاثون.

فإذا قيل : أي عدد له كسر كذا وكذا؟ فاطلب العدد المنقسم على مخرجها، فإذا قيل : أي عدد ينقسم منه كذا على كذا مثل أي عدد ينقسم ربعة على خمسة؟ فاطلب عدداً يكون لربعة خمس، وإذا قيل : أي عدد ينقسم ربعة على ثلاثة وخمسة على ستة؟ فاطلب عدداً لربعة ثلث وعدداً آخر لخمسة سدس ثم اطلب المنقسم عليها فهو المطلوب، وإذا قيل أي عدد ينقسم الباقي منه بعد الربع والسدس على خمسة مثلاً؟ فاطلب العدد الذي له الربع والسدس وانقص منه ربعة وسدسه ثم انظر في الباقي؛ فإن كانت الخمسة مباينة له فاضربها في العدد الأول فما بلغ فهو المطلوب، وإن كانت مشاركة أو متداخلة فيحسب ما يقتضيه الأصل الذي عرفت.

المطلب الثاني :

الفريضة إما أن يكون بقدر السهام أو زائدة أو ناقصة :

الأول : أن تكون بقدر السهام، فإن انقسمت من غير كسر فلا بحث كأبوين وأربع بنات أو زوج وأبوين الفريضة من ستة، وإن انكسرت فإما على فريق واحد أو أكثر، فالأول تضرب عددهم في أصل الفريضة إن لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق كأبوين وخمس بنات نصيب البنات من الفريضة أربعة ولا وفق

فواعد الأحكام

بينها، وبين العدد تضرب خمسة عددهنّ في ستة تبلغ ثلاثين فن حصل له من الوارث سهم من الفريضة قبل الضرب أخذه مضروباً في خمسة وهو قدر نصيبه، وإن كان بين العدد والتصيب وفق تضرب الوفق من عددهنّ لا من التصيب في الفريضة كستّ بنات وأبوين تضرب نصف عددهنّ في الفريضة تبلغ ثمانية عشر. وإن انكسرت على أكثر من فريق؛ فإن كان بين نصيب كلّ فريق وعدده وفق فرد كلّ فريق إلى جزء الوفق، وإن كان بعضهم كذلك دون بعض رُذّ من له وفق إلى جزء الوفق واترك الآخر بحاله، وإن لم يكن لأحدهم وفق فاجعل كلّ عدد بحاله ثمّ تعتبر الأعداد؛ فإن كانوا متماثلين اقتصرت على واحد وضربته في الفريضة كثلاثة إخوة من أب ومثلهم من أمّ الفريضة ثلاثة تضرب عدد أحدهم ثلاثة في الفريضة تصير تسعة.

وإن تداخلت اقتصرت على ضرب الأكثر في الفريضة كثلاثة من أب وستة من أمّ تضرب ستة في أصل الفريضة وهي ثلاثة فللإخوة من الأب اثنا عشر ومن الأمّ ستة، وإن توافقت ضربت وفق أحدهما في عدد الآخر، ثمّ المرتفع في الفريضة كأربع زوجات وستة إخوة الفريضة من أربعة تنكسر حصّة الزوجات وكذا الإخوة، وبين عدد الزوجات وعدد الإخوة وفق بالتصنيف فاضرب اثنين في ستة ثمّ المرتفع وهواثنا عشر في أربعة أصل الفريضة، وإن تباينت ضربت أحدهما في الآخر ثمّ المجتمع في الفريضة كأربع زوجات وخمس بنات.

الثاني: أن تزيد الفريضة على السهام فتدّ على ذوي السهام إلا الزوج والزوجة وعدا الأمّ مع الإخوة، أو مجتمع ذو سبب مع ذي سببين فذو السببين أولى بالرّد كأبوين وبنت للأبوين السدسان وللبنات التصف والباقي يرّد أخماساً، ومع الإخوة على الأب والبنات خاصة أرباعاً، فإمّا أن يجعل الفريضة في أصلها من خمسة أو أربعة أو تضرب مخرج الرّد في أصل الفريضة، ومثل أحد الأبوين وبنتين فالرّد أخماساً، ومثل واحد من كلاله الأمّ مع أخت لأب فالرّد عليها على رأى بالنسبة

وعلى الأخت للأب خاصة على راي.

وأما الخثى مع أخذ الأبوين أو معهما فالرّة الثابت لهما مع البنت يثبت هنا نصفه، وقيل : لا ردّ لأنّ الأصل عدمه، وإِنما يثبت في البنات بالإجماع وليس الخثى بنتاً وكونها يستحقّ نصف ميراث بنت وإن أوجب ردّاً لكن استحقاق نصف ميراث ابن يسقطه فتعارضاً فتساقطاً ورجع إلى الأصل وهو عدم الرّة على الأبوين بل يكون الجميع للخثى، والمعتمد الأول.

الثالث : أن تقصر الفريضة عن السّهام عن السّهام وسببه دخول الزوج أو لزوج في موضعين :

أ : أبوان مع بنت وزوج، أبوان وبنتان مع زوج أو زوجة، أحد الأبوين مع بنتين وزوج، فاللّقص على البنت أو البنات خاصة.

ب : إخوة من أم وأخت من أب أو أبوين وزوج، إخوة من أم وأخت من لابوين أو الأب وزوجة، إخوة من أم وأختان فصاعداً من الأبوين أو الأب مع أحد الزوجين، أخ من أم مع أخت من الأبوين أو الأب مع زوج، أخ من أم مع أختين فصاعداً من الأبوين أو الأب مع أحد الزوجين، أخ من أم مع أخت من الأبوين أو الأب مع زوج، أخ من أم مع أختين فصاعداً من الأبوين أو الأب مع أحد الزوجين، والتقص هنا على المتقرب بالأبوين أو بالأب خاصة ؛ ففي الأول يأخذ الزوجان الأدنى وفي الثاني الأعلى، فإن انقسمت الفريضة وإلا ضربت سهام من انكسر عليهم التّصيب في الأصل، فالأول كزوج وأبوين وخمس بنات للأبوين أربعة من اثني عشر وللزوج ثلاثة يبقى خمسة للبنات من غير كسر، والثاني كان البنات أربعاً تضرب عددهنّ في اثني عشر.

الفصل السابع : في المناسخت :

إذا مات بعض الورّات قبل القسمة وأريد قسمة الفريضتين من أصل واحد

قواعد الأحكام

صُحِّحَتْ مسألة الأول، فإن كان نصيب الثاني ينهض بالقسمة على ورثته من غير كسر فلا بحث و إلا احتيج إلى عمل، فنقول : إن كان ورثة الثاني هم ورثة الأول من غير اختلاف في القسمة كان كالفریضة الواحدة، كماخوة ثلاثة وأخوات ثلاث من جهة واحدة مات أخ ثم آخر ثم أخت ثم أخرى وبقي أخ وأخت فتركة الأول ومن بعده لها أثلاثاً أو بالسوية.

و إن اختلف الاستحقاق أو الوراثة أو هما فإن صح نصيب الثاني على ورثته، كزوجة ماتت عن ابن وبنت بعد زوجها وخلف معها ابناً وبنتاً فنصيب الزوجة ثلاثة من أربعة وعشرين يصح على ولديها من غير كسر، و إلا فأضرب وفق الفريضة الثانية في الفريضة الأولى إن كان بين نصيب الثاني من فريضة الأول والفريضة الثانية وفق لا وفق نصيب الثاني، كأخوين من أم ومثلها من أب وزوج ومات الزوج عن ابن وبنتين الفريضة الأولى اثنا عشر وبين الفريضة الثانية ونصف الأولى سهم الزوج موافقة بالتصف فتضرب جزء الوفق من الفريضة الثانية وهو اثنان لا من التصيب في اثني عشر تصير أربعة وعشرين، و إن لم يكن بين نصيب الثاني من فريضة الأول والفريضة الثانية وفق بل مباينة فأضرب الفريضة الثانية في الأولى فالمرتفع المطلوب.

وكل من كان له من الفريضة الأولى قسط أخذه مضروباً في الفريضة الثانية كزوج وأخوين من الأم وأخ من الأب مات الزوج عن ابنين وبنت، فريضة الأول من ستة للزوج ثلاثة لا ينقسم على خمسة ولا وفق، فأضرب الخمسة في الستة تبلغ ثلاثين ومنها تصح الفريضتان، ولو كانت المناسخات أكثر من فريضتين إما بأن يموت وارث آخر في طبقة الأول أو من وراث ورثة الأول، فإن انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة و إلا عملت ما تقدّم، وكذا لو مات رابع فإزاد.

ولنورد هنا مثالين ذكرهما بعض علمائنا :

أ : رجل خلف أبوين وثلاث زوجات وابنين وبنتاً وخنثى مشكلاً أمره

وإحدى زوجاته هي أم البنات وابن واحد من ابنيه، وأوصى لأجنبي بمثل ما لأبيه إلا نصف ما يبقى من الثلث بعد إخراج نصيبه من الثلث، وآخر بمثل ما لأمه إلا ثلث ما يبقى وآخر بمثل ما لابن واحد إلا سدس ما يبقى، ثم وقع الهدم على الابن الذي له أم وعلى أمه التي هي إحدى الزوجات المذكورة وعلى بنت الابن وخلفوا المذكورين، ومات الابن الآخر وخلف ثلاث بنين وقد أقر أحدهم بزوجة له وابنة منها، وماتت الزوجة الثانية أيضاً وخلفت ابن ابن أخيها لأبيها الذي هو ابن ابن أخيها لأُمها الذي هو ابن بنت أخيها الذي هو ابن بنت أخيها لأُمها وابن بنت أخت أخرى لأبيها أيضاً، وماتت الزوجة الثالثة أيضاً وخلفت زوجاً وعمّاً وعمّة، وأقر الزوج أنها أوصت لأجنبي بثلث مالها، ثم مات وخلف بنتين ولم يخلف غير المتوفى الأول تركته.

فأصل الفريضة مائة وثمانون : للأب أربعة وعشرون وللزوجات ثمانية عشر ولكل ابن أربعة وعشرون وللبنات اثنا عشر وللخنثى ثمانية عشر وللوصى له الأول ستة وللثاني اثنا عشر وللثالث ثمانية عشر، ثم نقسم الأربعة والعشرين التي هي للابن المهدوم عليه على ورثته فنصيب أمه ستة وينتقل إلى بنتها والباقي لبنته وينتقل إلى جدتي أبيها للذكر ضعف الأنثى، ثم نقسم الستة التي هي للزوجة المهدوم عليها على ورثتها فنصيب بنتها اثنان وابنها المهدوم معها أربعة وينتقل منها اثنان إلى جده وواحد إلى جدته وواحد إلى أخته تبلغ نصيب الجدة ثمانية وثلاثين ونصيب الجدة أحداً وثلاثين ونصيب البنت أحداً وعشرين.

وأما الأربعة والعشرون التي هي حصّة للابن الآخر فنقسمها على ورثته والمقرّ لها فيكون لكل ابن ثمانية وللابن المقرّ ستة وللزوجة المقرّ بها واحد ولبناتها واحد، وأما الستة التي هي حصّة الزوجة الثانية فلدى القربات الأربع خمسة منها ولدى القرابة الواحدة واحدة، وأما الستة التي هي حصّة الزوجة الثالثة فلزوجها ثلاثة منها واحد للوصى له المقرّ به وواحد لكل بنت من بنتيه ولعمّها

اثنان ولعمتها واحد.

ب : ماتت امرأة عن زوج وثلاثة بنين وأوصت لأجنبي بمثل ما للزوج إلا سدس المال ثم مات الزوج عن أخ لأم وأخوين وأخت لأب وأوصى لأجنبي بمثل ما للأخ من الأم إلا ثمن المال ثم مات الأخ للأم عن زوجة وسبع بنات وأوصى لأجنبي بمثل ما لإحدى البنات إلا نصف سبع المال.

أصل الفريضة أربعة : للزوج سهم ولكل ابن سهم وتضيف إليها للأجنبي سهماً تصير خمسة تضربها في مخرج السدس تصير ثلاثين، تعطى الزوج السدس المستثنى خمسة أسهم ولكل ابن خمسة فيبقى عشرة تقسم على خمسة : للموصى له سهمان ولكل وارث سهمان فلكل ابن سبعة وكذا الزوج.

وسهام ورثة الزوج ستة : لأخيه من الأم سهم ولكل أخ من الأب سهمان وللأخت سهم، وتضيف إليها سهم الموصى له يصير سبعة تضربها في مخرج الثمن يصير ستة وخسين سهماً.

وسهام مورثهم الثاني سبعة من ثلاثين تضربها في ثمانية يصير ستة وخسين، فأضرب أصل سهام الورثة الأول وهي ثلاثون في ثمانية أسهم يكون مائتين وأربعين، لكل ابن ستة وخسون وللموصى له ستة عشر وللزوج الموروث الثاني ستة وخسون لأخيه لأمه الثمن المستثنى سبعة أسهم ولكل أخ من الأب أربعة عشر وللأخت سبعة يبقى أربعة عشر تقسم على سبعة، الموصى له والورثة لكل منهم سهمان، فلكل أخ للأب من الأصل والمستثنى ثمانية عشر وللأخت تسعة وللأخ من الأم تسعة وللموصى له سهمان.

ثم سهام ورثة هذا الأخ من الأم ثمانية : للزوجة سهم ولكل بنت سهم وتضيف إليها للأجنبي سهماً تصير تسعة، تضربها في مخرج نصف السبع أربعة عشر يكون مائة وستة وعشرين سهماً.

وسهام هذا الموروث تسعة من مائتين وأربعين سهماً، تضرب التسعة في

أربعة عشر تبلغ مائة وستة وعشرين سهماً، فأضرب أصل سهام الورثة الأولى وهي مائتان وأربعون في أربعة عشريكون ثلاثة آلاف وثلاث مائة وستين، لكلّ ابن في الطبقة الأولى من هذه الجملة سبع مائة وأربعة وثمانون سهماً، وللموصى له معهم مائتان وأربعة وعشرون، وللزّوج سبع مائة وأربعة وثمانون.

ثم لكلّ واحد من الأخوين للأب مائتان واثنان وخمسون وللأخت مائة وستة وعشرون وللموصى له معهم ثمانية وعشرون، وللأخ من الأم مائة وستة وعشرون، ثم لكلّ واحدة من بنات هذا الأخ وهو الموروث الثالث وزوجته نصف سبع المستثنى تسعة أسهم، ويبقى أربعة وخمسون يقسم على تسعة للورثة والموصى له، فلكلّ بنت وللزّوجة ستّة أسهم وللموصى له معهم ستّة فله مثل إحداهنّ إلّا نصف سبع المال، ونصف سبع المال تسعة أسهم.

الفصل الثامن : في معرفة سهام الورثة من التّركة : وفيه طرق :

أ : انسب سهام كلّ وارث من الفريضة وخذ له من التّركة بتلك النسبة فإكان فهو نصيبه كزوج وأبوين، الفريضة ستّة للزّوج ثلاثة وهي نصف التّركة فيأخذ من التّركة نصفها وللأمّ سهران هي الثلث فلها ثلث التّركة وللأب سهم هو سدس فله سدس التّركة.

ب : أن تقسم التّركة على الفريضة فما خرجت بالقسمة ضربته في سهام كلّ واحد فما بلغ فهو نصيبه كما لو كانت التّركة أربعة وعشرين والفريضة ستّة كما تقدّم، فإذا قسّمت التّركة على ستّة خرج أربعة لكلّ سهم تضرب الخارج وهو أربعة في سهام كلّ وارث فما بلغ فهو نصيبه، فإذا ضربت أربعة في ثلاثة نصيب الزّوج بلغ اثني عشر ديناراً فهي نصيبه، وتضرب أربعة في واحد نصيب الأب يكون أربعة وفي اثنين نصيب الأمّ تصير ثمانية.

ج : التّركة إن كانت صحاحاً فأضرب ما حصل لكلّ وارث من الفريضة في

قواعد الأحكام

التركة فاحصل فاقسمه على العدد الذى صحت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب الوارث، كزوجة وأبوين والتركة عشرون والفريضة اثنا عشر للزوجة ثلاثة تضربها في عشرين تبلغ ستين نقسمها على اثني عشر تخرج خمسة للزوجة خمسة دنانير وللأم أربعة، تضربها في عشرين تبلغ ثمانين نقسمها على اثني عشر تخرج ستة وثلثان فيكون للأم ستة دنانير وثلثا دينار وللأب خمسة، تضربها في عشرين يصير مائة بقسم على اثني عشر يخرج ثمانية وثلث فيكون للأب ثمانية دنانير وثلث دينار.

وإن كان في التركة كسر فابسط التركة من جنسه بأن تضرب مخرج الكسر في التركة ثم تضيف الكسر إلى المرتفع وتعمل ما عملت في الصحاح فما اجتمع للوارث قسمته على ذلك المخرج، فلو كانت التركة عشرين ديناراً ونصفاً فابسطها أنصافاً يكون أحداً وأربعين، واعمل كما عملت في الصحاح فما خرج لكل وارث من العدد المبسوط فاقسمه على اثنين فما خرج نصيباً للواحد فهو نصيب الواحد من الجنس الذى تريده، ولو كان الكسر ثلثاً فاقسم التركة أثلاثاً وهكذا إلى العشرة.

ولو كانت المسألة عدداً أصم فاقسم التركة عليه؛ فإن بقي ما لا يبلغ ديناراً فابسطه قراريط واقسمه، فإن بقي ما لا يبلغ قيراطاً فابسطه حبات واقسمه، وإن بقي ما لا يبلغ حبة فابسطه أرزات واقسم، وإن بقي ما لا يبلغ أرزة فانسبه بالأجزاء إليها، وعليك بالتحقق من الخطأ واجمع ما يحصل لكل وارث، فإن ساوى المجموع التركة فالقسمة صواب وإلا فهي خطأ.

تذنيب :

إذا عيّن الورثة نصيب بعضهم في عين اقتسم الباقي الباقي على نسبة سهامهم الباقية فيأخذ الأب مع الابن تسعي الباقي بعد التعيين للزوج.

اللمعة الدمشقية

للشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن الشيخ جمال الدين تقي بن الشيخ شمس الدين
محمد بن محمد بن أحمد المظلي العاملي الشافعي الحنفي المشتهر بالشهيد الأول

٧٢٤-٧٨٦ هـ

كتاب الميراث

وفيه فصول :

الأول : الموجبات والموانع :

يوجب الإرث التسبب والسبب .

فالتسبب : الآباء والأولاد ثم الإخوة والأجداد فصاعداً وأولاد الإخوة فنزلاً ثم الأعمام والأخوال .

والتسبب أربعة : الزوجية والإعتاق وضمان الجريرة والإمامة . ويمنع الإرث الكفر فلا يرث الكافر المسلم والمسلم يرث الكافر، ولو لم يخلف المسلم قريباً مسلماً كان ميراثه للمعتق ثم ضامن الجريرة ثم الإمام ولا يرثه الكافر بحال .

وإذا أسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك إن كان مساوياً وانفرد إن كان أولى، ولو كان الوارث واحداً فلا مشاركة .

والمرتدة عن فطرة تقسم تركته وإن لم يقتل وترثه المسلمون لا غير، وعن غير فطرة يستتاب فإن تاب وإلا قتل، والمرأة لا تقتل بالارتداد ولكن تحبس وتضرب أوقات الصلوات حتى تتوب أو تموت وكذلك الخنثى، والقتل مانع إذا كان عمداً ظلماً ولو كان خطأ منع من الذية خاصة ويرث الذية كل مناسب ومسائب، وفي المتقرب بالأة قولان ويرثها الزوج والزوجة ولا يرثان القصاص ولو صولح على الذية ورثا منها .

والزرق مانع في الوارث والموروث ولو كان للزريق ولد ورث جده دون الأب، وكذا الكافر والقاتل لا ينعان من يتقرب بهما، والمبعض يرث بقدر ما فيه من الحرية ويمنع

بقدر الرّقبة ويورث كذلك ، وإذا أعتق على ميراث قبل قسمته فكالإسلام ، وإذا لم يكن للميت وارث سوى المملوك اشترى من التركة وأعتق ورث أباً كان أو ولداً أو غيرهما ، ولا فرق بين أم الولد والمذبر والمكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد وبين القن .
واللعان مانع من الإرث إلا أن يكذب نفسه فيرثه الولد من غير عكس ، والحمل مانع من الإرث إلا أن ينفصل حياً ، والغائب غيبة منقطعة لا يورث حتى يمضي مدة لا يعيش مثله إليها عادة .

ويلحق بذلك الحجب وهو تارة عن أصل الإرث كما في حجب القريب البعيد فالأبوان والأولاد يحجبون الإخوة والأجداد ثم الإخوة والأجداد يحجبون الأعمام والأخوال ثم هم يحجبون أبناءهم ثم القريب يحجب المعتق ، والمعتق ضامن الجريرة والضامن الإمام .

والمستقرّب بالأبوين يحجب المستقرّب بالأب مع تساوى الدرج إلا في ابن عم للأب والأم فإنه يمنع العم للأب وإن كان أقرب منه وهي مسألة إجماعية .

وأما الحجب عن بعض الإرث ففي الولد الحجب عن نصيب الزوجية الأعلى وإن نزل ، ويحجب الأبوين عما زاد عن السدسين إلا مع البنت مطلقاً أو البنات مع أحد الأبوين ، والإخوة تحجب الأم عن الثلث إلى السدس بشرط وجود الأب وكونهم رجلين فصاعداً وأربع نساء أو رجلاً وامرأتين وكونهم للأب والأم أو للأب ، وانتفاء القتل والكفر والرق عنهم وكونهم منفصلين لا حملاً .

الفصل الثاني : في السهام وأهلها :

وهي في كتاب الله تعالى : التصف والربع والثلثان والثلث والسدس .
فالتصف لأربعة : الزوج مع عدم الولد وإن نزل والبنت والأخت للأبوين والأخت للأب . والربع لاثنتين : الزوج مع الولد والزوجة مع عدمه . والثلثان لثلاثة : البنات فصاعداً والأختين للأبوين فصاعداً والأختين للأب كذلك . والثلث لقييلين : الأم مع عدم من يحجبها وللأخوين أو الأختين

أو للأخ والأخت فصاعداً من جهتها. والسدس لثلاثة: الأب مع الولد والأم معه وللواحد من كلاله الأم.

ويجتمع النصف مع مثله ومع الربع والثلث ومع الثلث والسدس، ويجتمع الربع والثلث مع الثلثين، ويجتمع الربع مع الثلث، ويجتمع الثلث مع السدس، وأما الاجتماع لا بحسب الفرض فلا حصر له.

ولا ميراث للعصبة إلا مع عدم القريب فيرد على البنت والبنات والأخت والأخوات للأب والأم وعلى الأم وعلى كلاله الأم مع عدم وارث في درجتهم، ولا يرد على الزوج والزوجة إلا مع عدم كل وارث عدا الإمام والأقرب إرثه مع الزوجة إن كان حاضراً، ولا عول في الفرائض بل يدخل التقص على الأب والبنات والبنات والأخوات للأب والأم أو للأب.

مسائل :

الأولى: إذا انفرد كل من الأبوين فالمال له لكن للأم ثلث بالتسمية والباقي بالرد، ولو اجتماعاً فللأم الثلث مع عدم الحاجب والسدس مع الحاجب والباقي للأب.

الثانية: للابن المنفرد المال وكذا للزائد بينهم بالسوية، وللبنات المنفردة النصف تسمية والباقي رداً، وللبنات فصاعداً الثلثان تسمية والباقي رداً، ولو اجتمع الذكور والإناث فللذكور مثل حظ الأنثيين، ولو اجتمع مع الولد الأبوان فلكل السدس والباقي للابن أو البنين أو للذكور والإناث على ما قلناه، ولهما مع البنت الواحدة السدسان ولها النصف والباقي يرد أخاساً، ومع الحاجب يرد على الأب والبنات أخاساً، ولو كان بنتان فصاعداً مع الأبوين فلا رد ومع أحد الأبوين يرد السدس أخاساً، ولو كان زوج أو زوجة أخذ نصيبه الأدنى، وللأبوين السدسان ولأحدهما السدس وحيث يفضل يرد بالنسبة، ولو دخل نقص كان على البنات فصاعداً دون الأبوين والزوج، ولو كان مع الأبوين زوج أو زوجة فله نصيبه الأعلى، وللأم ثلث الأصل والباقي للأب.

الثالثة: أولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم يأخذ كل منهم نصيب من

اللمعة الدمشقية

يتقرب به ويقتسمون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كانوا أولاد بنت.
الرابعة: يحبى الولد الأكبر من تركة أبيه بشيابه وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء م
فاته من صلاة وصيام ويشترط أن لا يكون سفيهاً ولا فاسد الرأى وأن يخلف الميت مالاً
غيرها، ولو كان الأكبر أنثى أعطى أكبر الذكور.
الخامسة: لا ترث الأجداد مع الأبوين ويستحب لهما الطعمة حيث يفضل لأحدهما
سدس فصاعداً فوق السدس، وربما قيل: يطعم حيث يزيد نصيبه عن السدس، وتظهر
الفائدة في اجتماعهما مع البنت أو أحدهما مع البنات فإن الفاضل ينقص عن سدس
فتستحب الطعمة على القول الثانى.

القول فى ميراث الأجداد والإخوة :

وفيه مسائل :

الأولى: للجد وحده المال لأب أو لأم وكذا الأخ للأب والأم أو للأب، ولو اجتمعا
للأب فالمال بينهما نصفان، وللجدّة المنفردة لأب أو لأم المال، ولو كان جدّاً أو جدّة أو
كلاهما لأب مع جدّ أو جدّة أو كليهما لأم فللمتقرب بالأب الثلثان للذكر مثل حظ
الأنثيين، وللمتقرب بالأم الثلث بالسوية.

الثانية: للأخت للأبوين أو الأب منفردة التصف تسمية والباقي ردّاً، والأختين
فصاعداً الثلثان والباقي ردّاً، والإخوة والأخوات من الأبوين أو من الأب المال للذكر
القضع.

الثالثة: للواحد من الإخوة والأخوات للأم السدس، والأكثر الثلث بالسوية والباقي
ردّاً.

الرابعة: لو اجتمع الإخوة من الكلالات سقط كلاله الأب وحده، ولكلالة الأم
السدس إن كان واحداً، والثلث إن كان أكثر بالسوية، ولكلالة الأبوين الباقي
بالتفاوت.

الخامسة: لو اجتمع أخت للأبوين مع واحد من كلاله الأم أو جماعة أو أختان

للأبوين مع واحد من الأمّ فالمردود على قرابة الأبوين.

السادسة: الصورة بحالها ولكن كان الأخت أو الأخوات للأب وحده، ففي الرّد على قرابة الأب هنا قولان، وثبوته قوى.

السابعة: تقوم كلاله الأب مقام كلاله الأبوين عند عدمهم في كلّ موضع.
الثامنة: لو اجتمع الإخوة والأجداد فلقرابة الأمّ من الإخوة والأجداد الثلث بينهم بالسوية، ولقرابة الأب من الإخوة والأجداد الثلثان بينهم للذكر ضعف الأنثى.
التاسعة: الجدّ وإن علا يقاسم الإخوة، وابن الأخ وإن نزل يقاسم الأجداد، وإنما يمنع الجدّ الأدنى الجدّ الأعلى ويمنع الأخ وابن الأخ ويمنع ابن الأخ ابن ابنه وعلى هذا.
العاشر: الزوج والزوجة مع الإخوة والأجداد يأخذان نصيبهما الأعلى، ولأجداد الأمّ أو الإخوة للأمّ والقبيلتين ثلث الأصل والباقي لقرابة الأبوين أو الأب مع عدمهم.
الحادية عشرة: لو ترك الأجداد الأربعة لأبيه ومثلهم لأمّه فالمسألة من ثلاثة أسهم: سهم لأقرباء الأمّ لا ينقسم على أربعة، وسهمان لأقرباء الأب لا ينقسم على تسعة ومضروبهما ستة وثلاثون، ومضروبهما في الأصل مائة وثمانية ثلثها ينقسم على أربعة وثلثاها ينقسم على تسعة.

الثانية عشرة: أولاد الإخوة يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كلّ نصيب من يتقرّب به، فإن كانوا أولاد كلاله الأمّ فبالسوية، وإن كانوا أولاد كلاله الأبوين أو الأب فبالتفاوت.

القول في ميراث الأعمام والأخوال :

وفيه مسائل :

العمّ يرث المال وكذا العمّة والأعمام المال بالسوية وكذا العمّات، ولو اجتمعوا اقتسموا بالسوية إن كانوا لأمّ وإلا فبالتفاوت، والكلام في قرابة الأب وحده كما سلف في الإخوة.

الثانية: للعمّ الواحد للأمّ أو العمّة مع قرابة الأب السدس وللزائد الثلث والباقي

لقراءة الأب وإن كان واحدًا.

الثالثة: للخال أو الخالة أو هما أو الأخوال مع الانفراد المال بالسوية، ولو تفرقوا سقط كلالة الأب وكان لكلالة الأم السدس إن كان واحدًا والثلث إن كان أكثر بالسوية، ولكلالة الأب الباقي بالسوية.

الرابعة: لو اجتمع الأعمام والأخوال فللأخوال الثلث وإن كان واحدًا على الأصح، وللأعمام الثلثان وإن كان واحدًا.

الخامسة: للزوج أو الزوجة مع الأعمام والأخوال نصيبه الأعلى وللأخوات الثلث من الأصل وللأعمام الباقي، وقيل: للخال من الأم مع الخال من الأب والزوج ثلث الباقي، وقيل: سدسه.

السادسة: عمومة الميت وعماته وخؤولته وخالاته أولى من عمومة أبيه وعماته وخؤولته وخالاته ومن عمومة أمه وعماتها وخؤولتها وخالاتها ويقومون مقامهم عند عدمهم وعدم أولادهم وإن نزلوا.

السابعة: أولاد العمومة والخؤولة يقومون مقام آبائهم عند عدمهم وبأخذ كلّ منهم نصيب من يتقرب به، ويقسم أولاد العمومة من الأبوين بالتفاوت وكذا من الأب، وأولاد العمومة من الأم بالتساوي وكذا أولاد الخؤولة.

الثامنة: لا يرث الأبعد مع الأقرب في الأعمام والأخوال وأولادهم إلا في مسألة ابن العمّ والعمّ.

التاسعة: من له سببان يرث بهما كعمّ هو خال، ولو كان أحدهما يحجب الآخر ورث من جهة الحاجب كابن عمّ هو أخ لأم.

القول في ميراث الأزواج:

يتوارثان وإن لم يدخل إلا في المريض إلا أن يبرأ، والطلاق الرجعي لا يمنع من الإرث إذا مات أحدهما في العدة بخلاف البائن إلا في المرض على ما سلف، وتمنع الزوجة غير ذات الولد من الأرض عينًا وقيمةً ومن الآلات والأبنية عينًا لا قيمة، ولو

طلّق إحدى الأربع وتزوج ومات ثمّ اشتبهت المطلقة للمعلومة ربع التصيب وثلاثة أرباعه بين الباقيات بالسّوية، وقيل : بالقرعة.

الفصل الثالث: في الولاء :

يرث المعتق عتيقه إذا تبرّع ولم يبرأ من ضمان جريرته ولم يخلف العتيق مناسباً ، فالمعتق في واجب سائبة وكذا لو تبرأ من ضمان الجريرة وإن لم يشهد والمنكل به أيضاً سائبة ، وللزوج والزوجة نصيبهما الأعلى ومع عدم المنعم فالولاء للأولاد الذكور والإناث على المشهور بين الأصحاب ثمّ الإخوة والأخوات ، ولا يرثه المتقرّب بالآتم فإن عدم قرابة المولى فمولى المولى ثمّ قرابة مولى المولى وعلى هذا فإن عدموا فضا من الجريرة وإنما يضمن سائبة ، ثمّ الإمام ومع غيبته يصرف في الفقراء والمساكين من بلد الميّت ولا يدفع إلى سلطان الجور مع القدرة.

الفصل الرابع: في التّوابع :

وفيه مسائل :

الأولى: من له فرج الرّجال والنساء يورث على ما سبق منه البول ثمّ على ما ينقطع منه ثمّ نصف التّصيين فله مع الذكر خمسة من اثني عشر ومع الأنثى سبعة ومعهما ثلاثة عشر من أربعين سهمًا ، والضّابط أنك تعمل المسألة تارة أنوثيّة وتارة ذكوريّة وتعطى كلّ وارث نصف ما اجتمع في المسألتين.

الثّانية: من ليس له فرج يورث بالقرعة ، ومن له رأسان أو بدنان على حقّ واحد يورث بحسب الانتباه فإذا انتبه أحدهما فانتبه الآخر فواحد وإلا فاثنتان.

الثّالثة: الحمل يورث إذا انفصل حيّاً أو تحرّك حركة الأحياء ثمّ مات.

الرّابعة: دية الجنين يرثها أبواه ومن يتقرّب بهما أو بالأب بالنسب والسبب.

الخامسة: ولد الملائنة ترثه أمّه وولده وزوجته على ما سلف ومع عدمهم فلقرابة أمّه بالسّوية ويتربّون الأقرب فالأقرب ويرث أيضاً قرابة أمّه.

السادسة: ولد الزنى يرثه ولده وزوجته لا أبواه ولا من يتقرب بهما ومع عدم فالصّامن فالإمام.

السابعة: لا عبرة بالتبّرى من النسب وفيه قول شاذّ أنّه يرثه عصبه أمّه دون أبيه لو تبرّأ أبوه من نسبه.

الثامنة: يتوارث الغرقى والمهدوم عليهم إذا كان بينهم نسب أو سبب وكان بينهم مال واشتبه المتقدم بالتأخّر وكان بينهم توارث، ولا يرث الثّاني ممّا ورث منه الأوّل ويقدم الأضعف تعبدًا.

التاسعة: المجوس يتوارثون بالنسب الصحيح والفاقد والسبب الصحيح لا الفاسد، فلو أنكح أمّه فأولدها ورثته بالأمومة وورثها ولدها بالنسب الفاسد ولا ترثه الأمّ بالزّوجيّة، ولو أنكح المسلم بعض محارمه لشبهة وقع التّوارث بالنسب أيضًا.

العاشرة: غارح الفروض خمسة: التّصف من اثنين والثلاثان والثلاث من ثلاثة والرّبع من أربعة والثّمن من ثمانية والسدس من ستة.

الحادية عشرة: الفريضة إذا كانت بقدر السّهام وانقسمت بغير كسر فلا بحث كزوج وأخت للأبوين أو للأب فالمسألة من سهمين، فإن انكسرت على فوريق واحد ضربت عدده في أصل الفريضة إن عدم الوقف بين التّصيب والعدد كأبوين وخمس بنات نصيب البنات أربعة تضرب الخمسة في الستّة أصل الفريضة، وإن انكسرت على أكثر نسبت الأعداد بالوقف وغيره وضربت ما يحصل منها في أصل المسألة مثل زوج وخمسة إخوة لأمّ وسبعة لأب فأصلها ستة للزوج ثلاثة وللإخوة لأمّ سهمان ولا وفق وللإخوة للأب سهم ولا وفق فتضرب الخمسة في السبعة تكون خمسة وثلاثين تضربها في ستّة أصل الفريضة تكون مائتين وعشرة، فمن كان له سهم أخذه مضروبًا في خمسة وثلاثين، فللزوج ثلاثة فيها مائة وخمسة، ولقرابة الأمّ سهمان فيها سبعون لكلّ أربعة عشر، ولقرابة الأب سهم فيها خمسة وثلاثون لكلّ خمسة.

الثّانية عشرة: أن تقصر الفريضة عن السّهام بدخول أحد الزّوجين فيدخل التقص على البنت والبنات وقرابة الأب.

الثالثة عشرة: أن يزيد على السهام فيرة الزائد على ذوى السهام عدا الزوج والزوجة وللأم مع الإخوة أو يجتمع ذو سببين مع ذى سبب واحد كما مرّ.

الرابعة عشرة: لو مات بعض الورثة قبل قسمة التركة صحّحنا الأولى، فإن نهض نصيب الميت الثانى بالقسمة على ورثته صحّت المسألتان من المسألة الأولى، وإن لم تنهض فاضرب الوفق بين نصيبه وسهم وارثه فى المسألة الأولى فما بلغ صحّت منه، ولو لم يكن وفق ضربت المسألة الثانية فى الأولى، ولو مات بعض ورثة الميت الثانى عملت فيه ما عملت فى المرتبة الأولى وهكذا.

* * *

دليل الموضوعات العام:

٢٩	- باب الأولى من ذوى الأنساب	كتاب الميراث
	بالميراث	فقه الرضا
٣٠	٣ - باب ميراث الوالدين	- باب الفرائض والموارث
٣١	- باب ميراث الوالدين مع	المقنع
	٩ الأخوة و.....	- باب الموارث
٣٢	- باب ميراث الوالدين مع الأزواج	الهداية
٣٣	١٩ - باب ميراث الأزواج	- باب الموارث
٣٣	٢١ - باب ميراث من علا من	- باب ميراث الإخوة والأخوات ..
	٢٢ الآباء و.....	- باب ميراث الأجداد والجدات ..
٣٤	٢٢ - باب ميراث الإخوة والأخوات ..	- باب ميراث العمّ والعمة والخال
٣٦	- باب ميراث الأعمام والعّمات و.....	والخاله
٣٧	٢٣ - باب ميراث المولى وذى الأرحام ..	- باب ميراث المولود يلدوله وأبيه
٣٨	٢٣ - باب الحر إذا مات وترك وارثاً ..	- باب ميراث المولود ليس له
٣٩	٢٤ - باب ميراث ابن الملاعنة	- باب ميراث المولود له ما للرجال ..
٣٩	٢٤ - باب ميراث المكاتب	- باب ميراث ابن الملاعنة
٤٠	٢٥ - باب ميراث الخثى ومن يشكّل	- باب ميراث من لا وارث له
	أمره	المقنعة
٤٠	٢٩ - باب موارث أهل الملل	- أبواب فرائض الموارث
	٢٩ المختلفة و.....	- باب استحقات الميراث

باب ميراث الغرقى والمهدوم عليهم	٤١ - باب ميراث الولد وولد الولد	١٢٣
باب ميراث المجوس	٤٢ - باب ميراث الأزواج	١٢٧
باب إقرار بعض الورثة بوارث	٤٢ - باب ميراث أولاد الأخوة و	١٢٨
باب ميراث المرتد	٤٣ - باب ميراث الأجداد والجدات	١٣١
باب ميراث القاتل	٤٣ - باب ميراث ذوى الأرحام	١٣٤
باب الحجب	٤٤ - باب توارث أهل الملتين	١٣٩
باب توارث الأزواج	٤٤ - باب الحر المسلم يموت ويترك	١٤٢
باب ميراث المطلقة	٤٤ وارثاً	
باب ميراث من لا وارث له و	٤٥ - باب ميراث المولى مع وجود ذوى	١٤٣
باب الأصل في حساب الموارث	٤٥ الأرحام	
الإنتصار	باب ميراث القاتل	١٤٤
مسائل الموارث والفرائض	٥٩ - باب ميراث المالك والمكاتبين	١٤٦
والوصايا	باب ميراث المجوس و	١٤٦
في العول	٦٤ - باب الإقرار بوارث	١٤٧
في القول بوجوب الرد	٦٩ المراسم	
المسائل المشتركة في الإرث	٧١ - كتاب المراسم	١٥٣
المسائل الناصريات	ذكر: ميراث الأبوين	١٥٦
كتاب الفرائض	٩٠ - ميراث الأزواج	١٥٧
الكافي	ميراث الأخوة والأخوات	١٥٨
فصل في الإرث	١٠٣ - ميراث العمومة والعَمَّات و	١٥٨
النهاية	ميراث المولى	١٥٨
باب ما يستحق به الميراث	١١٧ - ميراث المجوس	١٥٩
باب الميراث الوالدين ومن يدخل	١١٨ - ميراث الخنثى و	١٥٩
	ميراث الغرقى و	١٥٩
	جملة وجيزة في حساب الفرائض	١٦٠

٢٠٥ من يستحق دية المقتول	١٦١ إبطال العول
٢٠٦ ميراث ولد الملاءنة	١٦١ ترتيب ذوى الأنساب
٢٠٧ ميراث الغرقى المهدوم		جواهر الفقه
٢٠٨ ميراث ولد الرثى	١٦٥ باب مسائل يتعلق بالفرائض
٢٠٨ ميراث الحيل والاسير		المهذب
٢١٥ ميراث المجوس	١٨١ كتاب الفرائض
٢١٥ ميراث الخشى	١٨٢ باب الأسباب التي
	فقه القرآن	١٨٢ باب ما يمنع من الارث
٢١٩ كتاب الموارث	١٨٢ باب سهام الفرائض
٢١٩ كيفيت ترتيب نزول الموارث	١٨٣ باب مراتب الموارث
٢٢١ ما يستحق به الموارث و	١٨٣ باب كفيات الموارث
٢٢٢ ذكر ذوى السهام	١٨٤ باب ميراث الوالدين
٢٢٣ ميراث الولد	١٨٦ طعمة الجد والجدّة
٢٢٤ ميراث الوالدين	١٨٧ باب ميراث الولد
٢٢٦ ميراث الزوجين	١٨٨ باب ميراث الإخوة والاحوات
٢٢٧ ميراث كلاله الأم	١٩١ باب ميراث اولاد الإخوة
٢٢٨ ميراث كلاله الاب	١٩٢ باب ميراث الأزواج و
٢٣٠ في مسائل شتى	١٩٣ باب ميراث الأجداد
٢٣١ باب من يرث بالقرابة دون الفرض	١٩٦ باب ميراث ذوى الارحام
٢٣٤ ذكر من يرث بالفرض والقرابة	٢٠٠ باب ميراث المولى و
٢٣٧ بطلان القول بالعصية و	٢٠١ باب الحكم فيمن يموت من
٢٤٠ بيان فرض البنين الثلثان		المسلمين
٢٤٣ أن القاتل خطا يرث المقتول	٢٠٢ باب توارث اهل ملتين
٢٤٣ إن المسلم يرث الكافر	٢٠٤ في إرث المرتد
٢٤٤ باب إن ولد الولد ولد وإن نزل	٢٠٥ باب ميراث القاتل

باب الزيادات	١٤٦	السرائر
غنية التزويج		
كتاب الفرائض	٢٥١	- كتاب الموارث والفرائض
في تفصيل أحكام الوراث	٢٥٣	- في تفصيل أحكام الوراث
الوسيلة الى نيل الفضيلة		
كتاب الموارث	٢٧١	- في ذكر جمل من استخراجات
في بيان السهام المفروضة	٢٧٢	المناسخات
في بيان من يرث بالفرض	٢٧٣	باب الاقرار بوارث
في بيان ميراث الاولاد	٢٧٥	في كيفية القسمة بين الوراث
في بيان ميراث الوالدين	٢٧٦	شرائع الاسلام
في بيان ميراث الاخوة و	٢٧٦	في موجبات الإرث
في بيان ميراث الاولاد	٢٧٨	في موانع الارث
في بيان ميراث الأجداد و	٢٧٩	في الحجب
في بيان ميراث ذوى القربايات ..	٢٨٠	في مقادير السهام
في بيان توارث أهل ملتين	٢٨١	في ميراث الانساب
في بيان حكم ميراث الحر من	٢٨٢	ميراث الاخوة والأجداد
المملوك	٢٨٣	ميراث الأعمام والأخوال
في بيان الميراث بالولاء	٢٨٣	مسائل خمس
في بيان ميراث الاسير و	٢٨٥	في مسائل أحكام الأزواج
في بيان الغرقى (ميراثه) و	٢٨٦	في ميراث بالولاء
ميراث الخنثى	٢٨٧	في ولاء تضمن الجريرة
ميراث ولد الملائنة و	٢٨٨	في ميراث ولد الملائنة
في بيان جمل يُعرف بها	٢٨٨	في ميراث الخنثى
إصباح الشيعة		في ميراث الغرقى والمهدوم
كتاب الفرائض	٢٩٥	في ميراث المجوس
في تقسيم أحكام الوارث مع ..	٢٩٧	في مخارج الفروض الستة و
		في وفق السهام أو ناقصة أو ..

قواعد الاحكام	٤١٦	- في المناسخات
٤٥١ - في موجب الإرث	٤١٧	- في معرفة سهام الوراث
٤٥٣ - في موانع الارث		المختصر النافع
٤٦٣ - في الحجب	٤٢١	- في موانع الارث
٤٦٤ - في تفصيل السّهام وكيفية الاجتماع	٤٢٣	- في السّهام
٤٦٦ - في تعيين الوراث	٤٢٤	- في الأنساب
٤٧٠ - في ميراث الاجداد	٤٢٦	- الإخوة والاجداد
٤٧٢ - في ميراث أولاد الإخوة و.....	٤٢٧	- في الأعمام والأخوال
٤٧٤ - في ميراث الأعمام والأخوال	٤٢٨	- في ميراث الأزواج
٤٧٩ - في ميراث الأزواج	٤٢٩	- ولاء العتق
٤٨٠ - في الولاء	٤٢٩	- ولاء تضمّن الحرية
٤٨٢ - ولاء تضمّن الحرية	٤٣٠	- ولاء الإمامة
٤٨٢ - ولاء الإمامة	٤٣٠	- في ميراث ابن الملاعنة
٤٨٣ - في ميراث ولد الملاعنة و.....	٤٣١	- في ميراث الخنثى
٤٨٤ - في الميراث الخنثائي	٤٣٢	- في الغرقى والمهدوم عليهم
٤٩٤ - في الإقرار بالنسب	٤٣٢	- في الميراث المجوس
٤٩٨ - في ميراث المجوس	٤٣٣	- والفريضة إمّا بقدر السّهام
٤٩٩ - في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم	٤٣٤	- تنمة في المناسخات
٥٠٤ - في حساب القرائض		الجامع للشرائع
٤٠٩ - في المناسخات	٤٣٧	- كتاب الميراث
٥١٣ - في معرفة سهام الورثة	٤٣٨	- ماهية الكفر، ماهية الزّنى
٥١٤ - تذييب	٤٣٩	- ماهية القتل
اللمعة الدمشقية	٤٣٩	- أحكام الحجب
٥١٧ - كتاب الميراث	٤٤١	- ميراث الخنثى
٥١٧ - الموجبات والموانع الإرث	٤٤٢	- ميراث الوالدين والولد
٥١٨ - في السّهام وأهلها	٤٤٤	- ميراث الاخوة والأخوات و.....
٥٢٠ - في ميراث الأجداد و.....	٤٤٦	- ميراث الجدّ والجدة
٥٢١ - في ميراث الأعمام والأخوال	٤٤٨	- ميراث ذوى الارحام
٥٢٢ - في ميراث الأزواج		